

دورية نصف سنوية علمية محكمة تعنى بالدراسات التاريخية

A Bi-annual Peer-reviewed Journal for Historical Studies

العدد 14 - تموز/ يوليو 2021

Issue 14 - July 2021

لا تعبِّر آراء الكتَّاب بالضرورة عن اتِّجاهات يتبنَّاها "المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات"





المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies



المـركـز العـربي للأبحـاث ودراسة السيـاسات
Arab Center for Research & Policy Studies

المركـز العـربي للأبحـاث ودراسـة السياسـات مؤسسـة بحثيـة فكريـة مستقلة، مختصـة بالعلـوم الاجتماعيـة والإنسـانية، في جوانبهـا النظريـة والتطبيقيـة، تسـعى، عبر نشـاطها العلمـي والبحثـي، إلى خلـق تواصـل فـي مـا بـين المثقفين والمتخصصـين العـرب فـي هـذه العلـوم، وبينهـم وبـين قضايـا مجتمعاتهـم، وكذلـك بينهـم وبـين المراكـز الفكريـة والبحثيـة العربيـة والعالميـة، فـي عمليـة تواصـل مسـتمرة، مـن البحـث، والنقـد، وتطويـر الأدوات المعرفيـة.

يتبنـى المركـز رؤيـة نهضويـة للمجتمعـات العربيـة، ملتزمـة بقضايـا الأمـة العربيـة، والعمـل علـى رقيهـا وتطوّرهـا، انطلاقًـا مـن فهـم أنّ التطـور لا يتناقـض مـع الثقافـة والهويـة، بـل إنّ تطـوّر مجتمـعٍ بعينـه، بفئاتـه جميعهـا، غـير ممكـنٍ إلا في ظروفـه التاريخيـة، وفـي سـياق ثقافتـه، وبلغتـه، ومـن خـلال تفاعلـه مـع الثقافـات الأخـرى.

ومـن ثـمّ، يعمـل المركـز علـى تعزيز البحـث العلمـي المنهجـي والعقلانيـة فـي فهـم قضايـا المجتمـع والدولـة، بتحليـل السياسـات الاجتماعيـة والاقتصادية والثقافية في الوطـن العربي. ويتجاوز ذلـك إلى دراسـة علاقـات الوطـن العـربي ومجتمعاتـه بمحيطـه المباشر، وبالسياسـات العالميـة المؤثّرة فيـه، بجميـع أوجههـا.

وفـي ضـوء هـذه الرؤيـة، يعمـل المركز على تحقيـق أهدافه العلمية الأساسـية، عن طريق نشـاطاته الأكاديمية المختلفة، فهو ينتج أبحاثًا ودراسـات وتقاريـر، ويصـدر كتبًـا محكّمـةً ودوريـات علميـةً، ويبادر إلى مشـاريع بحثيـة، ويديـر عدة برامـج مختصـة، ويعقد مؤتمـرات، وورش عمـل وتدريـب، ونـدوات أكاديميـة، فـي مواضيـع متعلقـة بالعلـوم الاجتماعيـة والإنسـانية، وموجّهـة إلـى المختصـين، والـرأي العـام العـربي أيضًـا، ويسـاهم، عـبر كل ذلـك، فـي توجيـه الأجنـدة البحثيـة نحـو القضايـا والتحديـات الرئيسـة التـي تواجـه الوطـن والمواطـن العـربي. وينـشر المركز جميـع إصداراتـه باللغتين العربيـة والإنكليزية.

تأسّـس المركـز فـي الدوحـة فـي خريـف 0102، ولـه فـرع يعنـى بإصداراتـه فـي بـيروت، وافتتـح ثلاثـة فـروع إضافيـة، فـي تونـس وواشـنطن وباريـس. ويـشرف علـى المركـز مجلـس إدارة بالتعـاون مع مديـره العـام المؤسّـس.

أسّـس المركـز مـشروع المعجـم التاريخـي للغـة العربيـة، ومـا زال يـشرف عليـه بالتعـاون مـع مجلسـه العلمـي، كـما أسّـس معهـد الدوحـة للدراسـات العليـا، وهـو معهـد جامعـي تـشرف عليـه إدارة أكاديميـة ومجلـس أمنـاء مسـتقل يرأسـه المديـر العـام للمركـز.

يعمـل فـي المركـز باحثـون مقيمـون، وطاقـم إداري. ويسـتضيف باحثـين زائريـن للإقامـة فيـه فـترات محـددة مـن أجـل التفـرّغ العلمـي، ويكلّـف باحثـين مـن خارجـه للقيـام بمشـاريع بحثيـة، ضمـن أهدافـه ومجـالات اهتمامـه.

The Arab Center for Research and Policy Studies is an independent social sciences and humanities institute that conducts applied and theoretical research seeking to foster communication between Arab intellectuals and specialists and global and regional intellectual hubs. The ACRPS achieves this objective through consistent research, developing criticism and tools to advance knowledge, while establishing fruitful links with both Arab and international research centers.

The Center encourages a resurgence of intellectualism in Arab societies, committed to strengthening the Arab nation. It works towards the advancement of the latter based on the understanding that development cannot contradict a people's culture and identity, and that the development of any society remains impossible if pursued without an awareness of its historical and cultural context, reflecting its language(s) and its interactions with other cultures.

The Center works therefore to promote systematic and rational, scientific research-based approaches to understanding issues of society and state, through the analysis of social, economic, and cultural policies. In line with this vision, the Center conducts various academic activities to achieve fundamental goals. In addition to producing research papers, studies and reports, the center conducts specialized programs and convenes conferences, workshops, training sessions, and seminars oriented to specialists as well as to Arab public opinion. It publishes peer-reviewed books and journals and many publications are available in both Arabic and English to reach a wider audience.

The Arab Center, established in Doha in autumn 2010 with a publishing office in Beirut, has since opened three additional branches in Tunis, Washington and Paris, and founded both the Doha Historical Dictionary of Arabic and the Doha Institute for Graduate Studies. The ACRPS employs resident researchers and administrative staff in addition to hosting visiting researchers, and offering sabbaticals to pursue full time academic research. Additionally, it appoints external researchers to conduct research projects.

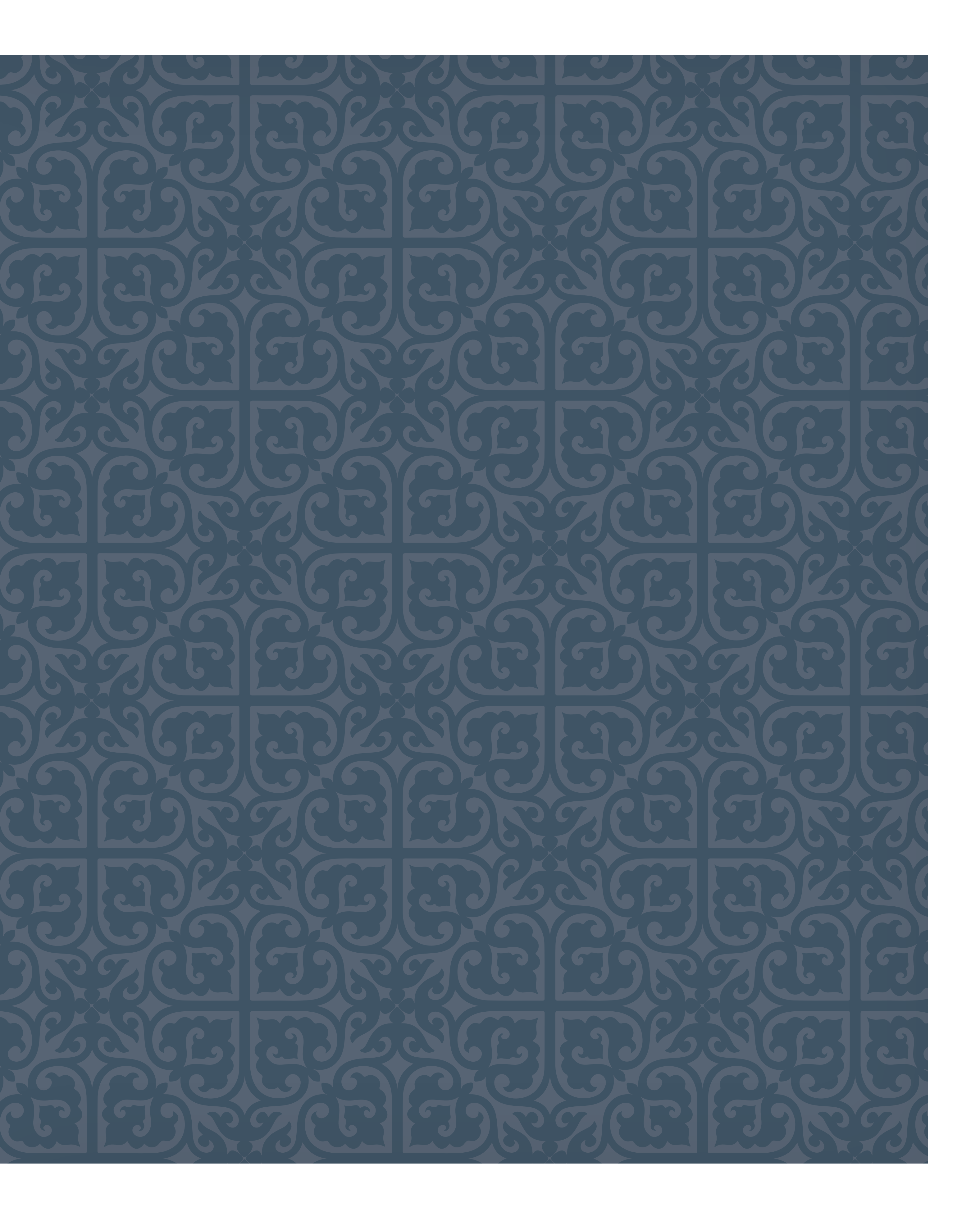
Through these endeavours the Center contributes to directing the regional research agenda towards the main concerns and challenges facing the Arab nation and citizen today.

Contents المحتويات





دراسات
Articles





ناصر الدين سعيدوني | Nacereddine Saidouni*

الطريق إلى التجديد

مدرسة الحوليات الفرنسية من الانفتاح إلى التفتت (1)

The Path to Renewal

The French Annales School from Emergence to Collapse (1)

فتحت مدرسة الحوليات الفرنسية في التاريخ آفاقًا جديدة أمام الباحثين، بسعيها لتجديد مناهج الكتابة التاريخية وأدواتها ومصادرها وإشكالاتها ومواضيعها، من خلال انفتاحها على العلوم الاجتماعية الأخرى. وكان هدف مؤسسيها كسر جمود المدرسة الوضعية التقليدية وقيودها، فانفتحت على حقول الاقتصاد وعلوم الاجتماع والأنثروبولوجيا والديموغرافيا، وأغرقت في تحليل المعطيات الكمية والإحصاءات بوصفها أدوات فعالة لتجسيد مشروعها التجديدي الذي أطلقه رائداها الأولان مارك بلوك ولوسيان فيفر، والذي واصله ورسّخ أسسه فرنان بروادل وإرنست لابروس، وحاولا بعث نَفَس جديد فيه أقطاب "التاريخ الجديد". كان ثمن النجاح على الساحة الأكاديمية الفرنسية أزمة هوية التاريخ بوصفه "علمًا" مستقلًا بذاته، بعد أن بدا كأنه يذوب في علوم الاجتماع والأنثروبولوجيا والديموغرافيا التي حاول تسخيرها لفائدته. تتناول الدراسة هذه التجربة التاريخية الفريدة من نوعها، والتي هيمنت على البحث التاريخي في فرنسا قرابة قرن من الزمن، بالرجوع إلى فترات تطورها وأجيالها المتعاقبة والشخصيات البارزة التي كان لها دور مهمّ في أطوار التأسيس والترسيخ ومحاولة التجديد والأزمة. وتُختَتم الدراسة ببيان أهم خصائص مدرسة الحوليات الفرنسية وإضافاتها إلى البحث التاريخي. ننشر هنا القسم الأول من الورقة، الذي يتناول الجيل الأول من الآباء المؤسسين.

كلمات مفتاحية: الحوليات، الكتابة التاريخية، التجديد، الأزمة.

The French Annales School opened up new horizons for researchers through its efforts to renew the methodology, tools, sources and objects of historiography by drawing on other social sciences. Its founders Mark Bloch and Lucien Febvre and their successors Ferdinand Braudel and Ernest Labrousse aimed to break with the stagnant and tightly constrained vision of traditional positivist historians, drawing on economics, sociology, anthropology and demography and making heavy use of quantitative data and statistics. The price of their success within French academia, however, was a crisis of identity for history as an "independent" discipline. This paper traces the unique historical trajectory of the Annales School, which remained dominance within French history departments for almost a century, assessing the different stages in its development, the different generations of prominent personalities who played a major role in these different stages, and its remarkable contribution to the discipline of history. In Part 1, we look at the first generation of Annales historians.

Keywords: Annales, Historiography, Renewal, Crisis.

* باحث ومؤرخ جزائري، أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر.

Algerian Researcher and Historian, Professor of Modern and Contemporary History.

مقدمة: إشكالية البحث: مدرسة الحوليات من الانفتاح إلى التفتت

عرف البحث التاريخي في العصور الحديثة محاولات عدّة لتقديم الجديد من الرؤى، والمبتكر من المقاربات والمواضيع، والمستجد من الإشكالات والمناهج. ومن هذه المحاولات التي كان لها أثر بالغ في أجيال من المؤرخين خلال القرن العشرين "مدرسة الحوليات الفرنسية "L' École des Annales" التي ذاع صيتها؛ لما قدمته من دراسات نوعية، مكّنتها من الهيمنة على توجهات الدراسات التاريخية في الجامعات الفرنسية على وجه الخصوص. وقد طبعت مدرسة الحوليات بأسلوبها ومنهجها مجال الكتابة التاريخية[1]، وذلك بفضل جهود نخبة من كبار المؤرخين[2] الذين أحدثوا نقلة نوعية في الدراسات التاريخية، لا تقل عن دور المدرسة الوضعية الألمانية والفرنسية في القرن التاسع عشر[3]، ورائديها فون رانكه Von Ranke (1795-1886) وفوستال دو كولانج Fustel de Coulanges (1830-1889).

حاول مؤرخو الحوليات تخطي عقبة ما عدُّوه جمود المدرسة الوضعية، فلم تتوقف مقاربتهم عند عملية نقد الوثيقة، بل تخطتها إلى تحليل المعطيات التاريخية المتصلة بحياة الإنسان، وحاولوا التحرر من أساليب المدارس الملتزمة والتوجهات الليبرالية واليسارية التي غلب عليها المنظور الأيديولوجي؛ فكانت مدرسة الحوليات بذلك مخرجًا موفّقًا للأزمة التي عرفتها الدراسات التاريخية في أوروبا في مطلع القرن العشرين من حيث المنهج والأسلوب ومعالجة الأحداث.

وبغض النظر عن كون مدرسة الحوليات مثّلت ردَّ فعل على توجهات المدرسة الوضعية L'école positiviste، فإنها كانت أيضًا حصيلة للتوجهات الفكرية للمدارس التاريخية الأوروبية الملتزمة والرومانسية والبيئية والمدارس ذات المنحى النضالي (الماركسية والليبرالية)، وكانت ثمرة للتجربة المخبرية والممارسة النظرية والتطبيق المنهجي لمؤرخين فرنسيين أعطوا البحث التاريخي طابعًا إنسانيًا من حيث المضمون والمنهج، وأعادوا إلى واجهة البحث والدراسة في مجال التاريخ قضايا الإنسان بأبعادها المختلفة. وهذا ما أهّل هذا التوجه في دراسة التاريخ لأن يصبح مدرسة متميزة، عبّر عنها مؤرخ إنكليزي شاب حينما توجّه في خطابه إلى فرنان بروديل Fernand Braudel (1902-1985) أحد رواد مدرسة الحوليات، بقوله: "إذا ما وجب علينا في بريطانيا إضفاء جاذبية الإبداع على عملنا التاريخي، فإنه من الراجح أن يأتي ذلك من فرنسا"، وهذا يمثل إقرارًا منه بمكانة مدرسة الحوليات في تطور الدراسات التاريخية[4].

غير أن "انتصار" مدرسة الحوليات على مجال الكتابات التاريخية - بل هيمنتها - لم يدم طويلًا؛ إذ دبّت الشكوك في العقول منذ ثمانينيات القرن الماضي، وبدأ المؤرخون، الذين ضاق بهم فضاء التاريخ الاقتصادي والاجتماعي، يبحثون عن كسر القيود وتوسيع الآفاق وإضفاء عمق مفاهيمي على عمل المؤرخ، لتدخل مدرسة الحوليات في أزمة هوية حقيقية. فبعد أن فتحت آفاقًا جديدة من خلال ربط علاقات وثيقة مع العلوم الاجتماعية الأخرى، شعر المؤرخون بأن الإطار المنهجي الذي التزموا به بدأ ينغلق عليهم، ويفقدهم هويتهم بوصفهم مؤرخين. وهذا ما عبّر عنه فرانسوا دوس François Dosse الذي خَلص إلى أن تجربة مدرسة الحوليات تمادت في سعيها لجعل التاريخ مجال تقاطع للعلوم الاجتماعية الأخرى؛ فأدّت به إلى التفكك.

إن التباين الواضح بين الجوانب الإيجابية لمدرسة الحوليات من خلال القفزة المنهجية النوعية التي أحدثتها وانفتاحها على المجالات المعرفية الأخرى

---

1 Raymond Aron, *Introduction à la philosophie de l'histoire* (Paris: Gallimard, 1938).

2 كان في طليعتهم مارك بلوك Marc Bloch، ولوسيان فيفر Lucien Febvre، وفرنان بروديل Fernand Braudel، وجاك لوغوف Jacques Le Goff (1924-2014)، وهنري بير Henri Berr (1863-1954)، وجورج لوفيفر Georges Lefebvre (1874-1959)، وإرنست لابروس Ernest Labrousse، وهنري هوزير Henri Hauser (1886-1946)، وغيرهم.

3 Fernand Braudel, "Positions de l'histoire en 1950," Leçon inaugurale au Collège de France, 1/9/1950, in: *Écrits sur l'histoire* (Paris: Flammarion, 1969), p. 36.

4 Ibid.



وتجديدها للمصادر والأدوات، وبين جوانبها السلبية المتمثلة في تفتت التاريخ والانغلاق في حدود منهجية وموضوعية أفقدت التاريخ هويته واستقلاليته، يفرض طرح أسئلة جوهرية عن نشأة هذه المدرسة وتطورها والآفاق التي فتحتها ومآلاتها وخيبة آمالها، ويمكن إجمال هذه الأسئلة فيما يأتي:

إلى أيّ حدّ شكلت هذه المدرسة مشروعًا تجديديًا أصيلًا أنعش النظرة إلى الزمن وسيرورة التاريخ والعوامل المحددة له، من خلال طرح فكرة مفادها أن السبيل إلى تجديد الكتابة التاريخية يكون بتقاطع المعارف الإنسانية والاجتماعية المختلفة؟ وكيف حاولت هذه المدرسة شرعنة مكانة التاريخ بوصفه أحد "العلوم" الإنسانية التي ترتكز على أدوات محددة ومجالات بحث متنوعة وإشكالات تاريخية ظلت مهملة من قبل؟ وكيف حاول مشروع التجديد تجاوز "تحجر" المدرسة الوضعية؟ فقد هيمنت على الكتابات التاريخية في القرن التاسع عشر حتى بداية القرن العشرين[5]، وحدَّت من أفق التاريخ، وضيّقت اهتماماته، واستغرقته في الحدث، وقصرته على معالجة الوثائق عن طريق النقد والتحليل بعيدًا عن الحالات الاجتماعية التي تعبر عنها التطورات الاقتصادية والثقافية والعقلية التي ركزت عليها مدرسة الحوليات، لتكون بذلك بديلًا من المدرسة الوضعية. في المقابل، كيف انتهى تطور مدرسة الحوليات، بوصفها رد فعل على التاريخ الوضعي، إلى السقوط في فخ المعالجة الجافة الفاقدة للحياة؟ وكيف حوّلت التاريخ إلى هيكل بلباس اقتصادي ومظهر إحصائي، خاصة بعد الإغراق في التحليل الكمي والمعالجة الإحصائية للظواهر؟ وكيف أفقد هذا المنحى التاريخ استقلاليته أمام العلوم الاجتماعية والإنسانية الأخرى؟

إن الإجابة عن هذه الأسئلة تستوجب الوقوف على مراحل تطور مدرسة الحوليات وإسهامات أبرز أقلامها وأجيالها المتعاقبة[6]، بهدف استخلاص أهم خصائصها، وفهم تحولها من مشروع تجديدي منفتح على فضاءات معرفية فسيحة إلى أحد مظاهر أزمة الكتابة التاريخية المعاصرة.

أولًا: مدرسة الحوليات: زمن الآباء المؤسسين (1929-1945)

نشأت مدرسة الحوليات[7] من خلال المقالات التاريخية النقدية التي دأب على نشرها كل من مارك بلوك (1886-1944) ولوسيان فيفر (1878-1956) في مجلة **حوليات التاريخ الاقتصادي والاجتماعي** *Annales d'histoire économique et sociale* منذ تأسيسها عام 1929[8]. وكان بلوك وفيفر يهدفان من خلال تأسيس مجلتهما هذه، التي أصبحت تُعرَف اختصارًا بـ "الحوليات" *Annales*، إلى فتح آفاق جديدة لتاريخ اقتصادي - اجتماعي ينقذ الكتابة التاريخية من إرث مؤرخي جامعتَي السوربون وبرلين "الوضعيين" الذين لم يستطيعوا تجاوز التاريخ السياسي

5 ينظر: ناصر الدين سعيدوني، "المدرسة التاريخية الوضعية الأوربية في القرن التاسع عشر"، **عالم الفكر**، العدد 176 (تشرين الأول/ أكتوبر-كانون الأول /ديسمبر 2018)، ص 207-248.

6 للتعرف إلى النشاط العلمي للأجيال الثلاثة من مؤرخي الحوليات، ينظر: فرانسوا دوس، **التاريخ المفتت: من الحوليات إلى التاريخ الجديد**، ترجمة محمد الطاهر المنصوري (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2009)، ص51-59؛ قيس ماضي فِرُّو، **المعرفة التاريخية في الغرب: مقاربات فلسفية وعلمية وأدبية** (الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013)، ص 199-210؛ وجيه كوثراني، **الذاكرة والتاريخ في القرن العشرين الطويل: دراسات في البحث والبحث التاريخي** (بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر، 2000)، ص97-166؛ جاك لوغوف، **التاريخ الجديد**، ترجمة محمد الطاهر المنصوري (بيروت: المنظمة العربية للترجمة،2007)، ص 75-140؛ Christian Amalvi (dir.), *Dictionnaire biographique des historiens français et francophones, de Grégoire de Tours à Georges Duby* (Paris: La Boutique de l'Histoire, 2004).

7 للتعرف إلى ظروف نشأة مدرسة الحوليات في التاريخ، ينظر:
André Burguière, "Histoire d'une histoire: La naissance des Annales," *Annales. Économies, Sociétés, Civilisations*, vol. 34, no. 6 (1979), pp. 1347-1359.

8 كانت مجلة **حوليات التاريخ الاقتصادي والاجتماعي** *Annales d'histoire économique et sociale* سابقًا والتي تحوّل عنوانها، كما سبقت الإشارة إلى ذلك، إلى **حوليات .اقتصاديات، مجتمعات، حضارات** *Annales. Economies, sociétés, civilisations*، منبرًا لمعالجة التاريخ من وجهة نظر إنسانية تهتم بأبعاد النشاط الإنساني، وخاصة الجانب الاقتصادي والمحتوى الاجتماعي والاهتمامات الفكرية، وهذا وسّع آفاق البحث التاريخي، وربطه بالمعارف الإنسانية بعيدًا عن الاصطفاف السياسي والميول الأيديولوجية، فتأكدت توجهاتها وتبلورت طريقتها، وهذا ما أخذ به، وعمل على تكريسه العديد من المؤرخين الفرنسيين في بداية القرن العشرين.

والدبلوماسي الضيق الأفق[9]. وقد عُرِف هذا المنحى التجديدي في تناول التاريخ والبحث في أحداثه، من خلال النشاط الإنساني وجوانب الحياة المتصلة به، بـ "مدرسة الحوليات" التي جعلت من الإنسان موضوعًا رئيسًا لأبحاثها التاريخية.

وتأثر مارك بلوك ولوسيان فيفر ببول فيدال دو لابلاش Paul Vidal de La Blache (1845-1918) صاحب مجلة **حوليات الجغرافية**، وبمفهوم فريدريش راتزل Friedrich Ratzel (1844-1904) في التأثير الجغرافي[10].

1. مارك بلوك (1886-1944)

ينحدر مارك بلوك[11] من أسرة يهودية فضّلت التحول إلى فرنسا بعد ضم موطنها الأصلي الألزاس إلى ألمانيا، وقد وُلد في ليون عام 1886، وكان أبوه غوستاف أستاذًا للتاريخ الروماني بمدرسة المعلمين العليا؛ حيث درس ابنه مارك (1904)، وحصل على شهادة التبريز في التاريخ (1908). وبعد أن قضى سنتين في ألمانيا للاطلاع على الدراسات التاريخية بها في منحة دراسية (1908-1909)، وتواصل مع مؤسسة ثيير Thiers، وتعرّف إلى بعض تلاميذ عالم الاجتماع إميل دوركهايم Émile Durkheim (1858-1917) (لوكا جيرني، ومارسيل غراني)؛ فانفتح أفقه الثقافي، وتحددت معالم منهجه في التاريخ.

عمل مارك بلوك أستاذًا للتاريخ بثانوية مونبلييه (1912-1913) وبثانوية آميان (1913-1914)، وناقش عام 1913 أطروحة جامعية عن منطقة باريس "L'île de France: Les pays autour de Paris" . وبعد أن شارك في الحرب العالمية الأولى، ومُنِحَ أوسمة عدة، عاد إلى مجال البحث، وأعدّ أطروحة جامعية عن سكان الريف بمنطقة جزيرة فرنسا في عهد القنانة (1920) بعنوان "ملوك وأقنان: فصل من تاريخ أسرة الكابيتيين" "Rois et serfs, un chapitre d'histoire capétienne".

والتحق مارك بلوك بعد الحرب بسلك التعليم بجامعة ستراسبورغ التي استرجعت طابعها الفرنسي (1919-1936، 1940-1941). وفي ستراسبورغ وُلد له أبناؤه الستة. وقد اختير لكرسي التاريخ الاقتصادي والاجتماعي بجامعة السوربون (1936)؛ حيث اعتُرِف له بكفاءته العلمية في العصر الوسيط في فرنسا وكذلك في ألمانيا، وعُرِف بمنهجه الاقتصادي والاجتماعي في معالجة التاريخ الوسيط، وقد دفعه ذلك إلى تأسيس **حوليات التاريخ الاقتصادي والاجتماعي** مع زميله لوسيان فيفر (1929)، ونال شهرة عالية بمحاضراته ومشورته وأسفاره، وفي أثناء ذلك عمل على إصلاح التعليم العالي.

فرضت الحرب العالمية الثانية على مارك بلوك النضال من أجل فرنسا، وقد عدَّ نفسه أحد مواطنيها من دون النظر إلى عقيدته اليهودية، وظلَّ يعلِّم بجامعات ستراسبورغ (1941) وكليرمون فيران ثم مونبلييه، وكتب في أثناء نضاله السري باسم مستعار "فوجار" Fougères، لكنَّ مبادئه الوطنية والاضطهاد الذي تعرض له دفعاه إلى الالتحاق بالمقاومة المسلحة ضد الاحتلال الألماني بمنطقة ليون لاعتقاده أن فرنسا لا يمكن أن تنهض بعد الحرب إلا بتضحية شاملة بأعداد كثيرة من أبنائها[12]. وقد وقع في قبضة الشرطة السرية الألمانية (الغيستابو)، وعُذِّب، وأُعدِم رميًا بالرصاص في 16 حزيران/ يونيو 1944 بسان ديدييه دو فورمان St-Didier de Formans بالقرب من تريفو Trévoux.

---

9 فِرُّو، ص 199.

10 دوس، ص 78-79، 92-93؛ كوثراني، ص 204.

11 للتعرف إلى حياة مارك بلوك، ينظر: دوس، ص 97-99، 115-117؛ Georges Duby, "Marc Bloch," *Encyclopaedia Universalis*, 7ème éd., vol. 25 (Paris: Encyclopaedia Universalis France, 2012), pp. 552-553; Jean Stengers, "Marc Bloch et l'histoire," *Annales. Economies, sociétés, civilisations,* vol. 8, no. 3 (1953), pp. 329-337; Olivier Dumoulin, "Marc Bloch," in: Amalvi, pp. 28-30; Carole Fink, *Marc Bloch: A Life in History* (Cambridge: Cambridge University Press, 1998); Pierre Deyon, Jean-Claude Richez & Léon Strauss (dir.), *Marc Bloch, L'historien et la cité: Actes du Colloque Marc Bloch (18-19 Novembre 1994)* (Strasbourg: Presses universitaires de Strasbourg, 1997).

12 Henri Baulic, "Entre-nous: Marc Bloch," *Information géographique*, vol. 11, no. 1 (Janvier-Fevrier 1947), p. 39.



ترك مارك بلوك أثرًا ملموسًا لدى دارسي التاريخ من مؤرخي الحوليات[13]، كما ظل نشاطه العلمي ومواقفه الوطنية رصيدًا معنويًّا أسهم في تعميق التعاون الفرنسي - الألماني بعد الحرب، إذ أُطلِق اسمه على المركز التاريخي الفرنسي - الألماني في برلين، وكذلك على جامعة ستراسبورغ الثانية[14].

ألّف مارك بلوك العديد من الكتابات التاريخية المتميزة التي أهلته لأن يكون في طليعة مؤرخي فرنسا في فترة ما بين الحربين، وغدا رائدًا لمدرسة الحوليات الفرنسية[15]، وكانت له مجموعة كبيرة من التعليقات والتقارير والقراءات النقدية التي نشرها في العديد من

---

13 أسهم هؤلاء المؤرخون بدراساتهم في مجلة **الحوليات** التي تطور اسمها كما يلي: (1929-1938): **حوليات التاريخ الاقتصادي والاجتماعي** *Annales d'histoire économique et sociale*؛ (1939-1941): **حوليات التاريخ الاجتماعي** *Annales d'histoire sociale*؛ (1942-1944): **دراسات في التاريخ الاجتماعي** *Mélanges d'histoire sociale*؛ 1945: **حوليات التاريخ الاجتماعي** *Annales d'histoire sociale*؛ (1946-1993): **حوليات. اقتصاديات، مجتمعات، حضارات** *Annales. Économies, Sociétés, Civilisations*؛ منذ 1994: **حوليات. تاريخ، علوم اجتماعية** *Annales. Histoire, Sciences sociales*.

14 Dumoulin, p. 30.

15 للاطلاع على أهم هذه الإسهامات، يُنظر:
جزيرة فرنسا: البلدان حول باريس (Marc Bloch, *L'île de France: Les pays autour de Paris*, thèse (Paris: L. Cerf, 1913.
ملوك وأقنان: فصل من تاريخ أسرة الكابيتيين، رسالة جامعية ناقشها عام 1920.
Marc Bloch, *Rois et serfs, un chapitre d'histoire capétienne* (Paris: Champion, 1913).
مذكرات حرب (Marc Bloch, *Souvenirs de guerre: 1914-1918* (Paris: Arman Colin, 1969.
الخصائص الأصيلة لتاريخ الريف الفرنسي (نُشِر الكتاب بأوسلو وباريس في 1931).
Marc Bloch, *Les caractères originaux de l'histoire rurale française* (vol. 1) (Oslo: H. Aschehoug, 1931; Paris: les Belles-Lettres, 1952 et Arman Colin, 1952, 1988).
وهو من أهم ما أُنتِج، وأُلحق به جزءٌ ثان بعنوان **المجتمع الفيودالي** *Société féodale*، صدر بباريس (1939-1940) . ثم ظهرت طبعة ثانية له بعد وفاة مؤلفه عام 1949 في جزأين، ضمّنها دوَفيرن Dauvergne ملحّقًا، عرّف فيه بأعمال المؤلف (مارك بلوك) مع تعليقات (1952).
Supplément établi d'après les travaux de l'auteur, par Dauvergne (vol. 2) (Paris: Arman Colin, 1956).
الهزيمة الغريبة: وهي شهادة كتبها مارك بلوك عام 1940 (Marc Bloch, *L'étrange défaite: Témoignage, écrit en 1940* (Paris: Éd. Franc-Tireur, 1946.
يُمكن الإشارة إلى ترجمة المركز العربي لهذا الكتاب ونشره مؤخرًا، يُنظر: مارك بلوخ، **الهزيمة الغريبة :شهادة نُظّمت في عام 1940**، ترجمة عومرية سلطاني (الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2021).
تقريض التاريخ أو دفاعٌ عن التاريخ أو حرفة المؤرخ (Marc Bloch, *Apologie pour l'histoire ou métier de l'histoire* (Paris: Armand Colin, 1949.
كتبه مارك بلوك في أثناء الحرب العالمية الثانية، وضمّنه نظرياته باستعمال الفكر واستخلاص التجربة، وقد احتفظ بنسخته صديقه لوسيان فيفر الذي سلّمه لابنه الأكبر إيتيان (1945)، فظهر الكتاب بعد وفاته A. Colin, 1949 (ط 1952/2، ط 1959/3، ط 4/ 1963)، كما ظهرت طبعة خاصة منه ضمن **كراريس الحوليات** (1964). وصدرت طبعة جديدة منقحة بعناية إيتيان بلوك Etienne Bloch (1993).
المجتمع الفيودالي: صدر في جزأين بباريس (1939-1940) (ط 2/ 1949)، خصّ الجزء الأول منه لتشكل المجتمع الفيودالي وعلاقات التبعية، والجزء الثاني للطبقات الاجتماعية وحكومات الناس.
Marc Bloch, *La société féodale*: vol. 1: *La formation, les liens de dépendance* (Paris: Editions Albin Michel, 1939); vol. 2: *Les classes et le gouvernement des hommes* (Paris: Editions Albin Michel, 1940).
الكتابة عن المجتمع الفيودالي: رسائل إلى المؤرخ هنري بير.
Marc Bloch, *Écrire la société féodale: Lettres à Henri Berr* (1924-1943), Jacqueline Pluet-Despatin (éditeur scientifique), Bronislaw Geremek (Préfacier) (Paris: Institut Mémoires de l'édition contemporaine, 1992).
جوانب اقتصادية في عهد لويس الرابع عشر.
Marc Bloch, *Aspects économiques du règne de Louis XIV*, Collection Les cours de Sorbonne (Paris: Centre de documentation universitaire 1939).
أدوات العمل الفلاحية (Marc Bloch, "L'outillage rural," *Les Cahiers de Radio-Paris*, vol. 9, no. 5 (1938.
موجز التاريخ النقدي لأوروبا (Marc Bloch ,*Esquisse d'une histoire monétaire de l'Europe* (Paris: Armand Colin, 1954.
فرنسا تحت حكم آخر الكابيتيين (1223-1328) (Marc Bloch ,*La France sous les derniers capétiens (1223-1328)* (Paris: Armand Colin, 1958.
الملوك مدَّعو المعجزات: دراسة حول الطابع الخارق للعادة المضفى على القوة الملكية.
Marc Bloch, *La Rois thaumaturges: Étude sur le caractère surnaturel attribué à la puissance royale*, fascicule 19 (Strasbourg: Publications de la Faculté des Lettres de l'Université de Strasbourg, 1924).
اعتمد فيها منهج المقارنة بالرجوع إلى علم اللسانيات في دراسة الظواهر الاجتماعية القديمة، مبيّنًا كيفية ظهور الاعتقاد وتطوره بقدرة الملوك على الشفاء. للتعرف إلى مجمل كتابات مارك بلوك، ينظر:
Charles-Edmond Perrin, "L'œuvre historique de Marc Bloch," *Revue historique*, vol. 199, no. 2 (1948), pp. 161-168; Bloch, *L'historien et la cite*, pp. 347-354.

المجالات التاريخية المتخصصة[16].

كانت كتابات مارك بلوك إسهامًا جديدًا في معالجة الأحداث وتحليل المعطيات وصياغة المنظور التاريخي، وهذا ما يتضح لنا من خلال خصائص منهجيته ومميزات مقاربته التاريخية التي سمحت له بفرض مفهومه للتاريخ، والتي يمكن إجمالها في النقاط الآتية:

- نظرته إلى موضوع التاريخ على أنه دراسة المجتمع بوصفه وحدات متحركة، تتجلى في حالة تبدل مستمر وثابت، فالجديد يبقى نسبيًا في هذه الحركة؛ لأنه جزء من حركة التاريخ التي تدرس نشاط البشر، وتعالج المجتمع في حركيته وتكامله، وليس بصفته وحدات جامدة[17]. وفي هذه الحركة يجب على المؤرخ ترك الأحداث تتكلم Laisser parler les faits، ليستخلص منها الدلالات باعتماد الطريقة الاستراجعية Méthode régressive، وهذا ما يجعل التاريخ حصيلة التطور النوعي والكمي؛ فالتاريخ في نظر مارك بلوك هو قبل كل شيء علم التحولات L'histoire est avant tout la science du changement[18]، يقوم على ملاحظة مظاهر الحاضر وتحليلها، لمعرفة التغيرات التي يريد المؤرخ الإحاطة بها[19].

ومن خلال هذه المقاربة، فإن التاريخ كما يراه مارك بلوك - على الرغم من احتوائه على تنوع لا يُحصى وتفاعل لأوضاع لا نهاية لها - يكشف عن التجانس في المدنيات المختلفة من خلال الأركان الرئيسة وليس في التفاصيل، بحيث يمكن المؤرخ التكهن بالمستقبل من خلال الفرق بين الأمس واليوم، والتناقض بين الحاضر والمستقبل. وبهذه النظرة خلص بلوك إلى أن عدم إدراكنا للحاضر هو نتيجة جهلنا للماضي، كما أن جهلنا للحاضر لا يسمح لنا بفهم الماضي، فما على المؤرخ إلا أن يحب الحياة، ويتفهمها، بحسب ما أسرّ لصديقه هنري بيرين Henri Pirenne حينما كانا في جولة تعرّفا فيها إلى معالم مدينة ستوكهولم[20].

- نظرته إلى التاريخ على أنه الصورة المتكاملة للنشاط الإنساني، وهذا يستوجب دراسة عيّنات من هذا النشاط بالرجوع إلى الوسط الطبيعي والثقافي والميول النفسية، وانطلاقًا من جدلية قائمة على البنيوية أو منطلقة من مقاربة إثنوغرافية. وهذا ما أعطى مكانة مميزة لموضوع معالجة الذهنيات والعقليات ودراسة الثقافات والمجتمعات الخاصة والبنى الاجتماعية، وهو ما طبقه مارك بلوك في تلمس السمات المميزة للمجتمع والاقتصاد عند تناوله تاريخ الريف الفرنسي، اعتمادًا على تحليل العوامل الاقتصادية، رافضًا منظور الحتمية التاريخية المادية أو الحتمية الجغرافية، وغير متقبل للمسلمات أو الافتراضات المسبقة، ما دام التاريخ بالنسبة إليه محض معرفة بالماضي من خلال نظرة المؤرخ؛ وهذا ما جعل بلوك يرى أن المؤرخ هو الذي يعطي التاريخ قيمة بتحليله الأحداث وإدراكه التطورات وتأمله في أعمال البشر وسلوكهم.

- نظرته إلى التاريخ على أنه "علم الزمان" أو "علم الإنسان في الزمان"، فالزمن أساسي في أيِّ مقاربة تاريخية؛ لأنه الإطار الذي يتحقق فيه التطور التاريخي. وهذا ما أبعده عن الوصف التاريخي الصرف، وجعله يتحفظ على تجزئته إلى فترات، وفرض عليه التعامل مع

16 أهم هذه المجالات:
Cahiers des Annales (C.A.); *Annales Histoire de la Révolution française* (A.H.R.F.); *Annales d'histoire économique et sociale* (A.H.E.S.); *Revue critique d'histoire et de littérature* (R.C.H.L.); *Revue de synthèse historique* (R.S.H.); *Revue historique* (R.H.); *Bulletin de l'Institut français de sociologie* (B.I.F.S.); *Bulletin de la faculté des lettres de l'université de Strasbourg* (B.F.L.U.S.); *Annales. Economies, sociétés, civilisations* (A.E.S.C.); *Revue de synthèse* (R.S.); *Annales d'histoire sociale* (A.H.S.).

17 جفري باراكلو، **الاتجاهات العامة في الأبحاث التاريخية**، ترجمة صالح العلي (بيروت: مؤسسة الرسالة، 1984)، ص 353.

18 Bloch, *Les caractères*, p. X.

19 Bloch, *Apologie*; Jean Ehrard & Guy Palmade, *L'Histoire*, Collection U (Paris: Armand Colin, 1965), p. 378.

20 Ibid., p. 380.



الزمن بمرونة تتناسب مع المتغيرات، مع الأخذ في الاعتبار التفاوت الزمني والعلاقات النسبية، لكونها أداة للمعرفة التاريخية. ومن خلال هذه النظرة، فإن البعد الزمني عند مارك بلوك هو أزمنة متعددة ومتفاوتة من حيث السرعة، بحسب طبيعة الأحداث وحالة المجتمع.

فمن خلال الزمن التاريخي يمكن الانطلاق من الحاضر؛ لأن المعرفة التاريخية هي استكشاف للمجهول، وهذا ما حاول تطبيقه في كتابيه **الخصائص الأصيلة للتاريخ**، و**المجتمع الفيودالي**؛ فتمكَّن بفضل تعرُّف أصول المجتمع الريفي الفرنسي من معرفة أبعاده الشاملة. ومن خلال التطور الزمني، درس بلوك المجتمع الفيودالي في فرنسا في العصر الوسيط بتداخلاته وروابطه العصبية وتبعية القنانة، ورأى أن "كل استعمال فلاحي هو قبل كل شيء تعبير عن حالة نفسية". كما استطاع أن يميز بفعل مفهومه للزمن التاريخي بين العصر الفيودالي الأول Le premier âge féodal الذي تسوده الروابط الفردية والتبعية الشخصية التي تشكل لحمة النسيج الاجتماعي القائمة على قوة النسب lignage والطبقية، وهي عوامل تؤكد العلاقات الحميمية بين الإنسان ووجوده اليومي القائم على البنى الزراعية وأساليب استغلال الأرض واستثمارها[21].

❁ نظرته إلى التاريخ على أنه "علم الإنسان الاجتماعي"، الذي يسمح بتكوين صورة متكاملة للنشاط البشري. فالمصائر الإنسانية لا يمكن أن يحددها إلا نشاط الإنسان نفسه، وهي حصيلة تراكم الإنجازات السابقة في فترات محددة، شاركت في صياغتها عوامل عدة تضافرت في تكوين بنى المجتمع، وهذا يوجب على المؤرخ مقاربة المعطيات وتفسيرها، عبر مساءلة دائمة تجمع بين الحدث ومجاله المكاني وبعده الزمني. وقد شارك بلوك في هذه النظرة زميله لوسيان فيفر الذي رأى أن الحدث التاريخي لا يقوم على محض دراسة الأحداث في زمن وقوعها، بل يقوم على دراسة البناء الاجتماعي الذي تنبثق منه Structure، وكذلك البناء الذهني للحالة التاريخية المدروسة؛ لأن البناء الاجتماعي شبه ثابت لا تغيره الأحداث الفردية بسهولة[22].

❁ رجوعه في دراساته التاريخية إلى الوثائق بمفهومها الواسع من شهادات ووثائق وآثار، ورأى أن المؤرخ لا يستطيع العمل خارج الشهادات التي تصبح وثائق من خلال عمل المؤرخ وتفسيره. على أن الاستفادة من هذه الشهادات مرهونة بعمليتي التحليل ثم التركيب، بحيث يتم استنطاق الوثيقة وتجاوز المعطى والتوصيف لبلوغ مستوى التفسير، مع الحرص على فهم الماضي في ضوء القضايا التي يطرحها الحاضر من خلال جدلية زمنية متجددة، وهذا ما يجعل الأحداث تخضع لنظرة المؤرخ، فتصبح الوقائع ظواهر موضوعية؛ لكونها نتيجة عمل المؤرخ الذي هو في الواقع خالق أو متصوّر للوقائع التاريخية. وهذا ما جعل مارك بلوك يولي حدس المؤرخ وملاحظاته أهمية كبيرة[23]؛ لأنهما يبعثان الحياة في الأشياء، وتلك هي خاصية المؤرخ المبدع القادر على بعث الحياة في جفاف الرفوف، وهو ما أوضحه بلوك بقوله: "إن الحدس الذي يبعث الحياة في الأشياء، إنما هو المميِّز للمؤرخ الكبير، وقد حاز هذه الصفة أكبر مؤرخينا"[24].

واهتم مارك بلوك بالأخطاء المتربِّصة بالتاريخ، مشيرًا إلى أن كثيرًا من الأخطاء تأتي ببساطة من الجهل أو الهفوات المترتبة عليه، وقد يتسبب فيها تحايل شهود التاريخ[25]؛ فيكون الحدس ضروريًا في تعامل المؤرخ مع الأحداث والمصادر. فحدس المؤرخ وملاحظته الصادرة عن الشك المستوحى من المنهج الديكارتي والمستند إلى المعرفة هما أساس دراسة التاريخ، وهذا يتطلب تجربة واسعة لدى

---

21 كوثراني، ص 168.

22 فِرُّو، ص 199.

23 Bloch, *Apologie*, p. 38.

24 جوزف هورس، **قيمة التاريخ (دراسة فلسفية)**، ترجمة نسيب وهيبة الخازن (بيروت: دار مكتبة الحياة، 1964)، ص 51.

25 Bloch, *Apologie*, p. 262.

المؤرخ، فهذا الأخير "وإن كان قاضي جهنم المكلف بتمجيد الأبطال أو توبيخهم، فإنه يجب ألا يتجرّد من المشاعر، شريطة أن يتخلى عن دور الملك المضلل"[26].

❁ تركيزه على ملاحظة التغيرات والتحولات الاقتصادية والتشريعية والذهنية والإنسانية التي تعرفها المجتمعات، في إطار متكامل ومتجانس، فالتاريخ بالنسبة إلى مارك بلوك كأنه علم التغير والتحول Science du changement، الذي يفقد دونه التاريخ معناه الحقيقي[27]، فهو لا يتوقف عند دراسة الماضي فقط، بل يتناوله من خلال دراسة البشر في الماضي، في حركة لا تتوقف بين الماضي والحاضر ذهابًا وإيابًا[28]. وهذا ما يفرض على المؤرخ الاهتمام بالتحولات العميقة والتطورات العامة من دون التوقف عند التفاصيل؛ لكون التاريخ في نظره هو علم التبدل الذي تحدث من خلاله أحداث لا تتكرر وظروف غير متماثلة، ويكشف عنها تطور الإنسان الذي تحكمه نواميس وعوامل مؤثرة في المدى الطويل، وإن لم تكن دائمة ومستمرة[29].

❁ تلمّسه الدلالات التاريخية ومحاولة فهم طبيعة العلاقات الاجتماعية، وقد رجع في ذلك أساسًا إلى الأنثروبولوجيا لكونها علم الإنسان، وهذا يتطلب دراسة مكونات بنى المجتمع من حيث الذهنية والأيديولوجية وفهم الحياة وطريقة العيش ووسائله. فانفتاح المؤرخ بالنسبة إلى مارك بلوك على الأنثروبولوجيا ضروري؛ لأن هدفه دراسة الإنسان دراسة شاملة، بما يتعلّق به من مشاغل وهموم وقضايا، والمؤرخ الذي يسعى للتعرف إلى حقيقة الإنسان عليه أن يركز على حقيقة السلوك الإنساني، وأن يتجاوز كل المظاهر التي يتخفّى وراءها ذلك الإنسان، سواء كانت أوصافًا أو كتاباتٍ أو آلاتٍ أو أدوات إنتاج أو مؤسسات، وكأن المؤرخ صياد يعرف أين تكمن الطريدة الجيدة.

ولا يقتصر هذا المسعى على الأنثروبولوجيا، بل يتطلب استغلال العلوم المساعدة للتاريخ من لسانيات وعلم آثار وجغرافيا وفيلولوجيا، والتحليل والتركيب لإعادة تصور الأسس التي تقوم عليها بنية المجتمع وملاحظة الثوابت والمتغيرات والتنوعات التي تطبعها[30].

وبهذه المقاربة استطاع مارك بلوك تحديد مكانة الحضارة الفرنسية في إطارها الأوروبي، وتفكيك بنية المجتمعات الفرنسية من حيث خصوصيتها. وقد انتهى إلى أن فرنسا كباقي البلدان هي نسيج مجموعات حضارية حيّة Constellations، تتطلب معرفة العلاقات بين عناصرها Éléments من أصغرها إلى أوسعها، وكيف أنها تداخلت وتأثر بعضها ببعض، وخبت، وازدهرت عبر الزمن لتفرز خصائص أصيلة مميزة[31]. ومن هنا يصبح واجب المؤرخ في رأي بلوك هو إظهار العلاقات الاجتماعية والبنى الأساسية وتحديد طبيعة التطور ومدى فاعليته باعتماد الدراسة التحليلية المقارنة[32].

---

26 Ibid., pp. 157-159.

27 Bloch, *Les caractères*, vol. 1, p. X;

كوثراني، ص 166.

28 Bloch, *Apologie*, p. 15;

كوثراني، ص 166.

29 هورس، ص 108؛ Bloch, *L'étrange défaite*, pp. XIX- 196.

30 Marc Bloch, *La société féodale. La formation des liens de dépendance*, 2ème éd. (Paris: Albin Michel, 1949), pp. 220-221.

31 Bloch, *Les caractères*, pp. 7-10.

32 *Le Monde en devenir (Histoire, évolution, prospective), Encyclopédie française,* Tome XX (Paris: Société nouvelle de l'Encyclopédie française, 1959), p. 291.



2. لوسيان فيفر (1878-1956)

وُلد لوسيان فيفر Lucien Febvre[33] بمدينة نانسي (شرق فرنسا) لأبٍ يعمل أستاذًا بالتعليم الثانوي، تفاعل في شبابه مع قضية درايفوس Dreyfus[34]، وعُرِف بميوله الديمقراطية والاشتراكية من دون أن يؤثر ذلك في منهجه العلمي.

درس في مدرسة المعلمين (1898)، وبعد حصوله على شهادة التبريز، انخرط في سلك التعليم الثانوي (1907-1911) في بارلودوك Bar-le-Duc وبيزانسون Besançon، ثم شغل منصب أستاذ بجامعة ديجون Dijon مدة ثلاث سنوات، ثم إنه التحق بالجيش خلال الحرب العالمية الأولى، وتقلَّد أوسمة عدة، وبعد الحرب التحق بجامعة ستراسبورغ التي أُسند له بها كرسي التاريخ الحديث (1919).

وفي جامعة ستراسبورغ، تعرّف فيفر على نخبة من الأساتذة الباحثين في علم الاجتماع والجغرافية وعلم النفس والتاريخ الوسيط؛ فتعامل مع مارك بلوك الذي التحق هو أيضًا بالجامعة نفسها بعد الحرب، وتأثر بالمؤرخ الهولندي جون هويزينغا John Huizinga (1872-1945). وشارك في المجلات العلمية؛ مثل حولية علم الاجتماع *L'année sociologique* التي كان يشرف عليها دوركهايم (1896)، و**مجلة التركيب التاريخي** *Revue de synthèse historique* لهنري بير Henri Berr (1900).

جمعت بين لوسيان فيفر ومارك بلوك صداقة متينة، وأصدرا مجلة **حوليات التاريخ الاقتصادي والاجتماعي** (1929) التي حوّر اسمها عام 1946 إلى **حوليات. اقتصاد، مجتمع، حضارة**، وهو الذي شجع فرنان بروديل على تطوير نظرته إلى التاريخ، وأشرف على أطروحته حول عالم البحر الأبيض المتوسط.

التحق لوسيان فيفر بالكوليج دو فرانس Collège de France (1933)، وترأس **دائرة المعارف الفرنسية**، ووضع تصورًا لها، وأصبح رئيس تحريرها منذ 1932، وعمل على تطوير البحث التاريخي حينما أشرف على إنشاء القسم الرابع بالمدرسة التطبيقية للدراسات العليا (1946) École pratique des hautes études, E.P.H.E التي تحولت لاحقًا إلى مدرسة الدراسات العليا في العلوم الاجتماعية (1968) École des hautes études en sciences sociales, E.H.E.S.S[35]. كما انتسب إلى أكاديمية العلوم الأخلاقية والسياسية (1949)، وأسهم في إنشاء المركز الوطني للبحث العلمي الفرنسي Centre national de la recherche scientifique, C.N.R.S، وشارك في إصدار مجلة تاريخ الحرب العالمية الثانية، واختير مستشارًا في اللجنة الاستشارية لليونسكو (1945-1950).

---

33 Dominique Biloghli, "Lucien Febvre," in: Amalvi, pp. 101-103.

34 قضية درايفوس Affaire Dreyfus: نسبة إلى عقيد فرنسي يهودي (1859-1935)، كان يعمل بهيئة أركان الحرب العامة الفرنسية، اتُّهم بتسريب وثائق تخص الدفاعات الفرنسية للملحق العسكري الألماني، بحجة أن ملف الإرسال يحمل إمضاءً يشبه توقيعه، فحُكِم عليه بالسجن المؤبد، ونُزِعَت رتبته (1894)، ونُفِي إلى إحدى الجزر. وعلى الرغم من طلب مجلس الشيوخ الفرنسي آنذاك مراجعة الحكم، وتصريح رئيس المخابرات بأن المتهم في القضية ضابط آخر يدعى إسترهازي والذي برّأه مجلس الحرب (1898)، فإن المسألة أصبحت قضية رأي عام، بعد أن وجه الكاتب إيميل زولا Emile Zola في جريدة **الفجر** رسالة إلى رئيس الجمهورية فيليكس فور Faure Félix يهاجم فيها الحكم، وقد أثار هذا الأمر موجة من الاستياء بفرنسا، وتسبب في انقسام الفرنسيين إلى درايفوسيين (اليسار) المتكتلين في رابطة حقوق الإنسان والمطالبين بإعادة المحاكمة، وإلى المعادين لدرايفوس (اليمين) المجتمعين وراء رابطة العمل. ومع أن التحقيق أثبت أن الوثائق الأساسية في ملف درايفوس لفَّقها الضابط هنري هوبير H. Hubert في تموز/ يوليو 1898، فإن مجلس الحرب أصر على التهمة مع تخفيفها إلى 10 أعوام سجنًا (1899). ثم أصدر الرئيس الفرنسي عفوًا عنه، وأطلق سراحه عام 1906، لكن محكمة الاستئناف برَّأته، وأعادت له رتبه، ومُنِح وسام جوقة الشرف، فكان ذلك انتصارًا للعدالة ولروح المواطنة والديمقراطية بفرنسا.

35 مدرسة الدراسات العليا في العلوم الاجتماعية التي أصبحت تُعرف بالمدرسة التطبيقية للدراسات العليا منذ 1968. حُدِّدت مهمتها بمرسوم 31 تموز/ يوليو 1968، في العمل على تقدم العلم بوساطة البحث الأساسي والبحث التطبيقي وتقديم المعلومات للباحثين لتحضير شهادات التعليم العالي بالمدرسة في أقسامها الخمسة: 1. الرياضيات. 2. الفيزياء والكيمياء. 3. علوم الحياة وعلوم الأرض. 4. العلوم التاريخية الفلسفية. 5. العلوم الدينية. وقد أسهم فرنان بروديل منذ عام 1947 في تكوين القسم الرابع، بناءً على جهود مارك بلوك ولوسيان فيفر، بهدف العمل في إطار التاريخ الشامل، انطلاقًا من ثقافته الواسعة في المعارف الإنسانية، فكان بروديل بعد وفاة لوسيان فيفر (1956) الشخصية العلمية المؤثرة، كما أصبح الموجه والمرشد في مدرسة الحوليات التي هيمنت على الكتابة التاريخية بفرنسا في فترتي الخمسينيات والستينيات.

أعطى لوسيان فيفر مع مارك بلوك شرعية جديدة للتاريخ في المجال الواسع للعلوم الإنسانية والاجتماعية؛ فعمل على إيجاد نقاط التقاطع وخيوط التواصل بين هذه العلوم والتاريخ، وانفتحت آفاق واسعة أمامه من خلال تفاعله مع علوم النفس، والإثنوغرافيا، واللسانيات[36]. كما أدرك أن للجغرافية تأثيرًا بالغًا في علوم الإنسان، وهذا دفعه إلى ربط التاريخ بالجغرافية[37].

وقد بيّن لوسيان فيفر في كتابه **معارك من أجل التاريخ** *Combats pour l'histoire* أن مستقبل التاريخ بوصفه علمًا يرتبط بانفتاحه على العلوم الإنسانية والاجتماعية وخروجه من قوقعة التعامل مع الوثيقة، فانتقد المدرسة الوضعية الملتزمة بالنقد والمقيدة بالوثائق، والتي رأى أنها ترسم لوحات للأحداث لا فائدة منها، وتعطي نظرة سطحية عن الماضي، بينما يتطلب التاريخ الحقيقي منظورًا طموحًا وشاملًا للمعرفة التاريخية. ومما جاء في هذا الكتاب "لا يقدم التاريخ للناس مجموعة من الوقائع المعزولة، فهو ينظم هذه الوقائع ويفسرها، وحتى يفسرها يقوم بتنظيمها في شكل متتاليات، لا يولي لكل منها الأهمية نفسها. فالتاريخ شاء أم أبى يتعامل مع هذه الوقائع الماضية بحسب حاجاته الحالية، ويجمعها بطريقة ممنهجة، ثم يصنفها ويحللها. إن التاريخ يستنطق الموت انطلاقًا من الحياة"[38].

وهذا ما جعل فيفر يتناول التاريخ تناولًا كليًا بمختلف عوامله وجوانبه؛ نظرًا إلى تفاعل تلك العوامل وتداخلها؛ فأشار إلى ضرورة تحليل العوامل الاقتصادية والطبيعية والفكرية في بنية المجتمع، وعدم حصر جهود المؤرخ في الوثيقة، وهذا ما عبّر عنه في مجلة **الميتافيزيقا والأخلاق** بقوله: "التاريخ يُصنَع من الوثائق، هذا حق عندما توجد الوثائق، لكن لا بد من كتابة التاريخ حتى في حال انعدام الوثائق، فعلى المؤرخ أن يعمل أو أن يحاول العمل بأي شكل [...]، فكل ما هو من عمل الإنسان يرتكز إلى الإنسان، ويفيده، ويعبر عنه، ويشهد على وجوده وذوقه وظروف معيشته"[39].

قام لوسيان فيفر بدور مهم في توجيه البحث نحو تحليل المعطيات التاريخية المتصلة بحياة الإنسان؛ إذ تمكن من فرض تصور مدرسة الحوليات في كتابة التاريخ وتبلور منهجها وتوجهاتها[40]. فأسهم بذلك في نقل التاريخ من علم جامد إلى تاريخ إنساني يهتم بالذهنيات، وفي دمج الجغرافية بالتاريخ، وجعله منفتحًا على المعارف الإنسانية ومتضمنًا العواطف المعبرة عن التصورات والأحاسيس[41]. وفي هذا السياق، تندرج كتاباته في مجلة **حوليات التاريخ الاقتصادي والاجتماعي** عن المواضيع الاجتماعية والمسائل الاقتصادية، انطلاقًا من وثائق خاصة تتعلق بدقائق النشاط الإنساني، وتتصل بحاجات الإنسان الضرورية والأولية وصراعه من أجل الحياة. وقد ترك فيفر العديد من المؤلفات والكتابات التي أكسبته مكانته الخاصة بين رواد مدرسة الحوليات[42].

---

36 Lucien Febvre, "Histoire et linguistique," *Revue de synthèse historique*, vol. 23, no. 2 (1911), pp. 131-147.

37 فِرُّو، ص 200.

38 Lucien Febvre, *Combats pour l'histoire* (Paris: Armand Colin, 1953).

39 Lucien Febvre, "Vers une autre histoire," *Revue de métaphysique et de morale*, vol. 54, no. 3-4 (1949), p. 232.

40 Aron.

41 Benoît Le Roux, "Promenades chez Clio," in: Jacques Frémeaux & Bernard Valette (eds.), *L'écriture de l'histoire* (Paris: Ellipses, 1980), pp. 32-33.

42 يُنظر: **التاريخ وعلم اللغة**. Febvre, "Histoire et linguistique," pp. 119 sq.

مقاطعة فرانش كونتي، ثم صدرت بعنوان **تاريخ فرانش كونتي**.

Lucien Febvre, *La Franche-Comté* (Paris: L. Cerf, 1905).
Lucien Febvre, *Histoire de la Franche-Comté* (Paris: Boivin, 1912).

فيليب الثاني ومقاطعة فرانش كونتي (وهي أطروحته التي نوقشت عام 1911 ونشرت عام 1912).
Lucien Febvre, *Philippe II et la Franche-Comté* (Paris: Champion, 1912).

ملاحظات ووثائق عن حركة الإصلاح ومحاكم التفتيش بفرانش كونتي.
Lucien Febvre, *Notes et documents sur la Réforme et l'Inquisition en Franche-Comté, extrauts des archives du parlement de Dole* (Paris: Champion, 1912)



3. مؤرخون آخرون من الجيل الأول (1929-1945)

إضافة إلى مارك بلوك ولوسيان فيفر، عرف زمن الآباء المؤسسين عددًا من المؤرخين، منهم من مهّد لظهور مدرسة الحوليات في مطلع القرن العشرين، ومنهم من ارتبط نشاطه العلمي بمجلة **الحوليات** منذ نشأتها عام 1929، حتى نهاية الحرب العالمية الثانية (1945). وقد أبدى مؤرخو هذا الجيل اهتمامًا خاصًا بالعوامل الاقتصادية والاجتماعية والذهنيات الجماعية Mentalités، بتأثير من مؤسسَي مجلة **الحوليات** لوسيان فيفر ومارك بلوك.

أ. جورج لوفيفر (1874-1959)

وُلد جورج لوفيفر[43] Georges Lefebvre في مدينة ليل بفرنسا عام 1874، وتوفي ببولون Boulogne (فرنسا) عام 1959. نشأ في وسط اشتراكي عمالي. درس بمدرسة المعلمين وجامعة ليل، وحصل على شهادة التبريز في التاريخ (1899)، واشتغل مدرسًا في التعليم الثانوي، ومال إلى دراسة الاقتصاد واللغات.

وبعد أن أنجز أطروحته حول "الفلاحين في الشمال خلال الثورة الفرنسية" "Les paysans du nord pendant la Révolution française" ، التحق جورج لوفيفر، بتشجيع من مارك بلوك ولوسيان فيفر، بجامعة ستراسبورغ عام 1927. ثم انتقل إلى السوربون عام 1935، وظل فيها حتى تقاعده عام 1945، وقد تعاون مع بلوك في مجلة **الحوليات**.

كان لوفيفر يؤمن بالاشتراكية، كما كان يمجّد الثورة الفرنسية، فاهتم بالتاريخ الاجتماعي للثورة الفرنسية، وتأثر في تحليله الإحصائي بكارل ماركس، وخلص إلى وجود حركة فلاحية ثورية داخل الثورة الفرنسية. كما حاول صياغة نموذج المعرفة التاريخية اعتمادًا على معالجة الوثائق والتاريخ الكمي والنوعي القائم على فرق البحث، وضمن هذا المسعى لتطوير البحث التاريخي عمل على إنشاء معهد تاريخ الثورة الفرنسية Institut d'histoire de la Révolution française عام 1937، وقد ظل يشرف عليه حتى بعد تقاعده.

من مؤلفاته: **الثورة الفرنسية** (ج 1، 1951؛ ج 2، 1957) *Française La Révolution*، **والجماهير الثورية** *Les foules révolutionnaires* (1934)، **والخوف الكبير عام 1789** (1932) *La grande peur de 1789*.

ب. هنري بير (1863-1954)

كان لهنري بير Henri Berr إسهام في معالجة مفهوم التاريخ وتحديد ماهيته في كتاباته في **مجلة التركيب التاريخي** *Revue de synthèse historique* بداية من عام 1900. ورأى أن الفهم الصحيح للتاريخ يقتضي تواصل التاريخ مع العلوم المساعدة له أو

مصير: مارتن لوثر (Lucien Febvre, *Un destin: Martin Luther* (Paris: Rieder, 1928.
مسألة عدم الإيمان (الكفر) في القرن السادس عشر: عقيدة رابليه.
Lucien Febvre, *Le problème de l'incoryance au XVIè siècle: la religion de Rabelais* (Paris: Albin Michel, 1942).
أوريجين ودي بيرييه أو لغز سيمبالوم موندي (Lucien Febvre, *Origène et Des Périers ou l'énigme du Cymbalum Mundi* (Paris: Droz, 1942.
مجموعة مقالات (Lucien Febvre, *Recuil d'articles* (Paris: Arman Colin, 1953.
معارك من أجل التاريخ Febvre, *combats pour l'histoire*.
من أجل تاريخ متكامل (Lucien Febvre, *Pour une histoire à part entière* (Paris: S.E.V.P.E.N., 1962.
التاريخ وعلم اللهجات Lucien Febvre, "Histoire et dialectologie," *Revue de Synthèse historique*, vol. 12, no. 3 (Juin 1906), pp. 245-261.

43 Alice Gérard, "Georges Lefebvre," in: Amalvi, pp. 185-186.

القريبة من موضوعه، مثل علم الاجتماع والجغرافية. ورأى أن التاريخ يقوم على عمليتي التحليل Analyse والتركيب Synthèse، كما أوضح ذلك في كتابه **التركيب التاريخي وعلاقته مع التركيب العام**(44).

كان له اهتمام بتطور فلسفة التاريخ التي هي مثار نقاش لدى المؤرخين والفلاسفة، فيما كتبه في سلسلة "تطور البشرية" L'évolution de l'humanité، وهي سلسلة من المحاضرات أُدرجت في المدونة الإنكليزية "تاريخ الحضارة" The History of Civilisation.

ج. فرانسوا سيميان (1873-1935)

اهتم فرانسوا سيميان François Simiand بالجانب الاقتصادي والاجتماعي من التاريخ، فوضع المبادئ الأساسية المنطقية التي تسمح بتحليل التحولات الاقتصادية والاجتماعية تحليلًا علميًا يتعلق بمردود الأجرة والتطور الاجتماعي والنقد. وقد كتب سيميان في المنهج التاريخي: **منهجية التاريخ المطبقة على العلوم الاجتماعية** *La méthode historique appliquée aux sciences sociales* عام 1903، داعيًا المؤرخين لتجاوز الحادثة المعزولة وتناول الظواهر المنتظمة والعلاقات الثابتة التي تسمح باستنباط قوانين علمية ومنظومات سياسية(45)، كما انتقد في منشور **السنة الاجتماعية** *L'année sociologique* مفهوم الحتمية لدى كبار الجغرافيين.

د. غابريال مونو (1844-1912)

أسس غابريال مونو Gabriel Monod مع غوستاف فانييز Gustave Fagniez (1842-1927) **المجلة التاريخية** *Revue historique* (1876)، وحدد توجهاتها وأهدافها في المنشور التأسيسي للمجلة المعروف بالبيان Manifeste، ودعا فيه إلى التزام الحياد تجاه السياسات والنظريات الفلسفية(46)، وأدرك بحسّه التاريخي روح العصر وتوجهاته، فكتب في العدد الأول من **المجلة التاريخية** (1876): "إن الأحداث التي فرقت الوحدة الوطنية التي بنيت ببطء عبر القرون، توجب أن نُحيي داخل روح الأمة وعيها بذاتها من خلال الوعي العميق بتاريخها"(47).

حذّر مونو من تعميم الأحكام قبل الإحاطة بالموضوع، ومن تأثير المذاهب الفلسفية في الحقائق التاريخية. ورأى أن أكبر خطأ يرتكبه المؤرخ هو التعميم المتسرع والمسلمات الأيديولوجية والأبحاث الاستطلاعية من دون إعمال الفكر؛ فعلى المؤرخ، بحسب متطلبات المنهجية، أن يتحرى، ويتمهل، ويتدرج من التفاصيل إلى العموميات، وأن يجلو الغموض لتقديم صورة أو لوحة تامة، مؤكدًا أن البحث العلمي في مجال التاريخ يجب أن يعتمد على تقنيات دقيقة، ويقوم على جمع المصادر ونقدها وتنظيم خطوات البحث(48). وقد عُرِف مونو بدراساته النقدية لمصادر تاريخ الميروفانجيين *Etudes critiques sur les sources de l'histoire mérovingienne* (1872).

هـ. كامي جوليان (1859-1933)

وُلِد كامي جوليان Camille Jullian بمرسيليا، ودرس بمدرسة المعلمين، وتابع دروس فيدال دو لابلاش وفوستال دو كولانج، ودرس ببوردو، ثم اشتغل أستاذًا بالكوليج دو فرانس (1908-1926). وتخصص في التاريخ القديم، واهتم بتاريخ فرنسا خاصة.

---

44 Henri Berr, *La Synthèse en histoire: Son rapport avec la synthèse générale* (Paris: Albin Michel, 1953 [1911]), p. 146.

45 دوس، ص 94.

46 وجيه كوثراني، **تاريخ التأريخ: اتجاهات- مدارس- مناهج**، ط 2 (الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013)، ص 166.

47 دوس، ص 63؛
Gabriel Monod, "Du progrès des études *historiques* en France depuis le XVIè siècle," *Revue historique*, no. 1 (Janvier-Mars 1876), p. 38.

48 كوثراني، **تاريخ التأريخ**، ص 166.



وكان ذا توجه وطني، وأَوْلى الجوانب الاجتماعية أهمية، فكان يرى أنه من دون أن نتصور كيف كان الناس يعيشون، يصبح التاريخ عبارة عن هيكل عظمي[49].

من مؤلفات جوليان: **تاريخ مدينة بوردو حتى عام 1895** *Histoire de Bordeaux depuis les origines jusqu'en 1895*، **وتاريخ بلاد الغال** *Histoire de la Gaule* (1908-1921)، و**نهر الراين الغالي والفرنسي** *Le Rhin gaulois: Le Rhin français* (1915)، و**من غاليا إلى فرنسا: جذورنا التاريخية** *De la Gaule à la France. Nos origines historiques* (1922).

و. بول مانتو (1877-1956)

كتب بول مانتو Paul Mantoux في مجلة **التركيب التاريخي** (1908)، ورأى أن مهمة التاريخ هي إحياء الماضي، وأن كل ما هو خاص وفردي، وكل ما يحدث مرة واحدة، هو من اختصاص التاريخ[50]، من مؤلفاته: **الثورة الصناعية في القرن الثامن عشر** *La révolution industrielle au XVIIIè siècle* (1906).

ز. بيار لاكومب (1834-1919)

بيار لاكومب Pierre Lacombe مؤرخ فرنسي، ألّف كتاب **التاريخ بوصفه علمًا** *De l'histoire considérée science* (1894)، وعالج فيه التاريخ من خلال منظور اجتماعي وقوانين منظمة.

ح. وليام لانجر (1896-1977)

وليام لانجر William Langer مؤرخ أميركي، له كتاب **دبلوماسية الإمبريالية (1890-1902)** *The Diplomacy of Imperialism (1890-1902)* (1935)، تتبع فيه أسباب الحرب الاقتصادية في تصرف الدول الكبرى.

ط. جيمس هارفي روبنسون (1863-1936)

جيمس هارفي روبنسون James Harvey Robinson مؤرخ أميركي، له كتاب **تاريخ جديد: أبحاث حول النظرة التاريخية الجديدة** *The New History: Essays Illustrating the Modern Historical Outlook* (1912)، دعا فيه إلى استخدام أوسع للعلوم الاجتماعية في دراسة التاريخ، وتوجيه البحث نحو أعمال الحاضر.

ي. لويس بيرنشتاين نامير (1888-1960)

لويس بيرنشتاين نامير Lewis Bernstein Namier مؤرخ إنكليزي، له كتاب **بنية السياسة عند صعود جورج الثالث على العرش** *The Structure of Politics at the Accession of George III* (1930)، بيّن فيه بنية الطبقية.



49 Le Roux, p. 32.

50 دوس، ص 50.

References

المراجع

العربية

• باراكلو، جفري. **الاتجاهات العامة في الأبحاث التاريخية.** ترجمة صالح العلي .بيروت: مؤسسة الرسالة، 1984.

• دوس، فرانسوا. **التاريخ المفتت: من الحوليات إلى التاريخ الجديد.** ترجمة محمد الطاهر المنصوري. بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2009.

• سعيدوني، ناصر الدين. "المدرسة التاريخية الوضعية الأوربية في القرن التاسع عشر" .**عالم الفكر.** العدد176 (تشرين الأول/ أكتوبر- كانون الأول / ديسمبر 2018).

• فِرُّو، قيس ماضي .**المعرفة التاريخية في الغرب: مقاربات فلسفية وعلمية وأدبية** .الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013.

• كوثراني، وجيه. **الذاكرة والتاريخ في القرن العشرين الطويل: دراسات في البحث والبحث التاريخي.** بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر، 2000.

• ______ **تاريخ التأريخ: اتجاهات- مدارس- مناهج.** ط 2 . الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013.

• لوغوف، جاك .**التاريخ الجديد.** ترجمة محمد الطاهر المنصوري. بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2007.

• هورس، جوزف. **قيمة التاريخ (دراسة فلسفية)** .ترجمة نسيب وهيبة الخازن. بيروت: دار مكتبة الحياة، 1964.

الأجنبية

• Amalvi, Christian (dir.). *Dictionnaire biographique des historiens français et francophones, de Grégoire de Tours à Georges Duby.* Paris: La Boutique de l'Histoire, 2004.

• Aron, Raymond. *Introduction à la philosophie de l'histoire.* Paris: Gallimard, 1938.

• Baulic, Henri. "Entre-nous: Marc Bloch." *Information géographique*. vol. 11, no. 1 (Janvier-Fevrier 1947).

• Berr, Henri. *La Synthèse en histoire. Son rapport avec la synthèse Générale.* Paris: Albin Michel, 1953 [1911].

• Bloch, Marc. *Apologie pour l'histoire ou métier d'historien.* Paris: Armand Colin, 1949.

• _______. *L'étrange défaite: Témoignage écrit en 1940*. Paris: Société des Éditions Franc-Tireur, 1946.

• _______. *La société féodale. La formation des liens de dépendance*. 2ème éd. Paris: Albin Michel, 1949.

• _______. *Les caractères originaux de l'histoire rurale française.* Paris: Armand Colin, 1952.

• _______. *Les caratères originaux de l'histoire rurale française.* vol. 1. Paris: Armand Colin, 1960.

• _______. *Écrits sur l'histoire.* Paris: Flammarion, 1969.

• Burguière, André. "Histoire d'une histoire: La naissance des Annales." *Annales. Économies, Sociétés, Civilisations*. vol. 34, no. 6 (1979).



- Deyon, Pierre, Jean-Claude Richez & Léon Strauss (dir.). *L'historien et la cité: Actes du Colloque Marc Bloch (18-19 Novembre 1994).* Strasbourg: Presses universitaires de Strasbourg, 1997.
- Ehrard, Jean & Guy Palmade. *L'Histoire*. Collection U. Paris: Armand Colin, 1965.
- *Encyclopédie Universalis*. vol. 25. 7ème éd. Paris: Encyclopaedia Universalis France, 2012.
- Febvre, Lucien. "Histoire et dialectologie." *Revue de Synthèse historique*. vol. 12, no. 3 (Juin 1906).
- _______. "Histoire et linguistique." *Revue de synthèse historique*. vol. 23, no. 2 (1911).
- _______. "Vers une autre histoire." *Revue de métaphysique et de morale*. vol. 54, no. 3-4 (1949).
- _______. *Combats pour l'histoire.* Paris: Armand Colin, 1953.
- Fink, Carole. *Marc Bloch: A Life in History*. Cambridge: Cambridge University Press, 1998.
- Frémeaux, Jacques & Bernard Valette (eds.). *L'écriture de l'histoire.* Paris: Ellipses, 1980.
- *Le Monde en devenir (Histoire, évolution, prospective). Encyclopédie française - Tome XX* . Paris: Société nouvelle de l'Encyclopédie française, 1959.
- Monod, Gabriel. "Du progrès des études historiques en France depuis le XVIè siècle." *Revue historique*. no. 1 (Janvier-Mars 1876).
- Perrin, Charles-Edmond. "L'œuvre historique de Marc Bloch." *Revue historique*. vol. 199, no. 2 (1948).
- Stengers, Jean. "Marc Bloch et l'histoire." *Annales. Economies, sociétés, civilisations.* vol. 8, no. 3 (1953).

مارك بلوخ

ترجمة: عومريّة سعيد سلطاني

الهزيمة الغريبة

شهادة نُظّمت في عام 1940





صدر عن سلسلة ترجمان في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات كتاب **الهزيمة الغريبة: شهادة نُظّمت في عام 1940**، وهو ترجمة عومريّة سعيد سلطاني العربية لكتاب مارك بلوخ بالفرنسية *L'etrange défaite: Témoignage écrit en 1940*. يمثل هذا الكتاب وثيقة كتبها مؤرخ كبير من خلال تجربته بوصفه ضابطًا في الجيش الفرنسي كان في الميدان عندما اجتاح جيش هتلر بلجيكا واحتل الأراضي الفرنسية، بينما كان الجيش الفرنسي يتراجع من دون خطة، يشرح فيها أسباب الهزيمة يومًا إثر يوم وسط الفوضى التي ضربت القيادة العسكرية والضباط، قائلًا إن الهزيمة فكرية في الأساس لأنها حصيلة مواجهة بين خصمين ينتميان إلى عصرين مختلفين، فالاستراتيجيا الفرنسية العسكرية تنتمي إلى الحرب العالمية الأولى، بينما كان الجيش الألماني مواكبًا كل التطورات الميدانية والمادية.

وفي سياق المقارنة بين الحربين الأولى والثانية، يقول المؤلف إن التاريخ علم التغيير، وإنه يَعلَم ويُعلِّم أنّ أيّ حدثين لا يتشابهان أبدًا في ظروف حدوثهما. لكن المشكلة لا تتعلق برجال الحرب فحسب، فالاستهتار تفشّى في كل المجالات؛ والعيب كان في النظام الذي كان من المفترض أنه ديمقراطي، إلّا أن النظام البرلماني كثيرًا ما كان يقوم على الدسائس.

رحال بوبريك | Rahal Boubrik*

سوق العبيد: تجارة الرق في مغرب القرن التاسع عشر

Nineteenth Century Slave Markets: The Moroccan Slave Trade

تتناول هذه الدراسة تجارة العبيد السود المجلوبين من السودان الغربي إلى المغرب في القرن التاسع عشر من خلال بعض الإحصائيات الواردة في مصادر ودراسات سابقة. ونعرض مشكل المقاربة الكمية لظاهرة تجارة العبيد وما تطرحه من أسئلة منهجية. ونتوقف أيضًا عند طرائق البيع في أسواق العبيد بالمدن المغربية وتنظيمها الداخلي وآليات اشتغالها بوصفها مؤسسة تعكس واقع العبيد ومكانتهم، وتَمَثُّل فئة من المغاربة لهم. ونركز على تجارة العبيد وليس العبودية، فتجارة العبيد ليست هي العبودية؛ إذ شهدت جل المجتمعات العبودية، ولكن لم تمارس كلها تجارة العبيد التي تم حظرها، بينما بقيت العبودية سائدة بعدها. لذلك، لن يفوتنا أن نعرج على المواقف المناهضة لتجارة العبيد في المغرب، ومنها ما عبّر عنه علماء مغاربة، من دون أن يعني ذلك نهاية تجارة العبيد، التي اختفت تدريجيًا على إثر التحولات التي عرفها المجتمع المغربي في النصف الأول من القرن العشرين.

كلمات مفتاحية: المغرب، سوق النخاسة، تجارة الرق، تاريخ العبودية.

This paper discusses commerce in Black African slave who were imported from western Sudan to Morocco in the 19th century. Based on statistics gleaned from previous studies we examine problematics of quantitative approaches to the slave trade phenomenon and arising methodological questions. We also investigate transactional methods in slave markets of Moroccan cities, along with the internal organization and operational mechanisms of these markets, as institutions reflecting the realities and status of slaves, as manifested among Moroccan social groups. Our focus is on the slave trade, not on the varied forms of bondage, servitude and serfdom that "slavery" may gloss. Most societies knew slavery in the above catch-all sense, but not all were party to the slave trade, which generally became outlawed while slavery as such persisted, and persists. We review positions expressed by Moroccan scholars against the slave trade (without their bringing an end to the trade) are reviewed prior to transformations in Moroccan society during the first half of the twentieth century, and the practical disappearance of the phenomenon.

Keywords: Morocco, Slave Trade, Slave Market, Slavery.

* أستاذ باحث بمعهد الدراسات الإفريقية بجامعة محمد الخامس، المغرب.

Researcher at the Institute of African Studies at the Mohammed V University in Rabat, Morocco.

مقدمة

تفتقر البلاد العربية إلى التراكم العلمي عن الرق والرقيق وتجارة العبيد[1] باللغة العربية، مقارنة بالعدد الكبير من المقالات والكتب المنشورة عن العبودية في العالم الإسلامي باللغات الأجنبية. ويبين جرد بيبليوغرافي سريع للدراسات، التي عنيت بالعبودية وتجارة العبيد في العالم العربي الإسلامي، شح كتابات الباحثين المنتمين إلى الثقافة العربية والإسلامية. كما أن الحديث عن تجارة العبيد والعبودية في مجتمعنا يظل مشوبًا بالحذر ويخضع للرقابة الذاتية والرغبة في النسيان، وأحيانًا يكون مقرونًا بمشاعر من تأنيب الضمير من ماضٍ مخجل.

نؤكد، في البداية، أن تجارة العبيد ليست هي العبودية؛ إذ إن العبودية عرفتها جل المجتمعات، ولكن لم تمارس كلها تجارة العبيد. ويمكن فهم الفرق بين الإثنين بوضوح في مسألة منع العبودية. فجُل الدول الأوروبية منعت تجارة العبيد مع بداية القرن التاسع عشر، ولكن لم تمنع العبودية إلا عقودًا بعد ذلك[2]. منذ بداية العلاقات التجارية عبر قوافل الصحراء بين المغرب وبلاد السودان الغربي في العصر الوسيط، كان العبيد من ضمن "السلع" التي تجلبها القوافل في مجتمعٍ كانت فيه العبودية مؤسسة اجتماعية قائمة[3]. واستمرت تجارة العبيد في المغرب من دون انقطاع بين ضفتي الصحراء من القرون الوسطى حتى أواخر القرن التاسع عشر. وابتداءً من ثلاثينيات ذلك القرن وأربعينياته، شهدت التجارة بين ضفتي الصحراء تطورًا لصالح المغرب، إلى حدّ أن الباحث الأميركي جون رايت وصفه بأنه "آخر أكبر أسواق العبيد"[4]. وانهارت التجارة مع السودان الغربي في البلدان التي منع فيها الرق في الجزائر[5] وبعدها تونس[6] وليبيا[7] منذ أواسط القرن التاسع عشر، وبقي المغرب وحده السوق المفتوحة لهذه التجارة إلى حدود بداية القرن العشرين، مع العلم أن العبيد الذين كانوا يُجلبون إلى المغرب عبر التاريخ كان عددهم قليلًا، مقارنةً بالعدد الذي كان يجلب على الواجهة الأفريقية الشرقية مع ليبيا ومصر، اللتين كانتا منطقة عبور يجري من خلالها تزويد أسواق الشرق الأوسط وتركيا وأوروبا، بينما يبقى العبيد الذين يجلبون إلى المغرب في غالب الأحيان في المغرب نفسه. وكان ميناء طرابلس واجهة رئيسة تنطلق منها السفن محمّلة بالعبيد إلى دول البحر الأبيض المتوسط، وخاصة المشرق. أما مصر فكان طريقها البري قنطرة رئيسة لتزويد الحجاز والخليج وبلاد الرافدين بالعبيد، من دون أن ننسى منطقة البحر الأحمر التي كانت تعرف رواجًا كبيرًا لتجارة الرقيق القادمين من الساحل الأفريقي وزنجبار نحو موانئ اليمن وإلى الهند. وكان

1 تجدر الإشارة إلى أن المجتمعات العربية، كغيرها من المجتمعات الإنسانية، لم تكن العبودية فيها لصيقة بلون البشرة الأسود، بل كان هناك رقيق أبيض. وقد استمرت شعوب الشرق الأوسط بعد الإسلام في جلب الموالي والجواري البيض من أوروبا وآسيا وشمال أفريقيا. ولا يمكن أن ننفي أنّ الإنسان ذا البشرة السوداء كان أكثر عرضة للرق ووضعية العبودية والنخاسة. وفي دراستنا، ركزنا على العبيد السود esclaves noirs المجلوبين مما كان يعرف ببلاد السودان بغرب أفريقيا؛ لأننا لم نتطرق إلى تجارة العبيد بيض البشرة في المغرب. لذلك، لم نستعمل عبارة "العبيد الأفارقة" لأن من العبيد البيض من كان يجلب من مناطق أخرى من أفريقيا، ومنها مثلًا سوق النخاسة بالقاهرة. فعبارة العبيد السود تُستعمل كي تميز الفئة المعنية بالدراسة.

2 Roger Botte, "Traite et esclavage, du passé au présent," *Esprit*, vol. 317, no. 8 / 9 (Août/ Septembre 2005), p. 189.

3 نحيل القارئ، على سبيل المثال، على عملين متميزين متعلقين بالعبودية في المغرب: عبد الإله بنمليح، **الرق في بلاد المغرب والأندلس خلال القرنين الخامس والسادس الهجريين** (بيروت: مؤسسة الانتشار العربي، 2004)؛
Mohamed Ennaji, *Soldats, domestiques et concubines: L'esclavage au Maroc Au XIXe siècle* (Paris: Balland, 1994);
ينظر الترجمة إلى العربية: محمد الناجي، **جُند وخدم وسراري: الرقّ في المغرب**، ترجمة محمد الغرايب (بني ملال: منشورات فاليا، 2018).

4 John Wright, "Morocco: The Last Great Slave Market?" *The Journal of North African Studies*, vol. 7, no. 3 (2002) pp. 53-66;
وقد أعاد نشر المقال في كتابه (الفصل الحادي عشر) من دون وضع علامة الاستفهام التي كانت في العنوان السابق.
Ralph Austen, *Trans-Saharan Africa in World History* (New York: Oxford University Press, 2010), pp. 137-152.

5 عندما احتلت فرنسا الجزائر سنة 1830 منعت تجارة الرقيق ولم تمنع العبودية إلا سنة 1848 حينما صدر قانون يمنعها في فرنسا.

6 أصدر الباي ظهيرًا بمنع تجارة الرقيق في تونس سنة 1842. وقد سبق هذا النص عدة تدابير اتخذها الباي ضد تجارة الرق منها إصداره سنة 1841 أمرًا يمنع بموجبه بيع الرقيق أو شراءهم في الأسواق العمومية.

7 كان للقنصل البريطاني في طرابلس دور مهم في منع تجارة الرق في هذا البلد.

لسلطنة مسقط دور رئيس في هذه التجارة، ولسلطانها نفوذ في أراضي منطقة شرق أفريقيا يجلب عبره العبيد. انخفض عدد العبيد الذين كانوا أيضًا يُجلبون من زنجبار بعد أن تبنّى سلطان مسقط مبدأ إلغاء تجارة العبيد[8]، بضغوط من بريطانيا، في أواسط القرن التاسع عشر.

أولًا: جدل الإحصائيات

شهد القرن التاسع عشر جلب عدد كبير من العبيد إلى المغرب عن طريق التجارة، إلى درجة أن القنصل الفرنسي في الصويرة حينئذ اعتبر العبيد أهم "سلعة" في النشاط التجاري بين المغرب وبلاد السودان في هذا القرن. فالسلع القادمة من السودان، كما كتب: "تتضمن أساسًا الصمغ وريش النعام والذهب تبرًا وحليًّا، خاصة الأساور الصغيرة وأنياب الفيل التي أصبحت نادرة، ولم تعد القوافل في المغرب تحمل منها سوى كمية قليلة تكاد لا تكفي لصناعة البلد، ولكن الأهم من كل هذه الواردات التي تأتي بها القوافل هي تلك المتعلقة بالعبيد السود الذين يمثّلون دائمًا نصف قيمة السلع المجلوبة من السودان. وأضيف في هذا الصدد أن أهم سبب لتراجع قوافل السودان من الجزائر هو منع هذه التجارة اللعينة، الذي أعطى اليوم لهذا البلد، الذي يحظى بتنافسية السلع المصنعة الإنكليزية، تفوّقًا لا جدال فيه في تجارة أفريقيا الوسطى"[9]. وعلى الرغم من التشجيع والتسهيلات التي قدمتها الحكومة الفرنسية للتجار الجزائريين لإعادة إحياء التبادل التجاري مع بلاد السودان، فإن هذه التجارة لم تعد إلى سابق نشاطها بسبب منع تجارة العبيد[10]. ساعد هذا الوضع الجديد على انتعاش محاور التجارة الغربية بين المغرب وبلاد السودان التي كانت تنشط منذ العصور الوسطى، والتي كان التجار عن طريقها يجلبون العبيد الذين يباعون في أسواق المغرب. كان عدد هؤلاء العبيد المجلوبين عبر القوافل التجارية من بلاد السودان يختلف من سنة إلى أخرى، ولكن لا تمكّننا مصادر ما قبل القرن التاسع عشر من رصدٍ كمّي، ولو نسبي لهذه التجارة.

يعدّ الباحث الأميركي رالف أوستن من بين الأوائل الذين استخدموا المنهج الكمّي في تجارة العبيد عبر الصحراء بشكل عام، فقد نشر دراسته الأولى سنة 1979[11] وتلتها بعد ذلك مراجعات في مقالتين نشرتا تباعًا، سنة 1988[12] وسنة 1992[13]، وبعدها خصص كتابًا[14]، تناول فيه التجارة العابرة للصحراء في التاريخ العالمي، وهو توجه منهجي في حقل الدراسات التاريخية ظهر في أميركا[15]. طرح سؤال الإحصائيات في البداية بالنسبة إلى تجارة العبيد الأطلسية الأوروبية، وعرف أوجَه بعد صدور كتاب فيليب كورتان[16].

8 وهو سعيد بن سلطان (1797-1856)، سلطان مسقط، الذي وقع اتفاقية مع ملكة بريطانيا في 2 تشرين الأول/ أكتوبر 1845 لإلغاء تجارة العبيد بزنجبار في شرق أفريقيا التي كانت جزءًا من سلطنته واتخذها مركزًا لسلطته ابتداء من عام 1835. وقد حكم في الفترة 1806-1856.

9 Auguste Baumier, "Premier établissement des Israélites à Timboktou," *Bulletin de la Société de Géographie*, no. 2 (1870), p. 367.

10 Ibid.

11 Ralph Austen, "The Trans-Saharan Slave Trade: A Tentative Census," in: Henry A. Gemery & Jan S. Hogendorn (eds.), *The Uncommon Market: Essays in the Economic History of the Atlantic Slave Trade* (New York/ London/ San Francisco: Academic Press, 1979), pp. 23-76.

12 Ralph Austen, "The 19th Century Islamic Slave Trade from East Africa (Swahili and Red Sea Coasts): A Tentative Census," *Slavery & Abolition*, vol. 9 (1988), pp. 21-44.

13 Ralph Austen, "The Mediterranean Islamic Slave Trade Out of Africa: A Tentative Census," in: Elizabeth Savage (ed.), *The Human Commodity*, Special Issue of Slavery and Abolition, vol. 13, no. 1 (1992), pp. 214-248.

14 Ralph Austen, *Trans-Saharan Africa in world history* (New York: Oxford University Press, 2010), p. 31.

15 تيار ظهر في أميركا يدرس المواضيع بشكل يتجاوز التاريخ الوطني أو الذي تحكمه حدود وطنية، وهي مقاربة منهجية داخل التاريخ الشمولي، يربط أصحابها بين تواريخ وطنية ظلت منعزلة، وتهتم بحركية الناس والأفكار والتقنيات والسلع بين الشعوب. إنها بهذا المعنى دراسة تفاعلية تحول محور النظرة من المركز الأوروبي وتدرس المجتمع من مختلف المستويات.

16 Philip D. Curtin, *The Atlantic Slave Trade: A Census* (Madison: Wisconsin University Press, 1969).

لقد أبعد التاريخ الكمي تجارة العبيد الأطلسية عن التخمينات، علمًا أنّ ما تقدّمه هذه الإحصائيات المتعلقة بتجارة العبيد الأطلسية غير كافٍ ولا يمثل سوى "تقديرات دنيا"[17]. وعلى الرغم من تأثّر أوستن بعمل كورتان بخصوص تجارة العبيد الأطلسية، فإنه كان واعيًا بمحدودية منهجه فيما يتعلق بعدد العبيد الذين جلبوا عن طريق تجارة العبيد في العالم الإسلامي. فهو يعترف بصعوبة تقديم إحصائيات دقيقة: "على العكس من تجارة الرقيق الأوروبية الأطلسية، لا تتوافر للباحثين إحصاءات دقيقة جدًّا لمختلف أنظمة الاسترقاق الإسلامية في أفريقيا"[18].

لن نزعم أننا سنخوض في هذه الدراسة مغامرة الإحصائيات في تكميم تجارة العبيد في المغرب لقناعتنا المنهجية المعرفية أنه من الصعب تدقيق المعطيات والإحصائيات المتعلقة بتجارة العبيد عمومًا؛ إذ لم يكن المغاربة يحتفظون بسجلات المبيعات ولم تكن هناك شركات قائمة بدفاتر الحسابات كما هو حال الأوروبيين في تجارة الرقيق الأطلسية. وكل ما تقدمه الإحصائيات الواردة في بعض الدراسات هو تخمينات، ويتعين إثبات صحة الأرقام المتعلقة بتجارة العبيد في التجارة العابرة للصحراء. اقتصر أوستن على عدد قليل من الأرقام الواردة في الوثائق الأوروبية، لا سيما تلك التي تركها التجار والدبلوماسيون والرحالة، واستقى البعضَ الآخر من دراسات عن تجارة العبيد.

لا يمكن مقارنة الدراسات الكمية حول عدد العبيد في التجارة العابرة للصحراء بتلك التي تم إجراؤها بشأن تجارة الرقيق الأطلسية، لأن الوثائق والأرشيفات المتعلقة بها متاحة بكمية كبيرة.

إضافة إلى السؤال المشروع حول مدى صحة الإحصائيات الواردة في دراسة أوستن وغيره، كيف يمكن أن يصف المرءُ مأساةً شخصية أو عائلية أو اجتماعية عبر أرقام؟ وهل يمكن أن تترجم الأرقام مثل هذه المأساة الإنسانية؟ تطرح مشكلة المنهج الكمي مشاكل منهجية وأخطاء وثغراتٍ عديدة. ومن الباحثين من يرى أنها من دون جدوى: "منذ مدة، تثير مسألة العدد ولع المؤرخين، ولكن يبدو لنا أنها من دون فائدة في حد ذاتها وتافهة [...] في النهاية، ماذا سيفيد الباحثين إنْ كان تم نقل 5 أو 10 أو 15 مليون كائن" إذا لم يكن على معرفة بـ "ساكنة أفريقيا والوتيرة السنوية للتجارة، والإثنيات المعنية، وديموغرافية هذه الإثنيات"؟ في ظل غياب كل هذه المعطيات، يتحول عمله إلى مجرد "عنوان جميل لجريدة تبحث عن الإثارة"[19].

إنّ الإحصائيات التي تقدّم بشأن عدد العبيد الذين جلبوا من بلاد السودان إلى شمال أفريقيا هي موضع نقاش شأنها شأن الإحصائيات عن مجمل ما جلب من أفريقيا جنوب الصحراء من العبيد إلى العالم العربي والإسلامي. وإذا قارنّا بين الإحصائيات التي قدّمت مثلًا بالنسبة إلى القرن التاسع عشر فقط، الخاصة بالعبيد الذين جلبوا من غرب أفريقيا إلى المغرب، فستترسخ قناعتنا بخصوص نسبية تلك الأرقام. وعلى الرغم من تضارب الأرقام بخصوص إحصائيات العبيد المجلوبين سنويًا للمغرب، فإنها تعطينا فكرة تقريبية لعدد العبيد الذي بيع في الأسواق المغربية في القرن التاسع عشر. صادف توافر هذه المعلومات ازدهار التجارة العابرة للصحراء في هذه الفترة، مقارنة بما سبق، وزيادة توافد التجار الغربيين على المدن الساحلية بعد انفتاح المغرب على التجارة الدولية واهتمام الدول الأوروبية وقنصلياتها ورحّالتها وجواسيسها بما يجري في المغرب وبالتجارة الصحراوية، ريش النعام والعلك (الصمغ) والعبيد. كان لتأسيس الجمعيات المناهضة للعبودية في بريطانيا أيضًا دورٌ في توافر معلومات عن العبيد بتركيزها في حملتها الدولية على المغرب، ابتداءً من

17 Charles Becker, "La Sénégambie dans la traite Atlantique du XVIIes," in : Djibril Samb (ed.), *Gorée et L'esclavage* (Dakar: Université Chiekh Anta Diop, 1997), p. 66.

18 Ralph Austen, *Trans-Saharan Africa in World History* (New York: Oxford University Press, 2010), p. 31.

19 Jean Mettas, "Pour une histoire de la traite des Noirs française: Sources et problèmes," *Revue Française d'histoire d'outremer*, vol. 62, no. 226 / 227 (1975), p. 31.

أربعينيات القرن التاسع عشر حتى بداية القرن العشرين مع الاحتلال الفرنسي، مع ما ترتب على ذلك من توافر التقارير التي كان يعدّها أنصارها ومبعوثوها ورسائل قنصلياتها بالمغرب مع السلطان عن موضوع العبودية؛ ما مكّن الباحثين من مادة أرشيفية ومصدرية تتضمن إحصائيات وتقارير كمية أول مرة[20].

لم تكن تجارة العبيد موجهة إلى أوروبا، فقد كانت سجلات القنصليات والشركات والتجار في موانئ المغرب تشتمل على لائحة السلع وقيمة المبادلات والنشاطات التجارية في الموانئ، ولم يكن العبيد ضمن تلك الإحصائيات؛ أولًا، لأن فترة القرن التاسع عشر صادفت حظر تجارة العبيد في البلدان الأوروبية، وثانيًا، حتى قبل منعها، لم يكن المغرب واجهة لتجارة العبيد السود مع الأوروبيين. كانت تجارة العبيد مُوجَّهة إلى المغاربة والأسواق في المدن الداخلية التي لم يكن الأوروبيون يصلون إليها، ومن ثمة فإنّ أعداد العبيد والأثمان المضمنة في السجلات هي أعداد تقريبية لا تستند إلى معطيات دقيقة[21].

كان جون لوي مييج حذرًا، وهو يقدم إحصائيات عن تجارة العبيد: "إذا كان هناك من منتوج من الصعب تحديد أهميته في التجارة الصحراوية فهو تجارة العبيد السود"[22]. لقد أكد أكثر من باحث على مشكل الإحصائيات المتوافرة عن العبيد في المغرب مقارنة بمناطق أخرى بما فيها شمال أفريقيا، وأقر جون رايت[23]، هو الآخر، بأن إحصاءات تجارة الرقيق المغربية في القرن التاسع عشر قليلة ومتفرقة وغير دقيقة. لا يوجد ما يمكن مقارنته بالتقارير التجارية الإحصائية السنوية التي قام بتجميعها، في الموانئ والواحات في ليبيا، المسؤولون القنصليون البريطانيون في أربعينيات القرن التاسع عشر وخمسينياته. ما يوجد في المغرب، كما يواصل رايت، هو ما وفره القناصل والرحالة الأجانب، الذين قدّموا في أحسن الأحوال تخمينات عن حجم التجارة المغربية في أوقات وأماكن مختلفة[24]. والأرقام المتوافرة غير دقيقة، وهي تتسم إما بالمبالغة في أعداد العبيد في أسواق النخاسة في المغرب، وإما بالتقليل من شأنها. وكما يقول دنييل شروتر: "أنا أزعم أن المؤرخين قد قللوا من تقدير عدد العبيد الذين يتم تداولهم من ناحية، وبالغوا في القيمة الإجمالية للتجارة من ناحية أخرى. كانت تجارة العبيد في القرن التاسع عشر مؤسسة اجتماعية مهمة وليست مؤسسة اقتصادية ذات شأن كبير"[25]. بمعنى آخر، إن تجارة العبيد لم تكن تجارة مربحة مثل ريش النعام الذي كان يطلبه التجار الأوروبيون قبل أن تتدهور تجارته في القرن التاسع عشر[26].

كان العبيد المستجلبون خدمًا في البيوت، ولم يكونوا يدًا عاملة فاعلة في الفلاحة والأعمال الحرفية بالمغرب، عدا المجال الواحي أو في خدمة الأراضي الفلاحية لدى القُوّاد الكبار ومشايخ الزوايا[27]. ومن ثمّ، كان من الصعب جدًّا تتبّع عددهم كما لا يمكن ضبط الأرقام عن أعداد العبيد الذين تجلبهم القوافل سنويًا في القرن التاسع عشر، فعدد القوافل الكبرى التي تنطلق من كلميم جنوب المغرب مثلًا، كان مرتين في السنة في اتجاه تنبكت (مالي حاليًّا)، ، ولكن لم تكن كلميم وحدها منطلق القوافل ومقصدها، لا نعرف تحديدًا

20 ينظر مثلًا:
Mohmed Ennaji & Khalid Ben Srhir, "La Grande-Bretagne et l'esclavage au Maroc au XIXe siècle," *Hesperis Tamuda*, vol. 29, no. 2 (1991), pp. 249-281; Bernard Lewis, *Race et esclavage au Proche-Orient* (Paris: Éditions Gallimard, 1993); Daniel J. Schroeter, "Slave Markets and Slavery in Moroccan Urban Society," in: Elizabeth Savage (ed.), *The Human Commodity: Perspectives on the Trans-Saharan Slave Trade*, special issue of *Slavery and Abolition*, vol. 13 (1992), pp. 185-213.

21 Schroeter, p. 186.

22 Jean-Louis Miège, *Le Maroc et l'Europe (1830-1894)*, 3ème ed. (Paris: Presses Universitaire de France, 1961), p. 91.

23 Wright, p. 139.

24 Ibid.

25 Schroeter, p. 185.

26 سارة أبريفايا ستاين، **يهود في مهب الريش: تجارة ريش النعام الدولية**، ترجمة خالد بن الصغير (الرباط: منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، 2018).

27 Robert Montagne, *Les Berbères et le Makhzen dans le sud du Maroc* (Paris: Librairie Félix Alcan, 1930), p. 360.

كم قافلة كانت تنطلق من تندوف وإيليغ وأقا ومن باقي المناطق، كما أنه إلى جانب القوافل الكبيرة كان البعض يخوض مغامرة السفر في الصحراء في قوافل صغيرة.

وطوال القرن التاسع عشر، تباينت وتيرة تنظيم القوافل وكمية السلع التي تستورد من بلاد السودان بحسب الظروف الأمنية في الصحراء وأحوال السودان التي كانت تعرف حركات مقاومة، مع ما صاحبها من توترات وفوضى وانعدام أمنٍ. لذلك، تكفي نظرة عامة على الإحصائيات التي وردت في مختلف المراجع كي نكتشف التباين في الأرقام. ففي نهاية القرن الثامن عشر، يشير ميشيل أبيتبول إلى ما بين 3000 و4000 عبد تم جلبهم إلى المغرب من بلاد السودان، وهو عدد منخفض مقارنة بما كان يصل إلى المغرب قبل وفاة السلطان مولاي إسماعيل (1645-1727)[28]. اعتمد أبيتبول في جزء من معلوماته على وليام لومبيير في رحلته إلى المغرب، الذي قدّم رقم 4000 عبد يخرج من تنبكت في إطار التجارة مع بلاد السودان، وهذا العدد لم تكن وجهته الوحيدة هي المغرب: "عدد العبيد المجلوبين سنويًا من تنبكت حوالى 4000، نسبة كبيرة منهم تذهب إلى مسكرة في الجزائر وتونس. لا يقتني المشترون العبيد الخصيان إلا إذا كان لديهم طلب خاص للسلطان أو بعض الأمراء الأفارقة، يجلب الخصيان في العادة من مملكة بامبارا. إبان حكم السلطان العلوي مولاي إسماعيل كانت التقديرات تصل إلى سبعمئة في المغرب، اليوم يكاد لا يوجد مئة"[29]. وإذا كان جون لوي مييج يعتبر أن عدد العبيد، الذين شكلوا دومًا أهم سلع القوافل لا يتجاوزون، بحسب تقديرات المعاصرين، 7000 إلى 8000 فرد في السنة"[30]، فإنه لا يحدد الفترة المعنية بهذه التقديرات.

وصلت تجارة القرن التاسع عشر إلى أوجها في المدة 1840-1850، نتيجة تدفق عدد كبير من العبيد، حيث تم استيراد ما بين 3500 و4000 عبد سنويًا إلى المغرب، وعرف هذا العدد تراجعًا ابتداء من سنة 1855[31]. وفي هذه الفترة يزعم مييج أن العدد بدأ في التراجع، وهو ما يؤكده أوغست بومير، القنصل الفرنسي في الصويرة (1865-1876)، فيما بين 3000 و4000 عبد في السنة في المدة 1865-1870[32]. وفي عام 1876، قدر القنصل البريطاني سير جون دراموند هاي متوسط عدد العبيد الذي يجلب إلى جميع الأسواق والبلدات بـ 2000 عبد، على الرغم من أنه قد يصل إلى 3000 عبد في بعض الأحيان[33]. قضى دراموند هاي في المغرب 41 سنة (1844-1885)، وكان مطّلعًا على أحوال المغرب، وانخرط في حملة منع العبودية في المغرب بتعليمات من حكومته. ويبدو العدد الذي يقدّمه محدودًا، ولكن بالنسبة إلى ساكنة تقدّر في أواسط القرن التاسع عشر بـ 7 ملايين نسمة[34]، فإنها نسبة من العنصر البشري ليست قليلة، دخلت المغرب عن طريق التجارة، علمًا أنّ أغلبية هؤلاء العبيد تبقى في المغرب، على عكس الذين كانوا يجلبون إلى ليبيا ويغادرونها إلى وجهات أخرى عبر مصر والبحر.

28 Michel Abitbol, "Le Maroc et le commerce transsaharien du XVIIe au début du XIXe siècle," *Revue de l'Occident musulman et de la Méditerranée*, no. 30 (1980), p. 14.

29 William Lempriere, *Voyage dans l'empire de Maroc et le Royaume de Fez, fait pendant les années 1790 et 1791* (Paris: Tavernier, 1801), pp. 289-290.

30 Miège, p. 151.

31 Ibid., pp. 91-92.

32 Baumier, p. 26.

33 Schroeter, p. 190.

34 Louisa a E D -H Brooks & Alice Emily Drummond-Hay (eds.), *A Memoir of Sir John Drummond Hay* (London: John Murray, 1896), p. 167.
على سبيل المقارنة، كانت ساكنة فرنسا تبلغ 36 مليونًا وبريطانيا 28 مليونًا: .Ibid.

وفي نهاية القرن التاسع عشر تقريبًا، تقلّص عدد العبيد المجلوبين من بلاد السودان بعد احتلال تنبكت سنة 1893 وتدهور الأوضاع الأمنية في جنوب المغرب.

نخلص إلى أن العدد، على الرغم من الاختلاف بين المصادر بخصوص عدد العبيد المجلوبين سنويًا من بلاد السودان نحو الأسواق المغربية في القرن التاسع عشر، كان يراوح بين 2000 و4000 نسمة في السنة، وأن منتصف القرن التاسع عشر شكّل فترة وصول أكبر عدد من العبيد السود إلى المغرب.

وفيما يلي حصيلة ما قدّمه جون رايت من الإحصائيات المرتبطة بالعبيد السود المجلوبين إلى المغرب[35]:

جدول بتقديرات واردات العبيد السود إلى المغرب (متوسط الأعداد السنوي)

1840-1700	3000
1870-1840	4000
1890-1870	2500
1890	500

المصدر:
John Wright, *The Trans-Saharan Slave Trade* (London/ New York: Routledge, 2007), p. 139.

يعتبر خالد بن الصغير ومحمد الناجي[36] أن تجارة العبيد ظلت نشطة جدًّا حتى نهاية القرن التاسع عشر، واعتمد الباحثان على وثائق الضرائب التي كانت تُفرض على الأسواق الحضرية، بما فيها أسواق العبيد التي كانت تحصل منها الدولة على نسبة مئوية من ثمن كل عبد بيع في السوق. إذا كانت أعداد العبيد الذين بيعوا في أسواق المدن الشمالية في انخفاض (فاس، ومكناس، والرباط، وسلا)، فإن سوق مراكش في الجنوب بقيت نشطة، وبقيت ترد إليها من الصحراء أعداد مهمة من العبيد مقارنة بأسواق الشمال، وبقي تجار المدن الأخرى يتزودون منها بما يحتاجون إليه من العبيد. في المدة 1876-1880، كان أدنى مبيعات العبيد في مراكش يصل إلى 2000 عبد، ولكن في الثمانينيات عرف هذا العدد ارتفاعًا، وصل أوجه سنتَي 1889 و1890 ليعرف بعد ذلك تراجعًا في أواخر عهد السلطان الحسن الأول. وقدّر الباحثان عدد العبيد الذين بيعوا في المدة 1890-1894 بنحو 7000 حتى 8000 عبد في السنة[37].

لا تختلف هذه المعلومات عن تقديرات شروتر المتمثّلة في أن من سنة 1870 حتى سنة 1894 بيع ما بين 400 و7000 عبد[38]. وقد استفادت تجارة العبيد في المغرب من أوضاع جيرانها في المغارب الذين غدوا في ظل مستعمرات فرنسية، منعت بها رسميًا تجارة العبيد. حينها أصبح المغرب مزودًا للجزائر بما يحتاج إليه بعض أعيانها من عبيد. ففي سنة 1818 مثلًا، حملت باخرة من طنجة ما بين 50 و60 عبدًا، اشتراهم في المغرب حاكم الجزائر[39].

35 John Wright, *The Trans-Saharan Slave Trade* (London/ New York: Routledge, 2007), p. 139.

36 Mohmed Ennaji & Khalid Ben Srhir, "La Grande-Bretagne et l'esclavage au Maroc au XIXe siècle," *Hesperis Tamuda*, vol. 29, no. 2 (1991), pp. 249-281.

37 Ibid., p. 269.

38 Schroeter, p. 193.

39 Miège, pp. 150-151.

وقد كتب أحد ناشطي الجمعية البريطانية المناهضة للعبودية[40] في سنة 1891، المهندس والتاجر دونالد ماكينزي، أن تجارة الرقيق في المغرب مزدهرة أكثر من أي وقت مضى. وتجري عمليات البيع في المدن الساحلية سرًا، خوفًا من إثارة انتباه جمعية مكافحة العبودية، ولكن في داخل البلد يُعرض العبيد في الأسواق العامة. ويتم جلب العبيد من السودان، عبر طرق مختلفة: فـ "كل قافلة تجلب نحو 300 عبد. إنه لأمر مؤلم أن ترى الأمهات والأطفال ينفصلون عن بعضهم، وربما لن يلتقوا مرة ثانية في هذا العالم. منذ فترة وجيزة، أهدى القُوّاد المغاربة للسلطان وابنه هدية من 200 عبد وأَمَة، احتفالًا بزواج ولي العهد. وكانت الأسواق الكبرى لبيع العبيد توجد في مدن المغرب وفاس وتطوان والرباط. وفي 'الموسم'[41] الذي يعقد مرتين[42] في السنة 'سيدي أحمد أوموسى' في سوس، يتم بيع نحو 1200 فتى وفتاة. الفتيات، من سن العاشرة إلى الثالثة عشرة، يجلبن بنحو 16 جنيه إسترليني إلى 24 جنيه لكل واحدة منهن، ويجد تجار العبيد الإناث من سن العاشرة إلى العشرين أكثر ربحًا"[43].

وفي التقرير نفسه، كتب ماكينزي عن وسيلة جديدة لوصول العبيد إلى المغرب عن طريق البحر من السنغال. فإبان رحلته إلى جزر الكناري من الصويرة بواسطة باخرة فرنسية، كان من بين الركاب تاجر مغربي متجه إلى السنغال: "أخبرني بنفسه أن هدفه هو شراء العبيد، وخاصة الإناث، من أجل المغاربة الأثرياء من المغرب". كان هذا التاجر يشتري الإماء من السنغال ويعود بالطريقة نفسها عبر البحر، وكان يقدّم العبيد كأنهم أفراد عائلته، كما كتب ماكينزي، الذي طالب من جمعية مناهضة العبودية التدخل لدى السلطات الفرنسية بمستعمرة السينغال لمنع تجارة العبيد عن طريق البحر والبر؛ لأن هذه "التجارة المشروعة مع هذا الميناء ستثبت أنها أكثر ربحية في النهاية"[44].

وقد سبق لدونالد ماكينزي أن زار المغرب سنة 1887 مبعوثًا من الجمعية ومعه رسالة إلى السلطان مولاي الحسن الأول. وكان أيضًا حاملًا توصية من الحكومة البريطانية إلى وزير الخارجية محمد المفضل غرنيط (24 آذار/ مارس 1887) كي يحسن استقباله ويساعده في إيصال الرسالة التي كلّفته بها الجمعية البريطانية المناهضة للعبودية. ونقل تفاصيل لقائه مع الوزير ونشر نص الرسالة في كتابه عن المغرب[45]. وقد أشرف ماكينزي على إنشاء مركز تجاري بطرفاية Cap Juby في جنوب المغرب بالصحراء قبل أن يتدخل السلطان ويضع حدًّا لهذا المشروع.

وعلى الرغم من أهمية أسواق المدن الكبرى في المغرب، فإنّ البوادي والقرى في أطراف البلد على الواجهة الجنوبية حافظت على دورها في بيع العبيد. ومن أهم تلك المراكز إيليغ في قلب الأطلس الصغير بسوس جنوب المغرب، التي توقفت أكثر من شهادة عن دورها في تجارة العبيد في القرن التاسع عشر، فقد كان السلطان الحسن الأول بن محمد (1833-1894) يقتني العبيد بنفسه من دار

---

40 British and Foreign Anti-Salvery Society.

41 الموسم هو ملتقى سنوي تجتمع فيه القبائل عند ضريح ولي صالح، يعقد غالبًا في نهاية الحصاد بحسب التقويم الزراعي. فهو مناسبة دينية واجتماعية واقتصادية. وكان موسم إيليغ من أكبر مواسم جنوب المغرب، وكان يعقد سنويًا عند ضريح الولي سيدي أحمد أوموسى.

42 يعقد هذا الموسم مرة في السنة وليس مرتين، وأغلب الظن أنه وقع خلط بين انعقاد الموسم ووصول القوافل التجارية القادمة من بلاد السودان الغربي، حيث كان يتم تنظيم قافلتين في السنة بين إيليغ وتنبكت، وكان وصول القافلة مناسبة لتنشيط المعاملات التجارية بما فيها بيع العبيد المجلوبين وشراؤهم.

43 Henry Gurney & Charles H. Allen, *Tripoli, Tunis, Algeria and Morocco. Report to the Committee of the British and Foreign Anti-Slavery Society* (London: British and Foreign Anti-Slavery Society, 1892), pp. 21-22.

44 Ibid.

45 Donald Mackenzie, *The Khalifate of the West: Being a General Description of Morocco* (London: Marshall, Hamilton, Kent & co., 1911), pp. 99-104.

الاتجار بالعبيد في إيليغ(46). وفي رسالة من السلطان إلى زعيم دار إيليغ محمد بن الحسين أوهاشم (في 16 آب/ أغسطس 1888)، يذكّره برسالة بعثها إليه، تتضمن تفاصيل تهمّ طلب شراء إماء، مع التأكيد أنه يريد إماءً قويات ويتمتعن بصحة جيدة لأنه يريدهن للخدمة وليس للفراش(47).

كان السلطان قد بعث برسالة لكنها وصلت متأخرة عن انعقاد الموسم السنوي الذي تَفِدُ فيه القافلة القادمة من تنبكت ببلاد السودان، وتعقد فيه سوق العبيد في آب/ أغسطس ولم يستطع محمد بن الحسين أوهاشم توفير العدد الكافي من الإماء الذي طلبه السلطان. واضطر إلى أن يبحث عنهن في الأسواق الأخرى(48). واصل السلطان إلحاحه على محمد بن الحسين أوهاشم، طالبًا إياه (رسالة 27 كانون الأول/ ديسمبر 1888) بمساعدة أحد رجاله، الأمين الروداني، الذين بعثه كي يشتري "30 أمة". وتظهر الرسالة أن زعيم إيليغ سبق أن بعث إلى السلطان عددًا من الإماء مع فاتورة بالأثمان(49). وبعد أيام، وصلت رسالة ثالثة بتاريخ 4 كانون الثاني/ يناير 1889 من السلطان حملها محمد بلعيد الروداني مبعوثًا من السلطان لشراء عدد من الإماء من أموكار (الموسم). ويطلب السلطان من محمد بن الحسن أوهاشم أن يساعد الأمين في شراء الإماء وتوفير كل سبل نقلهن إلى وجهتهن(50). وفي رسالة أخرى موجهة هذه المرة من محمد أوالحسين أوهاشم إلى السلطان في أيار/ مايو 1892، يخبره أنه بعث له عبدًا مخصيًّا هدية، كان قد اشتراه من موسم وادي نون(51).

ومن خلال الكنانيش (السجلات) التجارية التي انكب على دراستها بول باسكون ومحمد الناجي المتعلقة بدار إيليغ(52) في المدة 1853-1868 أحصيا 19 عملية بيع للرقيق من بينهم ثلاثة ذكور فقط، والأمر نفسه بالنسبة إلى الكنانيش الثلاثة التي اطلع عليها مصطفى ناعيمي(53) والخاصة بدار بيروك بكلميم التي تضم 46 عملية بيع للعبيد. اعتمد ناعيمي على ثلاثة كنانيش، يشمل الكناش الأول المعاملات التجارية مدة 22 سنة (من 1833 حتى 1855)، والكناش الثاني من 1843 حتى 1860، والكناش الثالث لعبد الله ولد بيروك، ويشمل المرحلة من 1857 إلى 1872(54). في تصنيف المعاملات بحسب السلع بالكنانيش الثلاثة، في المدة 1833-1869، يمكن حصر عدد الرقيق الذي بيع بـ 21 أمة و24 عبدًا(55). ولا يختلف هذا العدد كثيرًا عن عدد العبيد الذي بيع في دار إيليغ بحسب كناش دار إيليغ؛ إذ إنه في المدة 1853-1868 بيع 15 أَمَة و3 عبيد. وتبقى النسب الواردة في كنانيش الدارين التجاريتين قليلة جدًّا، مقارنة بما ورد في نص القنصل الفرنسي بالصويرة الذي اعتبر أن نصف القيمة التجارية للسلع القادمة من السودان مكون من العبيد. وهي أيضًا نسبة

---

46 Mohamed Ennaji & Paul Pascon, *Le Makhzen et le Sous al-Aqsa: La correspondance politique de la maison d'Iligh*, *1821-1894* (Paris: Editions Toubkal, 1988), p. 140.

47 Ibid., p. 157

48 Ibid.

49 Ibid., p. 161.

50 Ibid., p. 163.

51 Ibid., p. 217.

52 تناول بول باسكون في مقال آخر السجلات التجارية لدار إيليغ، إضافة إلى الكتاب الذي نشره مع محمد الناجي:
Ennaji & Pascon, p. 140; Paul Pascon, "Le Commerce de la maison d'Ilîgh d'après le registre comptable de Husayn b. Hachem (Tazerwalt, 1850-1875)," *Annales. Économies, Sociétés, Civilisations*, no. 3 / 4 (1980), pp. 700-729.

53 Mustapha Naïmi, "La rive Sud-saharienne de 1842 à 1872 dans les registres comptables de la famille Bayruk: L'apport de trois nouvelles sources," Paper presented at Colloque sur les sources arabes de l'histoire africaine, Unesco, Commission internationale pour une histoire scientifique et culturelle de l'humanité Rabat, 1-3 Avril 1987; rééd. dans l'université d'été de Mohammedia, juillet 1987, *Colloque sur le Maroc de l'avènement de Moulay Abdelaziz à 1912*, 3 vol. (1987), pp. 167-193.

54 Ibid., p. 169.

55 Ibid., p. 176.

تختلف عمّا ورد في جل كتابات الرحالة في القرن التاسع عشر من كون إيليغ أكبر مستودع للعبيد وأكبر سوق في المغرب، خاصة فيما يتعلق بالجنوب المغربي.

ولكن ألا يمكن أن نستنتج أولًا أنّ تلك الكنانيش التجارية لم تكن تشمل سوى تلك المتعلقة بالبيع بالدين، ولم تكن تغطي كل عمليات البيع التي تتم في السوق أو الموسم أو في المنازل وبين القبائل طوال السنة؟ ثانيًا، ألم تكن السجلات المذكورة تعني فاعلًا تجاريًا واحدًا فقط، في حين أنّ القافلة كانت تضم مئات من التجار لم نعثر على سجلاتهم؟ ألم يكن لديهم اهتمام أو حاجة إلى توثيق عملياتهم التجارية إلّا في حالة القرض؟ ثالثًا إن ما درسه بول باسكون ومصطفى ناعيمي هي كنانيش منفردة لعائلة أو فرد واحد داخل العائلة نفسها وصل إلينا بعد حوالى قرن من كتابته. والأكيد أنه كانت هناك كنانيش أخرى للشخص نفسه ولأفراد الأسرة الآخرين ضاعت، أو لم تصل إليها بعد أيدي الباحثين. فقد زرت إيليغ سنة 2003 وأطلعني أحد المنحدرين من الدار على كميات كبيرة من الوثائق في صناديق مكدسة لم يطّلع عليها أحد بعد. لهذه الأسباب، لا يحقّ لنا أن نستنبط من كناش أو مجموعة من الكنانيش استنتاجات نهائية بالاعتماد على إحصائيات لا تستند إلى معطيات شاملة. فعلى الرغم من أهمية هذه الكنانيش في تسليط الأضواء على تجارة العبيد، فإنها تظل قاصرة على الإلمام بكل جوانب هذه التجارة. فمن ناحية الكمّ، تعطينا مؤشرات، ولكنها مؤشرات غير كافية، وليس بوسعها أن تخبرنا عن التجارة العابرة للصحراء، وعن تجارة العبيد بالتحديد. سبق للباحثة الكندية ماك دوكال أن عبّرت عن شكوكها في أن تلمّ الكنانيش التجارية بـ "جوهر" التجارة في القرن التاسع عشر. وعقد باسكون وغيره أملًا على تلك السجلات التجارية العائلية لإطْلاعنا على محتوى التجارة (القروض والسلع والشخصيات)، والتنظيم (الشبكة والفئات الاجتماعية). ولكن الرهان لم يكن في مستوى النتائج المتوصل إليها. لم تكن الباحثة مقتنعة كليًا بقدرة تلك الكنانيش، بحكم تجربتها في دراسة مجال الصحراء، فاعتمدت الرواية الشفاهية ومصادر أخرى، لذلك سنجدها مثلًا تلجأ إلى الرواية في تتبّع مسار "خادم": فيطم بركة[56].

ثانيًا: عبيد في أسواق النخاسة

كانت مدينة مراكش من أكبر أسواق العبيد في المغرب لأنها أقرب المدن جنوبًا إلى مناطق وصول القوافل، ولتوافر شروط سوق تستقطب زبائن من مناطق عدة، وكانت السوق تخضع لمراقبة المخزن ولضوابط توثيق عمليات البيع وتحصيل الضرائب لخزينة الدولة؛ إذ كانت تُؤدَّى للمخزن أعشار عن بيع الرقيق، مع العلم أنّ عددًا لا يستهان به من العبيد كان يباع في الأسواق الصغيرة والمواسم بالقرى والمداشر جنوب المغرب قبل أن يصل إلى مراكش.

كان الشيخ بيروك وأبناؤه يبيعون العبيد في كلميم لزبائنهم من دون أن تصل إلى الأسواق الأخرى، والأمر نفسه بالنسبة إلى دار إيليغ. ويبدو أنه لم يكن لسوق مراكش القدرة على توفير ما يكفي من العبيد لسد الطلب، والدليل على ذلك رسالة بعثها السلطان الحسن الأول لزعيم دار إيليغ قصد شراء إماء لخدمة القصر. وكان البحث عن نوعية من العبيد لا توجد في سوق مراكش يدفع التجار إلى البحث في مناطق أخرى. وكان عدد من العبيد الذين يعرضون في أسواق المدن في خدمة عائلات ويعيد أسيادهم بيعهم، بينما ظل الجنوب يزود بشكل متواصل سوق العبيد بالمغرب، بعد أن يكونوا قد قطعوا مسافات طويلة مع القوافل، فضلًا عمّا كانوا يتعرضون له خلالها من مشاكل صحية، إضافةً إلى معاناتهم الوضعية المزرية التي تصاحب تنقّلهم من بلدهم الأصلي. وعند وصولهم إلى أولى المحطات للبيع، يعتني بهم التجار بتقديم المزيد من الطعام ليستعيدوا قواهم كي يصبحوا مؤهلين للعرض والبيع.

---

56 E. Ann McDougall, "A Sense of Self: The Life of Fatma Barka," *Canadian Journal of African Studies*, vol. 32, no. 2 (1998), pp. 285-315.

وابتداءً من القرن الثامن عشر، بدأت تتوافر لدينا نصوص لقناصل ورحّالة أجانب عن العبيد في المغرب، لقد لفت انتباه هؤلاء وجود عبيد سود في البلد، وبعض الأوروبيين كان يتقاسم معهم الوضعية نفسها: أسرى وخدم ورقيق أبيض[57]، لأنهم وقعوا في الأسر وينتظرون فك أسرهم عبر الفداء.

ونشر بعض الرحالة شهاداتهم على أسواق الرقيق التي كانت تقام في عدة مدن مغربية مثل فاس ومراكش والرباط والصويرة وطنجة. ولم يكن ذلك محصورًا في هذه المدن، بل كان في بوادٍ وقرى في أقصى الجنوب المغربي أسواق لبيع العبيد وبالتحديد في سوس. وتتوافر في هذا الصدد نصوص بالغة الأهمية عن هذه التجارة التي كانت سائدة منذ قرون، ولكن لم تكن المدونات التاريخية المغربية توليها اهتمامًا ولم نجد وصفًا كافيًا عنها. فمنذ العصور الوسطى كان العبيد يجلبون من بلاد السودان، وكانت تجارة العبيد نشيطة في شمال أفريقيا عمومًا، ولكن لم نجد وصفًا لعمليات البيع وكيف كانت تتم في المغرب مثلًا، مع العلم أن بعض مصنفات النوازل وبعض الآراء الفقهية لا تخلو من أسئلة متعلقة بالعبيد. فقد خصص صاحب أشهر كتب النوازل بالغرب الإسلامي، أحمد بن يحيى الونشريسي (ت. 1508م)[58] أجزاءً للرق، ويُعد كتابه **المعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوى أهل إفريقية والأندلس والمغرب** مرجعًا رئيسًا لجل فقهاء المالكية في فتاواهم المتعلقة بالعبيد.

لم تكن الأسواق العمومية بالمزاد العلني إلا إحدى طرائق بيع العبيد، لأن فئة من الرقيق تعرض للبيع في بيوتات خاصة بعيدًا عن الأنظار. فالرقيق الذين يملكون مميزات خاصة من الإماء: كأنْ تكون جمالية أو مهارة في الطبخ والموسيقى والغناء، أو كأنْ يكونوا رجالًا مخصيين، لم يكونوا يعرضون في السوق لأن الطلب عليهم كان من فئة الخاصة. ويلجأ المشترون إلى تجار ووسطاء يعملون على توفير "سلع" لهم بحسب الطلب. وكان الطلب على الإناث أكثر من الذكور، وخاصة النساء القادمات حديثًا من بلاد السودان المفضلات على أخريات قضين مدة طويلة ومررن بفراش العديد من الأسياد. وكان العبيد من الذكور بدورهم غير متساوين في القيمة؛ فالخصيان لم يكونوا يُعرضون في الأسواق العامة، لأن الطلب عليهم كان من فئة بعينها من المجتمع، وبالتحديد السلطان والأمراء والوزراء وكبار الأعيان. وكان الإقبال كبيرًا على إثنيات من السود من دون غيرها، ففي شهادة تعود إلى بداية القرن الثامن عشر نقرأ ما يلي: "كانت قيمة العبيد المجلوبين مع القوافل (أكبار) في السوق تختلف بحسب جمالهم وتناسق أشكالهم وسنهم وبلدهم الأصلي: هكذا فإن عبد ونكاري wangari كان أقل قيمة من عبيد من الهوسا، لأن الأول قليل الأدب وغبي [...] بينما الهوسا أذكياء مجدين ودهاة [...]. مرة، إبان وجودي في المغرب بيعت فتاة من الهوسا ذات جمال فائق بأربعمئة مثقال، في حين أن متوسط ثمن العبيد هو حوالى 100 مثقال"[59]. إن الأحكام الواردة في النص معيارية، وهي تعبّر عن مواقف مؤلفها من دون أن يعني ذلك أنها غير موجودة في الواقع كأحكام قيمة لدى المجتمع المغربي وفي العالم الإسلامي عمومًا. يكفي الاطلاع على الأدبيات التي كتبت حول السود وتجارة

57 عن وضعية الرحالة والبحارة الذين وقعوا في الأسر في جنوب المغرب، ينظر: Olivier Vergniot, "De la distance en histoire. Maroc - Sahara occidental: Les Captifs du hasard (XVIIe-XXe siècles)," *Revue de l'Occident musulman et de la Méditerranée*, no. 48/ 49 (1988), pp. 96-125.

58 أبو العباس أحمد بن يحيى الونشريسي، **المعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوى أهل إفريقية والأندلس والمغرب**، تحقيق محمد حجي (الرباط: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية للمملكة المغربية؛ بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1981).

59 James Grey Jackson, *Relation de l'empire de Maroc: Description du Maroc, de la Côte Ouest Africaine et de Tombouctou, 1789-1805* (Rabat: Institut des études Africaines, 2007), p. 224.

الرقيق مثل رسالة ابن بطلان[60]، وكتاب للسموأل بن يحيى بن عباس المغربي[61]، وغيرهما؛ كي ندرك التصنيفات التي كانت مهيمنة في العالم الإسلامي.

كانت أسواق العبيد في المدن المغربية تعقد مرة إلى ثلاث مرات في الأسبوع بحسب المدن، مع العلم أن طبيعة الأسواق وعدد الرقيق المعروض يختلفان من مدينة إلى أخرى. كانت أولى الأسواق التي يجري بيع العبيد فيها هي المحطات الأولى التي تتوقف فيها القوافل التجارية القادمة من بلاد السودان، ومن هذه المدن يتوزع الرقيق على مختلف مناطق المغرب. ومن أهم تلك المدن بالنسبة إلى المغرب سجلماسة في العصر الوسيط. وفي القرن التاسع عشر انضافت مدن أخرى مثل تندوف وكليميم وإيليغ وأقا وطاطا وأسرير، وغيرها. وكانت هذه القرى والواحات والمدن التجارية تعيش على تجارة الرق كأسواق للبيع والشراء وكمركز تجاري لبيع المواد التي تحتاج إليها القوافل. لقد كان مصدر ثروتها من التجارة، ومنها تجارة الرقيق التي صنعت شهرة هذه المراكز وجذبت التجار الباحثين عن اقتناء هذه السلع البشرية.

يحمل أغلب الأسواق المنتشرة في مدن المغرب في الجنوب والشمال اسم سوق الغزل (مراكش، وفاس، والقصر الكبير)، وهو مكان مخصص لبيع الثوب والصوف أو سوق البركة. كانت بعض المدن يباع فيها العبيد في الشارع، مثل طنجة والصويرة، أو في فترات معينة من السنة فحسب. وفي حديث دانييل شروتر عن أسواق الصويرة في القرن التاسع عشر، سُجل ما يلي: "هناك أسواق أخرى لا تنشط فيها الحركة - كما هو حال سوق العبيد - إلا في المناسبات التي تصل فيها إلى المدينة قافلة تجارية قادمة من بلاد السودان، ولم تكن هناك أماكن قارة مخصصة لبيع الرقيق، بل كان الدلال يسوقهم عبر شوارع المدينة وأزقتها مناديًا بالثمن الذي قد يتغير بحسب المزاد العلني. ولم يتجاوز العبيد الذين كانوا يباعون سنويًا بضع عشرات"[62].

ونتوقف عند نص نشر سنة 1885[63] من مذكرات أدولف مارسيت، وهو طبيب فرنسي سافر من طنجة إلى مراكش عبر الجديدة سنة 1882 صحبة وفد رسمي فرنسي في زيارة للسلطان الحسن الأول. كتب مارسيت وصفًا لسوق العبيد بمراكش الذي عاين فيه عملية بيع العبيد التي تتم ثلاثة أيام في الأسبوع: الأربعاء والخميس والجمعة ساعة قبل غروب الشمس: "يقام سوق العبيد في ساحة من ساحات المدينة مجاورة للقيصرية. إنها باحة كبيرة مربعة الشكل [...]الساحة نفسها تستعمل في الأيام والساعات الأخرى لبيع مختلف السلع، وبالأخص الصوف، والبنايات الفارغة الآن تصبح دكاكين [...] الحركة في الساحة نشيطة جدًا، عدد كبير من الناس حولها، الدكاكين الصغيرة المحاذية تعج بالمرتادين أو الفضوليين [...] شرع الدلالون في العمل ومباشرة المزايدة، كل واحد منهم يقود ثلاث إماء، واحدة في المقدمة تقود الأخريات اللواتي يتبعنها من الخلف، هكذا كانوا عادة يطوفون من دون توقف في ساحة السوق، عارضين بضائعهم، باحثين عن زبائن، يصرخون بأعلى صوت بالثمن المطلوب أو المقترح بالنسبة إلى كل عبد. أشار رجل عربي جالس القرفصاء إلى الدلال، جيء له بالأمة التي أشار إليها. تتخذ أمامه وضعية، إما واقفة وإما جالسة على ركبتيها، بحسب طلب المشتري الذي يتفحصها من أخمص قدميها إلى رأسها، يعاين فمها وأسنانها وعينيها وأنفها، يسأل عن سنها وكل التفاصيل التي يراها ضرورية، وبعد ذلك يقوم بالمزايدة أو يتركها عنه. تقوم الأمة بترتيب لباسها، يجذبها الدلال، يستأنف سيره وهتافه ليقف عند إشارة أخرى ويعرض بضاعته لمعاينة

60 أبو الحسن المختار بن الحسن بن عبدون البغدادي المتطبب المعروف بـ "ابن بطلان"، "رسالة جامعة لفنون نافعة في شري الرقيق وتقليب العبيد"، في: **نوادر المخطوطات**، تحقيق عبد السلام هارون، ط 2 (القاهرة: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، 1973)، ص 332-349.

61 السموأل بن يحيى بن عباس المغربي، **نزهة الأصحاب في معاشرة الأحباب**، تحقيق سيد كسروي حسن (بيروت: دار الكتب العلمية، 2008).

62 Schroeter, p. 138.

63 Adolphe Marcet, *Le Maroc: Voyage d'une mission française à la cour du sultan* (Paris: Plon, 1885).

زبون جديد وتقييمه"[64]. وفي عدة صفحات يواصل الرحالة وصفه الدقيق لعدة نساء ورجال وأطفال معروضين للبيع في سوق النخاسة، وأغلب المعروضين للبيع نساء في مقتبل العمر. كلهن زنجيات عدا امرأة واحدة بيضاء البشرة "امرأة واحدة ذات بشرة بيضاء، ترتدي لباس نساء البلد، تخفي وجهها تحت ثوب من الصوف، ولا تكشفه إلا عندما يريد أحد معاينتها للشراء"[65]. تُظهر الشهادة أن سوق النخاسة في المغرب لا يخلو من بيع النساء البيض اللواتي سُبين في حروب بين القبائل أو تم خطفهن وبيعهن للعائلات الميسورة في الوسط الحضري. وفي فترات المجاعات التي عرفها المغرب، يبيع الأب أولاده والبعض يعرض نفسه للبيع، كما ورد في شهادة الحسن الوزان في القرن السادس عشر[66]. كانت ظاهرة خطف الأطفال وبيعهم في الأسواق منتشرة في مغرب القرن التاسع عشر كما يروي كذلك صاحب **الاستقصا**، أبو العباس أحمد بن خالد الناصري (ت. 1897): "ومهما رأى أحدهم العبد أو الأمة يسمسر في السوق إلا ويقدم على شرائه [...] لا يسأل إلا عن عيوب بدنه. لا فرق في ذلك بين أبيض وأسود وغيرهما. بل صار الفسقة اليوم وأهل الجراءة على الله يختطفون أولًا الأحرار من قبائل المغرب وقراه وأمصاره، ويبيعونهم في الأسواق جهارًا من غير نكير ولا امتعاض للدين. وصار النصارى واليهود يشترونهم ويسترقونهم بمرأى منّا ومسمع"[67].

وكان بعض القُوّاد ينظمون شبكات مختصة في سبي الأطفال والنساء لعرضهم في أسواق المدن. وانتشرت في سوس هذه الظاهرة واستمرت حتى وصول جيوش المستعمر الفرنسي. وجد أيضًا قطاع الطرق ضالتهم في اعتراض سبيل النساء وخطف الأطفال الذين يباعون في سرية ويصبحون عبيدًا. كان البيض من الرقيق المنتمي إلى قبائل المغرب شائعًا، ولا تختلف طريقة الحصول عليه عن تلك التي كانت تمارس في بلاد السودان، أي الخطف وغصب الأحرار وبيعهم في أسواق النخاسة على الرغم من كونهم مسلمين. لم تكن الظاهرة بالحدة نفسها ولكن ممارسة الاسترقاق كانت متجذرة في المجتمع، وكان الطلب في السوق على مختلف أنواع الرقيق لتلبية طلبات ورغبات ونزوات فئة من المجتمع، لم تكن ترى في استرقاق الآخر كيفما كان لونه أو جنسه أو ديانته أي رادع ديني أو اجتماعي أو أخلاقي.

لا يختلف وصف سوق العبيد بمراكش عن وصف آخر نشر على صفحات جريدة فرنسية، يقول صاحبه إنه منذ مدة لم يعد الرقيق يأتي من المستعمرات الأفريقية، وعلى الرغم من ذلك فإن الرق لا زال سائدًا في المغرب، ويجد مصدره في "قطيع البشر" المجلوب بواسطة القوافل من سوس وتافلالت. ويباع العبيد المجلوبون في الأسواق، وفي معظم الحالات بسرّية. يصف صاحب المقال انعقاد سوق العبيد بمراكش قائلًا: "في باحة واسعة محيطة ببيوتات منخفضة مبنية بالطين. في الوسط رواق مغطى للمزاد العلني في الأيام الماطرة. لحظات قبل بدء عملية البيع بالسوق يجلب تجار العبيد سلعتهم تاركين للدلّال مهمة المبايعات. نساء وأطفال وفتيان ورجال بالغون يتكدسون في غرف صغيرة. يصلون إلى هنا من دون مقاومة في أغلب الأحيان. يعرفون أن لا حول لهم ولا قوة وأنهم رغبوا أو كرهوا فالبيع سيتم. شيئًا فشيئًا تمتلئ القاعة بالزبائن. كل واحد يستقر في مكان يمكّنه من الرؤية. بعد ذلك يأتي الدلال، يفتتح السوق بصوت عالٍ. في مدخل الساحة، الأيادي مفتوحة في شكل كتاب، يقفون تحت حماية سيدي أبي العباس، وليّ المدينة، ويتلون بصوت عالٍ 'الفاتحة' [...]. عند نهاية القراءة، يأخذ كل دلال حصته من العبيد ويخضعها لعملية تحضير تكمن في تغيير الملابس البالية بثياب نظيفة لجعل البضاعة لائقة، ويبدأ المزاد. يطوف الدلال في الساحة في كل الاتجاهات بخطوات سريعة جدًا، ينادي بالمزايدات وخلفه يسير ببطء مجموعة من النساء والأطفال والرجال المعروضين للبيع. حين يقرر أحد الزبائن الشراء يوقف السير ويحسم اختياره. يتفحص أسنان

---

64 Ibid., pp. 207-208.

65 Ibid., p. 209.

66 الحسن بن محمد الوزان الفاسي، **وصف إفريقيا**، ترجمة محمد حجي ومحمد الأخضر (بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1983)، ص 63.

67 أبو العباس أحمد بن خالد بن محمد الناصري، **الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى**، ج 5 (الدار البيضاء: دار الكتاب، 1997)، ص 137.

وشعر وجلد وأعضاء الحيوان (كذا) المعروض للبيع. بعد إتمام عملية البيع يكتب عقد للبيع أمام العدول. يختلف الثمن حسب الجنس والسن والمؤهلات. لقد شاهدت رجلًا يبلغ 24 سنة بيع بـ 16 دورو حساني أي 70 فرنكًا من عملتنا، بينما الفتيات ذوات 12 سنة يساوون [كذا] 120 حتى 150 دورو. الأطفال في سن صغيرة لا يساوون ثمنًا كبيرًا، عكس امرأة تتقن الطبخ قد يصل ثمنها حتى 500 دورو"[68].

لاحظ فرنسي آخر، أقام في المغرب في بداية القرن العشرين، تراجع عدد العبيد الذي أصبح معروضًا في الأسواق والمنع الذي أصبح يشمل الأسواق العلنية لبيع العبيد بضغط من الأوروبيين: "بمراكش يعقد مرة في الأسبوع سوق العبيد، رافقنا سي عمر في إحدى العشيات، لم يكن معروضًا للبيع إلا عشر زنجيات وزنجي واحد. فقدت تجارة البشر كثيرًا من نشاطها منذ احتلالنا للسودان وبالأخص تنبكت"[69].

ومقارنة بالوصف السابق، نلاحظ تراجع نشاطات تجارة العبيد بسوق مراكش، بعد انهيار التجارة العابرة للصحراء باحتلال بلاد السودان وخاصة مدينة تنبكت سنة 1894. وعرفت أسواق المدن الأخرى الوضع نفسه، حين زار بيير لوتي سوق العبيد بفاس وجدها فارغة، ولمّا سأل عن العبيد أشار أحدهم إلى خادمة معروضة للبيع في زاوية منعزلة، وعندما اقترب منها وجدها شابة في السادسة عشرة من عمرها وكانت تجلس قربها امرأة مسنّة هي مالكتها. نقل لوتي حواره مع السيدة التي أخبرته بعين باكية أن الخادمة اشترتها وهي طفلة صغيرة وربّتها وأن زوجها توفي ولم يعد لديها من يعيلها وأصبحت فقيرة لا تستطيع أن توفر الطعام للخادمة[70].

ثالثًا: سلع بشرية

تخضع سوق العبيد للتنظيم المعروف في أسواق السلع الأخرى، ويشرف عليها أمناء يمثلون أصحاب حرفة النخاسة وعدول شرعيون للتوثيق، ومسؤولو رفع ضرائب المخزن عن المبيعات ودلالون. لقد كانت تجارة العبيد في المغرب مندمجة في تنظيم اقتصادي محلي للسوق وجزءًا مهمًّا من الديناميكية الاقتصادية. كانت عملية البيع والشراء تتم في الأسواق عبْر "مهنيين" يقومون بمعاملات تجارية في "سلع" بشرية تخضع للمزاد العلني. وكان العبيد في أغلبيتهم القصوى نساءً للخدمة في بيوتات الأعيان وعلية القوم، ومن بين الشابات من يصبحن سرايا. نادرًا ما يقوم الشخص مالك العبد أو الأمة بعرض بضاعته بنفسه، فعليه أن يلجأ إلى خدمة "دلال" يقوم بالمهمة داخل السوق مقابل نسبة من مبلغ البيع. كان الدلال يخصم تعويضاته من ثمن بيع العبد بنسبة تقارب أربعة في المئة، وإنْ لم يبع تتحول إلى 2.5 في المئة[71].

لا تُعرض النساء الشابات الجميلات في الأسواق إلا نادرًا لأنهن يُبعن خارج السوق العلنية، ليس لأنهن كنّ مطلوبات فحسب، بل أيضًا من أجل أن يبقى الأمر سرًّا. من العيب أن تعرض الأمة التي تشترى لغاية التسري في الأسواق، كأن تمر بين أيدي النخاسين ويطوف بها الدلالون ويفحصها مشترون وتتقلب في منازل الخواص. فهن سيصبحن من حريم الأعيان.

كان النخاسون يفرقون بين "بضاعتهم" بحسب الطلب لأن لهم زبائن خاصين يعرفون طلباتهم الخاصة. وكانت تنظم بموازاة الأسواق العامة عمليات بيع مغلقة في بيوت الخواص لعرض "أجود" السلع التي بأيدي النخاسين، والباقي يعرض للعوام في الأسواق الأسبوعية. يخضع الرقيق من النساء لتمييز أصناف من الإماء. ومن النخاسين من يقوم بشراء إماء في مقتبل العمر ويشرف على تعليمهن الموسيقى والغناء والرقص ليبيعهن لفئة خاصة تبحث عن هذا النوع من الرقيق. ويخضع الطلب على العبيد لعدة معايير وكل

68 **مؤسسة أرشيف المغرب**، الرباط، رقم الجرد E968.

69 Abel Brives, *Voyages au Maroc (1901-1907)* (Alger: Adolphe Jourdan, 1909), p. 147.

70 Pierre Loti, *Au Maroc* (Paris: Imprimerie Chaix, 1890), pp. 202-203.

71 Schroeter, p. 193.

مشترٍ يبحث عن صنف يناسب رغباته. وقد ورد في وثائق عبد الواحد المراكشي (ت. 647ه/ 1250م)، التي تعود إلى القرن الثاني عشر الميلادي تصنيفات من قبيل: "وخش الرقيق" وهي الأمة التي لا يراد بها الوطء وتراد للخدمة ومقابلها "جوار الوطء اللواتي يصلحن للاتخاذ"[72]، أي إن الغاية من شرائهن هي المعاشرة، وترد عبارة "المرتفعات من الرقيق"[73]، وعبارة "العلية من الرقيق"[74]، وكلتاهما بمعنى غالية الثمن، و"الأمة من الوخش التي ثمنها دون ثمن العلية"[75]، وتأتي هنا كمقابل للعلية من الرقيق. ولم تكن كل هذه الأصناف تخضع لعملية البيع نفسها. وكان بيع الإماء، خاصة منهن اللواتي كنّ ضمن "جوار الوطء"، يخضع لضوابط صارمة. وكان تقليب النساء يعهد به إلى نساء خبيرات في أمور النساء: "إذا كان العيب في الأمة باطنًا لا يمكن أن يراه الرجال فإنما تنظر فيه وتراه ثقتان من قوابل النساء ومحالات الحرائر وتصفانه صفة تامة بقدر اجتهادهما، ويسأل عن ذلك ثقتان من أطباء الرجال"[76].

يطرح بيع الإناث أكثر من مشكلة شرعية ودينية وقانونية وأخلاقية. إنّ لب القضية في النساء هو أنهن كنّ مرشحات أن يكنّ أمهات لأبناء الأسياد (أم الولد). وكان المشتري يحرص على مراقبة البكارة والحمل ودم الحيض ويكلف خبيرة بتقليب الإماء "إن اشترى أمة على أنها بكر فألفاها مفتضة، فزعم البائع أن المبتاع افتضها وأنكر المبتاع ذلك، فإنه تنظر النساء إليها فإن قطعن أن ذلك شيء قديم ردّت، وإن قطعن أنه حديث كان من عند المبتاع ولزمه ذلك"[77]. وكانت الأبكار من الإماء يخضعن لفحص غشاء البكارة للتأكد من صحة الأمر. وهي عملية حساسة جدًا لأنّ النساء كنّ مرشحات أن يكنّ سريات، وما ينتج من ذلك من حمل واعتراف ببنوة، أو حتى مطالبة المالك الأول بملكية الطفل الذي سيولد بعد البيع.

وتتضمن العديد من الفتاوى قضايا من هذا القبيل. إن جسد المرأة جسد حساس ووضعيتها في العبودية هي امتداد لمكانتها في المجتمع والوظيفة البيولوجية في الإنجاب وتَمَثُّل المجتمع لهذه المكانة. ثمّ إن استخدام الرقيق من النساء في المعاشرة الجنسية يجعل عملية التملك مقنّنة شرعًا، فالأمة حين تدخل البيت تغير العلاقات الاجتماعية داخل وسطها، وأول تلك التغيرات العلاقات بين السيد وزوجته، التي ترى في الأمة منافسة لها، تشاركها زوجها في العلاقة الحميمية، وقد تلد مولودًا وتنافسها في الإرث.

كانت عملية البيع في الأسواق تتم بواسطة عقد ينجزه عدلان أو قاضٍ، ويحتوي العقد بنودًا تتعلق بسنّ العبد وجنسه ولونه وحالته الجسمانية وخلوّه من أي أمراض وعيوب، ويشترط المشتري إعادة العبد إلى البائع في حالة وجود عيوب في العبد بما فيه (البراء). وتتضمن الوثيقة هوية الملّاكين السابقين للعبد، وأحيانًا يصطحب كل عبد بوثيقة تحتوي معلومات عن انتقاله من مالك إلى آخر. ويوصي المختصون في بيع العبيد وشرائهم أن يحرص المالك والنخاس على ذكر وضعية العبودية للعبيد المجلوبين لأن بعض العبيد ينكرون أنهم عبيد: "للمسافر بالجواري والعبيد أن يشهد بعض عدول المدينة عند وصوله إليها على إقرار المملوك أو الجارية بالعبودية له أو الاحتيال لشهادة قوم عليه بأنه في منزله وخدمته، فهذا القدر كافٍ في الاحتراز من نشوز الغلام أو الجارية وهروبه وادعائه الحرية أو الرق لأجنبي"[78].

---

72 عبد الواحد المراكشي، **وثائق المرابطين والموحدين، تحقيق حسين مؤنس** (القاهرة: مكتبة الثقافة الدينية، 1997)، ص 252.

73 المرجع نفسه، ص 330.

74 المرجع نفسه.

75 المرجع نفسه.

76 المرجع نفسه، ص 331.

77 المرجع نفسه.

78 المغربي، ص 97.

كان العديد من العبيد المجلوبين من بلاد السودان أحرارًا مسلمين أُسروا في حروب بين القبائل والإثنيات أو اختطفوا من قراهم كي يباعوا رقيقًا وهم ليسوا كذلك في الأصل، لذلك ظلوا يطالبون بحريتهم من دون جدوى، وأثارت هذه المسألة جدلًا في شمال أفريقيا واستفتي فيها الفقيه أحمد بابا التنبكتي (1556-1627) الذي ألّف فيها نصًّا شهيرًا في الأدبيات الفقهية يدخل ضمن نوازل الاسترقاق، هو **معراج الصعود إلى نيل مجلوب السودان**، الذي نشر ضمن أجوبة أخرى[79].

كان في توثيق عقود البيع الذي يتم عند الوصول إلى المغرب إقرارٌ بوضعية عبودية غالبًا لم تكن موثقة في الأصل، ولكن عند توثيقها عدليًا تصبح واقعًا قانونيًا مفروضًا على الأسير والمختطف. لذلك، اشتهرت أسواق العبيد في المغرب بتوثيقها من عدول في كتاب يسلّمه البائع للمشتري ويظل مرافقًا للعبد في كل انتقال بين عدة مالكين، ويظل ساري المفعول بعد وفاته، لأن أبناءه أنفسهم في وضعية عبودية لدى مالكه ويرثهم هذا الأخير ضمن ما يرث من عبده، لأنه أصلًا لا يعترف بالأبوة للعبد، فكل ما ولد العبد والأَمَة هم ملك للسيد.

تُوثَّق عمليات البيع والشراء بالعقود لإثبات العملية التجارية من جهة، ولضمان توافر شروط السلامة البدنية والأخلاقية للعبد من جهة أخرى، وتشمل العقود تعداد العيوب والأمراض والسلوكات التي توجب البراءة في البيع. وكانت تلك العقود تختلف بحسب المناطق وعلاقة الثقة بين البائع والمشتري. ونعرض لعيّنة من هذه العقود، أوردها روجي لوطورنو في كتابه **فاس قبل الحماية**:

"الحمد لله. اشترى الشريف سيدي هاشم بن الشريف سيدي إدريس الصقلي الحسني من بائعه الحاج العربي بن عبد الغني المومني، الملكية التامة لأمة تسمى الآن الياقوت، لونها لون القهوة الممزوجة بالحليب، وقامتها مائلة إلى القصر، لها شفتان غليظتان، وأنف أفطس جدًّا، وحاجبان كثيفان. وبلغ ثمن البيع ثلاثين ريالًا (نقول: ثلاثين). وأبرم الطرفان العقد وتبادلا فورًا الشيء المبيع والثمن بريال 'بو مدفع الجديد'[80]. وأبرأ كل واحد منهما الآخر، حسب العرف في هذه المادة، ممتنعين عن كل طعن بعد تصفية القضية والانتفاع. وقبل المشتري أن يتنازل عن فوائده العادية، في شأن بيع هذه الأمة، اللهم إذا بالت في الفراش، الشيء الذي لا يقبله هذا الشرط في علم شاهديه اللذين يصدقان العقد (والمتعاقدان) يتمتعان بقواهما العقلية. والمشتري معروف لشاهديه وعرف لهما البائع الذي له حاجبان متقاربان، ثقيل السمع تمري الأنف. في 7 جمادى الثانية 23/1316 أكتوبر 1898"[81].

الوثيقة العدلية هي ضمان لعملية البيع وبمنزلة شهادة ملكية. ففي حالات معينة، يكون العبد آبقًا، أو مدعيًا الحرية، أو به بعض الأمراض والعيوب التي تستوجب إعادته إلى بائعه. وقد قنّنت عملية بيع العبيد في العالم الإسلامي، وأعدّت نماذج لعقود البيع ونصوص قانونية تحدد شروط بيع العبيد والعيوب التي تستوجب بطلانه.

وتحفل النوازل الفقهية بالكثير من الأسئلة عن البيع وشروطه وحالات النزاعات التي كانت تنتج من المعاملات التجارية في أسواق العبيد. وقد خصص عبد الواحد المراكشي فصلًا من كتابه بعنوان "نعوت العبيد"، وقدّم نماذج من العقود وضوابط لبيع العبيد ونعوتهم وأنواعهم. وهذا نموذج من تلك الحقبة (القرن الثالث عشر الميلادي): "اشترى فلان بن فلان بن فلان مملوكة جليقية تسمى في حين البيع كذا ونعتها نقية اللون أسيلة الخد وجناء رحاء نجلاء حسنة القد ممتلئة الجسم حديثة السن أو كاعب بكذا وكذا أبرأ بها المبتاع فلان إلى البائع فلان من غير شرط في عقده البيع بقبض الثمن في العهدة، وقبضها البائع فلان منه وبان بها إلى

79 أحمد باب بن أحمد أبو العباس التنبكتي، **معراج الصعود إلى نيل مجلوب السودان**، تحقيق وترجمة فاطمة الحراق وجون هانويك (الرباط: منشورات معهد الدراسات الأفريقية، 2000).

80 ريال "بو مدفع" الجديد هو الريال الإسباني، وهو يحمل سورة أسلحة إسبانية مؤطرة بأساطين هرقل ظنها المغاربة مدافع وكان يسمى أيضًا ريال "بو وذن" أي صاحب الأذن. الونشريسي، ص 398.

81 لوطورنو روجي، **فاس قبل الحماية**، ترجمة محمد حجي ومحمد الأخضر (بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1992)، ص 297-298.

نفسه، وقبض المبتاع فلان المملوكة المنعوتة في هذا الكتب [كذا] في يوم كذا من شهر كذا من سنة كذا بعد معرفتهما بقدر ما تبايعاه ومبلغه، تبايعًا مبتولًا بلا شرط ولا ثنيا ولا خيار على سنة المسلمين في عهدة الرقيق لا داء ولا غائلة"[82].

كانت هذه النصوص بمنزلة دليل للمشتري حتى لا يقع في تدليس النخاسين لـ "السلعة". وظهر خبراء في تجارة العبيد مهمتهم اختبار الرقيق بالفراسة وإخضاعهم لفحص جسماني دقيق للتأكد من خلوّهم من العاهات والأمراض، والتحذير من الحيل التي يلجأ إليها النخاس عند بيع العبد بإخفاء عيوبه وبوضع مساحيق أو مواد تجميلية بالنسبة إلى الإماء لعرضهن في أحسن صورة كي يجني أكبر قدر من الربح.

ألّف عالم مغربي رحل إلى المشرق، هو السموأل بن يحيى بن عباس المغربي، واسمه العبري شموائيل بن يهوذا بن آبون (ت. 575هـ)[83]، كتابًا بعنوان: **نزهة الأصحاب في معاشرة الأحباب كتاب في المعاشرة الزوجية وآدابها ومتعلقاتها**[84]، وخصص الفصل العاشر للنخاسة بعنوان "وصايا ينتفع بها البيع والشراء". والكتاب في فصله هذا منقول حرفيًا من مؤلَّف ابن بطلان (1001-1063م) "رسالة جامعة لفنون نافعة في شري الرقيق وتقليب العبيد"[85]. كما ألف أبو حامد الغزالي (1058-1111م) "هداية المريد في تقليب العبيد"[86].

رابعًا: نهاية الأسواق

عرف القرن التاسع عشر حدثًا مهمًّا كان له وقعٌ كبير على تجارة الرقيق التي دامت قرونًا بين شمال أفريقيا وجنوب الصحراء، وقد تجلّى ذلك في إصدار قانون يمنع تجارة الرقيق دوليًا. كانت الدنمارك سنة 1802 والولايات المتحدة سنة 1807 من أوائل الدول التي منعت تجارة الرقيق، لكن كان تصويت البرلمان البريطاني على قانون يحظر تجارة العبيد بداية مسار طويل لمنع تجارة العبيد، ومن ثمّ كانت مسارًا لمنْع العبودية عبر العالم. وكان القرار يهدف بالدرجة الأولى إلى توقيف تجارة الرقيق الأطلسية التي كانت وصمة عارٍ على جبين أوروبا المسيحية، حين كانت موانئ بوردو ونانت بفرنسا وليفربول في إنكلترا نقاط انطلاق البواخر التي تنظم عمليات أسر العبيد واختطافهم وشرائهم وتكديسهم مكبلين في سفن من سواحل غرب أفريقيا إلى مزارع قصب السكر في العالم الجديد، من البرازيل جنوبًا حتى الولايات المتحدة الأميركية، مرورًا بجزر الكاريبي. لقد منعت الدول الأوروبية تجارة العبيد، ولكنها لم تمنع العبودية. ولم تُلغَ العبودية نهائيًا إلا في نيسان/ أبريل 1848 عقب الإعلان العالمي الصادر في لندن. وكان لبريطانيا دورٌ كبير في ذلك لكونها القوة البحرية العظمى، ثم لأنها نجحت في فرض حصار على السفن التي تنقل العبيد من سواحل أفريقيا، وكانت تلقي القبض على كل من ثبت تورطه في تلك التجارة بعد منعها. وفي سنة 1839 تأسست في بريطانيا الجمعية البريطانية والأجنبية لمكافحة الرق British and Foreign Anti-Salvery Society ، وهدفها منع تجارة العبيد والعبودية في جميع أرجاء العالم، وحماية حقوق ومصالح المُعْتَقين من السكان المنتسبين إلى المستعمرات البريطانية، فضلًا عن العبيد الأسرى عبر العالم.

---

82 المراكشي، ص 328.

83 عالم رياضيات وطبيب ينتمي إلى عائلة يهودية. وُلد بمدينة فاس، ثمّ إنّ والده هاجر إلى بغداد، وفيها كبر واعتنق الإسلام. وقضى ما تبقى من حياته في إيران.

84 المغربي.

85 ابن بطلان.

86 محمد الغزالي، "هداية المريد في تقليب العبيد"، في: **نوادر المخطوطات**، ص 393-410.

ضغطت الجمعية على المغرب عن طريق القنصل العام البريطاني إدوارد دراموند هاي سفير الملكة فيكتوريا (1837-1901)، المقيم في طنجة لإلغاء تجارة العبيد والعبودية. وبعث القنصل برسائل إلى السلطان عبد الرحمن بن هشام (1822-1859) يطالبه بإلغاء تجارة العبيد في الأسواق العمومية. وردّ عليه السلطان بالرفض[87]. وبعد وفاة القنصل العام تولى ابنه جون دراموند هاي (سنة 1845) منصب قنصل عام لبريطانيا في المغرب (قضى 40 سنة في المغرب قنصلًا لبلاده)[88]. توسط جون دراموند هاي للمغرب في عدة خلافات مع دول أجنبية (الدنمارك والسويد وإسبانيا، وغيرها). وحصل على موافقة السلطان عبد الرحمن بن هشام على معاهدة تجارية جديدة وقّعت سنة 1856، واضطلع بدور رئيس في إقناع المخزن بإدخال إصلاحات على نظامه[89]. وكانت مسألة العبيد حاضرة في تلك الإصلاحات التي نادى بها القنصل البريطاني. كما بعث جون دراموند هاي رسائل[90] إلى السلطان يطلب منه منع بيع العبيد في الأسواق منصّبًا نفسه على أنه الغيور على مصالح المغرب وسمعته في الخارج. وكان جواب السلطان عن طريق الوزير محمد بركاش بالرفض. وبرّر السلطان عدم منع تجارة العبيد والعبودية بأنه مخالف لأحكام الشرع وموقف يعارضه العلماء والرعية. والتنازل الوحيد الذي قدّمه بعد ضغوطات مارستها بريطانيا والدول الأوروبية تمثّل في منع البيع العلني للعبيد في المدن الساحلية التي توجد فيها قنصليات وتجارة لأوروبيين، وبعده أيضًا حتى المدن الداخلية التي يوجد فيها أوروبيون.

كانت نصيحة الأوروبيين أنّ المنع في مصلحة السلطان، لأنّ تلك الأسواق تسيء إلى سمعة البلد والسلطان، وأنه معارض للمبادئ الحضارية الأوروبية. فكتابة الرحالة والصحف مستمرة عن أسواق العبيد في المدن مما يثير حفيظة الأوروبيين. وهكذا، فإن على السلطان منع ذلك، على الرغم من استمراره في المدن نفسها سرًّا. لقد جعل الوجود المكثف للتجار الأوروبيين، وخاصة البريطانيين الذين استقروا في الموانئ الساحلية ضمن اتفاقيات التجارة التي أبرمها المغرب مع بريطانيا (ثمانية موانئ)، المغرب تحت مجهر هذه الدول الأوروبية، وكانت الأسواق التي يباع فيها العبيد بالمزاد العلني سلعة تثير اشمئزازها وتعتبرها عملًا مشينًا وغير إنساني لا يمكن بأي حال من الأحوال أن يستمر. كانت هذه الدول تستحضر تجارة الرقيق الأطلسية والاستغلال البشع والمعاملات القاسية التي تعرّض لها الأفارقة الذين حُملوا كالقطيع للعمل في مزارع جزر الكاريبي وأميركا، ومنهم من كان يقارنه بشكل العبودية القديم الذي كان سائدًا في أثينا.

لم تكن تجارة العبيد ظاهرة تدينها جمعيات غربية ومجموعات ضغط مسيحية ودول أوروبية فحسب، فقد انبرى رجال من داخل المجتمع المغربي يدينون تجارة العبيد والعبودية، وأثارت ظاهرة الأسواق في المدن وبيع السود حفيظتهم، وكان أبو العباس أحمد بن خالد الناصري صاحب كتاب **الاستقصا** من بين الذين دانوا بشدة عملية استرقاق أهل السودان وجلبهم وبيعهم في أسواق المغرب بدعوى الكفر، على الرغم من أنهم من "أحسن الأمم إسلامًا وأقومهم دينًا"[91]، واصفًا ظاهرة استرقاقهم بـ "البلوى" التي أصابت بلاد المغرب منذ زمن قديم: "وبهذا يظهر لك شناعة ما عمّت به البلوى ببلاد المغرب من لدن قديم، من استرقاق أهل السودان مطلقًا، وجلب القطائع الكثيرة منهم في كل سنة وبيعهم في أسواق المغرب حاضرة وبادية. يسمسرون بها كما يسمسرون الدواب بل أفحش. قد تمالأ الناس على ذلك وتوالت عليه أجيالهم، حتى صار كثير من العامة يفهمون أن موجب الاسترقاق شرعًا هو أسود اللون وكونه مجلوبًا من تلك الناحية. وهذا لَعَمْر الله من أفحش المناكر وأعظمها في الدين؛ إذ أهل السودان قوم مسلمون. فلهم مالنا وعليهم ما علينا، ولو

87 نماذج من المراسلات بين القنصل والسلطان نشرها برنار لويس في ملحق كتابه:
Bernard Lewis, *Race et esclavage au Proche-Orient* (Paris: Éditions Gallimard, 1993).

88 عايش ثلاثة سلاطين (المولى عبد الرحمن بن هشام، وسيدي محمد بن عبد الرحمن (1859-1873)، والمولى الحسن (1873-1894).

89 ينظر: خالد بن الصغير، **المغرب في الأرشيف البريطاني: مراسلات جون دراموند هاي مع المخزن (1846-1886)**، ط 2 (الرباط: دار أبي رقراق للطباعة والنشر، 2009).

90 نماذج من المراسلات في ملحق مقال خالد بن الصغير ومحمد الناجي: Ennaji & Ben Srhir, pp. 276-281.

91 الناصري، ج 5، ص 136.

فرضنا أن فيهم من هو مشرك أو متدين بدين آخر غير الإسلام فالغالب عليهم اليوم وقبل اليوم بكثير إنما هو الإسلام والحكم للغالب. ولو فرضنا أن لا غالب. وإنما الكفر والإسلام متساويان هنالك، فمن لنا بأن المجلوب منهم هو من صنف الكفار لا المسلمين"[92].

ويهاجم الناصري النخاسين الذين يبررون بيعهم للعبيد بأن أهل السودان كفار غير مسلمين ويجوز بيعهم، واتهم الجالبين والبائعين بالكذب، لأن المتاجرين بهؤلاء المجلوبين من بلاد السودان يكذبون في ادعائهم أن هؤلاء غير مسلمين. فمن طباع النخاسين الكذب وعدم الأخلاق من أجل ترويج بضاعتهم كما يقول: "ولا ثقة بخبر الجالبين لهم والبائعين لهم. لما تقرر وعلم في الباعة مطلقًا من الكذب عند بيع سلعهم وإطرائها بما ليس فيها. وفي باعة الرقيق خصوصًا مما هو أكثر من ذلك. كيف ونحن نرى أن الذين يجلبونهم أو يتجرون فيهم إنما هم من لا خلاق لهم ولا مروءة ولا دين، والزمان كما علمت وأهله كما ترى [...]. ورأينا بالمشاهدة أن الجالبين لهم والمتّجرين فيهم من لا خلاق لهم ولا دين لهم لم يبق لنا توقف في أن الإقدام على شراء هذا الصنف محظور في الشرع والمقدم عليه مخاطر في دينه"[93].

دافع الناصري عن إنهاء بيع العبيد في الأسواق التي كان يلاحظها بنفسه، لقد عمل في مراكش وفاس وغيرها من المدن المغربية التي كانت فيها أسواق العبيد قائمة. وقدّم الحجج الدينية القوية في وجه البائع والمشتري، معللًا موقفه بنصوص من القرآن والسنة وكتب الأئمة (مالك بن أنس)، داعيًا إلى الاجتهاد وفق المذهب المالكي في "سد الذريعة"، مبيّنًا أن سبب الاسترقاق الشرعي الذي كان في عهد النبي مفقود اليوم. وحتى إذا حار الإنسان في هذا الأمر، فإن الناصري يوصيه مستندًا إلى الحديث النبوي: "استفت قلبك وإن أفتوك"[94]؛ فحتى في حالة أنّ قومًا من السودان كانوا كفارًا، لا يجب استعباد البشر والاتجار بهم، لأن "الأصل في نوع الإنسان هو الحرية والخلو عن موجب الاسترقاق، ومدعي خلاف الحرية مدعٍ لخلاف الأصل"[95]. بهذه الرؤية الإنسية والإنسانية تناول الفقيه والمثقف السلاوي الاتجار بالرق الذي كان سائدًا في مغرب القرن التاسع عشر.

انبرى الناصري، على عكس غيره من متعلمي عصره، مطالبًا بنبذ الاسترقاق. ويُطرح السؤال عن خصوصية هذا المؤرخ ذي التكوين التقليدي الفقهي في التميز من سابقيه، وحتى لاحقيه في موضوعٍ ذي حساسية دينية. فقد فرغ من كتابه سنة 1880، وطبعت نسخته الأولى سنة 1894 بالقاهرة التي كانت بدورها تعرف جدلًا حول منع الرقيق، والتي عرفت مقاومة كبيرة من الفقهاء لموافقة مصر على منع تجارة العبيد. لقد تلقّى الناصري تعليمًا دينيًا تقليديًا مثل معاصريه في القرن التاسع عشر، ودرس المتون الفقهية في سلا والقرويين، وظل في تكوينه وتدريسه على خطى من سبقه. وتقلب في عدة مهمات إدارية في خدمة المخزن انتقل فيها بين عدة مدن؛ من بينها طنجة والعرائش ومراكش وفاس والجديدة والدار البيضاء وغيرها من المدن. وكان يتولى مناصب تتعلق بالجمارك وتدبير الأملاك المخزنية المالية، وغيرها من المهمات الإدارية[96].

كانت للناصري علاقات وطيدة بالقناصل الأجانب في هذه الموانئ بحكم عمله، وقد استشاره السلطان الحسن الأول في المعاملة التجارية مع أوروبا وكتب له تقريرًا في هذا الشأن. وكان يقطن هذه المدن الساحلية قناصل وتجار أوروبيون عرفوا بضغوطاتهم على السلطان كي يمنع تجارة العبيد، واستهدفت حملتهم الأسواق بالمدن. تابع الناصري الحملات بوصفه رجلًا في إدارة المخزن في الموانئ وشخصًا له علاقة بالقناصل بحكم مهماته، وبوصفه عالمًا وفقيهًا وإنسانًا كان يرى بأم عينه ما يتعرض له العبيد. كان غيورًا على الدين

92 المرجع نفسه.

93 المرجع نفسه، ج 5، ص 136-138.

94 المرجع نفسه، ص 138.

95 المرجع نفسه، ص 136.

96 المرجع نفسه، ج 1، ص 9-34.

من دون أن يكون متعصبًا له، وانفتح على المراجع الأجنبية في كتابة تاريخ المغرب. يكتب عنه أحد أحفاده في سيرته أنه لم يكن متعصبًا: "كان واسع الفكر، حر الضمير معطيًا كل ذي حق حقه [...] يحب تعلم اللغات الأجنبية، ومخالطًا رجال الدولة الأوربية، للاقتباس من معارفهم، وكانت له مع بعض قناصل الدول والتجار الأجانب في عصره معاشرة ووداد ومذاكرات ومحاورات ومراسلات علمية في مسائل مختلفة. وطالما كان يهتم بإرسال بعض أنجاله إلى أوربا بقصد أخذ العلم في مدارسها"[97].

بعد كتابة هذا النص بنحو نصف قرن اعتمدت السلطات الفرنسية الاستعمارية عليه في خوض حملتها ضد تجارة العبيد والعبودية في المغرب. إذ قام إدوارد ميشو بلير بترجمته إلى الفرنسية سنة 1928، وتقديمه حجة لإدارة الحماية الفرنسية في مواجهة بعض الأوساط الدينية بالمغرب التي كانت ترفض منع العبودية مستندة إلى حجج دينية. وأشاد ميشو بلير في تقرير كتبه في السنة نفسها عن الرق في المغرب بأحمد بن خالد الناصري نموذجًا للعالم المستنير[98]، ونُشرت الترجمة الفرنسية لموقفه عن الرق سنة 1936 تحت عنوان "اعتبارات قانونية عن الرق بالمغرب"[99].

طوال النصف الثاني من القرن التاسع عشر، كانت الضغوطات متواصلة على السلطان المغربي لمنع تجارة الرقيق. وعلى الرغم من تبرير السلاطين ظاهرة الرق بالدين، فإن بعضهم اتخذ قرارات تحاول الحد منه مثل مبادرة السلطان محمد بن عبد الرحمن (1859-1873)، الذي قرر سنة 1863 أنّ كل عبد لجأ إلى المخزن طالبًا حمايته لا يعاد إلى سيّده، ويدفع له تعويضًا[100]. والواقع أن العبد لا يحصل بموجب هذه الحماية على حريته، بل يدمج في جيش المخزن، إنها عملية بيع مضمرة للمخزن كما حدث في جيش البخاري. فالمخزن يشتري بطريقة غير مباشرة، عبر هذا التعويض، العبد من سيّده ويصبح ضمن عبيد المخزن. والملاحظ أن هذه المبادرة نفسها لم تجد تطبيقًا لها على نطاق واسع، وأنها اقتصرت عمومًا على القُوّاد والشيوخ؛ فقد كان العبيد اللاجئون إلى القصر لا يردون إليهم؛ إذ إن هؤلاء الأسياد هم أنفسهم خدام لدى المخزن الذي يمكن أن يسلبهم ثروتهم في أي وقت، فهم "خدام" السلطان لا فرق بينهم وبين الخدم الآخرين في نظر المخزن. كان السلطان في مراسلاته يميز بينهم بعبارات رسمية: "خديمنا الأرضى"، بالنسبة إلى القُوّاد، و"وصيفنا الأرضى"، بالنسبة إلى عبيد المخزن. لم يكن أي قائد يجرؤ على المطالبة باستعادة عبدٍ له طلب حماية المخزن[101]. وفي سنة 1905، منع السلطان مولاي عبد العزيز الأسواق العمومية في المدن خاصة الساحلية، وظلت الأسواق في البوادي والمناطق الداخلية قائمة مدة سنوات إلى ما بعد دخول الاستعمار الفرنسي.

خاتمة

إذا كانت العبودية من القضايا التي شغلت الرأي العام الغربي، وجعلت قناصل الدول الأوروبية وعلى رأسهم بريطانيا وفرنسا يكثفون ضغوطهم على المخزن المغربي ودفعه إلى إلغاء تجارة العبيد، فإن إعلان الحماية الفرنسية على المغرب سنة 1912 كان فرصة كي تقوم فرنسا بتحقيق هدفها بمنع تجارة الرق العلنية والسرية والعبودية بصفة عامة. ومن خلال تتبع سياسة الدولة الفرنسية الحامية، تبيّن أنها راعت قبل كل شيء مصلحتها السياسية الآنية في تدبير مسألة العبودية في المغرب، وتبنّت سياسة براغماتية تعكس المفارقة

97 المرجع نفسه، ص 15.

98 Édouard Michaux-Bellaire, *Note sur le commerce des esclaves* (Salé: 20/10/1928); Archives du Maroc, Rabat, F155.

99 Ahmed Ibn Khaled En-Naciri, "Considérations juridiques sur l'esclavage au Maroc," *Archives Marocaines*, vol. 34 (193), pp. 129-236.

100 Ennaji & Ben Srhir, p. 251.

101 Ibid.



بين الخطاب والممارسة. ففي المناطق التي احتلتها فرنسا، كان البيع العمومي محظورًا، في وقت ازدهرت فيه تجارة سرية تحت حماية المخزن: الباشاوات والقُوّاد والأعيان.

واختفت تجارة العبيد والعبودية في المغرب ببطء. هذا الموت البطيء، كما هو الحال في البلدان الأفريقية الأخرى[102]، كان نتيجة تطور المجتمع المغربي خلال القرن العشرين، عندما لم يعد لأسواق العبيد وممارسات العبودية التقليدية مكان في الدولة الحديثة[103]. كانت نهاية العبودية في المغرب أمرًا فرضه واقع حال التحولات الاجتماعية، والدليل على ذلك أنه لا يوجد في المغرب أي قانون يمنع العبودية رسميًا، عدا ما نص عليه الفصل الخامس من دستور 1962 من كون المواطنين المغاربة سواسية أمام القانون، ثم توقيع المغرب معاهدات دولية تمنع الرق.



102 Paul Lovejoy & Jan Hogendorn, *Slow Death for Slavery: The Course of Abolition in Northern Nigeria, 1897-1936* (Cambridge: Cambridge University Press, 1993).

103 عن مسار إلغاء العبودية في المغرب، ينظر:
Roger Botte, *Esclavages et abolitions en terres d'Islam* (Bruxelles: André Versailles Éditeur, 2010), pp. 145-175.

المراجع

References

العربية

- بن الصغير، خالد. **المغرب في الأرشيف البريطاني: مراسلات جون دراموند هاي مع المخزن 1846-1886.** ط 2. الرباط: دار أبي رقراق للطباعة والنشر، 2009.
- بنمليح، عبد الإله. **الرق في بلاد المغرب والأندلس خلال القرنين الخامس والسادس الهجريين.** بيروت: مؤسسة الانتشار العربي، 2004.
- التنبكتي، أحمد باب بن أحمد أبو العباس. **معراج الصعود إلى نيل مجلوب السودان.** تحقيق وترجمة فاطمة الحراق وجون هانويك. الرباط: منشورات معهد الدراسات الأفريقية، 2000.
- روجي، لوطورنو. **فاس قبل الحماية.** ترجمة محمد حجي ومحمد الأخضر. بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1992.
- سارستاين، سارة أبريفايا. **يهود في مهب الريش: تجارة ريش النعام الدولية.** ترجمة خالد بن الصغير. الرباط: منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، 2018.
- الفاسي، الحسن بن محمد الوزان. **وصف إفريقيا.** ترجمة محمد حجي ومحمد الأخضر. بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1983.
- المراكشي، عبد الواحد. **وثائق المرابطين والموحدين.** تحقيق حسين مؤنس. القاهرة: مكتبة الثقافة الدينية، 1997.
- المغربي، السموأل بن يحيى بن عباس. **نزهة الأصحاب في معاشرة الأحباب.** تحقيق سيد كسروي حسن. بيروت: دار الكتب العلمية، 2008.
- الناجي، محمد. **جند وخدم وسراري: الرقّ في المغرب.** ترجمة محمد الغرايب. بني ملال: منشورات فاليا، 2018.
- الناصري، أبو العباس أحمد بن خالد بن محمد. **الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى.** الدار البيضاء: دار الكتاب، 1997.
- **نوادر المخطوطات.** تحقيق عبد السلام هارون. ط 2. القاهرة: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، 1973.
- الونشريسي، أبو العباس أحمد بن يحيى. **المعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوى أهل إفريقية والأندلس والمغرب.** تحقيق محمد حجي. الرباط: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية للمملكة المغربية؛ بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1981.

الأجنبية

- Abitbol, Michel. "Le Maroc et le Commerce Transsaharien du XVIIe au Début du XIXe Siècle." *Revue de l'Occident musulman et de la Méditerranée*. no. 30 (1980).
- Austen, Ralph. *Trans-Saharan Africa in world history.* New York: Oxford University Press, 2010.
- _______. "The 19th Century Islamic Slave Trade from East Africa (Swahili and Red Sea Coasts): A Tentative Census." *Slavery & Abolition*. vol. 9 (1988).
- Baumier, Auguste. "Premier Établissement des Israélites à Timboktou." *Bulletin de la Société de Géographie*. no. 2 (1870).



- Botte, Roger. *Esclavages et abolitions en terres d'Islam.* Bruxelles: André Versailles Éditeur, 2010.
- Brives, Abel. *Voyages au Maroc 1901 - 1907.* Alger: Adolphe Jourdan, 1909.
- Brooks, Louisa a E D -H & Alice Emily Drummond-Hay. (eds.). *A Memoir of Sir John Drummond Hay.* London: John Murray, 1896.
- Curtin, Philip D. *The Atlantic Slave Trade: A Census.* Madison: Wisconsin University Press, 1969.
- En-Naciri, Ahmed Ibn Khalid. "Considérations juridiques sur l'esclavage au Maroc." *Archives Marocaines*. vol. 34 (193).
- Ennaji, Mohamed & Paul Pascon. *Le Makhzen et le Sous al-Aqsa: La correspondance politique de la Maison d'Iligh, 1821 - 1894*. Paris: Editions Toubkal, 1988.
- Ennaji, Mohmed & Khalid Ben Srhir. "La Grande-Bretagne et l'esclavage au Maroc au XIXe siècle." *Hesperis Tamuda.* vol. 29, no. 2 (1991).
- Ennaji, Mohamed. *Soldats, Domestiques et concubines: L'esclavage au Maroc Au XIXe siècle.* Paris: Balland, 1994.
- Gemery, Henry A. & Jan S. Hogendorn (eds.). *The Uncommon Market: Essays in the Economic History of the Atlantic Slave Trade.* New York/ London/ San Francisco: Academic Press, 1979.
- Gemery, Henry A. & Charles H. Allen. *Tripoli, Tunis, Algeria and Morocco. Report to the Committee of the British and Foreign Anti-Slavery Society.* London: British and Foreign Anti-Slavery Society, 1892.
- Jackson, James Grey. *Relation de l'empire de Maroc: Description du Maroc, de la Côte Ouest Africaine et de Tombouctou, 1789 - 1805.* Rabat: Institut des études Africaines, 2007.
- Lempriere, William. *Voyage dans l'empire de Maroc et le Royaume de Fez, fait pendant les années 1790 et 1791.* Paris: Tavernier, 1801.
- Lewis, Bernard. *Race et Esclavage au Proche-Orient*. Paris: Éditions Gallimard, 1993.
- Loti, Pierre. *Au Maroc*. Paris: Imprimerie Chaix, 1890.
- Lovejoy, Paul & Jan Hogendorn. *Slow Death for Slavery: The Course of Abolition in Northern Nigeria, 1897 - 1936.* Cambridge: Cambridge University Press, 1993.
- Mackenzie, Donald. *The Khalifate of the West: Being a General Description of Morocco.* London: Marshall, Hamilton, Kent & co., 1911.
- Marcet, Adolphe. *Le Maroc: Voyage d'une mission française à la cour du sultan.* Paris: Plon, 1885.
- McDougall, E. Ann. "A Sense of Self: The Life of Fatma Barka." *Canadian Journal of African Studies*. vol. 32, no. 2 (1998).
- Mettas, Jean. "Pour une histoire de la traite des noirs française: Sources et problèmes." *Revue Française d'histoire d'outremer*. vol. 62, no. 226 / 227 (1975).
- Miège, Jean-Louis. *Le Maroc et l'Europe 1830-1894*. 3ème ed. Paris: Presses Universitaire de France, 1961.
- Montagne, Robert. *Les Berbères et le Makhzen dans le sud du Maroc.* Paris: Librairie Félix Alcan, 1930.

- Naïmi, Mustapha. "La rive Sud-saharienne de 1842 à 1872 dans les registres comptables de la famille Bayruk: l'Apport de trois nouvelles sources." Paper presented at:Colloque sur les sources arabes de l'histoire africaine, Unesco, Commission internationale pour une histoire scientifique et culturelle de l'humanité. Rabat, 1-3 Avril 1987.
- Pascon, Paul. "Le commerce de la maison d'Ilîgh d'après le registre comptable de Husayn b. Hachem (Tazerwalt, 1850-1875)." *Annales. Économies, Sociétés, Civilisations*. no. 3 / 4 (1980).
- Samb, Djibril (ed.). *Gorée et l'esclavage.* Dakar: Université Chiekh Anta Diop, 1997.
- Savage, Elizabeth. (ed.). *The Human Commodity*. Special Issue of Slavery and Abolition. vol. 13, no. 1 (1992).
- Vergniot, Olivier. "De la distance en histoire. Maroc - Sahara occidental: Les Captifs du hasard (XVIIe-XXe siècles)." *Revue de l'Occident musulman et de la Méditerranée*. no. 48 / 49 (1988).
- Wright, John. "Morocco: The Last Great Slave Market?" *The Journal of North African Studie*s. vol. 7, no. 3 (2002).
- ________. *The Trans-Saharan Slave Trade.* London/ New York: Routledge, 2007.

بروانة هوشناگ بُرشريعتي

ترجمة: أنيس عبد الخالق محمود

اضمحلال الإمبراطورية الساسانية وسقوطها

التحالف الساساني - الفرثي والفتح العربي لإيران





صـدر عن سلسـلة "ترجمان" في المركز العـربي للأبحاث ودراسـة السياسـات كتـاب **اضمحـلال الإمبراطوريـة الساسانية وسـقوطها: التحالف الساساني - الفرثي والفتـح العربي لإيران**، وهـو ترجمة أنيس عبـد الخالق محمـود لكتاب بروانة هوشـناگ بُرشريعتـي بالإنكليزية *Decline and Fall of the Sasanian Empire: The Sasanian-Parthian Confederacy and the Arab Conquest of Iran*.

يعـدّ هذا الكتاب من أكثر الكتب إثـارة من الناحية الفكرية حول بـلاد فارس القديمـة، وإضافةً مهمـة وكبيرة في حقل الدراسـات الساسـانية، من حيث هو ثـورة معرفية ذات أهمية بالغة في ميدان البحث التاريخي الأكاديمي الجـاد الرصين. فهو يعرض إجابة معاصرة وجريئة عن لغز ومعضلة قديمة في نظر المفكرين والمؤرخين، عن سبب الانهيـار السريع و"الـكارثي" للإمبراطورية الساسـانية التي بدت قوية وآمنة في القرن السابع الميلادي أمام جيوش الفاتحـين العرب. ويتكون هذا الكتاب (728 صفحة بالقطع الوسط، موثّقًا ومفهرسًا) من ستة فصول.

يلقـي الفصل الأول، بعنوان "مقدمـات"، نظرةً عامّةً عن الأرشـاكيين الفرثيين، وهو مقدمة تعريفية مفيدة جدًا لوضع فرضية الدراسة.

موسى سرور | Musa Sroor*

إشكالية الديني والسياسي في العلاقة بين الدولة السلطانية والأوقاف المسيحية في القدس العثمانية

The Problematic Religious and Political Relationship between the Sultanate and the Christian Awqāf (Endowments) in Ottoman Jerusalem

تنطلق الدراسة من إشكالية مفادها أنه على الرغم من أن الدولة السلطانية العثمانية ورثت القانون الإسلامي وتبنته في التعامل مع الأوقاف في الولايات العثمانية، فإنها تبنت في عصر التنظيمات (1839-1878) سياسة "عدائية" جديدة له، خاصة فيما يتعلق بالأوقاف الخيرية الإسلامية. وفي المقابل، التزمت بهذا القانون فيما يتعلق بالأوقاف المسيحية. تحاول الدراسة الكشف عن الأسباب الكامنة وراء هذه السياسة ذات المعايير المزدوجة. بمعنى تفسير إشكالية الديني والسياسي في العلاقة بين الدولة السلطانية والأوقاف المسيحية في القدس العثمانية. وتفترض أن الأوقاف المسيحية بشقيها الخيري والذري في الدولة العثمانية بشكل عام، وفي القدس بشكل خاص، كانت مستثناة من سياسات الدولة العثمانية وقوانينها "الإصلاحية" تجاه الأوقاف، ولم تتعرض للسياسة "العدائية" نفسها التي تعرضت لها الأوقاف الخيرية الإسلامية، بل على العكس كانت هذه التشريعات الجديدة الدرع الحامي للأوقاف المسيحية ومنحتها حصانة أمام سياسات الدولة الجديدة في ذلك العصر.

كلمات مفتاحية: الدولة العثمانية، الوقف الإسلامي، الوقف المسيحي، عصر التنظيمات، القدس.

The Ottoman Sultanate inherited and adopted Islamic law in dealing with Awqāf (endowments) in the Ottoman provinces but during the Tanzimat era (1839-1878), it adopted a new “hostile” policy towards this law, especially with regard to Islamic charitable awqāf. In contrast, it complied with this law regarding Christian awqāf. The study explores the reasons behind this double standard, clarifying the problematic religious and political relationship between the sultanate and the Christian endowments in Ottoman Jerusalem. It advances the assumption that the Christian endowments, both public access and privately distributed, in the Ottoman Empire and particularly in Jerusalem were safeguarded from the same “hostile” policy affecting the Islamic charitable endowments. On the contrary, these legislations served as a shield, providing immunity to the Christian endowments from the new state policies.

Keywords: Ottoman Empire, Islamic Endowments, Christian Endowment, Waqf/Awqāf, Tanzimat, Al-Quds.

* أستاذ التاريخ في جامعة بيرزيت، فلسطين.

History Professor at Birzeit University, Palestine.

تمتّعت الأوقاف عبر التاريخ الإسلامي حتى القرن التاسع عشر بالاستقلالية عن الدولة، سواء كانت أوقافًا إسلامية أم غير إسلامية (أوقاف أهل الذمة)؛ إذ منح القانون الإسلامي (الفقه الإسلامي) هذا النظام الوقفي العريق والمتوارث "حصانةً" للوقف أمام تقلّبات أنظمة الحكم في الدول الإسلامية المتعاقبة، من أمويين إلى عباسيين إلى فاطميين إلى مماليك إلى عثمانيين أتراك. واستمرت هذه الحصانة في كثير من الدول العربية والإسلامية، خلال الحقبة الاستعمارية ومرحلة ما بعد الاستعمار. ولم تنجح سياسات حكام هذه الدول وسلاطينها في احتواء الأوقاف والتجرّؤ على انتهاك حرمتها علنًا ومباشرة. بل، على العكس، شكّلت مؤسسة الأوقاف ملاذًا لبعض الأمراء والسلاطين وكبار الملّاك والمتنفذين "بتبييض أموالهم وممتلكاتهم" وحمايتها من المصادرة كلما تقلّبت الأحوال ودارت الأزمان، أو تولّى منافسوهم ومعارضوهم السلطة. وقد لجأ إليها أيضًا بعض أفراد المجتمع المحلي لحماية أمواله من بطش الولاة والحكام، أو ضياعها وتفتيتها في حالة ترك مصيرها لنظام الإرث الإسلامي، فضلًا عن اللجوء إليها باعتبارها وسيلة للتخليد عبر تأسيس مؤسسات وقفية تتصف بالديمومة، وتحمل أسماء واقفيها، مثل المدارس والتكايا والزوايا والمستشفيات والأسواق وغيرها، إضافة إلى اللجوء إليها لأسباب آخروية بصفتها وسيلة لدخول الجنة وغفران الذنوب والتقرّب إلى الله، باعتبار الوقف "صدقةً جاريةً".

لكن لم تبقَ المؤسسة الوقفية بعيدة عن "سلطوية" الدولة وسطوة قوانينها؛ فمنذ القرن التاسع عشر تحوّلت العلاقة بين الوقف والدولة من علاقة تكاملية إلى علاقة تصادمية تنافسية؛ إذ اعتبرت الدولة العثمانية أن الوقف يحرمها من مصادر دخل مهمة من جانب، ويُضعِف هيمنتَها وسطوتَها على مجتمعاتها المحلية من نخب ومهمشين من جانب آخر، فسنّت الكثير من التشريعات القانونية لنزع الحصانة؛ ليس من الوقف ومؤسساته فحسب، وإنما لإيجاد مسوغات "شرعية" تُجيز لها الاستحواذ على أموال الوقف وعقاراته أيضًا. ونتج من هذه السياسات تحوّلات جذرية في ملكية الأوقاف الإسلامية في القدس، ولم تعكس أثرها، على نحو جوهري، على وجودها باعتبارها مؤسسات وقفية فحسب، بل على وظائفها وأهدافها التي كان لها الأثر الأكبر طوال الحقبات التاريخية السابقة في تقديم خدمات مجتمعية متعددة في غياب الدولة ومسؤولياتها المجتمعية؛ وخصوصًا بعد تحرير القدس من الاحتلال الفرنجي في عام 1187؛ إذ أصبحت هذه المؤسسة الوقفية، بفضل رأس المال الذي تُسيّره، مسؤولة عن الكثير من النشاطات الاجتماعية الحيوية. فتولّت الإنفاق على المؤسسة الدينية والروحية من مساجد وخوانق وزوايا وربط ... إلخ، وعلى المؤسسات التعليمية من مدارس وزوايا ودورٍ للقرآن، والحديث، ومكتبات، وحلقات علم، وغيرها، وعلى المؤسسات الصحية (بيمارستانات). كما قامت بدور مهم في الرعاية المجتمعية ومحاربة الفقر وسد الفجوة بين الأغنياء والفقراء (التكايا وغيرها)، مع العلم أن هذه المؤسسات كلها أُسّست باعتبارها مؤسسات وقفية لا علاقة للدولة بها.

تعارض هذا كله مع أيديولوجيا "الدولة السلطانية في عصر الحداثة" القائمة على احتكار الدولة لرأس المال؛ فقد اعتبرت المؤسسة الوقفية منافسًا لها يُهدّد وجودها؛ إذ يعدّ الوقف مصدرًا لتمويل مختلف المؤسسات ذات النفع العام، ومنها المؤسسات ذات النشاط السياسي، مثل المساجد والمدارس والمعاهد العليا، فضلًا عن تمويل الفقهاء والعلماء وشرائح واسعة من المجتمعات المحلية.

السؤال الذي يُطرح في هذا السياق، وتحاول هذه الدراسة الإجابة عنه، هو: هل تعرّضت الأوقاف المسيحية في القدس العثمانية للسياسة "العدائية" التي تعرّضت لها الأوقاف الخيرية الإسلامية؟ أم أن طوق النجاة كان حليفها؟ وهل كان للأوقاف المسيحية خصوصية في سياسات الدولة السلطانية؟ وما أسباب هذه الخصوصية في حالة وجودها؟ ولا سيما أن هذه الدولة اعتبرت رعاياها من غير المسلمين "أهل ذمة"، لم تَسْر عليهم أحكام الشريعة الإسلامية فحسب، بل "العرف" المجتمعي أيضًا، وذلك وفق التتابع التاريخي للدول الإسلامية منذ عهد الرسول.

تفترض الدراسة أن الأوقاف المسيحية في الدولة العثمانية، وخصوصًا في القدس، بشقيها الخيري والذري، كانت مُستثناةً من سياسات الدولة العثمانية وقوانينها "الإصلاحية"، ولم تتعرض للسياسة "العدائية" نفسها التي تعرضت لها الأوقاف الخيرية الإسلامية، بل على العكس تمامًا؛ كانت هذه التشريعات الجديدة بمنزلة الدرع الحامي للأوقاف المسيحية، ومنحتها "حصانةً" أمام سياسات الدولة الجديدة خلال فترة التنظيمات (1839-1878)[1] وما بعدها.

تنبع أهمية هذه الدراسة من إشكاليتها وهدفها؛ إذ تُلقي الضوء على سياسات الدولة العثمانية تجاه الأوقاف المسيحية. فكيف تعاملت هذه الدولة مع هذه الأوقاف على نحو مغاير تمامًا للأوقاف الإسلامية، وخصوصًا أن التشريعات العثمانية وقوانينها في ما يتعلق بالأوقاف ما زالت سارية المفعول في المحاكم الشرعية اليوم؟ ولماذا تعاملت معها كذلك؟ إنه من المتوقع و"البدهي" أن تُحافظ الدولة السلطانية العثمانية، التي اتّخذت من الشريعة الإسلامية مصدرًا لقوانينها وتشريعاتها، على حماية وضعية الوقف في القانون الإسلامي والتزامها، سواء أكان الوقف إسلاميًا أم لم يكن كذلك. وهذه الوضعية ضمنها القانون الإسلامي، واحترمتها الدول الإسلامية المتعاقبة كلها وأكدتها، واحترمها خلفاؤها وسلاطينها عبر العصور، ومن بينهم سلاطين آل عثمان أنفسهم. لكن أنْ تتنصّل هذه الدولة في آخر عهدها من حماية هذه الوضعية والخصوصية، وتلتزم حماية وضعية الوقف المسيحي فحسب، وتعتدي على الوقف الخيري الإسلامي، بموجب "قراءة جديدة" لتشريعات وفتاوى سبق أن أكّدها سلاطين آل عثمان أنفسهم ومؤسساتهم التشريعية واحترموها، فهذا يثير علامات الاستغراب والتساؤل: لماذا؟ وكيف؟ وخصوصًا أن سياسة الدولة السلطانية العثمانية تجاه المؤسسات الدينية المسيحية كانت معروفة منذ فتحها القسطنطينية (1453) عاصمة الإمبراطورية البيزنطية، وكنيسة آيا صوفيا خير شاهد على هذه السياسات[2].

تكمن أهمية هذه الدراسة، أيضًا، في أصالتها؛ وذلك بسبب نُدرة الأدبيات التي تتطرق إلى موضوعها. ففي المجمل، تتركز الدراسات حول الوقف ومسائله المختلفة، وقليلة هي الدراسات التي تناولت الوقف غير الإسلامي في القدس بشقيه المسيحي واليهودي. فعلى سبيل المثال، هنالك دراسة باللغة الفرنسية حول الأوقاف اليهودية في القدس والعلاقة بينها وبين الهجرة الصهيونية إلى القدس خلال الربع الأخير من القرن التاسع عشر[3]، ودراسة أخرى باللغة الفرنسية أيضًا تناولت الأوقاف المسيحية واليهودية في القدس خلال القرن التاسع عشر بأسلوب نقدي مقارن، ولم تتطرق إلى سياسات الدولة العثمانية تجاه هذه الأوقاف[4]. وفي المقابل، كانت الدراسات حول الأوقاف المسيحية في القدس أكثر حظًا؛ فاقتصر بعضها على تجميع الوقفيات التي

1 بشأن هذه الفترة، ينظر:
Demétrius Nicolaides & Grēgorius Aristarchēs, *Législation ottomane ou recueil des lois, règlements, ordonnances, traités, capitulations et autres documents officiels de l'Empire Ottoman* (Paris: frères Nicolaïdes, 1873); Roderic Davison, *Reform in the Ottoman Empire 1856-1876* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1963); Paul Dumont, "La période des *Tanzimât* (1839-1878)," in: Robert Mantran (dir.), *Histoire de l'Empire Ottoman* (Paris: Fayard, 1989), pp. 459-522.

2 هذا أيضًا ما فعله المسلمون بعد فتحهم الأندلس؛ إذ طُرحت مسألة أوقاف أهل الذمة على القاضي أبي الفضل عياض (ت. 1149م)، "وهم نصارى معاهدون، كانت لهم أملاك محبسة على كنيسة لهم، وكان قسيسو هذه الكنيسة يستغلون تلك الأموال في إدارة شؤون الكنيسة، والنفقة على أنفسهم، إلى أن وقعت الحرب وأجلاهم عنها أمير المؤمنين، فتحوّلت الكنيسة إلى مسجد، وأملاكها إلى أوقاف لمصلحة المسجد، ثم أراد السلطان ضم تلك الأموال إلى بيت المال، فهل له ذلك؟ فأجاب أن تحويل تلك الكنيسة إلى مسجد هو أوجب للمسلمين؛ إذ لا بد لهم من مسجد يُصلّون فيه، والكنيسة وأملاكها عند إجلاء النصارى عنها هي لبيت المال". ينظر: عبيد بوداود، "قراءة في أوقاف أهل الذمة بالأندلس"، **مجلة الناصرية للدراسات التاريخية والاجتماعية**، مج 7، العدد 1 (حزيران/ يونيو 2016)، ص 186.

3 Musa Sroor, "L'Immigration des juifs à Jérusalem et leurs *waqf*s entre 1800 et 1914: Objectifs charitables ou politiques?" *Al- Mawaqif: Revue des études et des Recherches sur la Société et l'Histoire*, no. 4 (2009), pp. 5-23.

4 Musa Sroor, "Les *waqf*s chrétiens et juifs à Jérusalem aux XIXe siècle: Étude analytique, critique et comparative," in: Sabine Saliba (dir.), *Les fondations pieuses waqfs chez les chrétiens et les juifs: Du moyen âge à nos jours* (Paris: Geuthner, 2016), pp. 215-233.



أسّستها الطوائف المسيحية في القدس خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، وذُكر ملخّصٌ لها، من دون دراستها وتحليلها[5]. كما ذكرت دراسة أخرى الأوقاف المسيحية في القدس في القرن التاسع عشر في قسم محدود من دراسة عن نصارى القدس[6]. في حين اقتصرت دراسات أخرى بشأن هذا الموضوع على تناول أوقاف طائفة واحدة من الطوائف المسيحية في القدس، مثل أوقاف الطائفة الأرثوذكسية في القدس[7]، والأوقاف القبطية في هذه المدينة[8].

أولًا: الأوقاف غير الإسلامية في القانون الإسلامي "الفقه الإسلامي" بين النظرية والتطبيق: حالة القدس العثمانية

يلاحظ متتبع إجراءات تسجيل الوقفيات الإسلامية وغير الإسلامية في سجلات محكمة القدس الشرعية خلال الحقبة العثمانية، بوضوح تام، أن الأوقاف غير الإسلامية، سواء المسيحية أو اليهودية، كانت تخضع للأحكام الشرعية الإسلامية. وهذا لا يعني أن القدس شكّلت حالةً فريدةً في التاريخ العثماني، إنما كان ذلك عرفًا سائدًا ومُتّبعًا في المحاكم الشرعية كلها في الولايات والمدن العثمانية، مثل دمشق[9] وبيروت[10].

يلاحظ أيضًا انعدام الفرق في تركيبة هذه الوقفيات وحيثياتها وما يتفرّع منها من قضايا وقفية؛ فهي لا تختلف بالمجمل باختلاف الطوائف الدينية. ويكمن الاختلاف الوحيد الذي يُمكن تسجيله في ديباجة الوقفيات فحسب؛ إذ تبدأ الوقفيات الإسلامية بالبسملة وذكر أهمية الوقف، باعتباره صدقةً جاريةً، ينال الواقف من خلال هذا العمل الأجر والثواب عند الله. فمعظم الوقفيات الإسلامية، إن لم نقل كلها، تبدأ بالديباجة التالية أو ما شابهها: "بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله الذي وفق من أراده لفعل الخيرات وأجرى لهم المثوبات وأنالهم بها أعلى الدرجات والصلاة والسلام على سيدنا محمد المبعوث بالآيات الباهرات وعلى آله وأصحابه أولي الفضل والكرامات. وبعد لما علم السيد ... ما أعدّه الله للواقفين من جزيل الثواب وقول الصادق المصدوق إذا مات ابن آدم انقطع عمله إلّا من ثلاث: صدقة جارية أو علم ينتفع به أو ولد صالح يدعو له، أو كما قال صلى الله عليه وسلم"[11]. في حين أنّ الوقفيات المسيحية لا تبدأ بمثل هذه الديباجة، بل بالدخول مباشرة في الموضوع؛ إذ تشير إلى حضور الواقف إلى مجلس المحكمة طالبًا تسجيل أملاكه وقفًا لمصلحة جهة معيّنة، كما يتضح من الوقفية في الوثيقة.

---

5 زياد المدني، **الأوقاف المسيحية في القدس وجوارها في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر الميلاديين 1112هـ/ 1700م-1336هـ/ 1918م** (عمان: [د. ن.]، 2010).

6 أحمد حامد إبراهيم القضاة، **نصارى القدس: دراسة في ضوء الوثائق العثمانية**، سلسلة أطروحات الدكتوراه 67 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2007)، ص 397-420.

7 رؤوف أبو جابر، "الأوقاف الأرثوذكسية في القدس"، في: **الأوقاف في بلاد الشام منذ الفتح العربي الإسلامي إلى نهاية القرن العشرين: المؤتمر الدولي السابع لتاريخ بلاد الشام، 10-14 أيلول 2006م، المجلد الثالث: فلسطين**. محمد عدنان البخيت (محرر) (عمان: لجنة تاريخ بلاد الشام، الجامعة الأردنية، 2008)، ص 595-629.

8 محمد عفيفي، "الأوقاف والوجود القبطي في القدس في العصر الحديث والمعاصر"، في: **الأوقاف في بلاد الشام**، ص 535-549.

9 للمقارنة، ينظر إجراءات تسجيل الوقفيات المسيحية في محكمة دمشق الشرعية العثمانية:
Abdul Karim Rafeq, "The Establishment of Christian *Waqf* in the Court Records of Ottoman Damascus: A Comparative Study," in: Saliba (dir.), pp. 165-195.

10 للمقارنة، ينظر إجراءات تسجيل الوقفيات المسيحية في محكمة بيروت الشرعية العثمانية:
Aurore Adada, "Les *waqf*s chrétiens d'après les archives du tribunal religieux ottoman de Beyrouth 1843-1909," in: Saliba (dir.), pp. 249-263.

11 **سجل محكمة القدس الشرعية**، رقم 298، أواخر ذي القعدة 1229هـ - 15 تشرين الأول/ أكتوبر 1814، ص 50.

الوثيقة

نموذج من الوقفيات المسيحية: وقف الراهب إبرامية أفريتوس أرولد في قرية المالحة غرب القدس

المصدر: **سجل محكمة القدس الشرعية**، رقم 369، 19 جمادى الآخرة 1297هـ - 11 أيار/ مايو 1880، ص 18-19.

السؤال الذي يُطرح هنا: لماذا تتبع أوقاف المسيحيين وما يتعلق بها من إجراءات وقضايا الأحكام الشرعية الإسلامية؟ ولماذا يقتصر الاختلاف على الديباجة؟ للإجابة عن ذلك، لا بد من العودة إلى مواقف المذاهب الفقهية الإسلامية المختلفة من أوقاف غير المسلمين، التي اعتبرت أنها أوقاف "أهل ذمة"، وأنها تسري عليها أحكام الشريعة الإسلامية، باعتبارهم يعيشون في ظل دولة إسلامية ولا يحق لهم اتّباع إجراءات خاصة بطوائفهم غير الأحوال الشخصية والدينية. أما في ما يتعلق بالملكية والحيازة، فلا بد من خضوع "أهل الذمة"



للقانون الإسلامي، أي قانون الدولة التي يعيشون في ظلها. وتطوّر موقف المذاهب الإسلامية من مسألة أوقاف أهل الذمة بتغير الحقبات والفترات التاريخية. وفي هذا المقام، سيجري التركيز على تناول موقف المذهب الحنفي من هذه المسألة؛ لأنه مذهب الدولة العثمانية الرسمي.

لم يكن موقف المذاهب من هذه المسألة - أوقاف غير المسلمين - مقتصرًا على الإجراءات المرعية، بل تعدّاها ليصل إلى مدى مشروعية وقف أهل الذمة، وإن كان ذلك يجوز أو لا يجوز، وإلى الحالات التي يجوز فيها والحالات التي لا يجوز فيها. وفي هذا السياق، تؤكد غالبية المذاهب جواز وقف "الذمي" إذا كان الموقوف عليه، أي المستفيد من عائدات الوقف، "قُربةً" عند المسلمين وعند أهل الذمة معًا، وأنه لا يجوز في حال كون الوقف "قُربةً" عند المسلمين فقط أو عندهم فقط[12]. فعلى سبيل المثال، إذا جعل الذمي داره وقفًا على جيرانه، جاز وقفه في حالة اشتراطه أن تؤول عائدات وقفه إلى كل فقير من جيرانه، مسلمًا كان أم ذميًا. ويقصد هنا بـ "القُربة" تلك القُرب التي لا تتأثر باختلاف الأديان، والتي تُعتبر بِرًّا وإحسانًا في الشرائع السماوية كلها، "كالوقف على دور العلم وأماكن العلاج وملاجئ اليتامى والمُشرّدين وغيرها من جهات الخير التي يعم نفعها". ومن القُرب المتفق عليها بين جميع الفقهاء: "وقف المسلمين على فقراء المسلمين وغير المسلمين؛ ووقف غير المسلمين على فقرائهم وفقراء المسلمين، ذلك لأن الصدقة على الفقير مهما كانت ديانته قُربة في اعتبار الإسلام، وكذا في اعتبارات الديانات الأخرى. وكذلك الاتفاق الحاصل لوقف المسلم والمسيحي واليهودي على بيت المقدس لتحقيق معنى القُربة في نظر الإسلام، وفي اعتقاد الواقف أيضًا"[13]. وبما أن بيت المقدس في يومنا هذا خرج من أيدي المسلمين، يرى الفقهاء بعدم جواز صرف ريع ما وُقِف عليه للقائمين على شؤونه مؤقتًا إلى أن يعود إلى المسلمين[14].

يشترط فقهاء الأحناف في وقف غير المسلم أن تتحقق فيه معنى القُربة في اعتقاده وفي نظر الإسلام. وبناءً عليه، أكد فقهاء الحنفية عدم جواز وقف الذمي عقاراته لمصلحة كنيسة أو معبد أو دار عبادة، "إذا جعل الذمي داره بيعة أو كنيسة أو بيت نار وقفًا أو أوقف أرضًا له على ما ذُكر أو على القسيسين أو الرهبان، وأشهد على أنه أخرجها من مُلكه للوجه الذي سُمّي في حالة صحته، لا يجوز ويكون باطلًا، وهي كسائر أمواله تورث عنه بعد موته"[15].

لقد أجاز الفقهاء الأحناف أن يقف الذمي وقفًا على مصالح كنيسة لعمارتها وإنارتها، بشرط أن يشترط في حالة خراب الكنيسة أن تُحوَّل عائدات وقفه إلى مصلحة مسجد، أو إلى مصلحة الفقراء والمساكين في منطقة معيّنة[16]. وهذا ما يفسر سبب خلوّ وثائق الأوقاف المسيحية في القدس العثمانية من الوقف على الكنائس والأديرة. ويُظهر تحليل معطيات 36 وقفية مسيحية (تقسم هذه الوقفيات قسمين: 19 وقفًا خيريًا، و17 وقفًا ذريًا) أُوقِفت في القدس خلال القرن التاسع عشر، ومسجلة في سجلات محكمة القدس الشرعية، أن هذه الأوقاف الخيرية التسعة عشر كلها، أُوقِفَت لمصلحة فقراء الطوائف الدينية التي ينتمي إليها الواقف. ولن نجد أي وقف منها لمصلحة مؤسسات دينية أو تعليمية أو خيرية. ومما يلاحظ أيضًا أنّ الواقفين اشترطوا، للاستفادة من أوقافهم، أن ينتمي المستفيد إلى فقراء طائفة الواقف في القدس؛ بمعنى عدم شمولهم فقراء الطوائف المسيحية الأخرى في القدس. وعلى سبيل المثال، نُشير إلى ما أوقفه عبد النور بن ميخائيل، مطران السريان في القدس، في 19 رمضان 1293هـ - 8 تشرين الأول/ أكتوبر 1876: "جميع الدار التي تشتمل على سفلي وعلوي، فالسفلي يشتمل على ست غرف ومطبخ وإيوان وساحة سماوية؛ والعلوي يشتمل على خمس غرف وساحة سماوية".

12 محمد قدري باشا، **قانون العدل والإنصاف للقضاء على مشاكل الأوقاف** (القاهرة: مكتبة الأهرام، 1928)، ص 39.

13 أحمد علي الخطيب، **الوقف والوصايا: ضربان من صدقة التطوع في الشريعة مع بيان الأحكام القانونية التي تنظمها** (بغداد: جامعة بغداد، 1978)، ص 99.

14 المرجع نفسه.

15 إبراهيم بن موسى الطرابلسي، **كتاب الإسعاف في أحكام الأوقاف**، ط 2 (القاهرة: مطبعة هندية، 1902)، ص 141.

16 قدري باشا، ص 41.

أنشأ هذا الواقفُ وقفَه لمصلحة فقراء رهبان السريان الساكنين في دير السريان في القدس، ثم من بعدهم على من يوجد من فقراء رهبان السريان في القدس، جيلًا بعد جيل. فإذا انقرضوا، عاد وقفه إلى فقراء السريان أينما كانوا. فإن لم يوجد، فإلى جميع فقراء القدس[17].

وقد أوقف كرابيد بن يعقوب بن كرابيد الأرمني العثماني من "أهالي" القدس في 28 صفر 1303هـ - 6 حزيران/ يونيو 1885، قطعة الأرض المشتملة على دار تحوي أربع غرف ومطبخًا وصهريجين مُعدَّين لجمع ماء المطر، وأشجارًا مختلفة، لمصلحة فقراء رهبان الأرمن الساكنين في دير مار يعقوب في القدس وتوابعه، جيلًا بعد جيل. وفي حالة انقراض ما ذكر، فإنّ وقفه يعود إلى مصلحة فقراء رهبان الأرمن في القدس. فإن لم يوجد، فإلى "مِلَّة" الأرمن أينما كانوا. فإن لم يوجد، فإلى جميع فقراء القدس. فإن لم يوجد، فإلى الفقراء أينما كانوا[18].

أكد فقهاء الأحناف أيضًا عدم صحة وقف الذمي إذا جعل داره مسجدًا للمسلمين، أو أوصى بأن يُحَجّ عنه. ففي هذه الحالة يكون وقفه باطلًا[19]، والسبب في بطلانه "لكونه ليس مما يتقرّب به أهل الذمة إلى الله"[20]، وذلك لأنه، وإن كان قربةً في نظر الإسلام، فإنه ليس كذلك بالنسبة إلى عقيدته هو، أي الواقف. وفي الوقت نفسه لا يصح أن يقف ذمّي داره كنيسة، أو على كنيسة، لأنها وإن كانت قُربةً في حكم دينه فهي ليست قُربةً في حكم الإسلام. وهذا ما يقصده فقهاء الحنفية: "بشرط أن يكون الوقف قُربةً في ذاته وعند المتصرف"؛ بمعنى أن تكون الجهة الموقوفة عليها بحكم الشريعة الإسلامية بِرًّا وتَقرّبًا إلى الله، وأن يَعتقد الواقف بذلك أيضًا[21].

بينما يرى فقهاء الشافعية والحنابلة وجوب أن يتحقق في الجهة الموقوف عليها معنى القُربة بحسب أحكام الشريعة الإسلامية وحدها، من دون أي اعتبار لعقيدة الواقف نفسه. فعلى سبيل المثال، لو وقف مسيحي داره كنيسة أو معهدًا تبشيريًا، فوقفه غير صحيح، أمّا لو وقفها مسجدًا، فيُعتبر وقفه صحيحًا[22].

في المقابل، ومن المثير للجدل أيضًا؛ ما ذهب إليه الشيعة الإمامية (الجعفرية) عبر فقهائهم؛ إذ يرَون العكس تمامًا، فيشترطون في وقف غير المسلم: "أن يكون المصرف على جهة تُعتبر قُربى بمقتضى ديانة الواقف فحسب، دون نظر إلى أحكام الدين الإسلامي. وعليه لو وقف يهودي مثلًا داره كنيسًا أو على مدرسة من مدارس اليهود، كان وقفه صحيحًا، أما لو وقفها مسجدًا أو على مسجد أو جمعية دينية إسلامية فإن وقفه غير صحيح"[23].

أما في ما يتعلق بالوقف الذري أو الأهلي أو العائلي، فأكد فقهاء الأحناف جواز الوقف الذري للذمي، بمعنى أن يقف عقاراته على نفسه، ومن ثم على أهل بيته وقرابته، على أن تؤول منفعة الوقف بعد انقراض ذريته إلى مصلحة جهة خيرية، مثل الفقراء والمساكين. ويقول الشيخ الإمام برهان الدين إبراهيم بن موسى الطرابلسي الحنفي (853-922هـ/ 1449-1615م) في مخطوطة كتاب **الإسعاف في أحكام الأوقاف**: "لو عَيَّن غلتها لأقوام معينين أو لأهل بيته أو لقرابته أو لمواليه أو للفقراء منهم ثم من بعدهم للمساكين، فإنه يصح ويدخل فيه من أهل بيته وقرابته"[24].

17 **سجل محكمة القدس الشرعية**، رقم 367، 19 رمضان 1293هـ - 8 تشرين الأول/ أكتوبر 1876، ص 121-122.

18 **سجل محكمة القدس الشرعية**، رقم 373، 28 صفر 1303هـ - 6 حزيران/ يونيو 1885، ص 110-111.

19 قدري باشا، ص 41.

20 الطرابلسي، ص 141.

21 الخطيب، ص 100.

22 المرجع نفسه.

23 المرجع نفسه، ص 101.

24 الطرابلسي، ص 142.

على الصعيد التطبيقي لهذه التشريعات، يظهر لنا من خلال تحليل سبعة عشر وقفًا ذرّيًا مسيحيًا في القدس، سُجّلت في سجلات محكمة القدس الشرعية خلال القرن التاسع عشر، أنها كلها تتماشى تمامًا مع هذه الأحكام. فنلاحظ أن معظم هذه الأوقاف لم تُوقف على النفس أولًا، ومن ثم على ذرية الواقف جيلًا بعد جيل، حتى انقراض ذرية الواقف، كما هو متعارف عليه في مثل هذا النوع من الأوقاف، بل أُوقِفت على النفس أولًا خلال باقي العمر، ولم تُحوّل بعد موت الواقف إلى مصلحة ذريته أو عائلته، وإنما حُوّلت مباشرة إلى مصلحة جهات خيرية، وهذا ما يختلف عن الأوقاف العائلية الإسلامية. ويُفسَّر ذلك بأن هؤلاء الواقفين كانوا رهبانًا. وعلى سبيل المثال، نشير إلى ما أوقفه بن كرابيد بطريرك الأرمن في القدس والمتولي لأوقاف دير مار يعقوب الكائنة في حارة الأرمن في القدس، في 27 جمادى الآخرة 1302هـ - 13 نيسان/ أبريل 1885م، ذلك أن "جميع الدارين المشتملتين على ثماني غرف وصالون كبير وإيوان وعلى مطبخين، مع ستة مخازن أسفلهما. أوقف الواقف هذا الوقف على نفسه طيلة حياته، ثم من بعده يكون وقفًا على فقراء رهبان الأرمن الساكنين بدير الأرمن، جيلًا بعد جيل، فإذا انقرضوا يكون وقفًا على ملّة الأرمن في القدس، ثم على فقراء الأرمن أينما كانوا، فإن لم يوجد فعلى فقراء القدس جميعًا، فإن لم يوجد فعلى الفقراء أينما كانوا"[25]. وفي مثال آخر، أوقف في 8 ذي القعدة 1306هـ - 6 تموز/ يوليو 1889م، أفتيموس متري بن يواني، رئيس ثاني كلية القيامة في القدس، السوق كلها التي أنشأها على أرض تابعة لأوقاف فقراء رهبان الروم في القدس، الكائنة خارج باب الخليل، والمؤجّرة له بأجرة سنوية قدرها مئة ليرة ذهبًا: "يتكوّن هذا السوق من عُلوي وسفلي، فالسفلي يشتمل على خمسة وأربعين دكانًا وغرفة وبئري ماء. والعلوي يشتمل على خمس وستين غرفة كبارًا وصغارًا ومنافع وحقوق شرعية. أنشأ هذا الواقف وقفه على نفسه مدة حياته، ثم من بعد موته على فقراء رهبان دير الروم بالقدس وتوابعها، ثم على فقراء مِلّة الروم في القدس وملحقاتها، فإن لم يوجد فعلى فقراء مِلَّة الروم في ولاية سوريا، فإن لم يوجد فعلى الفقراء والمساكين مطلقًا"[26]. كما أوقف نيقوديموس بن خريستو بن ديمتري الرومي العثماني، بطريرك مِلَّة الروم في القدس في 21 ربيع الأول 1307هـ - 15 تشرين الثاني/ نوفمبر 1889م "جميع الدار والقهوة الكائنة بمدينة أزمير بحارة رنخيم من حارات البلدية الثانية، أوقف وقفه هذا على نفسه طيلة حياته، ثم من بعده على فقراء رهبان دير الروم بالقدس الشريف وتوابعها، ثم من بعدهم على فقراء مِلَّة الروم في القدس وملحقاتها؛ فإن لم يوجد فعلى فقراء مِلَّة الروم في ولايتي سوريا وبيروت؛ فإن لم يوجد فعلى فقراء مِلَّة الروم الموجودين بولاية حلب، ثم على فقراء ملة الروم أينما كانوا"[27]. ومن خلال المثالين الأخيرين، نلاحظ أن الواقفَين لم يقتصرا على وجود المستفيدين من أوقافهم في القدس أو فلسطين، بل خرجا من هذه الحدود، ليشملا ولايات سوريا وبيروت وحلب.

وجدنا حالة وحيدة تبيّن أن الواقف حَوَّل وقفه بعد موته إلى أخيه فحسب، وليس إلى أولاده أو زوجته، ويمكن أن نفسر ذلك بأنه كان راهبًا ولم يتزوج. واشترط هذا الواقف أن يعود وقفه بعد موته إلى أخيه، وبعد موت أخيه إلى زوجة أخيه. ففي 21 ربيع الأول 1307هـ - 15 تشرين الثاني/ نوفمبر 1889م، أوقف الراهب حنانيا أفندي أخريستيو الرومي العثماني الدار كلها الكائنة في مدينة أزمير، حارة إياد تميري، وقفه على نفسه مدة حياته، ثم من بعده على شقيقه الخواجا إيليا، ثم من بعد موت شقيقه إلى زوجة شقيقه بوليكسنس بنت ميخائيل القرصيد، ثم من بعد موتهما يعود وقفًا على فقراء رهبان دير الروم في القدس[28].

25 **سجل محكمة القدس الشرعية**، رقم 373، 27 جمادى الآخرة 1302هـ - 13 نيسان/ أبريل 1885، ص 63-64.
26 **سجل محكمة القدس الشرعية**، رقم 378، 8 ذو القعدة 1306هـ - 6 تموز/ يوليو 1889، ص 166-167.
27 **سجل محكمة القدس الشرعية**، رقم 378، 21 ربيع الأول 1307هـ - 15 تشرين الثاني/ نوفمبر 1889، ص 211.
28 المرجع نفسه، ص 212.

ثانيًـا: الأوقـاف المسـيحية في القـدس العثمانيـة: إلزاميـة التشريـع أم خصوصيـة الحالـة؟

حافظت الدولة العثمانية منذ حكمها البلدان العربية عمومًا، والقدس خصوصًا، منذ عام 1516، على استقلالية المنظومة الوقفية، باعتبارها منظومةً شرعيةً تسير وفق الشريعة الإسلامية وتحكمها الأحكام والتشريعات الإسلامية بمذاهبها المختلفة. وعلى الرغم من تبنّي الدولة العثمانية المذهب الحنفي مذهبًا رسميًّا للدولة، فإنها تركت للمذاهب الأخرى حرية العمل في الولايات العربية، وخصوصًا في أحكام الوقف، تبعًا لمذاهب سكان الولايات، ولم تعمم مذهبها الرسمي وتفرضه في قضائها ومحاكمها الشرعية، حتى بعد تقنين أحكام هذا المذهب في عام 1876 في ما عُرف بـ "مجلة الأحكام العدلية" أو "القانون المدني العثماني"[29]. لكنّ القرن التاسع عشر شهد تحوّلًا جذريًّا في سياسات الدولة واستراتيجيتها؛ ليس على صعيد علاقاتها الخارجية فحسب، بل على صعيد تشريعاتها وقوانينها التي صُبغت بصبغة "علمانية" أيضًا، وخصوصًا في مخرجات فترة "الإصلاح" (التنظيمات 1839-1878).

من الملاحظ أن المؤسسات الوقفية، على الرغم من تمتّعها بالحصانة الشرعية عبر العصور والقرون المنصرمة، فإنها لم تسلم من سياسات "الإصلاح العثماني" خلال القرن التاسع عشر التي عصفت بمكوّنات النسيج العثماني كلها وبركائز الدولة وهويتها، من جيش وتعليم وإعادة تنظيم العلاقة مع "أهل الذمة" والدول الأجنبية الراعية لهم، وقوانين وتشريعات جديدة، وصولًا إلى تحديد صلاحيات السلطان نفسه عبر إصدار الدستور وتكوين مجلس المبعوثان. فحاجة الدولة الملحّة إلى الأموال، وخصوصًا بعد القضاء على الإنكشارية في عام 1826 وإنشاء بديل منها عرف باسم "النظام الجديد"، دفعتها إلى إعادة النظر في "مشروعية" المؤسسات الوقفية عبر إعادة تنظيمها، تمهيدًا لبسط السيطرة عليها والحدّ من استقلالها الإداري والمالي، وصولًا إلى تحويل عائداتها المالية إلى خزينة الدولة، بدلًا من الجهات الموقوفة عليها. وتأتي أهمية تلك السياسة الجديدة في نظر الدولة من الانتشار الكبير للمؤسسات الوقفية في الولايات العثمانية وضخامة مساحة العقارات، وخصوصًا الأراضي الموقوفة عليها؛ إذ يشير قانون الأراضي العثماني الصادر في عام 1858 إلى أنّ ثلثَي أراضي الإمبراطورية العثمانية وقفٌ[30].

وفي هذا الشأن، شهدت القدس خلال الفترات الإسلامية اهتمامًا ملحوظًا ومتزايدًا بتأسيس الأوقاف فيها بشقّيها الإسلامي وغير الإسلامي، وبنوعيها الخيري والأهلي العائلي، ووصلت إلى ذروتها مع نهاية العهد العثماني، وخصوصًا مع نهاية النصف الأول من القرن التاسع عشر. وعلى الرغم من هذه الزيادة الكبرى في عدد المؤسسات الوقفية ودورها المتعدد الخدمات[31]، فإنها لم تتطور، ولم تتماشَ مع عصرنة المجتمع وحداثته وتطوّره. فعلى سبيل المثال لا الحصر، إن المدارس الوقفية التي أسّسها الأيوبيون منذ عام 1187، والتي أسّسها المماليك لاحقًا، أو تلك التي أسّسها العثمانيون، على الرغم من قلّتها في مطلع القرن السادس عشر؛ ما عاد نظامها التعليمي ومناهجها ملائمَين للتعليم الحديث، وخصوصًا في النصف الثاني من القرن التاسع عشر الذي واكب القدس بخاصة والولايات

---

29 ينظر في هذا الخصوص:
Musa Sroor, “Le code civil ottoman et l’usurpation des biens *waqfs*: Le cas de Jérusalem entre 1876-1914,” in: Ouddène Boughoufala (dir.), *L’historien Nacerddine Saidouni précurseur des études ottomanes en Algérie* (Algérie: Publications du laboratoire des recherches Sociologique et Historique; Université de Mascara, 2014), pp. 5-30.

30 ينظر: "قانون الأراضي العثماني 1858"، **موسوعة القوانين وأحكام المحاكم الفلسطينية، مقام**، شوهد في 2021/2/23، في: https://bit.ly/3aKzS7R

31 هنالك مئات المؤسسات الوقفية من تعليمية وصحية وخيرية ودينية، أُسّست في القدس عبر تلك الحقب، هذا عدا مئات الوقفيات الذرية: للاستزادة في هذا الشأن، ينظر:
Musa Sroor, *Fondations pieuses en mouvement: de la transformation du statut de propriété des bien waqfs à Jérusalem 1858-1917* (Damas: IFPO, IREMAM, 2010), pp. 145-256.



العثمانية بعامة، والذي أطلق عليه "علمنة التعليم"[32]. هذا إذا افترضنا أن هذه المؤسسات التعليمية حافظت على ديمومتها ونشاطها الأكاديمي منذ النشأة، غير آخذين في الحسبان التراجع والتدهور اللذين شهدتهما مع بدايات الحكم العثماني خلال القرن السادس عشر، والتدهور الكبير خلال القرون اللاحقة، وصولًا إلى الانهيار التام خلال القرن التاسع عشر، فقد ساهم المسؤولون عنها من إداريين ومنتفعين أيضًا، إلى حدّ بعيد، في تدهورها؛ نظرًا إلى عدم التزامهم بشروط الواقف[33]، والفساد الإداري والمالي الذي عانته المؤسسات الوقفية عبر العصور، وبسبب تعسّف ذي الشوكة وتسلّطه في القدس؛ من ولاة، ومتنفذين، وعسكريين، ونخب محلية أخرى، فضلًا عن تراجع واردات المؤسسات الوقفية، بسبب تراجع إيراداتها، الناتج من عدم تحديث طرائق استغلالها بأنواعها المختلفة، سواء إيجار العقارات من محالٍّ ودُور أو أراضٍ زراعية، أو بسبب عدم مواكبتهم التطورات المجتمعية. وهذا كلّه لم يساهم في تراجع الخدمات التي تُقدّمها هذه المؤسسات فحسب، بل ساهم أيضًا في خراب عمارتها بسبب انعدام أموال لصيانتها وتجديدها؛ ما دفع متولّيها إمّا إلى تغيير شروط الواقف ببيعها وفق "فقه الحيلة" كاستبدالها[34]، وإما تأجيرها بعقد الخلوّ المرصد الشرعي[35]، أو تحويلها إلى مسكن خاص بهم[36]، أو تركها خرابًا.

أعطى هذا التراجع والتدهور الكبيران اللذان شهدتهما المؤسسات الوقفية في القدس، وخصوصًا خلال القرن الأخير من الحكم العثماني، مسوّغًا للدولة باتخاذ سياسات عُرفت بـ "الإصلاحية"، لإعادة النظر في قوانين الوقف وتشريعاته من أجل تسهيل عملية تفكيك هذه المؤسسات والاستحواذ على المهم من عائداتها، وتحويل عقاراتها إلى ملكية الدولة، وإعادة رسم هويتها وتحديد شخصيتها بما يخدم مصالح الدولة وسياساتها الداخلية والخارجية؛ وليس ذلك على الصعيدين الاقتصادي والسياسي فحسب، بل على الصعيد الديني أيضًا. ومُبرّر الدولة في تبنّي سياسات مخالفة لقانون الوقف في الشريعة الإسلامية هو "أن أحكام الوقف هي أحكام اجتهادية مؤسّسة على النقاش العقلي وليس على نصوص ثابتة في مصادر التشريع الإسلامي: القرآن والسُنّة النبوية، ومن ثمة إصلاح الأوقاف بحسب الحاجات الاجتماعية"[37]. وهذا ما سلكته أيضًا الدول القُطرية من سياسات "عدائية" في العالم العربي والإسلامي بعد الاستقلال،

32 حول علمنة التعليم في العهد العثماني، ينظر:
Randi Deguilhem-Schoem, "Reflections on the Secularisation of Education in the 19th Century Ottoman Empire: the Syrian Provinces," in: Kemal ÇIÇEK et al. (éd.), *The Great Ottoman, Turkish Civilisation* (Ankara: Yeni Türkiye, 2000), pp. 662-667; Randi Deguilhem-Schoem, "A Revolution in Learning? The Islamic Contribution of the Ottoman State Schools: Examples from the Syrian Provinces," in: Ali ÇAKSU (éd.), *International Congress on Learning and Education in the Ottoman World* (Istanbul: IRCICA, 12-15 April 1999), pp. 285-295; Selçuk Akşin Somel, *The Modernization of Public Education in the Ottoman Empire 1839-1908* (Leiden: Brill, 2001).

33 يقصد بشروط الواقف الشروط التي أقرّها القانون الإسلامي للواقف، والتي يشترطها عند تأسيس وقفة، ويلتزم القاضي بتنفيذها حتى بعد وفاة الواقف، وتُسمى الشروط العشرة: الإدخال والإخراج، الإعطاء والحرمان، الزيادة والنقصان، التغيير والتبديل، وأخيرًا الإبدال والاستبدال. ينظر:
Sroor, *Fondations pieuses en mouvement*, pp. 105-107.

34 الاستبدال في الوقف هو استبدال عقار وقفي بعقار وقفي آخر، أو بمبلغ من المال، على أن يتم شراء عقار بهذا المبلغ، ووقفه بدلًا من العقار الذي تمّ بيعه. ينظر: .Ibid., p. 135

35 عقد الخلو المرصد الشرعي هو عقد شرعي يمنحه القاضي بموجب اتفاق بين متولّي الوقف ومستأجر عقار وقفيّ خرب، يتعهد بموجبه المستأجر بترميم العقار الوقفي وصيانته، ليقوم بعدها باستئجاره، ويُسمى المبلغ الذي ينفقه المستأجر في الترميم "خلوًا مرصدًا شرعيًا"، ويسجل هذا المبلغ دينًا على الوقف ولا يُسدّد من قيمة إيجار العقار الوقفي. ينظر: .Ibid., p. 132

36 هناك أكثر من 40 مدرسة وقفية "قرآنية" في القدس، حوّلها القائمون عليها إلى سكن خاص، مثل المدرسة الجوهرية التي أصبحت مسكنًا لعائلة مقدسية. بشأن هذه القضية، ينظر:
Musa Sroor, "La transformation des biens *waqf*s en propriété privée (jérusalémite et étrangère) à Jérusalem,1858-1917," in: Roger Heacock (dir.), *Temps et espaces en Palestine: Flux et résistances identitaires* (Beyrouth: Institut français du Proche-Orient, 2008), pp. 97-128.

37 غماري طيبي، "الدولة والمؤسسات الوقفية: مناقشة لعلاقة السياسي بالديني من خلال الوقف"، **مجلة الناصرية للدراسات الاجتماعية والتاريخية**، العدد 7 (حزيران/ يونيو 2016)، ص 361.

تجاه المؤسسات الوقفية، لتجريد الوقف من مصادر قوته واستقلاله؛ إذ جرى وضع الوقف الخيري تحت سلطة وزارة "أوقاف وشؤون دينية"، وإلغاء الأوقاف الذرية أو الأهلية، كما حصل في سورية وتونس وليبيا ومصر وغيرها من الأقطار.

عودًا على بدء، وتتويجًا للتوجّهات العثمانية الجديدة في ما يتعلق بالمؤسسات الوقفية، أسّست الدولة العثمانية في عهد السلطان محمود الثاني (1808-1839) وزارة جديدة في عام 1826، عُرفت باسم "نظارات أوقاف همايون"؛ أي وزارة الأوقاف، من أجل إعادة تنظيم المنظومة الوقفية في الأراضي العثمانية وتسهيل بسط الدولة يدها على العقارات الوقفية[38]. وتعرّضت الأوقاف الإسلامية في القدس منذ تلك الفترة إلى مصادرة من الدولة؛ ليس الأوقاف الخيرية فحسب، بل الأوقاف الذرية أيضًا التي اعتُبِرت مُستثناةً من سياسات الدولة وقوانينها المتعلقة بالوقف، وذلك تحت ذريعة سوء الإدارة[39]. وهذه السياسات هي نفسها التي تبنّاها محمد علي باشا (1796-1849) في فلسطين خلال حكمه بلاد الشام (1831-1840)؛ إذ صادر عقارات الأوقاف المهمة في القدس، مثل وقف خاصكي سلطان الذي يتضمن أراضي تزيد على ثلاثين قرية فلسطينية[40]. وبعد عودة السيطرة العثمانية على القدس في عام 1840، أنشأت الدولة العثمانية فيها دائرة خاصة لإدارة شؤون الأوقاف في فلسطين تتبع مباشرة وزارة الأوقاف في إسطنبول؛ إذ اعتُبِر مديرها المسؤول الأول عن إدارة الأوقاف في القدس وتطبيق القوانين الجديدة المتعلقة بالوقف[41]. كما أصدرت الدولة العثمانية قانونًا جديدًا للأراضي في 7 رمضان 1274هـ - 21 نيسان/ أبريل 1858م، يُقَنن كل القوانين والفرمانات السلطانية المتعلقة بالأراضي على غرار قانون الأراضي الفرنسي، وقد كان هذا القانون بنكهة عثمانية، وهو أول قانون يخرق "قدسية" الوقف وحُرمَة المساس به.

جاء قانون الأراضي في عام 1858، ليُسوّغ سياسة الدولة وإجراءاتها المُتّخذة في حق عقارات المؤسسات الوقفية التي أنشأها أمراء أو سلاطين طوال الفترات التاريخية السابقة، والتي امتدت أكثر من سبعة قرون؛ إذ قسّمت المادة الأولى من هذا القانون أراضي الدولة السلطانية خمسة أقسام: أراضٍ مملوكة، وأراضٍ ميرية، وأراضٍ موقوفة، وأراضٍ متروكة، وأراضٍ موات[42]. وخُصّصت المادة الرابعة من هذا القانون لتعريف المقصود بالأراضي الموقوفة كما يلي:

الأراضي الموقوفة قسمان، القسم الأول: هو الأراضي التي حال كونها كانت من الأراضي المملوكة صحيحًا قد صار وقفها توفيقًا للشرع الشريف، فرقبة أمثال هذه الأراضي موقوفة وجميع حقوق التصرّف فيها راجعة إلى جانب الوقف، فلا تجري عليها المعاملات القانونية، لأنه من كون يلزم العمل بحسب شرط الواقف مهما كان، فلهذا لا يصير البحث في هذا القانون عن هذا القسم من الأراضي الموقوفة. القسم الثاني: هو الأراضي المفرزة من الأراضي الميرية ووقفها حضرات السلاطين العِظام، أو التي وقفها آخرون بالذات بالإذن السلطاني، فرقبة أمثال هذه الأراضي من كونها تعتبر فقط عبارة عن إفراز قطعة من الأراضي الميرية وتخصيص منافعها الميرية كأعشار ورسوماتها إلى جهة ما من طرف السلطنة السَّنيّة. فالأراضي الموقوفة على هذا النسق ليست من الأوقاف الصحيحة، وأكثر الأراضي الموقوفة الكائنة في الممالك المحروسة هي من هذا النوع. فالأراضي الموقوفة الكائنة على هذه الصورة من قبيل التخصيصات، فمن

---

38 Randi Deguilhem-Schoem, "Ottoman Waqf Administrative Reorganization in Syria Provinces: The Case of Damacsus," *Arab Historical Review for Ottoman Studies*, no. 5 / 6 (1992), p. 34.

39 Urum Kupferschmidt, *The Supreme Muslim Council: Islam under the British Mandate for Palestine* (Leiden: Brill, 1987), p. 115.

40 Sroor, *Fondations pieuses en mouvement*, p. 240.

41 Ibid., p. 241.

42 قانون الأراضي العثماني لعام 1858، المادة الأولى.

كونها هي مثل الأراضي الميرية صرفًا، رقبتها عائدة إلى بيت المال، فلهذا تجري في حقها على التمام المعاملات القانونية التي يأتي ذكرها وتفصيلها[43].

ظهر من هذه المادة ما يُسمى "الوقف الصحيح" و"الوقف غير الصحيح"، ويفهم منه أن الوقف الذي يعود أصل رقبته إلى ملك الواقف، يُعتبر وقفًا صحيحًا، يحتفظ بصفة الوقف ولا تسري عليه قوانين الأراضي الجديدة، في حين أنّ الوقف الذي أوقفه السلاطين، وتعود رقبته إلى بيت المال، يُعتبَر وقفًا غير صحيح؛ بمعنى أنّ صفة الوقف تُلغى عنه ويعاد إلى ملكية بيت مال المسلمين، أي كما كانت ملكيته قبل تحويله إلى وقف. ومن ثمّ تجري عليه أحكام الأراضي الميرية نفسها[44].

يُلاحظ من خلال دراسة أوقاف فلسطين بعامة، والقدس بخاصة، أن معظم المؤسسات الوقفية الإسلامية المهمة في البلدة القديمة في القدس أنشأها أمراء المماليك وآل عثمان وسلاطينهم، ولا تشير وثائق وقفهم إلى ملكيتهم العقارات الموقوفة، كما يظهر جليًّا في الوقفيات كلّها. وتجدر الإشارة إلى أن هنالك نحو 160 قرية في فلسطين أوقفت من هؤلاء على مؤسسات القدس الوقفية[45]. واستمرت هذه العقارات، من قرى ومزارع، محتفظة بصفتها الوقفية طوال الفترات التاريخية حتى احتلال إبراهيم باشا فلسطين في عام 1831، لما صادرها وألغى صفة الوقف عنها وأعادها إلى خزينة الدولة، ومنها - كما ذُكر سابقًا - قرى وقف خاصكي سلطان. وبعد عودة الحكم العثماني إلى الشام، احتفظت هذه العقارات بصفتها الوقفية، على الرغم من مصادرة الدولة عائداتها تيمّنًا بسياسة العهد السابق. لكنّ هذا الإجراء لم يكن يتماشى مع الأحكام الفقهية التي كانت سائدة في الدولة العثمانية، والتي ضمنت لهذه العقارات الحصانة من الدولة وسياساتها. فكان لا بد من إصدار أحكام وتشريعات جديدة تُشرعِن عملية مصادرة الدولة تلك العقارات وتملّكها إيّاها. ولا يحرم بقاءُ هذه العقارات المهمة الدولةَ من عائدات هذه العقارات المهمة فحسب، بل من بسط سيطرتها ونفوذها أيضًا على الفئات المجتمعية المستفيدة والمهيمنة على تلك العقارات الوقفية، سواء كان ذلك بالنسبة إلى نخب المدينة المقدسة وأعيانها أو الفلاحين العاملين في هذه العقارات والخاضعين لسلطة الأعيان، لا لسلطة الدولة فعليًا.

السؤال الذي يُطرح هنا: كيف تعاملت هذه السياسات مع الأوقاف المسيحية؟

يلاحظ متتبع السياسات العثمانية ومخرجاتها، من قوانين وفرمانات، استثناء الأوقاف غير الإسلامية من هذه السياسات، شأنها شأن الأوقاف الذرية؛ إذ اعتبرها "نظام إدارة الأوقاف الصادر في 19 جمادى الآخرة 1280هـ، الموافق الأول من (كانون الأول [ديسمبر] 1863م")، أوقافًا مستثناة، بمعنى استقلالها عن إدارة الدولة للأوقاف وتدخّلات الدولة، وأنه لا سلطة للدولة السلطانية عليها. ومنحَ القانون العثماني ممثلي الطوائف الدينية حق الإدارة والإشراف على كل ما أُوقف لمصلحة المؤسسات والطوائف الدينية غير الإسلامية[46]، ومن هنا يأتي حق هؤلاء الممثلين في إدارة أوقاف طوائفهم الدينية بصفة مستقلة. وجاء هذا النظام ليؤكد ويفصّل ما جاء به الخط الهمايوني العثماني الصادر في عام 1856 الذي نص بوضوح على أن "للمسيحيين بواسطة رؤسائهم الروحيين، والمجالس الموجودة لديهم، أن يديروا بملء الحرية الأملاك الموقوفة المختصة بطوائفهم بدون أن يراجعوا بهذا الخصوص السلطات المدنية النظامية"[47].

43 المرجع نفسه، المادة الرابعة.

44 بشأن الوقف الصحيح والوقف غير الصحيح، وأثر ذلك في خصخصة عقارات الوقف الإسلامي في القدس، ينظر: موسى سرور، "الوقف الصحيح وغير الصحيح بين المصالح الشخصية والتطبيقات الفقهية: دراسة حالة وقف بيت لحم وبيت جالا بين عامين 1948-1967"، **مجلة الناصرية للدراسات التاريخية والاجتماعية**، مج 7، العدد 1 (حزيران/ يونيو 2016)، ص 121-160.

45 Sroor, *Fondations pieuses en mouvement*, pp. 184-194.

46 Ibid., p. 248.

47 زهدي يكن، **الوقف في الشريعة والقانون** (بيروت: دار النهضة العربية، 1388هـ - 1967م)، ص 288.

كما منحت الفرمانات السلطانية البطاركة في الولايات العثمانية، حق "التولية" على أوقاف طوائفهم الدينية، بمعنى حق الإشراف وإدارة هذه الأوقاف؛ إذ نصّت على أن "الطوائف ذاتها تفصل المسائل المتعلقة بالوقف دون أن يتدخّل أحدٌ في تدبير شؤون عقارات الطائفة". وبموجب هذه النصوص كان للرؤساء الروحانيين حقُّ تعيين المتولين على الوقف مهما كان نوعه، واستمر هذا الأمر حتى بعد زوال الحكم العثماني في عام 1917 عن فلسطين[48]. وهذا ما يُفسّر ربط الأوقاف المسيحية في القدس برؤساء الطوائف وتعيينهم متوليًا لأوقافهم.

على سبيل المثال، نشير إلى الوقف الخيري الذي أسّسه الورنبت طبونت بن نفوص بن مقصود الدمشقي الذي جعل التولية على وقفه، الذي أنشأه في 28 صفر 1303هـ - 6 كانون الأول/ ديسمبر 1885م، بيد المطران أرميا أفندي بن إسحاق القائمقام البطريركخانه في دير مار يعقوب. ثم من بعده تكون التولية لمن يكون بطريركًا ومتكلمًا على أوقاف دير مار يعقوب في القدس[49]. كما عَيَّن كرابيد بن يعقوب بن كرابيد الأرمني، الشخص نفسه، المذكور سابقًا، متوليًا على وقفه الخيري الذي أنشأه في القدس، في 28 صفر 1303هـ - 6 كانون الأول/ ديسمبر 1885م[50]. وعَيَّن الخواجا يعقوب بن المعلم يوسف عطا اللاتيني، في بداية جمادى الأولى 1280هـ - تشرين الأول/ أكتوبر 1863م، متوليًا على وقفه الخيري الكائن في القدس عبد النور مطران السريان في القدس، ثم من بعده لمن يكون مطرانًا للسريان في القدس[51].

أما في ما يتعلق بالأوقاف الذرية "العائلية"، فاحتفظ الواقفون بالتولية على أوقافهم لأنفسهم خلال فترة حياتهم. لكنهم اشترطوا أن تكون التولية على هذه الأوقاف بعد موتهم تحت إشراف رؤساء طوائفهم الدينية وكبار رهبانهم والمتكلمين على أوقاف طوائفهم في القدس؛ كما هي عليه الحال في الأوقاف الخيرية السابقة الذكر. وللاستدلال على ذلك، نورد الأمثلة التالية: في 27 جمادى الأولى 1302هـ - 13 نيسان/ أبريل 1885م، اشترط الواقف بن كرابيد بطريرك الأرمن أن تكون التولية على وقفه الكائن خارج أبواب مدينة يافا لنفسه طوال فترة حياته، ثم بعد موته تنتقل إلى من يكون بطريركًا ومتكلمًا على أوقاف الأرمن في دير يعقوب في القدس[52]. ونشير أيضًا إلى المثال التالي: في 8 ذي القعدة 1306هـ - 6 تموز/ يوليو 1889م، احتفظ الواقف أفتيموس متري بن يواني بالتولية على وقفه لنفسه مدة حياته، واشترط أن يتولّى هذا المنصب بعد موته البطريرك مقوديموس بطريرك الروم في القدس وملحقاتها، ثم من بعده لمن يكون بطريركًا ومتكلّمًا على رهبان ملّة الروم في القدس[53].

لم نجد بين هذه الوثائق إلّا وثيقة واحدة تشير إلى احتفاظ الواقف بالتولية على وقفه لنفسه، ثم من بعده لبعض أفراد عائلته فحسب، وليس لجيل بعد جيل. وتتمثل هذه الحالة بما يلي: في 21 ربيع الأول 1307هـ - 15 تشرين الثاني/ نوفمبر 1889م، اشترط الواقف الراهب حنانيا أفندي أخريستيو الرومي العثماني التولية على وقفه لنفسه مدة حياته، ثم من بعده لأخيه الخواجا إيليا، ثم من بعده لزوجة أخيه بوليكسنس بنت ميخائيل القرصيد، ثم من بعدها إلى نيقوديموس بطريرك الروم في القدس، ثم من بعده لمن يقوم مقامه[54].

يلاحظ أن معظم الواقفين، سواء في الوقف العائلي أو الخيري، اتفقوا على أن يكون قاضي القدس هو المتولي والناظر على أوقافه في حالة تحوّل هذه الأوقاف إلى جميع فقراء القدس بعد انقراض المستفيدين منها. وهذا لا يعني احتفاظ هذا القاضي بهذه الوظيفة؛

48 المرجع نفسه، ص 289.

49 **سجل محكمة القدس الشرعية**، رقم 373، 28 صفر 1303هـ- 6 كانون الأول/ ديسمبر 1885، ص 109-110.

50 المرجع نفسه.

51 **سجل محكمة القدس الشرعية**، رقم 347، بداية جمادى الأولى 1280هـ - تشرين الأول/ أكتوبر 1863، ص 394.

52 **سجل محكمة القدس الشرعية**، رقم 373، 27 جمادى الأولى 1302هـ - 13 نيسان/ أبريل 1885، ص 63-64.

53 **سجل محكمة القدس الشرعية**، رقم 378، 8 ذو القعدة، 1306هـ - 6 تموز/ يوليو 1889، ص 166-167.

54 **سجل محكمة القدس الشرعية**، رقم 378، 21 ربيع الأول 1307هـ - 15 تشرين الثاني/ نوفمبر 1889، ص 212.



إذ اشترط هؤلاء الواقفون أن يعيّن قاضي القدس متوليًا أمينًا على هذه الأوقاف من بين فقراء القدس. وفي هذا السياق، نشير إلى المثال التالي: في 19 رمضان 1293هـ - 8 تشرين الأول/ أكتوبر 1876م، اشترط الواقف عبد النور بن ميخائيل مطران السريان في القدس التولية لنفسه مدة حياته، ثم من بعده لمن يكون مطرانًا على فقراء رهبان السريان في القدس ومتكلمًا وكبيرًا عليهم، وفي حالة انقراضهم يتحوّل الوقف لمصلحة فقراء القدس جميعهم، وإذا آل الوقف إلى جميع الفقراء، فالتولية تكون لقاضي القدس، يُعَيَّن من بين هؤلاء من يراه أمينًا على هذا الوقف[55]. لكن هناك من الواقفين من خرج عن هذه العادة الدارجة ولم يكلّف قاضي القدس بتعيينه متوليًا على وقفه في حالة تحوّل عائدات الوقف إلى الفقراء، إنما حَوَّل هذه التولية إلى جهات خارجية؛ ليس خارج حدود القدس وفلسطين فحسب، بل خارج حدود الإمبراطورية العثمانية؛ إذ اشترط حنا أفندي ولد إبراهيم حنا حنانيا الرومي العثماني التولية على وقفه، الذي أنشأه في 6 جمادى الأولى 1315هـ - 3 تشرين الثاني/ نوفمبر 1897م، إلى الخوري أنطوان بلوني الطلياني مدير دار الأيتام في مدينة بيت لحم، ثم لمن يتولّى منصبه. وفي حالة تعذّر تحقيق ذلك، اشترط أن تُحَوّل التولية إلى رئيس جمعية بروكانت الكاردينال ليد داكدسكي في إيطاليا، وإن لم يكن موجودًا فإلى قداسة البابا في روما[56].

أدّت هذه الاستراتيجية، المتمثلة في اشتراط الواقفين أن تكون التولية تحت إشراف رؤساء طوائفهم الدينية، إلى تكريس وتجميع معظم عقارات الأوقاف التابعة لطائفة معيّنة في يد رئيس هذه الطائفة أو المتكلم باسمها؛ ما جعل هؤلاء لا يديرون عشرات العقارات الوقفية فحسب، بل المئات منها في مدينة القدس. ولتوضيح ذلك نذكر العقارات الوقفية التي كانت تحت إشراف أباروسيوس بن قسطنطين بن متري بطريرك ملّة الروم في القدس، الذي شغل أيضًا منصب المتولّي الشرعي والمتكلم على أوقاف فقراء رهبان الروم في القدس وملحقاتها. فقد بلغ عددها، حتى بداية شعبان 1309هـ - مطلع آذار/ مارس 1892م؛ ما يزيد على 72 عقارًا وقفيًا. ولم تقتصر هذه العقارات على حارة النصارى في القدس، بل امتدت لتشمل الحارات المجاورة[57]. وما عزّز ثقة الواقفين بوضع أوقافهم تحت إشراف رؤساء طوائفهم الدينية هو تمتع هؤلاء بالشرعية القانونية، وهي تتمثل باعتراف الباب العالي بوظائف رؤساء هذه الطوائف المسيحية وأدوارهم. وتجسّد هذا الاعتراف بالبراءات السلطانية التي كانت تمنحها لهم السلطة العثمانية لإضفاء صفة القانونية والشرعية على أعمالهم. فعلى سبيل المثال لا الحصر، عُيّن كيركبوس بطريركًا للأرمن في القدس، ومتكلّمًا على أوقافهم بموجب براءة سلطانية مؤرخة في 19 ذي القعدة 1305هـ/ 1888م[58].

ثالثًا: الأوقاف المسيحية في القدس العثمانية: بين إشكالية الديني والسياسي

من خلال ما تقدم نتساءل: لماذا اعتبرت الدولة السلطانية الأوقاف غير الإسلامية (أوقاف المسيحيين واليهود) أوقافًا مُستثناة؟ من خلال قراءة عميقة للتاريخ العثماني بمكوّناته التشريعية والسياسية، يمكن أن تُعزى هذه الإجراءات إلى سببين:

الأول: شرعي قانوني يعود إلى شروط صحة الوقف وشرعيته؛ إذ إن من أهم الشروط التي أجمع عليها الفقهاء لصحة الوقف، على الرغم من اختلافهم في الكثير من أحكامه (مثل جواز وقف المنقول أو عدمه) "أن يكون الموقوف متقوّمًا ومعلومًا للواقف وقت توقيعه

55 **سجل محكمة القدس الشرعية**، رقم 367، 19 رمضان 1293هـ - 8 تشرين الأول/ أكتوبر 1876، ص 121-122.

56 **سجل محكمة القدس الشرعية**، رقم 390، 6 جمادى الأولى 1315هـ - 3 تشرين الثاني/ نوفمبر 1897، ص 161-162.

57 **سجل محكمة القدس الشرعية**، رقم 383، بداية شعبان 1309هـ - مطلع آذار/ مارس 1892، ص 13.

58 **سجل محكمة القدس الشرعية**، رقم 385، 24 شعبان 1313هـ - 9 شباط/ فبراير 1896، ص 148.

لعقد الوقف، وأن يكون مملوكًا للواقف عند وقفه ملكًا باتًّا لا شك فيه، وخلاف ذلك يعتبر وقفًا غير صحيح"[59]. لكن مع انتشار ظاهرة الوقف على نحو ملحوظ في أواخر الفترة الأيوبية، وخلال العصر المملوكي على وجه الخصوص، وإنشاء الأمراء والسلاطين الكثير من المؤسسات الوقفية، مثل المساجد والمدارس والزوايا والخوانق، ووجوب ربط هذه المؤسسات بموارد اقتصادية لا تنقطع في حالة وفاتهم، كان لا بد لهؤلاء من وقف أراضٍ زراعية واسعة تشمل قرى ومزارعَ. لكن تجسّدت المشكلة التي كانت تواجه هؤلاء في الأحكام الفقهية التي تشترط ملكية الواقف للعقار الموقوف، وخصوصًا أن هؤلاء السلاطين كانوا لا يُفرّقون بين ملكياتهم الخاصة والملكيات التابعة لخزينة الدولة. ونظرًا إلى النفوذ الكبير الذي احتلّته تلك الفئة في المجتمع، فإنهم لم يلتزموا هذا الشرط الفقهي، وأنشؤوا المئات من المؤسسات الوقفية المهمة والمُمَولة من أراضٍ زراعية واسعة تابعة لخزينة الدولة. وهو الأمر الذي واجه معضلة لدى فقهاء الدولة، استدعت تطوير القواعد الفقهية ذات العلاقة، واستحداث قواعد فقهية جديدة تسوّغ هذا العمل اللاشرعي الذي لا يمكنهم رفضه تجنّبًا لعدم مخالفة حكامهم. وأمام هذه المعضلة، أوجد علماء الشام ومصر ما عُرف بوقف الإرصاد، أو وقف التخصيصات[60]. وأفتى شيخ الإسلام في عهد السلطان سليمان القانوني (926-974هـ/ 1520-1566م) أبو سعود أفندي (تولّى المشيخة خلال الفترة 952-982هـ/ 1545-1574م) بأن "أوقاف الملوك والأمراء لا يرعى شروطها إذا كانت من بيت المال أو تؤول إليه، وأن ما عُلِم بالشراء فوقف ذلك صحيح"[61]. لكنْ لم يستنكر أبو سعود أفندي قيام سلطانه سليمان وزوجته روكسلانة بتحويل قرى ومزارع عدة تابعة لخزينة الدولة إلى أوقاف لمصلحة مؤسساتهم الخيرية، من دون أن يثبت تملّكهما هذه الأراضي، مثل أوقاف تكية خاصكي سلطان في القدس، بل أقرّ بجواز ذلك[62].

بما أنه لا يمكن أن يتصرف "أهل الذمة" في أراضي الدولة وأن يحوّلوها إلى أوقاف، ولا يمكنهم بموجب القانون الإسلامي تحويل ما يملكون إلى أوقاف إلّا بعد إثبات ملكيتهم وخالص تصرفهم في العقار موضوع الوقف، شأنهم في ذلك شأن المسلمين الذين يوقفون عقاراتهم وقفًا ذريًا ويثبتون ملكيتهم للعقار، وهو من الشروط الأساسية لصحة الوقف، عُدَّت هذه الأوقاف من الوقف الصحيح. وفي هذا السياق نشير إلى المثال التالي: "في أواسط رجب سنة 1250هـ/ 3 تشرين الثاني [نوفمبر] 1834م اشترى الذمي جريس ولد حنا علوشية الرومي بماله دون مال غيره من السيد إبراهيم بن المرحوم السيد عبيد حجيج الحاضر معه بالمجلس الشرعي والذي باعه بيعًا باتًّا ما هو له وجار في ملكه وطلق تصرفه وحيازته الشرعية وآيل إليه إرثًا عن والده وَيَده واضعة على ذلك إلى حين صدور هذا البيع الباتّ، وذلك جميع الحصة الشائعة وقدرها قيراطان وخُمس قيراط من أصل كامل أربعة وعشرون [كذا] قيراطًا في جميع الحاكورة الصغيرة الكائنة بالقدس الشريف بالقرب من أبي قصيبة بمحلة النصارى المشتملة على صهريج [...] بيعًا باتًّا صحيحًا مرعيًا لازمًا معتبرًا لا غُبن فيه ولا فساد، مشتملًا على الإيجاب والقبول بثمن قدره وبيانه خمسين [كذا] قرشًا أسديًا مقبوضة بيد البائع من يد المشتري حسب اعترافه بقبض ذلك، الاعتراف الشرعي وصدور عقد البيع الباتّ بينهما [...] أقرّ واعترف وأشهد الذمي جريس المرسوم أنه وقف وحبس وسبل ما هو له وجار في ملكه وطلق تصرفه وذلك جميع الحصة المشتراه [كذا] [...] أوقف هذا على نفسه مدة حياته ثم من بعده على ولديه الموجودين الآن هما حمايل وعطا الله، وعلى من يحدثه الله له من الأولاد الذكور، ثم من بعدهم على أولادهم الذكور [...] وإذا انقرضوا عاد ذلك وقفًا على مصالح الصخرة المشرفة والمسجد الأقصى الشريف [...]"[63].

59 عبد الجليل عشوب، **كتاب الوقف**، ط 2 (القاهرة: مطبعة الرجاء، 1935)، ص 21-23.

60 سرور، ص 133.

61 محمد أسعد الحسيني، **المنهل الصافي في الوقف وأحكامه، والوثائق التاريخية للأراضي والحقوق الوقفية الإسلامية في فلسطين وخارجها**، جمع وترتيب محمد أسعد الإمام الحسيني (القدس: وكالة أبو عرفة، [د. ت.])، ص 29.

62 بشأن هذه المسألة، ينظر: سرور، ص 121-161.

63 **سجل محكمة القدس الشرعية**، رقم 319، أواسط رجب 1250هـ - 3 تشرين الثاني/ نوفمبر 1834م، ص 44-45.

السبب الثاني والأهم، سياسي؛ فقد اتّسمت سياسة الدولة العثمانية تجاه "أهل الذمة" خلال فترة التنظيمات بالتسامح والمساواة إرضاءً للدول الغربية الراعية لطوائفها الدينية والحامية لها. وهذا ما عبّرت عنه روح مُخرجات التنظيمات العثمانية ابتداءً من خط شريف كلخانة في عام 1839[64]، مرورًا بخط همايون في عام 1856، وانتهاءً بقانون تملّك الأجانب في عام 1867. وأزالت هذه المُخرجات كل أشكال التمييز بين رعايا الدولة العثمانية؛ بمعنى أنها أزالت أشكال التفرقة كلها بين رعايا السلطان من مسلمين وغير مسلمين، إضافة إلى إلغاء الجزية التي اعتُبِرت عبر العصور الإسلامية تمييزًا بين المسلم وغير المسلم، ورمزًا لخضوع غير المسلم للمسلم.

مثّل قانون تملك الأجانب في عام 1867 مرحلة جديدة من مراحل التنافس الأجنبي على المِلكية العقارية في القدس، يمكن تسميتها "مرحلة التنافس والتصادم"، وقد تميّزت بفتح الباب أمام الدول الأجنبية ورعاياها لتملّك العقارات في القدس من دون عوائق، على أن تصدّق حكومات هذه الدول على هذا القانون. وسارعت الدول الراغبة في التملك إلى التصديق عليه. ففي وزارة الخارجية العثمانية في إسطنبول، وقّع سفراء فرنسا وبريطانيا وبلجيكا والسويد والنرويج في الوقت نفسه هذا القانون، ثم وقّعته النمسا في عام 1868. وفي عام 1869، وقّعه سفراء بروسيا ونيوزلندا والدنمارك وروسيا والولايات المتحدة الأميركية، ثم مُنِحَت الرخصة في فترة لاحقة إلى كل من إيطاليا واليونان[65].

وهكذا، سهّلت القوانين العثمانية الجديدة عملية تملّك الأجانب عقارات في القدس. ونتيجة لذلك، شهدت هذه الفترة موجة واسعة من عمليات الشراء، ورافق ذلك عمليات بناء مؤسسات أجنبية؛ دينية، وثقافية، واقتصادية، وبيوت سكنية، فقد شكّلت القدس في القرن التاسع عشر محور اهتمام الدول الأوروبية في وضع أقدام لها على الأرض المقدسة عمومًا، والقدس خصوصًا.

تكمن منابع التغلغل الأوروبي في فلسطين في القرن التاسع عشر في اعتقاد أن الإشراف على الأرض المقدسة يجب ألا يقتصر على دولة واحدة من القوى الكبرى؛ إذ كانت كل قوة من هذه القوى الدولية تطمع في بناء وجودها في فلسطين وتدعيمه بطرائق سلمية، مثل التغلغل الديني والثقافي وحماية الأقليات الدينية. لهذا، شجّعت هذه الدول، بقوة، النشاطات التبشيرية والخيرية والثقافية التي كان يقوم بها رعاياها في الأرض المقدسة. ويمكن ملاحظة مدى نفوذ كل دولة أجنبية من خلال المؤسسات الدينية والخيرية التي أُنشئت بكثافة في القدس في القرن التاسع عشر. وقد تمثلت هذه المؤسسات بالمدارس والمستشفيات والأديرة والكنائس وغيرها[66].

لم يكن لهذا الأمر أن يتحقق لولا تمكّن القوى الأجنبية الكبرى من تملّك العقارات في القدس، ومن ضمنها الأوقاف، سواء كان ذلك من خلال الشراء المباشر، أو الإيجار بأنواعه المختلفة، أو تملّكها عن طريق منح السلاطين العثمانيين في ضوء علاقات سياسية أو دينية هِبات مباشرة. ما كان لها أن تتم لولا سياسات الدولة العثمانية وقوانينها التي مكّنت هؤلاء، ليس من التملك في هذه المدينة فحسب، بل من تحويل مؤسسات وقفية إسلامية مهمة أيضًا، كان لها دور مهم في تاريخ القدس واعتبرت من معالم القدس ورموزها، إلى ملكيات غير وقفية لمصلحة دول أجنبية، ومؤسسات وقفية مسيحية أيضًا بطرائق قانونية وشرعية[67].

64 بشأن هذا المرسوم، ينظر: محمود علي عامر، "حركة الإصلاح في الدولة العثمانية"، **دراسات تاريخية**، العدد 91-92 (2005)، ص 122-124.

65 George Young, *Corps de droit ottoman: Recueil des codes, lois, règlements, ordonnances et actes les plus importants du droit intérieur, et d'études sur le droit coutumier de l'Empire Ottoman*, vol. 1 (Oxford: The Clarendon Press, 1905), pp. 335-336.

66 Roger Heacock, "La Palestine dans les relations internationales (1798-1914)," in: Dominique Trimbur & Ran Aronsohn (dir.), *De Bonaparte à Balfour, la France, l'Europe occidentale et la Palestine 1779-1917* (Paris: CNRS Editions, 2001), pp. 36-41.

67 بشأن هذه المسألة، ينظر: موسى سرور، "الأوقاف الإسلامية في حارة نصارى القدس والتحول إلى أملاك مسيحية خلال القرن التاسع عشر"، **المجلة التاريخية العربية للدراسات العثمانية**، السنة 21، العدد 41/42 (كانون الأول/ ديسمبر 2010)، ص 145-207.

خاتمة: حصانة مستمرة أم انتهاك ذاتي؟

لم تتعرّض السياسات العثمانية الجديدة التي ميَّزت القرن التاسع عشر، والتي عصفت بالمؤسسات الوقفية الإسلامية، للأوقاف غير الإسلامية بعامة، والأوقاف المسيحية بخاصة، إنما، على العكس، منحتها حصانة لم تُمنح لأي مؤسسات وقفية أخرى، حتى لأوقاف أعظم سلاطين آل عثمان سليمان القانوني؛ إذ أخذت المؤسسات الوقفية الإسلامية في المدينة المقدسة، بدءًا من النصف الثاني من القرن التاسع عشر، في التراجع واختفاء المؤسسات الوقفية الخيرية وإحجام النخب الإسلامية عن تحويل أملاكهم إلى أوقاف خيرية، وتحويل عدد قليل منهم أملاكه إلى أوقاف ذرية فحسب؛ الأمر الذي عكس أثره في جدوى تأسيس أوقاف خيرية إسلامية جديدة في ظل هذه السياسات العدائية. وقد أحصى الباحث زياد المدني 138 وقفًا إسلاميًا ذريًا في القدس وجوارها، من دون أن يكون بينها وقف خيري واحد خلال القرن التاسع عشر[68]. وفي المقابل، تمتعت الأوقاف المسيحية بحصانة أمام سلطوية الدولة العثمانية وتشريعاتها ذات المكيالين: عدائي تجاه الأوقاف الخيرية الإسلامية، وضامنة وحامية للأوقاف غير الإسلامية بشقيها الخيري والذري. وكمخرجات لهذه السياسات، أخذت الأوقاف غير الإسلامية في الانتعاش؛ إذ اعتبرت هذه الفترة عصرًا ذهبيًا لهذه الأوقاف. وأحصى المدني أيضًا 56 وقفية مسيحية أُسّست في القدس وبيت لحم وبيت جالا ورام الله وجفنا والمالحة خلال القرن التاسع عشر، ومعظمها خيري[69]. بينما يعتمد موسى سرور، في دراسته "الأوقاف المسيحية واليهودية في القدس خلال القرن التاسع عشر: دراسة تحليلية نقدية مقارنة"[70]، على مُعطيات 71 وقفية للمسيحيين واليهود في القدس خلال القرن التاسع عشر، منها 36 وقفية مسيحية، معظمها خيري أيضًا.

وعلى الرغم من أن الأوقاف المسيحية تمتّعت بحصانة في القانون العثماني وقوانين السلطات المتعاقبة، مثل الانتدابية والأردنية والاحتلال الإسرائيلي، فإنه سُرّب جزء منها إلى حركة الاستيطان الصهيونية بطرائق مختلفة، منها الإيجار والبيع، وخصوصًا ما باعه بعض القائمين عليها بصفة مخالفة للقوانين والتشريعات المتوارثة كلها؛ إذ تشير المصادر التاريخية إلى أن البطريركية الأرثوذكسية كانت تمتلك حتى عام 1984 "ما مساحته 245 دونمًا من أراضي إلى درجة الأولى في القدس، و868 دونمًا حول دير مار إلياس على طريق بيت لحم، و350 دونمًا حول دير العيزرية على طريق أريحا"، فضلًا عن امتلاكها 357 دكانًا في حارتَي النصارى والدباغة في القدس، و167 بيتًا وشقة في القدس[71]. ففي عام 1948، "قام البطريرك تيوثاس الأول (1935-1955) بإيجار مساحات كبيرة ولمدة طويلة من أراضي البطريركية خارج أسوار القدس للوكالة اليهودية لبناء عمارة الكنيست ومقر رؤساء إسرائيل ومنزل رئيس الوزراء وبناية وزارة التعليم. وبعد ذلك بخمسين سنة اقترح البطريرك إيرينوس الأول (2001-2005) على رئيس وزراء إسرائيل أرئيل شارون بموجب كتاب مؤرخ في 10 تموز سنة 2002 لبحث إمكانية نقل الملكية الكاملة لجميع الأوقاف الأرثوذكسية في مدينة القدس، إلى حكومة إسرائيل. وذلك لاسترضاء حكومة إسرائيل وتشجيعها على الاعتراف بانتخابه بطريركًا للمدينة المقدسة، خصوصًا وأنه يتطرّق إلى اعتبار القدس مدينة موحدة رغم معارضة ذلك لجميع قرارات هيئة الأمم ولجميع الحكومات العربية وعلى الأخص حكومة الأردن"[72]. وما زلنا نسمع بين فينة وأخرى عبر الصحافة عن صفقات بيع عقارات جديدة.



68 ينظر: زياد المدني، **الأوقاف في القدس وجوارها في القرن التاسع عشر الميلادي 1215هـ/ 1800م-1336هـ/ 1918م** (عمان: [د. ن.]، 2004).

69 المرجع نفسه.

70 Sroor, "Les waqfs chrétiens," pp. 215-233.

71 أبو جابر، ص 604.

72 المرجع نفسه، ص 607-608.



المراجع

References

العربية

- **الأوقاف في بلاد الشام منذ الفتح العربي الإسلامي إلى نهاية القرن العشرين: المؤتمر الدولي السابع لتاريخ بلاد الشام 10-14 أيلول 2006م. المجلد الثالث: فلسطين**. محمد عدنان البخيت (محرر). عمان: لجنة تاريخ بلاد الشام. الجامعة الأردنية، 2008.
- بوداود، عبيد. "قراءة في أوقاف أهل الذمة بالأندلس". **مجلة الناصرية للدراسات التاريخية والاجتماعية**. مج 7، العدد 1 (حزيران/ يونيو 2016).
- الحسيني، محمد أسعد. **المنهل الصافي في الوقف وأحكامه والوثائق التاريخية للأراضي والحقوق الوقفية الإسلامية في فلسطين وخارجها**. جمع وترتيب محمد أسعد الإمام الحسيني. القدس: وكالة أبو عرفة، [د. ت.].
- الخطيب، أحمد علي. **الوقف والوصايا: ضربان من صدقة التطوع في الشريعة مع بيان الأحكام القانونية التي تنظمها**. بغداد: جامعة بغداد، 1978.
- سرور، موسى. "الأوقاف الإسلامية في حارة نصارى القدس والتحوّل إلى أملاك مسيحية خلال القرن التاسع عشر". **المجلة التاريخية العربية للدراسات العثمانية**. السنة 21. عدد 41/ 42 (كانون الأول/ ديسمبر 2010).
- ______. "الوقف الصحيح وغير الصحيح بين المصالح الشخصية والتطبيقات الفقهية: دراسة حالة وقف بيت لحم وبيت جالا بين عامين 1948-1967". **مجلة الناصرية للدراسات التاريخية والاجتماعية**. مج 7، العدد 1 (حزيران/ يونيو 2016).
- الطرابلسي، إبراهيم بن موسى. **كتاب الإسعاف في أحكام الأوقاف**. ط 2. القاهرة: مطبعة هندية، 1902.
- طيبي، غماري. "الدولة والمؤسسات الوقفية: مناقشة لعلاقة السياسي بالديني من خلال الوقف". **مجلة الناصرية للدراسات الاجتماعية والتاريخية**. مج 7، العدد 1 (حزيران/ يونيو 2016).
- عامر، محمود علي. "حركة الإصلاح في الدولة العثمانية"، **دراسات تاريخية**. العدد 91-92 (2005).
- عشوب، عبد الجليل. **كتاب الوقف**. ط 2. القاهرة: مطبعة الرجاء، 1935.
- "قانون الأراضي العثماني 1858". **موسوعة القوانين وأحكام المحاكم الفلسطينية**. في: https://bit.ly/3aKzS7R
- قدري، محمد. **قانون العدل والإنصاف للقضاء على مشاكل الأوقاف**. القاهرة: مكتبة الأهرام، 1928.
- القضاة، أحمد حامد إبراهيم. **نصارى القدس: دراسة في ضوء الوثائق العثمانية**. سلسلة أطروحات الدكتوراه 67. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2007.
- المدني، زياد. **الأوقاف المسيحية في القدس وجوارها في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر الميلاديين 112هـ/ 1700م-1336هـ/ 1918م**. عمان: [د. ن.]، 2010.
- ______. **الأوقاف في القدس وجوارها في القرن التاسع عشر الميلادي 1215هـ/ 1800م-1336هـ/ 1918م**. عمان: [د. ن.]، 2004.

• يكن، زهدي. **الوقف في الشريعة والقانون**. بيروت: دار النهضة العربية، 1388ه/ 1967م.

• **سجل محكمة القدس الشرعية**. رقم 298، 1229ه/ 1814م.

• ______. رقم 319، 1250ه/ 1834م.

• ______. رقم 347، 1280ه/ 1863م.

• ______. رقم 367، 1293ه/ 1876م.

• ______. رقم 369، 1297ه/ 1880م.

• ______. رقم 373، 1303ه/ 1885م.

• ______. رقم 378، 1307ه/ 1889م.

• ______. رقم 383، 1309ه/ 1892م.

• ______. رقم 385، 1313ه/ 1896م.

• ______. رقم 390، 1315ه/ 1897م.

الأجنبية

• Boughoufala, Ouddène (dir.). *L'historien Nacerddine Saidouni précurseur des études ottomanes en Algérie*. Algérie: Publications du laboratoire des recherches Sociologique et Historique, Université de Mascara, 2014.

• Çaksu, Ali (éd.). *International Congress on Learning and Education in the Ottoman World*. Istanbul: IRCICA, 12-15 April 1999.

• Çiçek, Kemal (éd.). *The Great Ottoman, Turkish Civilisation*. Ankara: Yeni Türkiye, 2000.

• Davison, Roderic. *Reform in the Ottoman Empire 1856-1876*. Princeton, NJ: Princeton University Press, 1963.

• Deguilhem-Schoem, Randi. "Ottoman Waqf Administrative Reorganization in Syria Provinces: The Case of Damacsus." *Arab Historical Review for Ottoman Studies*. no. 5-6 (1992).

• Heacock, Roger (dir.) *Temps et espaces en Palestine: Flux et résistances identitaires*. Beyrouth: Institut français du Proche-Orient, 2008.

• Kupferschmidt, Urum. *The Supreme Muslim Council: Islam under the British Mandate for Palestine*. Leiden: Brill, 1987.

• Mantran, Robert (dir.). *Histoire de l'Empire Ottoman*. Paris: Fayard, 1989.

• Nicolaides, Demétrius & Grēgorius Aristarchēs. *Législation ottomane ou recueil des lois, règlements, ordonnances, traités, capitulations et autres documents officiels de l'Empire Ottoman*. Paris: frères Nicolaïdes, 1873.

• Saliba, Sabine (dir.). *Les Fondations pieuses waqfs chez les Chrétiens et les Juifs: Du moyen âge à nos jours*. Paris: Geuthner, 2016.

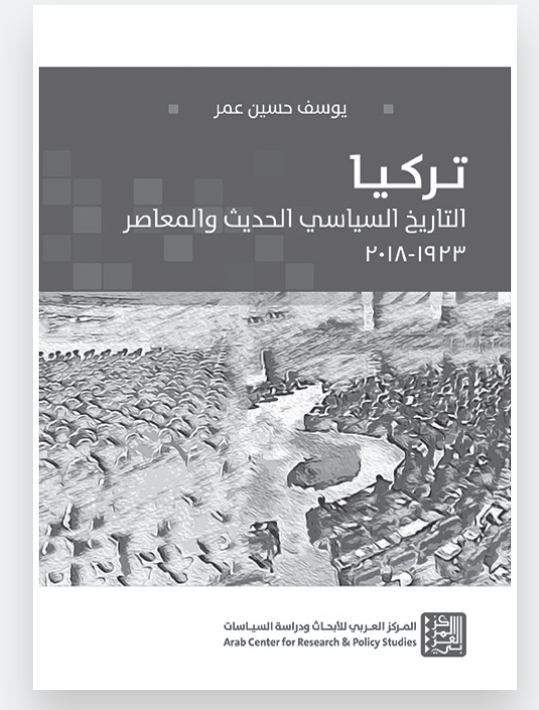
- Somel, Selçuk Akşin. *The Modernization of Public Education in the Ottoman Empire 1839-1908*. Leiden: Brill, 2001.
- Sroor, Musa. "L'Immigration des juifs à Jérusalem et leurs waqfs entre 1800 et 1914: Objectifs charitables ou politiques?" *Al- Mawaqif: Revue des études et des Recherches sur la Société et l'Histoire*. no. 4 (2009).
- _______. *Fondations pieuses en mouvement: De la transformation du statut de propriété des bien waqfs à Jérusalem 1858-1917*. Damas: IFPO, IREMAM, 2010.
- Trimbur, Dominique & Ran Aronsohn (dir.). *De Bonaparte à Balfour, la France, l'Europe occidentale et la Palestine 1779-1917*. Paris: CNRS Editions, 2001.
- Young, George. *Corps de droit ottoman: Recueil des codes, lois, règlements, ordonnances et actes les plus importants du droit intérieur, et d'études sur le droit coutumier de l'Empire Ottoman*. vol. 1. Oxford: The Clarendon Press, 1905.

يوسف حسين عمر

تركيا

التاريخ السياسي الحديث والمعاصر (1923-2018)





صدر عن المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات كتاب **تركيا: التاريخ السياسي الحديث والمعاصر (1923-2018)**، ويتناول فيه مؤلّفه يوسف حسين عمر تاريخ تركيا السياسي الحديث والمعاصر منذ نشأتها في عام 1923 حتى عام 2018، وفق منهجية علمية محايدة تعتمد منهج البحث التاريخي، وتطرح الحقائق التاريخية، ووجهات النظر، ووجهات النظر الأخرى، بعيدًا من التعصب القومي والديني والمذهبي، وتعتمد في الأساس المصادر والمراجع الأصيلة والأساسية ذات العلاقة المباشرة.



عبد الرحمن الإبراهيم | Abdulrahman Alebrahim*

القُوى المرَجِّحة في الكويت خلال حراك مجلس 1938

أغفلتهم المصادر وأنصفتهم المحاضر

The Balancing Powers in Kuwait During the 1938 Majlis Movement

New Insights From the Legislative Council's Minutes

تحـاول هذه الدراسـة إعادة قراءة الأحداث المحيطة بمجلس 1938 في الكويـت؛ إذ إن المصادر التي تعرضت لهذا المجلس تناولتـه بطريقـة وصفية أكثر مـن كونها تحليليـة. تناولت المصادر السـابقة التي ناقشـت حركة مجلـس 1938 من منظور اقتصادي أساسًـا، وركزت على الصراع بين الشـيوخ والتجار على وجه الخصوص، متجاهلة المفهوم الجديد الذي ناقشـته هذه الدراسـة باسـم "القوى المرجِّحة"، ودورها في إنشـاء المجالس التشريعية في عامـي 1938 و1939. وتهدف هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على دور "القوى المرجِّحة" الأخرى في إنشاء مجالس 1938-1939 وحلها في الكويت.

كلمات مفتاحية: تاريخ الكويت، القوى المرجِّحة، الشيوخ، الكويت، تاريخ الخليج.

This article attempts a rereading of the events surrounding the parliament of 1938, which thus far have been more discussed than analysed. Older literature on 1938 tends to assess it from an economic perspective, focusing on the struggle between sheikhs and merchants in particular and disregarding, in one sense or another, the "the balancing powers" and their role in the establishment and dissolution of the parliament in 1938 and 1939. This article sees to address this lacuna.

Keywords: Kuwait History, Balancing Powers, Sheikhs, Kuwait, Gulf History.

* باحث كويتي، حاصل على الدكتوراه من جامعة إكستر، المملكة المتحدة.

Kuwaiti researcher holding a PhD from the University of Exeter, UK.

مقدمة

لا تزال أحداث المجلس التشريعي الكويتي الذي انتخب في عام 1938 حاضرة إلى اليوم في أحاديث المجتمع الكويتي، فلا تكاد تمر أزمة سياسية بين نواب مجلس الأمة والتيارات السياسية من جهة، وبين الحكومة وأنصارها مِن جهة أخرى، إلا كان لأحداث المجلس التشريعي نصيبٌ في خطاباتها الحماسيّة. وفي ظل الأحداث السياسية التي عصفت بالكويت في عام 2011 بالتزامن مع انتفاضات الربيع العربي، كان في خطابات النواب في "ساحة الإرادة"[1] نصيب كبير من الاستشهاد بأحداث المجلس التشريعي المُنتخَب في عامَي 1938 و1939. كيف لا تكون هذه الاستشهادات حاضرة، وهذا المجلس قد وضع دستورًا مكتوبًا سحب من خلاله سلطات الحاكم في زمن المَشْيَخة وأعطاها لنواب المجلس التشريعي 1938؟ خلال فترة البحث، وجدتُ محاضر اجتماعات المجلس التشريعي الأصلية، وتعتبر هذه المحاضر إضافة قيّمة إلى توثيق تاريخ الكويت وتحليله، وسوف تُمكِّن الباحثين من إعادة قراءة أحداث المجلس التشريعي مرة أخرى وما تعلق بها من تاريخ الكويت الحديث.

ليست المصادر التي تناولت أحداث المجلس التشريعي بكثيرة، لكنها في الوقت ذاته أسهمت إسهامًا مؤثرًا؛ إذ حفظت لنا السرد التاريخي لتلك الأحداث، ولعل أبرز من كتب عن تلك الحقبة وفصّل فيها الشيخ يوسف بن عيسى القناعي (1879-1973) في كتابه **الملتقطات**[2]، وكذلك في مقابلته مع سيف مرزوق الشملان[3]. إنَّ أهمية شهادة القناعي ترجع إلى كونه نائب رئيس المجلس التشريعي ورئيسه في بعض الجلسات. أما المصدر الثاني الذي أرّخ لهذه الأحداث، فكتبه أحد المساهمين الفاعلين في حركة المجلس، وهو خالد سليمان العدساني من خلال مذكراته[4]، والمصدر الثالث من مصادر التأريخ لحركة المجلس هو الوثائق البريطانية التي كتبت حول هذه الأحداث بإسهاب وتفصيل.

تُعدّ **مذكرات العدساني** (1911-1982) أحد المصادر المحلية القليلة التي تناولت حركة مجلس 1938 بكثير من التفصيل، وهذا ما يكسبها أهمية كبيرة؛ فالعدساني لم يكن سكرتيرًا للمجلس وفاعلًا في الأحداث السياسية في حينها فقط، بل كان من صناع القرار بحسب مذكراته. يقول العدساني في مقدمته "فلما حل مجلس الأمة التشريعي الثاني [...] [أدركت] أن السلطة ستطاردني للقبض علي [...] تقبض علي ليس بصفتي فقط سكرتيرًا للمجلس التشريعي الأول فالثاني، بل لأنها تعلم أني أنا الوحيد الذي رتب وأنشأ ودوَّن كل أثر من آثار المجلسيين"[5]. هناك مصادر أخرى محلية ناقشت أحداث مجلس 1938، لكنها لم تتطرق بالتفصيل إلى الأحداث كما فعل العدساني، ومن هذه المصادر المقابلة التي سبق ذكرها مع الشيخ يوسف بن عيسى القناعي، والتي أجريت معه في عام 1966 وتحدث فيها عن أحداث المجلس من وجهة نظره[6].

---

1 هي ساحة تقع مقابل مجلس الأمة الكويتي "البرلمان" يجتمع فيها الكويتيون للتعبير عن آرائهم السياسية. في عام 2011 وفي خضم أحداث الربيع العربي، كان للساحة دور فاعل في الضغط على السلطة في الكويت، واستمر دور هذه الساحة حتى اليوم، فنجد مثلًا في الأشهر الأخيرة تجمعات لرفض لقاح كورونا وكذلك مناصرة القضية الفلسطينية، وغيرها من الأحداث السياسية المحلية والعربية.

2 يوسف بن عيسى القناعي، **الملتقطات: حِكم وفقه وأدب وطرائف**، ط 2 (الكويت: مطابع الرسالة، 1998).

3 "حديث الشيخ يوسف بن عيسى القناعي عن تأسيس مجلس الشورى 1921 وأحداث سنة المجلس 1938"، يوتيوب، 2017/8/18، شوهد في 2021/8/8، في: https://bit.ly/36HrhAo

4 تتوافر مذكرات العدساني بثلاث نسخ: 1. النسخة المطبوعة بالآلة الطابعة وهي أولى النسخ. 2. النسخة المرقونة بالحاسوب وهي متوافرة في مواقع إلكترونية عدة. 3. النسخة المطبوعة في كتاب، وقد اعتمدنا في هذه الدراسة النسخةَ الصادرة عن دار اليوسف في دمشق، ينظر: خالد العدساني، **مذكرات خالد سليمان العدساني** (دمشق: دار اليوسف [د. ت.]).

5 المرجع نفسه، ص 1.

6 "حديث الشيخ يوسف بن عيسى القناعي..".



هناك مجموعة من الكتب والمقالات التي تناولت حركة مجلس 1938، من أبرزها كتاب **نصف عام للحكم النيابي في الكويت** لخالد العدساني، يذكر الكتاب إنجازات المجلس التشريعي وبداياته، وهو اختصار شديد للمذكرات المخطوطة المشار إليها آنفًا. وممّا يُعاب على الكتاب إغفالُه العديد من الأحداث، خصوصًا ما يتعلق بحلّ المجلس، وربما كان المؤلف عازمًا على طبْع المذكرات؛ ما جعله لا يتوسع في ذكر التفاصيل في كتابه ذاك. ومع ذلك فوجود هذا الكتاب يثبت الأعمال التي قام بها المجلس التشريعي بين عامَي 1938 و1939. وتناول كتاب آخر حركة المجلس وهو بعنوان **التطور السياسي والاقتصادي بين الحربين (1914-1939)** لنجاة الجاسم، وتتطرّق في أحد الفصول إلى الحديث عن المجلس التشريعي وأحداثه والأسباب التي دعت إلى قيامه. وكذلك كتاب **إرهاصات الديمقراطية في الكويت** لعبد الله العمر، الذي تناول أحداث المجلس التشريعي بطريقة تحليليّة أكبر، لكنّه لم يتجاوز تكرار الأحداث من دون تعمّق كبير في مسألة تحليل الأسباب السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي كانت وقود هذه الحركة. أما الجانب العراقي، فقد حلّل حركة مجلس 1938 بصورة مختلفة من خلال بعض الكتابات الأكاديمية مثل كتاب خالد السعدون **العلاقات السياسية العراقية - الكويتية زمن الملك غازي 1933-1939: كما صورتها الوثائق البريطانية**، وكذلك كتاب طيبة خلف عبد الله **التطور التأريخي للمجالس التشريعية في الكويت وموقفها من العلاقات الكويتية - العراقية 1921-1976**.

وقد تطرقت كتب كل من جيل كريستل ومايكل هيرب وروزماري زحلان وبيت مور إلى الأحداث المحيطة بإنشاء المجالس التشريعية للعامين 1938 و1939 على وجه الخصوص[7]. ناقشت كريستل وحصرت تأسيس المجلس في الشيوخ والتجار من دون إشارة إلى دور بقية القوى المجتمعية الموجودة، والتي نسميها هنا "القوى المرجِّحة" Balancing Powers. وضعت كريستل عنوانًا جانبيًا "حركة المجلس 1938" سردت فيه أسباب تأسيس المجلس، وكيف تمت الانتخابات بعد اجتماع التجار واتفاقهم مع عبد الله السالم وإخوانه[8]. بلا شك إننا هنا لا نناقش الكتاب كله، لكن ما يهمنا هو الجزء المتعلق بمجلس 1938، فهي فصلت بصفة مُعمَّقة بين الحقب التاريخية في الكويت قبل النفط وبعده. كما أشارت إلى دور الشيعة، خصوصًا في ما يتعلق بعدم تمثيلهم في المجلس ونزولهم في مظاهرات لكن من دون تفصيل، معتمدة على الوثائق البريطانية وما كتبه محمد الرميحي[9]. ناقش هيرب أحداث عام 1938 في ورقتين تقريبًا، وهو ضمن السرد التاريخي للكويت ونقاشه لأسرة الصباح. لم يكن التحليل في كتاب هيرب حول حركة المجلس وأحداثه كافيًا، مع أنه أشار بوضوح إلى وجود صراع سني - شيعي من دون تسليط مزيد من الضوء على الصراع بين الشيوخ والتجار بصفتهما قوتين[10].

ولم تتطرق مقالات أخرى إلى هذا الموضوع سوى مقالتين اثنتين فقط، كتب إحداهما محمد الرميحي[11]، والأخرى كتبها كمال عثمان صالح[12]، وتناقش هاتان المقالتان إنشاء مجلس 1938. وتتمحور الدراسات في تلك الفترة حول الأحداث المحيطة بمجلسي 1921 و1938، والتي يتمّ تناولها بالدرجة الأولى من منظور اقتصادي يُركّز على الصراع بين الشيوخ والتجار.

---

7 Jill Crystal, *Oil and Politics in the Gulf: Rulers and Merchants in Kuwait and Qatar* (Cambridge: Cambridge University Press, 1990); Michael Herb, *All in the Family: Absolutism, Revolution, and Democracy in the Middle Eastern Monarchies*, Series: Suny series in Middle Eastern studies (Albany: State University of New York Press, 1999); Rosemarie Said Zahlan, *The Making of the Modern Gulf States: Kuwait, Bahrain, Qatar, The United Arab Emirates and Oman* (London/ New York: Routledge, 2016); Peter W. Moore, *Doing Business in the Middle East: Politics and Economic Crisis in Jordan and Kuwait,* Cambridge Middle East Studies (Cambridge: Cambridge University Press, 2004).

8 Crystal, p. 47.

9 Ibid., p. 54.

10 Herb, pp. 72-73.

11 محمد الرميحي، "حركة 1938 الإصلاحية في الكويت والبحرين ودبي"، **مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية**، العدد 4 (تشرين الأول/ أكتوبر 1975)، ص 29-68.

12 Kamal Osman Salih, "The 1938 Kuwait Legislative Council," *Middle Eastern Studies*, vol. 28, no. 1 (January 1992), pp. 66-100.

تطرّق صالح في مقالته إلى تفاصيل مجلسَي الكويت التشريعيين في عامي 1938 و1939، يناقش أحداث هذه السنوات بطريقة وصفية، ركز فيها على أن الصراع السياسي هو صراع سني - شيعي في أحد جوانبه، بدلًا من أن يتعمق في تحليل الصراع الاجتماعي في المجتمع الكويتي مثل محور "العجم/ العرب الشيعة والبدو والقرويين" من جهة وحركة المعارضة من جهة أخرى، وعلاقة هذه القوى الاجتماعية بالشيوخ والتجار خلال هذه الأحداث، وهذا ما ستركز عليه هذه الدراسة.

وكان محمد الرميحي قد سبقه إلى تناول الموضوع ذاته - الذي يستقصي القوى المتصارعة الداخلية - إذ يقصر دراسته على الشيعة، على الرغم من أنه ينبغي دراسة هذه القضية من منظور أوسع. وسيتم شرح ذلك في مناقشتنا حول الدور الذي أدّته القوى الأخرى في النزاعات السياسية في الكويت، زد على ذلك أن كلتا المقالتين لا تقدم تحليلًا مفصّلًا لطبقة التجار[13].

ثم تأتي محاضر اجتماعات مجلس 1938 مصدرًا تاريخيًا فارقًا وجديدًا، لتسلّط الضوء على ما كان يدور داخل الدائرة المغلقة للمجلس، وأكانت القرارات تُتّخَذ بالإجماع أم بالأغلبية؟ وكيف كان يُتخذ القرار داخل المجلس؟ تؤكد هذه المحاضر استقلالية المجلس التشريعي في قراراته عن الحاكم كذلك، وكيف أن هذا المجلس لو كتب له الاستمرار لتغيرت طريقة صناعة القرار السياسي في الكويت.

والمحاضر التي اعتمدناها في الدراسة هي نسخة عن الأصل الموجود لدى محمد عبد العزيز العتيبي[14]، والتي استخدمها عادل العبد المغني حينما نشر المحاضر في عام 2020 بعنوان **يوميات مجلس الأمة التشريعي الأول**، لكن هذه المحاضر كانت ناقصة. ذكر العبد المغني في مقدمته أن اتفاقًا تم بينه وبين محمد العتيبي أن يَطبع المحاضر في كتاب بشرط "أن لا أظهر الأسماء الواردة بالمحاضر، وخاصة تلك المواضيع التي تتعلق بالخصوصية، كمثال عزل أو إنهاء خدمة بعض الموظفين [...] وأيضًا القضايا الخاصة بالمواطنين التي كان المجلس ينظر إليها دائمًا في اجتماعاته"[15]. لهذا السبب تم الاعتماد على نسخة المحاضر المصورة عن الأصل الموجود عند محمد العتيبي، والمحفوظة لدي لكون الأسماء والأحداث مهمة في الربط بين دور القوى المرجِّحة وأحداث مجلس 1938. تكمن أهمية المحاضر في أنها سدت الخلل الموجود في السرد التاريخي لأحداث عام 1938؛ إذ إنها توضح وجود دور للقوى المرجِّحة التي تتحدث عنها هذه الدراسة، وأن تأثيرها في الأحداث موجود، وليس كما صورته المصادر والمراجع السابقة في أن الأحداث كانت محصورة بين طبقتي الشيوخ والتجار. وكان التعامل مع المحاضر في هذه الدراسة مبني على أمرين اثنين:

- إثبات وجود القوى المرجِّحة ودورها في الحراك السياسي في عام 1938.
- ربط المعلومات الموجودة في المحاضر بالأحداث التي ذكرتها المصادر.

ستُقسّم هذه الدراسة إلى ثلاثة أقسام، القسم الأول منها سيكون عرضًا تاريخيًا للتطور الدستوري قبل عام 1938 وأحداث المجلس، أما القسم الثاني فسوف يناقش دور "القوى المرجِّحة" في الصراع الذي دار في عام 1938؛ إذ إن معظم المصادر التي ذكرناها تُصوّر الصراع على أنّه صراع ثنائي القطب (الشيوخ ضد التجار)، بينما نحاول في هذه الدراسة أن نسلّط الضوء على بقية القوى الموجودة في المجتمع ومدى إسهامها في أحداث عام 1938. أما القسم الثالث، فأردناه أن يكون جزءًا مقارَنًا بين المصادر التاريخية لحركة عام 1938 من خلال ما كتبه العدساني والقناعي، وما نقلته المصادر البريطانية وكذلك بعض الأخبار الصحفية العراقية التي وجدناها في الأرشيف البريطاني، إضافة إلى ما بين أيدينا من محاضر. وتحاول هذه الدراسة تقديم رؤى جديدة حول الحياة السياسية

13 هنا يجب التوضيح أن هذه الكتب والمقالات ليست الوحيدة التي تناولت قضية مجلس 1938، ولكنها الأبرز من وجهة نظر الباحث.

14 محمد عبد العزيز العتيبي هو ابن عبد العزيز محمد العتيبي الأمين العام لمجلس الوزراء الكويتي السابق ويحتفظ محمد بالنسخة الأصلية.

15 عادل العبد المغني (توثيق وتحقيق)، **يوميات مجلس الأمة التشريعي الأول (الدورة الأولى)** (الكويت: شركة مجموعة فور فيلمز للطباعة والنشر، 2020)، ص 7.



في الكويت من خلال النظر في الأدوار المتعددة لمختلف شرائح المجتمع، والمشار إليها في هذه الدراسة باسم "القوى المرجِّحة"، والتي تؤثر في موازنة الصراع بين القوتين السياسيتين الرئيستين: الشيوخ والتجار.

أولًا: القوى المرجِّحة: إطار جديد لتحليل تاريخ الكويت

القوى المرجِّحة إطار تحليلي لتاريخ الكويت يهدف إلى إبراز دور المُهَمّشين الذين أغفلتهم الدراسات الأكاديمية السابقة[16]. لم يولِ المؤرخون اهتمامًا كافيًا لدراسة دور المجموعات الاجتماعية المختلفة في الأحداث السياسية في الكويت قبل الاستقلال، على الرغم من أنها كانت تشكل غالبية سكان الكويت خلال تلك الفترة. وكان من بين هذه المجموعات على امتداد تاريخ الكويت علماء الدين والغواصون والقوى العاملة والبدو والقرويون والشيعة (العرب والعجم) والمثقفون. إن الرواية التاريخية السائدة تصف هذه الجماعات بأنها جماعات معزولة عن الحياة السياسية وجوانب المجتمع الأخرى. ومع ذلك، يؤكد البعض أن هذه الجماعات كان لها دور مهم في القوى المرجِّحة.

ما القوى المرجِّحة؟ ولماذا نسمّيها كذلك؟ من المعروف لدى الباحثين في تاريخ الكويت أنّ معظم الدراسات التي ناقشت تاريخ الكويت السياسي تُركّز على وجود قوتين رئيستين فاعلتين في تاريخ الكويت الحديث: الشيوخ والتجار. هذه الفرضية صحيحة لكنّها غير دقيقة، فعلى الرغم من إقرارنا بأنّ الشيوخ والتجار كانوا قوّتين رئيستين، فإنّ هذا التعميم يتضمّن إشكالات منهجية كبيرة.

تشير القوى المرجِّحة هنا إلى أطراف اجتماعية فاعلة مؤثرة في المشهد السياسي، وهي تنتمي إلى مختلف شرائح المجتمع الكويتي، لكنها لا تنتمي إلى الأسرة الحاكمة، ولا تنتمي إلى فئة الطبقة التجارية المؤثرة تاريخيًا. ونقصد بالطبقة التجارية المؤثرة تلك الطبقة التي ذكرتها المصادر والوثائق في مشاركتها في صنع القرار السياسي الكويتي منذ نشأتها.

وتشير القوى هنا إلى القدرة على تغيير المشهد السياسي، والتأثير فيه بفاعلية خارج إطار القوتين الرئيستين في التاريخ الكويتي؛ هذه القدرة قوتها وضعفها يختلفان باختلاف الفترات الزمنية والعوامل المؤثرة المصاحبة لها مثل الهجرات، وكذلك تبدل النمط الاقتصادي والأوضاع السياسية وعوامل أخرى سيناقشها البحث. أما كلمة مرجِّحة (موازنة)، فتتضمن مفهوم الحركة والتقلب بين قوتين بسبب قوة خارجية أو داخلية. وتجدر الإشارة هنا إلى أن كلمة المرجِّحة لا تشير إلى الوزن، ولكنها تشير إلى الميل. ومن ناحية أخرى، تشير كلمة قوى هنا إلى فكرة الحبل نفسها، الذي يقوى بخيوطه، والذي من شأنه أن يتأرجح ويتمايل بين قوتين رئيستين؛ ما يؤدي في النهاية إلى تأرجح القوة نحو إحداهما. ولا يمكن أن يحدث هذا التقلب إلا في وجود قوة أخرى لا يمكن أن يحدث التوازن من دونها.

ورغم تعدد المعاني، يبدو التعريف أعلاه الأكثر ملاءمة لفهم وتفسير مفهوم القوة المرجِّحة. وترتبط هذه الفرضية ارتباطًا وثيقًا بفهمنا هذا المفهوم في سياق تاريخ الكويت في فترة ما قبل الاستقلال الذي يُنظر إليه عمومًا في سياق قوتين رئيستين، وهما الشيوخ والتجار كما أسلفنا. وخلافًا لذلك، تؤكد هذه الدراسة الدور الحاسم الذي أدّته الجماعات الأخرى في التاريخ الاجتماعي والسياسي للكويت؛ ما أثر تأثيرًا بالغًا في ميزان القوى بين الشيوخ والتجار. ومن ثم، فإن مفهوم القوى المرجِّحة يشكك في الصورة التقليدية لتاريخ الكويت قبل الاستقلال كما صدرها لنا معظم المؤرخين.

---

16 Abdulrahman Alebrahim, *Kuwait's Politics Before Independence: The Role of the Balancing Powers,* Exeter Critical Critical Gulf (Berlin: Gerlach Press, 2019).

استمدت القوى المرجِّحة قوتها من عوامل مختلفة، بعضها من أنماط حياتية مثل البدو وارتباطهم بالقبيلة وأهل القرى كذلك أو العجم والعرب كارتباط إثني، وبعضها كان ارتباطه جغرافيًا مثل أهل القرى، إذ كانت القرى تضم سكانًا من أعراق مختلفة، وفئات أخرى تجمعهم المهنة مثل الغواصين، وأخيرًا المثقفين وترابطهم الذي كان أساسه ثقافيًا وعلميًا. وترتبط سمة الترجيح التي تميزت بها هذه الجماعات بتهميشها في الكتابات التاريخية وإهمال دورها في التاريخ الاجتماعي للكويت، بدءًا من الكتاب الأول لعبد العزيز الرشيد عن تاريخ الكويت وما تلاه. وقد أدّت هذه الكتابات بالتأكيد دورًا كبيرًا في عدم وجود مصادر أولية لتحديد قوة الفئات المختلفة ومكانها ضمن هذه القوى المرجِّحة في السياق التاريخي للكويت. ولذا، كان من الضروري وضع هذه القوى في جانب القوى المرجِّحة؛ بسبب نقص المصادر التي تناقش هذا الموضوع. ومن ناحية أخرى، لم تُمنح هذه المجموعات القوةَ الاجتماعية أو الاقتصادية التي كانت ستسمح لها بأن تكون جزءًا من إحدى الفئتين المهيمنتين؛ أي إنها لا تنتمي إلى الأسرة الحاكمة، ولم يكن لدى السواد الأعظم منها أصول مالية كبيرة، على الرغم من تأثيرها الاقتصادي بما فيها من عمال أو غواصين أو مستهلكين كان ملموسًا.

تجدر الإشارة إلى أنّه قد يكون هناك بعض التداخل في ما يتعلق بتحديد أو تعيين المجموعات التي تشكل القوى المرجِّحة، ويرجع ذلك إلى نقطتين رئيستين: أولاهما وجود درجة كبيرة من التداخل بين مختلف الفئات الاجتماعية، وثانيتهما عدم وجود وثائق وإحصاءات محلية مفصَّلة في بعض الأحيان. فعلى سبيل المثال، خالد العدساني، الذي أدّى دورًا مهمًا في حركة عام 1938 سكرتيرًا للمجلس التشريعي وأحد مؤسسي الكتلة الوطنية، يمكن تصنيفه ضمن طبقة التجار؛ فقد كانت عائلته من عائلات التجار في الكويت. المثال الآخر في ما يتعلق بالعجم أو الإيرانيين، كما يسميهم العدساني في مذكراته، هذه الفئة وإن كان الغالب عليها المذهب الشيعي، فإنّه من الصعب وصفها بأنّها كتلة شيعية، كذلك في ما يتعلق بالهوية الكويتية فإنّ المصادر تفرّق بين هذه الفئة، كما سنوضح لاحقًا، والعجم القدماء في الكويت كما يصفهم العدساني، والإيرانيين حديثي القدوم، والحال كذلك ينطبق على العرب (شيعة وسنة). تكاد تكون المصادر المحلية، التي ناقشت مشاركة أهل القرى في أحداث عام 1938، منحصرة في التاريخ الشفهي المتناقل. وهو ما يحاول هذا البحث إثباته من خلال ذكر أمثلة من خلال مشاركة أفراد من قرى مثل الفنطاس وأبو حليفة والفحيحيل في أحداث عام 1938 مساندين للحاكم. لذا فهذه الدراسة، بطبيعة الحال، لن تخوض في تكوينات القوى المرجِّحة، على نحو مفصّل، كما ذكرنا ذلك في مثال خالد العدساني، لكنّها في الوقت ذاته ستكون الخطوة الأولى التي تتيح للباحثين تغيير نمط التحليل المُتّبَع في تاريخ الكويت من صراع ثنائي القطب بين الشيوخ والتجار إلى وضع الاعتبار لبقية القوى المجتمعية الموجودة.

ثانيًا: لماذا صار لمجلس 1938 قيمة في تاريخ الكويت: بعض السرد التاريخي

استقر العتوب في الكويت بإذن من شيوخ بني خالد، حيث كانت الكويت تحت سلطتهم[17]. ولعلهم اكتفوا بتلك السلطة فلم يعيّنوا لهم شيخًا يضبط أمورهم أول الأمر[18]. بعد أن استقر العتوب في الكويت وتكاثر عددهم، قرروا تنظيم شؤون حياتهم فاختاروا

17 عبد العزيز الرشيد، **تاريخ الكويت**، ج 1 (بغداد: المطبعة العصرية، 1926)، ص 12 وما بعدها.

18 هناك خلاف بين المؤرخين حول تاريخ استقرار العتوب في الكويت، لكن عبد الله الهاجري ناقش القضية بشكل مفصل في الفصل الخامس من كتابه، يُنظر: عبد الله الهاجري، **تاريخ الكويت: الإمارة والدولة: التأسيس - التطور - الهوية - المجتمع** (الكويت: [المؤلف/ نشر خاص]، 2017). وقد اجتهد الباحث طلال عيادة الموعد الشمري في كتابه **النسب الأميري** في تتبع هجرة العتوب، وفي الكتاب كثير من التفصيل، يُنظر: طلال عيادة الموعد الشمري، **النسب الأميري** (الكويت: مطبعة السيوف الذهبية [د. ت.]).

من بينهم صباح بن جابر[19] بشرط أن يستشير جماعته في أمور الحكم، وليس له خيار للرفض بعد أن يستقر رأيهم على أمر، وسار الحكام من بعده على هذا النمط حتى عهد مبارك بن صباح (1896-1915)[20]. خلال فترة حكم مبارك، تطور النظام السياسي الكويتي من نظام قائم على الشورى إلى نظام حكم مطلق، واستمر حتى بعد وفاته في عهد ولدَيه جابر وسالم حتى حلول عام 1921، حينما أعطى أحمد الجابر حاكم الكويت (1921-1950) موافقته على تأسيس مجلس الشورى الأول في الكويت.

شهد عهد الشيخ أحمد الجابر الصباح إنشاء المجالس التشريعية للعامين 1938 و1939، ويمكن أن يُعزى ذلك إلى عدة عوامل داخلية وخارجية. أمّا في ما يتعلق بالعوامل الداخلية، فقد تعزّز مفهوم المشاركة السياسية بين الكويتيين، بعد تشكيل أول مجلس شورى في عام 1921 وبعد انتخابات المجالس البلدية والمعارف من عام 1932، ولم يتم انتخاب المجلس البلدي الأول وكان هذا المجلس بالتعيين في عام 1930[21]. وهذا ما يجعل عام 1932 فارقًا؛ إذ تم فيه انتخاب أعضاء المجلس وصار بعد ذلك عرف الانتخاب لا التعيين المباشر على المجالس البلدية ومجالس المعارف التي تلته. وقد كان لثقافة الانتخابات منذ بداية الثلاثينيات انعكاس على انتخاب المجلس التشريعي في عام 1938؛ إذ لم يتم تعيين أعضائه كما حدث في مجلس الشورى في عام 1921[22].

علاوة على ذلك، ساهم سوء حالة البلاد من حيث البنية التحتية والمؤسسات التعليمية والرعاية الصحية في ظهور هذه الحركة الوطنية، كما كان الفساد المالي والإداري مستشريًا كما تذكر الأحداث التي حصلت بين أعضاء المجلس التشريعي وسكرتير الأمير ملا صالح الملا. وأحكمت العناصر المتحالفة مع الشيخ الحاكم الرقابة المشددة على منافذ البلاد الحدودية والتجارية. ومع ذلك، فإنّ المعارضة المتزايدة لسلطة الحاكم، والتي لم يسبق لها مثيل في التاريخ السياسي للكويت، لم تمرَّ بلا عقاب؛ ففي عام 1937، قُبض على الناشط محمد البراك، الذي كان يتمتع بشعبية كبيرة بين شباب الكويت، وكان متحمسًا ضد رجال الحاشية، وتعرّض للضرب المبرح بعد أن انتقد السلطة علنًا في الشوارع والأماكن العامة[23].

لقد ساهمت عدّة عوامل خارجية في بروز المشاركة السياسية للكويتيين؛ فالأفكار الجديدة التي كانت تنتشر في العالم العربي وصلت إلى الشباب الكويتيين الذين سافروا ودرسوا في العراق ورحبوا بهذه الأفكار واعتنقوها، وأصبحت الصحف العربية متاحة على نحوٍ متزايد في البلاد. ونتيجة لذلك، سرعان ما أصبحت قوى المعارضة جزءًا من الحركة القومية العربية المتنامية الممتدة إلى العراق والشام. وبالمثل تعزّزت الرؤية العربية التي تبنّاها التجار الكويتيون، من خلال روابط جديدة مع المنظمات القومية العربية في العالم العربي في فترة الثلاثينيات[24].

نشأ هذا الشعور القومي المتنامي لوجود المدرسين الفلسطينيين وانضمام مجموعة من الشباب الكويتيين إلى حركة الكتاب الأحمر، والتي كانت تنادي بالقومية العربية، وكان من أعضائها عبد الله الصقر وعبد اللطيف الغانم وخالد العدساني المؤسسين للكتلة

---

19 عبد الله الحاتم، **من هنا بدأت الكويت**، ط 2 (الكويت: مطبعة دار القبس، 1980 [1962])، ص 127.

20 الرشيد، ص 66.

21 هناك رأي مخالف لهذه الرواية يذكر أن الانتخابات الأولى للمجلس البلدي كانت في عام 1930 وليس 1932، على الرغم من اختلاف أسماء الأعضاء بين هذا المصدر والعدساني. يُنظر: محمد صقر المعوشرجي، **الحلم بكويت حديثة: قصة نشأة بلدية الكويت قبل النفط (1930-1940)** (الكويت: مطابع الخط، 2019)، ص 37. سوف نعتمد في هذه الدراسة أن أول انتخابات تمت في عام 1932 استنادًا إلى وثيقة بريطانية تشير إلى أن مجلس 1930 تم تعيينه:
IOR, R/15/2/1499: File 16 / 6 Diary weekly Kuwait, Kuwait News for the Period from 16th to 30th of April 1930.
تشير هذه الوثيقة إلى أن العضو الشيعي هو أحمد بهبهاني، وهذا تأكيد لوجود تمثيل شيعي في المجلس البلدي الأول.

22 Alebrahim, p. 53.

23 العدساني، ص 31-32.

24 شفيق جحا، **الحركة العربية السرية (جماعة الكتاب الأحمر) 1935-1954** (بيروت: الفرات للنشر والتوزيع، 2004)، ص 243-244.

الوطنية[25]، وحظيت الثورة الفلسطينية التي قامت في عام 1936 والحركة الوطنية الفلسطينية بتأييد قوي بين التجار الكويتيين الذين رحّبوا بزيارة قادة الحركة في العام نفسه[26]. وكما أكدت زحلان، فقد أدى ذلك إلى زيادة معارضتهم الشيخ أحمد الجابر الذي ناهض مثل هذا النشاط السياسي طوال الوقت[27]. وعلى الرغم من رفض الشيخ في حزيران/ يونيو 1936 نداء قادة الثورة العربية الفلسطينية للحصول على الأموال[28]، فإنه كان هناك "شعور قوي جدًا من الكويتيين بالتعاطف مع الفلسطينيين"[29]، وهو ما انكشف بعد شهر حينما قرر التجّار ذوو النفوذ تشكيل لجنة لجمع الأموال على الرغم من عدم موافقة الشيخ[30].

ساهم هذا في ظهور نزعة معارضة بين التجار الكويتيين، أدت إلى إنشاء تكتّل من شأنه مناهضة حكم الكويت المطلق. وتأسست رسميًا "الكتلة الوطنية الكويتية" في أوائل عام 1938 على يد عبد الله الصقر، بمساعدة عبد اللطيف الغانم، وخالد العدساني. وبحلول شهر نيسان/ أبريل من العام نفسه، بدأت الكتلة ممارسة ضغط كبير باعتماد عدة وسائل لأجل إقناع الشيخ بإصلاح النظام السياسي للبلاد، فنشروا مقالات في الصحف العربية، ولا سيما الصحف العراقية[31].

لم تنتظر الكتلة الوطنية طويلًا بعد عرض مطالبها؛ ففي 13 حزيران/ يونيو 1938، اعترض جيرالد دي غوري Gerald De Gaury، الوكيل السياسي البريطاني في الفترة 1936-1939، على المعاملة السيئة للبراك، سائق التاكسي، من الحاكم وأعوانه، ونصح الشيخ أحمد الجابر بـ "أن يُولى مزيدًا من الاهتمام لارتباطه بعائلته وشعبه"، كما نصحه بتعيين مستشار بريطاني في الكويت؛ الأمر الذي اعتُبر "تحذيرًا مبطّنًا" من تدخل بريطاني محتمل لترتيب الفوضى التي حدثت خلال حكمه[32].

وبدلًا من الدعوة إلى إنشاء هيئة تشريعية، اقترح البريطانيون تشكيل مجلس استشاري فقط مُشتَقى من النموذج التقليدي القائم[33]. وقد قدم محمد الثنيان الغانم وعبد الله حمد الصقر وسليمان العدساني، بتفويض من الكتلة الوطنية، رسالة إلى الشيخ طالبوا فيها بمشاركة أكبر في الحكم، وأوضحوا أيضًا من خلالها أنّ ذلك لا يمكن تحقيقه إلا من خلال تشكيل مجلس تشريعي[34].

وقد وافق الشيخ أحمد الجابر على إجراء انتخابات لاختيار أعضاء المجلس، لكنّه أصرّ على أن يرأس ذلك المجلس عبد الله السالم، فرفض الوفد مطالب الشيخ كما رفض أيّ شروط مسبقة. وهنا اقترح عبد الله السالم إجراء انتخابات في أقرب وقت ممكن لمنع تشكيل الكتل العِرْقية أو الطائفية، ولا سيما العجم[35]. وشُكّلت لجنة من التجّار لتحديد الناخبين الذين يحق لهم الاقتراع لاختيار الأعضاء الأربعة عشر في المجلس التشريعي. وأظهرت نتائج الانتخابات حصول الكتلة الوطنية على العدد الأكبر من الأصوات،

25 المرجع نفسه، ص 243.

26 للمزيد عن دور القوميين العرب والتعليم في الكويت، يُنظر:
Tala Al-Rashoud, "Modern Education and Arab Nationalism in Kuwait, 1911-1961," Electronic PhD. Dissertation, SOAS University of London, London, 2017, accessed on 12/8/2021, at: https://bit.ly/2UcvzNl

27 Zahlan, p. 37.

28 IOL/P&S/12/3757: Intelligence Summary, 1-30 June 1936.

29 IO L/P&S/12/3757: Intelligence Summary, 1 August to 30 September 1936.

30 Ibid.

31 الرميحي، ص 34.

32 IOR, 15/5/205: From Political Agent Kuwait to Political Resident in the Persian Gulf 13th June 1938; Political Resident in the Persian Gulf to Secretary of State for India, 12th May 1938.

33 IOR, 15/5/205: Political Resident in the Persian Gulf to Shaikh Sir Ahmed al- Jaber as Sabah, 18th June 1938.

34 خالد العدساني، **نصف عام للحكم النيابي في الكويت** (الكويت: مطابع مؤسسة فهد المرزوق الصحفية، 1987)، ص 7-8.

35 العدساني، **مذكرات خالد سليمان العدساني**، ص 46.



بفوزها بثمانية مقاعد من أصل أربعة عشر مقعدًا، وذهب معظمها إلى تجار قِبْلَة. ومن اللافت للنظر سيطرة التجار والعلماء والطلاب على المشهد في انتخابات المجالس البلدية والتربوية السابقة. لا يركز هذا البحث على الاختلافات الاجتماعية في الكويت، خصوصًا في ما يتعلق بالأحياء السكنية الرئيسة - قبلة وشرق والوسط - لكن من المهم الإشارة إلى أن تجار قبلة كانوا هم المطالبين بالإصلاحات وحملوا لواءها، ولذلك تجد أن لهم أغلبية في المجالس المنتخبة، سواء البلدية أو المعارف وحتى المجلس التشريعي[36].

كان مجلس 1938 مجلسًا تشريعيًا وليس إداريًا؛ وهو الأمر الذي تطلب حتمًا إشراك أكبر شريحة ممكنة من الشرائح المؤثرة، بما في ذلك عدد من العائلات الشيعية التي مُنحت حقّ التصويت من دون حقّ الترشّح[37]. هنا يجب التأكيد أنّ فكرة التصويت من دون الترشّح للعائلات الشيعية تنقصها الدقة، فالعدساني يذكر أنّ العجم في الكويت قد "دعوا إلى الانتخابات والتصويت" ولم يتطرق أبدًا، حتى في نقده لما قامت به هذه الشريحة من المجتمع، إلى أنّهم كانوا يصوتون من دون أن يكون لهم الحق في الترشّح[38].

سيطر تجار الحيّ القِبْلِي على المجلس البلدي المنتخب أول مرة في عام 1932 بما مجموعه ثمانية أعضاء من أصل اثني عشر[39]، في حين حصل العجم على مقعد واحد احتلّه ممثّلًا عنهم أحمد معرفي[40]. وروى العدساني في مذكراته أنّه قد شارك في انتخابات المجلس البلدي في عام 1932 خمسون ناخبًا فقط وانتخبوا اثني عشر عضوًا[41].

أمّا الانتخابات التشريعية لعام 1938، فقد شهدت زيادة في عدد المشاركين إلى 320 ناخبًا[42]، أو 150 ناخبًا وفقًا لتقرير المعتمد السياسي في الكويت[43]، ونظرًا إلى كون الشيعة أو الإيرانيين، كما يصفهم العدساني أحيانًا، أقلية في الكويت، فحينما اقتصر عدد الذين لهم حق التصويت في المجلس البلدي 1932 على خمسين شخصًا، أُتيحت لهذه الفئة الفرصة للحصول على مقعد، لكن مع زيادة عدد الناخبين، أصبح من الصعب جدًا على الأقلية الشيعية الفوز في الانتخابات، خصوصًا مع تماسك كتلة تجار قِبْلَة.

وبعد انتهاء الانتخابات، صاغ المجلس التشريعي دستور تموز/ يوليو 1938، الذي يعتبر امتدادًا لدستور 1921[44]. ونصّت مواده الخمس على ما يلي:

- المادة الأولى: الأمة مصدر السلطات في هيئة نوابها المنتخبين.
- المادة الثانية: يضع المجلس القوانين في مجالات الصحة والقضاء والميزانية العامة والعمران وقانون الطوارئ وقانون المعارف والتعليم وقانون الأمن العام.

---

36 للمزيد عن تقسيمات الأحياء السكنية في الكويت ودور التجار فيها، يُنظر: Alebrahim, ch. 3, 4.

37 عبد المحسن جمال، **لمحات من تاريخ الشيعة في الكويت (من نشأة الكويت إلى الاستقلال)**. (الكويت: منشورات دار النبأ، 2005).

38 العدساني، **مذكرات خالد سليمان العدساني**، ص 12-91.

39 كان الأعضاء من حي القبلة هم: سليمان العدساني، ومشعان الخضير، وأحمد الحميضي، ومرزوق البدر، وسيد علي سليمان الرفاعي، ومشاري البدر، وسيد زايد سيد محمد النقيب.

40 العدساني، **مذكرات خالد سليمان العدساني**، ص 13. كما ذكرنا سابقًا أن الوثيقة البريطانية سمت عضوًا آخر هو أحمد بهبهاني في المجلس البلدي الأول 1930.

41 المرجع نفسه، ص 12.

42 المرجع نفسه، ص 46.

43 IOR/15/5/205: Political Agent, Kuwait, to Political Resident in the Persian Gulf, 5th June 1938.

44 مصطلح دستور هنا يأتي بمعنى الوثيقة؛ كون ما تم التوافق عليه في عام 1921 توافقًا مكتوبًا تمت تسميته "الدستور"، في تاريخ الكويت يحتوي على مواد تنظيمية في المعاملات، والقضاء، والسياسة الداخلية، والخارجية. لنص مواد وثيقة/ دستور 1921، ينظر: حسين خلف الشيخ خزعل، **تاريخ الكويت السياسي**، ج 5 (بيروت: دار ومكتبة الهلال، 1962)، ص 15.

- المادة الثالثة: مجلس الأمة التشريعي مرجع لجميع المعاهدات والامتيازات الداخلية والخارجية، وكلّ أمر يستجدّ من هذا القبيل لا يُعتبر شرعيًا إلا بموافقة المجلس وإشرافه عليه.
- المادة الرابعة: بما أنّ البلاد ليس فيها محكمة استئناف فإن مَهامّ المحكمة المذكورة منوطة بمجلس الأمة التشريعي حتى تشكل هيئة مستقلة لهذا الغرض.
- المادة الخامسة: رئيس مجلس الأمة التشريعي هو الذي يُمثل السلطة التنفيذية في البلاد[45].

وقد أكد المجلس التزامه بالتعاون المتبادل في رسالة موجهة إلى الشيخ، مذكرًا إياه بوعده في عام 1921 بالتشاور مع شعب الكويت في شؤونهم. وبعد يوم واحد، صدق الشيخ على الدستور[46].

ثالثًا: إصلاحات المجلس التشريعي

طبّق المجلس العديد من الإصلاحات في عدة مجالات؛ فقد أُجريَت تعديلات في إجراءات الجمارك لمكافحة الفساد الذي كان منتشرًا قبل إنشائه. وأُلغيت ضريبة اللؤلؤ التي بلغت ثلث الدّخل السنوي للحكومة[47]. وأُنشِئَتْ أيضًا قوة شرطة رسمية وبُنِيتْ ثلاث مدارس جديدة[48].

وكان القرار الحاسم الذي اتّخذه المجلس، والذي ساهم لاحقًا في حلّه، هو عزل سكرتير الدولة، الشيخ ملا صالح الملا، الذي تأثرت مصالحه على نحوٍ بالغ بقرارات المجلس. وكانت هناك بين السكرتير والمجلس التشريعي خلافات خطيرة بعد أن سحب المجلس منه الكثير من سلطاته، وتجلّى ذلك بصفة خاصة بعد أن طلب المجلس من الشيخ تسليم الأسلحة المخزنة، فقد رأى المجلس أن هذا يفتح بابًا للفساد الإداري. وفي رسالة موجهة إلى الشيخ أحمد الجابر، طلب المجلس إقالة سكرتيره قبل مناقشة مسألة الأسلحة[49]، وسوّغ المجلس هذا الطلب بأنْ زعَم أنّ سكرتيره مسؤول عن التآمر ضده، ولا سيما من خلال تشجيع "العجم/ الإيرانيين" على بدء حركة معارضة ضد المجلس، ولكن الشيخ أحمد اعتبر ذلك بمنزلة تدخّل في شؤونه الخاصة بالحكم.

رابعًا: تأسيس المجلس التشريعي الثاني في عام 1939

وفي الحادي والعشرين من كانون الأول/ ديسمبر 1938، حلّ الحاكمُ المجلسَ التشريعي، وأُجرِيت انتخابات جديدة بعد سبعة أيام لاختيار أعضاء المجلس التشريعي الجديد، وزاد عدد الناخبين إلى 400 مع زيادة عدد أعضاء المجلس إلى عشرين عضوًا[50]. وتشير المصادر البريطانية إلى احتمالية حدوث احتيال انتخابي وشراء أصوات؛ ما أدى إلى إعادة انتخاب أعضاء المجلس السابق

---

45 يمكن الاطلاع على النسخة العربية من القانون في الملحق الثاني من كتاب: نجاة الجاسم، **التطور السياسي والاقتصادي بين الحربين (1914-1939)**، ط 2 (الكويت: مطابع الوطن، 1997)، ص 167-169؛ العدساني، **نصف عام**، ص 11-12؛ IOR/15/5/205.
ترجمة القانون المنظم لسلطات الإدارة الكويتية.

46 العدساني، **مذكرات خالد سليمان العدساني**، ص 53-56.

47 الجاسم، ص 174. وعن دور المجلس في دعم موقف الغواصين وأيضًا دعمهم جزءًا من القوى المرجّحة بإصدار قانون جديد، يُنظر: سيف مرزوق الشملان، **تاريخ الغوص على اللؤلؤ في الكويت والخليج العربي**، ج 1، ط 2 (الكويت: منشورات ذات السلاسل، 1986)، ص 319.

48 الرميحي، ص 40.

49 العدساني، **مذكرات خالد سليمان العدساني**، ص 69 وما بعدها.

50 الجاسم، ص 179.

بأكمله، إضافةً إلى خمسة من مؤيديهم(51). وفي 29 كانون الأول/ ديسمبر 1938، أجرى المجلس مناقشات لصياغة دستور جديد مع إضافة مادة جديدة تنصّ على منْع الشيخ من حلّ المجلس إلا في حالة الشقاق العام(52). وقد عارض الشيخ هذا التعديل وسعى للحصول على دعم المعتمد السياسي البريطاني، على أمل وضع مسوّدة دستور جديد على غرار دستور شرق الأردن(53).

وبذل الشيخ جهودًا كبيرة لصياغة دستور جديد يُقرّه أعضاء المجلس، وقد تمّ تقديمه أخيرًا للمعتمد السياسي البريطاني الذي أبدى حذره بنصيحة الشيخ بالاستعاضة عن ذكر كلمة "الاستقلال" بـ "الاستقلال تحت الحماية البريطانية"، وحثّه على حلّ المجلس وتعيين أعضاء جدد من بين وُجهاء الكويت في حالة عدم موافقة المجلس(54).

وأصدر الشيخ أحمد الجابر مرسومًا يقضي بوقف جميع جلسات المجلس إلى حين الموافقة على الدستور الجديد، وطالب بتسليم جميع الوثائق الرسمية الخاصة بالمجلس. وعلى الرغم من أنّ المجلس اعتبر ذلك شكلًا من أشكال الحلّ، فقد اتّفق الأعضاء على تجاهل هذا المرسوم واستئناف اجتماعاتهم كالمعتاد وإبقاء جميع الوثائق الرسمية في حوزتهم(55). ومن الجدير بالملاحظة هنا أنّ نبرة خطاب الأعضاء المعروفة حتى الآن بحدتها، قد خفّت بدرجة كبيرة مقارنةً بما كانت عليه قبل الانتخابات الأولى للمجلس التشريعي؛ ويمكن تفسير ذلك من خلال إحساسهم البالغ باستعادة الشيخ القدرة السياسية وتراجع الدعم لهم.

ألغت المادة الأولى في مسوّدة الدستور التي قدّمها الشيخ إلى المجلس في شباط/ فبراير 1939 القوانين السابقة التي وضعها المجلس، في الوقت الذي حدّتْ فيه المادة الثالثة من سلطات المجلس ليقوم بدور استشاري فقط؛ ما يعني أنه فقد صلاحياته التشريعية. وعزّز ذلك أيضًا ما نصّت عليه المادة الخامسة عشرة التي منحت الشيخَ السلطةَ العليا، بإعطائه القرار النهائي في المسائل التشريعية، وعلاوة على ذلك، تمّ الحفاظ على صلاحياته في حل المجلس طبقًا للمادة السابعة عشرة وأصبح ذلك غير قابل للنقاش. وإضافة إلى ما سبق والتعديلات التي أدخلت على المادة الرابعة والعشرين، وجبت الموافقة على القوانين بأغلبية أعضاء المجلس، ولا تعدّ هذه القوانين سارية إلا بموافقة الشيخ. وأخيرًا، طبقًا للمادة الرابعة والثلاثين، لم يعد من سلطة المجلس التدخل في أمور ثروة العائلة الحاكمة(56).

كان كل ما سبق محاولة من الشيخ لاستعادة صلاحياته كاملةً، وإضعاف دور المجلس الذي حصل على سلطات الحكم الكاملة، ووضع حد لسبعة عشر عامًا من الحكم المطلق قبل انتخاب المجلس التشريعي الأول.

وكان هذا هو السبب الذي سعى لأجله الشيخ لدعم البريطانيين في سعيه للحفاظ على السيطرة على المجلس وإلغاء معظم السلطات التي اكتسبها منذ إنشائه. ومن غير المستغرب تعبير المجلس عن رفضه التصديق على مسوّدة الدستور الجديد في رسالة وجّهها إلى الشيخ، وكرّر في تلك الرسالة طلبَه وحثّه الشيخ على الموافقة على الدستور الذي أقرّه المجلس في السابق، مستندين إلى واقع أنّه من المتّفق عليه في جميع أنحاء العالم أن يصوغ البرلمان الدساتير مستقلًا عن أي سلطة.

---

51 IOR/15/5/206, No. C/435, From Political Agent in Kuwait to the Hon'bel Sir Trenchard Fowel Political Resident in the Persian Gulf, Bushire, dated 27th Dec 1938.

52 عبد الله العمر، **إرهاصات الديمقراطية في الكويت** (الكويت: دار قرطاس، 1994)، ص 54.

53 IOR/15/5/206, Telegram. No. 17, From political Agent, Kuwait to British Resident Transjordan, dated 13th January 1939.

54 IOR, R/15/5/206, No. C/55, From Political Agent in Kuwait to the Hon'bel Sir Trenchard Fowel Political Resident in the Persian Gulf, dated 19th February 1939.

55 العدساني، **مذكرات خالد سليمان العدساني**، ص 130.

56 IOR, R/15/5/206, No. C/55.

كانت ردة فعل أفراد الأسرة الحاكمة عنيفة جدًا بعد حلّ المجلس؛ ومن ثمّ بذل الشيخ كل جهد ممكن لاستعادة سلطته كاملةً بإلغاء جميع أشكال المعارضة، ولا سيما القضاء على أعضاء المجلس السابق وسجنهم، كما قُتِل في الأحداث محمد المنيس ومحمد القطامي، وجُرِح يوسف المرزوق، وجميعهم من مؤيدي حركة المجلس[57].

ولأجل إرضاء الرأي العام، عيّن الشيخ مجلسًا استشاريًا يضم أحد عشر عضوًا، من بينهم أربعة شيوخ من العائلة الحاكمة إضافة إلى سبع شخصيات كويتية بارزة. وأشرف بنفسه على هذا المجلس ومعه الشيخ عبد الله السالم، ولكن لم يدُم ذلك المجلس طويلًا لكونه ضعيفًا وغير متجانس؛ ما أدى إلى انسحاب جميع أعضائه تباعًا حتى نهايته في الأربعينيات[58].

خامسًا: دور القوى المرجِّحة في الصراع بين الشيخ والمجلس

بدأ أعضاء المجلس العمل على تطوير الحياة السياسية في الكويت بعد إنشاء الكتلة الوطنية والانتخابات التي شهدت حصول أغلبية أعضائها على عضوية المجلس التشريعي. وكان لعدد من القوى بعينها تأثير بالغ في الساحة السياسية في الكويت؛ حيث عملت ككيان اجتماعي مُوَحّد. وبالفعل فإنّ الدور الذي أداه العجم والبدو والمثقفون وأهل القرى قد يشكّل المثال الأكثر وضوحًا لتأثير هذه القوى. وقد حاول كلا الطرفين - المجلس والشيخ أحمد الجابر- الحصول على دعم هذه الجماعات حيث تجلت قوتها في تجمّع أنصار المجلس التشريعي من كتلة الشباب الوطنية أمام المجلس؛ ما كوّن شكلًا جديدًا من أشكال المعارضة في تاريخ الكويت بطريقة لا يمكن إنكار جدواها لممارسة الضغط السياسي على الشيخ، لإرغامه على التوقيع على مسوّدة الدستور التي رفض التوقيع على ما جاء فيها في البداية. ولم تكن هذه هي المرة الأولى التي تدعم فيها القوى المرجِّحة المعارضة، فقد حاولت في السابق الضغط على الشيخ في صراعه مع مجلس التعليم الثاني في عام 1937 من خلال دعمها الأعضاء المستقيلين ومطالبهم المرفوعة أمام الشيخ للكشف علنًا عن أسماء الناخبين. ومع ذلك، لم يقتصر دور القوى المرجّحة على هذا، لأنها كانت ضالعة أيضًا في إضراب سائقي سيارات الأجرة المنتمين إلى الطبقة المتوسطة بعد ضرب محمد البراك في عام 1937 كما ذكرنا سابقًا[59]. ونما أيضًا دور القوى المرجِّحة في قيادة المعارضة السياسية في الكويت نموًا كبيرًا في عام 1938 مع زيادة المراسلات مع الصحف العراقية، حتى إنَّ الشباب طبعوا منشورات وُزِّعتْ على الكويتيين. وكان هذا دليلًا واضحًا على الأهمية المتزايدة لهذه القوى في الحفاظ على التوازن في الصراع السياسي بين الشيخ والتجّار.

وتبنت القوى المرجِّحة، لا سيما الشباب منها، نهجًا آخر قبل حلّ المجلس تعبيرًا عن آرائهم السياسية بشأن الأحداث التي أعقبت "الكتابات على الجدران". فقبل إصلاح الشيخ أحمد الجابر مُسَوّدة الدستور الذي اقترحه المجلس في تموز/ يوليو 1938، كتبت الشعارات السياسية على الجدران، مثل "أَحِبَّ الشعبَ يَرْفَعْكَ الشعبُ للأعالي"، "أَخْلِصْ للأُمّة تُخْلِصْ إليك" أو "عاشَ النّوّاب المطالبون بحقوق الوطن"[60]. كانت هذه الطريقة في المعارضة جديدة على المشهد السياسي الكويتي، واستخدمتها المعارضة لأجل الضغط على الحاكم لقبول الدستور ونجحت في ذلك. ولم تقتصر هذه الشعارات على إسداء النصيحة أو التعبير عن المطالب فحسب،

57 كانت هذه حادثة غير مسبوقة في تاريخ الكويت الحديث، حيث انتهت قضية المعتقلين بعد أن أمر الشيخ بالإفراج عن السجناء السياسيين في جمادى الأولى من عام 1363هـ (الموافق 24 نيسان/ أبريل 1944)، والذي لم يفسر فقط بصفته نتيجة لوضعه القوي وسيطرته الكاملة على البلاد، ولكن أيضًا بصفته دليلًا على قدرته على التغاضي عن أفعال المعارضين بعد أن حاز جميع جوانب السلطة.

58 عبد الرضا أسيري، **النظام السياسي في الكويت: مبادئ.. وممارسات**، ط 2 (الكويت: مطبعة الوطن، 1994)، ص 195.

59 العدساني، **مذكرات خالد سليمان العدساني**، ص 32.

60 المرجع نفسه، ص 53.

بل كانت تتضمن في بعض الحالات تصريحات قاسية، أو حتى مسيئة مباشرة للحاكم. وطبقًا للعدساني، فإن أعضاء المجلس أعربوا عن اعتراضهم على هذه الكتابات المسيئة، واتّهموا من كتبوا العبارات الجارحة بأنهم "من رجال الحاشية والمفسدين"، وأنّهم هم وراء هذه الأفعال، زاعمين سعيهم للتحريض ضد المجلس(61).

أمّا في ما يتعلق بـ "الأطراف الأخرى" في القوى المرجّحة من البدو والقرويين والعجم، تذكر المصادر البريطانية أن سكرتير الحاكم صالح الملا، المدعوم من التجار مثل يوسف العدساني وخالد الزيد الخالد، أنشأ كتلة أخرى مُضادّة لأجل موازنة القوة، تتكون في معظمها من "العجم والفقراء الذين أغدق عليهم المال لأجل إثارة مظاهرات مناهضة للمجلس"(62). إلا أنّ دورهم لم يكن مؤثرًا في إنشاء المجلس، ومع ذلك، كما اتضح في وقت لاحق، فقد كان للعجم دور رئيس في دعم الشيخ وإسقاط المجلس التشريعي. ومن الضروري تحليل الأسباب الكامنة وراء سقوط المجلس التشريعي في عام 1939، ودور العجم والبدو والقرويين في تعزيز موقف الشيخ وإعادة توطيد الحكم المطلق.

1. مؤيدو الشيخ

أ. الشيعة - العجم

دعمت مختلف الفصائل الداخلية الشيخ في صراعه مع المجلس، مثل الشيعة العجم الذين عملوا كقوة موالية رئيسة خاصة بسبب زيادة أعدادهم في الكويت في ذلك الوقت، وإحساسهم بالتهميش لعدم تمكنهم من تقديم مُرَشّح لعضويّة المجلس. كانت قوتهم في الكتلة الكبيرة الموجودة منهم في الكويت، إضافة إلى توافق المصالح بينهم وبين معارضي المجلس من التجار. وقد استفادت هذه الفئة من مشاجرة بين أحد المؤيدين الشباب للمجلس وشابّ شيعيٍ، أدت إلى نشوب مظاهرات شيعية ضد المجلس. وأرسل عالم شيعي مرموق، وهو السيد مهدي القزويني، كلمة أمام المجلس يدعو فيها إلى المساواة في الحقوق بين السنة والشيعة الكويتيين، وتخصيص مقاعد لهم في المجلس التشريعي والمجلس البلدي وكانت الأصوات تتعالى بالهتافات والتصفيق داخل الحسينية ضد المجلس(63). وشكّل هذا نوعًا صريحًا ورسميًّا من الدعم الشيعي للشيخ في معارضته ضد المجلس. ودفعت هذه المعارضة الصريحة أتباع القزويني إلى التظاهر والتجمهر في شوارع الكويت للمطالبة بإسقاط المجلس التشريعي(64). وقد حاول أعضاء المجلس التفاهم مع العالم الشيعي من خلال إثبات أن العجم القدماء في الكويت قد تمت دعوتهم إلى الانتخابات والتصويت، فلم يعترض أحد منهم(65).

وعلاوة على ذلك، طلب عدد من العجم، وبعضهم ممن كان قد استقر في الكويت منذ وقت قديم، من الوكيل السياسي البريطاني في الكويت منحهم الجنسية البريطانية، وطالبوا بالمشاركة في انتخابات المجلس التشريعي، إضافة إلى إنشاء مدارس لمرافقيهم

61 المرجع نفسه، ص 54.

62 IOR/15/5/205, D.O NO. C-268, Political Agent in Kuwait to Officiating Political Resident in the Persian Gulf, Bahrain. 17th August 1938.

63 العدساني، **مذكرات خالد سليمان العدساني**، ص 91.

64 الحاتم، ص 59.

65 العدساني، **مذكرات خالد سليمان العدساني**، ص 91.

الكويتيين غير العرب[66]. ووفقًا لبعض المصادر، لم يكن هناك إجماع في الطائفة الشيعية على معاداة المجلس، فقد تأسّست كتلة الشباب الوطني في الأصل من أفراد شيعة[67]، ومنهم محمد حبيب التتان وعبد الرزاق البصير[68].

وشعر الشيعة - العجم على وجه الخصوص - باستياء خاص تجاه الكويتيين الآخرين؛ فقد تبنّى العجم، طبقًا للعدساني، "سياسة عنصرية" في عامي 1938 و1939[69]. بدأ هذا النزاع على نحوٍ رئيس مع الشيعة العجم الذين جاؤوا إلى الكويت بعد الحرب العالمية الأولى (1914-1918). ومع زيادة عددهم الذي وصل إلى حوالى عشرة آلاف مهاجر في عام 1938، ومن ثمّ نمت قوتهم[70]. وقد طلب الشيعة والعجم من المقيم السياسي أن يجتمع مع المجلس لمناقشة مطلبهم بتوفير المدارس للشيعة، وإعطائهم حق التمثيل في المجلس التشريعي والبلدية. وكان المقيم البريطاني داعمًا لمطالب الشيعة، وكتب في رسالة إلى حكومته: "لن يتمكن ممثل شيعي واحد في المجلس من التأثير في قرارات المجلس، لكنه سيعطي الشيعة فرصة للتعبير عن مشاكلهم"[71].

وكما أوضحنا مسبقًا، فإن معارضة الشيعة - العجم - للمجلس كانت محلّ تساؤل بالنظر إلى أنّهم شاركوا في الانتخابات لكنهم لم يحوزوا أي مقعد. ووفقًا لمحمد ملا حسين، فإن البلدية قد رحّلت العجم قبل إنشاء المجلس التشريعي؛ لأنّ السكان المحليين اعتبروهم أجانب[72]. وفي هذا الصدد، روى العدساني أنّ معظم العمال الوافدين الجدد كانوا من العجم، ولكنّ الموجة الأولى من المهاجرين إلى الكويت من أصول أعجمية - إيرانية - استُدْعِيَتْ للمشاركة في الانتخابات، لأنّهم كانوا يُعتبرون مواطنين كويتيين[73]. وقد تقدم 4647 شيعيًا بطلب للحصول على الجنسية البريطانية[74]. كان للعجم دور رئيس في دعم الشيخ وإسقاط المجلس التشريعي، كما أسلفنا؛ إذ يذكر العدساني في مذكراته بعد سقوط المجلس التشريعي أن "العجم فاضوا على الأسواق ومعهم بعض الأسلحة والكثير من المسدسات [...] وكانوا يهوسون [ينشدون] 'هدّم العش لا يفرخ بيضه' 'الله وأحمد والينا' [...] هذه الهوسات الظاهر فيها التحدي وكانوا يفعلون ذلك في صلف وتيه [...] وازدادت هوسات العجم قوة وشدة وسلاحًا وكانوا يطلقون النار من غير حساب"[75].

ب. البدو والقرويون

أدى البدو والقرويون دورًا رئيسًا في دعم الشيخ، وقد كان للقرويين من أهالي أبو حليفة دور في تأييد الشيخ أحمد الجابر خلال صراعه مع المجلس في عام 1938. لم يكن هذا التحالف بين أسرة الصباح والبدو والقرويين وليد لحظة أحداث عام 1938، بل كان قديمًا واتضح على نحوٍ كبير في بدايات القرن العشرين. حاول حكام الكويت، منذ عهد مبارك الصباح، توطيد علاقتهم

66 عبد الله الهاجري ومحمد العنزي، **مدخل إلى تاريخ الكويت الحديث والمعاصر** (الكويت: مركز القرين للدراسات التاريخية، 2006)، ص 342.

67 IOR/15/5/206, List of the names of Kuwaitis youths who are anti-Shaikh and anti-British, Dated 13th July 1938.

68 وصفه خالد سعود الزيد بأنه "شيعي المذهب سني العقيدة والهوى عربي الوجدان"، خالد سعود الزيد، **أدباء الكويت في قرنين**، ج 1 (الكويت: شركة الربيعان للنشر والتوزيع، 1987)، ص 54. الجزء الأول المطبعة العصرية 1967 والثاني والثالث للربيعان 1982، 1983.

69 العدساني، **مذكرات خالد سليمان العدساني**، ص91.

70 الجاسم، ص 165-166.

71 F. O. 371/21833, Confidential letter of 19th October, 1938, from the office of the Political Resident in the Persian Gulf, Camp Kuwait, to the India Office.

72 خالد الزيد، **محمد ملا حسين: حياته وآثاره**، ط 2 (الكويت: حقوق الطبع محفوظة للمؤلف [خالد الزيد]، 1998)، ص 191.

73 العدساني، **مذكرات خالد سليمان العدساني**، ص 46، 91.

74 IOR/15/5/205, Letter from the Political Resident, Bushire. 19th September 1938.

75 العدساني، **مذكرات خالد سليمان العدساني**، ص 177-178.



وكسب ولاء البدو وأهل القرى من خلال وسائل عديدة، منها المصاهرة، وكذلك تعيينهم حراسًا على مخازن السلاح في قراهم أو تعيينهم أمراء، وفي بعض الأحيان سكن الشيوخ من أسرة الصباح في هذه القرى. وكان لأهل القرى مساهمات فاعلة في أحداث الكويت السياسية والحربية قبل عام 1938؛ فعلى سبيل المثال في قرية أبو حليفة، كانت هناك مصاهرات بين صقر العمر أمير قرية أبو حليفة في بدايات القرن العشرين، وبين سالم المبارك الصباح الذي تزوج ابنة صقر[76]. وتزوج أحمد الجابر كذلك، من أسرة العيار من قرية الجهراء، منيرة عثمان السعيد العيار والدة الشيخ صباح الأحمد الصباح[77]، وهناك زيجات أخرى بين أهل القرى وأسرة الصباح. أما في ما يتعلق بالمصاهرة بين الحكام وقبائل البادية فهي كثيرة، منها على سبيل المثال لا الحصر زواج مبارك الصباح من قبيلتي مطير والعجمان، وكذلك فعل ابنه جابر بزواجه من بني خالد، أما سالم فتزوج من قبيلة عتيبة، وتزوج أحمد الجابر من العجمان أكثر من مرة كما فعل جده مبارك[78]. في ما يتعلق بوجود مخازن للسلاح عند أبناء القرى فتذكر وثيقة بريطانية أن مبارك الصباح كان يضع بعض الذخيرة والسلاح لدى أهل القرى في الجهراء والفحيحيل، وكذلك لدى رجال البادية التابعين له[79]، كما خزّنت عائلة الجِري الأسلحة لسالم الصباح في قرية أبو حليفة في عام 1920 بعد معركة الجهراء[80]. كانت مشاركة أبناء القرى والبادية في المعارك الحربية مع شيوخ الكويت كبيرة، ومنهم يتشكل الجيش الكويتي. يذكر محمد عيسى الردهان، وهو من أهل قرية الفنطاس وكان يبلغ من العمر 90 عامًا وقت إجراء اللقاء معه في ستينيات القرن الماضي، مشاركته في معارك هدية ومزبورة[81] في عهد مبارك الصباح، ويؤكد أنه وبقية أهل قرية الفنطاس كانوا تحت أوامر الشيوخ من الصباح حينما يحتاجونهم حربيًا[82]. كما كان لأهل القرى دور في حرب الجهراء في عام 1920 من خلال حمايتهم سور الكويت، وشارك في هذا الأمر جري محمد الجري وسعد محمد الجابر وخالد محمد الجابر من أهالي أبو حليفة، كما قدمت هذه القرية شهداء في معركة الصريف في عام 1901 منهم محمد بن فهد الجري[83].

كان دور أهل القرى والبدو واضحًا في قمع حركة عام 1938؛ فالشيخ أحمد الجابر استنجد بالبدو، وخاصة من العوازم والرشايدة الذين يُشكلون جزءًا أساسيًا من الموالين للشيخ. تذكر الروايات الشفهية أن سعود بن نمران الرشيدي استنجد به الشيخ أحمد الجابر بعد أن سيطر نواب المجلس التشريعي على قصر نايف، والذي كان مخزنًا للسلاح. وتقول الرواية السائدة عند قبيلة الرشايدة إن "هذه القبيلة حافظت على نظام الحكم، وساهمت في القضاء على حركة المجلس"، وكانوا يرددون "الحكم لله ثم لأحمد الجابر"[84].

76 فهد الجابر، **قرية أبو حليفة: بين الموروث والمراجع التاريخية** (الكويت: مكتبة راكان، 2019)، ص 51.

77 Alan Rush, *Al-Sabah: History & Genealogy of Kuwait's Ruling Family 1752-1987* (London: Ithaca Press, 1987), p. 53.

78 Ibid., pp. 53, 81, 95, 104.

79 للمزيد حول السلاح، يُنظر الملف رقم: IOR/15/5/49.

80 خالد الجري، مقابلة شخصية، أبو حليفة، 2014/8/6.

81 معركة هدية وقعت في 1338 للهجرة في عهد الشيخ مبارك الصباح حاكم الكويت، وكانت المعركة بين جابر المبارك الصباح ابن الحاكم، وسعدون السعدون رئيس قبائل المنتفق في جنوب العراق. وكان سبب المعركة أن فخذ السعيد من قبيلة الظفير، وهو حليف لسعدون السعدون قد نهب أغنامًا لتاجر كويتي ولم يُعدْها، ولذلك وقعت المعركة بين الطرفين وسميت المعركة (هدية)، كما يذكر عبد العزيز الرشيد، لأن "أهل الكويت سلموا أموالهم لسعدون وقومه مثل تسليم الهدية دون حرب". أما معركة مزبورة فكانت بعد هدية كرد اعتبار للجيش الكويتي، فقد غزا السعيد من الظفير واستولى على كثير من الإبل وكانت بقيادة ابنه جابر الصباح وصقر الغانم. للمزيد يُنظر: عبد العزيز الرشيد، **تاريخ الكويت**، ج 2 (بغداد: المطبعة العصرية، 1926)، ص 98-100.

82 "صفحات من تاريخ الكويت - الحاج محمد عيسى الردهان"، يوتيوب، 2016/4/21، شوهد في 2021/8/8، في: https://bit.ly/3xz7OMO

83 الجابر، ص 244-245.

84 "نخوة الشيخ أحمد الصباح إلى قبيلة الرشايدة بني رشيد عبس الرشايدة لتثبيت حكم آل صباح في الكويت"، يوتيوب، 2020/2/18، شوهد في 2021/8/8، في: https://bit.ly/3iwhcg3؛ "دور قبيلة الرشايدة بالمعارك الكويتية وسنة 1938 تقديم المؤرخ/ خالد الخلف الشمري"، يوتيوب، 2018/3/6، شوهد في 2021/8/8، في: https://bit.ly/3fJxLTM

ففي كانون الأول/ ديسمبر 1938، أحاط البدو الذين سلّحهم الشيخ علي الخليفة الصباح قصر دسمان، وسيطروا على البلدة ضد المتظاهرين، واعتقلوا العديد من أنصار المجلس؛ ما سمح لسلطة الشيخ بالاحتفاظ بالتوازن أمام المجلس. هذه الحادثة أكدها الشيخ يوسف بن عيسى القناعي - نائب رئيس المجلس التشريعي - في روايته الشفهية حينما تحدث عن تجمع البدو خارج قصر دسمان يؤدون العرضة الحربية، وأنهم مستعدون لتنفيذ أوامر الحاكم في اقتحام القصر؛ ما يؤيد الدور الفاعل لهؤلاء في ترجيح كفة الحاكم على أعضاء المجلس[85].

لم يكن دور أهل القرى في نصرة الحاكم وترجيح كفته بأقل من أهل البادية؛ يروي خالد الجري، وهو أحد أهالي منطقة أبو حليفة الذين تجاوزت أعمارهم 80 عامًا، كيف جاء رسول الشيخ أحمد الجابر إليهم سعيًا لمساعدتهم، ويقال إنهم جميعًا ذهبوا إلى مدينة الكويت في شاحنات كبيرة، وتمكنوا بمساعدة البدو من تمكين الشيخ من استعادة السيطرة على الوضع[86]. وكان السبب وراء دعم أهل أبو حليفة للشيخ هو تضييق المجلس على بيع محاصيل هذه القرى في سوق الكويت، كما جاء في تقرير دي غوري الوكيل السياسي في الكويت في كانون الأول/ ديسمبر 1938، هو رغبتهم في بيع الطماطم الفاسدة: "كانت نقطة التحول ببساطة هي بيع الطماطم الفاسدة"[87]، حيث كانت الطماطم والبطيخ المحاصيل الزراعية الرئيسة في قرى الكويت الجنوبية، وفي ذلك الوقت لم يكن في الإمكان نقل البضائع الطازجة بسرعة للاستهلاك، ومنع المجلس القرويين من بيع الطماطم الفاسدة. كان القرويون عادة يقطنون مناطق بعيدة عن المدينة، وكانت الرحلة إلى مدينة الكويت تستغرق ليلة تقريبًا. ويشير هذا إلى ولاء منقطع النظير لآل الصباح، خاصة أنّ معظمهم كانوا بدوًا مستقرين. ولذلك، فبعد أن راقب المجلس مواقعهم وتصرفاتهم عن كثب، تحوّلوا بطبيعة الحال إلى الشيخ وأكّدوا دعمهم له في صراعه ضد المجلس[88].

لم تكن هذه المساندة مقتصرة على قرية أبو حليفة فقط؛ فقد شارك بعض أهالي الفحيحيل كذلك في إنهاء حقبة المجلس من خلال مناصرتهم الشيخ أحمد الجابر بعد أن وصل إليهم رسوله يطلب مساعدتهم. ومن أبرز أسر الفحيحيل الذين شاركوا في نصرة الحاكم أسرة الدبوس[89]. وكذلك فعل بعض أهالي قرية الفنطاس حينما وصل إليهم طلب الحاكم. وذكر العدساني أن دور البدو وأهل القرى كان حاسمًا "فأما من في قصر دسمان فقد تزعم الجمع الشيخ علي الخليفة الصباح فأرسل على كافة الأتباع والبدو الرشايدة ورجال القرى المجاورة وجلهم من البدو المتحضرين، وسلحهم بما كانوا يملكونه في دسمان وغيره من السلاح، وشكلوا هناك (عرضة) رقصة حرب كبيرة على الطريقة البدوية المعروفة للحماس والإرهاب"[90].

وهكذا، حاول الشيخ أحمد الجابر بطرق مختلفة الاعتماد على معارضي المجلس لاستعادة صلاحياته وتأكيد سلطته المفردة على البلاد، بعد أن أضحى جليًا للعيان مدى تأثر سلطته بقيام المجلس، فأحمد الجابر نجح في تجربة سابقة في حل مجلس الشورى في عام 1921 من خلال عدم حضور الجلسات، وساعده في ذلك عدم تجانس أعضاء المجلس مع بعضهم[91]. لكن فيما يتعلق بالمجلس التشريعي كان الأمر مختلفًا، فالمراهنة على عدم تجانس الأعضاء لم تكن متاحة، فالمجلس كان متجانسًا على نحوٍ خاص

---

85 "حديث الشيخ يوسف".

86 خالد الجري، مقابلة شخصية.

87 IOR, R/15/5/206, No. C/425, From Political Agent in Kuwait to the Hon'bel Sir Trenchard Fowel Political Resident in the Persian Gulf, Bushire, dated 22 December 1938.

88 العدساني، **نصف عام**، ص 32-35.

89 أحمد محمد العدواني، مقابلة شخصية، الفحيحيل، 2021/6/25.

90 العدساني، **مذكرات خالد سليمان العدساني**، ص 109.

91 للمزيد يُنظر: Alebrahim, ch. 3.



من حيث تكوينه، واستفاد أيضًا من الدعم الشعبي. لذلك، كان تحرك الشيخ الذي تمثّل في السّماح لمعارضي المجلس بالتصرف بطريقة غير مباشرة نيابة عنه وخدمة لمصالحه، بمنزلة خطوة سياسية ذكية مكّنَته حينئذ من انتظار الفرصة المناسبة لتقويض سلطة المجلس وتحقيق خطته السياسية[92]. إلا أن عددًا من الشباب المتحمسين شكلوا كتلة وطنية نَشِطَة تخصّصت في تنظيم المظاهرات والمهرجانات الخطابية دعمًا للمجلس، وذلك بموافقة المجلس وأعضائه[93]. وتكوّنت الكتلة من العديد من الكويتيين المؤيدين للمجلس، منهم 42 عضوًا فروا إلى البصرة بعد حل المجلس التشريعي الثاني[94].

2. أنصار المجلس: كتلة الشباب الوطني

في هذا القسم تحاول الدراسة تسليط الضوء على قوة مرجِّحة وقفت وساندت أعضاء المجلس ولم تساند الحاكم، كان لهذه القوة تأثير واضح في أحداث المجلس، خصوصًا في وقت اشتداد الأزمة وقبل تحولها إلى صدام. لذا كان أحد أول قرارات المجلس، لأجل كسب التأييد لحملة الإصلاحات المكثفة التي بدأها، هو تشكيل تنظيم سياسي للحفاظ على النشاط الشعبي، وهذا التنظيم هو كتلة الشباب الوطني.

كتلة الشباب الوطني تكونت من مجاميع مختلفة من شرائح المجتمع الكويتي، وعلى الرغم من أنّ التكتل تكوّن أساسًا من طلاب وشباب من أنصار المجلس، فإن الصورة الاجتماعية لأعضائها كانت مختلفة تمامًا عن الكتلة الوطنية والمجلس التشريعي، والتي تألفت من الطبقة التجارية فقط؛ حيث تألفت كتلة الشباب الوطني من الكويتيين غير المنتمين إلى الطبقة التجارية، وأفراد معدودين من عائلات التجار[95]. ضمّت الكتلة حوالى مئتي عضو كان منهم بعض الشيعة، مثل عبد الرزاق البصير ومحمد حبيب التتان[96].

كانت الأيديولوجيا القومية العربية حجر الزاوية للمعارضة في الكويت، وصارت أكثر وضوحًا من خلال كتلة الشباب الوطني، التي أكدت في ميثاقها وحدة الأمة العربية، والتي اعتبرت الكويت جزءًا لا يتجزّأ منها، وأعلنت صراحة حقّ الشعوب العربية في تقرير المصير. وتحتّم على أعضاء الكتلة أداء قسَم يؤيد هذه المبادئ الأساسية، وليعربوا أيضًا عن الالتزام بالأهداف التالية: تقوية الروابط بين الدول العربية، ونشر القومية العربية والوعي الثقافي داخل المجتمع الكويتي، وتوحيد الشباب الكويتيين وأيضًا دعم "الأحرار والمخلصين" (أي المجلس التشريعي)[97].

ومكّنهم هذا التضافر من اتخاذ عدد كبير من التدابير دعمًا لأعضاء المجلس التشريعي؛ ما ساهم في تعزيز موقفهم، وعلى الرغم من وجود عدد كبير من التجار، فقد تألّفت الكتلة من خليط من الطبقات الاجتماعية الكويتية؛ ما يوحي بأنّ منظمتهم بُنِيَت على المبدأ الأساسي للهُويّة الوطنية. يجب الإشارة إلى أنّ إنشاءها لم يكن نتيجة أحداث عامي 1938/1939؛ فقد تلقى عدد كبير من أعضائها

92 بلا شك إن الدور البريطاني كان حاضرًا وملموسًا في أحداث حركة المجلس، لكن الدراسة لا تركز على ذلك.

93 فلاح المديرس، **المجتمع المدني والحركة الوطنية في الكويت** (الكويت: دار قرطاس للنشر، 2000)، ص 11-14.

94 IOR/15/5/206, List of the names of Kuwaitis youths who are anti-Shaikh and anti-British, Dated 13th July 1938.

95 الحاتم، ص 198.

96 العدساني، **نصف عام**، ص 23؛
Saeed Khalil Hashim, "The Influence of Iraq on the Nationalist Movements of Kuwait and Bahrain, 1920-1961," PhD. Dissertation, University of Exeter, Exeter, 1984, pp. 106, 112-113, 524.

97 الحاتم، ص 198؛ Hashim, p. 534.

التعليم في العراق وكانوا على اتصال بالقوى القومية العربية، وهو ما ساهم في ترسيخ الروح القومية العربية بين الكويتيين. وكان الأهم من ذلك أنّهم أدّوا دورًا نَشِطًا في استضافة قادة الحركة الفلسطينية[98].

يُعدّ خالد سليمان العدساني، أمين المجلس التشريعي، إحدى الشخصيات البارزة في الكتلة، والذي درس في مدرسة الأعظمية في بغداد، وكان من بين الحاصلين على أول منحة دراسية أكاديمية للدراسة في الخارج في عام 1924[99]. ونذكر أيضًا محمد الملا حسين، وهو ابن لمهاجرين من ساحل الخليج الشرقي، والذي درس في كلية المعلمين في العراق، وكان إحدى الشخصيات المهمة في الكتلة[100]. تُمثّل هذه الشخصيات، وغيرها الكثير، أولى طلائع الحركة الإصلاحية في الكويت، خاصة أنّ معظمها كانوا أعضاء في النادي الأدبي وزاروا المكتبة الوطنية عدة زيارات[101].

طوّرت المعارضة الشبابية أساليبها الخاصة، مثل الدعوة إلى الإضراب الذي كان معروفًا شكلًا من أشكال المعارضة الفعّالة من عشرينيات القرن العشرين حينما أضرب الغواصون، وهم قوة أخرى من بين القوى المرجِّحة، ضد مالكي السفن، ورفعوا مطالبهم إلى الشيخ أحمد الجابر الذي وافق عليها بدوره. ولم تكن هذه المرة الوحيدة التي يضرب فيها الغوّاصون[102]، ففي تشرين الأول/ أكتوبر 1925 بدؤوا إضرابًا عامًا ضد مالكي السفن اعتراضًا على وضعهم المادّي[103].

وقال حمد الرجيب: "بعد بزوغ فجر الديمقراطية بإنشاء أول مجلس تشريعي في الكويت، بدأ الرخاء في الظهور وبدأ تأسيس مؤسسات الدولة بطريقة حديثة"[104]؛ وهكذا، تمّ تشكيل قوة شرطية تحت قيادة جاسم الصقر. واعتاد العدساني مخاطبة الطلاب في المدارس بعد حلّ المجلس، وحثّهم على الاحتجاج في تظاهرة الطلاب التي تجمّعت في الصفاة حيث كان عبد الله الصقر يخاطب الحشود، بينما كان صالح العثمان الراشد، المسؤول عن الجيش، في قصر نايف[105].

وفي هذه الأثناء، كان العثمان الراشد وأنصاره الآخرون يتوقعون أن يتعرضوا لهجوم من أنصار الشيخ. فبدأت مجموعة من الموالين للمجلس التشريعي، ومعظمهم من الكويتيين الشباب داخل قصر نايف، في التجمّع في القصر ودعوة الحشود إلى التوجه إلى قصر دسمان لمجابهة الشيخ ومؤيديه في ردّة فعل على حلّ المجلس. ومن الجهة الأخرى، تجمّع أنصار الشيخ داخل قصر دسمان ودعوا إلى الهجوم على قصر نايف[106].

لم يقتصر دور الشباب على التجمع، بل طبعوا المنشورات الاحتجاجيّة وكتابة الشعارات السياسية على الجدران في شوارع الكويت. ونظرًا إلى أعدادهم الكبيرة في مؤيدي المجلس، شكّل ناشطون كويتيون قلب القوة التي واجهت البدو والقرويين في أحداث قصر نايف، ودخلوا في مواجهة مباشرة مع المتظاهرين الداعمين للأمير بعد حلّ المجلس التشريعي الأول. ودعوا إلى الإضراب

98 المديرس، ص 15.

99 الحاتم، ص 124.

100 الزيد، **محمد ملا حسين: حياته وآثاره**، ص 23.

101 الحاتم، ص 69، 83.

102 المرجع نفسه، ص 124.

103 Alebrahim, p. 114.

104 حمد الرجيب، **مسافر في شرايين الوطن** (الكويت: مطبعة وزارة الإعلام، 1994)، ص 57.

105 العدساني، **مذكرات خالد سليمان العدساني**، ص 72.

106 المصدر نفسه، ص 109 ؛ ذكر كذلك تفاصيل الحادث الشيخُ يوسف بن عيسى القناعي في مقابلة أجراها مع الشملان، يُنظر: "حديث الشيخ يوسف".



العام، الذي كان يعتبر من أقوى وسائل المعارضة، وقد وصل إلى إغلاق المتاجر احتجاجًا على حل المجلس التشريعي(107). ويمثل هذا دلالة واضحة على الدور الذي اضطلعت به كلّ هذه القوى المختلفة في الصراع السياسي بين الشيخ والتجّار، ومن ثمّ مكانتها بصفتها قوى توازن.

لم يقتصر دور شباب الكتلة الوطنية على الدعم، فقد تطوعوا للعمل مع المجلس؛ إذ يروي العدساني والحاتم أنّ غانم الصقر كان على رأس إدارة الشرطة، وأنّ إدارة الميناء كانت من مسؤولية محمد القطامي، وتولّى أحمد البشر الرومي منصب الأمين العام للجمارك، كما سنثبت ذلك من خلال المحاضر في الصفحات التالية(108).

كان للشباب كذلك دور مهمّ ومحوري في إيصال صوت أعضاء المجلس إلى السلطات البريطانية؛ إذ استغل المجلس كتلة الشباب الوطني حينما زار المندوب السياسي البريطاني في الخليج ترينهارد فاول Trenchard Fowel الكويت لمنح الشيخ أحمد قلادة الملك جورج السادس George VI (1936-1952)، فحاولت كتلة الشباب الوطني الاتّصال بالمعتمد السياسي البريطاني للتعبير عن قلقها بشأن الوضع الحالي وموقف النظام ضد مؤيدي المجلس، لكن لم ينجحوا في ذلك وتم حل المجلس بموافقة المعتمد السياسي البريطاني، خاصة بعد أن أعرب الأخير عن استعداد بريطانيا لمساعدة الحاكم في ما يريده من قوة في حال وجود اضطرابات(109).

وقد أدى قرار الشيخ أحمد الجابر بحلّ المجلس إلى توحيد جبهة مؤيدي المجلس من الشباب الكويتي. وأعلن محمد المنيس، وهو شاب كويتي كان قد وصل لتوه من البصرة، في خطاب علني عن وجوب عزْل الأسرة الحاكمة من السلطة، ما أدّى إلى اعتقاله وموته في ما بعد(110). كما اعتُقل بعض أعضاء المجلس وسُجنوا، وأُغلِق مقر المجلس في العاشر من آذار/ مارس 1939، وقرّر الشيخ أحمد الجابر عدم إجراء أي انتخابات في المستقبل(111). كان دور الشباب واضحًا حتى بعد حل المجلس، يروي محمد أحمد الغانم أنه احتفظ بوثيقة المجلس التي تحدد طبيعة عمله، وكان في البصرة، وطلب الحاكم إعادة هذه الوثيقة عن طريق الشيخ يوسف بن عيسى رئيس المجلس الذي ربط حياة المعتقلين السياسيين بهذه الوثيقة التي كانت عند الغانم الذي أرجعها إلى الكويت، لكن لم يحل الإشكال وسُجن بعض أعضاء المجلس لمدة 4 سنوات(112).

سادسًا: المحاضر وإثبات دور القوى المرجِّحة

جاءت محاضر اجتماعات المجلس التشريعي التي بحوزتنا في مئة ورقة من القطع الكبير، حيث كان أول تاريخ للاجتماعات "يوم الثلاثاء 14 جمادى الأولى من عام 1357 للهجرة" (12 تموز/ يوليو 1938)، وآخر اجتماع في هذه المحاضر كان "يوم الخميس 23 شوال 1357 للهجرة" (16 كانون الأول/ ديسمبر 1938)، أي بعد إقرار الدستور، حيث ذكر العدساني أنّ الدستور أُقرّ في يوم الجمعة 11 جمادى الأولى من عام 1357 للهجرة(113). والمحاضر التي بين أيدينا هي للمجلس التشريعي الأول 1938؛ إذ يذكر العدساني أنّ

107 العدساني، **مذكرات خالد سليمان العدساني**، ص 38، 58، 68، 91، 110-111.

108 الحاتم، ص 170.

109 العدساني، **مذكرات خالد سليمان العدساني**، ص 109.

110 IOR/15/5/206, No. C/88, From Political Agent, Kuwait to Political Resident, Bushire, dated 10th March 1938.

111 IOR, R/15/5/206, No. C/95, From Political Agent, Kuwait to the Hon'bel Political Resident in the Persian Gulf, Bushire, dated 12th March 1939.

112 يوسف الشهاب، **رجال في تاريخ الكويت**، ج 1 (الكويت: مطابع دار القبس، 1984)، ص 394-397.

113 العدساني، **مذكرات خالد سليمان العدساني**، ص 56.

الشيخ أحمد الجابر حلّ المجلس التشريعي الأول في 25 شعبان 1357 للهجرة (20 تشرين الأول/ أكتوبر 1938)، وآخر المحاضر التي بين أيدينا في 23 شوال 1357 للهجرة [114].

ولا نعلم يقينًا ما إذا كانت هناك أوراق ضائعة من المحاضر، أم أنّ هذه المحاضر هي بداية عقْد اجتماعات المجلس بعد أن تمّ التوافق مع الحاكم على الدستور؛ إذ نجد في المحاضر على سبيل المثال مثل هذه القرارات "صودِق على الباب الأول من الدستور بالأكثرية"[115]. وجاء أيضًا قرار التصديق على الباب الثاني والثالث من الدستور بالأكثرية في شهر رجب[116]. ربما يكون التصديق على القوانين؛ فالباب الثاني من الدستور ينصّ على تشريع القوانين كما ذكر العدساني، وهذا تؤكده المحاضر؛ إذ تمّ تنظيم قانون القضاء وتعيين قاض جديد هو عبد المحسن البابطين الذي تمّت الاستعانة به من الزبير على سبيل المثال[117]، أو تنظيم قانون الجمارك الذي هو جزء من قانون الميزانية[118]، وغيرها من القوانين.

أمّا الباب الثالث، فينصّ على أنّ "مجلس الأمة التشريعي هو مرجع لجميع المعاهدات والامتيازات الداخلية والخارجية، وكل أمر يستجدّ من هذا القبيل لا يعتبر شرعيًا إلا بموافقة المجلس وإشرافه عليه"[119]. وهذا فعلًا تمّ على امتداد جلسات المجلس في ما يخصّ الامتيازات الداخلية والخارجية. أما في ما يتعلق بالمعاهدات والاتفاقيات، فقد قرّر المجلس جلب جميع الأوراق الحكومية، بما في ذلك المعاهدات والاتفاقيات الخاصة، إلى دائرة المجلس[120]. كما أنّ المجلس طلب من الحاكم الشيخ أحمد الجابر أن يصدر كتابًا إلى جميع الدوائر الأجنبية ذات الامتيازات والاتفاقيات الخاصة يبلّغها أنّ المراجعات أنيطت جميعها بمجلس الأمة التشريعي، وقد تمّ التصديق على هذا القرار بالإجماع[121]. كذلك قرّر المجلس تكليف سكرتاريته بأن يطلبوا جميع الأوراق الرسمية من الشيخ أحمد الجابر للإشراف عليها[122].

وراسل المجلس شركات النفط عدة مرات مثل ما تمّ في جلسة السبت 16 جمادى الآخرة "تحرير كتاب إلى شركة النفط الإنكليزية الإيرانية لتذكيرها بالكتاب الصادر إليها بتاريخ 23 تموز/ يوليو 1938 والطلب بالجواب عليه"[123]، كذلك راسل المجلس شركة زيت الكويت وشركة مكينزي عدة مرات، منها ما ورد في محضر يوم الخميس 27 رجب[124]. أمّا ما يخصّ الامتيازات الداخلية، ففي جلسة الأربعاء 6 جمادى الآخرة، حرّر المجلس كتابًا إلى شركة الضياء الكويتية جوابًا على كتابها بخصوص منح

114 المرجع نفسه، ص 118.

115 محاضر اجتماعات المجلس التشريعي، يوم الأربعاء 22 جمادى الأولى 1357 للهجرة، ورقة 7.

116 المرجع نفسه، يوم الأربعاء 19 رجب 1357 للهجرة، ورقة 40.

117 المرجع نفسه، يوم الأحد 26 جمادى الأولى 1357 للهجرة، ورقة 8.

118 المرجع نفسه، يوم الأربعاء 28 جمادى الأولى 1357 للهجرة، ورقة 9.

119 العدساني، **مذكرات خالد سليمان العدساني**، ص 55.

120 محاضر اجتماعات المجلس التشريعي، يوم السبت 18 جمادى الأولى 1357 للهجرة، ورقة 5.

121 المرجع نفسه، يوم الثلاثاء 21 جمادى الأولى 1357 للهجرة، ورقة 7.

122 المرجع نفسه، يوم الأربعاء 26 رجب 1357 للهجرة، ورقة 46.

123 المرجع نفسه، يوم الأربعاء 16 جمادى الآخرة 1357 للهجرة، ورقة 15.

124 المرجع نفسه، يوم الخميس 27 رجب 1357 للهجرة، ورقة 47.



الأرض وتفسير المادة الخامسة من شروط الامتياز[125]. وقرّر المجلس إلغاء احتكار المصران (أمعاء الذبيحة) الممنوح لمحمد بوشهري لأنّه منح بصورة غير مشروعة[126].

ذكر العدساني في مذكراته أنّه في جلسة 5 رجب 1357 للهجرة تمّ إلغاء صنع الناميليت، وهو شراب محلّي، وعند الرجوع إلى المحاضر نجد ما نصّه "إسقاط امتياز احتكار الناميليت وتحرير كتاب إلى عبد الرحيم العوضي بذلك-إجماع"، كما أنّه في الاجتماع ذاته يطلبون من محمد غلوم بوشهري، صاحب احتكار المصران، إرسال ورقة الامتياز إلى المجلس[127]. ألغى المجلس كذلك احتكار شركة النقل والتنزيل، وهذا ما يؤكد ما ذكره العدساني في مذكراته، إذ قرر المجلس "إلغاء امتياز شركة النقل والتنزيل"[128]. وألغى المجلس امتياز جباية رسوم الذبيحة الذي كان بحوزة صالح بن عسكر، لكنّ هذه المرة قرّر المجلس تعويضه عن المدة الباقية له زمن الامتياز[129]. وهنا نلاحظ أنّ المجلس كان يفرق بين الامتيازات الداخلية، فهو يُعوّض أحيانًا ويُلغي من دون تعويض في أحيان أخرى، وربما كان السبب في طريقة الحصول على هذا الامتياز؛ فقد ذكرت المحاضر صراحة في حالة احتكار المصران أنّ المحتكر حصل عليه بصورة غير شرعية ولذلك ربما لم يُعوَّض.

لقد أسهمت محاضر مجلس 1938، وهي مصدر جديد، في إبراز دور القوى المرجِّحة التي لم يظهر دورها على نحوٍ بارز في المصادر الأخرى مثل العدساني، هناك إشارات متفرقة في بعض المصادر مثل الأرشيف البريطاني والعدساني، لكن من دون تسليط الضوء على فاعلية هذه القوى ودورها في ترجيح كفة الميزان السياسي بين المجلس والحاكم. فعلى سبيل المثال نجد أنّ العدساني ذكر مصطلح الإيرانيين - العجم بوضوح حين قال "أمّا الإيرانيون فقد ركبوا شيطان العنصرية وعلت أصواتهم بالهتافات والتصفيق داخل الحسينية لخطبائهم الذين كانوا يحرضونهم على المظاهرات والإضراب [...] لكن المجلسيين [...] أدركوا أنّ التساهل مع هؤلاء وأكثرهم من الحمالين والغوغاء قد يؤدي إلى نشوب عنصرية [...] ذهب فريق من أعضاء المجلس إلى العالم الديني الذي تطوع بعرض [مطالب الإيرانيين] يناقشونه في رأيه وأمر تلك المطالب التي عرضها، إذ يدرك أنّ الإيرانيين القدماء في الكويت قد دعوا كسائر الكويتيين إلى الانتخاب والتصويت" [130]. ونجد أنّ العدساني هنا يفرق صراحة بين أمرين: الإيرانيون المحسوبون على الكويتيين وفق معايير ذلك الزمن، وغيرهم من حديثي القدوم. بل نجد أيضًا أن معايير العدساني في الحديث ليست طائفية، كما تُصور بعض الدراسات حول قضية المجلس؛ إذ يشكر الأحسائيين من الشيعة على عدم تعصبهم[131]. كانت هناك بوادر للتجنس بالجنسية الهندية البريطانية كما يذكرها العدساني؛ ولذلك نجد المحاضر تؤيد مثل هذه المعلومات التي أوردها في مذكراته، فقد تمّت مناقشة الأمرين: الهجرة الإيرانية وكذلك التجنس بجنسية أجنبية.

هذا التصنيف الاجتماعي الذي ذكره العدساني ساهمت المحاضر في توضيحه؛ فتشير إلى أنّه في جلسة السبت 29 رجب قرّر المجلس التشريعي توقيف الهجرة الإيرانية واتخاذ التدابير اللازمة، وكلّف سليمان العدساني وعبد اللطيف الثنيان الغانم بمتابعة الأمر؛ إذ قرر المجلس: 1. تنبيه مأمور الجوازات بعدم التساهل مع القادمين من إيران لغير سبب وجيه. 2. التنبيه على سفن نقل الماء

---

125 المرجع نفسه، يوم الأربعاء 6 جمادى الآخرة 1357 للهجرة، ورقة 13.

126 المرجع نفسه، يوم الأحد 5 رجب 1357 للهجرة، ورقة 25.

127 المرجع نفسه، يوم الأربعاء 5 رجب 1357 للهجرة، ورقة 28.

128 المرجع نفسه، يوم الأحد 23 رجب 1357 للهجرة، ورقة 43.

129 المرجع نفسه، يوم الثلاثاء 9 شعبان 1357 للهجرة، ورقة 13.

130 العدساني، **مذكرات خالد سليمان العدساني**، ص 91.

131 المرجع نفسه.

وتحذيرها من نقل أي أحد إلى الكويت ما لم يكن يحمل جواز سفر مقبولًا. 3. التنبيه على أمراء القرى والجزر من السماح لأحد بالنزول في القرى والجزر. 4. اتخاذ التدابير لإيقاف طغيان هذه الهجرة[132].

أما في ما يتعلق بالتجنيس بجنسية أخرى، فقد قرّر المجلس في جلسة 2 شعبان وبإجماع الأعضاء ما نصه "يعلن للعموم عن حرمان المتجنسين بجنسية أجنبية من حقوق التملك في أراضي الكويت أو الامتهان بأي مهنة إلا بعد حصوله على إجازة خاصة من المجلس، وكذلك كل من يثبت عليه محاولة التجنس بأي جنسية أجنبية يستعد لمغادرة البلاد خلال شهرين من تاريخ محاولته"[133].

ساهمت هذه الأمور وغيرها مثل منع الامتيازات والاحتكارات كلها في وقوف الشيعة، خصوصًا العجم منهم، ضد المجلس؛ فقد أُلغي احتكار المصران الخاص بأسرة بوشهري، وكذلك امتياز النقل والتحميل، والذي كان معظم العمال فيه من العجم. كذلك ذكرت المحاضر فصْل العديد منهم من وظائفهم، فعلى سبيل المثال قرر المجلس فصل عبد الرضا وعباس من وظيفة الحراسة[134]، لكن في الجانب المقابل، نجد بعض القرارات التي اتّخذها المجلس وكانت في صالح هذه الفئة مثل القرارين في جلسة 28 جمادى الآخرة، حينما قرّر المجلس الإبقاء على مقهى غلوم رضا في مكانه الحالي، وتمديد فترة بقاء تنّور عبد الله الخباز لمدة خمسة عشر يومًا في المكان نفسه[135].

في ما يتعلق بالقرويين والبدو تحديدًا، لم تُشِر المحاضر التي بين أيدينا إلى شيء يتعلق بهم على وجه التحديد، سوى ما يتعلّق بقضية تسليم السلاح إلى المجلس من قبل نزال المعصب، وهو من الحرس الخاص للحكام في ذلك الزمن[136].

أما ما يتعلق بالمثقفين وشباب الكتلة الوطنية، فنجد تأكيد المحاضر وجودهم، ومساهمتهم مع أعضاء المجلس في إدارة البلاد من خلال تعيينهم في دوائر مهمة وحساسة؛ إذ ذكرت وثيقة بريطانية أسماء 42 شابًا كويتيًا وصفتهم بأنهم ضد شيخ الكويت وضد البريطانيين، نجد منهم 7 أسماء ذكرتها المحاضر[137]، فعلى سبيل المثال ذكرت الوثيقة اسم غانم بن صقر الغانم رئيس الشرطة، ونجد المحاضر تؤكد ذلك في جلسة الإثنين 20 جمادى الأولى "تُلغى دائرة صباح السعود (الصباح) وتعيين قوة للحراسة الجمركية مؤلفة من ثمانية أنفار على رأسها غانم بن صقر الغانم"[138]. أما المثال الثاني، فهو لأحمد بن علي بن شملان، وقد تمّ تعيينه كاتبًا لجباية رسوم المحكمة[139]. وذكرت الوثيقة البريطانية أيضًا اسم جاسم السديراوي وأحمد البشر الرومي، ونجد المحاضر تؤكد ذلك من خلال تعيين الأول مُثَمّنًا جمركيًا وتعيين الرومي موظفًا بالجمرك البري[140].

132 محاضر اجتماعات المجلس التشريعي، يوم السبت 29 رجب 1357 للهجرة، ورقة 48.

133 المرجع نفسه، يوم الثلاثاء 2 شعبان 1357 للهجرة، ورقة 51.

134 المرجع نفسه، يوم الأحد 19 جمادى الأولى 1357 للهجرة، ورقة 6.

135 المرجع نفسه، يوم الخميس 28 جمادى الآخرة 1357 للهجرة، ورقة 23.
من الضروري هنا التنبيه إلى نقطة مهمة، وهي أن هذا البحث لا يحلل ولا يسعى لتحليل طبقة العجم ومكوناتها أو الشيعة ومن هم غير ذلك، ولكن يحاول إثبات فكرة وجود القوى المرجّحة في تاريخ الكويت من خلال المقارنة بين المصادر التاريخية مثل: مذكرات العدساني، والوثائق البريطانية، وبين محاضر المجلس التشريعي. يعي الكاتب ويدرك أهمية التعريفات والمصطلحات فيما يتعلق بالجنسية والعرق والمذهب وغيرها، لكن في هذا البحث، كما ذكرت في المقدمة، قد يكون هناك بعض التداخل في ما يتعلق بتحديد أو تعيين المجموعات، أو مجموعة من التي تشكل القوى المرجّحة بالتفاصيل المصطلحية الدقيقة، وهذا الأمر ربما يُعالج في أبحاث مقبلة.

136 المرجع نفسه، يوم الثلاثاء 19 جمادى الآخرة 1357 للهجرة، ورقة 16.

137 IOR/15/5/206, List of the names of Kuwaitis youths who are anti-Shaikh and anti-British, Dated 13th July 1939.

138 محاضر اجتماعات المجلس التشريعي، يوم الإثنين 20 جمادى الأولى 1357 للهجرة، ورقة 6.

139 المرجع نفسه، يوم الإثنين 3 رجب 1357 للهجرة، ورقة 26.

140 المرجع نفسه، يوم الثلاثاء 14 جمادى الأولى 1357 للهجرة، ورقة 3.



لم يكن هذا فقط الدعم الذي قدمه المجلس للشباب والطبقة المثقفة؛ إذ تذكر المحاضر أنّ المجلس قرر الإفراج عن كتاب **تاريخ الكويت**، وإعطاء ورثة المؤلف الحق في التصرف فيه[141]. وأرسل المجلس رسائل إلى طلبة المدارس يطلب فيها تأجيل افتتاح ناديهم حتى وصول المعلمين[142]. دعم المجلس إرسال بعثات تعليمية للكويتيين من خلال تحرير كتاب إلى شيخ الأزهر يرجو منه قبول بعثة كويتية لطلب العلم فيه[143]، وتمكن المجلس أيضًا من الحصول على موافقة مديرية التدريس والتربية العامة في العراق على قبول خمسة طلاب كويتيين للالتحاق بمدرسة دار المعلمين في بغداد[144]. لم يتوقف دور المجلس على دعم الشباب والطبقة المثقفة فقط؛ فقد أعد مُسَوَّدة قانون الغوص، وإن لم يتمكن من إقرارها بسبب الظروف السياسية التي حصلت، وتمّ حله[145]. وتُثبت محاضر اجتماعات المجلس التشريعي كذلك كثيرًا ممّا ذكره العدساني في مذكراته من أمور تتعلق بالقضاء والرشوة والمراسلات مع شركات النفط والجهات الخارجية، وغيرها من الأمور التي سوف تتمّ مناقشتها في دراسة مقارنة بين مذكرات العدساني ومحاضر اجتماعات المجلس التشريعي، وكذلك الوثائق البريطانية والشهادات الشفهية في المستقبل القريب.

خاتمة

التاريخ الكويتي بخاصة، والخليجي بعامة، يحتاج من الباحثين والمؤرخين إلى إعادة قراءته بأسلوب جديد. لقد حاولت هذه الدراسة تقديم رؤية مختلفة لحدث مهم في تاريخ الكويت. ولعلها تفتح آفاقًا معرفية لإعادة سبر أغوار التاريخ الكويتي والخليجي من خلال قراءة زواياه المُهمَّشة وغير التقليدية. إنّ تسليط الضوء على أبعاد تاريخية مجهولة أو مهمشة، أو ربما مسكوت عنها بسبب حضور اجتماعي أو سياسي، لا يطور القراءة ولا السرد التاريخي للكويت والخليج العربي بعامة.

ناقشت هذه الدراسة المراحل التاريخية للتطور السياسي في الكويت منذ استقرار العتوب في الكويت، وظهور نظام الشورى بين القادمين من العتوب ومن كان يسكن الكويت. لقد استمر نظام الشورى الذي ذكرته المصادر حتى تحوّل إلى حكم مطلق حين تولى مبارك الصباح الحكم في عام 1896. واستمر الحكم المطلق حتى وصول أحمد الجابر إلى الحكم في عام 1921 حيث تأسس أول مجلس شورى في تاريخ الكويت السياسي. وتلا تأسيس مجلس الشورى تأسيس لمجالس البلدية والمعارف وبعض المجالس الأخرى كمجلس المكتبة الأهلية وكذلك النادي الأدبي. ساهم هذا التطور الفكري والثقافي الداخلي مع عوامل خارجية في وصول الكويت إلى مرحلة تأسيس مجلس تشريعي قائم على انتخابات وله دستور.

كانت المصادر التي ناقشت تاريخ الكويت السياسي تحصر الصراع بين فئتين هما الشيوخ من أسرة الصباح والتجار، لكن هذا البحث حاول إعادة قراءة ما حدث في عام 1938 من خلال مفهوم القوى المرجِّحة، هذه القراءة مبنية على محاولة الخروج من الإطار التحليلي الموجود في الدراسات السابقة، والتي تركز على ثنائية الشيوخ والتجار في تحليل ما حدث في عام 1938. مصطلح القوى المرجِّحة مبني على تأسيس إطار تحليلي جديد لتاريخ الكويت، يكون للقوى الاجتماعية الأخرى في المجتمع دور في كتابة التاريخ الكويتي. يعيد هذا الإطار التحليلي قراءة المصادر التاريخية، من خلال النظر في فاعلية القوى الاجتماعية غير الشيوخ والتجار،

141 المرجع نفسه، يوم الأحد 9 رجب 1357 للهجرة، ورقة 31.
142 المرجع نفسه، يوم الأحد 16 رجب 1357 للهجرة، ورقة 37.
143 المرجع نفسه، يوم الإثنين 24 رجب 1357 للهجرة، ورقة 44.
144 المرجع نفسه، يوم السبت 6 شعبان 1357 للهجرة، ورقة 53.
145 المرجع نفسه، يوم الإثنين 8 شعبان 1357 للهجرة، ورقة 56.

ومحاولة إبراز تأثيرها في أحداث حركة مجلس 1938، كما البحث عن مصادر جديدة مثل محاضر اجتماعات مجلس 1938، والتي لم تكن متاحة لمن تصدَّر للكتابة عن هذا الحدث، إذ ساهمت في تدعيم وإبراز الدور الفاعل والمؤثر لهذه القوى.

نحن في حاجة إلى تاريخ جديد يمكن استقاؤه من المصادر التقليدية؛ فثنائية الشيوخ والتجار في التحليل همّشت بقصد أو من دونه دور الفئات الاجتماعية الأخرى، كما أنّ التركيز على الجوانب الاقتصادية تارة والسياسية تارة أخرى جعل تاريخنا يبدو تاريخًا ماديًا أجوف. هذه الأحداث المسكوت عنها والمهمشة هي التي ستساهم في بناء صورة أشمل عن تاريخ الكويت والتاريخ الخليجي بعامة، فالنشر الأكاديمي وغير الأكاديمي الموجود بين أيدينا اليوم حافل بذكر البطولات للقادة والأعيان، والتي تحتاج إلى نظر وتدقيق وفي أحيان أخرى تحتاج إلى نقد وتصحيح مسار. من مسؤوليات الباحث الخليجي، على وجه الخصوص، أن يساهم في إعادة قراءة تاريخه بصورة متعمقة؛ حيث إنّه، بحكم البيئة، لديه القدرة على التحليل وفهم الخبايا الاجتماعية والثقافية والسياسية، وغيرها من جوانب البحث المهمة.





المراجع

References

العربية

• أسيري، عبد الرضا. **النظام السياسي في الكويت: مبادئ.. وممارسات**. ط 2. الكويت: مطبعة الوطن، 1994.

• الجابر، فهد. **قرية أبو حليفة: بين الموروث والمراجع التاريخية**. الكويت: مكتبة راكان، 2019.

• الجاسم، نجاة. **التطور السياسي والاقتصادي بين الحربين (1914-1939)**. ط 2. الكويت: مطابع الوطن، 1997.

• جحا، شفيق. **الحركة العربية السرية (جماعة الكتاب الأحمر) 1935-1954**. بيروت: الفرات للنشر والتوزيع، 2004.

• جمال، عبد المحسن. **لمحات من تاريخ الشيعة في الكويت (من نشأة الكويت إلى الاستقلال)**. الكويت: منشورات دار النبأ، 2005.

• الحاتم، عبد الله. **من هنا بدأت الكويت**. ط 2. الكويت: مطبعة دار القبس، 1980 [1962].

• خزعل، حسين خلف الشيخ. **تاريخ الكويت السياسي**. بيروت: دار ومكتبة الهلال، 1962.

• الرجيب، حمد. **مسافر في شرايين الوطن**. الكويت: مطبعة وزارة الإعلام، 1994.

• الرشيد، عبد العزيز. **تاريخ الكويت**. بغداد: المطبعة العصرية، 1926.

• الرميحي، محمد. "حركة 1938 الإصلاحية في الكويت والبحرين ودبي". **مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية**. العدد 4 (تشرين الأول/ أكتوبر 1975).

• الزيد، خالد سعود. **أدباء الكويت في قرنين**. الكويت: شركة الربيعان للنشر والتوزيع، 1987.

• ______. **محمد ملا حسين: حياته وآثاره**. ط 2. الكويت: حقوق الطبع محفوظة للمؤلف [خالد الزيد]، 1998.

• الشمري، طلال عيادة الموعد. **النسب الأميري**. الكويت: مطبعة السيوف الذهبية، [د. ت.].

• الشملان، سيف مرزوق. **تاريخ الغوص على اللؤلؤ في الكويت والخليج العربي**. ط 2 .الكويت: منشورات ذات السلاسل، 1986.

• الشهاب، يوسف. **رجال في تاريخ الكويت**. الكويت: مطابع دار القبس، 1984.

• العبد المغني، عادل (توثيق وتحقيق). **يوميات مجلس الأمة التشريعي الأول (الدورة الأولى)**. الكويت: شركة مجموعة فور فيلمز للطباعة والنشر، 2020.

• العدساني، خالد. **مذكرات خالد سليمان العدساني**. دمشق: دار اليوسف، [د. ت.].

• ______. **نصف عام للحكم النيابي في الكويت**. الكويت: مطابع مؤسسة فهد المرزوق الصحفية، 1987.

• العمر، عبد الله. **إرهاصات الديمقراطية في الكويت**. الكويت: دار قرطاس، 1994.

• القناعي، يوسف بن عيسى. **الملتقطات حِكم وفقه وأدب وطرائف**. ط 2. الكويت: مطابع الرسالة، 1998.

• المديرس، فلاح. **المجتمع المدني والحركة الوطنية في الكويت.** الكويت: دار قرطاس للنشر، 2000.

• المعوشرجي، محمد صقر. **الحلم بكويت حديثة: قصة نشأة بلدية الكويت قبل النفط (1930-1940).** الكويت: مطابع الخط، 2019.

• الهاجري، عبد الله ومحمد العنزي. **مدخل إلى تاريخ الكويت الحديث والمعاصر.** الكويت: مركز القرين للدراسات التاريخية، 2006.

• الهاجري، عبد الله. **تاريخ الكويت: الإمارة والدولة: التأسيس - التطور - الهوية- المجتمع.** الكويت: [المؤلف/ نشر خاص]، 2017.

الأجنبية

• Alebrahim, Abdulrahman. *Kuwait's Politics Before Independence: The Role of the Balancing Powers.* Exeter Critical Critical Gulf. Berlin: Gerlach Press, 2019.

• Al-Rashoud, Tala. "Modern Education and Arab Nationalism in Kuwait, 1911-1961." PhD. Dissertation. SOAS University of London. London. 2017. at: https://bit.ly/2UcvzNl

• Crystal, Jill. *Oil and Politics in the Gulf: Rulers and Merchants in Kuwait and Qatar.* Cambridge: Cambridge University Press, 1990.

• F. O. 371/21833, Confidential letter of 19th October, 1938, from the office of the Political Resident in the Persian Gulf, Camp Kuwait, to the India Office.

• Hashim, Saeed Khalil. "The Influence of Iraq on the Nationalist Movements of Kuwait and Bahrain, 1920-1961." PhD. Dissertation. University of Exeter. Exeter. 1984.

• Herb, Michael. *All in the Family: Absolutism, Revolution, and Democracy in the Middle Eastern Monarchies*. Series: Suny series in Middle Eastern studies. Albany: State University of New York Press, 1999.

• IO L/P&S/12/3757: Intelligence Summary, 1 August to 30 September 1936.

• IOL/P&S/12/3757: Intelligence Summary, 1-30 June 1936.

• IOR, 15/5/205: Political Resident in the Persian Gulf to Shaikh Sir Ahmed al- Jaber as Sabah, 18th June 1938.

• IOR, R/15/2/1499: File 16 / 6 Diary weekly Kuwait, Kuwait News for the Period from 16th to 30th of April 1930.

• IOR, R/15/5/206, No. C/425, From Political Agent in Kuwait to the Hon'bel Sir Trenchard Fowel Political Resident in the Persian Gulf, Bushire, dated 22 December 1938.

• IOR, R/15/5/206, No. C/55, From Political Agent in Kuwait to the Hon'bel Sir Trenchard Fowel Political Resident in the Persian Gulf, dated 19th February 1939.

• IOR, R/15/5/206, No. C/95, From Political Agent, Kuwait to the Hon'bel Political Resident in the Persian Gulf, Bushire, dated 12th March 1939.

• IOR,15/5/205: From Political Agent Kuwait to Political Resident in the Persian Gulf 13th June 1938.

• IOR/15/5/205, Letter from the Political Resident, Bushire. 19th September 1938.

• IOR/15/5/205, D.O NO. C-268, Political Agent in Kuwait to Officiating Political Resident in the Persian Gulf, Bahrain. 17th August 1938.



- IOR/15/5/205: Political Agent, Kuwait, to Political Resident in the Persian Gulf, 5th June 1938.
- IOR/15/5/206, List of the names of Kuwaitis youths who are anti-Shaikh and anti-British, Dated 13th July 1938.
- IOR/15/5/206, List of the names of Kuwaitis youths who are anti-Shaikh and anti-British, Dated 13th July 1939.
- IOR/15/5/206, No. C/435, From Political Agent in Kuwait to the Hon'bel Sir Trenchard Fowel Political Resident in the Persian Gulf, Bushire, dated 27th Dec 1938.
- IOR/15/5/206, No. C/88, From Political Agent, Kuwait to Political Resident, Bushire, dated 10th March 1938.
- IOR/15/5/206, Telegram. No. 17, From political Agent, Kuwait to British Resident Transjordan, dated 13th January 1939.
- Moore, Peter W. *Doing Business in the Middle East: Politics and Economic Crisis in Jordan and Kuwait.* Cambridge Middle East Studies. Cambridge: Cambridge University Press, 2004.
- Political Resident in the Persian Gulf to Secretary of State for India, 12th May 1938.
- Rush, Alan. *Al-Sabah: History & Genealogy of Kuwait's Ruling Family 1752-1987.* London: Ithaca Press, 1987.
- Salih, Kamal Osman. "The 1938 Kuwait Legislative Council." *Middle Eastern Studies*. vol. 28, no. 1 (January 1992).
- Zahlan, Rosemarie Said. *The Making of the Modern Gulf States: Kuwait, Bahrain, Qatar, The United Arab Emirates and Oman.* London/ New York: Routledge, 2016.



عبد المجيد أيت القايد | Abdelmajid Ait Elcaid*

المخـزن والبايليـك: ملاحظـات حـول مظاهـر السـلطة وآليـات الحكـم في البـلاد المغاربيـة

تونس والمغرب نموذجين

Makhzen and Beylik: Observations on the Features of Authority and Mechanisms of Government in the Maghreb

Tunisia and Morocco

تتناول هذه الدراسة جوانب من آليات السلطة وأساليب الحكم في البلاد المغاربية، من خلال المقارنة التركيبية بين التجربتين المغربيــة والتونســية في مرحلــة ما قبل الاســتعمار، وذلك عبر فهم دلالات مفاهيم الســلطة، وكيف جـرى تمثُّلها في الخطابين المحلي والكولونيالي، إضافة إلى محاولة الكشـف عن المرتكزات التي تأسس عليها أسلوب الحكم، وجوانب من آليات المشروعية السياســية، وأساليب الحفاظ عليها. وتحاول الكشف عن مظاهر التقاطع والتماثل في التاريخ المغاربي، من خلال دراســة إشكالية السُّلطة وآليات اشــتغالها، لتخلص إلى وجود تشابهات كثيرة بين التجربتين المغربية والتونسية، على مستوى الثقافة السياسية وأدواتها، إلى جانب وجود تقاطعات كثيرة على صعيد العلاقة بين دوائر الحكم ومكونات المجتمع، على الرغم من اختلاف المؤثرات الخارجية التي ساهمت في تحديد مسارات التطور التاريخي في البلدين.

كلمات مفتاحية: السلطة الرمزية، المخزن، البايليك، المغرب، تونس.

This paper assesses various aspects of the mechanisms and styles of government in the Maghreb through a complex comparison of precolonial Morocco and Tunisia. It assesses the concepts of power and asks how they were represented in local and colonial discourse and uncovers the foundations of political legitimacy on which styles of government were built. It looks for intersections and similarities in Maghrebi history, And concludes that there were many commonalities in the political cultures of these two regions despite the different external factors that determined the historical trajectory taken by each country.

Keywords: Symbolic Power, Makhzen, Beylik, Morocco, Tunisia.

* باحث مغربي، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة ابن طفيل، القنيطرة، المغرب.
Moroccan Researcher at the Faculty of Humanities and Social Sciences, Ibn Tofail University, Kenitra, Morocco.



مقدمة

اتخذ الاهتمام بدراسة أشكال الحُكم وآليات ممارسة السلطة في الفضاء المغاربي، والعالم الإسلامي عامة، بعدًا أكاديميًا، في سياق مبحث التاريخ السياسي، غير أن النظر إلى مفهوم السلطة من زاوية أبعاده الرمزية أضفى على الموضوع نوعًا من المشروعية في إطار الأبحاث الأنثروبولوجية والسوسيولوجية، التي تناسلت تزامنًا مع بداية الأطماع الاستعمارية، وما ارتبط بها من توظيف لسلطة المعرفة خدمة للأهداف التوسعية الاستعمارية، على اعتبار أن الاستعمار يقتضي فهم بنى المجتمع المراد استعماره في مقدمة لاستغلاله ماديًا وبشريًا.

ومع تطور البحث التاريخي المغاربي، وتأثرًا بتيار التاريخ الاقتصادي والاجتماعي مع مدرسة الحوليات الفرنسية، بدأ إدراج "السلطة" بوصفها إشكالية على قائمة البحوث المختصة في مجال التاريخ الاجتماعي، في إطار الاهتمام بدراسة العلاقات بين السلطة المركزية وباقي شرائح المجتمع. وفي هذا السياق، أسفر الجهد الفكري لجيل المؤرخين المغاربة الثاني بعد الاستقلال عن حصيلة مهمة من الدراسات حول موضوع السلطة ومظاهرها وتجلياتها، علمًا أن معظم تلك الأبحاث اكتسى بعدًا مونوغرافيًا.

وبالنظر إلى الفوائد الجمة للبحث التاريخي في مسعاه التركيبي والتنظيري والمقارن، فإن إشكالية هذه الدراسة تتمحور حول رصد التقاطعات الملاحظة بين المغربين الأدنى والأقصى على مستوى آليات الحكم ومظاهره، في مرحلة ما قبل الاستعمار.

أولًا: المخزن والبايليك بين المفهوم والسياق التاريخي

يكتسي مجال تحديد المفاهيم أهمية مركزية في البحوث العلمية الحديثة، رغم الصعوبات التي تحول دون ذلك، لا سيما المفاهيم التي تندرج ضمن الحقل الدلالي الاجتماعي، والمرتبطة على نحو أو آخر بالفعل الإنساني، سواء كان ذلك الفعل سياسيًا أو اجتماعيًا أو ثقافيًا أو غيره. فهناك قاعدة مفادها أن لكل المفاهيم مرجعيات محددة، كما أنها تحتمل تأويلات عديدة بحسب قصد مستخدمها. وقد سبق لميشال فوكو أن أكد أن "للمفاهيم تاريخها، تراكماتها، تقاطعاتها وحقول استخدامها، وهي تعرف تداخلًا وتشابكًا وتحولًا، بل وغموضًا أيضًا"[1].

ويندرج مفهوم المخزن ضمن الحقل الدلالي الاجتماعي والسياسي والثقافي، فهو يحمل دلالات ومعانيَ متعددة ومتنوعة. فكيف وقع تمثّل هذا المفهوم في كل من المغرب الأقصى والإيالة التونسية؟ وأيّ فروق وتقاطعات يمكن استجلاؤها على مستوى شكل الحُكم وآلياته بين المغربَيْن؟ وأيّ صورة رسمتها الهيستوريوغرافيا التقليدية المغاربية حول المصطلح؟ وما طبيعة التأويل الذي صاغته الكتابات الأجنبية حوله؟

---

1 ميشال فوكو، **المعرفة والسلطة**، ترجمة عبد العزيز العيادي (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1994)، ص 7.

1. محاولة في ضبط المفاهيم

أ. المخزن

إن كلمة "المخزن" مشتقة من فعل الخَزْن، وهي "مصدر ميمي لفعل خزن بمعنى احترز ومسك المال مثلًا في خزانة"[2]، وتشير إحدى الدراسات إلى أن كلمة المخزن هي الترجمة العربية لـ "إغرم" و"أكادير" اللتين تندرجان ضمن تقاليد المصامدة[3]، أكبر القبائل الأمازيغية في السهول والجبال، والتي ترتكز في الأساس على التنظيم والانضباط[4].

أما من الناحية السياسية، فالمخزن هو نظامُ حُكمٍ قريب من مختلف النماذج الأخرى التي عرفها العالم الإسلامي، إذ تتشابه بنيته تشابهًا كبيرًا مع البنية التي عرفتها الإمبراطوريات الإسلامية الكبرى[5]، مثل الإمبراطورية العثمانية، كما يتشابه أيضًا مع الإمارات الصغرى التي قامت في مختلف أقطار العالم الإسلامي، ومنها نظام البايليك في الإيالة التونسية. فما المقصود بكلمة "بايليك"؟ وفي أي سياق جرى سحبها على نظام الحكم في إيالة تونس؟

ب. البايليك

ظهر مصطلح "البايليك" في الإيالة التونسية منذ القرن الثامن عشر، حين بدأ الفاعلون السياسيون التونسيون تداوله على حساب مصطلح "المخزن" الذي يعود إلى عهد الدولة الحفصية. ويفسّر عبد الحميد هنية هذا التغيير الجذري بالرغبة لدى السياسيين التونسيين في خلق بناء سياسي جديد يختلف في مضمونه وهياكله عن المخزن الحفصي[6].

وقد اشتُقّ هذا المصطلح من كلمة "باي"، التي تطلق على حاكم الإيالة التونسية في العهد العثماني، ويُعرِّفها المؤرخ محمد الصغير بن يوسف قائلًا: "ولما أتت أولاد علي تركي وملكوا عمالة تونس فالمتولى منهم يسمى باي [وما معنى الباي ... قيل يا شجاع] وقيل يا أمير"[7]. فالكلمة، إذًا، تدل على نظام الحكم الذي أسسه الأتراك العثمانيون في الإيالة التونسية، منذ حضورهم الأول بها في النصف الثاني من القرن السادس عشر، وقد تطور ذلك الحكم إلى أن استقر في نظام البايات الذي عمّر طويلًا إلى غاية السنين الأخيرة من الاستعمار الفرنسي[8] للبلاد التونسية. ويقول بن يوسف عن هذا التطور: "وتوالت الدولة التركية باشا ثم بلكباشية ثم داي ثم باي إلى الزمن الذي نحن فيه [الذي هو القرن الثامن عشر]"[9].

---

2 إبراهيم بوطالب، "المخزن"، في: الجمعية المغربية للتأليف والترجمة والنشر، **معلمة المغرب**، ج 21 (سلا: مطابع سلا، 2005)، ص 7038.

3 أكَادير وجمعها إكَودار هي لفظ أمازيغي يحيل على تراث عريق، وهي نوع من المخازن الجماعية التي اعتمدتها القبائل الأمازيغية في المغرب، حيث تمتلك كل عائلة من القبيلة غرفة من المخزن المحصن لتخزين مؤونتها.

4 محمد حجاج الطويل، "الجباية"، في: الجمعية المغربية للتأليف والترجمة والنشر، **معلمة المغرب**، ج 9 (سلا: مطابع سلا، 1998)، ص 2909.

5 محمد أعفيف، "المخزن والباكوهان: تأملات في الدولة ما قبل الحديثة في المغرب واليابان"، في: كمال عبد اللطيف (إعداد وتقديم)، **في الدفاع عن الاجتهاد والتحديث في الفكر العربي الإسلامي: أبحاث مهداة للأستاذ سعيد بنسعيد العلوي**، سلسلة أبحاث ودراسات 57 (الرباط: كلية الآداب والعلوم الإنسانية، 2013)، ص 114.

6 عبد الحميد هنية، **تونس العثمانية: بناء الدولة والمجال من القرن السادس عشر إلى منتصف القرن التاسع عشر**، سلسلة دراسات مغاربية: الذاكرة التاريخية للبلاد التونسية (تونس: تبر الزمان، 2012)، ص 242.

7 محمد الصغير بن يوسف، **المشرع الملكي في سلطنة أولاد علي تركي**، تقديم وتحقيق أحمد الطويلي (تونس: المطبعة العصرية، 1998)، ص 125.

8 تم إلغاء النظام الملكي في تونس سنة 1957.

9 بن يوسف، ص 16-17.



أما محمد بن الخوجة فيعرف لفظ الباي قائلًا: "اعلم أن أول الألقاب الملكية الحسينية هو لقب الباي، معرب من لفظ بك في التركية [...] ومعناه السيد العظيم، وهو في أصله عندهم [أي الترك] من ألقاب رؤساء الجيش وأبناء الباشوات، كما أن لفظ باي برسمه هذا معناه أمير في اللغة الفارسية"[10].

وفي الحصيلة النهائية، نشير إلى أن مصطلحَي "مخزن" و"بايليك" استُخدما في مراحل تاريخية مختلفة، للدلالة على نظام الحكم في البلاد المغاربية، وتحديدًا المغرب الأقصى وإيالة تونس، إذ يُقصد بلفظة البايليك سلطة البايات وأتباعهم من قادة وعائلات مخزنية، تُشكل قاعدة استند إليها الحكم المخزني الحسيني، على غرار عائلة بن عياد والجلولي والمرابط وغيرها. وكان يُشار به إلى كل من تربطه صلة بدوائر البلاط بلفظة "مخزن".

2. السياق التاريخي لبروز منظومة المخزن

تعود الجذور التاريخية لبروز هذا المصطلح إلى عهد الدولة الأغلبية التي حكمت المغرب الأدنى في الفترة الممتدة ما بين القرنين التاسع والعاشر للميلاد، وهو الأمر الذي يؤكده القول المأثور عن محمد بن الحسن الحجوي[11]، الذي يفيد أن "الأصل فيها [أي كلمة مخزن] أن العرب لما اختطوا القيروان، واختطوا دار الوالي جعلوا بها مخزن المؤن والذخائر والأموال التي تُجبى من الرعية وتُدفع للجيش والموظفين، فصار اسم المخزن يطلق على دار الولاية التي هي مركز الحكومة"[12].

ويحيل هذا النص على المعنى المتداول لمصطلح المخزن، والمرتبط بالمكان، حيث كانت تُخزَّنُ الجبايات المُحصَّلة من قبل ولاة الخلافة العباسية، كما يحيل أيضًا على العلاقة الجدلية بين مكان الخزن والادخار، ومركز الحكم. فكيف انتقل المصطلح من دلالته البسيطة على المكان إلى تعبير دال على التنظيمات الإدارية والسياسية؟ وإلى أي حد يمكن الحديث عن سلطة مخزنية في عموم المجال المغاربي؟

يطالعنا الحجوي ببعض عناصر الجواب قائلًا: "وبقي ذلك الاسم سائرًا إلى أن وصل المغرب الأوسط والأقصى. فهو الآن يطلق في الأقطار الثلاثة بالمعنى المتقارب، أو المتحد، على ما يطلق عليه 'الباب العالي' عند الترك في الأستانة وكما يطلق لفظ الأعتاب الشريفة في المغرب الأقصى، فهي مرادفة لها تقريبًا، وإذ يطلق لفظ مخزن في المغرب الأقصى انصرف إلى رجال الدولة من غير احتياج إلى قرينة، لأنه حقيقة عرفية فيهم فهو إطلاق مغربي عربي إفريقي"[13].

وهكذا، ظهر مصطلح المخزن، ولأول مرة في المغرب الأدنى (تونس الحالية)، ومع مرور الزمن تطور ليظهر جليًا في المغرب الأقصى، كما أنه "بقي سائرًا في تونس إلى أن وصل المغرب الأوسط والأقصى"[14].

وتجدر الإشارة إلى أن دراسات لطفي عيسى هي من أبرز الدراسات التي أفردت جانبًا من اهتمامها لتوضيح دلالات هذا المصطلح، وقد خلص المهدي جراد في متابعته مسار مصطلح المخزن إلى أن هذه "اللفظة"، بعد أن كان يقصد بها الصندوق الذي كانت تجمع فيه

10 محمد بن الخوجة، **صفحات من تاريخ تونس**، تقديم وتحقيق حمادي الساحلي والجيلاني الحاج يحيى (بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1986)، ص 57.

11 هو محمد بن الحسن الحجوي الثعالبي (1874-1956)، أحد رجال العلم والفقه والتفسير وأحد دعاة الإصلاح في المغرب من أشهر كتاباته: **الفكر السامي في تاريخ الفكر الإسلامي**.

12 محمد جادور، **مؤسسة المخزن في تاريخ المغرب**، سلسلة أبحاث (الدار البيضاء: منشورات عكاظ، 2011)، ص 43؛ آسية بنعدادة، **الفكر الإصلاحي في عهد الحماية (محمد بن الحسن الحجوي نموذجًا)** (الدار البيضاء/ بيروت: المركز الثقافي العربي، 2003)، ص 129، هامش 22.

13 جادور، ص 41؛ بنعدادة، ص 129.

14 بنعدادة، ص 129.

"أموال الخراج وتوجه إلى الخلافة الإسلامية بالمشرق"، أضحت تطلق تدريجيًا على مكان خزن الجبايات العينية، ما جعلها تتخذ دلالة إدارية منذ العصر الموحدي ثم مع الحفصيين، لتتخذ الكلمة بعد ذلك دلالة سياسية في أيام البايات المراديين والحسينيين، إذ أضحى المصطلح مرادفًا لجهاز السلطة المركزية[15].

ويُرجع بعض الدارسين أصول كلمة "المخزن" في المغرب الأقصى إلى عهد الموحدين، لتنتشر بعد ذلك في كامل البلاد المغاربية[16]، ومع ما تؤكده المصادر من أن المصطلح انطلق أساسًا من إفريقية (تونس الحالية) في العهد الأغلبي، وأصبح يحمل دلالة إدارية مع تراجع تبعية إيالات شمال إفريقية للخلافة العباسية في بغداد، إذ ظهر أول تنظيم سياسي للمخزن المغربي في عهد الأدارسة. ويتضح أن الجهود التحليلية لهؤلاء الباحثين استهدفت توضيح المدلول الإداري للمصطلح، دون معناه الاقتصادي المرتبط بمكان خزن أموال الجباية الذي تعود أصوله الأولى إلى العهد الأغلبي، كما أسلفنا.

وشدَّد لطفي عيسى من جانبه على أن لفظة "المخزن"، كما برزت إلى الوجود في أيام الأغالبة، لم يكن معناها يتجاوز نعت الصندوق الذي كانت تجمع فيه الأموال الموجهة إلى بيت مال المسلمين بالمشرق، ولم يتم سحبها على جهاز الحكم إلا عندما تمكّن المغرب الأقصى من الإفلات من التبعية للخلفاء العباسيين في المشرق وممثليهم، سواء في إفريقية أو في الأندلس "على أيام الدولتين المرابطية والموحدية عندما تم إطلاق هذه التسمية على جميع المؤسسات والدواوين الإدارية المركزية التي كانت تعيش من مداخيل هذه الخزينة أساسًا"[17]. وقد جرى سحب هذه التسمية كليًا على جميع أجهزة الدولة في العهد الموحدي، عندما نقل يعقوب المنصور الموحدي (1184-1199م) مجموعات من القبائل العربية من إفريقية إلى الساحل الغربي للمغرب الأقصى، وأوكل إليها مهمة جمع الخراج أو ما كان يسمى ضريبة "النايبة"[18]. وقد تواصلت السياسة نفسها مع المرينيين والزيانيين والحفصيين[19] الذين "استندوا بدورهم إلى القبائل الهلالية والسليميّة في الحفاظ على واقع الحكم بأيديهم أو تنظيم عملية اقتسام النفوذ مع غيرهم"[20].

لقد طرأت تغييرات وتحولات تدريجية على جهاز الحكم ببلاد المغارب مع نهاية نموذج دولة الخلافة[21]، واستقلال بلاد المغرب عن المنظومة الإسلامية بالمشرق[22]، فاستوعبت مؤسسة المخزن مجمل تلك التحولات، والتي اكتملت صورتها النهائية في عهد الدولة السعدية في المغرب الأقصى، حيث تميزت الممارسة السياسية بطقوس احتفالية تعود أصولها الأولى إلى عهد الأمراء الحفصيين في

15 "وبصفة عامة يمكن اعتبار المخزن ممثلًا في النخب التي ربطت مصيرها بالمركز، والتي تكون نظام الحكم ووسائل الهيمنة على المجتمع، والتي عقدت أيضًا علاقات متميزة ذات صبغة منفعية مع الأوساط الحاكمة"، ينظر: المهدي جراد، **عائلات المخزن بالإيالة التونسية خلال العهد الحسيني (1705-1881)** (تونس: الأرشيف الوطني التونسي؛ كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، 2011)، ص 22، 27.

16 هنية، ص 242، هامش رقم 1.

17 لطفي عيسى، "الجذور الوسيطية للدولة الحديثة ببلاد المغرب"، **مجلة معهد الآداب العربية**، مج 61، العدد 2 (1998)، ص 92.

18 المرجع نفسه.

19 برزت هذه الكيانات إلى الوجود إثر التجزؤ الثلاثي لبلاد المغرب، الذي اكتملت معالمه مع نهاية النصف الثاني من القرن الثالث عشر، ما أشّر على أفول دولة الخلافة وبروز المخزن "كمؤشر على الاستقلالية السياسية والتنظيمية لبلاد المغرب وقطعها مع تقاليد الاحتضان التاريخي تجاه المشرق الإسلامي"، ينظر: المرجع نفسه، ص 93.

20 المرجع نفسه، ص 92-93.

21 قامت الخلافة الإسلامية على أساس نموذج الحكم الذي بدأ في عهد النبوة وطوّره الخلفاء الراشدون، وقد كان من المفترض أن تخضع بلاد الإسلام كلها لخليفة واحد في زمن واحد، غير أن اتساع رقعة العالم الإسلامي أدى إلى ظهور زعامات محلية مستقلة عن الحكم المركزي، وكان المغرب من أول الأقاليم التي استقلت عن السلطة المركزية الإسلامية في عهد الخلافة الأموية، ينظر: أعفيف، ص 108.

22 استقل المغرب الأقصى عن الخلافة المركزية رسميًا منذ سنة 740م، ورغم أن الأمراء المغاربة الذين تولوا الحكم امتنعوا عن الاعتراف الرسمي بالخلافة المركزية، فإنهم لم يدّعوا الخلافة أبدًا، ينظر: المرجع نفسه، ص 109.



الإيالة التونسية والمرينيين والوطاسيين في المغرب الأقصى[23]. فهل تعني تلك التطورات أن في الإمكان مقارنة السلطة المخزنية بنموذج الدولة الحديثة؟

3. السلطة المخزنية بين نموذج الدولة التقليدية والدولة الحديثة

دأبت الدراسات التاريخية على تناول موضوع المخزن في المغرب انطلاقًا من كونه مفهومًا دالاً على البنى التقليدية التي استعصى تحديثها، ويصعب مقارنتها ببنى الدول الحديثة، على شاكلة ما كان سائدًا في أوروبا[24]، التي تعود سيرورات بناء الدولة الحديثة فيها إلى القرنين الحادي عشر والثاني عشر الميلاديين[25]. وقد اعتبر هنية إطلاق مصطلح "المخزن" وتداول الفاعل السياسي بالقُطر التونسي له مؤشرًا على أن الدولة الحديثة التي "تأسست في البلاد التونسية" لم تكن مستوردة في شكل جهاز سبق صنعه في أوروبا، أو في رقعة أخرى من العالم، بل إن نشوءها سابق على القرن السادس عشر وعلى الحضور العثماني كذلك، ورجح أن بوادره الأولى تعود إلى العهد الحفصي، وتحديدًا في القرن الثالث عشر للميلاد؛ إذ يشير توظيف الفاعلين السياسيين الحفصيين لكلمة "المخزن" على نحو صريح إلى "ظهور بناء سياسي مركزي جديد يختلف في مدلوله ومحتواه عن البناءات السياسية السابقة، مما ولد لديهم الحاجة لاستنباط مصطلح جديد يتماشى والواقع المستحدث"[26].

وإذا كانت كلمة "المخزن" في المغرب الأقصى قد "أصبحت منذ مطلع العصر الحديث تدل على مجموع التنظيمات الإدارية"[27]، فإننا نسجل، في المقابل، أن تلك التنظيمات والأجهزة الإدارية لم تتسم بالنجاعة والفاعلية الكافيتين، حتى يستقيم وصفها بأجهزة إدارية حديثة وحقيقية، فقد تميزت في معظم فترات التاريخ المغربي بهشاشة البنى الإدارية والسياسية على مختلف الصُعد، باستثناء بعض المحطات التاريخية التي شكلت استثناءات، تهاوت أركان كل ما تم بناؤه خلالها في لمح البصر، نتيجة عوامل بنيوية وأخرى ظرفية[28]. وفي المقابل، جاءت كلمة "المخزن" لتدل في نظر هنية على وجود أجهزة ثابتة ومتماسكة، وتفيد "تواصل الاستقرار في ممارسة النفوذ، من ناحية، والمركزة في ما يتعلق بالمحاصيل الجبائية واحتكارها من ناحية أخرى، وهو ما لا تتضمنه عبارة الدولة التي تفيد قبل كل شيء التداول وعدم التواصل والاستقرار"[29].

الحاصل أن ما اتفقت عليه الأبحاث التاريخية التي تناولت بالدرس مؤسسة المخزن من زاوية علاقتها بمفهوم الدولة الترابية، هو أن "المخزن" هو المفهوم الذي تزخر به المصادر الإخبارية بالفضاء العربي الإسلامي، في الوقت الذي برزت فيه الدولة الترابية بوصفها

---

23 عيسى، ص 93.

24 نذكر من جملة تلك الدراسات على سبيل المثال لا الحصر دراسة محمد جادور، الذي اقترح استعارة عبارة "السلطة المركزية"، عوض الدولة للدلالة على جهاز الحكم في المغرب خلال الفترة الحديثة، وذلك لأن اقتباس عبارات مثل الدولة الترابية وغيرها يعد في نظره إسقاطًا ينفي السياق التاريخي، ينظر: جادور، ص 394.

25 يشير لطفي عيسى إلى أن الإرهاصات الأولى للدولة الترابية في أوروبا ظهرت في الفترة الفاصلة بين نهاية القرن الثالث عشر وأواسط القرن الرابع عشر (1280-1360م)، للمزيد حول مسألة نشأة الدولة الحديثة في بلاد المغرب، والفروق في سياقاتها في كل من المغارب وأوروبا، ينظر: عيسى.

26 هنية، ص 242.

27 جادور، ص 385.

28 بخصوص مسألة حتمية العودة المستمرة إلى نقطة الصفر في تاريخ المؤسسة السياسية المغربية، وعوائق الحداثة، ينظر: عبد المجيد القدوري، **المغرب وأوروبا: ما بين القرنين الخامس عشر والثامن عشر (مسألة التجاوز)** (الدار البيضاء/ بيروت: المركز الثقافي العربي، 2000)؛ جادور؛ محمد حبيدة، "عطب التحديث في تاريخ المغرب"، **الأوان**، 2013/9/1، شوهد في 2021/7/6، في: https://bit.ly/3yldzOY؛ لطفي بوشنتوف، "المغرب على عتبة الحداثة: قراءة بالزمن الاحتمالي"، **مجلة رباط الكتب**، العدد 14 (شتاء 2014)، شوهد في 2021/7/6، في: https://bit.ly/3qLTpey؛ عبد المجيد أيت القائد، "التحديث وعوائقه في تاريخ المغرب"، **الأوان**، 2014/4/22، شوهد في 2021/7/6، في: https://bit.ly/3qMaJQJ؛ **جريدة الأحداث المغربية**، العدد 5308، 2014/6/13، ص 12.

29 هنية، ص 242.

مؤسسة إدارية وسياسية في أوروبا الغربية[30]. وهو ما انخرطت في مناقشته أيضًا الكتابات الأجنبية، لكن من وجهة نظر تحكمت فيها الأيديولوجيا، ووفق منطق ارتبطت فيه سلطة المعرفة بالأهداف السياسية الاستعمارية. فما طبيعة التصورات الذي حملتها الكتابات التاريخية المحلية حول جهاز الحكم بالفضاء المغاربي؟ وما حدود وجاهة التأويلات الأجنبية حول جهاز السلطة في الفضاء ذاته؟

ثانيًا: نظام المخزن بين الوصف المحلي والتأويل الأجنبي

يسلط هذا المحور الضوء على بعض ملامح المخزن كما قدمتها الكتابات التاريخية، مع التمييز بين الهيستوريوغرافيا المحلية التي سنقتصر على التقليدية منها، وبين الكتابات الأجنبية التي عُرِف عنها تحاملها الشديد على جهاز السلطة المخزنية، لما لذلك من أهمية بالغة في إماطة اللثام عن بعض التصورات المتضاربة حول جهاز الحكم في البلاد المغاربية.

1. نظام الحكم المغاربي في مرآة الهيستوريوغرافيا التقليدية

يتضح لدى مطالعة كتب الحوليات السلطانية حول تاريخ تونس والمغرب[31] أن أهم صورة احتفظت بها عن جهاز المخزن تُراوح بين كونه ضامنًا لأمن واستقرار الرعايا المُسالمين، ورادعًا لهواة التمرد وإثارة الفتن والقلاقل، غير أن إمعان النظر في ما بين سطور تلك المدونات المصدرية يدعونا إلى التأمل في السمات المميزة لمخزن البلدين كما وصفته الهيستوريوغرافيا التقليدية.

فمن ناحية أولى، زاوجت الهيستوريوغرافيا التقليدية في وصفها المخزن بين الثناء على جبروته أثناء التعامل مع "المارقين" والخارجين عن الطاعة، وبين تعداد مآثره ومحاسنه حين يتعلق الأمر بعطاءاته وعطفه على رعاياه من العلماء والفقراء وغيرهم، ما يفيد أن المخزن كان يعتمد على قوة الشوكة وصلابة القبضة، لكن أيضًا يدعمها بهالة رمزية لا تقل عنها فاعلية في تثبيت أركان مُلكه وضمان استمرارية حكمه. وقد انتبه محمد جادور في دراسته حول مخزن أحمد المنصور السعدي (1578-1603) والمولى إسماعيل العلوي (1672-1727) إلى أن الخطاب الهيستوريوغرافي الرسمي، وتحديدًا كتب الحوليات السلطانية، حرص أشد الحرص على تضخيم جل مواقف المخزن ذات الصلة بما سمَّاه الباحث "سلطة الكرم"، وذلك سعيًا منه لـ "رسم صورة ذات أبعاد مزدوجة يعكس أولُها صفات أخلاقية تظهر أبوية السلطانين، وهما يحسنان إلى الرعية، ويتكفلان بها من منظور الرأفة والرحمة، طلبًا للتوبة والجزاء في الدار الأخرى"[32]، ويبين ثانيها وجاهة الحاكم وتعاليه على المجتمع.

ومن ناحية ثانية، دأبت تلك الهيستوريوغرافيا على اجترار رواية تكاد تكون ثابتة، تصاحب فيها مسار حكم كل سلطان أو باي جديد من بداية عهده إلى انحلال مُلكه إما بموت وإما بقتل[33]. وبين هذه وتلك تبدو التجارب متماثلة وتنحو إلى أن تطابق

---

30 جراد، ص 19.

31 ونقصد تحديدًا كتب أدبيات البلاط ومنها: عبد العزيز الفشتالي، **مناهل الصفا في مآثر موالينا الشرفا**، دراسة وتحقيق عبد الكريم كريم (الرباط: مطبوعات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية والثقافة، [د. ت.])؛ أحمد بن خالد الناصري، **الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى**، تحقيق جعفر الناصري ومحمد الناصري (الدار البيضاء: دار الكتاب، 1997 [1894])؛ محمد الضعيف الرباطي، **تاريخ الضعيف (تاريخ الدولة السعيدة)**، تحقيق وتعليق وتقديم أحمد عماري (الرباط: دار المأثورات، 1986)؛ بن يوسف؛ حمودة بن عبد العزيز، **الكتاب الباشي**، تحقيق محمد ماضور، ج 1: **قسم السيرة** (تونس: الدار التونسية للنشر، 1970)؛ أحمد بن أبي الضياف، **إتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان**، تحقيق لجنة من وزارة الشؤون الثقافية، ج 2 (تونس: الدار العربية للكتاب، 2001).

32 جادور، ص 174.

33 من بين عناصر التجديد في توظيف الموروث الهيستوريوغرافي في كتابة التاريخ الاجتماعي التي اقترحها عبد الأحد السبتي، طرح أسئلة جديدة تخص الثقافة السياسية، من بينها: كيف يقوم مؤرخ البلاط ببناء الرواية المتواترة لصعود دولة جديدة؟ ينظر: عبد الأحد السبتي، **التاريخ والذاكرة: أوراش في تاريخ المغرب** (الدار البيضاء/ بيروت: المركز الثقافي العربي، 2012)، ص 11.

نظرية ابن خلدون في عمر الدول، التي تبدأ بالشباب وتنتهي بالشيخوخة والهرم. فهذا الناصري، في **الاستقصا**، يصف مبدأ حكم أقوى سلاطين المخزن العلوي، المولى إسماعيل (1672-1727) قائلًا: "ولما تمت بيعته نهض بأعباء الخلافة وضبط الأمور وأحسن السيرة"[34]، ويصف نهاية عهده بنبرة ملؤها الحسرة على أيامه التي كانت "من الأمن والعافية وتمام الضبط حتى لم يبق لأهل الدعارة والفساد محل يأوون إليه ويعتصمون به ولم تقلهم أرض ولا أظلتهم سماء سائر أيامه"[35]. وهذا محمد الصغير بن يوسف، صاحب **المشرع الملكي**، يتتبع عهد الباي حسين بن علي (1705-1735)، الذي أرسى دعائم المخزن الحسيني، بادئًا بالقول "ولما استقر على كرسي المملكة التونسية، وتصرف في قطر بلاد إفريقية، وسار في الناس سيرة مرضية، فما اطلع على بر ومعروف إلا وأخذ في اتصاله، ولا علم بمنكر إلا وبالغ في دفعه وانفصاله، وقمع شوكة أهل البغي والفساد، وقمع طائفة الخلاف والعناد، وانقاد له العاصي، وأطاعه الداني والقاصي، ورق بالفقراء والرعية، وساس البلاد بأحوال مرضية، واهتم بإجراء الشريعة المحمدية"[36]. وقد ختم كلامه مرددًا اللازمة نفسها التي تتكرر في نهاية كل عهد، ونجد شبه تطابق لها في المصادر الأخرى، ما يؤكد أن الرصيد الرمزي للسلطة المخزنية بالبلدين، والذي راهن عليه سلاطين المغرب وبايات الإيالة التونسية بقوة، اضطلع بدور مهم في تحقيق الاستقرار والحفاظ على الحكم، وفي ضمان المزيد من الضبط للمجال والمجتمع.

ومن ناحية ثالثة، لا تخلو متون الخطاب الهيستوريوغرافي المحلي من صور رمزية تسعى إلى تكريس نوع من السلطة الرمزية، وطبعها في الذاكرة الجماعية للعامة، ومن ذلك مثلًا، احتفاظ تلك الكتابات بأخبار وحوادث تؤكد توظيف السلاطين والبايات لـ "سلاح الأدعية"، بوصفه سلطة رمزية مكملة لسلطتهم المادية ومماثلة لها[37].

ومهما يكن من أمر، فالمطالع للكتب المندرجة ضمن الرواية الرسمية للأحداث، لا بد له من أن يخرج بانطباع مفاده أن تلك الرواية تحاول، كلما أتيحت لها الفرصة، أن تُظهر المخزن في صورة القوي الذي لا يُقهر، من ناحية، والسخيّ الكريم الذي لا يضاهي عطاءه أحد، من ناحية أخرى. وفي كل صفحة من صفحات تلك الكتب نجد نزوعًا نحو تأكيد هذا المعطى وتكريسه. فماذا عن الرواية المحلِّلة والناقدة للأحداث التي جسدها متن الكتابات الأجنبية؟

2. الجدل حول طبيعة السلطة بين الكتابة الأجنبية والأطروحة الوطنية

عمدت الكتابات الأجنبية إلى تناول مجتمعات العالم النامي من دون الالتفات إلى خصوصياتها الاجتماعية والثقافية، ومثال ذلك ما قام به إفانس-بريتشارد E. Evans-Pritchard حين تناول قبائل النوير في السودان وطبق عليها النظرية الانقسامية Segmentarity Theory، مستعيرًا مفاهيم دوركهايم حول التقسيم الاجتماعي للعمل[38]، وكذلك إرنست غيلنر Ernest Gellner، إذ قام باستعارة انقسامية بريتشارد وطبقها على تاريخ المغرب[39]، ومثله فعل جون واتربوري John Waterbury حين عمل على الارتقاء بالنظرية الانقسامية من

34 الناصري، ج 8: **الدولة العلوية**، القسم 2، ص 46.

35 المرجع نفسه، ج 7: **الدولة العلوية**، ص 99.

36 بن يوسف، ص 18.

37 جادور، ص 196.

38 ليليا بنسالم [وآخرون]، **الأنثروبولوجيا والتاريخ: حالة المغرب العربي**، ترجمة عبد الأحد السبتي وعبد اللطيف الفلق، ط 2، سلسلة المعرفة التاريخية (الدار البيضاء: دار توبقال للنشر، 2007)، ص 6؛ عبد الله حمودي، "الصلاح والسلطة والمجتمع: تمكروت في القرنين السابع عشر والثامن عشر"، في: محمد الغرايب وعبد العزيز بل الفايدة وعبد العزيز عينوز (تنسيق)، **السلطة والفقهاء والمجتمع في تاريخ المغرب: الائتلاف والاختلاف: أعمال تكريمية مهداة للأستاذ أحمد عزاوي** (القنيطرة: منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالقنيطرة؛ الرباط: مطابع الرباط نت، 2013)، ص 333-335.

39 بنسالم [وآخرون]، ص 6.

مستوى القبائل إلى مستوى النخب السياسية والأحزاب في المغرب المستقل[40]. ومثلهم فعلت لوسيت فالنسي Lucette Valensi حين انطلقت من مفاهيم ماركسية لصياغة نظرية العتاقة التي وَسمت بها المجتمعات المغاربية[41].

وفي هذا السياق، تندرج الأفكار التي صاغتها الهيستوريوغرافيا الكولونيالية[42] حول المخزن، إذ ركزت جهودها على إبراز وظيفة من وظائفه مختزلة وجوده في تلك الوظيفة، متغاضية عن باقي أدواره الأخرى، فوصفته بنظام من العنف المستمر[43]، وربطت وجوده بالجباية واستخلاصها، حيث قدمته بوصفه جهازًا طفيليًا جاثمًا على رقاب القبائل يسلبها ثرواتها، كما وسمته بالاستبداد[44] والمحسوبية والزبونية وحصرت "دوره في قمع القبائل وردعها بواسطة حملات مخزنية عسكرية لاستغلال ثرواتها وإخضاع المناطق السائبة"[45].

ويضيف واتربوري، في هذا الصدد، أن قوة المخزن كانت رهينة بقوة حلفائه، مما كان يحتم عليه أن يقوم بين كل "عمليتين عسكريتين" بتجديد تحالفاته؛ فالمخزن كان يستند إلى شبكة معقدة من العلاقات، على اعتبار أن السلالات الحاكمة لم تكن تحكم مجالًا خاصًا بها ومجردًا من مكونات أخرى، وإنما كانت تعتمد "على فسيفساء من العناصر البشرية"، التي كانت في الغالب تضطلع بدور الوساطة بين الدولة والرعية[46]، وهو ما اعتبره واتربوري الوجه الآخر لأسلوب ثابت في الحكم لدى المخزن، وهو الأسلوب الذي تلخصه عبارة "فرِّق تَسُد"، إذ نادرًا "ما كان المخزن في حاجة إلى استعمال العنف، بل كان يلجأ إليه عند فشل أساليب أخرى أقل كلفة وأكثر سلمية"[47]. وهذا القول يتماشى تمامًا مع ما ألحّ عليه جرمان عياش في مختلف أعماله، وإن اختلفت أهدافه عن أهداف واتربوري، فهو يؤكد أن المخزن لم يكن يلجأ إلى خيار القوة إلا عندما يستنفد جميع خياراته الأخرى، والتي من جملتها تدخله المستمر حَكَمًا بين القبائل المتناحرة على الدوام، خصوصًا القبائل غير الخاضعة لسلطته.

أما واتربوري فقد لخّص الأساليب غير العنيفة التي كان يلجأ إليها المخزن في أسلوب الاختراق عن طريق نهج سياسة التحيز في النزاعات المحلية، وإذكاء الصراعات والمنافسات[48]، وإعطاء الأفضلية لطرف على حساب آخر، بواسطة نهج ثنائية الامتياز والمعاقبة[49]. وهذا الأمر يصبّ في صميم الأطروحة الكولونيالية التي ألحّت على أن نظام المخزن كان قائمًا على زرع المكائد بين القبائل والتدخل للفصل بينها، بهدف كسب رصيد رمزي إضافي. وغالبًا ما كان يتحيز لصالح المجموعات القبلية الموالية له. ولئن كان هذا الحُكْم فيه نوع من المبالغة، خصوصًا إذا تم سحبه على كل البلاد المغربية، على اعتبار أن المخزن لم يكن دائمًا في حالة تسمح له بأن يتدخل في

40 جون واتربوري، **أمير المؤمنين: الملكية والنخبة السياسية المغربية**، ترجمة عبد الغني أبو العزم وعبد الأحد السبتي وعبد اللطيف الفلق، ط 3 (الرباط: مؤسسة الغني للنشر، 2013).

41 تؤكد لوسيت فالنسي أن وسائل الإنتاج المتداولة في المجال المغاربي في الفترة السابقة للاستعمار هي وسائل عتيقة تضاهي ما كان يستخدم في العهد الروماني.

42 ركز الباحثون الفرنسيون خلال الفترة الاستعمارية على واقع وجود مناطق غير خاضعة للسلطة المركزية، فعملوا على تضخيم أهمية هذه المجالات وشساعتها رغبة منهم في تبرير الاستعمار.

43 اتخذ الباحثون الأجانب من حركات السلطان محددًا لنعت المخزن بصفة العنف، ولم ينتبهوا إلى أن تلك الحركات كانت ظرفية ولم تكن مستمرة في الزمن.

44 اتخذ الباحثون الأجانب من المولى إسماعيل (1672-1727) نموذجًا لمقارنة النظام المغربي ببعض الأنظمة الآسيوية، خصوصًا الدولة الصفوية في إيران وكذا بالنظام العثماني، رغم وجود فوارق كبيرة بين طبيعة النظام المغربي والأنظمة الآسيوية، إذ تنتفي خصائص الاستبداد الشرقي في المغرب كما أكدت مجموعة من الدراسات.

45 جراد، ص 24.

46 المرجع نفسه، ص 33.

47 واتربوري، ص 60.

48 تفيد المقارنة بالتجربة التونسية في إثبات عكس ما ذهبت إليه الكتابات الأجنبية في هذا السياق، فقد أكدت الباحثة سلوى هويدي في دراستها حول شخصية علي باي أن هذا الأخير خلق استثناء ضمن التجربة التونسية في تعامله مع القبائل، إذ نهج سياسة توفيقية عمل من خلالها على التقرب من كل الأطراف وكسب ولائها وتجنب الصدام معها، بل تدخّل في مناسبات عديدة لإصلاح ذات البين بين مجموعات قبلية وتجنب إذكاء الصراعات بينها، خاصة الانقسام التقليدي بين "الصف الباشي" و"الصف الحسيني"، ينظر: سلوى هويدي، "علي باي وإدارته للأزمات (1759-1782)"، **المجلة التاريخية المغاربية**، العدد 147 (2012)، ص 412.

49 واتربوري، ص 60.



كل مناطق البلاد، لاعتبارات مرتبطة بضعف وسائله التقنية[50]، فإن من الثابت أن قوة المخزن في بعض الفترات، عهد الحسن الأول (1873-1900) مثلاً، كان يستمدها من قدرته على زرع المكائد بين القبائل والتدخل حَكَمًا بينها في ما بعد[51]، الشيء الذي أثبتته خاصية التنقل في المجال في عهد هذا السلطان، حتى إن الكتابات التقليدية نفسها نعتته بـ "السلطان الذي كان عرشه فوق صهوة جواده"، ومعروف لدى المهتمين بدراسة تاريخ المغرب مدى انبهار الكتابات الاستعمارية بهذه المقولة[52].

وإذا كانت أطروحة ميشو بيلير[53]، التي تعكس آراء المدرسة الاستعمارية، أثارت جدلًا واسعًا بين الباحثين المهتمين بالموضوع، وخصص بعضهم صفحات من أبحاثه للرد على آرائه وتفنيدها[54]، فلأنَّ هذا الباحث اقتصر في تحديده مصطلح المخزن على جانب من الجوانب المتعددة المكونة لهذا الجهاز، وحصر كل وظائفه في وظيفة واحدة[55]. وإن كانت ردود الأطروحة الوطنية هي الأخرى مطبوعة بنوع من الوطنية الزائدة والمبالغة في الدفاع عن المخزن[56]، خاصة دراسات مرحلة ما بعد الاستقلال.

إن المتتبع لأطوار الصورة التي رسمتها الكتابات الاستعمارية حول جهاز المخزن يتضح له انفراد التجربة المغربية بوجود أطروحة طبعت الخطاب العلمي حول نسقه السياسي والاجتماعي، ويتعلق الأمر بنظرية "بلاد المخزن وبلاد السيبة"[57]؛ إذ دأبت الهيستوريوغرافيا الاستعمارية على تقسيم المجال السياسي المغربي إلى مجالين رئيسين: مجال مُتحكم فيه وتناله سلطة المخزن وهو لا يتعدى، في تقدير الباحثين الأجانب، ضواحي المدن، ومجال ثانٍ مترامي الأطراف سائب ولا تسوده سلطة المخزن، ويُعبَّر عنه في المصادر والوثائق بـ "المجال الذي لا تناله الأحكام" أو "بلاد النفاق والمخالفة على السلطان"[58]، وإن كانت هذه النظرية، في جانب منها، واقعًا ملموسًا تؤكده المصادر التاريخية المغربية[59]، فإن الإيالة التونسية لم تكن بعيدة عن هذا النموذج؛ إذ اعتبرت الأبحاث الفرنسية المجالات الجبلية حاجزًا طبيعيًا عجزت السلطة المركزية عن اختراقه، كما وسمت المجالات البعيدة عن المركز بـ "التوحش والانغلاق والإفلات من أي شكل من أشكال المراقبة"[60]، متجاهلة أشكال المراقبة الأخرى التي خضع لها المجال في المغرب وتونس

---

50 لمزيد من التفاصيل حول مسألة العوز التقني لدى مخزن الأشراف في المغرب الأقصى خلال الفترة الحديثة، ينظر: جادور، ص 462.

51 الطيب بياض، **المخزن والضريبة والاستعمار: ضريبة الترتيب 1880-1915** (الدار البيضاء: أفريقيا الشرق، 2011)، ص 69.

52 Jocelyne Dakhlia, "Dans la Mouvance de prince: La symbolique du pouvoir itinérant au Maghreb," *Annales. Histoire, Sciences Sociales*, vol. 43, no. 3 (May-June 1988), p. 735.

53 بسط ميشو بيلير أطروحته حول المخزن في مقالته في **الموسوعة الإسلامية**، ينظر:
E. Michaux-Bellaire, "Makhzan," in: *Encyclopédie de l'Islam*, Nouvelle édition, vol. 6 (Paris: Maisonneuve et Larose, 1991), pp. 131, 135

54 بياض، ص 68-75.

55 اعتبر بيلير أن وظيفة المخزن تنحصر في تكديس كل ثروات البلاد في خزائنه وخزائن أعوانه، ولم تكن له أيّ مبادرة ترمي إلى توظيف تلك الثروات في المصلحة العامة، ينظر: Michaux-Bellaire, p. 134؛ بياض، ص 71.

56 أحمد التوفيق، **المجتمع المغربي في القرن التاسع عشر (اينولتان 1830-1912)**، ط 2، سلسلة أطروحات ورسائل 1 (الرباط: منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، 1983)، ص 467.

57 صاغت بعض الكتابات التاريخية الحديثة مفاهيم بديلة اعتبرتها أكثر إجرائية لمقاربة واقع علاقة المخزن بالمجال خصوصًا في المغرب، وهي "مجال الطاعة" عوض "بلاد المخزن" و"مجال البيعة" بدل "بلاد السيبة"، ينظر: محمد حنداين، "البادية المغربية بين مجال الطاعة ومجال البيعة: بادية سوس في القرن الثامن عشر"، في: **المجال البدوي في المغرب الخصوصيات والتحولات: أشغال الندوة المنعقدة بالقنيطرة أيام 6 و7 مارس 2002** (القنيطرة: مجموعة البحث في تاريخ البوادي المغربية، 2007)، ص 50، 62.

58 لطفي عيسى، **مغرب المتصوفة (الانعكاسات السياسية والحراك الاجتماعي من القرن 10 م إلى القرن 17 م)** (تونس: مركز النشر الجامعي، 2005)، ص 535.

59 واجه المخزن في كل من المغرب الأقصى والإيالة التونسية صعوبة حقيقية في ضبط المجالات البعيدة عن المركز لعدة أسباب منها ضعف الوسائل التقنية، وقد راهن نظام المخزن على البعد الروحي في تعامله مع تلك الأطراف عن طريق الاستفادة من النفوذ الذي كان يتمتع به الصلحاء مقابل تمتيعهم بالعديد من الامتيازات كالإعفاء من أداء الجباية.

60 على سبيل المثال، اعتبرت الكتابات الفرنسية مجال خمير من المجالات السائبة، وأكدت وجود قطيعة شبه مطلقة بين المنطقة وحكام تونس الذين كانوا عاجزين، في نظر الكتابات الفرنسية، عن فرض سيطرتهم على المناطق البعيدة عن المركز. لمزيد من التفاصيل، ينظر: فاطمة بن سليمان، "مجال خمير والسلطة المركزية بتونس في القرن

قبل الاستعمار، وهي أشكال لا تتماشى في مجملها مع التصور الأوروبي[61]، غير أن بعض الأبحاث الإنكليزية قدّمت مراجعة نقدية للتصور الفرنسي حول العلاقة بين المركز والمجالات الداخلية[62]، على غرار المراجعة النقدية والاعتراضات التي أبداها إدموند بورك الثالث Edmund Burke III حول نظرية بلاد المخزن وبلاد السيبة في المغرب[63].

ورغم الدعم المتواصل الذي حظيت به مؤسسة المخزن من المراديين (1610-1702) ثم الحسينيين (1705-1957) من بعدهم، ومحاولاتهم المتكررة لضبط المجال وإخضاعه، كما هو الشأن بالنسبة إلى السعديين (1510-1659) والعلويين في المغرب الأقصى، فإن المخزن المرادي وبعده الحسيني لم يصلا إلى مرتبة الدولة الترابية "بما أن البايليك يتحكم في مناطق محدودة، وهي المدن ومناطق الاستقرار بصفة عامة، لكن معظم الفضاء كان خاضعًا للقبائل التي لا تعترف بسلطة المخزن إلا لحظة مرور المحلة، أو بواسطة القوة"[64]. كما أن انتشار ظواهر مثل اللصوصية وقطع الطرق في الإيالة التونسية والمغرب في النصف الأول من القرن التاسع عشر، من المؤشرات التي اعتبرها بعض الباحثين[65] دليلًا على استقلالية القبائل عن الدولة. وفي المقابل ذهب بعض الباحثين التونسيين مذهبًا يحمّل فيه مسؤولية حالات السيبة تلك للمخزن الحسيني الذي ترك، في نظرهم، هامشًا قانونيًا وأمنيًا للتعامل مع مثل تلك الأنشطة من "دون أن تغفل عن مراقبته ومحاولة السيطرة عليه، وكأنه مثل نوعًا من التوازن المفقود الذي غضت الدولة عيونها عنه، فلا هي نفته ولا هي تركت له حرية التوسع والانتشار"[66].

وإذا كنا قد أكدنا في البداية تعقد وتشابك دلالات مفهوم المخزن وصعوبة تحديده، ففي المقابل يمكن اعتبار التعريف الذي قدّمه عبد الله العروي لهذا المصطلح تعريفًا دقيقًا ومستوعبًا لدلالات المصطلح على نحو كبير، وإن كان هو الآخر قد صرّح بتشعب دلالاته وتنوعها، مميزاً بين مستويين للمخزن. المستوى الأول وسمه بالضيق ويعني الجيش و"البيروقراطية" في مغرب القرن التاسع عشر، وكل من كان يتلقى راتبًا من بيت المال، وهذا الجانب هو الذي شملته تحليلات الباحثين الأجانب لأنه واضح وبارز للعيان[67]. أما المستوى الثاني، وهو الذي أغفلته الأطروحة الكولونيالية، فيسميه العروي المعنى الواسع لمفهوم المخزن[68]، ويشمل المجموعات التي ينحدر منها رجال المخزن، أي فئة الخاصة وقبائل الجيش والمرابطين[69]، وكل من كانت تناله إنعامات المخزن من هدايا وامتيازات،

التاسع عشر: من التخوم إلى الحدود ومن المخزن إلى الدولة"، **مجلة روافد**، العدد 5 (1999-2000)، ص 11-12.

61 المرجع نفسه، ص 12.

62 تشير بن سليمان إلى أن ما دونه ضابط إنكليزي زار منطقة خمير قبل الحماية يختلف عن التصور الفرنسي، إذ اعتبر أن سكان منطقة خمير تربطهم بالسلطة علاقات متميزة قوامها الاعتراف بسلطة الباي من دون أن تؤدي له أي إتاوات، ينظر: بن سليمان، ص 12-13.

63 إدموند بورك، **الاحتجاج والمقاومة في مغرب ما قبل الاستعمار (1860-1912)**، ترجمة محمد أعفيف، سلسلة نصوص وأعمال مترجمة 17 (الرباط: منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، 2013).

64 جراد، ص 40.

65 إبراهيم بن جمعة بلقاسم، **الاقتصاد والمجتمع في الإيالة التونسية من 1861 إلى 1864: من خلال محاضر محاكم الجنايات والأحكام العرفية** (تونس: منشورات كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، 2002)، ص 335.

66 المرجع نفسه.

67 "يمكننا القول إن تعبير 'مخزن' استُخدم للدلالة على الحكومة المغربية وكل من كان متصلًا بها من قريب أو بعيد"، ينظر: Michaux-Bellaire, p. 131.

68 جادور، ص 393؛
A. Laroui, *Les origines sociales et culturells du nationalisme marocain (1830-1912)* (Casablanca: Centre Culturel Arabe, 1993), pp. 120-121.

69 جراد، ص 25.



وهذه الفئة الأخيرة اضطلعت بدور مهم في بلورة الوظيفة التحكيمية للمخزن، التي أكّدها عياش في رده على الأطروحات الأجنبية، إذ أغفلتها هذه الأخيرة واعتبرت المخزن نظامًا مبنيًا على العنف، ولم يكن يعنيه سوى تحصيل الجباية[70].

كما ينطوي تعريف المهدي جراد لهذا المفهوم على أهمية بالغة، بالنظر إلى تناوله إياه من زاوية اجتماعية، ما مكنه من الإحاطة بجزئيات أغفلتها العديد من الدراسات الأخرى، وإنْ حصر بنية النظام في شبكة العلاقات المنفعية التي ربطت بين الأوساط الحاكمة وبعض النخب الاجتماعية الأخرى، فقد اعتبر المخزن من جهة "ممثلًا في النخب التي ربطت مصيرها بالمركز، والتي تكون نظام الحكم ووسائل الهيمنة على المجتمع برمته، والتي عقدت أيضًا علاقات متميزة ذات صبغة منفعية مع الأوساط الحاكمة"[71]، واعتبره من جهة أخرى يشمل مجموع الأشخاص الذين كانوا يقدمون خدمات للسلطة الحاكمة وربطتهم بها علاقات ولاء، "والذين يمارسون نوعًا من السلطة الدينية والعسكرية والاقتصادية والسياسية بواسطة الرأسمال الذي يوفرونه، مقابل حصولهم على امتيازات"[72].

وإجمالًا يمكن الخلوص إلى أن المخزن، سواء في الإيالة التونسية أو في المغرب الأقصى، هو نظام من العلاقات المتشعبة والمعقدة تقوم على أساس تبادل المصالح والمنافع الشخصية بين عناصر مختلفة ومتباينة، ويندرج في سلكه كل من يمتلك نفوذًا أو جاهًا ماديًا أو رمزيًا يُسخره في سبيل تدعيم هياكل السلطة.

ومن طبيعة نظام المخزن كذلك، قدرته على الحفاظ على ولاء عدد من العناصر التي تشكّل الأساس الذي يستمد منه قوته وحضوره، إذ يستند رمزيًا إلى عدد من الشارات والرموز والإيحاءات والممارسات التي يوظفها لبصم الذاكرة الجماعية بحضوره المستمر، وتعضده أيديولوجيًا فئات مُشكّلة لسلكي العلماء والكتّاب أو أصحاب القلم والأشراف[73] الذين تُناط بهم مهمة منحه شرعية التأسيس والاستمرار في الحكم، بينما يستمد قوته المادية من عنصري الجيش بمكوناته المتنوعة المشارب والأصول، ومن الجباية بوصفها مصدرًا أساسيًا لتمويل خزائنه، وهو ما يُفسر الطبيعة الخراجية للدولة في بلاد المغارب. وكثيرًا ما كان المخزن يراهن على قدرته على التكيف المستمر مع المستجدات، ما ضمن له الاستمرارية عبر الزمن رغم الهزات العنيفة التي تعرّض لها، فإلى أي حد استطاع المخزن أن يكسب الرهان، وأن يفرض وجوده على المجال والمجتمع؟ وما طبيعة الآليات الرمزية التي اعتمد عليها في تثبيت ركائزه؟

ثالثًا: ملاحظات حول بعض آليات السلطة الرمزية في البلاد المغاربية

يمكن اعتبار السلطة الرمزية من المقومات الأساسية التي ارتكز عليها الحكم المخزني بالبلدين؛ ذلك أن رموز أي حكم تعدّ من مستلزمات وجوده وآليات الحفاظ عليه، على اعتبار أن "الجبروت وحده لا يخول الزعامة الكاملة، ما دام يمكنه ممارسة قوة الإكراه وليس الإقناع الذي لا يتم تحقيقه إلا بالسلطة الرمزية"[74]، فما أبرز المرتكزات الرمزية لنظامي الحكم في الإيالة التونسية والمغرب الأقصى خلال العصر الحديث؟

70 تصدى المؤرخ جرمان عياش لتفنيد هذه النظرة ووصفها بـ "الرؤية المتساهلة والساذجة، بلورت على يد مؤلفين فرنسيين في وقت كان مناسبًا لتوظيفها في خدمة أغراض فرنسا الاستعمارية"، ينظر: جرمان عياش، "الوظيفة التحكيمية للمخزن"، في: **دراسات في تاريخ المغرب**، ترجمة محمد الأمين البزاز وخلوق عبد العزيز التمسماني (الدار البيضاء: الشركة المغربية للناشرين المتحدين، 1986)، ص 145.

71 جراد، ص 27.

72 المرجع نفسه، ص 25.

73 ينفرد النموذج المغربي باعتماد المشروعية السياسية فيه على أيديولوجية الشرف، طوال الفترة الحديثة.

74 جادور، ص 165.

1. مسألة البيعة

حظيت البيعة في تاريخ المغرب بمكانة بارزة على مستوى تأمين الشرعية للنظام السياسي، وهي تعاقد بين مختلف الأطراف والفاعلين الاجتماعيين، ويعرّفها هنية بأنها "عقد يربط بين مكونات المجتمع السياسي لإعادة بناء السلطة مع إضفاء صبغة القداسة عليها"[75].

وبذلك، تكون البيعة عبارة عن تعاقد سياسي واجتماعي بين طرفين؛ حاكم تناط به مسؤولية ولاية أمر رعيته والدفاع عن حوزة البلاد وحمايتها من الفتن، ومحكوم من واجباته طاعة ولي الأمر ودفع الأداء الذي أقره الشرع، بمعنى أن البيعة تترتب عليها التزامات على طرفي العقد معًا[76]. أما عقد البيعة فيحرره كبار قضاة الحواضر الكبرى، مع إشهاد جماعة أهل الحل والعقد، من علماء وشرفاء وأعيان، وهم الوسطاء الذين يأخذون البيعة للحاكم الجديد من الرعية[77].

ومن الدلالات الرمزية للبيعة أنها تضفي نوعًا من القداسة على سلاطين المغرب الأقصى وبايات الإيالة التونسية[78]، قداسة مستمدة من النصوص الدينية، كما تُبرز أهمية الدين في فرض سلطة الحاكم في كلا البلدين خلال الفترة الحديثة، وتتجلى هذه الأهمية بالأساس في الديباجة التي تتصدر وثيقة البيعة التي يتم التذكير فيها بأهمية الولاية ووجوبها شرعًا، خاصة في المغرب الأقصى الذي كان فيه عقد البيعة مكتوبًا[79]. ومن جهة أخرى، فالبيعة عبارة عن رباط مقدس بين العاهل ورعيته، وتختلف تمامًا عن مفهوم الشرعية المبنية على الإرادة وفق التحديد الهيغلي، بل هي قائمة على أسس قدسية[80]، فالحاكم يستمد سموه على المجتمع من "الحق المقدس" الذي يمنح العائلة الملكية خصالًا رفيعة، ويضفي على منجزاتها نوعًا من الرفعة[81].

لقد جرت العادة أن تُعقد البيعة للحاكم الجديد على مرحلتين؛ بيعة خاصة بمن يمكن نعتهم بالحلفاء السياسيين للمخزن المركزي، أي جماعة أهل الحل والعقد التي تضم العلماء والشرفاء والأعيان، ثم البيعة العامة وهي لعامة الناس، وكان يشرف عليها أهل الحل والعقد في المساجد، وكانت تتم في اليوم الموالي لتولّي السلطان أو الباي الجديد مقاليد الحكم[82].

ورغم أن حكام الإيالة التونسية يستمدون مشروعية حكمهم السياسية من التعيين الذي يحظون به من الباب العالي، عن طريق الفرمان السلطاني الذي كان يرد من عاصمة الحكم العثماني كلما تولى باي جديد حكم تونس، فعقد البيعة بدوره كان يحظى بفعالية كبيرة خاصة على المستوى الداخلي، فمن خلاله يتمكن البايات من إسباغ حكمهم بالشرعية الدينية التي يستمدونها من الفقهاء، بوصفهم حماة للشريعة، و"منتجين حقيقيين لأحكامها"[83]، وباعتبارهم كذلك الساهرين على تنفيذ تلك الأحكام.

75 عبد الحميد هنية، "بناء الدولة المجالية في البلاد التونسية والمغرب الأقصى، وآليات الاندماج فيها خلال الفترة الحديثة"، **عمران**، العدد 4 (ربيع 2013)، ص 8.

76 المرجع نفسه.

77 أعفيف، ص 303.

78 يشير هنية إلى أن رمزية البيعة ووقعها على الحياة السياسية في المغرب الأقصى أهم بكثير مما عليه الأمر في الإيالة التونسية، ينظر: هنية، "بناء الدولة المجالية"، ص 9.

79 أعفيف، ص 114-115؛ بلقاسم، ص 303-304.

80 عبد الله حمودي، **الشيخ والمريد: النسق الثقافي للسلطة في المجتمعات العربية الحديثة يليه مقالة في النقد والتأويل**، ترجمة عبد المجيد جحفة، ط 4 (الدار البيضاء: دار توبقال للنشر، 2010)، ص 37.

81 المرجع نفسه، ص 38.

82 بلقاسم، ص 303.

83 حمادي دالي، "البايليك والإحاطة بالفقهاء في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر: المظاهر والآليات"، **المجلة التاريخية المغاربية**، العدد 147 (تشرين الثاني/ نوفمبر 2012)، ص 186.



وإضافة إلى وظيفة البيعة الأساسية المتمثلة في دعم الحكم المخزني، فقد تتضمن أيضًا شروطًا تقيد سلطات الحاكم الأعلى وتحدّ منها، كما حدث في البيعة المشروطة التي عُقدت للسلطان المولى عبد الحفيظ في المغرب الأقصى سنة 1908.

عطفًا على ما سبق، يمكن تحديد ملامح التشابه ومستويات الاختلاف في ما يتعلق بمسألة البيعة بين البلدين، باعتبارها مظهرًا من مظاهر الحكم ومصدرًا من مصادر المشروعية السياسية، على النحو التالي:

من حيث المبدأ، تعدّ البيعة مصدرًا أساسيًا من مصادر المشروعية في الحكم، ولحظة تعاقد بين الحاكم والمحكوم لا غنى عنها لتفويض السلطة من عامة الناس إلى خاصتهم في كل البلاد الإسلامية، ولا تشذ الإيالة التونسية والمغرب الأقصى عن هذه القاعدة، وإن وجدت اختلافات طفيفة بخصوص آليات تنزيلها على أرض الواقع؛ ففي البلاد التونسية اضطلع الفقهاء بدور محوري في عملية عقد ما يعرف بالبيعة العامة التي ينخرط فيها رؤساء القبائل وأعيانها، في حين اختص بعضهم بدور أساسي في عقد البيعة الخاصة التي يتم من خلالها إسباغ الشرعية الدينية على الحكم من قبل مجموعة من الفقهاء الذين اصطلح على نعتهم بجماعة أهل الحل والعقد.

وقد رصد عبد الحميد هنية عناصر التشابه ومستويات الاختلاف في أسس البيعة وآلياتها في بلاد المغرب، وحددها في العناصر التالية:

كان للبيعة في المغرب الأقصى شأن وقيمة سياسية كبيران، لا نظير لهما في الإيالة التونسية، وهو ما تعكسه وفرة عقود البيعة المكتوبة في المغرب الأقصى، والتي تناقلتها المصادر التاريخية[84]، في الوقت الذي لا يحتفظ فيه الأرشيف الوطني التونسي إلا ببيعة واحدة، هي لمحمد الصادق باي (1859-1882)[85].

تختلف البيعة في المغرب الأقصى عن نظيرتها في البلاد التونسية في كون الأولى دائمًا كتابية، في حين أن الثانية كانت تجري شفويًا، ويمكن تفسير هذا الأمر أنثروبولوجيًا، وذلك أن الحقوق المثبتة كتابيًا تكون دائمًا ملزمة لطرفي العقد، كما أن الطابع الكتابي للبيعة إجراء احتياطي في حالة حدوث تنكّر للبيعة، ومن هذا المنطلق يؤكد هنية أن محاولة إثبات حق معين كتابيًا هي دليل ضمني على وجود إمكانية لحدوث خلاف حوله؛ ذلك أن التفكير في إنتاج وثيقة كتابية لحق من الحقوق لا يمكن أن يتم إلا بوجود من له مصلحة إقامة الخلاف، وبما أن احتمال وقوع الخلاف حول السلطة في المغرب الأقصى كان أكبر مما كان عليه الأمر في الإيالة التونسية، بحسب منظور هنية، فإن البيعة اتخذت دائمًا طابعًا كتابيًا في المغرب عكس ما هو حاصل في الإيالة التونسية[86].

لم يكن الفاعلون السياسيون في المغرب الأقصى والبلاد التونسية ينظرون إلى البيعة بالطريقة نفسها، ففي الوقت الذي شدد فيه "المخزن العلوي على البيعة وخصها بمكانة محورية في تثبيت مشروعية كل سلطان يتولى العرش"[87]، لم يكن الفاعلون السياسيون في

84 عقد عبد الرحمن بن زيدان فصلًا كاملًا حول نظام البيعة في المغرب، ينظر: عبد الرحمن بن زيدان، **العز والصولة في معالم نظم الدولة**، ج 1 (الرباط: المطبعة الملكية، 1961)، ص 8.

85 هنية، "بناء الدولة المجالية"، ص 9-10، وقد فسر هنية الأسباب التي حدت بالعائلة الحسينية إلى اعتماد البيعة المكتوبة بدل الاقتصار على صيغتها الشفوية المعهودة، بخصوصية الظروف التي اعتلى فيها الصادق باي عرش تونس، والتي أجملها في سعي الباب العالي إلى تقليص استقلالية ولاياته الغربية ورغبته في فرض سيطرته المباشرة عليها، فكان رد فعل حكام الإيالة التونسية متمثلًا في السعي نحو إثبات أن العائلة الحسينية تستمد شرعية حكمها من الداخل بواسطة بيعة شرعية وليس من الباب العالي، ينظر: هنية، "بناء الدولة المجالية"، هامش رقم 8، ص 9.

86 المرجع نفسه، ص 10-11.

87 أعفيف، ص 114.

الإيالة التونسية ينظرون إلى البيعة "على أنها عقد بأتم معنى الكلمة، وأن هذا العقد يربط ضمنًا صاحب السلطة والأهالي كما هي الحال في المغرب الأقصى"[88].

2. سُلطة الإكرام والإنعام والإحسان

مثّلت استراتيجية الإنعام والإحسان والإكرام، أو ما نعته بعض الدارسين بـ "سلطة الكرم"[89]، ثابتًا من ثوابت الحكم في البلدان المغاربية، إذ أثبتت نجاعتها داخل المجتمعات التقليدية خاصة في العصر الحديث، وتجسدت نجاعة هذا الاختيار لدى المخزن في كونه كافيًا "لاستقطاب العناصر الفاعلة على المستوى المحلي، وجعلها في الغالب أداة طيعة لتنفيذ سياسات الحكم المركزي"[90]، ومن هذا المنطلق لم يتوانَ سلاطين المغرب منذ العصر الوسيط عن الإغداق بالمال والكسوة والمأكل على عدد من الفاعلين الاجتماعيين، ممن يمتلكون نفوذًا رمزيًا من شأنه أن يزيد تزكية سلطة المخزن ومنحها شرعية التأسيس والاستمرار.

تبرز الأهمية الملحة لهذه الممارسة تحديدًا في وقت الشدائد التي كانت تهدد الحكم المخزني في استمراريته، إذ يشير إبراهيم السعداوي في هذا الصدد إلى أن "علي باي طبّق هذه السياسة على نطاق واسع في بداية عهده حينما اندلعت انتفاضة القبائل بزعامة إسماعيل بن يونس باي، ولم يستثنِ آنذاك خلال استعداداته الأولية أعيان القبائل المحسوبة على الصف الباشي"[91]، مستهدفًا من وراء ذلك عزل الأمير علي باشا عن الأعيان المحليين تمهيدًا لإضعاف حركته.

وعن كرم علي باي يقول حمودة بن عبد العزيز: "وأما كرمه فشيء لم تسمح به الأيام. ولا اهتدت إلى مواقعه الأفهام، ولا عثرت عليه في سالف الحقب الكرام"[92]، ولتأكيد كلامه يسوق صاحب **الكتاب الباشي** رواية يُظهر فيها ولي نعمته، وهو يجود على من حوله حتى في أوقات الضيق والشدة، وهو يؤْثر على نفسه ولو كان به خصاصة، فيقول: "وها هنا حكاية غريبة في بابها أقدمها بين يدي ما نقصه من مكارمه لما اشتملت عليه من الدلالة على الكرم، والنزاهة، وكبر النفس، والمواساة، والإيثار: وهو أنه كان في بعض أيام تجولاته في الصحراء قد نفد الزاد عنده وانقطعت عليه الميرة، فكان يؤْتى إليه كل يوم برغيف [...] فيقسم ذلك في أصحابه فينال كل واحد منهم قطعة من الرغيف وتمرات، ويناله من ذلك حصة كأحدهم لا يزيد على ذلك، حتى بلغ منه ذلك كل مبلغ وأضر به الضعف"[93].

بينما ميز جادور بين بعدين لسلطة الكرم لدى السلطانين أحمد المنصور والمولى إسماعيل؛ الأول أخلاقي يكرس السلطة الأبوية للسلاطين على الرعايا، والآخر سياسي تمثل في ضمانها لولاء العناصر المتمردة، واستقطاب القوى المعارضة، وإخضاع الخارجين عن السلطة[94]، وفي هذا السياق عدّد كاتب أحمد المنصور، عبد العزيز الفشتالي، بعض فوائد سلطة الكرم في نص معبّر نقله عنه جادور يقول

88 هنية، "بناء الدولة المجالية"، ص 12.

89 استعرنا هذا التعبير من المؤرخ المغربي محمد جادور، ويعني به استخدام السلطة المخزنية لعادة الكرم بوصفها طقسًا ملازمًا لكل حفل رسمي نظم تحت إشرافها، وذلك من خلال المبالغة في إكرام الضيوف بمختلف ألوان الأطعمة والهدايا، ينظر: جادور، ص 172.

90 إبراهيم السعداوي، "المخزن والمجال الجبلي التونسي بين 1630 ونهاية القرن الثامن عشر"، **مجلة بصمات**، العدد 3 (2008)، ص 60.

91 المرجع نفسه. والمقصود بـ "الصف الباشي": القبائل التي ساندت علي باشا في سياق ما عُرف تاريخيًا في البلاد التونسية بـ "الفتنة الباشية" خلال القرن الثامن عشر، إشارة إلى الثورة التي قادها علي باشا ضد عمه الباي حسين بن علي بين سنتي 1728 و1756، لأسباب عديدة، منها خرق الباي حسين بن علي قانون توريث الحكم عندما قرر التراجع عن تعيين ابن أخيه علي باشا وليًا للعهد وعهد بذلك إلى أحد أبنائه.

92 بن عبد العزيز، ص 294.

93 المرجع نفسه.

94 جادور، ص 174-175.



فيه وهي خصلة "تعنو لها الوجوه، وتذل لها الرقاب، وتخضع الجبابرة، وتسترق بها الأحوال، ويستمال بها الأعداء، ويستكثر بها الأولياء، وتحقن بها الدماء، ويحسن بها الثناء وتملك بها القرباء والبعداء، ويسود بها في غير عشائرهم الغرباء"[95].

كما يظهر أيضًا طابع أبوية نظام الحكم في الإيالة التونسية إلى حدود القرن التاسع عشر، وقد جسد الباي ذلك الطابع من خلال إغداقه بالهبات والعطاءات وكذا الإعفاءات على مختلف الفاعلين[96]، وتظهر سمة الكرم لدى البايات التونسيين أيضًا من خلال الوصف الذي قدّمه القنصل بليسييه دي راينو Blissier de Raynod، إذ أكد أن الباي حتى وإن كان ينفق على نفسه باتزان ملحوظ، فهو مع المحيطين به شخص ذو كرم، وهو ما اعتبره بليسييه "علامة نفس رفيعة"، غير أنه تحفّظ في منحها صفة "الفضيلة" إلا إذا لم تكن تقع على حساب "الشعب"[97].

من الثابت، إذًا، أن استراتيجية الجود والكرم، التي دأب المخزن بكلا البلدين على توظيفها، تحمل في طياتها، من جهة، دلالات وأبعادًا رمزية تحيل على مسألة المتخيل السياسي بين الحاكم ورعاياه؛ فعطاءات المخزن مؤشر من المؤشرات الدالة على حضوره في صلب المجتمع[98]، كما أن كلًا من الحاكم والمحكوم لا يتصور وجود سلطة من دون عطاء وتوزيع للنعم[99]. ومن جهة أخرى، يمكن اعتبار مسألة الجود والكرم أداةً في يد المخزن يضعها في متناول كل من أثبت ولاءه لسلطته، ويحرم منها كل من سوّلت له نفسه الخروج عن طاعته، بل قد تتحول في هذه الحالة من نعمة إلى نقمة. ويجدر بنا في هذا الصدد الإشارة إلى أن المخزن، في الوقت الذي كان فيه يُغدق على حلفائه من العائلات المخزنية والصلحاء بالهدايا والإنعامات، كان في المقابل يمتلك سلطة موازية تقوم على أساس التغريم وفرض الرزايا والخطايا، وهكذا كانت ثنائية العقاب - الثواب ثابتًا من ثوابت الحكم في البلدين.

لقد اضطلع نظام العطايا بوظيفة إقناعية مهّدت السبيل أمام المخزن لضمان استمرارية حكمه، ويسّرت له سبل تسيير شؤون الحكم، إذ عن طريقه يتبدّى لأعوان المخزن مدى سموه، وعن طريقه أيضًا يتمكن "من استقطاب المترددين على طرق أبواب قصره والتهيؤ لخدمته طلبًا في الحصول على الامتيازات وبناء شبكة من العلاقات المنفعية"[100]، ولذلك فإن منظومة تبادل الهبات والهدايا تندرج ضمنها الصلات والروابط بين المخزن وخدامه، كما أنها تساهم في تجديد العلاقات بينه وبين رعاياه، ومن هذا المنظور ينبغي فهم حرص سلاطين المغرب وبايات تونس على استغلال كل مناسبة تجمعهم برعاياهم لإظهار جودهم وكرمهم. فما أنسب الأوقات بالنسبة إلى المخزن لممارسة سلطة الكرم؟

رصد جادور العديد من المناسبات التي حرص المخزن المغربي في العصر الحديث على الظهور أثناءها بمظهر قوامه الجود والكرم، واعتبرها من مظاهر استمرارية أسلوب الحكم في تاريخ المغرب، وهكذا فإن أنسب مناسبة لممارسة سلطة الكرم عند المخزن هي الظرفيات الناتجة من المجاعات وموجات الغلاء والجفاف، فضلًا عن مناسبة شفاء السلاطين مما قد يلمّ بهم من وعكات صحية، وأخيرًا مناسبات الاحتفالات الرسمية بالقصور السلطانية، والتي يحرص فيها المخزن على غرار المناسبات الأخرى على إظهار كرمه

---

95 الفشتالي، ص 233؛ جادور، ص 175.

96 بلقاسم، ص 309.

97 إرنيست بليسييه دي راينو، **وصف إيالة تونس**، ترجمة محمد العربي السنوسي، مراجعة توفيق العيادي ومصطفى التليلي (تونس: المركز الوطني للترجمة، 2010)، ص 247.

98 جادور، ص 177.

99 المهدي جراد، "السلطة الحسينية وأعيان الدين خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر: عائلة البارودي نموذجًا"، **المجلة التونسية للعلوم الاجتماعية**، العدد 141 (2013)، ص 91.

100 المرجع نفسه.

و"المبالغة في إطعام الحضور، خاصة من العلماء"[101]. ووفقًا للمنظور نفسه دائمًا، مثّلت الأعياد الدينية فرصًا سانحة للمخزن لممارسة كرمه وجوده المعهودين، إذ شهدت منظومة الكرم وتخليد المناسبات الدينية وحتى السياسية تلازمًا بيّنًا[102]. ويذهب هذا التصور أبعد من ذلك، فيؤكد أن المخزن لا ينفك يمارس الكرم حتى في أبسط المناسبات، فمثلًا حرص المخزن أثناء حركاته على المبالغة في إطعام وكسوة أعيان المناطق التي ينزل بها، "كما لو كانوا ضيوفًا لديه في العاصمة"، وهو ما اعتبره التصور ذاته الذي يرغب المخزن في الحفاظ على التراتبية نفسها السائدة في العاصمة، وعلى التمثل المترسخ في أذهان الرعايا والخدام على حد سواء، والذي مفاده أن المخزن هو مصدر العطاء الدائم والذي لا ينضب[103].

أما في الإيالة التونسية، فيمكن التمييز في الهبات التي كان يمنحها البلاط خاصة للفقهاء، بين هبات منتظمة تتخذ صفة شهرية تقريبًا، وأخرى غير منتظمة، وغيرها كانت سنوية بمناسبة الأعياد الدينية خاصة عيدي الفطر والأضحى، "وهو ما يعرف بـ 'العيدية'"[104]. كما مثّلت مسألة كرم السلطة أيضًا في الإيالة التونسية وسيلة للحد من تجاوزات بعض أعوان المخزن، فبحسب شهادة القنصل بليسييه، كان الباي يغدق على أعوانه من الضباط السامين في الجيش بعلاوات، خاصة عندما يكون مزاجه جيدًا، وذلك لتفادي لجوئهم إلى وسائل غير مشروعة للحصول على المال[105].

وإلى جانب القوى الدينية، كالفقهاء والزوايا، التي مثلت الفئة الأكبر التي يُنعم عليها المخزن باستراتيجية الكرم، فقد نال الأعيان المحليون ومختلف أصحاب النفوذ حظهم الوافر من تلك الإنعامات، إذ لم تكن الخدمات التي كان شيوخ وأعيان المناطق المحلية يؤدونها لفائدة المخزن مجانية، وإنما كانوا يتلقون في مقابلها صلات وإنعامات وسمتها المصادر التونسية بـ "العوايد"[106].

وفي مقابل الجوانب الإيجابية التي أظهرتها استراتيجية الإنعام والإكرام، كشفت بعض الدراسات التاريخية الحديثة حول الإيالة التونسية عن الوجه الآخر لتلك الممارسة، وأكدت على تلاعب كبار الإنكشارية، واستعمالهم الحيل والتجاوزات للحصول على تلك الإنعامات، ما حوَّل ذلك التقليد، الذي تعود أصوله إلى العهد الحفصي، إلى كارثة يصعب مجابهتها "والتقليص من فداحة السلبيات المترتبة عليها"[107].

وعلاوة على كل هذا، تجدر الإشارة إلى أن أصحاب التواريخ الأخبارية، من أمثال الفشتالي والناصري في المغرب، وبن عبد العزيز في تونس ومن نحا نحوهم من المؤرخين، وظفوا أقلامهم في تلميع صورة الدولة ومدح الحاكم وبطانته وتعداد منجزاته والتغطية على مثالبه وتجاوزاته، وذلك طمعًا في إنعاماته، ولا أدل على ذلك من اعتراف حمودة بن عبد العزيز بعد أن أطنب في التأكيد على خُلق الكرم لدى ولي نعمته، بما ناله من كرم علي باي، إذ يقول: "ولقد وصل إليّ من إحسانه - أيده الله تعالى - في أقرب مدة ما لا أذكره لئلا أنسب إلى التزيُّد"[108].

101 جادور، ص 174.

102 المرجع نفسه، ص 172-173.

103 المرجع نفسه، ص 194.

104 جراد، "السلطة الحسينية وأعيان الدين"، ص 89-90.

105 دي راينو، ص 275.

106 السعداوي، ص 58.

107 عيسى، **مغرب المتصوفة**، ص 537-538.

108 بن عبد العزيز، ص 296.



خاتمة

تأسيسًا على ما سبق، لا بد من الاعتراف بصعوبة المتابعة الدقيقة لكل القضايا المتصلة بموضوع هذا البحث، في الحيز المتاح له، ولا سيما أن طبيعة السلطة وآلياتها وتمظهراتها في بلاد المغارب موضوع شائك ومتداخل، نظرًا إلى تعدد الفاعلين السياسيين فيها، وخصوصية نظام الحكم وتفرده.

لقد أتاحت متابعة بعض مفاهيم منظومة السلطة في المغرب وتونس، بالعودة إلى أصولها وتتبّع تطورها عبر الزمن واستشراف مآلاتها، الوقوف عند مظاهر عديدة للتماثل بين تجربتي الحكم في البلدين، وبلورة بعض الخلاصات، انطلاقًا من منهج تاريخي ينفر من مبدأ الإطلاق في بناء الحقائق التاريخية. وقد مكن الانتباه إلى الوجه الآخر للسلطة، الكامن في بعدها الرمزي، من فهمٍ أكثر عمقًا لطبيعة التصورات المتضاربة حول السلطة بالمجتمع المغاربي.

كما خلص البحث إلى أن مجمل الأفكار التي كان المخزن يسعى إلى ترسيخها في الذهنية العامة، من خلال منظومة الممارسات ذات الأبعاد الرمزية، ولا سيما في تعامله مع أصحاب النفوذ الرمزي كالفقهاء والأولياء، كان الهدف من ورائها التأكيد على أبوية الحاكم، وعلى كونه الملاذ الأوحد والأخير أمام كل من أوصدت في وجهه الأبواب.

أما آليات تنظيم العلاقات بين الأوساط الحاكمة ومختلف الفاعلين الاجتماعيين، فقد ميزتها خصوصيةٌ قلّما نجد نظيرًا لها في المجتمعات المجاورة، إذ تحكم فيها عنصر المصلحة والمنفعة المتبادلة بين طرفي المعادلة، حتى أقل الفئات وجاهة وأدناها من حيث التراتبية الاجتماعية، كان المخزن يتعامل معها من منظور يكفل له بعض المكتسبات الرمزية.

ومن هذا المنطلق، يمكننا فهم الحد الذي بلغته السلطة من مركزية في تونس والمغرب، وذلك من خلال توظيفها سلطة الكرم لتدعيم هياكل السلطة وتسهيل عملية إخضاع المجتمع والمجال.



المراجع

References

العربية

- عياش، جرمان. **دراسات في تاريخ المغرب**. ترجمة محمد الأمين البزاز وخلوق عبد العزيز التمسماني. الدار البيضاء: الشركة المغربية للناشرين المتحدين، 1986.
- بلقاسم، إبراهيم بن جمعة. **الاقتصاد والمجتمع في الإيالة التونسية من 1861 إلى 1864: من خلال محاضر محاكم الجنايات والأحكام العرفية**. تونس: منشورات كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، 2002.
- بن أبي الضياف، أحمد. **إتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان**. تحقيق لجنة من وزارة الشؤون الثقافية. تونس: الدار العربية للكتاب، 2001.
- بن الخوجة، محمد. **صفحات من تاريخ تونس**. تقديم وتحقيق حمادي الساحلي والجيلاني الحاج يحيى. بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1986.
- بن زيدان، عبد الرحمن. **العز والصولة في معالم نظم الدولة**. الرباط: المطبعة الملكية، 1961.
- بن سليمان، فاطمة. "مجال خمير والسلطة المركزية بتونس في القرن التاسع عشر: من التخوم إلى الحدود ومن المخزن إلى الدولة". **مجلة روافد**. العدد 5 (1999-2000).
- بن عبد العزيز، حمودة. **الكتاب الباشي**. ج 1: **قسم السيرة**. تحقيق محمد ماضور. تونس: الدار التونسية للنشر، 1970.
- بن يوسف، محمد الصغير. **المشرع الملكي في سلطنة أولاد علي تركي**. تقديم تحقيق أحمد الطويلي. تونس: المطبعة العصرية، 1998.
- بنسالم، ليليا [وآخرون]. **الأنتروبولوجيا والتاريخ: حالة المغرب العربي**. ترجمة عبد الأحد السبتي وعبد اللطيف الفلق. ط 2. سلسلة المعرفة التاريخية. الدار البيضاء: دار توبقال للنشر، 2007.
- بنعدادة، آسية. **الفكر الإصلاحي في عهد الحماية (محمد بن الحسن الحجوي نموذجًا)**. الدار البيضاء/ بيروت: المركز الثقافي العربي، 2003.
- بورك، إدموند. **الاحتجاج والمقاومة في مغرب ما قبل الاستعمار (1860-1912)**. ترجمة محمد أعفيف. سلسلة نصوص وأعمال مترجمة 17. الرباط: منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، 2013.
- بوشنتوف، لطفي. "المغرب على عتبة الحداثة: قراءة بالزمن الاحتمالي". **مجلة رباط الكتب**. العدد 14 (شتاء 2014). في: https://bit.ly/3qLTpey
- بياض، الطيب. **المخزن والضريبة والاستعمار: ضريبة الترتيب 1880-1915**. الدار البيضاء: أفريقيا الشرق، 2011.
- التوفيق، أحمد. **المجتمع المغربي في القرن التاسع عشر (اينولتان 1830-1912)**. ط 2. سلسلة أطروحات ورسائل 1. الرباط: منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، 1983.
- جادور، محمد. **مؤسسة المخزن في تاريخ المغرب**. سلسلة أبحاث. الدار البيضاء: منشورات عكاظ، 2011.



- الجمعية المغربية للتأليف والترجمة والنشر. **معلمة المغرب**. ج 9. سلا: مطابع سلا، 1998.
- ______. **معلمة المغرب**. ج 21. سلا: مطابع سلا، 2005.
- جراد، المهدي. **عائلات المخزن بالإيالة التونسية خلال العهد الحسيني (1705-1881)**. تونس: الأرشيف الوطني التونسي؛ كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، 2011.
- ______. "السلطة الحسينية وأعيان الدين خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر: عائلة البارودي نموذجًا". **المجلة التونسية للعلوم الاجتماعية**. العدد 141 (2013).
- حبيدة، محمد. "عطب التحديث في تاريخ المغرب". **الأوان**. 2013/9/1. في: https://bit.ly/3yldzOY
- حمودي، عبد الله. **الشيخ والمريد: النسق الثقافي للسلطة في المجتمعات العربية الحديثة يليه مقالة في النقد والتأويل**. ترجمة عبد المجيد جحفة. ط 4. الدار البيضاء: دار توبقال للنشر، 2010.
- دالي، حمادي. "البايليك والإحاطة بالفقهاء في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر: المظاهر والآليات". **المجلة التاريخية المغاربية**. العدد 147 (تشرين الثاني/ نوفمبر 2012).
- دي راينو، إرنيست بليسييه. **وصف إيالة تونس**. ترجمة محمد العربي السنوسي. مراجعة توفيق العيادي ومصطفى التليلي. تونس: المركز الوطني للترجمة، 2010.
- الرباطي، محمد الضعيف. **تاريخ الضعيف (تاريخ الدولة السعيدة)**. تحقيق وتعليق وتقديم أحمد عماري. الرباط: دار المأثورات، 1986.
- السبتي، عبد الأحد. **التاريخ والذاكرة: أوراش في تاريخ المغرب**. الدار البيضاء/ بيروت: المركز الثقافي العربي، 2012.
- السعداوي، إبراهيم. "المخزن والمجال الجبلي التونسي بين 1630 ونهاية القرن الثامن عشر". **مجلة بصمات**. العدد 3 (2008).
- عبد اللطيف، كمال (إعداد وتقديم). **في الدفاع عن الاجتهاد والتحديث في الفكر العربي الإسلامي: أبحاث مهداة للأستاذ سعيد بنسعيد العلوي**. سلسلة أبحاث ودراسات 57. الرباط: كلية الآداب والعلوم الإنسانية، 2013.
- عيسى، لطفي. "الجذور الوسيطية للدولة الحديثة ببلاد المغرب". **مجلة معهد الآداب العربية**. مج 61، العدد 2 (1998).
- ______. **مغرب المتصوفة (الانعكاسات السياسية والحراك الاجتماعي من القرن 10 م إلى القرن 17 م)**. تونس: مركز النشر الجامعي، 2005.
- الغرايب، محمد وعبد العزيز بل الفايدة وعبد العزيز عينوز (تنسيق). **السلطة والفقهاء والمجتمع في تاريخ المغرب: الائتلاف والاختلاف: أعمال تكريمية مهداة للأستاذ أحمد عزاوي**. القنيطرة: منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالقنيطرة؛ الرباط: مطابع الرباط نت، 2013.
- الفشتالي، عبد العزيز. **مناهل الصفا في مآثر موالينا الشرفا**. دراسة وتحقيق عبد الكريم كريم. الرباط: مطبوعات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية والثقافة، [د. ت.].

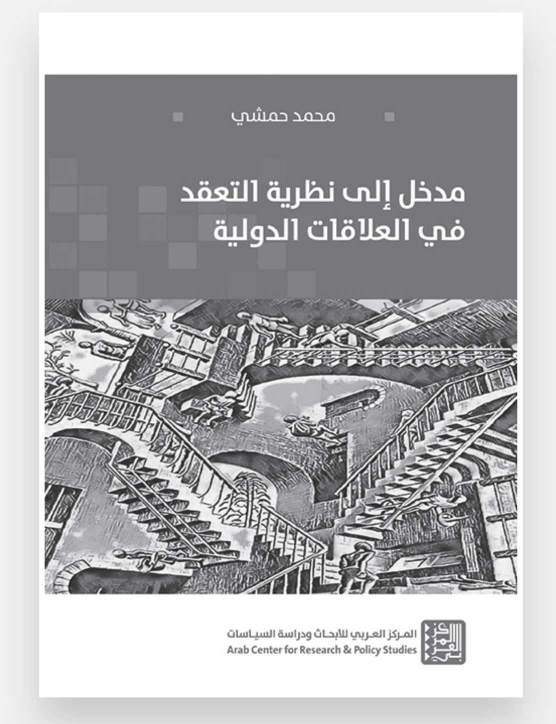
- فوكو، ميشال. **المعرفة والسلطة**. ترجمة عبد العزيز العيادي. بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1994.
- القائد، عبد المجيد أيت. "التحديث وعوائقه في تاريخ المغرب". **الأوان**. 2014/4/22. في: https://bit.ly/3qMaJQJ
- القدوري، عبد المجيد. **المغرب وأوروبا: ما بين القرنين الخامس عشر والثامن عشر (مسألة التجاوز)**. الدار البيضاء/ بيروت: المركز الثقافي العربي، 2000.
- **المجال البدوي في المغرب الخصوصيات والتحولات: أشغال الندوة المنعقدة بالقنيطرة أيام 6 و7 مارس 2002**. القنيطرة: مجموعة البحث في تاريخ البوادي المغربية، 2007.
- الناصري، أحمد بن خالد. **الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى**. تحقيق جعفر الناصري ومحمد الناصري. الدار البيضاء: دار الكتاب، 1997 [1894].
- هنية، عبد الحميد. **تونس العثمانية: بناء الدولة والمجال من القرن السادس عشر إلى منتصف القرن التاسع عشر**. سلسلة دراسات مغاربية: الذاكرة التاريخية للبلاد التونسية. تونس: تبر الزمان، 2012.
- ______. "بناء الدولة المجالية في البلاد التونسية والمغرب الأقصى، وآليات الاندماج فيها خلال الفترة الحديثة". **عمران**. العدد 4 (ربيع 2013).
- هويدي، سلوى. "علي باي وإدارته للأزمات (1759-1782)". **المجلة التاريخية المغاربية**. العدد 147 (2012).
- واتربوري، جون. **أمير المؤمنين: الملكية والنخبة السياسية المغربية**. ترجمة عبد الغني أبو العزم وعبد الأحد السبتي وعبد اللطيف الفلق. ط 3. الرباط: مؤسسة الغني للنشر، 2013.

الأجنبية

- Dakhlia, Jocelyne. "Dans la Mouvance de prince: La symbolique du pouvoir itinérant au Maghreb." *Annales. Histoire, Sciences Sociales*. vol. 43, no. 3 (May-June 1988).
- *Encyclopédie de l'Islam*. Nouvelle édition. Paris: Maisonneuve et Larose, 1991.
- Laroui, A. *Les origines sociales et culturells du nationalisme marocain (1830-1912).* Casablanca: Centre Culturel Arabe, 1993.

محمد حمشي

مدخل إلى نظرية التعقد في العلاقات الدولية



صدر عن المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات كتاب محمد حمشي **مدخل إلى نظرية التعقد في العلاقات الدولية**، وهي النظرية التي صارت مفاهيمها وافتراضاتها جزءًا من النقاشات السائدة في العلوم الاجتماعية. فالتعقُّد مظهرٌ جوهري من مظاهر عمليات السياسة العالمية وتفاعلاتها، خصوصًا خلال العقود الثلاثة الأخيرة. لذلك، ينافح هذا الكتاب عن مزايا إقحام هذه النظرية في حقل العلاقات الدولية، بدءًا بفهم النظام الدولي بوصفه نظامًا معقدًا (أو نظامًا معقدًا يتشكل من أنظمةٍ معقدة عديدة) ونظامًا شواشيَّ السلوك، بدلًا من الفرضية التقليدية التي تقدمه باعتباره نظامًا فوضوي البنية، وهي فرضيةٌ حافظت عليها التقاليد والنقاشات النظرية المتعاقبة التي شهدها تاريخ الحقل المعرفي. ويسعى حمشي إلى فتح نقاش بشأن عدد من الإشكاليات النظرية المتأصلة في حقل العلاقات الدولية، والتي تندرج ضمن إشكاليتَي السببية والنظرية الكبرى، وما يمكن تعلّمه من نظرية التعقد لفهم المخارج الممكنة من المعضلات التي تنشئها هذه الإشكاليات.



عدنان القرسي | Adnane Elkarssi*

ذاكرة الدولة ومجالها بين الذاكرة والتاريخ

تونس والمغرب ما قبل الاستعمار

State Memory and Territory between Memory and History

Tunisia and Morocco before Colonialism

ترتكز هذه الدراسة على إعادة قراءة بعض الكتابات المصدرية التي عملت على بناء ذاكرة الدولة في كلّ من تونس والمغرب وتشكيلها، في ضوء النقاش المعرفي القائم بين الذاكرة والتاريخ، وذلك في محاولة الكشف عن حدود التداخل والتقاطع بينهما. ولن يجري هذا الأمر من دون تفكيك بعض الخطابات التي اهتمت بإشكالية بناء الدولة، وإعادة قراءتها وربطها بسياقات نشأتها وظروفها. وسنركز في تجربتنا البحثية هذه على كتابَين مصدريَّين أساسيَين وهما: كتاب **المؤنس في أخبار إفريقية وتونس** لابن أبي دينار، ثم كتاب **العزّ والصولة في معالم نظم الدولة** لعبد الرحمن بن زيدان؛ وذلك لرصد كيفية تناول المؤلفَين إشكالية بناء ذاكرة الدولة ومجالها في التجربتين التونسية والمغربية. تتمحور دراستنا المقارنة حول ثلاثة محاور كبرى: يتناول الأول جدل الذاكرة والتاريخ عند ابن أبي دينار وعبدالرحمن بن زيدان، بينما يتطرق الثاني إلى المركزة السياسية بين الذاكرة والتاريخ في تونس والمغرب، ويختص الثالث ببناء ذاكرة الدولة ومركزيتها السياسية من خلال البيعة، والمحال/ التحركات السلطانية، ثم الظاهرة الأعيانية بصفتها آليات ثلاثًا لتأمين عملية المركزة السياسية داخليًا.

كلمات مفتاحية: الذاكرة، التاريخ، الدولة، تونس، المغرب.

This paper is based on a re-reading of some of the references that shaped the state's memory in Tunisia and Morocco, in the light of the epistemic debate that exists between memory and history. It seeks to reveal the boundaries of overlap and intersection between them, which requires the deconstruction and review of some of the discourse that has focused on the problem of state building, linking it to the conditions of the state's inception. This research will focus on two main source materials: Al-Muʾnis fī Akhbār Ifrīqīya wa Tūnis by Ibn Dinar and then Al-ʿAzz wa al-Ṣawla fi Ma'ālim Naẓm al-Dawla by Abd al-Rahman Ibn Zidan. It observes how the authors dealt with the problem of building the state's memory and its scope in the Tunisian and Moroccan experience. This comparative study revolves around three major points: the dialectics of memory and history according to Ibn Dinar and Ibn Zidan, the political centering between memory and history in Tunisia and Morocco, and how the memory of the state and its political centrality is built through the pledge of allegiance (bay'ah), the sultanic tours, and the elitist phenomenon securing the process of political centralization internally.

Keywords: Memory, History, State, Tunisia, Morocco.

* باحث في التاريخ المغربي المعاصر، فاس، المغرب.

Researcher in Contemporary Moroccan History, Fez, Morocco.



مقدمة

ما زال موضوع ذاكرة بناء الدولة ومجالها موضوعًا يستهوي الكثير من الباحثين والدارسين في ظلّ النقاش المفاهيمي والمعرفي الناتج من سياق تطوّر الدولة الوطنية الحديثة الأوروبية بعد الثورة الفرنسية، مقارنةً بالدولة التقليدية المخزنية في تونس والمغرب؛ ذات السلطة المطلقة التي تسعى للمركزة السياسية رغم محدودية وسائلها الإدارية والتقنية والسياسية والاقتصادية التي لا تسمح لها بذلك. وهذا ما يفسر كثرة الدراسات، وخاصّةً التاريخية منها في هذا الجانب، غير أنّ ما تجدر الإشارة إليه هنا أن جُلّ، إن لم نقل كلّ، الكتابات درست إشكالية بناء الدولة بالمعنى الحديث للكلمة، لم تتناولها من ناحية معرفة الآليات أو الديناميات الأساسية التي ساهمت في نشأتها، بل من أجل التأكيد على وجودها في السياق العربي/ الإسلامي عامّةً، في محاولة للرد على الفكرة الإثنومركزية الأوروبية التي تجعل من الدولة ظاهرةً أوروبية حديثة بحتة إلى الدرجة التي جعلت البعض يعتبرها مستوردة أو دخيلة عن السياق العربي[1].

غير أنّ ما يُعاب على تلك الكتابات التاريخية كونها ظلّت مرهونة بالردّ على الخطابات الأجنبية حتى أصبحت هي الأخرى سجينة رهان الدولة، مؤسِّسةً بذلك خطابًا انتقائيًا وتبريريًا شغله الشاغل التأكيد على حضور هذه الأخيرة في المجالات غير الأوروبية إلى الدرجة التي أصبح التاريخ يُعرف فيها كونه علم الدولة. ومن ثمّ، سنحاول في هذه الدراسة إعادة قراءة بعض الكتابات المصدرية التي عملت على بناء وتشكيل ذاكرة الدولة، والتي تصنّف على أنها تاريخية، في ضوء جدلية الذاكرة والتاريخ للكشف عن حدود التداخل والتقاطع بينهما، الأمر الذي لن يتم من دون تفكيك تلك الخطابات وربطها بسياقات تأليفها وظروفه.

وفي هذا الإطار، سنشتغل أساسًا على كتابَين لفاعلَين اجتماعيَين، يُصنّفان على أنّهما مؤرخان، وهما: ابن أبي دينار (ت. 1110هـ/ 1698م) في كتابه **المؤنس في أخبار إفريقية وتونس** (انتهى من كتابته 1881-1882)[2]، ثم عبد الرحمن بن زيدان (1295-1365هـ/ 1878-1946م) من خلال كتابه **العزّ والصولة في معالم نظم الدولة**[3]، في محاولة للإجابة عن إشكالية رئيسة تتمثّل في رصد كيفية تناولهما لذاكرة الدولة ومجالها في التجربتَين التونسية والمغربية من جهة، ومن جهة أخرى المقارنة بين التجربتين فيما يتعلق بآليات بناء المركزة السياسية في كل قطر تبعًا لخصوصية كلّ منهما، وذلك وفق ثلاثة محاور كبرى نمهّد لها بمدخل نظريّ نعرّف فيه بالذاكرة، ثم نرصد علاقتها بالتاريخ، سواءً من حيث مواضيع اشتغالهما معًا أو من حيث الإشكالات المنهجية التي تواجههما في اشتغالهما على ثنائية الماضي والحاضر، وفيه تعريف الذاكرة ورصد علاقتها بالتاريخ.

سنتناول في المحور الأول من هذه الدراسة جدل الذاكرة والتاريخ عند ابن أبي دينار وعبد الرحمن بن زيدان، بينما نتطرّق في المحور الثاني إلى المركزة السياسية بين الذاكرة والتاريخ وحضورها لدى المؤلِّفين المذكورَين، تاركين المحور الثالث والأخير للحديث عن آليات بناء ذاكرة الدولة ومركزيتها السياسية في القطرَين المدروسَين في ثلاثة عناوين فرعيّة صغرى: الأول يتعلق بالبيعة، والثاني المحال أو التحرّكات السلطانية، بينما يختص الثالث بالظاهرة الأعيانية، وفي الأخير نختتم هذه الدراسة بخلاصة نعيد من خلالها التعرّض لأهم نتائجها المعرفية والمنهجية.

---

1 برتران بادي، **الدولتان: الدولة والمجتمع في الغرب وفي دار الإسلام**، ترجمة نخلة فريفر (الدار البيضاء:المركز الثقافي العربي، 1996)؛ ولبادي كتاب آخر، يُنظر: برتران بادي، **الدولة المستوردة: غربنة النصاب السياسي**، ترجمة شوقي الدويهي (بيروت: دار الفارابي، 2006).

2 محمد بن أبي القاسم الرعيني القيرواني المعروف بابن أبي دينار، **المؤنس في أخبار إفريقية وتونس** (تونس: المكتبة العتيقة، 1869).

3 عبد الرحمن بن زيدان، **العز والصولة في معالم نظم الدولة** (الرباط: المطبعة الملكية، 1961).

مدخل: الذاكرة والتاريخ: علاقة جدلية

عرفت الكتابة التاريخية خلال مطلع القرن العشرين تطوّرًا ملحوظًا على مستوى الموضوعات والمناهج، وذلك لظهور مدارس تاريخية جديدة عملت على إخراج حقل التاريخ خصوصًا، والعلوم الإنسانية عمومًا، من دائرة الدراسات الجزئية أو أحادية النظرة إلى الدراسات المتعدّدة المصادر والعابرة للتخصصات؛ فشكلت بذلك بداية لما سُمّي بتيار "التاريخ الجديد" الذي دعا مؤسسوه مارك بلوخ Marc Bloch (1886-1944) ولوسيان فيفر Lucien Febvre (1878-1956) وفرناند بروديل Fernand Braudel (1902-1985)[4] من جهة إلى توسيع دائرة المصادر وعدم الاعتماد على المكتوبة منها فقط، ومن جهة أخرى الانفتاح على العلوم الاجتماعية والاحتكاك بها واستيعاب مناهجها، من اقتصاد وسوسيولوجيا وجغرافيا وسيكولوجيا ولسانيات[5].

ساهمت مدرسة الحوليات Les Annales في توسيع حقل التاريخ من حيث الأغراض والموضوعات، إضافةً إلى تجديد وإغناء منهجه من خلال التحليل والرأي واستثارة الأسئلة. كما دعت إلى تطوير التاريخ على المستوى المفاهيمي والعملي بدمجه مع مختلف علوم الإنسان، بصفتها علومًا مساعدة، وغزو مناهجها وتتبع نتائجها وحتى أساليب نظرها منددةً بـ "البحث المحوجز، [الذي يقوم به] مؤرخون من جهة، واقتصاديون وأخصائيو الواقع الاجتماعي الحاضر من جهة أخرى؛ [وينتج منه] تاريخ مجزأ حيث يعمل كل واحد في ميدان محاط بأسوار عالية"[6]، وفي محاولة لتجاوز حالة التجزئة تلك يقول لوسيان فيفر: "إننا ننوي النهوض ضدّ هذه الانقسامات، ليس بواسطة مقالات منهجية ومباحث نظرية، بالنموذج والواقع"[7].

انفتح المهتمون بالتاريخ على كلّ ما من شأنه أنْ يشكّل دعامةً أو مصدرًا مساعدًا على التأليف التاريخي، في محاولة منهم لتجاوز الدراسات التاريخية المجزأة والمحدودة المواضيع، ومن ثم توجّهوا إلى توظيف المذكرات والشواهد كونها مصادر حاملة للأحداث الماضية و/ أو الحاضرة. فثنائية ماض/ حاضر التي هي في صميم عمل المؤرخ[8] تخضع كذلك لعدّة عمليات ذهنية دقيقة بين تذكر الوقائع التاريخية ومحاولة استرجاعها، وبين نسيانها أو تناسيها بوعي أو من دون وعي، فالتذكر والنسيان/ التناسي يمثّلان آليتين من آليات اشتغال الذاكرة.

وفي السياق ذاته تُعرّف الذاكرة بأنّها "ذلك الوعاء الذي يختزن كل ما مضى، أو ما تبقى من الماضي في معاش الجماعات أو ما يتمثل بشأنه"[9]، وهي أيضًا القدرة على التمثل الانتقائي لأحداث الماضي، سواءً كانت هذه الانتقائية إراديةً أو غير إرادية[10]، أي إنّها عملية استرجاع لأحداث ماضية عبر مسار معقّد من إدراك الأحداث وتسجيلها وترميزها وتخزينها وإعادة إنتاجها في شكل صور ذهنية

4 يعدّ مارك بلوخ ولوسيان فيفر من أهم رواد تيار التاريخ الجديد وأهم مؤسسي مجلة **الحوليات** *Les Annales* سنة 1929 في فرنسا، وأدارها بعدهما فرنان بروديل في الفترة 1956-1969، وتُلتمس نظرتهم الجديدة للتاريخ من خلال كتاباتهم، يُنظر:
مارك بلوخ، **دفاعًا عن التاريخ أو مهنة المؤرخ**، ترجمة أحمد الشيخ (باريس/ القاهرة: المركز العربي الإسلامي للدراسات الغربية، 2012)؛ فرنان بروديل، **البحر الأبيض المتوسط والعالم المتوسطي**، ترجمة مروان أبي سمرا (بيروت: دار المنتخب العربي للدراسات والنشر والتوزيع، 1993)؛
Lucien Febvre, *Combats pour l'Histoire* (Paris: Librairie Armand Colin, 1992).

5 **الكتابة التاريخية: التاريخ والعلوم الاجتماعية، التاريخ والذاكرة، تاريخ العقليات**، ترجمة محمد حبيدة (الدار البيضاء: أفريقيا الشرق، 2015)، ص 8.

6 فرنان بروديل، "من التاريخ السردي إلى التاريخ الإشكالي"، في: **الكتابة التاريخية: التاريخ والعلوم الاجتماعية**، ص 62-63.

7 المرجع نفسه، ص 63.

8 لأنه كما يقول جاك لوغوف: "إن عمل التاريخ يتم في تنقل مستمر بين الماضي والحاضر، وبين الحاضر والماضي"، يُنظر: جاك لوغوف، **التاريخ والذاكرة**، ترجمة جمال شحيد (الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2017)، ص 10-11.

9 بيير نورا، "الذاكرة الجماعية"، في: **الكتابة التاريخية: التاريخ والعلوم الاجتماعية**، ص 86.

10 عبد العزيز الطاهري، **الذاكرة والتاريخ: المغرب خلال الفترة الاستعمارية 1912-1956** (الرباط: دار أبي رقراق للطباعة والنشر، 2016)، ص 28.



في زمن ماض وذكرها أو التذكير بها بحسب معطيات الحاضر[11]. وبهذا أمكن لنا القول إنّ الذاكرة والتاريخ يشتركان في دراسة الماضي الإنساني؛ الأمر الذي أضفى طابعًا جدليًّا على نوعية العلاقة بينهما، إلى الدرجة التي أصبح فيها ذكر مفردة "التاريخ" يستوجب ذكر اصطلاح "الذاكرة" والعكس صحيح، ممّا يعني أنّنا أصبحنا أمام "مشكلة تاريخية حديثة"[12].

يدعو بيير نورا Pierre Nora في سياق حديثه عن إشكالية العلاقة بين التاريخ والذاكرة الجماعية إلى الحدّ من ترادف الكلمتين كأنّهما عنصر واحد من خلال إعلان الطلاق بينهما بشكل تامّ لكي تتحوّل تلك الذاكرة إلى موضوع تاريخي. كما يشير إلى كون كتابة التاريخ خاضعةً لضغط الذاكرة، سواءً تعلّق الأمر بالوقائع الماضية أو الراهنة المرتبطة بالأحداث التي تؤسس لها وسائل الإعلام أو التاريخ العالمي الخاضع لمصالح الذاكرات المحلية[13].

ذهب بول ريكور Paul Ricœur (1913-2005) إلى أبعد من ذلك، معتبرًا أنّ المشكلة تبدأ مع الذاكرة وليس التاريخ؛ لأنّ مهمة المؤرخ تكمن في تمثّل الوقائع والأحداث المتموضعة على مستوى الذاكرة، يعني أنّ التاريخ ورث المشكلة من المنطلق، على مستوى الذاكرة والنسيان[14]. ويتساءل ريكور عن الذات المُتذكِّرة، من يتذكر؟ والإجابة عن هذا التساؤل تقودنا إلى نقاش معرفيّ آخر لا يقلّ أهميةً عن إشكالية العلاقة بين التاريخ والذاكرة، والمتعلق بأصل الذاكرة من حيث كونها فرديةً أم جماعيةً، إلا أنّه لا يسعنا الحديث عنه في هذه الدراسة[15].

ومهما يكن فلا يمكن الفصل بين الذاكرة والتاريخ على نحوٍ قطعيّ، لكن يمكن إلى حدّ ما تطويع أحدهما لخدمة الأخر، وهذا المفروض، ومن ثمّ العمل على جعل الذاكرة أداةً لتقدّم التاريخ وتحديثه[16]، وجعل التاريخ كذلك وسيلةً لتصفية الذاكرة وتنقيتها من الشوائب حتى يتمكن المؤرخ من استيعابها والنفاذ بها إلى الأحداث والوقائع الماضية بطريقة أكثر علمية. وليس من السهل استرجاع الأحداث كما وقعت في الماضي وهذا الأمر يشكلّ في حدّ ذاته إشكالًا آخر يُضاف إلى إشكالية العلاقة بين الذاكرة والتاريخ. فإلى أيّ حدّ يمكن الكشف عن هذا السجال المعرفي بين الذاكرة والتاريخ من خلال كتابيَن مصدرَين لابن أبي دينار وابن زيدان يتناولان أحداثًا ماضيةً بعيدةً زمنيًّا من حيث سياق وتاريخ تأليفهما، واحتواؤهما في الوقت نفسه على أحداث ووقائع عاصرها مؤلفاهما، فكيف تتجلّى إذًا إشكالية الذاكرة وما يشوبها من انتقاء مقصود أو غير مقصود؟ وما حدود الحضور التاريخي والذاكرتي في المصدرَين المذكورَين؟

أولًا: الذاكرة والتاريخ عند ابن أبي دينار وابن زيدان

في البداية تجب الإشارة إلى أنّ الحديث عن موضوع الذاكرة وبناء مجال الدولة في القطرين المغربي والتونسي تتحكّم فيه ظروفٌ وسياقاتٌ سياسيةٌ واقتصاديةٌ واجتماعيةٌ مختلفةٌ، بحيث لا يمكن فهم خصوصية كلّ بلد من دون معرفة تلك الظروف والسياقات باعتبارها المنفذ الأساسي لمعرفة كيفية بناء الدولة المجالية وآلياتها في ذلك. وهذا الأمر الذي لن يتم من دون تفكيك خطابها، كيف لا

11 المرجع نفسه، ص 32.

12 **الكتابة التاريخية: التاريخ والعلوم الاجتماعية**، ص 88-89.

13 المرجع نفسه، ص 89.

14 بول ريكور، "الذاكرة الجماعية"، في: المرجع نفسه، ص 92.

15 يذهب بول ريكور بالقول إن الذاكرة في أصلها فردية صرفة، أما الحديث عنها في صيغتها الجماعية فهي مسألة جديدة تسعى إلى التشكيك في سابقتها الفردية، وكان أول من نادى بها هو موريس هالفاكس في كتابه **الذاكرة الجماعية**، يُنظر: المرجع نفسه، ص 95؛ وبخصوص كتاب موريس هالفاكس، ينظر:
Maurice Halbwachs, *La Mémoire Collective*, 2nde ed. (Paris: Édition électronique réalisée par Mme Lorraine Audy, 2001), accessed on 11/8/2021, at: https://bit.ly/3f5lRUh

16 نورا، ص 91.

ونحن نعتمد على كتابَين لفاعلَين اجتماعيَّين هما ابن أبي دينار وعبد الرحمن بن زيدان، يصنفان بكونهما مؤرخَّين وفق النظرة التاريخية "التقليدية" للعملية التأريخية، ويعتبران أيضًا جسر الدولة الذي تشرعن وتبرّر من خلاله كلّ الأفعال التي من شأنها تحييز المجال وبناء مركزة سياسيّة قويّة بصفتها رهانًا للدولتين معًا. ومن ثمّ كان من الضروري أوّلاً معرفة السياق التاريخي الذي ألّف فيه كلٌّ من ابن أبي دينار وابن زيدان كتابَيهما، لا شيء إلّا لكونهما ابني عصرَيهما وبيئتيهما كما يُقال.

لكن قبل ذلك نشير إلى نقطة منهجيّة وعمليّة تتمثّل في أنّ ماضي البلدين، أو ماضي البلدان بصفة عامّة، يختلف من ثقافة إلى أخرى، ليس هذا فقط، بل يختلف داخل الثقافة الواحدة نفسها بحسب المجموعات (الرعايا) والحقب (السياق التاريخي). وذلك راجع الى كونه يخضع لمحدّدات متعدّدة، مثل طبيعة السلطة القائمة وأشكال التنظيم الاجتماعي ونوعية التصوّرات السائدة[17]. من ثمّ فمن يكون ابن أبي دينار وابن زيدان؟ وما خلفياتهما الفكرية والسياسية؟ وأين يتجلّى حضور الذاكرة في كتابيهما؟

تمكّننا الإجابة عن تلك التساؤلات من معرفة مكانة الكاتبَين في التركيبة الاجتماعية السائدة بالبلدَين والمختلفة بطبيعة الحال، إضافةً إلى تمكيننا كذلك من تحديد المستهدف بخطابهما والغاية منه. وهذا الأمر الذي لن يتم من دون الانطلاق من المعطيات الشخصية للكاتبَين بغية النفاذ مباشرةً إلى طبيعة الوسط الذي كانا يعيشان فيه والذي نفترض أنه أثّر تأثيرًا بليغًا في طريقة الكتابة والتأليف، ليس هذا فقط، بل وكذلك في الخطاب في شموليته من حيث أهدافه وطريقة صياغته انتقاءً وتحريفًا وتبريرًا. إذًا في أيّ سياق كتب ابن أبي دينار وابن زيدان؟

ننطلق من المؤرخ الأول، واسمه الكامل هو أبو عبد الله محمد المعروف بابن أبي دينار القيرواني، وُلِد في بداية القرن السابع عشر وتوفي نحو عام 1699، ينتمي إلى عائلة من أعيان القيروان، وشغل خطّة القضاء في عدد من المدن التونسية قبل أنْ يدخل البلاط في عهد المراديين (1613-1702)[18]. ولقائل أنْ يقول: ما الغرض من ذكر كلّ هذه التفاصيل؟ إنّ عرض مثل هذه الجزئيات يبقى مهمًّا نظرًا إلى قيمتها في الكشف عن السياق الذي يؤلّف فيه، والذي يساعدنا بدوره على فهم سبب استفاضة ابن أبي دينار في وصف مدينة تونس وتفضيلها مثلًا على غيرها من الحواضر التونسية. فالأمر راجع إلى اعتزازه بالانتماء إلى وسطه المديني، فكان من الطبيعي أنْ نجده كما يقول عبد الحميد هنية يدافع بكلّ ما أوتِي من قوّة فكر وقلم عن مصالح المجتمع المديني ثم يقدّم الدعم الأيديولوجي لأيّ تنظيم أو مشروع سياسيّ كان المدينيون مصدر شرعيّته وقوّته[19].

لكنْ ما تجدر الإشارة إليه أنّه في الفترة التي كتب فيها ابن أبي دينار كتابه هذا، كانت الصراعات والصدامات ما تزال قائمةً بين البدو والحضر بشكل خاصّ أو بين المدينة والبادية بشكل أعمّ، وبما أنّه حضريٌّ أو "بلديٌّ" وفق تصنيفات حاضره كما يقول هنية، فقد ضَمّن كتابه كلّ ما من شأنه أنْ يُبرِز تفوق المجتمع المديني ومشروعيته. وهو الأمر الذي يتجلى في حديثه عن مدينة تونس التي "ليست محتاجة إلى تعريف وذكرها طبق الوجود، فهي كما قيل في المثل طابق الاسم المسمى، لأنها تونس الغريب، وقلما يوجد غريب دخلها إلا وحصلت بها علاقة ولا يفارقها إلا وهو متحسر عليها"[20] لأنّ ما يوجد فيها "لا يوجد في غيرها كثرة وحسنًا" على

17 عبد الأحد السبتي، **الماضي المتعدد: قراءات ومحاولات تاريخية** (الدار البيضاء: دار توبقال للنشر، 2016)، ص 69.

18 عبد الحميد هنية، **تونس العثمانية: بناء الدولة والمجال: من القرن السادس عشر إلى منتصف القرن التاسع عشر**، ط 2 (تونس: تبر الزمان، 2016)، ص 130.

19 المرجع نفسه، ص 131.

20 ابن أبي دينار، ص 14.



حدّ قوله[21]. ولم يكتفِ بذلك فنجده يحاول إكساب هذه المدينة "قدسيةً" خاصّةً على اعتبار أنّه "ذكرها غير واحد من العلماء، وأثنى عليها بمحاسن كثيرة لا تعدّ ولا تُحصى"[22].

وبالعودة إلى جدل الذاكرة والتاريخ يحاول ابن أبي دينار بناء خطاب يؤكّد من خلاله مكانة مدينة تونس الرمزية التي تمثل، على حدّ تعبيره، "منزلة الرأس من الجسد بل منزلة العين من الرأس"[23]، وذلك لإبراز أزلية مدينة تونس حتى لا يُقال عنها إنّها مدينةٌ حديثة النشأة، على نحوٍ يؤمّن من خلاله إنتاج ذاكرة مدينة ضاربة في عمق القدم تعود، بحسب زعمه، إلى العهد القرطاجي؛ مؤكدًا ذلك بقوله إن "تونس لا شك قديمة البناء وكانت معاصرة لقرطاجنة، واسمها ترشيش وقبل هذا الاسم علم لها من قديم الزمان الذي هو تونس"[24]، وإلى هنا نلاحظ مدى أهمية السياق الذي عاش فيه ابن أبي دينار في الكشف عن رهاناته وتفكيك خطابه، فماذا عن ابن زيدان؟

أما فيما يتعلق بابن زيدان فالاسم الكامل لهذا المؤرخ هو أبو زيد عبد الرحمن بن محمد بن عبد الرحمن بن علي بن عبد الملك بن زيدان بن السلطان المولى إسماعيل العلوي وُلِد بقصر المحنشة[25] سنة 1878 بمدينة مكناس. وبها تلقى تعليمه قبل انتقاله إلى مدينة فاس لإتمام دراسته بجامعة القرويين[26]. لهذا كان من الطبيعي أن يصبّ اهتمامه على المجتمع الحضري (المديني)، ويتجلّى ذلك من خلال كتاباته التي تناولت بالأساس أهمّ المدن الكبرى.

وفي سياق المقارنة بين السياق الذي ألّف فيه الكاتبان مؤلفَيهما، تجدر الإشارة إلى أنّ ابن أبي دينار يبني ذاكرةً للدولة انطلاقًا من موقعه المديني ومنصبه قاضيًا، خلافًا لابن زيدان الذي يكتب من داخل الدولة باعتباره أحد أفراد الأسرة الحاكمة من جهة، إضافةً إلى كونه نقيب الشرفاء العلويين من جهة أخرى. وهذا ما جعل كلّ كتاباته منصبّةً على رجالات الأسرة العلوية إلى الدرجة التي يمكن اعتباره أحد المؤسسين لذاكرة الدولة باعتبارها جهازًا سياسيًّا قائمًا بذاته. وهذا ما يؤكده عند حديثه عن دوافع تأليفه كتاب **العزّ والصولة في معالم نظم الدولة**، حيث يقول: "لطرافة موضوعه وأهميته وشدّة الحاجة إليه"[27]، ويضيف مؤكّدًا أنّ الكتّاب والمؤرخين أغفلوا الموضوع ولم يكشفوا عن حقيقته حتى "توهّم الأغمار والأغرار أنه لم تكن لدولة المغرب نظم مقررة ولا قواعد محررة ولا طرق في الحكم والإدارة معروفة، ولا مناهج في تدبير الملك مألوفة"[28].

وكأننا بابن زيدان يصرّح عن هدفه وغايته من تأليف هذا الكتاب في ردّ فعل على من يدّعي افتقار الدولة المغربية إلى أسس الدولة ومقوماتها بالمعنى الحديث للكلمة، ومن هنا أمكن لنا القول إن كتابه هذا يشكل ذاكرةً للدولة بصفته جهازًا سياسيًّا له أنظمته الخاصة، وتتضح الأمور أكثر إذا ما عدنا إلى عنوان الكتاب في حد ذاته، على اعتباره أنّ وضعه بهذه الصيغة: **العزّ والصولة في معالم نظم الدولة** لم يكن أمرًا عاديًّا أو اعتباطيًّا كيف لا وهو دارس الأدب[29].

21 المرجع نفسه، ص 11.
22 المرجع نفسه.
23 المرجع نفسه.
24 المرجع نفسه.
25 ويعدّ قصر (المحنشة) أحد القصور الملكية.
26 ابن زيدان، ص ب.
27 المرجع نفسه، ص 3.
28 المرجع نفسه.
29 وكأنه يحاول أنْ يبيّن للقارئ منذ القراءة الأولى أنّ للدولة المغربية معالمها ونظمها حتى وإن لم يكلّف نفسه عناء تصفح فصول الكتاب.

بناءً على ما سبق، وفي إطار العلاقة الجدلية بين الذاكرة والتاريخ، يمكن القول إنّ ما أنتجه عبد الرحمن بن زيدان يشكل ذاكرة للدولة وليس تاريخًا عِلميًّا. غير أنّ هذا لا يعني قطعًا عدم دخوله في خانة الكتابات التاريخية التقليدية بوصفها أحد تجليات الهيستوريوغرافيا (كتابة التاريخ) الإخبارية؛ أي مرحلة ما قبل التاريخ المهني "العلمي" المعاصر الذي كان يطلق على أصحابها الإخباريين. ولعل ذلك ما جعل من عبد الوهاب بن منصور (1920-2008) مقدّم الكتاب يعتبره مصدرًا تاريخيًّا للدولة العلوية يقدم حقائق تاريخية، أقصت كلّ الأوهام والشكوك التي كانت تساور بعض الشبان المغاربة، بل وشجّعتهم على المحاجّة والمجادلة في وقت "برى كتاب الاستعمار أقلامهم للطعن في ماضي المغرب والحط من قدر الجهود التي ساهم بها في نشر الثقافة وخدمة الحضارة"[30].

ومن هنا أمكننا القول إنّ ابن منصور سقط في سجن الدولة؛ فصار يعيد إنتاج خطاب عبد الرحمن بن زيدان حول نظرته إليها، وذلك نظرًا إلى كونه المؤرخ الرسمي للدولة خلال مرحلة ما بعد الاستقلال؛ الأمر الذي يطرح عدة تساؤلات أبرزها: من يكون ابن منصور؟ وما خلفياته؟ وما رهاناته أيضًا؟ بيد أن الإجابة عن هذه التساؤلات من شأنها أن تبعدنا عن موضوع اشتغالنا، لكن ما يهمنا التأكيد على ضرورة وأهمية الإلمام بالجدل الذي يطبع العلاقة بين الذاكرة والتاريخ عند التعامل مع النصوص المصدرية، للتمكّن من مساءلتها والحفر فيها ليس لإعادة إنتاج خطابها أو تبريره، وإنّما للكشف عن رهاناته وخلفياته ثم سياق تأليفه. وهذا ما سنحاول القيام به في المحور الثاني من هذه الدراسة مبيّنين دور الذاكرة في تأمين/ تمكين عملية المركزة السياسية في كلّ من المغرب وتونس[31].

ثانيًا: المركزة السياسية بين الذاكرة والتاريخ

في البداية لا بدّ من الإشارة إلى فكرة نراها مهمّةً مفادها ارتكاز عملية المركزة السياسية في أيّ مجال جغرافيّ، مع الأخذ في الاعتبار اختلاف السياقات من مجال لآخر، على نسبة معيّنة من سكان المدن أو ما يعرف بنسبة التمدين، فمن دون هذا التحضر يصعب الحديث عن مركزة سياسيّة قوية. وهذا راجعٌ بالأساس إلى كون المدينة بتركيباتها الاجتماعية إنّما هي المجال الذي يضفي المشروعية على الدولة في إطار رهانات متبادلة، إضافة إلى كونها تمثّل مركز الحكم وتجمع كل ما من شأنه أن يكمّل صورة البلاط[32]. ومن هذا المنطلق أمكن القول إنّه لا يمكن الحديث عن مركزة سياسية قويّة من دون تركيبة اجتماعية مدينية قوية.

ومع من ذلك، فإن مسألة بناء المركزة السياسية، باعتبارها لبنةً أوليّةً في مشروع بناء الدولة بالمعنى الحديث للكلمة، لا تقتصر على ما تقوم به النخب المدينية السياسية المتصدّرة لمراكز النفوذ فقط، بل تتجاوزهم إلى غيرهم من العناصر الفاعلة والموجودة في مواقع مختلفة من التركيبة الاجتماعية، بمن فيهم المؤرّخون الذين يساهمون بوعي منهم أو من دونه في بناء صرح الدولة وتحقيق جملة من الأهداف والرهانات[33]. من هذا المنطلق، سنحاول مقاربة الكتابين المصدريَّين السالفَي الذكر لكونهما يحملان خطابَين مختلفَين أُلِّفا في سياقات مختلفة (التجربتان المغربية والتونسية) جعلت من مؤلفَيهما سجينَي رهانات الدولة وأهدافها، نظرًا إلى معاصرتهما

30 ابن زيدان، ص ب.

31 عبد الوهاب بن منصور مُؤرخ سابق للمملكة المغربية، ولد يوم 17 تشرين الثاني/ نوفمبر 1920 بمدينة فاس، حيث تلقّى تعليمه الابتدائي والثانوي والعالي. توفي يوم 12 تشرين الثاني/ نوفمبر 2008، وبهذا نعرف لماذا جُعل عبد الرحمن بن زيدان من الذين مهّدوا لنهضة المغرب الحديثة، وجعل كتابه هذه كتابًا مصدريًا في تاريخ الدولة العلوية لما يحتوي عليه من حقائق تاريخية على حدّ تعبيره، لكونه يشغل منصب مؤرخ رسمي للدولة، أي يتقلّد نفس المنصب الذي كان لصاحب **العز والصولة**، ورغم بعد الفترة الزمنية بينهما إلا أن ابن زيدان لم يكن مؤرخًا رسميًا بمعنى الكلمة. للاطلاع أكثر حول معلوماته الشخصية، يُنظر:
"Abdelouahab Benmansour," *Dictionnaires et Encyclopédies*, accessed on 11/8/2021, at: https://bit.ly/3yesSth

32 هنية، ص 34، وما بعدها.

33 المرجع نفسه، ص 96.



أو مواكبتهما عملية البناء، وبعبارة أخرى كونهما يكتبان في فترة كانت فيها الدولة في أمسّ الحاجة إلى فئة "مثقفة"، أو لنقل واعية، تشرعن، إلى حدّ ما، وتضفي نوعًا من الصدقية على كلّ ما يكمن أنْ يساعد على تحييز المجال.

إلا أنه في سياق التجربة المغربية تحديدًا، لا بد من الإشارة إلى مسألة ضرورية ترتبط بسياق تأليف ابن زيدان لكتابه **العزّ والصولة** الذي ألفه في زمن الحماية، وحتى لا يفهم ممّا سبق ذكره أنّه يحاول من خلال كتابه إضفاء الشرعية على عملية بناء الدولة الاستعمارية رغم إبقائها على السلطة الصورية للدولة المخزنية التقليدية. بل على العكس من ذلك فابن زيدان كان يهدف إلى الردّ على الكتابات الاستعمارية التي انتقصت من دولانية النظام السياسي في المغرب، إلّا أنّ هذا لا ينفي وجود رهانات شخصية كرغبته، شأنه شأن بقية الفاعلين الاجتماعيين، في سبيل التقرب من الدولة المركزية مثلًا أو الاستفادة من امتيازاتها[34].

في هذا الصدد، وانطلاقًا من كتاب **المؤنس** لابن أبي دينار الذي انتهى من كتابته في الفترة 1881-1882، فبالرغم من معاصرته لبعض الأحداث التي يشير إليها، فإن هذا لا يعني تقديمه أو عرضه للواقع بصورة واقعية أو مطابقة لما عايشه. وما يؤكد هذا القول هو كون تلك المعلومات التي يقدّمها قليلة ومقتضبة، وتقتصر على بعض الأحداث دون غيرها؛ ما يتيح لنا إمكانية الحديث عن وجود عملية انتقائية لا شكّ في أنّها مبنيةٌ على واقع سياسيّ معيّن. وما يؤكّد وجود انتقائية في ذكر الأحداث محاولة تأريخه لمجال تونس حاليًّا (إفريقية سابقًا) بالعودة إلى العهد القرطاجني، ومن ثمّ فمهما حاول المؤلف أنْ يُشير إلى كلّ الأحداث فإنّه لم يشملها كلّها، وما اعتماده على "الحقبة"، إذا جاز اللفظ في الفترة التي يكتب فيها، الطويلة إلّا وسيلة للتحايل أو تمويه القارئ مبرّرًا اقتصاره على بعض الأحداث دون غيرها. هذا فيما يخصّ المستوى المنهجي، أما فيما يتعلّق بالمستوى المعرفي فهو يتعمد انتقاء أحداثه وفق ما يتماشى ورهان الدولة آنذاك. وما يؤكّد ذلك هو محاولة ربطه مؤسسات عهده بالمؤسسات التي وضعها سنان باشا سنة 1574، مرتكزًا على القاعدة السائدة التي تقول إنّ شرعية المؤسسات السياسية خلال العهد الحديث لا يمكن أنْ تتحقّق إلّا من خلال ارتباطها بالحضور التركي أي المرحلة التأسيسية[35]. وهنا لا بدّ من الإشارة إلى عامل أساسي، وهو قوة الحضور المديني في تونس الذي يؤسس أو يؤمّن مشروعية السلطة القائمة. وهو الأمر الذي أرغم مؤرخي هذه الفترة على التماشي ورغبة المجتمع المديني الذي كان عاملًا أساسًا في دخول العناصر التركية للبلاد التونسية، ومن ثمّ كان من المفروض أن يؤكد ابن أبي دينار كغيره[36] على كون النظام السياسي يمثّل استمرارية للنموذج التركي حتى لا تخسر الدولة قاعدتها الشعبية المدينية.

لم يكن ابن أبي دينار السبّاق إلى التأكيد على تركية أو عثمانية، إذا جاز التعبير، المؤسسات السياسية القائمة في عهده؛ فجلّ المؤرخين التونسيين نهجوا النهج نفسه بمن فيهم ابن أبي الضياف في كتابه **إتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان**، ومحمد بن محمد الوزير السراج في كتاب **الحلل السندسية في الأخبار التونسية** (1725-1735). بحيث إنه في الوقت الذي كان ابن أبي دينار يحاول بناء ذاكرة لتونس بصفتها مجالًا موحّدًا وأزليًّا يعود إلى العهد القرطاجي، كما سبقت الإشارة إلى ذلك، كانت هناك في المغرب محاولات لبناء ذاكرات للمجالات الحضرية الكبرى على شاكلة ذاكرات للمدن وليس ذاكرة جامعة، حيث نجد مثلًا ذاكرات

34 لا يجد بعضهم حرجًا في التصريح بها، وهنا أشير إلى قول عبد الرحمن بن زيدان الذي يبرز من خلاله ما حصل له بسبب قربه من السلطة حيث يقول: "وقد حصلت ولله الحمد على الضالة المنشودة، والغاية المقصودة، وحصل لدي ما تعلقت الهمة بتحصيله ما لم يتفق لأحد من الغابرين ولا المعاصرين"، يُنظر: ابن زيدان، ص 7.

35 هنية، ص 96.

36 المرجع نفسه، ص 95.

مدن فاس[37] ومكناس[38] ومراكش[39]، ثم غيرها من المدن كالرباط[40] والصويرة[41] وأسفي[42] وتطوان[43]. وأهمّ ما يقال حول كثرة هذه النماذج هو أنّ بناء كلّ مدينة لذاكرتها شَكَّل، إلى حدّ ما، أمرًا شائعًا خلال القرنين التاسع عشر والعشرين. لكن الجدير ذكره أنّ تعدد ذاكرات الحواضر لا ينفي وجود ذاكرات للأرياف. ونشير هنا إلى كتاب المختار السوسي: **سوس العالمة**، الذي يعتبر ذاكرةً لمنطقة سوس والمناطق المجاورة لها في دواخل البلاد المغربية[44]، إذ يقول فيه إن "تاريخ المغرب لا يمكن أن يكون تاريخًا تامًا إلّا من التواريخ الخاصة لكل حاضرة من تلك الحواضر، ولكل بادية من البوادي"[45]، وكأنّه يحاول أن يبرز مساهمة الأرياف وبقية المناطق غير الحضرية كذلك في بناء ما أسماه تاريخًا تامًا، أي بناء ذاكرة كليّة للمجال المغربي. ولقائل أن يقول ما السبب في اختلاف النموذجين التونسي والمغربي من حيث بناء ذاكرة موحدة للمجال التونسي عامّة مقابل وجود ذاكرات متعدّدة للمدن المغربية؟

من بين الأسباب المباشرة لاختلاف التجربة التونسية عن نظيرتها المغربية، نذكر الاختلاف الحاصل في قوة البنية الحضرية للبلدين، فبالنسبة إلى تونس تصل نسبة الساكنة الحضرية إلى 20 في المئة مقابل 80 في المئة من الساكنة الريفية، مقارنةً بما هو عليه الحال في المغرب حيث لا تتجاوز نسبة سكان المدن 10 في المئة[46]. ويمكن أن نرجع ذلك أيضًا إلى الخصوصيات التاريخية للدول المركزية التي تعاقبت على حكم المغرب، والتي جعلت من مجالات نفوذها عواصم لها؛ ولهذا تعدّدت العواصم المغربية كفاس والرباط، ومراكش، ومكناس فتعددت بذلك ذاكراتها. زد على ذلك قوة التشكيلات الجماعية المحلية ونزعتها إلى الاستقلالية بعضها عن بعض؛ الشيء الذي حال دون تحقيق مركزة سياسية قويّة كما هو الشأن في تونس. غير أن هذا لا يعني عدم وجود محاولات لبناء ذاكرة شاملة للمجال المغربي كما هو الأمر في التجربة التونسية، وهنا يمكن أن نشير إلى نموذج شبيه بكتاب ابن أبي دينار وهو كتاب **الاستقصا** لخالد بن أحمد الناصري (1835-1897) الذي انتهى من كتابته في 1894-1895 والذي يعود فيه إلى فترة ما قبل الفتوحات الإسلامية حتى حدود حكم الدولة العلوية[47]. الأمر نفسه الذي قام به ابن أبي دينار وإنْ عاد هذا لفترة أسبق من الفتح الإسلامي بكثير وهي الفترة القرطاجية. إلّا أنّ ما قيل عن صاحب **المؤنس** من حيث انتقاؤه للأحداث يقال أيضًا عن صاحب **الاستقصا** الذي يصرح في مستهل كتابه أنّه سلك فيما ينقله "من ذلك سبيل الاختصار، آتيًا منه بما تسمو إليه الأنفس من حوادث الأعصار [و] متحريًا من القول أصحها، ومن العبارات أفصحها، والله تعالى المسؤول، في بلوغ المأمول"[48]، وكأنّه يحاول إقناع القارئ من الوهلة الأولى بصدقية ما يعرضه، بل الأكثر من ذلك أنه يصرح بتعمده اختصار الأحداث وتأكيده فقط على ما تسمو إليه الأنفس وإغفال الحوادث الأخرى. وفي هذا انتقاء مبرر للأحداث التي سيعرضها، وإنْ عبّر في البداية عن تحرّيه الصدق فيما ينقله، فمهمّتنا نحن هنا

---

37 عبد الرحمن بن زيدان، **الدرر الفاخرة بمآثر الملوك العلويين بفاس الزاهرة** (الرباط: المطبعة الاقتصادية بالرباط، 1937).

38 عبد الرحمن بن زيدان، **إتحاف أعلام الناس بجمال أخبار حاضرة مكناس**، تحقيق علي عمر (القاهرة: مكتبة الثقافة الدينية، 2008).

39 العباس بن إبراهيم السملالي، **الإعلام بمن حل بمراكش وأغمات من الأعلام**، مراجعة عبد الوهاب بن منصور، ط 2 (الرباط: المطبعة الملكية، 1993).

40 محمد بن مصطفى بوجندار الرباطي، **الاغتباط في أعلام الرباط**، تحقيق عبد الكريم كريم (الدار البيضاء: مركز نجيبويه للمخطوطات وخدمة التراث، 2014).

41 محمد بن سعيد الصديقي، **إيقاظ السريرة لتاريخ الصويرة** (الدار البيضاء: مطبعة دار الكتب، [د.ت.])

42 محمد بن أحمد العبدي الكانوني، **آسفي وما إليه قديمًا وحديثًا** ([د. م.]: [د. ن.]، [د. ت.])، شوهد في 2021/8/10، في: https://bit.ly/3Czobtz

43 محمد داود، **تاريخ تطوان** (تطوان: معهد مولاي الحسن، 1959).

44 محمد المختار السوسي، **سوس العالمة**، ط 2 (المحمدية، المغرب: مطبعة فضالة، 1960).

45 المرجع نفسه، ص أ.

46 عبد الحميد هنية، "بناء الدولة المجالية في البلاد التونسية والمغرب الأقصى، وآليات الاندماج فيها خلال الفترة الحديثة"، **عمران**، العدد 4 (ربيع 2013)، ص 20.

47 الأمر نفسه نجده عند المختار السوسي الذي يحاول بناء خطاب يؤكد من خلاله على استقلالية المغرب "هذا القطر السعيد، الذي لم يعرف إلا الاستقلال منذ عرف الإسلام إلى الآن"، يُنظر: محمد المختار السوسي، **المعسول** (الدار البيضاء: مطبعة النجاح الجديدة، 1963)، ص ب.

48 شهاب الدين أبو العباس أحمد بن خالد بن محمد الناصري الدرعي الجعفري السلاوي، **الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى**، تحقيق وتعليق جعفر الناصري ومحمد الناصري (الدار البيضاء: دار الكتاب، 1997)، ص 58.



هي تفكيك خطابه بالرغم مما قاله، ثم محاولة ربطه بالسياق والظروف التي كانت سائدةً في المغرب على عهده. لكنّ التساؤل المطروح هو كيف يمكن بناء مركزة سياسية قوية في ظلّ وجود مراكز حضرية متعدّدة متشبثة باستقلاليتها بعضها عن بعض؟ أي ما الآليات الكفيلة بالربط بين مختلف تلك المناطق لبناء مركزة سياسيّة قويّة؟

ثالثًا: آليات بناء ذاكرة الدولة ومجالها

ما زلنا في علاقة الذاكرة بالمركزة السياسية متمثلةً في تناول الكتابات لعملية بناء الدولة وآلياتها في ذلك. والجدير بالذكر أنّ آليات بناء المركزة السياسية عديدةٌ ومتنوعةٌ، منها ما يرتبط بعلاقة الدولة المركزية بالأهالي داخليًا من بيعة وتحركات أو محال أو تحكيم بين النزاعات، ومنها ما يرتبط بالدولة المركزية في علاقاتها بالكيانات السياسية الخارجية في إطار اتفاقيات ومعاهدات مع الدول المجاورة أو البعيدة. وفي هذا الإطار، لا بدّ من الإشارة إلى نقطة منهجية، وهي أننا سنقتصر في هذا المحور على آليات بناء المركزة السياسية داخليًا، أي إننا سنعتمد أساسًا على ما يربط الدولة بالأهالي على نحوٍ مباشر كالبيعة وطقوسها والمحلة أو ظروفها، إضافةً إلى آلية ثالثة متمثلة في ظاهرة الأعيانية[49] بصفتها شكلًا من أشكال المراقبة الفعلية لمجمل المناطق التابعة لنفوذ السلطة المركزية.

1. البيعة وبناء المركزة السياسة

فبالعودة إلى كتاب **العزّ والصولة** لابن زيدان، والذي يختلف عن **المؤنس** من حيث كونه يحاول بناء ذاكرة لمجال الدولة ترابيًا، في مقابل عبد الرحمن بن زيدان الذي يحاول بناء ذاكرة للدولة يؤكد من خلالها على وجود "الدولة" بصفتها جهازًا سياسيًا إداريًا قائمًا بذاته له نظمه ومعالمه الخاصة. وللإشارة فقط فإنه لم يكن الوحيد الذي دافع عن حضور الدولة، فالمختار السوسي، ذو الانتماء البدوي أيضًا، يؤكد في كتابه **سوس العالمة** (1959) أنّ التاريخ العام للمغرب لن يكون "تامًا إذا لم يقم أبناء اليوم - لمواجهة الحضارة الغربية الجارفة التي تحاول إفساد ماضينا بما يكتبه عنا المغرضون من أهلها - بجمع كل ما يمكن جمعه، وتنسيق ما لا يزال مبعثرًا بين الآثار ومنتشرًا أثناء المسامرات"[50]. ولعلّ هذا ما يبرز خصوصية التجربة المغربية التي لا تقتصر فقط على دور الفاعلين المدينيين في بناء المركزة السياسية، بل حتى الفاعلين الريفيين ساهموا بدورهم في التأكيد على وجود الدولة رغم بعدهم عن مراكز القرار. وهذا الأمر الذي من شأنه أن يكسب التجربة المغربية طابعًا استثنائيًا، ومن ثمّ فاستيعاب هذا الاستثناء مقارنةً بتجارب أخرى يقتضي البحث عن مدخل جديد يتجاوز أنموذج "الدولة الوطنية" التي ترتكز على المجال، والنفاذ مباشرةً إلى الفاعلين الاجتماعيين لمعرفة تمثلاتهم وطرق قبولهم بالولاء للحاكم. وربما لا يكون براديغم (نموذج) "الأدلوجة الدولوية" الذي يقدّمه عبد الله العروي الأداة الأنجع لفك شفرة تلك العلاقة التمثُّلِية التي يؤدي فيها المخيال دورًا أساسيًا يتجاوز العلاقات المباشرة بين الحاكم والمحكوم، فالأدلوجة الدولوية كما يعرّفها العروي في كتابه **مفهوم الدولة**: "هي ما يستوعبه المواطن ويترجمه بعد حين إلى ولاء، فيعطي بذلك ركيزة معنوية قوية للدولة" ويضيف أنه: "لكي تكون أدلوجة دولوية لا بد من وجود قدر معين من الإجماع العاطفي، الوجداني، الفكري بين المواطنين"[51].

---

49 نسبة إلى أعوان الدولة أو مراقبيها، وسنورد تعريف ذلك في الفقرات الموالية.

50 السوسي، **سوس العالمة**، ص أ، ب.

51 عبد الله العروي، **مفهوم الدولة**، ط 8 (الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 2006)، ص 147. ويمكن أن نستشفّ حضور الدولة الإمبراطورية من خلال حديث المختار السوسي عن دور الأمازيغ في نشر اللغة العربية وعلومها وآدابها بقوله: "فقاموا بأعظم دور في ذلك بجهودهم الخاصة من غير أن تعينهم الدولة"، فمسألة الأخذ بالمبادرة هي مكمن اللغز، يُنظر: السوسي، **المعسول**، المقدمة، ص ج، و.

وفي إطار علاقة الحاكم بالمحكوم، يفتتح عبد الرحمن بن زيدان كتابه، الذي قلنا عنه إنّه يحاول الرد على الكتابات التي تقول بغياب نظام الدولة، بالحديث عن البيعة[52]. وهنا لا بدّ من الإشارة إلى أنّه ليس من محض الصدفة أنْ يشير في أول كتابه إلى البيعة وإلى مفهومها واختلاف الصيغ التي تكتب بها في المناطق المغربية. بل يتعمد الإشارة إليها محاولًا التأكيد على حضور الدولة المغربية في فترته، من خلال كون هذه البيعة عقدًا يربط بين مكونات المجتمع السياسي لإعادة بناء السلطة، إضافةً إلى كونها ممارسةً تتجدّد كلما حصل شغورٌ على مستوى قمّة هرم السلطة. وبهذا المعنى تشكل البيعة تلك العملية التي يجري على إثرها اتفاق "أهل الحل والعقد" لاختيار من يتولى أمر التصرف في أمور المسلمين[53]. ولهذا تعتبر البيعة آلية من الآليات الأساسية لتأسيس مركزة سياسية قوية، لكونها عملية أو علاقة تتجاوز المجال والبعد الجغرافيَين (المركز - الهامش) إلى الأفراد أو الرعايا بغرض الحصول على ولائهم تأكيدًا لنفوذ الدولة المركزية في دواخل البلاد. ويتضح الأمر أكثر عندما نعود إلى **لسان العرب** لابن منظور والذي انتهى من كتابته سنة 1292-1293[54]، فـ "البَيْعةُ: المُبايعةُ والطاعةُ، وبايَعه عليه مُبايَعة: عاهَده، وفي الحديث أَنه، قال: أَلا تُبايِعُوني على الإِسلام؟ هو عبارة عن المُعاقَدةِ والمُعاهَدةِ، كأَن كلّ واحد منهما باعَ ما عنده من صاحبه وأَعطاه خالصة نَفْسِه وطاعَتَه ودَخِيلةَ أَمره"[55]. والمستفاد من هذا القول إن البيعة ذلكم العقد أو العهد الذي يلزم طرفين أو أكثر بتطبيق ما اتُّفق حوله. بصيغة أخرى، وحتى نربط هذا الاقتباس بموضوع الدراسة، فهي ذلك التعاقد أو التعاهد الذي يربط بين الدولة المركزية وبقية الفاعلين الاجتماعيين (الرعايا). وبهذا تشكل البيعة مدخلًا أساسًا يؤمّن عملية احتكار المجال وبناء مركزة سياسية قوية قائمة على البيعة ورمزيات ما يرتبط بها من طقوس تترجم طبيعة العلاقة بين السلطان والرعايا[56]. لكن التساؤل المطروح: هل ثمّة آلية أخرى يؤمن من خلالها المركز حضوره الفعلي سواءً في التجربة التونسية أو المغربية؟

2. المحال والتحركات الدولة المركزية

تعتبر التنقلات التي يقوم بها الباي في تونس أو السلطان في المغرب من الآليات التي تؤكد فعليًا حضور السلطة ونفوذها في دواخل البلاد، وتسمى حركة التنقل تلك بالمحلة، والمقصود بالمحلة بحسب عبد الرحمن بن زيدان هي "التنقلات السلطانية لتفقد النواحي القصيّة والقريبة وتفقد أيضًا أحوال الرعية"[57]، بينما نجده يعرفها أيضًا بـ "الجيش الضارب في عرف المغاربة"[58]. وهو التعريف نفسه الذي يقدمه لِلْحَرْكَة - بسكون الراء - بكونها النقلة التي "غالبًا ما تكون بمعنى الحملة العسكرية"[59]. وهنا يلاحظ القارئ نوعًا من الخلط بين الطابع السلمي للمحلة المتمثل في تفقد شؤون الرعية، وطابع العنف كونها تمثل آليةً تأديبيةً[60]. وفي هذا

52 ابن زيدان، **العز والصولة**، ص 8-36.

53 هنية، "بناء الدولة المجالية"، ص 8.

54 وهناك ضرورة للتأكيد على دور العامل التاريخي/ الزمني من الاستشهاد بقول ابن منظور، حتى لا يُفهم كون البيعة مسألة جديدة أو مرتبطة بالفترة المدروسة (من القرن السابع عشر إلى القرن التاسع عشر)، بل على العكس من ذلك فهي تعود إلى البدايات الأولى للإسلام، ولا أدلّ على ذلك من الحديث النبوي الذي يقول فيه: "من مات وليس في عنقه بيعة مات ميتة الجاهلية"، ويمكن أن تكون أقدم من ذلك، لكن بطريقة وبأساليب مختلفة تتماشى وطريقة تعامل الأهالي مع من يسوسهم.

55 مادة "بيع"، يُنظر: أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور، **لسان العرب**، تحقيق عامر أحمد حيدر، مراجعة عبد المنعم خليل إبراهيم، ط 2 (بيروت: دار الكتب العلمية، 2009).

56 للتعرف أكثر إلى رمزية البيعة ودلالاتها بوصفها نصًا رمزيًا غير مكتوب، يُنظر: إبراهيم القادري بوتشيش، "منهج التأويل الرمزي لقراءة التاريخ، نحو إشراك قارئ النصّ التاريخي في إنتاج دلالاته: تشخيص نظري وتطبيقي"، **أسطور**، العدد 11 (كانون الثاني/ يناير 2020)، ص 7-32.

57 ابن زيدان، **العز والصولة**، ص 189.

58 المرجع نفسه، ص 191.

59 المرجع نفسه، هامش الصفحة 189.

60 حول مسألة الحرْكة والعنف، يُنظر: محمد الحبيب عزيزي، **إشكالية الحكم وآلة الحرب: الحكم المتجول في المغرب العربي الحديث** (تونس: منشورات المعهد العالي للعلوم الإنسانية، 2016).



الصدد يشير عبد الرحمان المودن في كتابه **البوادي المغربية** (1995) إلى مسألة التداخل تلك مبينًا أن المصطلحيَن قد يعنيان الظاهرة نفسها وقد يستعملهما المؤلف أو الوثيقة بكيفية غير تمييزية، الواحد مكان الآخر[61]. إلا أنّه بالرغم من ذلك يميز بينهما، حيث يصطلح على الحرْكة بالمحلة غير السلطانية أي "الحملات الصغرى" التي تمتاز بصغر حجمها وعدم ارتباطها بشخص السلطان. وذلك خلافًا للمحلة التي تشير إلى التحرك الذي يحضره السلطان لضخامته ولكثرة المشاركين فيه، والذي غالبًا ما يكون بطيئًا وتتخلّله مقاماتٌ مطولةٌ قد تصل في بعض الحالات إلى أكثر من 75 يومًا[62].

وبالرغم ممّا قيل، فما يجب التأكيد عليه هو أنّ مؤسسة المحلة[63] أهم آلية تعمل من خلالها الدولة المركزية على تحقيق المركزة السياسية من خلال جمع الجبايات، نظرًا إلى الدلالة الرمزية لدفع الضريبة التي تعني التبعية والولاء للسلطان. ولهذا الأمر نجد الدولة تردع المناوئين لها، مصنفة إياهم بأنهم "سيبة" أي خارجين عن الحكم والطاعة لولي الأمر بصفة ذلك وسيلة لتبرير أحداث العنف والتنكيل بالقبائل، وهنا تتخذ العملية طابعًا عسكريًّا مشرعنًا. لكنّ الأهم من ذلك أنّ المحلة بصفة عامة تمثّل همزة وصل بين أجزاء البلاد من جهة، والمركز السياسي من جهة أخرى[64]. بعبارة أخرى تشكل منفذًا يؤمّن عملية تحييز المجال أولًا والسيطرة على الأهالي ثانيًا. ولهذا نجد ابن زيدان يخصّص قرابة المئة صفحة من كتابه للحديث عمّا يرتبط بالمحلة من أمور تنظيمية، من الإعلان عن رغبة السلطان في الخروج أو التنقل حتى الوصول إلى المجال المقصود بالمقام[65]، وكأنه يؤكد على دورها بصفتها نظامًا من أنظمة الدولة.

غير أنّ ما تجدر الإشارة إليه أنّ المحلة لا تختص بالمجال المغربي فقط، حيث نجدها في تونس، وإن كانت على شكل مختلف. فالمحلة التونسية اتخذت مسارًا موحدًا يتجلّى في رحلتَين منتظمتَين: رحلة في الشتاء والأخرى في الصيف[66]. وذلك على عكس المحلة المغربية التي يخرج فيها السلطان كلما حدث شغورٌ أو تمرد قبيلة من القبائل عن طاعة السلطان أو في حالة نقص في موارد خزينة. في هذا الصدد يعرف عبد السلام حيمر الحرْكة من خلال مقارنتها بالبيعة، باعتبار الأولى ذات وظيفة مخزنية لإحكام السيطرة على المجتمع باستعمال العنف، بينما يعتبر الثانية ذات وظيفة مخزنية لإرساء هيمنته على المجتمع باستعمال وسائل الإقناع والتراضي والوفاق، فتصبح البيعة ذلك العهد الطوعي على الطاعة والخضوع من دون إكراه وعنف مطلقًا[67].

وبهذا نخلص إلى كون البيعة والمحلة آليتَين أساسيتَين من آليات بناء المركزة السياسية في المغرب وفي تونس مع الأخذ في الاعتبار خصوصية كل بلد. إلّا أن الإلمام بكيفية تحييز المجال يستلزم البحث عن مداخل جديدة كظاهرة الأعيانية التي يمكن من خلالها فهم بناء ذاكرة الدولة وتأمين عملية تحقيق مركزة سياسية قوية.

61 عبد الرحمن المودن، **البوادي المغربية قبل الاستعمار: قبائل إيناون والمخزن بين القرن السادس عشر والتاسع عشر**، سلسلة رسائل وأطروحات 25 (الرباط: منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، 1995)، ص 310.

62 وكأنه يحاول تفسير الاختلاف الحاصل بين المحلة والحرْكة، قياسًا على الاختلاف بين الغزوة والسرية، إضافة إلى الاختلاف من حيث المنخرطين في كل واحدة، وللإشارة فالمودن يشير إلى عدد المشاركين في المحلة والحركة، يُنظر: المرجع نفسه، ص 312 وما بعدها.

63 أسميت "المحلة" مؤسسة لكون أدوارها لا تنحصر فقط في تأديب القبائل التي تصنف على أنها مناطق "سيبة"، يعني أنها لم تكن آلة للعقاب والتأديب للقبائل فقط كما كان سائدًا ومعروفًا عنها في غالبية الكتابات التي تناولت علاقة الدولة والقبائل، صحيح أن العنف دائمًا يكون حاضرًا، لكن هذا لا يعني عدم وجود أنشطة أخرى تجعل من المحلة أقرب إلى كونها مؤسسة إدارية متعددة الأدوار وذات بعد إصلاحي، خاصة إذا علمنا ما يرتبط بخروج السلطان في محلته من بيعات وهدايا ووفود، ومن هذا المنطلق تصبح المحلة مؤسسة لها رمزيتها الخاصة.

64 هنية، **تونس العثمانية**، ص 55.

65 للتوسع أكثر، يُنظر: ابن زيدان، **العز والصولة**، ص 189-271.

66 للتوسع أكثر، يُنظر: هنية، "بناء الدولة المجالية"، ص 15.

67 عبد السلام حيمر، **المغرب: الإسلام والحداثة: الكاتب المخزني** (مكناس: مطبعة سندي، 1997)، ص 30.

3. الأعيانية: بناء المركزة السياسة بالنيابة

تعتمد الدولة المركزية على ظاهرة "الأعيانية" آليةً من الآليات في تحييزها المجال وبناء مركزة سياسية تقوي حضورها وسلطتها، وذلك بالنفاذ مباشرة إلى الأفراد والسيطرة عليهم بصفة دائمة ومستمرّة ما دام أعيانها دائمي الحضور في المناطق المخول لهم مراقبتها وتتبع شؤون الأهالي بها. وبالعودة إلى **لسان العرب** لابن منظور، فالأعيان من العين "وَفُلانٌ عَيْنُ الجيشِ: يُريدُونَ رئِيسَهُ، وأعيان القوم: أشرافهم وأفاضلهم على المَثَلِ بِشَرَفِ العَيْنِ الحاسَّةِ"[68]. إذًا فالأعيان هم النخبة أو صفوة الصفوة، أو كما يقول أحمد التوفيق الأعيان "ج. عين وهو سيد القوم وشريفهم"[69]، الذين يشكلون بقوة نفوذهم المادي والمعنوي قاعدة ومرتكزًا للاستقرار، وأداةً للتواصل بين المركز والأهالي مجسدةً حضور المخزن رسميًا، وساهرةً على خضوع القبائل وامتثالها لمختلف المطالب المخزنية[70].

ترتبط الأعيانية ارتباطًا كبيراً بالمراكز الحضرية، ويشير هنية إلى تركز الأعيان واستقرارهم بمدينة تونس على غرار المدن الأخرى، بغية التقرب من مراكز إصدار القرارات ثم تحسين وضعيتهم الاجتماعية. ليس هذا فقط بل إن استقطاب مدينة تونس لم يقتصر على الأعيان فقط، بل شمل أيضًا أصحاب الجاه الاقتصادي والأدباء والفقهاء مما أكسب المدينة رمزيةً خاصةً، وهذا ما يبرر قيمة بيعتها مقارنةً ببقية المدن الأخرى باعتبارها عاصمةً ومصدرًا للقرار[71]. نلحظ الأمر نفسه بالنسبة إلى مدينة فاس، لكن بصبغة دينية وروحية تتجلّى في احتوائها على مسجد القرويين ثم ضريح "الشريف"[72] المولى إدريس (788-791م) مؤسس دولة الأدارسة (788-974م) من جهة، ووجود أهل الحل والعقد بها من جهة أخرى، إلى الدرجة التي يمكن القول فيها إنه لا يمكن الوصول إلى الحكم إلّا بعد مبايعة أهل فاس.

لكن ما تجدر الإشارة إليه هو تفوق مدينة تونس على فاس من حيث حدّة المركزة السياسية وقوتها التي وصلت إليها بعد تكتّل أعيان مختلف المناطق مشكّلين كتلةً واحدةً. وهذا ما تفتقر إليه التجربة المغربية؛ بسبب الخصوصيات التاريخية للدول المركزية التي تعاقبت على حكمه، والتي جعلت من مجال نفوذها عاصمة لها فتعددت بذلك العواصم المغربية (الرباط، مراكش، مكناس). وهو الأمر الذي حال دون تحقيق مركزة سياسية قوية كما هو الشأن في تونس، وحال أيضًا دون خلق وحدة أعيانية تؤمّن عملية بناء مركزة سياسية قوية، بحيث ينفرد كل "عين أو عون" للدولة بمجال نفوذه فقط، خلافًا للنموذج التونسي الذي أصبحت له مكانة مزدوجة: من حيث استقراره بالقرب من المركز ثم سيطرته، في الوقت نفسه، على المناطق الخاضعة له رغم قدومه إلى تونس. لكن بالرغم من ذلك تبقى للمدينة عامة، سواءً التونسية أم المغربية، قيمتها في التأسيس لمشروعية الدولة المركزية[73].

ختامًا تشكل الظاهرة الأعيانية، إضافةً إلى البيعة والمحلة، أحد المداخل التي من خلالها يمكن أن نستشف كيفية حضور الدولة المركزية على نحوٍ غير مباشر من خلال أعيانها ومراقبيها باعتبارهم ممثلين شرعيين وفاعلين في دواخل المناطق البعيدة عن المركز.

---

68 ابن منظور، مادة "عين"، ص 3197.

69 مشيراً إلى كون هذا اللقب نعتًا خارجيًا يطلق من المخزن أو من القبائل أو الأفخاذ المجاورة، يطلقه الإنالتيون (بايخاتارن "كلمة أمازيغية) على من هم بارزون وناتئون وسط الحجم المتعادل من سكان القرى، يُنظر: أحمد التوفيق، **المجتمع المغربي في القرن التاسع عشر (إنولتان 1850-1912)**، سلسلة رسائل وأطروحات 63، ط 3 (الدار البيضاء: مطبعة النجاح الجديدة، 2011)، ص 357.

70 الطيب بياض، **المخزن والضريبة والاستعمار: ضريبة الترتيب 1880-1915** (الدار البيضاء: أفريقيا الشرق، 2011)، ص 138.

71 هنية، "بناء الدولة المجالية"، ص 22.

72 وتعمدت ذكر الشرف نظرًا إلى أهميته في التجربة المغربية بوصفه ضامنًا لشرعية الاستمرار في الحكم من عدمه، الذي يشبه إلى حدّ ما "فرمان التولية" من حيث قيمته الرمزية لا حمولته السياسية، ومن ثمّ فبيعة فاس بحمولتها الرمزية أهم من بيعة بقية المناطق الأخرى كما هو الأمر بالنسبة إلى مدينة تونس.

73 لكون المدينة دائمًا تمثل مركز الحكم وتجمع كل ما من شأنه أن يكمّل صورة البلاط، لمعرفة المزيد عن دور المدينة في إكساب الدولة للشرعية السياسية، يُنظر: هنية، **تونس العثمانية**، ص 34 وما بعدها.



خاتمة

ختامًا لما سبق، تبيّن لنا أهمية مقترح الذاكرة والتاريخ في استنطاق الكتابات المصدرية المعاصرة ومساءلتها للفترات التي تزامنت وشكّلت الإرهاصات الأولى للدولة بالمعنى الحديث للكلمة في التجربتَين التونسية والمغربية، إضافةً إلى تمكيننا أيضًا من الوقوف على أوجه التشابه والاختلاف بين القطرَين فيما يتعلّق بخطاب بناء ذاكرة الدولة ومجالها تبعًا للخصوصيات الحضرية المختلفة لكلّ بلد، ثم معرفة رهانات مساهمة الفاعلين الاجتماعيين وغيرهم في تحقيق رهان الدولة الأساس المتمثل في احتكار المحال وتحييزه.

تبيّن من ثنايا هذه الدراسة أنه ما كان لنا معرفة سبب اختلاف الكاتبَين في تناول موضوع بناء الدولة، سواءً من حيث بناء خطاب لذاكرة مجال الدولة كما هو الشأن عند ابن أبي دينار أو بناء ذاكرة الدولة بصفتها جهازًا سياسيًّا له نظمه ومعالمه الخاصة به، لولا اعتمادنا على مدخل الذاكرة والتاريخ، والذي من خلاله أكتشف أنّي كنت فعلًا سجينًا للدولة، ليس فقط على مستوى الكتابات أو الأبحاث الأكاديمية، بل حتى فيما يتعلق بالحياة السياسية المرتبطة بطبيعة توجه الدولة ورهاناتها. وبقدر الاستفادة المحصَّلة من هذه الأداة المعرفية الجديدة أصبحنا غير قادرين على تجاوز هوس إعادة النظر فيما كتبناه حول الدولة سابقًا، وما كتبه غيرنا من الدارسين المحترفين الذين سقطوا كذلك في فخّ الدولة. فأقلّ ما يمكن قوله عن أنموذج الذاكرة والتاريخ أنّه فتح المجال للقيام بدراسات طريفة، ليس هذا فقط، بل إعادة الروح للهيستوريوغرافيا (كتابة التاريخ) العربية عامة.

ختمنا هذه الدراسة بمحاولة تطبيقية تعرّضنا خلالها لبعض آليات بناء المركزة السياسية في تونس والمغرب، سواءً من حيث تحييز المجال عبر حرْكات السلطان بالمغرب أو مَحال (ج. مَحَلَّة) الباي بتونس مع اختلاف خصوصية كلّ من البلدين، أو من حيث علاقة الدولة المركزية بالرعايا في إطار البيعة التي تشكل آلية رمزية تعاقدية تُؤمّن للدولة من جهة مشروعيتها الدينية في الاستمرار والبقاء، ومن جهة ثانية بوصفها تعبيرًا عن نظرة الفاعلين الاجتماعيين وتمثلاتهم الذهنية لعلاقتهم بالحاكم، تلك النظرة التي يؤدي فيها المخيال دورًا مركزيًّا يتجاوز العلاقات المباشرة بين الحاكم والمحكوم، بل يتعدّاه إلى التأكيد على وجود إجماع عدد كبير من السكان يُترجم إلى ولاء مشكّلًا بدوره ركيزةً رمزيةً قويةً للدولة. في حين تجسد ظاهرة الأعيانية من جهة ثالثة إحدى أهم آليات تأكيد حضور الدولة المركزية في مختلف المناطق الحضرية والنائية منها، مترجمةً سلطة الدولة وقوتها بشكل فعليٍّ وواقعيّ من خلال من ينوبون عنها ويمثّلونها. وبهذا نخلص إلى أنّه لا يمكن تحقيق مركزة سياسية قوية من دون كسب ولاء شريحة كبيرة من السكان بالمدن وبالمجموعات المحلية سواءً بالطرق المباشرة كالبيعة والمحلة أو غير المباشرة كالأعيانية بالنيابة.

ختامًا، تبقى هذه الدراسة محاولة منهجية أكثر منها معرفيةً لإعادة قراءة الكتابات المصدرية وتفكيك خطابها، ثم محاولة الكشف عن مرامي مؤلفيها من حيث رهاناتهم الشخصية ومن حيث سياق تأليفهم خطاب تشكيل ذاكرة الدولة، ولأجل ذلك اشتغلنا في مجمل فصول هذه الدراسة وفق براديغم (نموذج) الذاكرة والتاريخ أداةً منهجية كفيلة بإثراء النقاش الإبستيمي القائم بين الذاكرة والتاريخ، ثم لفتح مجال البحث فيما يتعلق ببناء وتشكّل ذاكرة الدولة في تونس والمغرب، اللذين بالرغم من اختلافهما في بعض الجوانب، فإنّهما يبقيان ينتميان إلى حاضنة إسلامية عالمية وشعبية ارتسمت في آليات الحكم التركي في تونس والعلوي في المغرب. وتبقى هذه الدراسة محاولة بسيطةً يمكن أن تتعزز فيما بعد بنماذج أو تجارب أخرى سواءً في العالم العربي أو الغربي، والمقارنة بينها بهدف الخروج باستنتاجات أدقّ وأشمل.



المراجع

References

العربية

- ابن أبي دينار، محمد بن أبي القاسم الرعيني القيرواني. **المؤنس في أخبار إفريقية وتونس.** تونس: المكتبة العتيقة، 1869.
- ابن زيدان، عبد الرحمن. **إتحاف أعلام الناس بجمال أخبار حاضرة مكناس.** تحقيق علي عمر. القاهرة: مكتبة الثقافة الدينية، 2008.
- ______. **الدرر الفاخرة بمآثر الملوك العلويين بفاس الزاهرة.** الرباط: المطبعة الاقتصادية بالرباط، 1937.
- ______. **العز والصولة في معالم نظم الدولة.** الرباط: المطبعة الملكية، 1961.
- بادي، برتران. **الدولة المستوردة: غربنة النصاب السياسي**. ترجمة شوقي الدويهي. بيروت: دار الفارابي، 2006.
- ______. **الدولتان: الدولة والمجتمع في الغرب وفي دار الإسلام**. ترجمة نخلة فريفر. الدار البيضاء:المركز الثقافي العربي، 1996.
- بروديل، فرنان. **البحر الأبيض المتوسط والعالم المتوسطي**. ترجمة مروان أبي سمرا. بيروت: دار المنتخب العربي للدراسات والنشر والتوزيع، 1993.
- بلوخ، مارك. **دفاعًا عن التاريخ أو مهنة المؤرخ.** ترجمة أحمد الشيخ. باريس/ القاهرة: المركز العربي الإسلامي للدراسات الغربية، 2012.
- بوتشيش، إبراهيم القادري. "منهج التأويل الرمزي لقراءة التاريخ، نحو إشراك قارئ النصّ التاريخي في إنتاج دلالاته: تشخيص نظري وتطبيقي". **أسطور**. العدد 11 (كانون الثاني/ يناير 2020).
- بياض، الطيب. **المخزن والضريبة والاستعمار: ضريبة الترتيب 1880-1915.** الدار البيضاء: أفريقيا الشرق، 2011.
- التوفيق، أحمد. **المجتمع المغربي في القرن التاسع عشر (إنولتان 1850-1912).** سلسلة رسائل وأطروحات 63. ط 3. الدار البيضاء: مطبعة النجاح الجديدة، 2011.
- حيمر، عبد السلام. **المغرب: الإسلام والحداثة: الكاتب المخزني.** مكناس: مطبعة سندي، 1997.
- داود، محمد. **تاريخ تطوان.** تطوان: معهد مولاي الحسن، 1959.
- الرباطي، محمد بن مصطفى بوجندار. **الاغتباط في أعلام الرباط**. تحقيق عبد الكريم كريم. الدار البيضاء: مركز نجيبويه للمخطوطات وخدمة التراث، 2014.
- السبتي، عبد الأحد. **الماضي المتعدد: قراءات ومحاولات تاريخية.** الدار البيضاء: دار توبقال للنشر، 2016.
- السلاوي، شهاب الدين أبو العباس أحمد بن خالد بن محمد الناصري الدرعي الجعفري. **الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى.** تحقيق وتعليق جعفر الناصري ومحمد الناصري. الدار البيضاء: دار الكتاب، 1997.



- السملالي، العباس بن إبراهيم. **الإعلام بمن حل بمراكش وأغمات من الأعلام**. مراجعة عبد الوهاب بن منصور. ط 2. الرباط: المطبعة الملكية، 1993.
- السوسي، محمد المختار. **المعسول**. الدار البيضاء: مطبعة النجاح الجديدة، 1963.
- ______. **سوس العالمة**. ط 2. المحمدية، المغرب: مطبعة فضالة، 1960.
- الصديقي، محمد بن سعيد. **إيقاظ السريرة لتاريخ الصويرة**. الدار البيضاء: مطبعة دار الكتب، [د.ت.].
- الطاهري، عبد العزيز. **الذاكرة والتاريخ: المغرب خلال الفترة الاستعمارية 1912-1956**. الرباط: دار أبي رقراق للطباعة والنشر، 2016.
- العروي، عبد الله. **مفهوم الدولة**. ط 8. الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 2006.
- عزيزي، محمد الحبيب. **إشكالية الحكم وآلة الحرب: الحكم المتجول في المغرب العربي الحديث**. تونس: منشورات المعهد العالي للعلوم الإنسانية، 2016.
- الكانوني، محمد بن أحمد العبيدي. **آسفي وما إليه قديمًا وحديثًا**. [د. م.]: [د. ن.]، [د. ت.]. في: https://bit.ly/3Cz0btz
- **الكتابة التاريخية: التاريخ والعلوم الاجتماعية، التاريخ والذاكرة، تاريخ العقليات**. ترجمة محمد حبيدة. الدار البيضاء: أفريقيا الشرق، 2015.
- لوغوف، جاك. **التاريخ والذاكرة**. ترجمة جمال شحيد. الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2017.
- المودن، عبد الرحمن. **البوادي المغربية قبل الاستعمار: قبائل إيناون والمخزن بين القرن السادس عشر والتاسع عشر**. سلسلة رسائل وأطروحات 25. الرباط: منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، 1995.
- هنية، عبد الحميد. "بناء الدولة المجالية في البلاد التونسية والمغرب الأقصى، وآليات الاندماج فيها خلال الفترة الحديثة". **عمران**. العدد 4 (ربيع 2013).
- ______. **تونس العثمانية: بناء الدولة والمجال: من القرن السادس عشر إلى منتصف القرن التاسع عشر**. ط 2. تونس: تبر الزمان، 2016.

الأجنبية

- Febvre, Lucien. *Combats pour l'Histoire.* Paris: Librairie Armand Colin, 1992.
- Halbwachs, Maurice. *La Mémoire Collective*. 2nde ed. Paris: Édition électronique réalisée par Mme Lorraine Audy, 2001. at: https://bit.ly/3f5lRU

بول فاين

ترجمة: سعود المولى | يوسف عاصي

كيف نكتب التاريخ



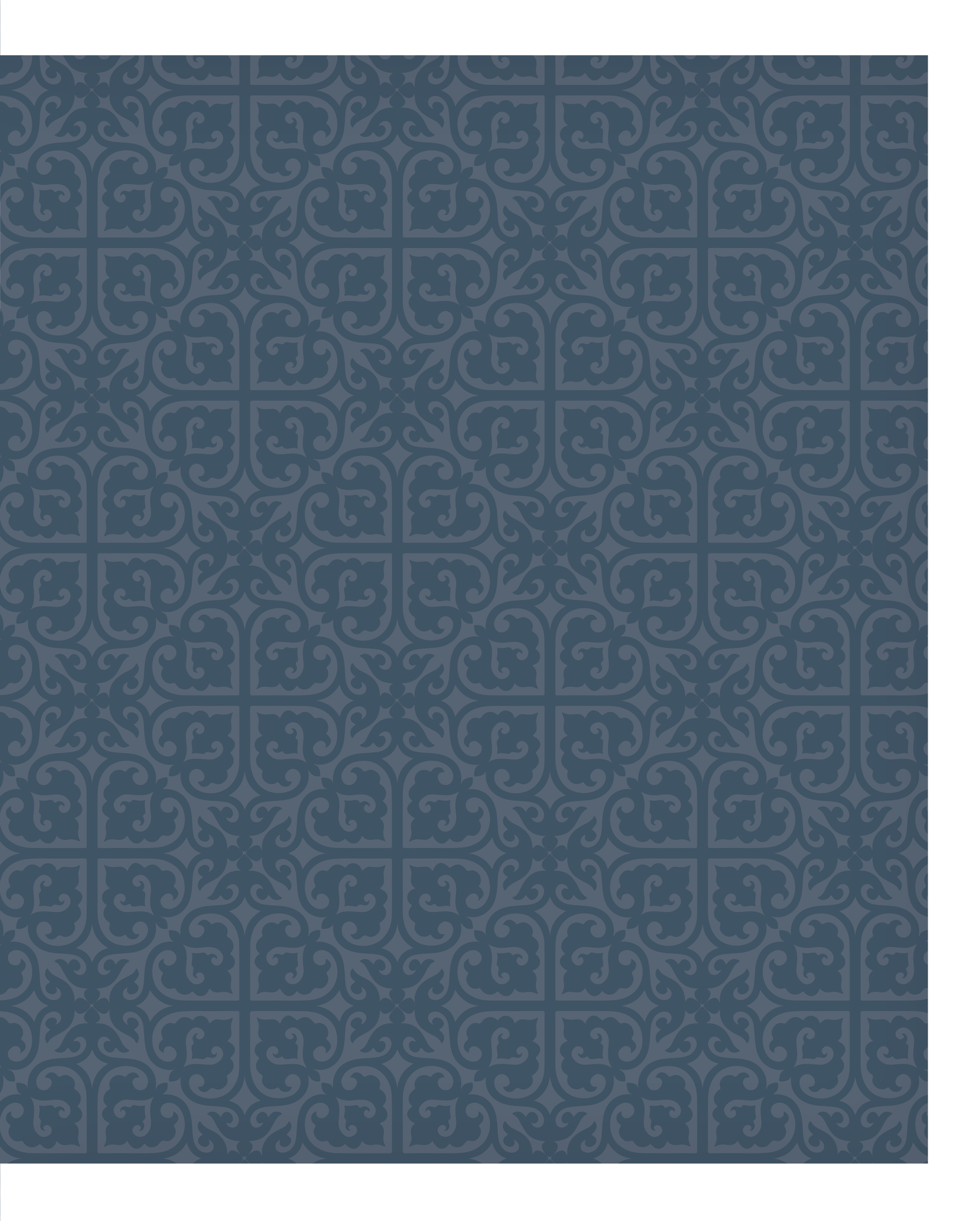


صدر عن سلسلة "ترجمان" في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات كتاب **كيف نكتب التاريخ**، وهو ترجمة سعود المولى ويوسف عاصي العربية لكتاب بول فاين بالفرنسية *Comment on écrit l'Histoire*. هذا الكتاب من نوع الإبستيمولوجيا التاريخية، أخذ فيه فاين مسافة واضحة من الماركسية كما البنيوية، وهما المقاربتان اللتان كانتا سائدتين في ستينيات القرن العشرين وسبعينياته، ليستند إلى منهجٍ السوسيولوجي الألماني ماكس فيبر الذي يعتبره عالماً بالتاريخ أكثر منه عالم اجتماع.

حين صدر هذا الكتاب في عام 1971 اعتبره كثيرون مستفزًا، وأنه يعيد النظر في اليقينيات العلموية الشائعة في تلك المرحلة. والحال أنه جاء ليملأ فراغًا نظريًا في مباحث التاريخ، حيث كانت تسود الأرقام والمنحنيات والنظريات الاجتماعية الكبيرة المتأثرة بالماركسية حينذاك؛ إذ وقف فاين في وجه الخطاب المهيمن ليطرح مقاربة تقليدية إنسانية ملونة بشيء من الشكوكية. نعم، كانت نزعته الإنسانية واضحة من حيث إيلاؤه المكان الأول للفاعل التاريخي الذي رأى فيه حاكيًا راويًا للحقيقة. أما شكوكيته فظهرت في حذره من كل محاولات المفهمة الحديثة المظهر، سواء أجاءت من المدرسة البنيوية أم الماركسية.



ترجمات
Translations



سوزان باك-مورس | Susan Buck-Morss*
ترجمة: علي حاكم صالح | Ali Hakim Saleh**

التاريخ العالمي (1)

Universal History (1)

في صيف عام 2000، نُشرت مقالةٌ للفيلسوفة الأميركية سوزان باك-مورس في مجلة *Critical Inquiry* بعنوان "هيغل وهايتي". وكان ظهورها حدثًا ثقافيًا في حينه، فأثارت ردود أفعال مؤيدة ومناهضة، وتعرضت للنقد. وردًا على هذا النقد، كتبت مقالةً ثانية بعنوان "التاريخ العالمي". وجمعت المقالتين في كتاب واحد عنوانه: **هيغل وهايتي والتاريخ العالمي** (2009)، ستصدر ترجمته عن المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. وهذه ترجمة القسم الأول من المقالة الثانية، وسيُنشر القسم الثاني في العدد التالي من مجلة أسطور. البحث العلمي في كلتا المقالتين متعدّي الحقول العلمية؛ فهو بحث فلسفي تاريخي، أو يكتب التاريخ بوصفه فلسفةً سياسيةً، ويعرض شعارات العقلانية والإنسانية والعالمية التي رفعها عصر الأنوار والحداثة الغربية ويحللها وينتقدها، ولكنه لا يهدف إلى محوها وإلغائها، بل إلى تقويمها.

كلمات مفتاحية: التاريخ العالمي، هيغل، هايتي، العبودية، الفكر التاريخي.

In Summer 2000, Susan Buck-Morss published an essay in Critical Inquiry titled "Hegel and Haiti". This article quickly developed into a real cultural phenomenon, attracting both high praise and sharp criticism. In response to this criticism, Morss authored a second essay, "Universal History". The two essays were subsequently published together as Hegel, Haiti and Universal History (2009), which is soon to be published in an Arabic edition by the ACRPS. Part 2 of "Universal History" will be published in a later issue of Ostour. Both essays span multiple fields: they are a sort of historical-philosophical enquiry, or history written as political philosophy, which analyse and critique the rationalist, humanist and universalist slogans of the enlightenment without trying to erase them.

Keywords: Global History, Hegel, Haiti, Slavery, Historical Thought.

* أستاذة متميزة في الفكر السياسي في جامعة مدينة نيويورك CUNY، فيلسوفة ومؤرخة تتركز اهتماماتها البحثية في قضايا العولمة والدراسات الثقافية والنظرية الفنية.

Distinguished Professor of Political Thought at CUNY. A Philosopher and Historian Interested in Globalisation, Cultural Studies and Art Theory.

** كاتب ومترجم عراقي.

Iraqi Author and Translator.

مقدمة

ملاحظات أولى

تهيئُ هيمنةُ الليبراليّة الجديدة اليوم المسرحَ للكتابة عن "التاريخ العالمي" Universal History؛ كتابة تواصل بروح مقالة "هيغل وهايتي" استكشافَ إكراهات معينة تكتنف الأصول التاريخية للحداثة. وتقتضي منّا الوقائعُ الراهنةُ إعادةَ رسم الخرائط التاريخية بديلًا من استيهامات صِدام الحضارات والرؤى الخَلاصيّة الإقصائية. وتتناول المقالة الحالية خصوصياتٍ تاريخيةً لتجارب معينة، ولا تقارِب العالميّة من خلال إدراج الوقائع ضمن أنظمة شاملة أو مقدِّمات متجانسة، إنما من خلال العناية بحوافّ الأنظمة، وحدود المقدمات، وتخوم خيالنا التاريخي لغرض انتهاك هذه التخوم وبَعثرتها وتمزيقها. وتتمثل المهمّةُ في إعادة تشكيل مشروع الأنوار بخصوص التاريخ العالمي في سياق ميداننا العام العالمي الوشيك وغير المتحقق. ويمكن وصف هذه المهمّة بأنّها إنسانوية جديدة A New Humanism، ولكن إذا كان الأمر كذلك، فإنها خلو من المضامين التي تتضمّنها عادةً اللاحقة ism[1]. وفحوى مجادلتي ببساطة هي أنّه بالنظر إلى التحديات العالميّة على المستويات كافة؛ المادية والأخلاقية، يكون التاريخ العالمي مهمًا.

ثلاث صور

ماذا لو قمنا، بهَدي روحٍ ديالكتيكية، بقلب الطاولة، ولم ننظر إلى هايتي على أنّها ضحية من ضحايا أوروبا، بل بوصفها فاعلًا في بناء أوروبا؟ يمكن مقاربة هذا السؤال في شكل لغز متكون من ثلاث صور.

الصورة الأولى من رواية **كانديد** لفرانسوا ماري آروويه فولتير (الصورة 1)، وهي جزء من سلسلة رسوم توضيحية وضعها جان ميشيل مورو الأصغر Jean-Micheal Moreau le Jeune (1741-1814) لأول أعمال فولتير الكاملة عام 1787[2]. ويُظهر أحد المشاهد الأربعة التي اختار مورو وضع رسم توضيحي لها في رواية **كانديد**، لقاءَ البطل في مستعمرة سورينام الهولندية مع عبد شوّه سيدُه جسدَه. ويشرح العبد: "في العادة [...] عندما نعمل في مصانع السكّر وتمسك بإصبعنا حجر الرحى، فإنهم يقطعون يدَك. وعندما نهرب منهم يبترون ساقًا". وكلماتُ التعليق التوضيحي لمورو من كلمات العبد الختاميّة: "هذا هو ثمنُ تناولكم السُّكر في أوروبا"[3].

عندما صمَّم مورو مجموعةً ثانيةً من الصور لطبعة عام 1803، حُذف هذا المشهد تمامًا. وبهذا الصدد تُبيّن ماري بيلهاوس على نحو مقنع أنّه بينما كانت سورينام الهولندية، في رواية **كانديد** (نشرت للمرة الأولى في عام 1759)، البديلَ من مستعمرة سان دومينيك الفرنسية الغنية بالسّكر، فإنّ ثورة العبيد في تلك الجزيرة كانت السببَ في إغفال الرسّام لها لاحقًا. وتتعقب بيلهاوس ما لحق الثقافةَ البَصَريّةَ الفرنسيةَ من تغيير عام مع اندلاع الثورة الهايتية، إذ تحولت هذه الثقافةُ من تقديم أوصاف للسّود بأنّهم "طفوليون، وخانعون، ومُقطَّعون" إلى وصفهم بالعنف الجسدي، والخطورة الجنسية، وتقطيعهم أجساد البيض، وهذا تهديدٌ نفسي بإخصاء الرجال الأوروبيّين البيض[4].

---

1 الدالة على النظام أو المذهب المغلق والمكتمل. (المترجم)

2 الصورة هي محور تحقيق مقالة بارعة كتبتها ماري بيلهاوس بعنوان:
Mary L. Bellhouse, "Candide Shoots the Monkey Lovers: Representing Black Men in Eighteenth-Century French Visual Culture," *Political Theory*, vol. 34, no. 6 (2006), pp. 741-784

3 Ibid., p. 758.

4 تَقلقل التقليد الطويل في الثقافة البصرية الفرنسية، التي اعتادت على تصوير الإنسان الأسود "طفلاً، وخانعًا، ومقطَّعًا، "بعد اندلاع الثورة الواسعة العنف في سان دومينيك في آب/ أغسطس 1791، وهذا تاريخٌ يسمُ بدايةَ الثورة الهايتية وبداية تفتت الحكم الفرنسي العنصري، فكان لذلك دلالةٌ بصرية": Bellhouse, p. 760.

الصورة (1)

صورة توضيحية من جان ميشيل مورو الأصغر لرواية "كانديد" لفولتير، 1787



وتحلّل بيلهاوس، عَبر استثمار مَنطق التحليل النفسي وسيلةً تأويليةً، صورةَ مورو المبكرة على نحو تفصيلي دقيق، مكتشفةً "دوالًا متعددة" لسلطة "قضيبية" بيد البيض (عصا يتوكأ عليها كانديد للمشي، وبندقيته، فضلًا عن ساقيه المنتصبتين) في مقابل العبد المشوّه والمستلقي في الظلال، الذي "تربط الصورة بين لون بشرته الداكنة وجسده المقطَّع"[5].

ما الذي يسوّغ لنا التصدي لفهم الصورة على هذا النحو؟ من المؤكد أنّ الأمر ليس قلة تقدير لفرويد، الذي أبانت مناهجه التأويلية عن خصوبتها مدةً طويلة من الزمن. ولكنّ ثمة شيئًا يُفقَد عندما ينظِّم الجهازُ النّظري للتحليل النفسي لأغراض تحليل اللاوعي الجمعي

5 Ibid., p. 758.

تحليلًا سياسيًا؛ ويكون الفقدان على جانبي العملية التحليلية كليهما: الجانب الشخصي (النفسي) والجانب السياسي (الاجتماعي). ولا شك في أنّ بيلهاوس تعترف بأنّه لا يمكن القبض على هذه الصور في "قراءةٍ واحدةٍ ثابتةٍ"[6]. ومن السماجة رفض قراءة عاطفية رفضًا تامًا عَبر اختزال التأويل إلى الحقيقة البسيطة القائلة إنّه إذا كان مورو قد أعاد نشر رسمه التوضيحي الأول، فإنّها ما كانت لتفلت من الرقابة الفرنسية في عام 1803، أو عَبر التصدي لرسوم جيمس بارلو التوضيحية المخصّصة لكتاب ماركوس رَينسفورد عن تاريخ هايتي (ظهر للمرة الأولى عام 1805)[7] التي صورت العبيد الأحرار أبطالًا ثوريين كلاسيكيين ورابطي الجأش؛ أو عَبر ملاحظة أنّ الغوغاء الباريسيين قد وُصفوا بأنّهم غير منضبطين اجتماعيًا وجنسيًا على الرغم من أنّهم بيضٌ تمامًا. ومع ذلك، فإذا كانت صورة العبد المشوَّه قد عبّرت عن شيء يثير القلق، فيتعيّن علينا أن لا نستبعد من اعتبارنا أنّ هذه الصورة مغروزة في الواقع الاجتماعي، الذي لا يمكن أن يُختزل في مجرد مخاوف من إخصاء الرجال[8].

في صورة مورو، يجتمع العجزُ السياسي والاقتصادي. فوجود العبودية مؤسسةً مربحةً، كانت هي ذاتُها، على نحو ما تظهر في فقدان العبد ليدِه وساقِه، تخيف الأوروبيّين، فكان أن أحدث ذلك فرقًا ملموسًا نتيجة ما يترتب على هذا الخوف في نفس من يشغل موقعًا في تراتبية اجتماعية اقتصادية[9] . فليس كلُّ إحساس بالذنب ذا أصول جنسية. وتعبِّر شخصية كانديد عن خبرة سياسية مؤكدة بالشعور بالذنب، الذي نشعر بها نحن البشر عندما نشاهد شيئًا ما يتعارض بعمق مع المبادئ التي تحكم عالَمنا اليومي: شيء موجود في النظام الرسمي - جليٌّ ولكنه غير معترف به، يُتكلم عليه ولكنه غير معروف - يتناقض مع مفهومه للواجب الأخلاقي. ولكن، لأنّ السلطات تتكلم على ما يتصف به هذا النظام من تسامح، وعلى تطبيق هذا النظام، وعلى منافعه، يظل هذا النظام مستمرًا. فالحقيقة، القائمة أمام الإدراك الواعي، "تُنكَر" Disavowed في الوقت نفسه، بحسب مصطلح سيبيل فيشر الموفق، ويجد الخيالُ الأخلاقي نفسَه في حالة تعارض مع الطاعة الاجتماعية[10]. وينطوي الشعور السياسي بالذنب على مشاعر متناقضة: إذ يلزم عن رفضك القيام بالواجب المرسوم لك اجتماعيًا لعملِ ما هو صائب أن تُصنَّف خائنًا للجماعة Collective التي تطالبك به (والجماعة هنا هي: الأمة أو الطبقة أو الدين أو العِرق)، والمجازفة من ثم بفقدان حماية الجماعة لك.

---

6 Ibid., p. 767.

7 Marcus Rainsford, *An Historical Account of the Black Empire of Hayti: Comprehending A View of the Principal Transactions in the Revolution of Saint Domingo, with its Antient and Modern State* (London: Albion Press Printed, 1805).

وهو أول سرد كامل باللغة الإنكليزية عن ثورة هايتي، والمؤلف كان ضابطًا في الجيش البريطاني، وكان داعمًا لاستقلال هايتي. (المترجم)

8 أنا أعي أنَّ المنظِّرين اللاكانيين لا يرون العضو الذكري هو الصورة القضيبية، ويرون أنّ جميع المعاني النفسية متوسِّطة اجتماعيًا. وذاك في ذاته ليس مشكلة، بل إن قيام المرء بحرف بؤرة التحليل نحو الجانب النفسي، يفقده التوترَ الديالكتيكي الذي يحمله النقد، تلك الحجة القائلة إنّ "الصحة" النفسية تستلزم، على نحو ينطوي على مفارقة، التكيف مع واقع اجتماعي غير صحي.

9 إنّ فهم الخوف من الإخصاء مصدرًا للعنصرية الأوروبية، أثارته الإشاعات عمّا ارتكبه العبيد في المستعمرات من فظائع، وإنّ قراءة ذلك الخوف في التنميطات الشائعة في "صور الفظائع" عن التهديد الجسدي الذي يسببه الرجال السود جنسيًا، أقول إنّ ذلك كله مجرد فهم قاصر للوضعية التاريخية التي كشف عنها بحث بيلهاوس ببراعة وألمعية. وبتبنيها للغة لاكانية، قبل أوديبية Pre-Oedipal، عن الرغبة والفقدان (العبد المشوه صورة مجازية لمفهوم لاكان "الجسد المقطع" Body in Pieces) [المقابل الفرنسي هو Corps morcelé، ومقابله الإنكليزي في كتاب لاكان **كتابات** *Ècrites* هو Fragmented Body. أما المقصود بلغة قبل أوديبية فهو الإشارة إلى مفهوم لاكان للمرحلة التي يمر بها الطفل في علاقته بأمه قبل دخوله المرحلة الأوديبية. وهي مرحلة فسَّرها لاكان من خلال ثلاثة أطراف، وليس طرفين وهما الطفل وأمه، بل ثمة طرف ثالث يتوسطهما هو الصورة المتخيلة للقضيب. وفيها تشعر الأم بفقدانها للقضيب ورغبتها فيه (المترجم)]، فإنّها تنقاد إلى موقف لاتاريخي يقف بالضد من مقصدها، تكتب: "طبقًا لما تراه نظرية التحليل النفسي، يتهددُ الذكرَ ضرورةً الشعورُ بعدم الملاءمة مقارنة برجال آخرين، لأنّ خصوبة الذكورية تستند إلى المقارنة بصورة مجهولة ممنوعة. ولهذا السبب يكون لبِنية التراتبية أثرٌ عميقٌ في ذاتية الذكر": Bellhouse, p. 767. فأين يكمن الاختلاف في التلقي هنا؟

10 Sibylle Fischer, *Modernity Disavowed: Haiti and the Cultures of Slaves in the Age of Revolution* (Durham/ London: Duke University Press, 2004).

المزعج في هذه الحالة هو إمكان وجود إنكار رسمي نافذ على الرغم من وجود مؤسسات ديمقراطية. وقد انغمست حكومة الولايات المتحدة في عملية إنكار مستمرة من أجل شن حربها على الإرهاب، والتنكر للحقائق المعروفة، التي يصبح البلد برمته مسؤولًا عنها. فاقتضى قيام حركة اجتماعية للاحتجاج على هذا الإنكار.

هذا ما كان يدور في ذهني بخصوص حالة الجنود الفرنسيّين في سان دومينيك، الذين كانوا يتساءلون مع أنفسهم، وهم يسمعون الاسم الرسمي للعدو، وهم أولئك العبيد المتحرِّرون الذين كانوا ينشدون النشيدَ الفرنسي، عمّا إذا كانوا يقاتلون مع الجانب الخطأ، أو بخصوص حالة الفوج البولندي الذي رفض إغراق ما لديه من أسرى سان دومينيكيين، فاعترف بهم ديسالي[11] لاحقًا بوصفهم مواطنين في هايتي السوداء عرفانًا وامتنانًا لصنيعهم هذا[12]. إنّ الطابع الأخلاقي الكلّي، الذي تلوذ به هذه الأفعال، يدخل ضمن السجل السلبي - فالشروط ليست صحيحةً عندما يُحكم عليها من القيم الرسمية نفسها - بدلًا من أن تقوم هي نفسها بفرض أخلاقيتها على الآخرين[13]. ويعود مصدر هذا الشعور بالذنب إلى الفجوة القائمة بين الواقع والوهم الاجتماعي، وليس بين الواقع والوهم الفردي. إنّه يستطيع أن يحوّل التحليل التأويلي إلى نقد سياسي عَبر كسر الصمت الرسمي الذي يعاقب الحالات الخطأ.

وفيما يخص رسم اللغز الثاني، نحن لسنا في حاجة إلى نظرية جاك لاكان لتأويل رؤيةٍ رآها الفيلسوف باروخ سبينوزا في منامه، وظلّت تلحّ عليه في يقظته، فدوَّنها في رسالة إلى صديقه؛ التاجر الهولندي، عن "برازيلي أسود أجرب لم يسبق أن رأيتُه من قبل"[14]. كان سبينوزا ناقدًا مثابرًا للنزعة الفرديّة الذريّة لدى معاصره هوبز، وكان يلحف على العلاقة التبادلية بين البشر، مستبقًا بذلك هيغل بقرن من الزمان. انتصر سبينوزا، بوصفه فيلسوفًا، لحقوق "الكثرة" القادرة جسديًا، ولكنه مثل مفكري التنوير اللاحقين، تعامى عن الإقصاءات الاجتماعية التي ابتليت بها الكثرة. ويتساءل وارين مونتاغ: "مَن هذا البرازيلي إن لم يكن إلّا تكثيفًا لكل أولئك الذين أنكر سبينوزا صوتهم الشرعي [...] [الذين] يشكلون معًا أغلبيةً عدديةً في أي مجتمع: النساء، والعبيد، والعمال المأجورون، والأجانب؟ إنهم الكثرة الذين لا تستطيع القوانين ولا الدساتير أن تلغي قوتهم الحقيقية، والذين تسعى الفلسفة السياسية جاهدة في أغلب أشكالها الليبرالية الفعلية إلى إنكار وجودهم نفسه"[15].

إنّ الكتابة النقدية للتاريخ صراعٌ متواصل لتحرير الماضي من ربقة لاوعي جماعةٍ يَنسى شروط وجود هذا الماضي الخاصة. وتُستعاد لنا هذه الشروط في حالة عَبد فولتير، الذي تكون يدُه المقطوعةُ بمنزلة تلك النتائج المترتبة على تقسيم العمل كما وصفها هيغل: السرعة بوتيرة مكثفة، والتكرار البليد الذي يقطع العقل والجسد، لذلك فإنّ النفسي والاجتماعي هما، لا جَرَم، في علاقة متبادلة. والصلة

---

11 جان جاك ديسالي Jean-Jacques Dessalines (1758-1806)، قائد ثورة هايتي الأسود، الذي حرر بلاده من الاستعمار الفرنسي، وحكم إمبراطورًا لهايتي، واغتيل عام 1806. (المترجم)

12 ينظر: "هيغل وهايتي"، ص 75. [الإحالة هنا على القسم الأول من هذا الكتاب المعنون "هيغل وهايتي". (المترجم)]

13 ليس هذا توسيعًا للزعم الأوروبي السردي عن العالمية Universality، لكنه تحديدًا العرض النقدي لعدم صدق ذلك الزعم.

14 "عندما استيقظت في فجر أحد الأيام من نوم عميق جدًا، كانت الصور التي رأيتها في منامي من الحيوية والقوة بدت لعينيّ كما لو أنّها كانت حقيقية فعلًا، لا سيّما صورة برازيلي Brazilian أسود وأجرب ... لم أره من قبل أبدًا. تلاشت الصورة تقريبًا عندما حولت عينيّ ووجهتهما نحو كتاب أو أي شيء آخر، ولكن حالما حولت عينيّ عن هذا الشيء وكففت عن النظر إلى شيء محدد حتى ظلت نفس صورة الإثيوبي Ethiopian تتردد عليّ مرةً بعد أخرى بالقوة والحيوية أنفسهما إلى أن تلاشت تدريجيًا من أمام ناظرَيّ". مقتبس في كتاب:
Warren Montag, *Bodies, Masses, Power: Spinoza and His Contemporaries* (London/ New York: Verso, 1999), p. 87.
ويلاحظ مونتاغ "أنّ عمل سبينوزا بأسره واقع في قبضة شخصيات لا يمكن استيعابها، فهُم استثناءات لديمقراطية لا استثناء فيها، وفي الوقت نفسه واقع في قبضة استحالة إقصائهم". ينظر: Ibid., p. 86.
يبدو أنّ ثمة اختلافًا في هذا النص المقتبس من سبينوزا في كتاب مونتاغ، حيث يقول عن الشخص الذي تأتيه صورته في المنام بأنه "برازيلي" مرة، و"إثيوبي" مرة أخرى. وبالعودة إلى رسائل سبينوزا بترجمتها الإنكليزية نجد أن هذه الترجمة تستعمل بدلًا من "إثيوبي" التعبير Black man. ينظر:
Benedictus de Spinoza, *The Collected Works of Spinoza*, Edwin Curley (trans. & ed.), vol. 1 (Princeton: Princeton University Press, 1985), p. 353.
ولعل سبينوزا أو مونتاغ يعني بالإثيوبي هنا الرجل الأسود بعامة. (المترجم)

15 Montag, p. 87.
يتأمل مونتاغ في الصلة التي يستشعرها سبينوزا، اليهودي الذي نبذته الجماعةُ اليهوديةُ لهرطقته، مع عبد أسود أجرب؛ أي الوعي بحقيقة أنّهما ما داما منبوذين، فإنهما "حليفان في الهدف، في صراع واحد مشترك". ينظر: Ibid., p. 88.

التي تربط بينهما تكون في اختيار هيغل لكلمات تصف العمل الحديث وهي كلمة Abstumpfung ("التعويق" Stunting، و"التبلد" Dulling، و"البتر" Truncating)، التي تُترجم إلى الكلمة الإنكليزية "إخصاء" Emasculation[16].

أما الصورة الأخيرة، اللغز الثالث، فهي صورة مناسِبة. كتب آدم سميث، الذي مات عشية ثورات باريس وسان دومينيك، أنّ عمل العبيد كان أعز على قلوب أسيادهم من عمل الأحرار، ودان العبودية كونها عائقًا لا يُطاق يقف في طريق التقدم الإنساني. ومع ذلك، كان يعي جيدًا المنافع الضخمة المجتناة من مزارع السكر - لا سيما باربادوس وسان دومينيك - على الرغم من حقيقة أنّ العمل كله قام به العبيد. ألم يكن، إذًا، ضعفُ سميث الوحيد، المتمثل في استهلاكه مكعبات السكر، حالةً من حالات الإنكار؟ وإليك شهادة شاهد عيان: "لن ننسى ما حيينا أمسيةً عندما جعل [آدم سمث] خادمةً عجوزًا، تشرف على تقديم الشاي، تشعر بالتشوش إذ رفض دعوتها إلى أن يأخذ مكانه على أحد الكراسي، فظل يدور ويدور، متوقفًا أحيانًا لسرقة مكعب من إناء السكر، بحيث كانت العانس الموقرة تضطر إلى الركوع على ركبتيها طويلًا كطريقة وحيدة لحماية هذا الإناء من غزواته غير الاقتصادية. وكان مظهره المبتهج بالسكَّر الأبدي شيئًا لا يوصف"[17].

أولًا: هايتي وخَلقُ أوروبا

1. العبودية في أوروبا

هل تجذرت العبودية في الحواضر الأوروبية الاستعمارية؟ ليس الجواب عن هذا السؤال موضع إجماع، بل موضع تنازع. إنّ ما جعل العبودية الاستعمارية حديثةً هو شكلُها الرأسمالي، القائم على استخلاص أعلى قيمة عَبر استنفاد كلٍ من الأرض والعمل لتلبية مطالب مستهلك لا يَشبع؛ تلك المطالب التي خلَقتها المنتجات المسبِّبة للإدمان (التبغ، والسكر، والقهوة، وشراب الرَّم). لماذا لم يصبح نظام المزارع، المتشكل من أغلب القوى الاقتصادية الشائعة، الشكل السائد للعمل الصناعي في أوروبا، كما في المستعمرات؟ إنّ الحقيقة التي تفيد أنّنا لا نستطيع اليوم تخيّل ثورة في مصانع النسيج بمانشستر يقودها عبيد أفريقيون وإيرلنديون وإنكليز، أو تخيّل شكل للرأسمالية ليس مرادفًا للعمل "الحر"، أو تخيّل أنّ التحديث الاقتصادي ليس اختراعًا من الأمم الغربية (البِيض)، هي حقيقة تشهد على الحدود النافذة المسلَّطة على تخيلاتنا التاريخية من طرف مفاهيم تحديدية: العِرق، والأمة، والتقدم الحديث، التي بُنيت في أغلب الأحوال للحيلولة دون تلك البدائل الممكنة.

"ليس ثمة سبب جوهري يجعل من العبودية متعارضة مع المثل الأعلى لدولة وظيفية أو نفعية"، هذا ما كتبه ديفيد باريون ديفيس واصفًا، في حالة الدولة البريطانية، الترابط المتبادل بين العبودية الكاريبية، وحركة إلغاء العبودية، والمصالح الطبقية الرأسمالية، والانتصار الغامض للعمل الحر، ومشددًا على الاندماج التاريخي لهذه العناصر[18]. لم يكن استعباد الأوروبيين فكرةً صادمةً في القرنين السابع

---

16 هذه هي ترجمة أفينيري لكلمة Abstumpfung. ينظر:
Shlomo Avineri, *Hegel's Theory of Modern State* (Cambridge: Cambridge University Press, 1972), p. 94.

17 مقتبس في: John Rea, *Life of Adam Smith* (New York: Augustus M. Kelly, 1965), p. 338.
لعل القصة نفسها يقدمها روبرت تشامبرز في كتابه **تقاليد إدنبرة** *Traditions of Edinburg*، ويخلقُ مشهد صالون سميث، وابنة عمته العانس المسنّة الآنسة جان دوغلاس. ينظر: Ibid., p. 338.
فهل كانت الرغبة في مكعب السكر التي لا تقاوم بديلًا من رغبة سميث الجنسية في ابنة عمه، التي ربما اعتبرت مسنّة مقارنة به شابًا، والتي يشار إلى مشاعرها المتضاربة بوضعها لإناء السكر في حجرها؟ إنّ الإصرار على العلاقة التبادلية الديالكتيكية للشخصي والسياسي سوف يوجب طرح السؤال: كيف قُرنت امرأةٌ كانت موضوعًا لرغبة جنسية (محرَّمة) بالسكر في المقام الأول؟

18 David Brion Davis, *The Problem of Slavery in the Age of Revolution, 1770-1823* (Ithaca: Cornell University Press, 1975), p. 263.

عشر والثامن عشر، وذلك عندما كانت المسألة الأولى في تقييم العبودية، بما هي قوة عاملة، هي المحافظة على النظام الاجتماعي عوض تعظيم الأرباح. وكانت العبودية المحلية قد وجدت لها قبولًا عند توماس هوبز، وجون لوك، وصمويل بوفيندورف بوصفها حلًّا يسهم في توفير انضباط اجتماعي لأعدادٍ متزايدة ممن يسمَّون "الهَمَل" Masterless Men، وهم المتبطلون، والمجرمون، والمتشردون، والمعوزون[19]. لقد كان العمل بالسخرة أمرًا شائعًا[20]. وكانت العبودية المشرعة قانونيًا وسيلةً راسخةً لإمداد المستعمرات بالعمال، فتُباع أجسادهم ويُستغل عملهم بالقسوة والوحشية نفسيهما اللتين يُعامل بها العبيد.

غير أنّ منتصف القرن الثامن عشر قد عرف تحولًا مفاجئًا: "ففي ستينيات القرن السابع عشر أحجم حتى أشد أنصار المنفعة الاجتماعية حماسةً عن تزكية العبودية شرطًا ملائمًا لفقراء إنكلترا"[21]. وكان السبب من وراء تزايد هذه الشكوك هو الوعي بواقع العبودية في العالم الجديد، حيث تكاثرت أعداد العبيد في المستعمرات وازدهر الإنتاج. ولأنّ قسوة النظام لم تكن مروّعة فقط، بل كانت في الوقت نفسه تقنيةً فعالةً في ضبط العمل، ما كان يمكن تجاهل نتائجها. كان نظام العمل العبودي في مزارع العالم الجديد "يشبه ظاهريًا، في أقل تقدير"، تجارب الصناعيين البريطانيين، وابتكارات الإنتاج التي وصفها سميث[22]. وعلى الرغم من أنّ المؤرّخين المتأخرين يذهبون إلى أنّ التحديث الرأسمالي كان متعارضًا مع لاكفاءة العمل العبودي، فإن المسألة كانت حينئذ، ودائمًا في الحقيقة، ليست فقط في كيفية استغلال العمل بكفاءة، بل كيف يمكن حمل العمال على الامتثال.

وكلما تعاظم حجم العبودية الأفريقية، وبالنتيجة كلما صار الحد نفيذًا (ومن ثم خياليًا) بين مستعمرات العبيد وأوروبا الرافضة للعبيد، كانت القوانين التي تُمرَّر لتعزيز العبودية صارمةً، وهذه حالة نسميها حالة إنكار واضحة. وكلما تكررت حوادث ثورات العبيد في المستعمرات التي تظهر رغبتهم في الحرية، انشرحت صدور الأوروبيين لنظريات لا ترى في العبودية إلّا قضاءً نازلًا على الزنوج لا محيص لهم عنه[23]. كتب إريك وليامز في عام 1944، ولقد أيد البحثُ الحديث ما كتب: "لم تكن العبودية ابنةَ العنصرية، بل كانت العنصرية

---

19 كان توماس هوبز يرى العبوديةَ جزءًا مكوّنًا لمنطق القوة، وليس من حق العبد التذمر من حالة الاستعباد التي هو فيها إذا ما حصل مقابل ذلك على القوت والأمن. ولقد وافق صمويل بوفيندورف على فكرة أنّ العبودية كانت، لذلك، أداةً في غاية النفع لأغراض الانضباط الاجتماعي، وربما توفر حلًا لمشكلة العاطلين عن العمل واللصوص والمشرّدين في أوروبا. ولقد أوصى جون لوك بفرض العمل قسرًا على فقراء إنكلترا، وخصوصًا على أطفالهم الصغار الذين هم في حاجة إلى "التعود على العمل". وذهب فرانسيس هوتشسون، وهو أحد المصادر الرئيسة لمكافحة العبودية، إلى أنّه لا يوجد ما هو أشد فاعلية من العبودية لتعزيز الصناعة والحد من الكسل، ولا سيّما في طبقات المجتمع الدنيا. "لذلك كان يدافع عن فكرة أنّ العبودية يجب أن تكون 'العقوبة' الاعتيادية لهؤلاء المشردين العاطلين عن العمل، بعد تحذيرات ومحاكمات من عبودية مؤقتة، غير القادرين على إعالة أنفسهم وعوائلهم بأيّ عمل مفيد". ينظر: Ibid., pp. 263-264.

20 من الاعتقادات الغالبة عند كتّاب التاريخ وقرّائه الأوروبيين والأميركيين أنّ العبودية قد ألغيت في شمال أوروبا الغربية في العصور الوسطى المتأخرة. ومع ذلك، فإنّ شكلًا من أشكال الاستعباد القاسي من الأوروبي للأوروبي قد تطور وازدهر في فرنسا وإسبانيا وإنكلترا وهولندا، من أواسط القرن الخامس عشر حتى القرن التاسع عشر. وكانت هذه العبودية الجزائية قد بدأت بشكل عبودية العمل في السفن (القادس) واستمرت مع العبودية الجزائية في الأشغال العامة الشاقة. ينظر:
Orlando Patterson, *Slavery and Social Death: A Comparative Study* (Cambridge, MA/ London: Harvard University Press, 1982), p. 44.
واقتُرحت حديثًا في الولايات المتحدة الأشغالُ العبوديةُ الجزائية بديلًا من عمل المهاجرين اللاشرعي في الأعمال الخاصة.

21 Davis, p. 264.

22 Ibid., p. 459.

"في حين دان المجتمع الإنكليزي على نحو متزايد مؤسسة العبودية، فإنه استحسن تجارب ضبط العمل التي بدت أنّها تقترب من نموذج العمل في المزارع [...] لقد تشاطر مالكو العبيد والصناعيون اهتمامًا متناميًا ليس في المراقبة والسيطرة فحسب، بل في تعديل طبيعة عمالهم وعاداتهم أيضًا". ينظر: Ibid., p. 458.

23 كانت ثورة تاكي في جامايكا (1760) واحدةً من سلسلة ثورات أثبتت العكس تمامًا: "اندلعت مؤامرات وثورات بالنتيجة في برمودا ونيفيس (1761)، وسورينام (1762، 1763، 1768-1772)، وهندوراس البريطانية (1765، 1768، 1773)، وغرينادا (1765)، ومونتسرات (1768)، وسان فنسنت (1769-1773)، وتوباغو (1770، 1771، 1774)، وسانت كروا وسانت توماس (1770 وما بعد ذلك)، وسانت كتس (1778)". ينظر:
Peter Linebaugh & Marcus Rediker, *The Many-Headed Hydra: Sailors, Slaves, Commoners, and the Hidden History of the Revolutionary Atlantic* (Boston: Beacon Press, 2000), p. 224.
وفي ستينيات وسبعينيات القرن الثامن عشر، كانت هناك ارتدادات لهذه الثورات في قارة أميركا الشمالية.

حصيلةَ العبودية"[24]. بنى الأوروبيون حواجز للاختلاف في شكل تمييزات مكانية بين الأمّة والمستعمرات، وتمييز عِرقي لعبودية الزنوج، وتمييزات شرعية تتعلق بحماية الأشخاص، من أجل فصل أوروبا الحرّة عن الممارسات الاستعمارية. وتُظهر قضايا المحاكم ذلك على نحو خاص، حيث استعمل العبيد الأفارقة في أوروبا مبادئ الحرية القديمة لتحدي هذه الشرعية ذاتها التي تُضفى على العبودية، مختبرين الاعتقاد الشائع في فرنسا وإنكلترا أنّ الحرية مكفولة لكل إنسان في أي من البلدين. وكانت تفصيلات القضايا مختلفة، ولكن النتيجة واحدة: يقتضي حبُّ الحرية تمييزًا على أساس العِرق. فبدأ يظهر في الخطاب مصطلحا العبد Slave والزنجي Negro بوصفهما مصطلحين مترادفين.

أقرت المحاكم في فرنسا، فترةً طويلة، تقسيمًا جغرافيًا لمبدأ الحرية، معترفةً بالقانون الأسود Code noir[25] [قانون العبودية] لعام 1685 قانونًا "ضروريًا وشرعيًا" للمستعمرات[26]. ولكن كان يُزعم أنّ التراب الفرنسي في أوروبا أرض فريدة ومقدسة. والمرسوم الملكي لعام 1716، الذي أتاح إقامةً محدودةً للعبيد رفقة أسيادهم، قد تجاهلته محاكم استئناف الأقاليم باستمرار، التي منحت الحرية لمئات العبيد على أساس لاعرقي، فرأت أنّ العبودية غير شرعية في فرنسا. وحينما كان عدد العبيد في فرنسا ما يزال صغيرًا، كان هذا الصنيع الشهم، حتى وإن كان قليل التكلفة، منسجمًا مع رؤية الأمة لذاتها. ولم يكن الدافع هو إلغاء العبودية كمؤسسة[27]. يكتب سو بيبودي: "كانت النية من وراء منح الحرية لمن يرتحل إلى فرنسا منع دخول العبودية إلى الحواضر، وليس لزيادة أعداد الأحرار في المستعمرات". وعملُ بيبودي يتتبع تحولًا حصل في القرن الثامن عشر، حين ظهرت مقولةُ العِرق في الخطاب التشريعي، وبدأ المبدأُ القائلُ "لا عبيد في فرنسا" يُؤوَّل لاستثناء السود الأفارقة[28].

ضَمِنَ ظهور التمييزات العِرقية حقوق الملكية للسادة، ولكن ضَبطَ بالقوة الحدَّ بين العبيد والحرية. وكانت القضية الأظهر هي قضية فرانسيسك ضد برينيو Francisque v. Brignon (1759)، التي كُسبت من خلال إثبات أنّ فرانسيسك، المولود في الهند، ليس زنجيًا على الرغم من بشرته الداكنة، ولذلك طُبّق مبدأ الحرية[29]. وفي عام 1777، حَظرت سلسلة من التشريعات، عُرفت باسم الشرطة السوداء Police de noirs، هجرةَ الزنوج والخلاسيّين، سواء أكانوا عبيدًا أم أحرارًا، وحاولت منع الاندماج الاجتماعي والجنسي الذي يُغشي التمييزات بين الأعراق التي على أساسها قام مبدأ الحرية[30].

---

24 Eric Williams, *Capitalism & Slavery* (Chapel Hill: University of North Carolina Press, 1994), p. 7.

25 قانون أصدره لويس الرابع عشر في عام 1685 ينظم تجارة العبيد وحياتهم في جميع تفصيلاتها العائلية والدينية. (المترجم)

26 Sue Peabody, *There Are No Slaves in France." The Political Culture of Race and Slavery in the Ancien Régime* (New York: Oxford University Press, 1996), p. 36.

27 يشير بيبودي إلى "علاقة أسطورية في الأساس بين فرنسا والحرية". ينظر: Ibid., p. 39.

28 "استوجب انتصارُ فرنسا لتصور مجردٍ عن الحرية المقترن بواقع مستمر، ومتسع في الحقيقة، من العبودية في المستعمرات مسوغًا يمكن من خلاله تفسير استعباد بعض الشعوب دون غيرها [...] لقد ثبت أنّ العقلانية، في المدى القصير، عنصرية". ينظر: Ibid., pp. 68-69.

29 ذهب محامي فرانسيسك إلى القول: "صحيح أنّ أنفه [أنف فرانسيسك] كبيرٌ قليلًا، وشفتيه مفلطحتان، ولكنه، بصرف النظر عن لونه، يبدو أكثر أوروبية من الكثير من الأوروبيين، الذين لا يعوزهم سوى البشرة السوداء كي يكونوا أفارقة [...] 'لقد ربط المحامون السمات الأفريقية بأعمالهم الشاقة'، إذ يبدو أنّ العبودية مقدَّرةٌ على زنوج أفريقيا خاصة، وذلك بسبب مظهرهم الوضيع". ينظر: Ibid., pp. 65-66.

30 حاولت الحكومة منع التزاوج المتبادل بين الأعراق في فرنسا، بصرف النظر عن كون الزنجي حرًا أم عبدًا. وربط بونسيه دو لا غراف Poncet de la Grave، الذي كلّفه الملك بتنفيذ قرارات الشرطة السوداء، الأفارقة بانتشار الأمراض الجنسية: "التلوث" هو نتيجة اختلاط الأعراق. وعلى الرغم من أنّ هذه القرارات قد تآكلت في أثناء الثورة، فإن نابليون أعاد إقرارها مرة أخرى في عام 1802. ينظر: Ibid., pp. 124-125.
كان اختلاط الأجناس مصدر خوف في إنكلترا أيضًا، ولا سيما من السود الأحرار في الحواضر الكبرى. كان الرقيب ديفي، على الرغم من دفاعه عن قضية سومرست، يود منع تدفق الزنوج إلى إنكلترا: فكتب: "حدثت لدينا في الوقت الحالي ولادات أطفال لهم لون غريب. وما لم يصدر قانون يمنع هذه الهجرة، فأنا لا أعرف كيف ستكون ذريتنا، أعني كيف سيكون لونهم". ينظر: Davis, p. 495.

وفي إنكلترا، وقعت المعركة التشريعية المهمة في عام 1772، عندما انعقدت محكمة من أجل العبد جيمس سومرست، الذي حاول أن يدافع عنه المستشار القانوني ديفي Davy بقوله: "كان هواء إنكلترا أنقى من أن يتنفسه العبيد" - وهذا الحديث حديث خرافة وليس أدق تاريخيًا من زعم فرنسا: "لا عبيد في فرنسا"[31] - وكان الدافع واحدًا: أبان [ديفي] كان هواء إنكلترا أنقى، أيضًا، من أن يتنفسه الزنوج. لقد ود منع تدفق الزنوج"[32]. وقد عرَّفت قضية سومرست العبودية بأنّها "غير بريطانية Unbritish" أساسًا، فهي "طفيلي غريب" يمكن التسامح معها في أفضل الأحوال باعتبارها جزءًا مشؤومًا من "العالم الآخر" التجاري والاستعماري"[33]. واللافت في هذا الصدد هو أنّ هذا القرار قد استند إلى الاعتراف بالعبودية الاستعمارية على أنها "ابتكار" جديد "غير معروف للقانون العام Common Law و'مختلف كليًا' عن العصر الإقطاعي القديم"[34]. فالعبودية، في حد ذاتها، لا تجد لها نصيرًا من الحريات القديمة في إنكلترا، فكان البرلمان حرًا في أن ينظمها في قانون وضعي، على النحو الذي نظموا فيه تجارة العبيد وحكم المستعمرات. ومع كل ما ناله القرار البريطاني من مباركة ذاتية بالصلاح الأخلاقي في قضية سومرست، "لم تصدّق المحاكم الإنكليزية على أي مبدأ من شأنه أن يقوّض قانون العبودية الاستعماري"[35].

هل كانت ثمة عبودية غير شرعية في أوروبا؟ لن تُفاجئنا حقيقة عدم وجود وثائق في هذا الصدد، لأنّ المسألة برمتها كانت تخص القوى العاملة المهاجرة بصورة غير شرعية. وثمة أدلة وافية تدلّ على أنّ القرارات الشرعية لم تُطبّق على النحو نفسه عَبر البلاد، فاللامركزية القانونية كانت هي القاعدة، والراجح أنّ الموانئ كانت الأشد تهاونًا في مسألة تطبيق مناهضة تجارة العبيد. والقانون الذي حكم بلزوم حظر العمل العبودي في أوروبا هو نفسه يقدم الدليل على وجود هذا العمل. ويلاحظ ديفيس: "في عام 1773 منعت البرتغال دخول العبيد البرازيليين أو السود الأحرار، لأنهم، كما يُقال، كانوا يمثلون منافسةً مجحفةً لقوة العمل المحلية"[36]. وفي عام 1771، أقرت محكمة بريطانية، ببلاغة أدائية أكثر منها وصفية، بالحاجة "المؤسفة" إلى العبودية في أميركا: "ولكن عبودية الزنوج غير ضرورية في إنكلترا"[37]. ولدينا رسالة مثيرة للاهتمام كان قد بعثها الشاعر الألماني فريدريك غوتليب كلوبستوك (1724-1803) إلى ملك الدنمارك كونه "الأول من بين جميع السلطات الحاكمة في أوروبا، الذي أعلن بعدم جواز معاملة البشر على أنهم بضائع، وأنّ على الدنماركيين ألّا يستعملوا الزنوج عبيدًا في حقولهم الزراعية"[38]. ولقد وصف كلوبستوك المنع الذي أصدره ملك الدنمارك بأنّه عالمي Universal من حيث إشارتُه إلى التعامل

---

31 ينظر: Peabody.

32 Davis, p. 495.

"شدد محامي سومرست على خطر ازدياد عدد الزنوج الموجودين حاليًا والمرتحلين من دون ضابط البالغ عددهم 14000-15000، الذين اصطلح على تسميتهم أنهم "السكان الغرباء الفائضون [...] فهم أمة أعداء تعيش في قلب الدولة [...] وبحلول سبعينيات القرن الثامن عشر تنامت المخاوف من سود عاطلين عن العمل وطليقين في لندن". ينظر: Ibid.

33 وفي الوقت نفسه "زُجت الأعدادُ المتزايدةُ من النساء والأطفال الإنكليز في المناجم، والمطاحن، وأماكن العمل، حيث العمل اللاإنساني، والعقوبات الجسدية، والاستغلال الجنسي، وتقسيم العوائل التي بلغت تقريبًا مستوى الشرور "اللاإنكليزية Unenglish" التي اختارها دعاة إلغاء العبودية أهدافًا رئيسة لهجومهم". ينظر: Ibid., p. 402.

34 Ibid., p. 376.

35 Ibid., p. 501.

36 Ibid., p. 495.

37 Ibid., p. 488.

38 "كان ملك الدنمارك [...] أول من أمر من بين جميع القوى الأوروبية بعدم اعتبار الناس بضائع بعد الآن، ولم يعد الدنماركيون في حاجة إلى زنوج عبيد في حقولهم الزراعية" (نص ألماني). ينظر:
Thomas P. Sain, *Black Bread-White Bread: German Intellectuals and the French Revolution* (Columbia: Camden House, 1988), p. 277.
هل كان كلوبستوك يشير إلى الأمر الدنماركي الصادر في 25 آذار/ مارس 1791 بخصوص النظام الجيد عن الأقنان؟ إنّ إصلاحات الدنمارك المُعتبرة ميزت بين العمل في الحقول الزراعية الدنماركية والإنتاج في المناطق المناخية الحارة في مزارع الكاريبي. استلم كلوبستوك مكافأة مالية من الأرستقراطي الدنماركي إرنست شميرمان، وهو إصلاحي تقدمي ورث ثروةً تكونت من تجارة العبيد في المستعمرات ومن الزراعة التي كان يديرها في الدنمارك. وكانت زوجته تعقد صالونًا في محل إقامتهم الصيفية في شمال كوبنهاغن.

مع البشر بوصفهم بضائع (كانت الدنمارك أول بلد أوروبي يُنهي تجارة العبيد[39]، وعلى العكس من قضايا المحاكم التي عرضناها، عارضَ هذا القرار جعل عمل العبيد الأفارقة استثناءً، ونظرًا إلى حقيقة أنّ الدنماركيين لم يحظروا عمل العبيد في حقول مستعمراتهم حتى عام 1848، يظهر أنّ "العمل في الحقول الزراعية" الذي يشير إليه كولبستوك كان موجودًا في الدنمارك نفسها. كُتبت رسالة كولبستوك، التي نُشرت في مجلة **منيرفا** *Minerva* في كانون الثاني/ يناير 1793، بعد أن قام عبيد سان دومينيك بتحرير أنفسهم. وفي غضون عقد من الزمان، عمل نجاح ثورة هايتي هو نفسه على تكثيف العنصرية بوصفها وسيلةً لفصل أوروبا عن أثر الأحداث العالمية. ولكن للقصة أكثر من وجه.

أ. الثورة غير المكتملة

إنّ الدستور الذي أعلنه توسان لوفيرتيور[40] في عام 1801، قاد، لا ريب، التاريخَ العالميّ إلى أعلى ذرى التقدم عَبر توسيعه مبدأ الحرية، ليشمل السكان جميعهم بصرف النظر عن العِرق، بمن فيهم اللاجئون السياسيون الباحثون عن لجوء من العبودية في أماكن أخرى، الأمر الذي حمل اليعقوبيين الفرنسيين (ولو مؤقتًا) على اتباع قائدهم[41]. ولا يمكن التقليل من أهمية هذا الإجراء لإنهاء حالة العبودية. لقد رُفض التعذيب والقسوة الجسدية بجميع أنواعها. وغدا الوضع القانوني مسألةً مهمةً. ولكن التجربة الهايتية علَّمت أوروبا درسًا مختلفًا كذلك، وهو أنّ العمل الحر لا يجب أن يكون عملًا غير منضبط، ولا يجب على مبدأ إلغاء الفصل العنصري دستوريًا أن يحول دون تثبيت التراتبية الاجتماعية القائمة على اللون والطبقة، فيصبح تفوق الخلاسي وما يتمتع به من مكانة سماتٍ دائمةً للمجتمع الهايتي[42]. فلم يكن لوفيرتيور ولا ديسالي يرغبان في شيء غير الاستمرار في نظام العمل في المزارع، فصارا يشغّلان الآن رجالًا أحرارًا عمالًا مأجورين، ولكن كانا متحمّسَين لفكرة رفع طاقة الإنتاجية لأغراض التصدير[43]. وكان النموذج هو نموذج الانضباط العسكري، الذي كان قد أظهر قدرته على تنظيم المتمردين العبيد. يكتب لورينت دوبوا: "كانت

---

39 في 16 آذار/ مارس 1792، أصدر فريدريك السادس، بوصفه الوصي على العرش، أمرًا بإلغاء تجارة العبيد، ودخل حيز التنفيذ في الأول من كانون الثاني/ يناير 1803. كان الملك أقل عنصرية من الكثير من رعاياه، وقاد حركة إصلاح. وفي عام 1802، استأنف العبد هانز يوهانسُن لدى المحكمة لإصدار حكم "عما إذا كان وجوده في الدنمارك يجعل منه، تلقائيًا، إنسانًا حرًا". وكان القرار ضد المدَّعي: "إنه لمن السخرية أنه قد تم رفض هذه القضية على الرغم من مرور ثلاثين عامًا على قضية سومرست، وتعليق التجارة الدنماركية عَبر الأطلسي في السنة نفسها التي طُرحت فيها هذه القضية أمام المحكمة".
Nevill A.T. Hall, *Slave Society in the Danish West Indies, St. Thomas, St. John & St. Croix* (Baltimore: The John Hopkins University Press, 1992), p. 35.
ويذكر هال الأمر الدنماركي الذي ذكرته في الهامش السابق، ولكنه لا يوضح مضامينه، أو أن يتناول قضية عمل السود العبيد في الدنمارك. ينظر: Ibid., p. 266.

40 توسان لوفيرتيور Toussaint Loverture (1743-1803)، القائد الزنجي الذي قاد ثورة استقلال هايتي ضد الفرنسيين. (المترجم)

41 يحدد دستور لوفيرتيور في عام 1801 لسان دومينيك (التي كانت ما تزال مستعمرةً فرنسيةً) على نحو لا لبس فيه: "لن يكون للعبيد وجود في هذا الإقليم، والعبودية باطلة إلى الأبد. وجميع البشر هنا يولدون ويعيشون ويموتون أحرارًا وفرنسيين". ويضيف: "جميع الرجال مؤهلون، بصرف النظر عن ألوانهم، لجميع الأعمال". ينظر: Fischer, pp. 263-266.
يصيب فيشر في ما توصل إليه من نتيجة تقول إنّ الإعلان الفرنسي عن الحقوق بوصفها حقوقًا "كليةً" كان إعلانًا مقتصرًا على المواطنين الفرنسيين، في حين كانت الحقوق التي يضمنها الدستور المقتصر على أراضي سان دومينيك أشمل كليةً من الإعلان الفرنسي من حيث إمكانية انطباقه، حرفيًا، على كل من يدخل إلى الإقليم. ينظر: Ibid., p. 266.

42 تستشهد سيبيل فيشر بوصف تغويو [ميشيل رولف تغويو Michel-Rolph Trouillot (1947-2012)، أنثروبولوجي هايتي] التناقض الآتي: "انطلقت الدولة الهايتية والأمة الهايتية في اتجاهين متعاكسين"، وتعلّق على ذلك بقولها: "في حين تجمدت الأمة حول أفكار التحرر من العبودية، ورثت الدولة في الواقع مؤسسات اجتماعية واقتصادية من أيام الاستعمار، التي احتاجت إلى قوة عمل منظمة بصرامة". ينظر: Ibid., p. 269.

43 جاء تحت البند السادس من دستور توسان: "إنّ المستعمرة زراعية في الأساس [...] فلا يمكنها أن تشهد أي اضطراب بسيط في أعمال مزارعها [...] التي كل واحدة منها 'مانيفاكتورة' يلتحق بها المزارعون والعمال"، وكان ذلك بداية "العسكرية الزراعية" Agrarian Militarism، وهو نظام عمل منظم بصرامة عسكرية، لم يمسّه دستور توسان بأي تغيير أساسي. ينظر: Ibid., pp. 266-267.
تبنت سياسة توسان الخارجية النزعة الجيروندية الدولية الثورية. وغزا كل من توسان وديسالي الجارة سانتو دومينغو بغرض تحرير العبيد، وهذا عمل ثوري مماثل لسياسة الجيرونديين الخارجية، وسياسة نابليون نفسه. وكانت لدى توسان خطط لتحويل الجزء الغربي من سانتو دومينغو (حيث كانت الغلبة لمجموعة صغيرة من الفلاحين المستقلين) إلى مزارع تعمّها قوى العمل المنضبطة طبقًا لنموذج العسكرية الزراعية.

شخصية العبد الذي صار جنديًا شخصيةً محوريةً في انطلاق الثورة الكاريبية، حيث ستكون الخدمةُ العسكريةُ العالمَ الذي ستكون فيه الحرية في متناول العبيد السابقين"[44]. وفي حين أنّ هذا قد مكّن لنوع من الحراك الاجتماعي بصرف النظر عن خلفيته، فإنّه وفر أيضًا الشرعيةَ الأيديولوجيةَ لاستمرار استغلال العمّال في المزارع، وهو نظام صار يسمّى "العسكرية الزراعية"[45]. وصارت الطبقية الاجتماعية في الأميركتين جزءًا من أيديولوجية استقلال المستعمرات[46]. لذلك، فإنّ التاريخ ليس تاريخ فضيلة هايتي وخطيئة أوروبا فقط، فثمة "جانب مظلم" في كلتا تجربتي الحداثة[47].

لم تكن الحريةُ والمساواةُ في عصر الثورة إلّا تعرضتا للتعديل. فالناشطون البريطانيون المناهضون للعبودية اتبعوا بدقة تطورات العمل في حكومة توسان عندما كان ضبط العامل الهدف الأعلى في أذهانهم. ويخشى المصلحون، قبل كل شيء آخر، السلوك غير المنضبط الذي يقرنونه بالبيض العنيدين، أي تلك الفئة نفسها من "العاطلين عن العمل الكسالى"، الذين أراد الليبراليون [قبل منتصف القرن الثامن عشر] استعبادهم"[48]. يميز ديفيس في الكتابات البريطانية المناهضة للعبودية "انشغالًا استحواذيًا تقريبًا بالنظام التراتبي المثالي"، ويصف أحدَهم، وهو الكاهن جيمس رامزي، بأنّه "لم يحاول أن يخفي إعجابَه بالضبط العالي في مزارع السكر"[49]. ويخلص ديفيس من قراءة الكرّاسات الدعائية لدعاة إلغاء العبودية في سياقها إلى ما يأتي: "بينما كان الإصلاحيون يصارعون مشكلات الجريمة، والإملاق، وانضباط العمل، بدوا أنّهم واقعون لاشعوريًا في قبضة صورة مزرعة العبيد [...] فمالكو العبيد والصناعيون جمعهم اهتمامٌ متزايدٌ ليس فقط بالمراقبة والتحكم، بل بتعديل شخصيات عمالهم وعاداتهم"[50]. وديفيس قادر، عَبر تتبعه الحركة الإنكليزية لمناهضة العبودية، على أن يبيّن بوضوح التعقد الذي تنطوي عليه الحرية مبدأً للتنظيم الاجتماعي على النحو الذي نسجت فيه نفسها في نسيج مجتمع صناعي متشكل حديثًا، مؤديةً إلى "استجابة عالية الانتقائية

44 Laurent Dubois, *A Colony of Citizens: Revolution and Slave Emancipation in the French Caribbean, 1787-1804* (Chapel Hill: University of North Carolina Press, 2004), p. 162.

للاطلاع على مناقشة "الصدع العميق" بين "سياسات" توسان "وتوجهه الاقتصادي وفلسفته" ومزارعي سانتو دومينغو. ينظر:
Carolyne E. Fick, *The Making of Haiti: The Saint Dominque Revolution from Below* (Knoxville: University of Tennessee Press, 1990), pp. 209, 213, 222, 237-250.

وفي نهاية حكم توسان "كان الانعتاق العام قد صار، بطرق عديدة، تجريدًا سياسيًا لا معنى له في حيوات الغالبية العظمى من العمال السود". ينظر: Ibid., p. 222.

45 "مثلت محاولةُ السيطرة على عمّال المزارع في سانتو دومينغو الشغلَ الشاغلَ للمديرين الذين أعقبوا ليجيه فيليستيه سونتوناكس، ومنهم توسان لوفيرتيور نفسه. كان توسان مهتمًا بخاصة بإعادة بناء اقتصاد المزارع من أجل إنتاج بضائع لأغراض التصدير، في طريقة معتبرة لشراء المؤن للمستعمرة والسلاح والذخيرة لجيشه؛ لذلك أتمَّ توسان، في هذا السياق، النظام القائم على سياسات سونتوناكس وشبيه بسياسات فيكتور هوغو في غوادلوب، التي كانت تستلزم استمرار عمال المزارع في عملهم في المزارع". ينظر:
Laurent Dubois, "Inscribing Race in the Revolutionary French Antilles," in: Sue Peabody & Tyler Stovall (eds.), *The Color of Liberty: Histories of Race in France* (Durham/ London: Duke University Press, 2003), p. 103.

46 اشتملت تراتبيات الامتيازات الاجتماعية على: الكريولي مقابل الأفريقي المولد، والخلاسي مقابل الأسود، والعبد سابقًا مقابل الحر، وصاحب المزرعة مقابل عامل المزرعة، والضابط مقابل جندي المشاة. واستنتج سيمون بوليفار، قائد استقلال فنزويلا، على أساس الثورة الهايتية: "أنّ انعتاق العبيد قدّم مفتاحًا للاستقلال"، ولكن "حتى المحرِّر طمأن مالكي العبيد أنَّ سياسته تنبع من ضرورة عسكرية ويجب ألا تُخلط بالانعتاق العام. وخلال عامي 1819 و1820 جنّد الجيش الوطني في غرناد الجديدة الغربية ما يقارب من ثلاثة آلاف عبد زنجي، ولكن الجنرال فرانسيسكو دو باولا سانتاندر وضع في النهاية حدًا لهذا التجنيد، وأصدر أمرًا بعودة جميع الزنوج الذين لا يحتاج إليهم الجيش إلى المناجم". ينظر: Davis, p. 81.

47 هذا التعبير مقتبس من والتر منيولو Walter Mignolo في كتابه *Darker Side of the Renaissance*.

48 Davis, p. 304.

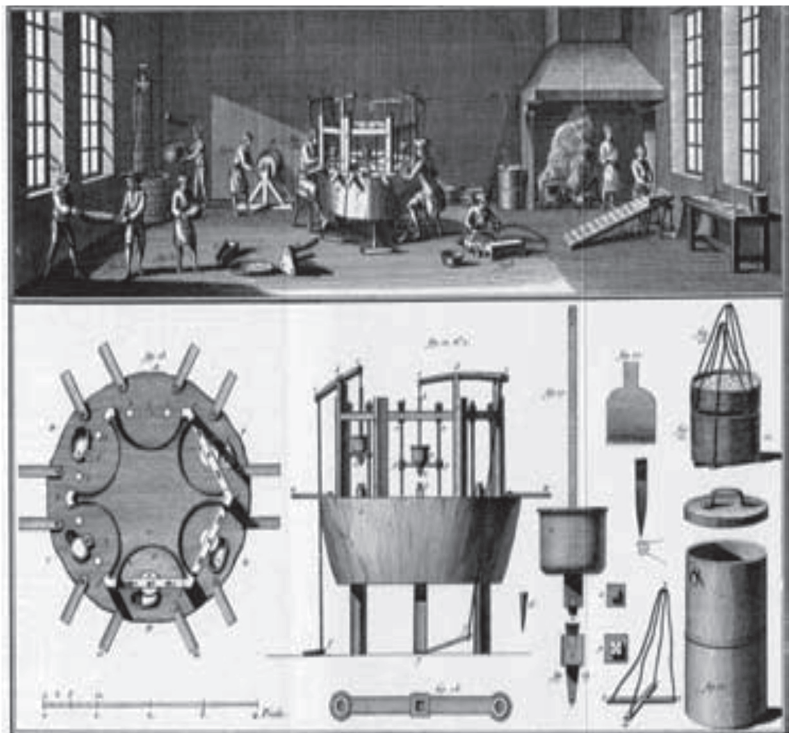
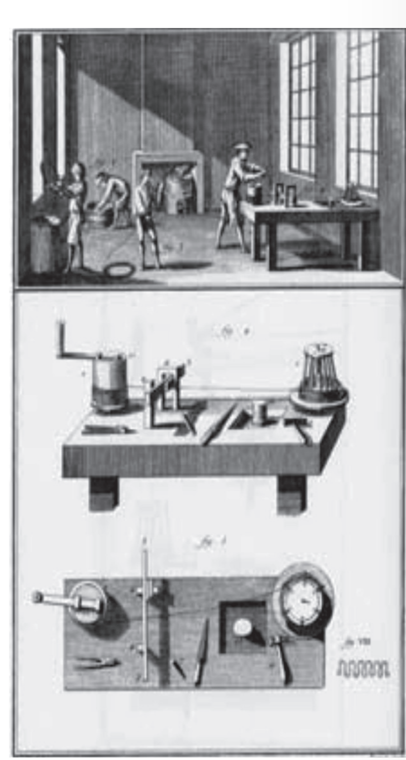
"كانت المسألة الجدية فعليًا، التي لا علاقة لها بالخصائص العِرقية، هي ما إذا كان العبيد المتحررون سوف يزيدون زيادة كبيرة من هذا العدد من السكان العنيدين. هل يخفق الأَسودُ المتحرر من الالتحاق بالعمل؟". ينظر: Ibid., p. 304.

49 Ibid., p. 377.

50 Ibid., p. 458.

لاستغلال العمال"[51]. وأفضى نجاح دعاة إلغاء العبودية إلى إنهاء تجارة العبيد البريطانية في عام 1807، بالتزامن مع ولادة فكرة العمل "الحر"، التي قُدّر لها أن يصبح الانضباطُ في العمل شكلها الخاص، حيث أُلغي منهجيًا التشريع السابق الذي يحمي العمال البريطانيين[52].

الصورة (2)
مصنع الدبابيس

المصدر:

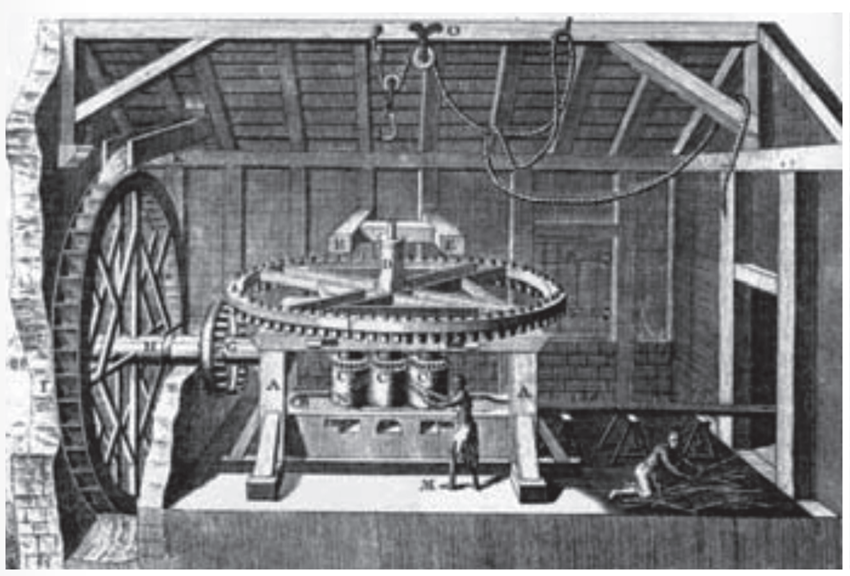
Denis Diderot, Jean le Rond d'Alembert & Pierre Mouchon (eds.), *Encyclopédie, ou Dictionnaire raisonné de sciences, des arts et des métiers*, vol. 21 (Stuttgart-Bad Cannstatt: Fromman, 1966-1995. Originally published in Paris: Briasson, 1751-1780).

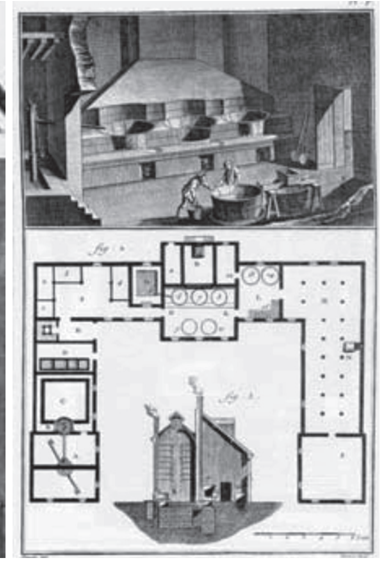
51 يصر ديفيس على أنّ الحجة التي تربط حركة إلغاء العبودية والحاجة المجتمعية إلى ضبط العمل "في حاجة إلى تطوير بعناية وتعديل عاليَين، من أجل تفادي الانطباع المبسط بأنّ 'الصناعيين' روجوا لمذهب إلغاء العبودية وسيلةً لصرف الانتباه عن أساليبهم في الاستغلال"، ومع ذلك: "لا يمكن فصل حركة إلغاء العبودية عن سياقها الاجتماعي المحدد؛ عن تسارع وتيرة التسييج Enclosures [أي وضع اليد على أرض بتسييجها (المترجم)]، ما أدى إلى زيادة أعداد فقراء الريف، وعن مشكلة تقرير مصير المحكومين، الذين لم يعد من الممكن شحنهم إلى أميركا، وعن المتاجرة بالمتدربين الفقراء الذين شُحنوا في عربة أو مركب من لندن إلى بلدات المطاحن، وعن الرغبة المطردة في الانتفاع، والكفاءة، والإنتاجية، والنظام، وعن تشغيل الأطفال الصغار في المصانع، الذي بدا، لجيل تسعينيات القرن الثامن عشر، كما لاحظ جي. آر. بوينتر J. R. Poynter، 'الدواء لكل داء'". ينظر: Ibid., pp. 455-456.

52 يلاحظ ديفيس أهمية حقيقة أنّ "انتصار الإصلاح الإنساني الاجتماعي في عام 1807 تزامن تقريبًا مع إزالة الكثير من التشريعات التي حمت العادات التي سارت عليها التجارة وما كان يمارس من تقييد على العمال الإنكليز. وبحلول عام 1809، طبقًا لإي. بي. ثومسون E.P. Thompson، "أُلغيت جميع التشريعات الوقائية في صناعة الصوف - التي تشمل تعلّم الحرفة، والمطاحن، وعدد الأنوال. فصارت الطريق الآن ممهدةً أمام المصنع، والطاحونة، وإطارات القص، والعمالة غير الماهرة، وتشغيل الأطفال". ينظر: Ibid., p. 452.
وشبيه بذلك يكتب ديفيس ساخرًا، أنه في عام 1834 ألغيت العبودية نفسها "اسميًا" في المستعمرات "وحرر قانونُ الفقراء المعدَّل العمالَ الإنكليز من الرعاية الاجتماعية وعرض على العاطلين عن العمل الاختيار بين الجوع والعمل المهين". ينظر: Ibid., p. 357.



الصورة (3)
مصنع سكر





المصدر: Ibid., vol. 18.

لم يكن المهم، إذًا، الاستغلال في العمل، ولكن المهم هو تأكيد خرافة الخضوع الطوعي لهذا الاستغلال[53]. والمحاكم "لم تدن العبودية الصناعية بوصفها انتهاكًا لحقوق الإنسان" في قضية العمال الإنكليز أو الإسكتلنديين "الملتزمين مدى الحياة بمناجم الفحم وأعمال الملح"، لأنّ "العامل الذي قبل أجرًا رمزيًا يمكن أن يوصف بأنّه عامل حر، حتى وإن ظل في الواقع تابعًا دائمًا"[54]. إنّ أيديولوجية العمل الحر، المدعومة بمفاهيم عنصرية عن الاختلاف، كانت هزيمةً للطبقة العاملة البريطانية، عندما أصبحت الحرية، في نهاية المطاف، المصطلحَ الشامل لمزاعم بريطانيا الخاصة عن تفوقها التاريخي المقدر له "أن يقود القوى الأخلاقية والتقدم الاقتصادي"[55]. لقد زيدت المِلكية الحرة، فضلًا عن العمل الحر، والتجارة الحرة، على معيار الحرية الحديث، الذي جرى تصوره تصورًا جديدًا. "ربما اعتمد" نظام العمل الذي ظهر في بريطانيا "على ملايين العمال المكرهين، ولكنه كان بالتعريف 'عالمًا حرًا'"[56]. ومما له دلالة هنا هو أنّ كل هذا قد حدث قبل تدشين العمل الآلي على نطاق واسع. ونحن إذا ما حصرنا الحداثة في أوروبا، فسوف نُسيء

53 "إذا أقرت المحاكم الإنكليزية والإسكتلندية أنه ربما يُقبل شرعيًا أن يُصبح رجلٌ عبدًا، فإنها تكون قد عرَّضت جميع الخرافات القانونية عن 'العمل الطوعي' للخطر". ينظر: Ibid., p. 490.

54 Ibid.

55 Ibid., p. 500.

كانت نهاية تجارة العبيد، طبقًا لديفيس، "الشرعية الأخلاقية" "لإمبراطورية" إنكلترا "التجارية المنتصرة". ينظر: Ibid., p. 490.

56 Ibid., p. 62.

كانت "التجارة الحرة،" ذلك البرنامج السياسي لرأسماليّي مانشستر في منتصف القرن التاسع عشر، تعني التجارة التي لا تُفرض عليها الضرائب إذا كانت تجري في إنكلترا لأغراض التصدير. وفي نهاية القرن التاسع عشر، هُجر هذا التعبير الملطَّف لصالح سياسة إمبريالية صريحة. وهذه الالتباسات في استعمال مصطلح "الحرية" ليست غريبةً علينا اليوم، عندما أصبح "العالم الحر" مرادفًا لإلغاء القيود على البضائع، والملكية الخاصة، والعمل "الحر"، وجرى إحياء "التجارة الحرة" برنامجًا سياسيًا يتضمن غالبًا أجندة إمبريالية.

فهمَ إلى أي حد كانت الرأسمالية الحديثة نتاجَ النظام الاستعماري، الذي كان، بطرق عديدة، مستهل التطورات الأوروبية. كتبت إيمي سيزار: "إنّ دراسة سان دومينيك هي دراسة أحد أصول الحضارة الغربية ومصادرها"[57]. ولكن يتعيّن علينا المضي قدُمًا مع هذه الرؤية. إذا أعطينا المتمردين الكاريبيين حقهم، انحلت الحضارة الغربية إلى تاريخ فضاء نفيذ وغير محدود يسرح فيه المتمرِّدون.

ب. المصنع يغزو أوروبا

ما يدهشني هو عدم اهتمام المؤرخين كثيرًا بحقيقة أنّ كلمة "مصنع" Factory ذاتها، التي صارت مرادفةً للتقدم الصناعي، كانت من ابتكار المشروع الاستعماري الأوروبي. فقبل قرون من الانطلاقة الصناعية في مانشستر، كان المصنع الأول هو المصنع البرتغالي Feitoria، أو محطة تجارية Trading Post، التي شغلت لها مكانًا على موانئ أفريقيا الساحلية، وهي مؤسسة أعمال مختلفة تمامًا عن مؤسسات التصنيع المحلي Fabricacao[58]. ولقد تبنّى البريطانيون المصطلح بهذا المعنى تمامًا. فالمصانع كانت شركات تجارية في البلدان أو المستعمرات الأجنبية، مزوّدةً الاحتكارات بالشرعة المَلَكيّة، التي أرسلت الوكلاء التجاريين Factors إلى تلك القواعد الأجنبية التي تعمل مقراتٍ رئيسةً للشركات، ومخازن، ومراكز معالجة بالجملة. وكانت المصانع البريطانية مؤسسات شهيرة في خليج هدسون، وسانت بطرسبورغ، ولشبونة، وشرقًا إلى الهند[59]. لقد استهلت هذه المصانع شكل الشركات الحديثة، فجمعت رأس المال من خلال نظام المساهمة Joint-stock System (الذي حُظر لأنّه يتسم بخطر المضاربة بالنسبة إلى التصنيع المحلي) الذي موَّل الاشتغال الخطر بالتجارة البعيدة، وهذا التعبير الأخير تعبير ملطف عن استخراج القيمة مما وراء البحار. كانت المصانع وكلاء للمشروعات الإمبريالية، ساهمت في بناء الحصون، وانغمست في الحروب الاستعمارية. وجنت أرباحًا طائلة بصرف النظر عن أن ما جنته "عادل" كما كان الحال في الإنتاج المحلي. وإنه ليس من قبيل سوء الفهم أن نرى مصانع مانشستر الأولى امتدادًا للمشروع الاستعماري، التي صارت الآن تغزو الوطن الأم.

"كانت مانشستر في عام 1815 بلدة مستودعات بضائع" تشهد "نموذجًا من التغير هيمن عليه نموذج البيع بالجملة، والتسويق والتبادل أكثر مما هيمن عليه الإنتاج[60]. واكتسبت المدينة اسم مدينة القطن Cottonopolis بفضل موقعها المحوري في نشاط عالمي ربط مزارع القطن في المستعمرات بخيوط الغزل المعدّة لإعادة التصدير كمحطة على طريق للبيع بالجملة من أجل البيع النهائي في

57 Aimé Césaire, *Toussaint Louverture: La Révolution francaise et le problème colonial* (Paris: Présence africane, 1960), p. 23.

58 إنّه لمن المفيد تتبّع المصطلحات بدقة في لغات القوى الاستعمارية. فآدم سميث تكلّم على مؤسسة صناعة الدبابيس (الصورة 2) باعتبارها مصنعًا، وكان المصطلح الفرنسي (من **إنسكلوبيديا ديدرو**) هو Epinglier، والكلمة المُستعملة لمصنع السكر (الصورة 3) في المستعمرات هي Sucrerie (ولم تظهر إلى الوجود الكلمة الفرنسية مصنع Usine حتى الثورة الصناعية). أما في حالة السياق الأميركي، فيبدو لي أنّ ثمة اختلافًا؛ فالسياق الأميركي، حيث استُعملت مبكرًا كلمة مصنع Factory بمعنى "مانيفاكتورة" أو Fabrica (وهذا أمر ليس مفاجئًا، فالبلد كله كان نتيجة الاستعمار) احتفظ بالتعبير Trading Post لمشروعه الاستعماري على الحدود الغربية. وقد جرت حرية دمج المصانع المحلية ببطء في أوروبا، بيد أنها كانت سريعة في الولايات المتحدة نسبيًا.

59 كان لدى شركة الهند الشرقية مصنع في دكا لصناعة الموسلين لأغراض التصدير، وأغلق في عام 1818، ولكونه الرائد في صناعات النسيج القطنية انتقل إلى إنكلترا، حيث جرى إدخال العمل الآلي في عشرينيات القرن التاسع عشر وثلاثينياته. ونتيجة لذلك، تكبدت الهند خسائر جسيمة في صادراتها الصناعية الوحيدة التي حوّلت الحوالات الأجنبية بعد ذلك إلى مواد خام، فتحطّمت بذلك مهارات الهند المحلية الفائقة في صناعة النسيج تحطّمًا كبيرًا من جراء السياسة الاستعمارية، ولذلك صارت تستورد بضائع القطن؛ فحل نسيج الكاليكو الإنكليزي، منذ خمسينيات القرن التاسع عشر، محل النسيج الهندي، وأصبح "عمود الإمبراطورية البريطانية". ينظر:
D.A. Farnie, *The English Cotton Industry and the World Market: 1815-1896* (Oxford: Clarendon Press, 1979), pp. 96-99.

من أجل الاطلاع على تفسير كيف صارت التصورات الهيغلية عن تاريخ العالم "وسيلةً بيد مشروع شركة الهند الشرقية الاستعماري". ينظر:
Ranajit Guha, *History at the Limit of World History* (New York: Columbia University Press, 2002), p. 52.

60 Roger Lloyd-Jones & M.J. Lewis, *Manchester and the Age of the Factory: The Business Structure of Cottonopolis in the Industrial Revolution* (London: Croom Helm, 1988), p. 32.

وهذه دراسة عن الاقتصاد السياسي، تستند إلى سجلات مدينة مانشستر العقارية، وتكشف عن الأهمية الكبيرة للمستودعات بدلًا من مصانع القطن التي تشغلها، بوصفها أصولًا لتوليد إيرادات ضريبية. إنّ ما تتمتع به الأعمال في مانشستر من طبيعة صغيرة "تضيع إذا ما شددنا على المصانع على نحو أكبر من تشديدنا على المستودعات، ونخفق في معرفة أنّ الكثير من شركات الغزل كانت صغيرةً وليست كبيرة [...] كانت شرهةً لمزيد من العمال، ولكن ظلت صغيرة". ينظر: Ibid., p. 37.

أوروبا[61]. ولم تكن الأعمال التجارية المتوجهة إلى الخارج محل ثقة الشركات الصناعية المحلية التي استعانت بمصادر إنتاج خارجية من أجل العمال المنزليين في القرى المحيطة، ولكنهم يتشاركون المكان في مستودعات مانشستر، التي استُؤجرت لكلا النشاطين؛ فاشتركت الشركات المحلية في الاستعانة بمصادر الإنتاج الخارجية والمصانع التجارية في خيوط الغزل لأغراض التجارة الخارجية. واستغرق هذان الشكلان الرأسماليان بعض الوقت لينمّيا إحساسًا وواقعًا بمصالحهما المشتركة[62]. وواقع الحال، لم يكن كذلك في الأوقات الثورية التي نركز عليها الآن. ولم يكن العمل في مصانع مانشستر يتميز بالإنتاج الآلي العالي[63]. وما أطرحه هنا هو أنّه عندما يُنظر إلى قوة العمل الحديثة من دون التقسيمات داخل فضاء الأمة، أو العِرق، أو حتى المكانة السياسية للأحرار في مقابل العبيد، نلاحظ اتساقًا واستمراريةً لافتين في تطورها.

كان هناك من لاحظ في حينه هذا الاتساق، ولكن تطلَّب الأمر الوصول إلى عصر العولمة هذا كي يفكر المؤرخون في حكاية التاريخ على وفق منظوراتهم. في عملهما البحثي الألمعي عن عالم الأطلسي، جمع بيتر لاينبو وماركوس ريديكر التجربةَ الحياتيةَ والمُدركاتِ السياسيةَ التي تشاركَها "حشدٌ متنوعٌ" من العمّال في القرنين السابع عشر والثامن عشر، و"شخصيات عديدة" من طبقات عمالية معدمَة شكلت "البروليتاريا الأطلسية" Atlantic Proletariat: البحارة، والعبيد، والخدم المؤقتون من دون مقابل، والجنود المشاة، وقاطعو الأخشاب، وناقلو المياه، والذين بنوا الموانئ، وأبحروا بالسفن، وقطعوا الغابات، وقاتَلوا واشتغلوا في الحقول، وكانوا يمثلون التهديد الدائم بالهروب أو التمرد للمطالبة بحريتهم؛ لقد كانوا تحديدًا الفئة الدنيا من عمّال السخرة والشّذّاذ، أقلقوا كثيرًا قوى القانون والنظام في المستعمرة وفي الوطن الأم كذلك[64]. وإذا لم تقرّ الحكومة الجديدة في هايتي بالصلات والمشتركات بين العبودية الحديثة والعمل الحر الحديث، فإن "الحشد المتنوع" أقرَّ بذلك.

ج. الحشد المتنوع

تركز دراسة لاينبو وريديكر، **هايدرا المتعدد الرؤوس**، على الهيمنة البريطانية الأطلسية، كاشفة عن دور الطبقات العاملة في بناء النظام العالمي الجديد من خلال توثيق حالات تمردهم عليه. كان الحشدُ المتنوع بحارةً ينتمون إلى أعراق متباينة، انجذب الآلاف منهم، سواء أكانوا محليين أم أجانب، للخدمة في سفن الأسطول التجاري البريطاني، أو أُكرهوا عليها. كانت "السفنُ التجاريةُ" الراسيةُ على السواحل الأفريقية أو الآسيوية "مرجلًا تُنضَّج فيه نزعةٌ عالمية"، "لا" توفر "وسائل التواصل بين القارات فقط، ولكنها أيضًا المكان

---

61 كانت خيوط الغزل في مانشستر لا تعد "نتاجًا مصنَّعًا، بل موادَّ خامًا مستوردة، غزلتها النساء، وحتى أكثر من ذلك، غزلها الأطفال. ينظر: Ibid., p. 66.

62 "من المؤكد أنّ الانتشار السريع للنول الآلي Power-loom من منتصف عشرينيات القرن التاسع عشر أنهى الاختلافات [...] لكن هذا لم يُرَ في عام 1800، بَلْهَ أن يكون نتيجة متوقعة بيقين في عام 1815. كانت سرعة معدل انتشار النول الآلي في العقدين الأولين من القرن التاسع عشر مثل سرعة الحلزون [...] وثمة شك قليل في أنّه كان هناك انفصال في المصالح بين الغزّالين والمصنّعين في نحو 1800-1820؛ صراع في المصالح كان قد اتخذ شكلًا شديدًا". ولم تكن المصلحة الطبقية لتنتصر قبل منتصف عشرينيات القرن التاسع عشر، و"مجتمع الأعمال في مانشستر" حقق انسجامًا داخليًا بدلًا من الدخول في خلافات. وحظيت هذه العملية بمساعدة تمثلت في التكامل الأفقي لنمطَي الشركات، والاستعمال المهم للنول الآلي في التصنيع والغزل كذلك، وهو شكل من التكامل عرف تقاربًا بين بناية المستودع ومؤسسة المصنع. وقبل ذاك، "كان من السذاجة افتراض أن يكون المصنع بنايةً واحدة". ينظر: Ibid., pp. 16, 64.

63 يلاحظ لويد جونز ولويس أنّ التشديد على المكننة الآلية عنصرًا محددًا ينكر السمة البنيوية الأساسية للرأسمالية الصناعية (كونها تعاكس الرأسمالية الاستعمارية)، تلك السمة المتمثلة في حقيقة "أنّ العامل كان حرًا وليس عبدًا. وكان عمال المصانع في الثورة الصناعية يمتلكون قوة عملهم الخاصة". ينظر: Ibid., p. 84.
وعلى النحو نفسه، يلاحظ ديفيس، متبعًا ستيفن أي. مارغلين Stephen A. Marglin: "لم تكن التقنية هي التي أدت عنوةً إلى خلق قوة مركّزة وتابعة من العمال المأجورين. لقد كان الدور الاجتماعي والإداري الجديد لرجل الأعمال، في العديد من الصناعات في الأقل، هو الذي اقتضى الإشراف المستمر على الموظفين والتحكم في حصص عملهم وأوقات راحتهم". ينظر: Davis, p. 459.

64 Linebaugh & Rediker.

الأول الذي يتواصل فيه العاملون المنحدرون من تلك القارات المختلفة"[65]. كانت تمردات السفن أفعالًا سياسية. وأصبحت جماعات القراصنة "تنظيمات Hydrarchies متعددة الإثنيات والأعراق"، وحكومات مضادة تحكم نفسها بنفسها تدير أمور القضاء، والثروة المشتركة، وتشن الحرب[66]. والتحق العبيد الهاربون، في المدن الواقعة على طول سواحل المستعمرات، بالمهاجرين الأوروبيين، كخلايا منظمة ذاتيًا من متمردي الواجهات البحرية، الذين شكلوا الجناح المتطرف لتمرد مدينة نيويورك في عام 1741، وحرب الاستقلال الأميركية (والمؤلفان يصفان جورج واشنطن والنخبة من مالكي الثروات والعبيد بالثوريين المضادين بالمقارنة)[67].

يربط راينبو وريديكر بين مطاردة الساحرات في القرن السابع عشر، ونفي المنشقين الدينيين، وعمليات تسييج الأراضي Enclosures of Commons، والعقوبات القاسية ضد جرائم السرقة بوصفها أعمالًا قمعية من لدن التراتبيات السلطوية التي امتدت على جانبي الأطلسي[68]. والمؤلفان يتتبعان استعارة هايدرا المتعدد الرؤوس، الوحش الأسطوري، الذي ينمو له رأسان محل كل رأس يُحتز، وهي استعارة تواتر ظهورها في هذه الحقبة لوصف الحركات الاحتجاجية التي يثيرها دعاةُ المساواة الشيوعيون، والخوارج الدينيون، والعبيد المتمردون، والمتطرفون الثوريون. "وبناء عليه، فإنّ الحشد المتنوع يقدم صورة ثورة تنطلق من الأسفل وتظهر الرعب [...] فتلتقط نخبة المستعمِرين بيسر صورًا وحشية، فتصف الجماهير بأنّهم 'هايدرا'؛ 'الوحش المتعدد الرؤوس'، و'قوة زاحفة متعددة الرؤوس'. وتدل صورة الرؤوس المتعددة ضمنًا على أنّ الديمقراطية وحشية"[69]. ومع ذلك، لم تكن أعمال التمرد غير منظمة وغير متماسكة. ويصر لاينبو وريديكر، باستشهادهما بكتابات الناطقين باسم هذه الأعمال المتمردة، الذين يزعمون أنهم يمنحون الحشد المتنوع، إجمالًا، صوتًا، يصران على الوعي المتنور لهؤلاء الفاعلين التاريخيين المرتحلين: "كانت هذه البروليتاريا المتعدد الإثنيات 'كوزموبوليتانية' Cosmopolitan بالمعنى الأصلي لهذه الكلمة"[70]. فلم تكن رسالتُهُم قوميةً عنصريةً، بل إنسانوية عالمية Global Humanism.

وفي حين يصف ديفيد بريون ديفيس كيف أنّ الحجج الشرعيّة لدعاة إلغاء العبودية "دقّت إسفينًا" بين الحرية والعمل، والعمال العبيد والأحرار، فإنّ هذين المؤلِّفين يكتشفان المفكرين الجذريّين الذين أقاموا رابطة لا انفصام لها بين العبودية الاستعمارية وشروط العمل شبه العبودي للعمال الإنكليز المحليين، وتحدثوا عن إلغاء نوعي العبودية هذين[71]. لقد دِينَ الإيرلندي و"المنظِّر البروليتاري، إدوار ديسبار، الذي التقى بزوجته الأفريقية الأميركية عندما كان جنديًا في المستعمرات الأميركية، وأُعدم بتهمته خائنًا في تسعينيات القرن

---

65 Ibid., pp. 151-52.

يولي هذا المؤلفان، على نحو غير المعهود، انتباههما إلى حقيقة "أنّ مصطلح مصنع Factory نفسه تطور من كلمة Factor، مندوب تجاري، ومرتبطة على وجه خاص بغرب أفريقيا حيث كانت تقع المصَانع أصلًا". ينظر: Ibid., p. 150.

66 Ibid., pp. 142-173.

67 Ibid., pp. 178, 206, 211-247.

68 ويصف المؤلفان، مقتفِيَيْن سيلفيا فديريتشي، تجريم "النسوة المتنبئات المستقلات" الذي بلغ ذروته بين عامي 1550 و1650 و"زامن عمليات التسييج، وبداية تجارة العبيد وسنّ القوانين ضد المشردين، في البلدان التي كانت تجري فيها إعادة تنظيم العمل على أساس رأسمالي. ينظر:
Ibid., p. 52; Silvia Federeci, *Caliban and the Witch: Women, the Body and Primitive Accumulation* (Brooklyn: Autonomedia, 2004).

69 Linebaugh & Rediker, pp. 233-234.

عن مبدأ إسقاط الفرائض Antinomianism: "هذا الوحش هايدرا كان له رؤوس عديدة يجب سحقها مرةً واحدةً". ينظر: Ibid., p. 282.
لاحِظ أنّ الجنرال لوكلير، قائد القوة الغازية في سان دومينيك، سجل الشاغل نفسه عندما كتب إلى نابليون: "لا تكفي إزالة توسان، فثمة مئتا قائد يجب أن يُزالوا". ينظر:
C.L.R. James, *The Black Jacobins: Toussaint L'Ouverture and the San Domingo Revolution* (New York: Vintage Books, 1963), p. 346.

ولقد نُقل عن توسان قوله عندما أُسر: "بهزيمتكم لي، تكونون قد قطعتم الجذع فقط من شجرة الحرية. وسوف تنمو مرة أخرى جذورها العديدة والعميقة". ينظر: Ibid., p. 334.

70 Linebaugh & Rediker, p. 246.

71 Davis, p. 376; Linebaugh & Rediker, p. 305.



الثامن عشر لتدبيره مؤامرة لندن، التي كانت، بحسب تعبير القاضي، تهدف إلى "مبدأ المساواة الكلي الهمجي"[72]. والقس الخلاسي من الطائفة المنهاجية [الميثودية] روبرت ويدربورن، الذي حذّر أصحاب المزارع الاستعماريين البريطانيين من أنّ "مصير سان دومينيك ينتظركم"، وأوَّلَ عيد اليوبيل التوراتي وعدًا بالتحرر الاقتصادي والسياسي في المستعمرة وفي الحاضرة كذلك: أقول إنّ هذا القس دافع، بعد مذبحة بيترلو ضد متظاهري مانشستر، عن تسليح البروليتاريا الإنكليزية[73].

في عصر الثورة، تكلّم أنصار "النزعة العالمية من الأسفل" Universalism from below على عِرقٍ إنساني واحد، وهي فكرة أظهرها الكتّاب على نحو أوسع مما أظهرها مسار التاريخ اللاحق. فالكتّاب أولادو إكويانو، وليديا بريست هاردي، وتوماس هاردي، ووليام بليك، وتوماس بين، وقسطنطين فرانسوا فولني، هؤلاء جميعًا كانوا كتّابًا وصفوا أنفسهم بأنّهم "مواطنون عالميون" Citizens of the World[74]. فدارت كتاباتهم العالمية الجذرية عَبر العالم بوصفها نصوصًا مضادةً لنسخة التاريخ الرسمية التي فيها "تتقلص الدعاوى العالميّة التي تدعو إليها الثورة إلى نزعة قومية عنصرية ضيّقة"[75]. ويعبّر لاينبو وريديكر، العالميان Cosmopolitans المعاصران والمنتصران لضحايا الاستغلال العالمي الجديد، عن أسفهما لفشل هذه "المؤامرة من أجل الجنس البشري": "لم يبق غير القومي والجزئي: الطبقة العاملة الإنكليزية، والهايتي الأسود، والشتات الإيرلندي"[76].

ثانيًا: التاريخ خارج الحدود

1. سياسة كتابة التاريخ

يبدو تاريخ لاينبو وريديكر تكملةً لعمل ديفيس، الذي يتعقب الكثير من المسائل نفسها من منظور النظرية القانونية البريطانية وكتابات دعاة إلغاء العبودية عندما يوضح هذا التاريخ، في بعض الحالات في الأقل، أنّ الصلةَ التي أقيمت بين العبودية والعمل الحر تتجاوز الاختلاف العِرقي. والمفاجئ في الأمر أنّ هذين المؤلفين اشتبكا بحدة وعلى رؤوس الأشهاد مع ديفيس عندما ظهرت مقالته التي انتقدت كتابهما **هايدرا المتعدد الرؤوس**، مما حفزهما للرد عليه بقسوة. وبينما ثمّن ديفيس "المنظور الأطلسي" لكتابهما، مشيرًا إلى أنّ بعض الأجزاء "تستحق إطراءً عاليًا"، بما في ذلك "القصص الشخصية الآسرة" (ديسباردس، وويدربورن، وآخرون)، دانَ عمَلَهما المملوء بأخطاء في الوقائع والتأويلات السيئة، عازيًا ذلك كله إلى رسالتهما "الماركسية". وقد ردَّ عليه المؤلفان بالقول إنّه يستثمر الوصمة السائدة في نعت الخصوم بالانتماء الأحمر Red-baiting[77].

---

72 Linebaugh & Rediker, pp. 281, 248-286.

73 Ibid., pp. 313-314, 320, 287-326.

74 أرجع فولني الحضارة إلى أصول أفريقية، واحتفى "بالمظهر المتنوع" للتعدد الإنساني، ذلك "المشهد الأكثر استثنائية والأعظم جاذبية"، رافعًا "الحشد المتنوع إلى مستوى مثال كلي". ينظر: Ibid., p. 343.

75 Ibid., p. 134.

76 Ibid., p. 286.

77 David Brion Davis, "Slavery: White, Black, Muslim, and Christian," *The New York Review of Books*, vol. 48, no. 11 (July 2001), accessed on 11/7/2021, at: https://bit.ly/3hv5Qsg

ينظر تعقيب ريديكر ولاينبو، وردّ ديفيس عليهما في:
"The Many-Headed Hydra': An Exchange," *The New York Review*, 20/9/2001, accessed on 11/7/2021, at: https://bit.ly/36uVDWk

والاقتباسات اللاحقة هي من نشرات على الإنترنت، لذلك لن توجد لها أرقام صفحات. [الاتهام الأحمر هي تهمة تُلصق بالشيوعيين أو الماركسيين، يُراد بها تسفيه ما يقولونه وتخطئتهم لا لشيء إلاّ لأنهم ماركسيون أو"يُتهمون" بأنهم كذلك. أما اللون الأحمر فهو لون العلم السوفياتي ورمز الشيوعية (المترجم)].

يخطئ كلا الطرفين المرمى. إنّ كتاب **هايدرا المتعدد الرؤوس** هو تحدٍ كبير للماركسية الأرثوذكسية في تصوره الكلّي عن البروليتاريا بوصفها ما قبل صناعية وأطلسية من حيث نطاقُها، وفي تشديدِه على أهمية النساء القائدات، وتعاطفِه مع الراديكاليين المسيحيين، واهتمامِه بالعِرق مثل اهتمامه بالطبقة، ومقتِه للطليعية بوصفها شكلًا من أشكال التنظيم السياسي[78]. وعلاوة على ذلك، فإنّ موضوعَ الكتاب حركةٌ ثوريةٌ فاشلةٌ لعمال بروليتاريين ضد الاستغلال الرأسمالي التجاري، وليس موضوعه القوانين الحديدية الصارمة للصراع الطبقي والتطور الرأسمالي الصناعي[79]. وديفيس، من جانبه، الذي يصف نفسه بأنّه من أولئك "الذين يفضلون يسار الوسط"، لم يدن الكاتبين لانشغالاتهما السياسية، بل بالأحرى لما ترتب على عرضهما من نتائج سياسية. فهو حذّر من الكتابة التي تسيّس التاريخ بوصفه قصة أخلاقية للخير والشر، فتضيع بذلك السمة العرضية للأحداث وتعقيداتها، والمعرفة غير التامة التي يحملها الفاعلون البشر وما يترتب على أفعالهم من نتائج غير مقصودة، فيتحول التاريخ، إذّاك، إلى صراع رومانسي بين أبطال وأنذال. ولم يكن تحذيره هذا بلا أساس، نظرًا إلى ما تنتهي إليه، أحيانًا، التفسيرات التاريخية اليسارية واليمينية من إساءات سياسية. ولكن في تكرار سيناريو الحرب الباردة هذا، حيث يعود أحد الجانبين إلى معايير البحث العلمي والآخر إلى إشهار التهمة الحمراء، فإنّ هذا التبادل الساخن بين الجانبين لا يؤثر في القارئ على نحو غريب. ويبدو أنّ هذا الموقف القديم لليسار الجديد غير منشغل بتجربة القراءة الفعلية لأعمال كلا طرفي السجال.

ما من أحد يدافع عن البحث العلمي الركيك. وعلى الرغم من أنّ الخطأ البشري لا يُمحى تمامًا (وعلى الرغم من أنّ الجهود الأولى التي يشهدها حقلٌ معرفي معين سوف تكون عرضةً للنقد والتجريح، لافتقارها إلى ما سوف تتمتع به الأعمال اللاحقة في الحقل نفسه من قدرة على تجاوز الهنات والضعف)، فإنّ ثمة وسواسًا قهريًا بالدقة يتمثل في داعٍ مهني يشغل كتّاب التاريخ، تلك هي المسؤولية في حدها الأدنى التي يحملها المؤرخ وهو يطلب من قرائه الاطمئنان إلى ما يكتب. ولكن لاينبو وريديكر يصرّان، بحق، على أن ثمة شيئًا آخر في غاية الجسامة والخطورة إلى جانب المعايير العلمية. فعندما يقوم ديفيس بوضع تمييزات قوية جدًا بين الواقعة والأيديولوجيا، والحقيقة والتشويه، فإنما هو يتجنب مسألةً أساسيةً جدًا تتعلق بمعنى البحث التاريخي. وهذا أمر يقودنا، لا مناص، إلى أعماق فلسفة التاريخ وسؤالها المركزي: ما السبيل إلى إنشاء معنى من انكشاف الحياة الإنسانية الجمعية؟ إنّ الحاجة اليوم إلى إعادة التفكير في هذا السؤال في سياق عولمي، أي تاريخ عالمي، أشد إلحاحًا مما عرفته منذ قرون خلت، وربما منذ هيغل، وهايتي، وعصر الثورة.

لماذا نكتب التاريخ؟ ما الحقيقة التي يُتوخى كشفها منه؟ هنا نجد أنّ الوقائع، التي ربما سُجلت، أو لم تُسجَّل، بغير إتقان، غير قادرة هي ذاتها على تقديم إجابة شافية. وعلاوة على ذلك، فلكون السؤال المركزي عن معنى التاريخ لا يمكن أن يُسأل خارج الزمان، إنما فقط في نسيج الفعل الإنساني الكثيف، فإنّ طريقة طرح السؤال، ومناهج البحث عن إجابة، فضلًا عن معايير ما يوصف بالإجابة السائغة، هذه كلها ذات مضامين سياسية. إنّ لدى ديفيس، في الحقيقة، فلسفةً للتاريخ، يمكن تعقّب مصدرها إلى التنوير الأوروبي، الذي فهمَ إنتاج المعرفة نقدًا. فالوقائع عند ديفيس (في كتبه الفذّة عن العبودية الغربية) سياسية، وهدفها نزع الأسطرة Demythification. وبحثه العلمي الدقيق يفرك صدأ التصورات الشعبية السيئة المنسوجة في التاريخ الرسمي ويستعملها أهل السلطة لتسويغ هيمنتهم

---

78 في الواقع، ليس في تفسير لاينبو وريديكر نزعة اختزالية اقتصادية، بما أنّه لا ينصبّ على الأفعال التي تعكس المصالح الطبقية الرأسمالية أو العنف الطبقي البروليتاري، بل يركز، بالأحرى، على "جهود" الحشد المتنوع "الثابتة ضد العنف العظيم، بغرض تنظيم بدائل عملية لأشكال التنظيم الاجتماعي الرأسمالية. ينظر: .Ibid. أما سرد ديفيس الخاص للتشويشات الأيديولوجية "للعمل الحر" فهو من الناحية التصورية قريب، بطريق معينة، من التراث الماركسي التاريخي.

79 يكتب المؤلفان: "يسعى الكتاب إلى تعرية تاريخين خفيّين؛ الأول هو التشويهات اللامتناهية، والإعدامات، والإرهاب وقتل العمال الذي لجأت إليه الطبقات الحاكمة آنذاك ضد العمال الأوروبيين، والأفريقيين، والأميركيين في بناء الرأسمالية الأطلسية. لقد كان العنف أعظم من أن يرغب أغلب المؤرخين في الاعتراف به. والثاني، والأكثر أملًا، الصلات القوية بين العمال الأطلسيين المنحدرين من إثنيات متعددة في مقاومتهم للعنف. كانت الروابط أهم من قدرة المؤرخين على رؤيتها بسبب الغشاوة التي تنزلها مفاهيم من قبيل العِرق، والطبقة، والأمة على أنظار أغلب تفسيرات الماضي". ينظر: .Ibid.

الراهنة. أما لاينبو وريديكر، فإنهما، مع ذلك، يذهبان خطوةً أبعد، فهما لا يزعزعان أساسات التفسير المهيمن فحسب، بل ينتجان سرديةً أخرى مضادةً، تضطلع بأكثر من مجرد نقد ما هو قائم، فتحفز على الفعل من أجل تغيير الواقع القائم هذا. ويهدفان صراحةً إلى ربط المقاومة العالمية اليوم بمقاومة أسبق، "مستعيدين الجسدَ البروليتاري من شكله الوحشي" (هايدرا)[80]، ومقيمين صلة بين لوفيرتيور، وديسباردس وأتباعه، وويدربورن وآخرين وبين "الهائمين في أنحاء الكوكب" المعاصرين "المستعدين أبدًا من أفريقيا إلى الكاريبي إلى سياتل من أجل مقاومة العبودية واستعادة المشاعات؟"[81]. ويذهب ديفيس إلى أنّ الأسطورة المضادة هي الأسطورة نفسها، وكان مصيبًا في تحديده المخاطر. ولكنّ نزعةً تجريبيةً وضعيةً صارمةً لا جدوى من ورائها لمعرفة التاريخ، لأنّ الوقائع من دون مفاهيم لا معنى لها. إنّ إنكلترا مفهوم، وليست واقعةً، وكذلك "أوروبا"، "وعصر التنوير"، "والاقتصاد"، "والتقدم"، "والحضارة". والحكم الذي يقرر ما إذا كانت هذه المفاهيم أسطورية أم لا هو حكم تقييمي جمعي يتغير تاريخيًا. وهذه هي المسألة السياسية على وجه التحديد.

من أو ما الذات الجمعيّة [المحرِّكة] للتاريخ؟ الأمّة؟ أم الحضارة؟ أم الطبقة؟ أم هو العقل، ذلك الفاعل الماكر عند هيغل؟ في الوقت الذي تحدد فيه كلُّ واحدة من هذه المقولات الشاملة الظاهرةَ الحاضرةَ بوصفها ظاهرةً ذات معنى، تصلنا مملوءة ببقايا الماضي، تضمُّ تاريخًا تترسب فيه الأحلام اليوتوبية والبقع الثقافية العمياء، والصراعات السياسية وعواقب القوة. وتشكّل المفاهيم الموروثة من التاريخ وعيًا جمعيًا عن الفاعلين الذين يخلقون التاريخ بدورهم. وحتى عندما يزعم الفاعلون أنّهم الحاملون المعياريون للتاريخ العالميّ - ولا سيّما عندما يزعمون هذا الزعم الطليعي - فإنّهم، ويا للمفارقة! يؤسسون هويتهم في مقابل هويات الآخرين، الأغراب. ويعيدنا هذا إلى الفكرة التي انتهت إليها مقالة "هيغل وهايتي". أيمكن إعادة تخيّل تاريخ عالمي خارج حدود الأطر التصورية الإقصائية؟ أيسعنا نحن البشر، في حركة منّا كي نقلبَ هيغل، أن نرفضَ رؤية أنفسنا أداةً للتاريخ، وأنّ أفعالنا الجزئية لا يكون لها معنى إلّا بإدراجها تحت تصور شامل يتكشف تاريخيًا، حتى وإن كان هذا المفهوم هو الحرية الإنسانية؟ أيمكن تخيّل الذات الجمعية ذاتيةً شاملةً الجميع كما الإنسانية نفسها؟ أثمة سبيل اليوم نحو تاريخ عالمي؟

2. المساميّة

لن تكون الخطوةُ الأولى الاعترافَ باحتمالية الحوادث التاريخية فقط، بل الاعتراف أيضًا بغموض المقولات التاريخية التي نفهمها بها. هذه الخطوة اتخذها مؤرخون مثل بول غِلروي، الذي أفضت به محاولته لفهم شتات الأفارقة عَبر الأطلسي الأسود إلى البرهنة أنّ مفاهيم تعيينية، مثل العِرق أو الأمة، هي مفاهيم غير كافية. فالتجارب الجمعية للكائنات الإنسانية الجزئية العينية تقع خارج المقولات التعيينية مثل "الأمّة"، و"العِرق"، و"الحضارة"، التي لا تقبض إلّا على جانب جزئي من وجود هذه الكائنات بما أنّها تَعبرُ ثنائيات ثقافية، متحركة إلى داخل الأطر التصورية وخارجةً منها، مستحدثةً، في أثناء ذلك، أطرًا جديدة. تميّز المساميّةُ Porosity الثنائياتِ المنظِّمةَ لعالمها (مثلما تفعل ثنائياتنا اليوم). فالهويات الإثنية تضلِّل الأحكامَ السياسية عندما تتأسس هذه على "الافتراض غير المفكر فيه القائل إنّ الثقافات تَصب دائمًا في نماذج منسجمة مع حدود الدول القومية المتماثلة جوهريًا"[82].

---

80 Ibid.

81 Linebaugh & Rediker, p. 353.

82 Paul Gilroy, *The Black Atlantic: Modernity and Double Consciousness* (London/ New York: Verso, 1993), p. 5.

على الضد من التصور القومي "الصّواني" [حجر الصوان الصلد (المترجم)] عن الثقافات بوصفها "اختلافاتٍ إثنيةً ثابتةً لا تتغير"، وعن الحداثة بوصفها "انقطاعًا مطلقًا في التواريخ والتجارب السود والبيض"، ويطرح هذا الكتاب، الأطلسي الأسود، "خيارًا آخر أصعب: التنظير للهجنة (الكريولية Creolization، والامتزاج Mestizaje، الاختلاط Métissage، الهجنة Hybridity). ومن وجهة نظر الجوهرانية الإثنية، سوف تكون هذه الهجنة ابتهالات ملوثة ونجسة. وهذه المصطلحات هي بالأحرى

ثمة ديالكتيك نافذ هنا. إنّ اهتمامنا بمسامية المفاهيم يمنح، بالنتيجة، مفهوم المساميّة قوةً دلاليةً، ويبرز وقائع معينة باعتبارها وقائع مهمة. فصارت، مثلاً، واقعة أنّ التجار الهولنديين حملوا التجارة الإسبانية، واستقروا في مستعمرات برتغالية، واقعةً مهمةً على نحو مفاجئ[83]. "إنّ برتغال القرن الخامس عشر [...] استعارة"[84] [بمعنى أن ليس هناك برتغال نقية (المترجم)]. وربما كان أكثر من نصف عديد البحرية "البريطانية" ليسوا بريطانيين[85]. وبين الأميركيين الأصليين: "كان ثلثا شعب الأونايدا Oneida الأميركيين الأصليين من شعبَي الألغونكين Algonkin والهورون Huron في عام 1669. وحتى اليسوعيون اشتكوا من صعوبة وعظ قبائل الإيركوا Iroquois بلغتهم الخاصة"[86]. وكان في صفوف جيش نابليون "الفرنسي" الذي أُرسلَ لاستعادة العبودية في هايتي ألمان وبولنديون. وربطت الجمعيات التجارية المدن بدلًا من الجزر: صار من المعتاد عدم اعتبار الحدود الإقليمية، وكان التهريب عملًا اعتياديًا[87].

لمفهوم المسامية، الذي يكشف عن ترابطات عصيّة، صلة بقضايا النسوية. فلكلمة "تجارة" Commerce[88] في لغات عديدة معنى جنسي. وكان الاتجار بالنساء هو النموذج للعبودية التجارية[89]. وكانت التجارة الجنسية هي التي هددت، على وجه التحديد، بانحلال الحدود التصورية للعِرق، فأدى ذلك إلى ابتكار تصنيفات فرعية محكمة لدرجات "المزيج العِرقي"، وإلى ابتكار مفهوم الجماعات "غير

طرق غير مقنعة لتسمية عمليات التحول الثقافي والاتصال (الانقطاع) المستمرة التي تجاوزت الخطاب العِرقي وتجنب فاعليه [يرد في هذا الموضع خطأً الضمير الانعكاسي His Agents، ولكن بالعودة إلى النصّ الأصلي الذي اقتُبس منه نجد الضمير الانعكاسي هو its، (المترجم)]. ينظر: Ibid.

انتقد دايان (من بين آخرين) تأكيد غِلروي على الهجنة، جاعلًا من العبودية، والعرقية، والاستغلال الاقتصادي استعارةً، وبذلك فقد رؤية الطابع اللاإنساني والوحشي لنظام العبودية الاستعماري، واستمرار العنف ضد السود اليوم. ينظر:

Joan Dayan, "Paul Gilroy's Slaves, Ships, and Routes: The Middle Passage as Metaphor," *Research in African Literatures.* vol. 27, no. 4 (Winter 1996), p. 8.

وتذهب مجادلتي هنا مذهبًا مختلفًا. إنّ المسامية، كما الهجنة، لا تسمّي شكلًا ثقافيًا. إنّها تصر، بالأحرى، على أنّ تجارب المهيمنين الاستعماريين والعبيد (والسكان الأصليين كذلك) الحياتية في العالم الجديد قد تحدَّت، دائمًا، التمييزات التصورية الموجودة مسبقًا. صحيح أنّ تجاربهم كانت غير متشابهة جذريًا من حيث الألم والمعاناة، وتعكس الطابع اللاإنساني العنصري الوحشي للمشروع الرأسمالي الاستعماري، وعلى الرغم من ذلك، فإنها أجبرت، دائمًا، الذين عاشوها أن يعيدوا تخيّل عالمهم.

83 قارن بتشديد سيمون شاما Simon Schama على الانسجام القومي (ينظر المقالة أعلاه: "هيغل وهايتي"، المقطع 2): "هولندا بلد مهاجرين، إلى درجة أنّ تعريف 'الهولندي dutch' أمر إشكالي". ينظر:

Allison Blakeley, *Blacks in the Dutch World: The Evolution of Racial Imagery in A Modern Society* (Bloomington: Indiana University Press, 1993), p. 3.

84 وُصفت البرتغال بأنّها "كانت فعليًا مزيجًا من القوى السياسية والاقتصادية، القومية وفوق القومية من حيث أصولها. ففي الوقت الذي يرمز فيه المصطلح "برتغال" إلى أمة، يحجب هذه القوى وأهميتها. ينظر:

Cedric J. Robinson, *Black Marxism: The Making of the Black Radical Tradition* (London: Zed Books, 1983), p. 145.

"لقد بدأنا ندرك أنّ الأمة لا تصلح وحدةً تحليليةً في كتابة تأريخ أوروبا الاجتماعي". ينظر: .Ibid

85 حاولت قوانين الملاحة في القرنين السابع عشر والثامن عشر ضبط هذا التوجه.

86 Eric R. Wolf, *Europe and the People Without History* (Berkeley: University of California Press, 1982), p. 167.

"تشكلت العديد من 'الأمم' أو 'القبائل' الهندية التي نُظر إليها بوصفها كياناتٍ إثنيةً متميزةً من قِبل الهيئات الحكومية والأنثروبولوجيين استجابةً لانتشار تجارة الفراء، وهي عملية كان فيها الأميركيون الأصليون مشاركين فعالين بوصفهم تجارًا، ومبشرين، وجنودًا للأوروبيين المعتدين". ينظر: Ibid., p. 194.

87 "كان الشاي يُهرب بنشاط عَبر'حدود' إنكلترا 'المنيعة' حتى عام 1785". ينظر:

Ferdinand Braudel, *The Structures of Everyday Life: Civilization and Capitalism, 15th-18th Century*, *The Perspective of the World*, Siân Reynolds (trans.), vol. 3 (Berkeley/ Los Anglos: University of California Press, 1992), p. 294.

ويشدد بروديل على مسامية المراكز الحضرية: "كانت لشبونة، وتبعًا البرتغال كلها، تحت سيطرة أجانب جزئيًا". ينظر: Ibid., p. 141.

وفي أنتويرب، "كان الأجانب يهيمنون على المشهد: فكان هناك التجار الهانسيون، والإنكليز، والفرنسيون، والجنوبيون من البرتغال، وإسبانيا وإيطاليا". ينظر: Ibid., p. 145. ويصف بروديل بواكير اقتصاد أوروبا الحديث من حيث علاقته بسلطة الدولة بلغة يمكن أن تنطبق على العولمة المعاصرة: "نشأت هوة بين الدول القومية من جهة، بوصفها مركز القوة، والمراكز الحضرية، من جهة أخرى، بوصفها مركز الثروة". ينظر: Ibid., p. 288.

88 تعني أيضًا اتصالًا جنسيًا، غير شرعي في الغالب. (المترجم)

89 إن التجارة بالنساء الإماء، وبيعهن لأغراض الدعارة، هما عملان مزدهران في العولمة المعاصرة. ينظر: https://bit.ly/3rZ6S3a

القابلة للاندماج" الذي أعلن الموت الاجتماعي لتحالفات قرابية صُنفت متمازجة الأجناس[90]. وكان ذلك بمنزلة تهديد للتمييزات التصورية التي تثير المخاوف من العدوى[91]. فقد أمر نابليون القائدَ لوكلير أن يطرد من سان دومينيك جميع النساء البيض اللواتي نمن مع سود[92]. ولم تكن هذه المخاوف مجرد أوهام نفسية، بل هي متجذرة في ما تنطوي عليه قدرة النساء الجنسية من إمكان فعلي لكسر الحدود بين الأجناس، وهي قدرة كانت قوية اقتصاديًا وتروغ عن السيطرة السياسية. وهنا يلوح بشدة طيفُ شخصية امرأة خلاسية حرة، تستنطقها بألمعية جوان ديان في تأريخها لهايتي[93].

إنّ التجربة الحياتية للأطلسي بوصفه حقلًا اجتماعيًا موسعًا، يتشارك فيه الملايين من بشر ينحدرون من أرومات متباينة، ولم يقم بينهم من قبل أيّ تواصل، هددت نظامَ المعنى الجماعي القائم نفسه. فليس في وسع أيّ تراث ثقافي أن يعبرَ الأطلسي من دون أن يمرّ بتحول جذري. كانت المساميّةُ تميز الحدودَ القائمةَ لِما كان يراه المشاركون على أنه العالم الجديد حقًا. وسوف تكون إعادة تنظيمه نتيجة عنف. ولكن في تضاعيف التحول الغامضة، تبدأ منظورات جديدة بالتشكل. ولقد بُذلت جهود عديدة لإنتاج معرفة ملائمة لعصرها، محاولات للحفر عميقًا في التقاليد التاريخية المتنوعة من أجل إحيائها. ولكون التواريخ قد أعيد تخيّلها رفقة الشبكات الإنسانية الجنسيّة والاجتماعية والاقتصادية والسياسية، فإنّ الحوافز الأسطورية قد أدت دورها حتمًا. إنّ المجاميع البشرية، التي كان اعتراف بعضها ببعض غير مسبوق، حاولت أن ترى هذا العالم عالمًا مفعمًا بالمعنى، الأمر الذي أفضى إلى تدفق التفكير الكوسمولوجي على نحو متزايد. وعندما تظهر فلسفة للتاريخ بهذه الطريقة، تكون الإنسانيةُ العالميةُ موضوعتَها.

3. آفاق محدودة

وصف كانط، في عام 1798، حتى نهاية حياته، بتعاطف غير معهود، كيف أنّ الثورة الفرنسية كانت قد ألهمت وجدان الجماهير بفكرة أنّ الشعب من حقه أن يحكم نفسَه بنفسِه بدستور يسطّره الشعب بنفسه. وقف المراقبون Observers إلى جانب الثوريّين، حتى عندما صار ذلك ضد مصالحهم الخاصة أو ثرواتهم المالية. وعلى الرغم من "البؤس وكل شنيع أثارته هذه الدراما من التغيرات السياسية العظيمة في أفئدة وصدور جميع المتفرجين Spectators، الذين لم يشاركوا فيها"، شاع في أنفسهم "تعاطفٌ شارف حدود الحماسة". ولا يمكن نسيان هذه التجربة التاريخية لمثل هذه الحماسة الجماعية، حتى وإن فشلت الثورة، لأنّها تشبه "فطرةً أخلاقيةً فُطر عليها الجنس البشري" وذلك هو مصدر الأمل في التقدم التاريخي للبشرية: "لقد تفتح المشهد على مستقبل لا حدود له"[94].

---

90 أنا أقتبس هنا من دراسة باترسون **العبودية والموت الاجتماعي** *Slavery and Social Death*، إذ يلاحظ أنّه في الحالات التي تكون فيها العبودية "مقحمةً"،أي عندما يُجلب الغرباء إلى مجتمع ولا يندمجون (من خلال التبني)، فإنهم يجربون الموت الاجتماعي. وإحدى مرجعيات باترسون هو عمل الأنثروبولوجي الفرنسي ميّاسو، الذي يناقش العبودية باعتبارها "النقيض للقرابة"، ويميز التأثير الاجتماعي للعبيد في تحالفات القرابة من الاستغلال الاقتصادي لعمل العبد: "إنّ العبودية، بوصفها نمطًا استغلاليًا، لا توجد إلّا بوجود طبقة مميزة من الأفراد، لهم المنزلة الاجتماعية نفسها، ويجدِّدون بثبات وعلى نحو ممأسس، وبذلك فما دامت هذه الطبقة تؤدي وظيفتها دائمًا، فإنّه يمكن بانتظام إعادة بناء علاقات الاستغلال والطبقة المستغِلَّة المنتفعة من ورائها". ينظر:
Claude Meillassoux, *The Anthropology of Slavery: The Womb of Iron and Gold*, Alide Dasnois (trans.) (London: The Athlon Press, 1991), p. 36.
ولا يمكن أن يكون معنى التكاثر البيولوجي عبر أصناف: الغريب والعبد والحر حلفًا قرابيًا؛ ففي مجتمع تُتبادل فيه النساء لتشكيل زيجات متحالفة، وحيث تكون المنزلة الاجتماعية موروثةً عن الأب، سوف يكون نظام إنجاب طبقة عبيد مستغلّة اقتصادية عرضةً للخطر من طرف بنت خلاسية حرة تنحدر من أبٍ أبيض صاحب مزرعة وأمٍّ أمة سوداء؛ ومن جهة أخرى فإنّ اقتران امرأة بيضاء تنتمي إلى طبقة أصحاب المزارع بعبد أسود يؤدي إلى ضياع بياض Whites القيمة الاجتماعيةً لقدرتها الإنجابية.

91 كانت العدوى الحَرفية مصدر قوة هذه الاستعارة بما أنّ "مستعمرات السكّر [صارت] بوتقةً تنصهر فيها الأمراض من أوروبا، وأفريقيا، والعالم الجديد". ينظر: Braudel, p. 40.

92 Louis Sala-Molins, *Le Code Noire, ou le calvaire de Canaan* (Paris: Presses Universitaires de France, 1987), p. 275.

93 Joan Dayan, *Haiti, History and the Gods* (Berkeley: University of California Press, 1995), p. 151.

94 Immanuel Kant, "The Contest of Faculties," in: Hans S Reiss (ed.), *Kant's Political Writings*, H.B. Nisbat (trans.) (Cambridge: Cambridge University Press, 1970), pp. 182-185.

ومثل هذه الحماسة التي وسمت بميسمها استجابة هيغل الشاب لثورة سان دومينيك، هي دعوى مقالة "هيغل وهايتي". ألقى هيغل، المراقِب عَبر الصحافة (إنّ صحفًا مثل **المُتفرج** *Spectator*، و**المراقب** *Observer* كانت شائعة[95]، نظراتٍ على المشهد العالمي، فرأى ثورة عبيد سان دومينيك تجليًا لحرية كلية، وأنّ تحقق هذه الحرية هو بنية التاريخ ومعناه نفساهما. ومع ذلك، لم يولِ هيغل، في إدراك هذا المعنى، عناية كافية بمسألة الواقع التجريبي، نابذًا إياه كونه "وجودًا كسولًا Faule Existenz"[96]. فكانت الأولوية للمفهوم على المضمون، وطغت حماسة هيغل للنظام الفلسفي ذاته على الوقائع التاريخية.

كان هيغل، المراقب الذي لم يغادر شواطئ القارة مطلقًا، أضعف من أن يرى ما وراء أفق أوروبا عندما طور "تاريخًا فلسفيًا للعالم"[97]. كانت فكرته عن التركيب الجدلي، أي تجاوز التعارضات والتناقضات ضمن تطور عقلي شامل يتجسد في دولة علمانية، خروجًا على سرديات الزمن الأخروي الكنسية، ولكنّ هذه الفكرة استأنفت اللاهوت المسيحي حول خطة إلهية مقدسة. ووضعت فلسفتُه صراحةً البروتستانتيةَ في إهاب العقل، واحتفظ رفضُه للسعادة البشرية هدفًا للتاريخ بعناصر من الزهد المسيحي الدنيوي[98]. ورأى العملَ السياسي (حيث تحل أفعال الرجال العظماء محل المعجزات) وسيلةَ هذا التقدم، وتخيّلَ مرحلةَ تحققه على مستوى العالم إجمالًا. واعتقدَ أنَّ أوروبا والمستعمرات الأوروبية في أميركا الفاعل التاريخي المهيمن في "العصر الحديث"، مُسوِّغًا المشروع الاستعماري بوصفه تطورًا للعقل في العالم[99]. فلقد نُظر إلى الغرب على أنّه الطليعة التاريخية للتقدم الإنساني الضروري صوب غاية مشتركة[100].

حلَّل روبرت بيرناسكوني النسخ المتعددة من محاضرات هيغل عن **تاريخ الفلسفة** التي ألقاها خلال عشرينيات القرن التاسع عشر، وقارنها بالمصادر المكتوبة عن أفريقيا التي رجع إليها هيغل نفسه، فبيّن أنّ هيغل منح مخططه النظري عن التاريخ الأولوية على الوقائع، ضاربًا عرض الحائط بالبيّنات والأدلة التي لا تتوافق مع صيغته عن التقدم[101]. وصف هيغل أفريقيا جنوب الصحراء، التي يسميها "أفريقيا الحقيقية"، بأنّها "منعزلة"، ولم يكن ذلك صحيحًا إذا طالعنا ما حكته مصادرُه عن طرق رحلات المسلمين، وبأنّها "لاتاريخية Unhistorical"، أي ثابتة لا تطرأ عليها حادثات الزمان وتقلباته[102]. ويجادل بيرناسكوني ضد العديد من الباحثين بأنّه لا

---

95 كانت هذه الأسماء شائعةً في الصحف الصادرة في المستعمرات (مثلًا: صحيفة *L'Observateur colonial* سان دومينيك) وفي أوروبا كذلك.

96 للاطلاع على نَبذ هيغل "للوجود الكسول". ينظر:
Theodor W. Adorno, *Negative Dialectics*, E.B. Ashton (trans.) (New York: The Seabury Press, 1973), p. 8.

97 "موضوع هذه المحاضرات هو التاريخ الفلسفي للعالم". ينظر:
George Wilhelm Hegel, *Philosophy of History*, John Sibree (trans.) (Buffalo: Prometheus Books, 1991), chapter I.
كان هيغل يسافر دائمًا عَبر ألمانيا وسويسرا، ولكنه لم يزر باريس وبلجيكا وهولندا والنمسا وإيطاليا حتى عشرينيات القرن التاسع عشر. كان غالبًا يتقد رومانسيةً حول السفر بحرًا، ولكنه كان مراقبًا من على الشواطئ.

98 "ليس تاريخ العالم مسرحًا للسعادة. وفترات السعادة صفحات فارغة فيه، إنها فترات الانسجام، التي تكون فيها الفكرة النقيضة معطلة". ينظر: Ibid., pp. 26-27.

99 Ibid., pp. 83-87, 412-457.

100 "يقوم الوجود المادي لإنكلترا على التجارة والصناعة، وألقى الإنكليز على عاتقهم مسؤوليةً عظيمةً هي أن يكونوا رسلَ الحضارة إلى العالم؛ فروحُهم التجارية تحرّضهم على قطع كل بر وبحر، وعقد صلات مع الشعوب البربرية، لخلق الحاجات وتشجيع الصناعة، ولينشئوا بينهم، أولًا وقبل كل شيء آخر، الشروط الضرورية للتجارة مقابل حياة تلك الشعوب الكسولة والعنيفة التي "لا تعرف القانون، ولا احترام المِلكية، ولا اللطف مع الغرباء". ينظر: Ibid., p. 455.

101 Robert Bernasconi, "Hegel at the Court of the Ashanti," in: Stuart Barnett (ed.), *Hegel after Derrida* (London: Routledge, 1998), pp. 41-63.

وليس بين أيدينا إلى اليوم طبعة نقدية عن هذه المحاضرات. للاطلاع على التفاصيل، ينظر المقالة أعلاه: هيغل وهايتي، ص 73-139.

102 Bernasconi, p. 43.

"أُدخِلت 'أفريقيا الحقيقية' قبل أن يقلع تفسير تاريخ العالم في رحلته [...] [لا لشيء إلّا] من أجل أن تُهمل لاحقًا". ينظر: Ibid., p. 60. فكانت أفريقيا "بمنزلة نقطة خامدة". ينظر: Ibid., p. 52.

يمكن أن نعذرَ هيغل على ما يتفشى في فلسفته من عنصرية ثقافية ونضع اللوم على مصادره العلمية[103]. وفي الحقيقة، عندما نعيد صياغة ما ذهب إليه خبراء (مثل كارل ريتر، وتوماس إدوار بوديتش، وآخرون) فإن هيغل "لم" يكن ناقلًا "عدلًا"[104]. فلقد "زخرفَ" قصص أكل لحم البشر والتضحية بالبشر بوصفهم قرابين بزخارف غير حقيقية، وكان "مجبرًا على مضاعفة الأعداد"، منغمسًا في تشويهات ومبالغات لمآربه الفلسفية كي يجعل مخططًا تطوريًا معينًا يبدو منطقيًا[105]. وعلى الرغم من معرفته الجزئية، اعتنى هيغل بأفريقيا وفي ذهنه "قصد منهجي" هو أن يشيّدَ فلسفةً للتاريخ تقوم على فكرة الارتقاء من الطابع الحسي Sinnlichkeit للديانات الأفريقية الفيتيشية [الصنمية] إلى ديانة أرقى هي الروحانية المسيحية[106]. فوفر مخططُه التطوريُّ هذا "مسوغًا مُضمرًا" بيد الأوروبيين لاستغلال القارة الأفريقية لاحقًا[107].

قال كواك دوا Kwak Dua، زعيم قبيلة أشانتي، للحاكم الإنكليزي في عام 1842: "أتذكر أنّي سمعت، في صباي، أنّ الإنكليز قدموا إلى ساحل أفريقيا تحملهم سفن لشحن العبيد إلى بلادهم وأكلهم هناك، ولكنّني عرفت منذ زمن طويل أنّ تلك الحكاية كانت مختلقة"[108]. يبدو "كواك دوا" أعقل مما يقدمه هيغل من تفسيرات تتعمد المغالاة إلى جمهوره الأوروبي البَليد. ولكن غرضنا من العودة إلى اللحظة التاريخية التي دمجَ فيها هيغل هايتي في القصة الأوروبية، وأقصى منها أفريقيا لعدم أهميتها هي لحظة اتخاذ خطوة نحو خلاص أنفسنا وليس لإدانة للفيلسوف الألماني[109].

على الرغم من قلّة من يُسمّون أنفسهم هيغليين اليوم، فإن افتراضات هيغل ما زالت واسعةَ الانتشار. فالعمل السياسي العنيف يقرّر ما هو مهم في التاريخ الجماعي للإنسانية. وتسوّغ فكرةُ التقدم فرضَ الديمقراطية على الآخرين بالقوة. وما زالت تلك القسمة

---

103 "إنّ تمحيصًا للمصادر التي اعتمدها هيغل يدلّنا على أنّها كانت أدق منه، ولا عذر له على ما صنعه بها". ينظر: Ibid., p. 63.
نحتاج إلى تحليل بيرناسكوني الحاذق لتصويب بلاغتي الخرقاء في مقالة "هيغل وهايتي" أعلاه، ص 73-74، عندما كتبتُ "إنّ هيغل التزم الصمت" في تفكيره "بالحكمة الأوروبية البحثية المألوفة عن المجتمع الأفريقي".

104 Ibid., p. 45.

ونحن نعرف هذا المنزع لدى هيغل من إهماله ذكر الأرقام في استشهاداته بوصف آدم سميث لمصنع الدبابيس Pin Factory (ينظر في أعلاه، "المدخل إلى الجزء الأول" ["هيغل وهايتي"]، ص 3-5). [يتحدث آدم سميث عن مصنع الدبابيس لشرح فكرة تقسيم العمل، ينظر: آدم سميث، **ثروة الأمم**، ترجمة حسني زينة، ج 1 (بيروت/ بغداد: معهد الدراسات الاستراتيجية، 2007)، ص 11-12. (المترجم)].

105 Bernasconi, pp. 51-52, 63.

106 Ibid., pp. 51-58.

جادل هيغل عن فكرة أنّ الأفارقة كانوا يفتقرون إلى "إدراك وجود كائن أعلى من الإنسان"، ولم تعد العبودية غير ملائمة"، ومن ثم "النتائج المفيدة لتعرض الأفارقة للثقافة الأوروبية حتى وإن بدأ ذلك بالعبودية". لم تكن العبودية خطأً، بل "إن الأوروبيين بإخراجهم الأفارقة من أفريقيا عبيدًا إنما كانوا يحرّرونهم من وجودهم الإنساني العاري، حتى وإن لم يصبحوا أحرارًا بعد". ينظر: Ibid., p. 58.
"ولذلك فحتى ثورة السود ضد العبودية، مثلما فعلوا بنجاح في هايتي، سوف يكون سببها، في نظر هيغل، تعرّف السود إلى آراء الأوروبيين عن الحرية". ينظر: Ibid., p. 61.

107 Ibid., p. 59.

"البربرية خلل يجب إصلاحه حتى وإن دعت الحاجة إلى استعمال وسائل عنيفة [...] اعتقد هيغل عمومًا أنّ من حق ما يسمى بالشعوب 'المتحضرة' التدخل في شؤون من هم في مرحلة تطورية أدنى [...] فالاستعمار هو قَدَرُ أفريقيا الذي يجب أن تذعن له". ينظر: Ibid.
"بمنح هيغل استعباد الأوروبيين للأفارقة دورًا إيجابيًا من زاوية التطور الإنساني، يكون قد وفّر العون والذرائع لأولئك الذي رفضوا إلغاء العبودية. لذلك لا غرابة أن يجدَه مالكو العبيد في الولايات المتحدة حليفًا لهم". ينظر: Ibid., p. 58.

108 مذكور في: Ibid., p. 49.
اعترف "كواك دوا" بطقس التضحية بالبشر كقرابين، محتجًا بأنّ السلطة على الحياة والموت شرطٌ ضروريٌّ لمبدأ السيادة: "فإذا ما ألغيتُ التضحيةَ بالبشر كقرابين، جرَّدتُ نفسي من أهم وسيلة فعالة لإخضاع شعبي". ينظر: Ibid. ومحاجّتُه من طراز محاجّات كارل شميت. ينظر:
Carl Schmitt, *Political Theology: Four Chapters on the Concept of Sovereignty*, Tracy B. Strong (trans.) (Chicago: University of Chicago Press, 2005).

لقد خاض شعب الأشانتي حروبًا ضروسًا ضد البريطانيين حتى انتهت بخسارتهم النهائية في عام 1896.

109 يكتب بيرناسكوني: "على قارئ هيغل [...] أن يسائل نفسه عن حدود وقوعه أسير هذا التفسير". ينظر: Bernasconi, p. 44.

بين شعوب متحضرة ومتقدمة وشعوب متخلفة وبربرية نافذة إلى اليوم[110]. والمخطط العلماني المزعوم عن التاريخ العالميّ باعتباره طريقًا واحدًا، الذي صاغته الأمة (المسيحية) المتطورة، والذي قُدر على العالم كله سلوكه، ما زال في لبّ الخطاب السياسي الغربي. إنّ الغلبة ما زالت للعنصرية الثقافية.

ليس ثمة سبب علمي يدفعنا إلى تقييم الجماعات البشرية بمعيار البقاء الداروني الاجتماعي. وبدلًا من القول إنّ الحكمة الجماعية هي نتاج الهيمنة الحضارية، لعل المتغيرين الآتيين مترابطان كذلك: كلما ازدادت عظمة القوة التي تمارسها حضارةٌ على العالم، تدنّت قدرة مفكريها على إدراك سذاجة اعتقاداتهم. في رصيد الإنسانية ما هو أفضل من ذلك.



110 تحمل النتائج التي توصل إليها بيرناسكوني المشاغل نفسها: "تظل التساؤلات عن مديات ارتباط أفكار معاصرة، مثل التطور الاجتماعي، لصيغةَ نموذجٍ أفضل ما يمكن أن يوصف به أنّه نموذج استعماري". ينظر: Ibid., p. 63.

References

المراجع

العربية

• سميث، آدم. **ثروة الأمم**. ترجمة حسني زينة. بيروت/ بغداد: معهد الدراسات الاستراتيجية، 2007.

الأجنبية

- Adorno, Theodor W. *Negative Dialectics*. E.B. Ashton (trans.). New York: The Seabury Press, 1973.
- Avineri, Shlomo. *Hegel's Theory of Modern State.* Cambridge: Cambridge University Press, 1972.
- Barnett, Stuart (ed.). *Hegel after Derrida.* London: Routledge, 1998.
- Bellhouse, Mary L. "Candide Shoots the Monkey Lovers: Representing Black Men in Eighteenth-Century French Visual Culture." *Political Theory*. vol. 34, no. 6 (2006).
- Blakeley, Allison. *Blacks in the Dutch World: The Evolution of Racial Imagery in A Modern Society.* Bloomington: Indiana University Press, 1993.
- Braudel, Ferdinand. *The Structures of Everyday Life: Civilization and Capitalism, 15th-18th Century*, *The Perspective of the World*. Siân Reynolds (trans.). Berkeley/ Los Anglos: University of California Press, 1992.
- Césaire, Aimé. *Toussaint Louverture: La Révolution francaise et le problème colonial.* Paris: Présence africane, 1960.
- Davis, David Brion. "Slavery: White, Black, Muslim, and Christian." *The New York Review of Books*. vol. 48, no. 11 (July 2001). at: https://bit.ly/3hv5Qsg
- _______. *The Problem of Slavery in the Age of Revolution, 1770-1823.* Ithaca: Cornell University Press, 1975.
- Dayan, Joan. *Haiti, History and the Gods*. Berkeley: University of California Press, 1995.
- ________. "Paul Gilroy's Slaves, Ships, and Routes: The Middle Passage as Metaphor." *Research in African Literatures.* vol. 27, no. 4 (Winter 1996).
- Diderot, Denis, Jean le Rond d'Alembert & Pierre Mouchon (eds.). *Encyclopédie, ou Dictionnaire raisonné de sciences, des arts et des métiers*, vol. 21. Stuttgart-Bad Cannstatt: Fromman, 1966-1995. Originally published in Paris: Briasson, 1751-1780.
- Dubois, Laurent. *A Colony of Citizens: Revolution and Slave Emancipation in the French Caribbean, 1787-1804.* Chapel Hill: University of North Carolina Press, 2004.
- Farnie, D.A. *The English Cotton Industry and the World Market: 1815-1896.* Oxford: Clarendon Press, 1979.
- Federeci, Silvia. *Caliban and the Witch: Women, the Body and Primitive Accumulation.* Brooklyn: Autonomedia, 2004.
- Fick, Carolyne E. *The Making of Haiti: The Saint Dominque Revolution from Below.* Knoxville: University of Tennessee Press, 1990.

- Fischer, Sibylle. *Modernity Disavowed: Haiti and the Cultures of Slaves in the Age of Revolution.* Durham/ London: Duke University Press, 2004.
- Gilroy, Paul. *The Black Atlantic: Modernity and Double Consciousness.* London/ New York: Verso, 1993.
- Guha, Ranajit. *History at the limit of World History*. New York: Columbia University Press, 2002.
- Hall, Nevill A.T. *Slave Society in the Danish West Indies, St. Thomas, St. John & St. Croix.* Baltimore: The John Hopkins University Press, 1992.
- Hegel, George Wilhelm. *Philosophy of History*. John Sibree (trans.). Buffalo: Prometheus Books, 1991.
- James, C.L.R. *The Black Jacobins: Toussant L'Ouverture and the San Domingo Revolution.* New York: Vintage Books, 1963.
- Linebaugh, Peter & Marcus Rediker. *The Many-Headed Hydra: Sailors, Slaves, Commoners, and the Hidden History of the Revolutionary Atlantic.* Boston: Beacon Press, 2000.
- Lloyd-Jones, Roger & M.J. Lewis. *Manchester and the Age of the Factory: The Business Structure of Cottonopolis in the Industrial Revolution.* London: Croom Helm, 1988.
- Meillassoux, Claude. *The Anthropology of Slavery: The Womb of Iron and Gold*. Alide Dasnois (trans.). London: The Athlon Press, 1991.
- Montag, Warren. *Bodies, Masses, Power: Spinoza and His Contemporaries.* London/ New York: Verso, 1999.
- Patterson, Orlando. *Slavery and Social Death: A Comparative Study.* Cambridge, MA/ London: Harvard University Press, 1982.
- Peabody, Sue & Tyler Stovall (eds.). *The Color of Liberty: Histories of Race in France.* Durham/ London: Duke University Press, 2003.
- Peabody, Sue. *"There Are No Slaves in France:" The Political Culture of Race and Slavery in the Ancien Régime.* New York: Oxford University Press, 1996.
- Rainsford, Marcus. *An Historical Account of the Black Empire of Hayti: Comprehending A View of the Principal Transactions in the Revolution of Saint Domingo, with its Antient and Modern State.* London: Albion Press Printed, 1805.
- Rea, John. *Life of Adam Smith.* New York: Augustus M. Kelly, 1965.
- Reiss, Hans S. (ed.). *Kant's Political Writings*. H.B. Nisbat (trans.). Cambridge: Cambridge University Press, 1970.
- Robinson, Cedric J. *Black Marxism: The Making of the Black Radical Tradition.* London: Zed Books, 1983.
- Sain, Thomas P. *Black Bread-White Bread: German Intellectuals and the French Revolution*. Columbia: Camden House, 1988.
- Sala-Molins, Louis. *Le Code Noire, ou le calvaire de Canaan.* Paris: Presses Universitaires de France, 1987.
- Schmitt, Carl. *Political Theology: Four Chapters on the Concept of Sovereignty*. Tracy B. Strong (trans.). Chicago: University of Chicago Press, 2005.

- Spinoza, Benedictus de. *The Collected Works of Spinoza*. Edwin Curley (trans. & ed.). Princeton: Princeton University Press, 1985.
- Williams, Eric. *Capitalism & Slavery*. Chapel Hill: University of North Carolina Press, 1994.
- Wolf, Eric R. *Europe and the People Without History.* Berkeley: University of California Press, 1982.

عبد المنعم الشقيري

العقلنة عند ماكس فيبر



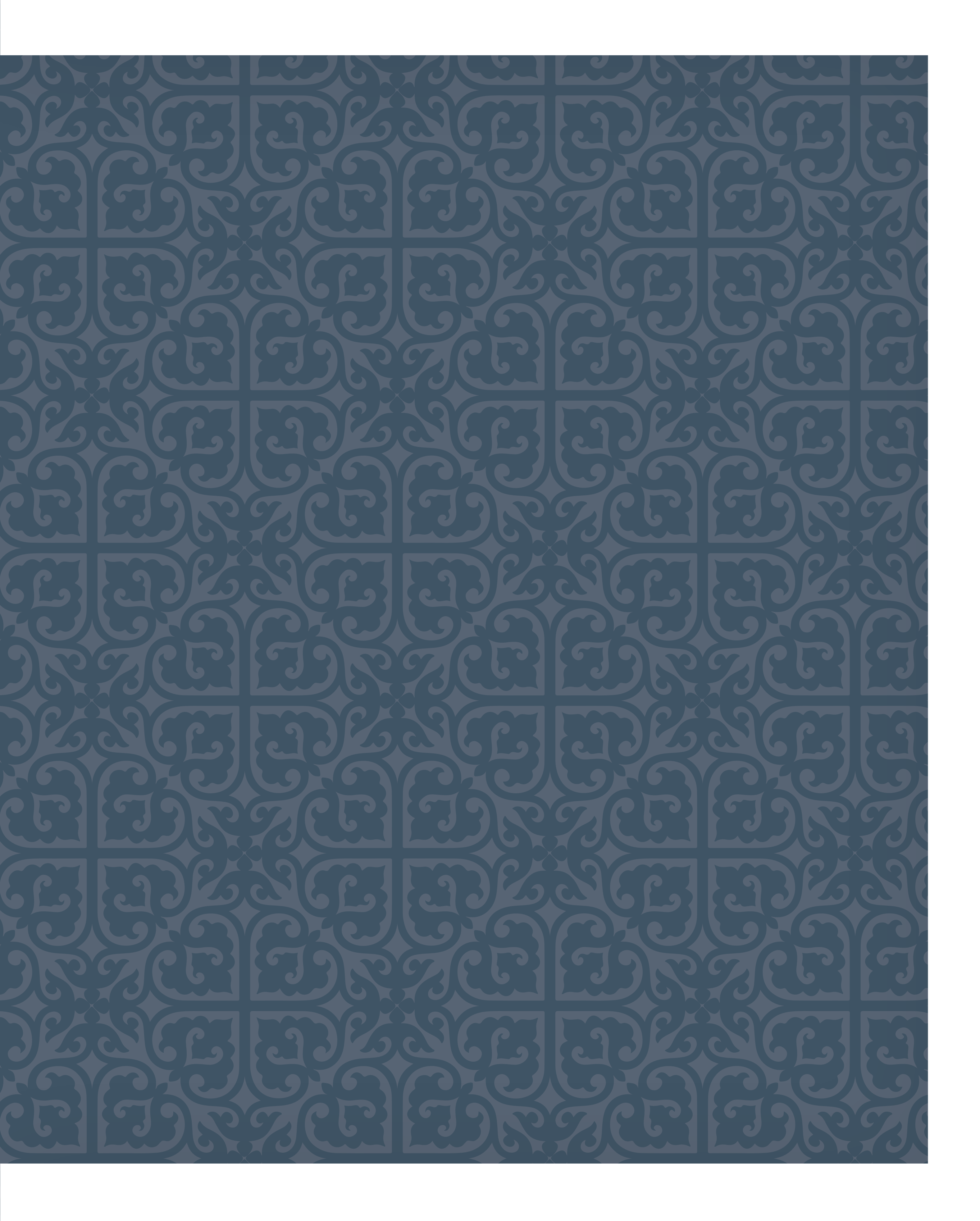


صدر عن المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات كتاب **العقلنة عند ماكس فيبر**، ويرى مؤلف هذا الكتاب، عبد المنعم الشقيري، أن العقلنة ليست وصفة إجرائية يمكن اقتناؤها من الغرب وتطبيقها، بل هي نظام وجودي معرفي ضارب في جذور الإصلاح الديني البروتستانتي وما واكبه من رؤية جديدة للعالم عبر عقلنة الواجب المتمثل في الشغل؛ كاستجابة لنداء داخلي. وبموازاة ذلك، نَحَتْ تلك الرؤية إلى تحققات عملية - ساعدتها في ذلك عوامل بنيوية أخرى - داخل مسارات الحياة، سواء أكانت اقتصادية أم سياسية أم قانونية.

يتألف الكتاب (540 صفحة بالقطع الوسط، موثقًا ومفهرسًا) من عشرة فصول، موزعة في أربعة أقسام. وفي القسم الأول، "المدخل النظري والمنهجي لمفهوم العقلنة عند فيبر"، نجد ثلاثة فصول. يرى المؤلف في الفصل الأول، "المرتكزات الفكرية لمفهوم العقلنة عند فيبر"، أن فهم الإنتاج الفيبري عامة، ومسألة العقلنة خاصة، يقتضيان "أن نقف وقفة تحليلية دقيقة بشأن طبيعة الشروط الإبيستيمية التي عملت على إنضاج تصوراته وبلورتها في ما يتعلق بمفهوم العقلنة. بصيغة أخرى، سنحاول الوقوف على الأفق الإبيستيمي الذي لم يكن في مقدور فيبر سوى التفكير به، ومن داخله، في هذا المفهوم".



مراجعات كتب
Book Reviews





سعيد بنحمادة | Said Benhammada*

مراجعة كتاب مغامرات ابن بطوطة: الرحالة المسلم في القرن الرابع عشر الميلادي

Book review of *The Adventures of Ibn Battuta: A Muslim Traveler of the Fourteenth Century*

المؤلف: روس إ. دان Rose E. Dunn.

ترجمة: أحمد بوحسن.

عنوان الكتاب: **مغامرات ابن بطوطة: الرحالة المسلم في القرن الرابع عشر الميلادي.**

العنوان الأصلي: *The Adventures of Ibn Battuta: A Muslim Traveler of the Fourteenth Century.*

الناشر: دار توبقال للنشر، سلسلة المعرفة التاريخية، الدار البيضاء.

سنة النشر: 2020.

عدد الصفحات: 430 صفحة.

* أستاذ التعليم العالي، تخصص التاريخ وديدكتيك التاريخ، المركز الجهوي لمهن التربية والتكوين، مكناس، المغرب.
Professor of Higher Education, Majoring in History and Didactic History, Regional Center for Education and Training Professions, Meknes, Morocco.

يرنو كتاب **مغامرات ابن بطوطة: الرحالة المسلم في القرن الرابع عشر الميلادي**، لروس إ. دان، إلى التنبيه على أهمية البعد العالمي للحضارة الإسلامية من خلال رحلة **تحفة النظّار في غرائب الأمصار وعجائب الأسفار** لابن بطوطة، التي تُعدّ معيارًا لقياس نظرة المسلمين إلى أنفسهم وإلى الآخر؛ إذ هي مدخل لتجريب التاريخ المقارن في القرن الثامن الهجري/ الرابع عشر الميلادي، الذي تفاعلت أحداثه في جغرافيا تاريخية، تشابكت فيها القوى الحضارية، وغدت "منطقة مترابطة" بالنصف الشرقي للعالم، لتعكس طبيعة الفاعلين في دار الإسلام، في نهاية العصر الوسيط، وأفرزت رحلة هي "حكاية مغامر رفيع، وصورة موسعة كذلك عن عالَم واسع يعج بالأمراء المسلمين والتجار والعلماء والفقهاء" (ص 23).

أولًا: سياق الكتاب وإشكاليته

تقترن رحلة ابن بطوطة بسياق تاريخي وتحولات حضارية في القرن الثامن الهجري/ الرابع عشر الميلادي، الذي بدأت تتشكل فيه ملامح الانتقال من التوازن إلى "التجاوز" الذي حققته أوروبا على حساب العالم الإسلامي[1]. وهو ما يستفاد من طبيعة بعض الأحداث التي جسدت المنعطفات المؤثرة في مجريات المرحلة، والتي أدت إلى سقوط متزامن للخلافتين العباسية (656هـ/ 1256م) والموحّدية (668هـ/ 1269م)، وما أحدثه ذلك من فراغ سياسي في العالم الإسلامي، جعل سؤال الشرعية السياسية أولويةَ الدول المتنافسة آنذاك[2].

كما يكتسب الكتاب سياقَه من ظروف ترجمته المتمثلة في الصلات الأكاديمية والاجتماعية بين المؤلِّف والمترجِم، وهي علاقات أعطت الترجمة بُعدها الاحترافي، ليس من حيث اللغة الموظفة فحسب، لكن بفضل تمكّن المترجم أحمد بوحسن من الخلفية الفكرية للمشروع العلمي للباحث الأميركي الذي له معرفة بتاريخ المغرب؛ إذ سبق لبوحسن أن ترجم له أطروحتَه لنيل درجة الدكتوراه من جامعة ويسكونسن[3].

أفرز ذلك علاقةً مباشرة بين المترجم والمؤلف الذي رغب في ترجمته، ومن ثمّ أغنت الكتاب الذي بين أيدينا، واعتمد المترجم على الطبعة الثالثة الصادرة في عام 2012، بعدما صدرت الطبعتان الأولى والثانية على التوالي في عامي 1986 و2005 (ص 13).

يستمد الكتابُ عمقَ إشكاليته مما راكمه المؤلف، باعتباره من المطّلعين على الحضارة الإسلامية، من خلال امتهانه التدريس، في مركز الدراسات الإسلامية العربية CIAS، في جامعة سان دييغو. وكان لهذا الجانب أثر في معرفته بمكامن تفوّق المسلمين في العصر الوسيط، ليصحّح بذلك بعض التمثلات المنتصرة لرواد الاكتشافات الجغرافية، أمثال ماركو بولو، ودورهم في تيسير الطريق التجارية نحو آسيا، على حساب ما قام به الرحالة والجغرافيون المسلمون، ومنهم ابن بطوطة.

1 عبد المجيد القدوري، **المغرب وأوروبا ما بين القرنين الخامس عشر والثامن عشر (مسألة التجاوز)**، ط 2 (الدار البيضاء/ بيروت: المركز الثقافي العربي، 2012)، ص 5-24.

2 محمد القبلي، **المجتمع والحكم والدين بالمغرب في نهاية "العصر الوسيط"**، تقديم كلود كاهين (الرباط: منشورات المعهد الملكي للبحث في تاريخ المغرب، 2017)، ص 30-40.

3 Ross E. Dunn, *Resistance in the Desert Moroccan Responses to French Imperialism* (London: Croom Helm; Madison Wis.: The University Wisconsin Press, 1977);

روس إ. دان، **المجتمع والمقاومة في الجنوب الشرقي المغربي: المواجهة المغربية للإمبريالية الفرنسية 1881-1912**، ترجمة أحمد بوحسن، مراجعة عبد الأحد السبتي (الرباط: منشورات زاوية، 2006).

مما زاد من هذه الصورة النمطية لدى الأميركيين، أن هناك تراثًا تعرّض للطمس والتشويه؛ فرحلة ابن بطوطة تعسّف عليها النساخ؛ ما جعل المتداول منها إما مجرد مختصرات، وإما طبعات ناقصة أو مشوّهة.

من ثم نلحظ أهمية العمل الاستشراقي في حسن التعامل مع التراث الإسلامي؛ إذ يعود الفضل إلى الباحثين شارل ديفرميري Charles Defrémery (1822-1883) وبنيامينو رافاييلو سانجينتي Beniamino Sanguinetti (1811-1883) اللذين نجحا في العثور على نسخة تامة من **تحفة النظّار**، ونشراها في عام 1858، لكنّ تداولها العلمي ظل محصورًا في بعض الدارسين؛ ما حدّ من إعطاء صورة إيجابية عن ابن بطوطة.

يعتبر انكباب دان على دراسة "مغامرات ابن بطوطة" أنموذجًا للمكانة التي ما فتئ يحظى بها صاحب الرحلة في أوساط البحث التاريخي الغربي، ولا سيما المدارس الأنكلوسكسونية المعاصرة التي تحرّرت من سياق القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين الذي وجه الاستشراق الإسباني والفرنسي والبريطاني في ظل التعرف إلى العالم الإسلامي من أجل استعماره[4]. وهذا ما يفسر الحيز الزمني الذي استغرقه تأليف الكتاب الذي يعدّ حقًّا مغامرة في الزمن والأمكنة والمضامين، خاضها الباحث على مدى عشر سنوات، تحوّل بفعلها إلى "مَشّاء" يتعقّب خطى ابن بطوطة عبر الدول التي زارها. فكيف تبدو صورة ابن بطوطة في "مغامراته" كما كتبها روس إ. دان؟

نهج المؤلف أسلوبًا في التأليف يقوم على ثنائية بنيوية تدمج الجزئيات والتفريعات في الأصول والكليات؛ ما ولَّد نمطًا جديدًا من البيوغرافيا التاريخية، يقوم على طريقة خاصة في الكتابة، لأنه لم يركز على الغرائبي والمتخيّل والأسطوري. لكنه لم يغفل في الوقت نفسه عن الجوانب النفسية والوجدانية لدى ابن بطوطة، وربط ذلك كله بالسياقات الكبرى للمرحلة التي شكلت أحد المنعطفات العميقة التي عرفها العالم الإسلامي في القرن الثامن الهجري/ الرابع عشر الميلادي.

هكذا، تتفاعل الأحداث والمجالات والثقافات في إشكالية متداخلة الأنساق والسياقات والمساقات، لتنصهر سيرورة الرحلة بصيرورة المرحلة، وتحولت **تحفة النظّار** من معطى ثقافي مكتوب أو "آلة كسول"، بحسب تعبير أمبرتو إيكو[5]، إلى قرينة نابضة بالنجاعة والحيوية. وهذا ما يكسب الرحلة قيمتها التاريخية والراهنية في الآن نفسه، من حيث إن مضمون الرحلة معاصر لنفسه على صعيد السياق والمحتوى المعرفي من جهة، ويجعل تأويلها المقروء معاصرًا لنا على صعيد "الفهم والمعقولية" من جهة أخرى؛ لأن "إضفاء المعقولية على المقروء من طرف القارئ معناه نقل المقروء إلى مجال اهتمام القارئ، الشيء الذي قد يسمح بتوظيفه من طرف هذا الأخير في إغناء ذاته أو حتى في إعادة بنائها"[6].

وجد دان في **تحفة النظّار**، كما يقول المترجم، "مادة تاريخية وجغرافية وحضارية وفكرية وثقافية ودينية تساعده على محاولة تصحيح صورة الإسلام، بشكل متواضع، في بلده أمريكا بأسلوب يجمع بين صرامة البحث التاريخي ووعي الأستاذ الجامعي وخبرته، وتقريبها من القارئ من خلال وضعها في سياقها التاريخي والثقافي والحضاري، بالكتابة عن مرحلة تاريخ العالم لما كان المسلمون يساهمون في شبكة التبادل التجاري والثقافي" (ص 8).

---

4 إبراهيم بوطالب، "البحث الكولونيالي حول المجتمع المغاربي في الفترة الاستعمارية: حصيلة وتقويم"، في: **البحث في تاريخ المغرب: حصيلة وتقويم**، سلسلة ندوات ومناظرات (14) (الدار البيضاء: منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الخامس- أگدال بالرباط، 1989)، ص 107-173.

5 Umberto Eco, *Lector in Fabula ou la Coopération interprétative dans les textes narratifs*, Myriem Bouzaier (trad.) (Paris: Bernard Grasset, 1985), p. 29.

6 محمد عابد الجابري، **نحن والتراث: قراءة معاصرة في تراثنا الفلسفي**، ط 6 (الدار البيضاء/ بيروت: المركز الثقافي العربي، 1993)، ص 11-12.

بذلك نستشف طبيعة كتاب **مغامرات ابن بطوطة**؛ فهو ليس سيرة غيرية، ولا دراسة نقدية، بقدر ما هو عمل سردي يقدّم حياة ابن بطوطة وأسفاره، لبناء شخصيته من خلال تقنية تحليل مضمون الرحلة، المشبَعة بمضمرات تعكس الميول النفسية والفقهية والعقدية والصوفية لصاحبها، وسوسيولوجية قيمه وأخلاقه، من دون إغفال سياق المرحلة، ما جعل دان يبحث ليوميات السَّفَر عن كليات ومعانٍ ودلالات، أو علامات بالمعنى السيميائي، تبرز الانتظامات والترابطات العميقة والاتجاهات الكبرى التي تعكس الملامح الكونية في الحضارة الإسلامية في القرن الثامن الهجري/ الرابع عشر الميلادي، وكفايات المسلمين وقدرتهم على التأقلم مع الآخر. وبناء عليه، فإن المؤلف "انشغل أكثر بما توحي به شخصية ابن بطوطة، العالِم الرحالة المغربي المالكي المسلم، في علاقته بالعوالم التي مرّ منها أو أقام فيها، فكشف عن مختلف جوانب تربية العالِم الفقيه المسلم، وهمّته العالية وطبيعته الاجتماعية التي تتكيّف بسرعة مع محيطها وتنسج علاقات اجتماعية بسهولة، مما ساعده على التقرب من السلاطين والملوك والأمراء وكبار القوم. كما كشف عن طموحات هذه الشخصية العالمة التي أخذت تتضح أكثر فأكثر مع تواصل مسار الرحلة" (ص 9). ومنها قدراته على تولي القضاء، وميوله السياسية وطموحه إلى السلطة، ما سبّب له مشكلات كادت تودي بحياته، ودرجة تحمّله وتحدّيه وإصراره الذي مكّنه من إتمام الرحلة.

لذلك، تحولت الرحلة، وفق منظور دان، إلى عمل أدبي تتعالق فيه السيرة الذاتية بوصف تفاعلات المجال والمجتمع والسلطة والثقافة؛ ما جعل النص الرحلي، في **تحفة النظار**، يكسّر الحواجز ويعيد النظر في طبيعة العلاقة بين المضامين النصية والأجناس المصدرية[7].

وهكذا، تتمثل طبيعة إشكالية **مغامرات ابن بطوطة** في بعدها المزدوج والجمع بين مقصدين؛ يهدف أولهما إلى التعريف بالمسالك والممالك التي عبرها ابن بطوطة، وتصوير شخصيته ونمط إحساسه وتفكيره وفعله، ووضع ذلك في السياق العام للحضارة الإسلامية وقتئذٍ، وما اتّسمت به الجغرافيا التاريخية لـ "دار الإسلام" من شساعة مجالية وتنوع عرقي وفكري أغنى تجربة السيادة الإسلامية في القرن الثامن الهجري/ الرابع عشر الميلادي. أما المقصد الثاني فغايته إبراز كفايات ابن بطوطة، "الفقيه اللطيف المتوقد الذهن"، وتشبّعه بالانفتاح والتسامح مع الديانات والثقافات الأخرى. ولا سيما أن المؤلف اعتمد في رسم ملامح الرحّالة المسلم على توظيف التكنولوجيا الحديثة لإعادة بناء المشاهد الوسيطية التي زارها، من خلال طبيعة المواقع التي ركز عليها في الصور التي التقطها بنفسه وأدرجها في الكتاب الذي تَعزَّز أيضًا بخرائط تضم معطيات تاريخية محيَّنة.

استفاد المؤلف في هذا الصدد من تجربته في تدريس تاريخ الحضارة الإسلامية الذي أفاده بالوقوف على قصور المنهاج التعليمي الأميركي وعدم اكتراثه بإدراج هذا المكوّن التاريخي في برامجه، ما أفرز سوء فهم لتاريخ الإسلام في الولايات المتحدة الأميركية حتى حدود سبعينيات القرن العشرين، في مقابل اهتمامٍ أكثر بالحضارة الغربية، بدليل القيمة المعرفية التي كانت تحظى بها رحلة ماركو بولو الإيطالي (1254-1324) على حساب الفكر الجغرافي والرحلات التي قام بها المسلمون، ومنها رحلة ابن بطوطة[8].

حققت **مغامرات ابن بطوطة** الإمتاع والمؤانسة بفضل تكامل المنهج والمفاهيم والمعرفة؛ فكانت التوأمة في الكتاب بين تتبع البقاع والغوص في أعماق الطباع التي تضمرها "تحفة النظّار"، فغدونا أمام تاريخ جديد للعالم الإسلامي، يفتّت البنية ويصحح الرؤية النمطية للغرب إزاء تاريخ الدين والتدين لدى المسلمين من خلال رحلة انطلقت من طنجة في اتجاه المغارب وآسيا والسودان الغربي، من فتى مسلم لا يتجاوز عمره 21 عامًا، ذي ميول علمية وعالمية، وثقافة حضرية، لأنه كان "ينتقل في أوساط أصحاب التفكير العالمي

---

7 عبد الأحد السبتي، **بين الزطاط وقاطع الطريق: أمن الطرق في مغرب ما قبل الاستعمار** (الدار البيضاء: دار توبقال للنشر، 2009)، ص 303.

8 شمس الدين أبو عبد الله اللواتي الطنجي ابن بطوطة، **رحلة ابن بطوطة المسماة تحفة النظّار في غرائب الأمصار وعجائب الأسفار**، قدم له وحققه ووضع خرائطه وفهارسه عبد الهادي التازي، مج 1 (الرباط: مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية، 1997)، ص 91. تولدت من ذلك المنظور محاولات غربية لتحقيب العالَم والبحث عن الجذور التاريخية للعولمة، لم يكن فيها للعالم الإسلامي أي تأثير، ولا سيما المرحلة التي ينتمي إليها ابن بطوطة وماركو بولو. ينظر: توماس ل. فريدمان، **العالم مستوٍ: موجز تاريخ القرن الحادي والعشرين**، ترجمة حسام الدين خضور (دمشق: دار الحصاد للنشر والتوزيع، 2006)، ص 15-17.

الذين كانوا يمثلون القيم الكونية والمؤسسات العالمية للإسلام"، ولم يكترث إلّا "بالنخب السياسية والثقافية في الرحلة على حساب الجماهير" (ص 25).

ثانيًا: القضايا المحورية للكتاب

تتولّد من قراءة **مغامرات ابن بطوطة** صورة مشهد متعدد الأبعاد، تتراءى إحداثياته المجالية وتراتبيته المجتمعية والسياسية ونسيجه المؤسساتي وبنيويته الثقافية؛ إذ استغرقت الرحلة، بحسب المعطيات الكمية التي قدمها دان، نحو تسع وعشرين سنة (في الفترة 726-755هـ/ 1325-1354م)، زار خلالها ابن بطوطة أربعين بلدًا في أفريقيا وآسيا وأوروبا، وتقدّر مسافتها بحوالى مئة وعشرين ألف كيلومتر (ص 9).

ولما كانت غاية المؤلف هي ربط جزئيات السفر بالكليات الحضارية للقرن الثامن الهجري/ الرابع عشر الميلادي، فإنه ساير ابنَ بطوطة منذ خروجه من طنجة متعقّبًا سفره إلى جنوب شرق آسيا والصين، مرورًا بالمغرب الأقصى المريني والأوسط الزياني وأفريقيا الحفصية ومصر المملوكية وبلاد الحجاز وفارس والعراق وبحر العرب والأناضول والسهب والهند ومالابار والمالديف والصين، وبعدها الرجوع إلى البلد الأصلي، ومنه إلى الأندلس النصرية، ومملكة مالي.

قد تكون عودة ابن بطوطة إلى المغرب وإملاء رحلته على ابن جزي الكلبي الأندلسي بأمر من السلطان المريني أبي عنان (749-759هـ/ 1348-1357م) من القضايا المعتادة التي ألِفها المغرب الوسيط. غير أن النفَس الذي أعطاه دان إلى **تحفة النظّار** هو الذي جعل الأنظار تشدّ إلى الرحلة، بما فجره، من خلال مضمونها وسياقها، من إشكالات وقضايا أساسها التفاعل الحضاري بين "دار الإسلام" وما جاورها من حضارات في النصف الشرقي للكرة الأرضية في القرن الثامن الهجري/ الرابع عشر الميلادي، التي أبرزَها المؤلف من خلال منهجية تأليف سياقية؛ إذ مهّد للمسالك والممالك التي مرَّ منها ابن بطوطة أو أقام فيها بتوطئة تاريخية تركز على الجوانب السياسية والعسكرية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، حتى يدمج الرحلة في إطارها الحضاري العام.

بذلك تنوعت القضايا والظواهر في الرحلة كما صوّرتها **مغامرات ابن بطوطة**؛ فتفاعلت المسالك والممالك، والدين والتدين، والحلال الذي أقبل عليه ابن بطوطة والحرام الذي تورع عن إتيانه، والأحكام الشرعية التي تعايشت مع الأعراف الاجتماعية وأنماط العيش، والمذاهب والعقائد، والعلم والتصوف، والنُّظُم والولاءات، والطموح السياسي والمعاطب والمهالك الاجتماعية، والحظوة لدى الملوك والفشل في تحقيق المرامي. وبالمثل تماهت الوقائع بالنظم والمؤسسات الدينية والإدارية والإنتاجية، والقيم والعوائد، والنخب والجماهير.

كما تحضر الجغرافيا التاريخية بقوة في "التحفة" من خلال "المغامرات"، غير أن الدلالة الحضارية الأشد إثارة هي طبيعة العلاقة التفاعلية بين الإنسان والمجال والثقافة في العالم الإسلامي آنذاك، والمتجسدة في تركيز ابن بطوطة على الأمصار الكبرى، ما دام الفكر العمراني للمسلمين اهتم وقتئذٍ بالبلدان على حساب الحواضر[9].

9 يتأكد هذا من خلال طبيعة المصنّفات الجغرافية الإسلامية التي تدخل ضمن كتب البلدان، والتي تنحو في بنية تأليفها نحو التركيز على البلدان، وهو ما يستشف من **البلدان** لأبي حنيفة الدينوري (ت. 282هـ/ 895م)، و**البلدان** لأبي العباس اليعقوبي (ت. 292هـ/ 904م)، و**البلدان** لابن الفقيه الهمداني (ت. 365هـ/ 975م)، و**معجم البلدان** لياقوت الحموي (ت. 626هـ/ 1228م)، و**تقويم البلدان** لأبي الفدا (ت. 732هـ/ 1331م)، وغيرها من كتب الجغرافيا والبلدان والرحلات. ينظر: وجيه كوثراني، **تاريخ التاريخ: اتجاهات- مدارس- مناهج**، ط 2 (الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013)، ص 63-67، 82-83؛ عبد الأحد السبتي وحليمة فرحات، **المدينة في العصر الوسيط: قضايا ووثائق من تاريخ الغرب الإسلامي** (الدار البيضاء/ بيروت: المركز الثقافي العربي، 1994)، ص 5-8. وعن ملامح الأدب الجغرافي

من القضايا الجديرة بالاهتمام في **مغامرات ابن بطوطة** هو لفت دان الانتباه إلى الزواج المتكرر لصاحب **تحفة النظّار**، والإشارات إلى أولاده الذين اعتاد تركهم، وعدم ذكره زوجاته. يضاف إلى ذلك الحديث عن الثروة التي اكتسبها ابن بطوطة عبر مسار الرحلة بفضل الهدايا الملوكية التي تلقاها، والحظوة التي تمتع بها لدى أعلام السلطة والعلم والولاية، والأماكن التي زارها وأقام فيها، مثل القصور والمساجد والربط والزوايا والخوانق والمدارس، والتي تعكس مظاهر التدين في شخصيته من خلال تداخل الفقه والعقيدة والتصوف لديه.

إننا أمام "مفهوم الإنسان الكلي" و"التوجهات العالمية داخل الحضارة الإسلامية" (ص 10 و25)، كما يصورها دان الذي يكشف عن بنية تأليف للكتاب بقوله: "هذا الكتاب، في الحقيقة، هو تأويلي الخاص لحياة ابن بطوطة وزمانه، وليس صورة للقرن الرابع عشر الميلادي 'بعيونه'، وليس تعليقًا كذلك على ملاحظاته الموسوعية. وبعبارة أخرى ليس كتابًا عن كتابه، ومع ذلك فإن موضوعه يعكس بشكل كبير تجربته الاجتماعية وتصوراته الثقافية" (ص 25).

أبرز روس إ. دان ابن بطوطة بصفته الإنسان المتحضر، والمسافر المتحرر من كل مظاهر التعصب الديني والعِرقي، بفضل إيمانه بالتسامح والتعايش مع الآخر وتفهُّم ثقافته؛ ما جعل "دار الإسلام" تبرز في **مغامرات ابن بطوطة** باعتبارها حقيقة اجتماعية.

أسعف هذا المفهومُ المؤلفَ في تحطيم الرؤية النمطية للتاريخ الذي ما عاد مركزًا على المنظور التقليدي للبطل، ولم تبق الأحداث السياسية والعسكرية، من قبيل قيام الدول وسقوطها وأخبار المعارك والفتن والتمردات، بؤرةَ الاهتمام لدى المؤرخ، إنما غدا الحديث عن الأبعاد الكونية للمؤسسات والممارسات والتفاعلات الاجتماعية والإنتاجية والعلمية هو أساس صنعة التاريخ، كما تمثّلها **مغامرات ابن بطوطة** التي تكشف البعد الاندماجي للإنسان بالمجال والفكر، وانصهار ذلك كله في وعاء بنيوي ذي صيرورة متعددة الأبعاد والإيقاعات؛ إننا في مشهد تحطَّمت فيه "أصنام قبيلة المؤرخين" Idoles de la tribu des historiens، بحسب تعبيرات مدرسة الحوليات، المتمثلة في "الصنم السياسي L'Idole politique"، و"الصنم الفردي L'Idole individuelle"، و"الصنم التاريخي L'Idole chronologique"[10]، لإعادة بناء **تحفة النظّار**، برؤية تركيبية ومتداخلة تتجاوز جزئيات اليوميات والتعاقب الزمني للأحداث إلى التوليف بين السيرة الذاتية والتأريخ الحضاري للقرن الثامن الهجري/ الرابع عشر الميلادي؛ فكانت تحفة ابن بطوطة بحق تعبيرًا عن "خيار الأخبار وأخبار الأخيار"، وبَوْحًا بما "شاهده في رحلته من الأمصار، وما علق بحفظه من نوادر الأخبار، ويذكر من لقيه من ملوك الأقطار وعلمائها الأخيار وأوليائها الأبرار؛ فأملى من ذلك ما فيه نزهة الخواطر وبهجة المسامع والنواظر، من كل غريبة أفاد باجتلابها، وعجيبة أطرف بانتخابها"، بعدما "طاف الأرض معتبرًا، وطوى الأمصار مختبرًا، وباحث فرق الأمم وسبر سير العرب والعجم"[11].

رسم ابن بطوطة لنفسه إذًا ملامح أبرزَها بَلَدِيُّوه ومجايلوه من العلماء المغاربة والأندلسيين والمشارقة؛ فهو في نظر بعضهم "رجل لديه مشاركة يسيرة في الطلب [...] وكانت رحلته على رسم الصوفية زيًّا وسجية"[12]. كما اعتُبر أحدَ "مشيخة طنجة" في القرن المذكور، "يحدّث عن شأن رحلته وما رأى من العجائب بممالك الأرض"[13]. وهذا ما يقلل من التشكيك الذي لقيته رحلته في بعض الأوساط وما

للقرن الثامن الهجري/ الرابع عشر الميلادي، ينظر: أغناطيوس يوليانوفتش كراتشكوفسكي، **تاريخ الأدب الجغرافي العربي**، ترجمة صلاح الدين عثمان هاشم، القسم الأول (القاهرة: لجنة التأليف والترجمة والنشر، 1963)، ص 405-438.

10 François Simiand, "Méthode historique et science sociale," *Revue de synthèse historique* (1903), re-edited *Annales, Economies, sociétés, civilisations*, vol. 15, no. 1 (1960), pp. 83-119;

جاك لوغوف، "التاريخ الجديد"، في: جاك لوغوف (إشراف)، **التاريخ الجديد**، ترجمة وتقديم محمد الطاهر المنصوري، مراجعة عبد الحميد هنية (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2007)، ص 107.

11 ابن بطوطة، مج 1، ص 151.

12 لسان الدين بن الخطيب، **الإحاطة في أخبار غرناطة**، تحقيق محمد عبد الله عنان، مج 3 (القاهرة: مكتبة الخانجي، 1975)، ص 273.

13 عبد الرحمن بن خلدون، **المقدمة**، تحقيق عبد السلام الشدادي، ج 4 (الدار البيضاء: بيت الفنون والعلوم والآداب، 2005)، ص 230-231.



أثارته من سجال ثقافي، مرد بعضه إلى "ضيق أفق [بعض] مسلمي المغرب الأقصى الذين لم يسافروا قط بعيدًا عن بلدهم" (ص 368). ولذلك نزّه ابن مرزوق التلمساني (ت. 781هـ/ 1379م) ابن بطوطة عن الكذب، قائلًا: "ولا أعلم أحدًا جال البلاد كرحلته، وكان مع ذلك جوادًا محسنًا"[14].

خاض دان من خلال **مغامرات ابن بطوطة** تجربة بحثية تنبّه إلى أهمية القرن الثامن الهجري/ الرابع عشر الميلادي وثنائيته الحضارية؛ ففي الوقت الذي يؤرخ لأزمة متعددة الأبعاد في أوروبا[15]، أنجب "الرؤساء الذين انفرد كل منهم بفنّ فاق فيه أقرانه"[16]، الذين حققوا مقاصد التأليف لدى المسلمين، وهي "سبعة: شيء لم يُسبق إليه فيؤلَّف، أو شيء أُلِّف ناقصًا فيكمَّل، أو خطأ فيصحَّح، أو مُشكِل فيُشرَح، أو مطوَّل فيختصر، أو مفترق فيُجمع، أو منثور فيرتَّب"[17]. ومنهم ابن بطوطة الذي ما تفرق في كتب غيره، اجتمع في تحفته أو مغامراته كما دوّنها دان.



14 أحمد بن علي بن محمد بن حجر العسقلاني، **الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة**، السفر 3 (حيدر آباد: دار المعارف العثمانية، 1349)، ص 481.

15 Guy Bois, *La grande dépression médiévale, XIVe et Xve siècles. Le précédent d'une crise systémique* (Paris: Presses Universitaires de France, 2000); Guy Lemarchand, "Crise de la fin du Moyen Âge, féodalisme, crise, de l'Histoire," *Cahiers d'histoire. Revue d'histoire critique*, no. 85 (2001), pp. 129-136.

16 أحمد بن محمد المقري التلمساني شهاب الدين، **أزهار الرياض في أخبار عياض**، تحقيق مصطفى السقا وإبراهيم الأبيار وعبد الحفيظ شلبي، ج 3 (القاهرة: مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، 1942)، ص 41.

17 المرجع نفسه، ص 34-35.

المراجع

References

العربية

- **البحث في تاريخ المغرب: حصيلة وتقويم**. سلسلة ندوات ومناظرات (14). الدار البيضاء: منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الخامس- أكدال بالرباط، 1989.
- ابن الخطيب، لسان الدين. **الإحاطة في أخبار غرناطة**. تحقيق محمد عبد الله عنان. القاهرة: مكتبة الخانجي، 1975.
- ابن بطوطة، شمس الدين أبو عبد الله اللواتي الطنجي. **رحلة ابن بطوطة المسماة تحفة النظار في غرائب الأمصار وعجائب الأسفار**. قدم له وحققه ووضع خرائطه وفهارسه عبد الهادي التازي. الرباط: مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية، 1997.
- ابن خلدون، عبد الرحمن. **المقدمة**. تحقيق عبد السلام الشدادي. الدار البيضاء: بيت الفنون والعلوم والآداب، 2005.
- الجابري، محمد عابد. **نحن والتراث: قراءة معاصرة في تراثنا الفلسفي**. ط 6. الدار البيضاء/ بيروت: المركز الثقافي العربي، 1993.
- دان، روس إ. **المجتمع والمقاومة في الجنوب الشرقي المغربي: المواجهة المغربية للإمبريالية الفرنسية 1881-1912**. ترجمة أحمد بوحسن. مراجعة عبد الأحد السبتي. الرباط: منشورات زاوية، 2006.
- السبتي، عبد الأحد. **بين الزطاط وقاطع الطريق: أمن الطرق في مغرب ما قبل الاستعمار**. الدار البيضاء: دار توبقال للنشر، 2009.
- السبتي، عبد الأحد وحليمة فرحات. **المدينة في العصر الوسيط: قضايا ووثائق من تاريخ الغرب الإسلامي**. الدار البيضاء/ بيروت: المركز الثقافي العربي، 1994.
- شهاب الدين، أحمد بن محمد المقري التلمساني. **أزهار الرياض في أخبار عياض**. تحقيق مصطفى السقا وإبراهيم الأبيار وعبد الحفيظ شلبي. القاهرة: مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، 1942.
- العسقلاني، أحمد بن علي بن محمد بن حجر. **الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة**. السفر 3. حيدر آباد: دار المعارف العثمانية، 1349هـ.
- فريدمان، توماس ل. **العالم مستوٍ: موجز تاريخ القرن الحادي والعشرين**. ترجمة حسام الدين خضور. دمشق: دار الحصاد والنشر والتوزيع، 2006.
- القبلي، محمد. **المجتمع والحكم والدين بالمغرب في نهاية "العصر الوسيط"**. تقديم كلود كاهين. الرباط: منشورات المعهد الملكي للبحث في تاريخ المغرب، 2017.
- القدوري، عبد المجيد. **المغرب وأوروبا ما بين القرنين الخامس عشر والثامن عشر (مسألة التجاوز)**. ط 2. الدار البيضاء/ بيروت: المركز الثقافي العربي، 2012.
- كراتشكوفسكي، أغناطيوس يوليانوفتش. **تاريخ الأدب الجغرافي العربي**. ترجمة صلاح الدين عثمان هاشم. القسم الأول. القاهرة: لجنة التأليف والترجمة والنشر، 1963.
- كوثراني، وجيه. **تاريخ التاريخ: اتجاهات- مدارس- مناهج**. ط 2. الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013.

- لوغوف، جاك (إشراف). **التاريخ الجديد**. ترجمة وتقديم محمد الطاهر المنصوري. مراجعة عبد الحميد هنية. بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2007.

الأجنبية

- Bois, Guy. *La grande dépression médiévale, XIVe et Xve siècles. Le précédent d'une crise systémique*. Paris: Presses Universitaires de France, 2000.
- Dunn, Ross E. *Resistance in the Desert Moroccan Responses to French Imperialism*. London: Croom Helm; Madison Wis.: The University Wisconsin Press, 1977.
- Eco, Umberto. *Lector in Fabula ou la Coopération interprétative dans les textes narratifs*. Myriem Bouzaier (trad.) Paris: Bernard Grasset, 1985.
- Lemarchand, Guy. "Crise de la fin du Moyen Âge, féodalisme, crise, de l'Histoire." *Cahiers d'histoire*. *Revue d'histoire critique*. no. 85 (2001).
- Simiand, François. "Méthode historique et science sociale." *Revue de synthèse historique* (1903), re-edited *Annales, Economies, sociétés, civilisations*. vol. 15, no. 1 (1960).



فهمي رمضاني | Fahmi Romdhani*

مراجعة كتاب أخبار التونسيين: مراجعات في سرديات الانتماء والأصول

Book review of *Tunisian's Tales: Reviews of the Narratives of Aaffiliation and Origins*

المؤلف: لطفي عيسى.

عنوان الكتاب: أخبار التونسيين: مراجعات في سرديات الانتماء والأصول.

الناشر: دار مسكلياني للنشر والتوزيع، تونس.

سنة النشر: 2019.

عدد الصفحات: 350 صفحة.

* أستاذ مبرز في التاريخ، معهد المغيرة فوشانة، تونس.

مما لا شك فيه أن حرفة المؤرخ اليوم لم تعُد متّصلة بتتبّع وقائع الماضي وسرد أخبار الأزمنة الغابرة والعصور السحيقة وأحداثها، بل أصبح دوره أكثر ارتباطًا بقضايا العصر وإشكاليات الحاضر المعقّد الذي ما انفك يطرح مسائل تكتسي أهمية كبيرة، وفي الوقت نفسه يتطلّب الإلمام بها جهدًا معرفيًا ومنهجيًا؛ فخارج حاجات الراهن، لا يمكننا الحديث اليوم عن تاريخ في حقيقة الأمر. ولا مندوحة من الإقرار بأن المؤرخ مطالب بأن يكون عنصرًا فعّالًا في المجتمع من خلال انخراطه في النقاش الثقافي والفكري السائدين، من أجل المساهمة في إيجاد إجابات عن المسائل التي قد تطفو على سطح الواقع بين الفينة والأخرى، والمساهمة أيضًا في فهم الماضي وتمثّل الحاضر واستشراف المستقبل.

في هذا الإطار، تُعتبَر مسألة الانتماء وقضايا الهوية من أهم الإشكاليات التي أصبحت تحظى باهتمام مجتمعي متزايد، خصوصًا من المؤرخين، فضلًا عن كونها تُعدّ من الأسئلة التي تخترق المجتمعات العربية الإسلامية في الوقت الراهن؛ إذ لا يزال النقاش محتدمًا بشأن السرديات والمرويات الجماعية ودور المؤرخ في إعادة تركيبها وصوغها وفق المستجدات الراهنة، تزامنًا مع تحوّل اهتمامات العلوم الإنسانية، وعلى رأسها التاريخ، لدراسة الفرد والبحث في العناصر المشكّلة لشخصيته وانتمائه عبر التاريخ، بدلًا من كتابة تاريخ الإمبراطوريات والدول والسلالات، أو التأريخ للحروب والمعارك والأحداث.

هذا هو ما يجسّده المؤلَّف الأخير للمؤرخ التونسي لطفي عيسى **أخبار التونسيين مراجعات في سرديات الانتماء والأصول**؛ إذ حاول من خلاله مراجعة السردية الجماعية للتونسيين بشدّها إلى مختلف انتماءاتها، زمانيًا ومكانيًا، وإعادة تركيبها على نحو يخدم حاجات الراهن وقضايا الحاضر. ويمكن القول إن الكتاب تمثّل ونظر في قضايا مرتبطة بإبستيمولوجيا المعرفة التاريخية وفلسفتها، وفي كيفية كتابة تاريخ تونس من جديد، وهو ما أصبح أقرب إلى تاريخ التونسيين من تاريخ البلاد. وفي هذا الباب، يرى المؤلف أنّ المؤرخين اليوم يجب أن يكتبوا تاريخ التونسيين، وليس تاريخ تونس (ص 336-337)، خصوصًا بعد التحوّلات الفارقة التي عرفتها البلاد مؤخرًا، منذ عام 2011.

اعتمد المؤلف مقاربةً استأنست بأحدث المناهج التي توصّلت إليها الكتابة التاريخية لمعالجة العديد من الإشكاليات؛ إذ تكمُن طرافة منهج المؤرخ في أنه اعتمد على مدوّنات مخصوصة، يمكن نعتُها بالتاريخ الموازي، لم توضَع بغرض التأريخ، إنما من أجل الحفاظ على المخزون التراثي غير المادي، معوّلًا في ذلك على خبرته الطويلة في مجال التأريخ وتمكّنه من مقاربات ومناهج حديثة ومعاصرة تستفيد مما وصلت إليه العلوم الإنسانية والاجتماعية من تطور معرفي ومنهجي على حد سواء.

لطفي عيسى هو مؤرخ تونسي، حاصل على شهادة التبريز في التاريخ وشهادة دكتوراه دولة في التاريخ الحديث، وهو متخصص في التاريخ الثقافي وتاريخ الذهنيات والتاريخ المقارن لمجال المغارب خلال الفترة الحديثة. نشر العديد من المؤلفات منذ بداية تسعينيات القرن الماضي، نذكر منها **أخبار المناقب في المعجزة والكرامة والتاريخ**[1]؛ و**مميزات الذهنية المغاربية في القرن السابع عشر**[2]؛ و**مغرب المتصوّفة من القرن العاشر إلى القرن السابع عشر: الانعكاسات السياسية والحراك الاجتماعي**[3]؛ و**كتاب السير: مقاربات لمدونات المناقب والتراجم والأخبار**[4]؛ و**بين الذاكرة والتاريخ في التأصيل وتحوّلات الهوية**[5].

1 لطفي عيسى، **أخبار المناقب في المعجزة والكرامة والتاريخ** (تونس: سراس للنشر، 1993).

2 لطفي عيسى، **مميزات الذهنية المغاربية في القرن السابع عشر** (تونس: سراس للنشر، 1994).

3 لطفي عيسى، **مغرب المتصوّفة من القرن العاشر إلى القرن السابع عشر: الانعكاسات السياسية والحراك الاجتماعي** (تونس: مركز النشر الجامعي وكلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بتونس، 2005).

4 لطفي عيسى، **كتاب السير: مقاربات لمدونات المناقب والتراجم والأخبار** (تونس: دار المعرفة للنشر، 2007).

5 لطفي عيسى، **بين الذاكرة والتاريخ في التأصيل وتحوّلات الهوية** (الدار البيضاء: أفريقيا الشرق، 2016).

كما أسهم في مؤلفات جماعية ومشتركة، نذكر منها **السلطة وهاجس الشرعية في الثقافة الإسلامية**[6]. وتحقيق كتاب **نور الأرماش في مناقب القشاش**[7] للمنتصر بن مرابط القفصي.

علاوة على ذلك، نشر العديد من المقالات والمساهمات العلمية في الدوريات العلمية المحكّمة وأعمال الندوات والمؤتمرات والأعمال المهداة والكتب الجماعية والموسوعات العلمية والمجلات الثقافية والصحف والملاحق الثقافية. كما أنه يدير منذ عام 2011 مدوّنة رقمية تُعنى بتاريخ المغارب وبواقعها الراهن، السياسي والفكري والفني.

يُعتبَر لطفي عيسى الذي يُدرّس في الجامعة التونسية منذ تسعينيات القرن الماضي، من أهم المجددين في الكتابة التاريخية في تونس، حيث يسعى دائمًا للتطرق إلى المواضيع الراهنة والمعقّدة التي يتطلّب الخوض فيها إلمامًا جيدًا بالمعارف الإنسانية والاجتماعية وبالمناهج التاريخية الحديثة والمعاصرة، ويبدو أن كتابه الذي بين أيدينا في هذه المراجعة، والذي نال جائزة الطاهر الحداد للدراسات الفكرية، مغامرة فكرية تكشف عن الهواجس التي تؤرق فكر هذا المؤرخ منذ سنوات؛ إذ ما انفكّ يدعو إلى إعادة قراءة المرويّة الجماعية للتونسيين وإعادة تركيب سرديتنا الجماعية بطريقة تخدم حاجات الحاضر.

يقع الكتاب في 350 صفحة، موزّعة على أربعة فصول، مع مقدمة وخاتمة، مستعينًا في ذلك بمنتقيات بيبليوغرافية، وقد ختم كل فصل بمبحث طريف عبارة عن منتقيات مصدرية جاءت على سبيل المرافقة والحاشية والاستطلاع والإهداء.

يمكن اعتبار جلّ الفصول التي أثّثت هذا الكتاب تقصّيًا لأخبار التونسيين وانتماءاتهم الجمعية عبر البحث في أزمنة متعددة من الذاكرة الجماعية؛ إذ انطلق المؤرخ عبر "الزمن الأسطوري" أو "زمن الحكاية" الذي حفر من خلاله في مدوّنة الخرافات والأمثال الشعبية، مبرزًا دورها في الكشف عن مميزات الشخصية التونسية، لينتقل بعد ذلك إلى "زمن المجال"، حيث أكد فيه حقيقة التنوّع الذي تنطوي عليه مسألة الانتماء تونسيًا، وربط تاريخ التونسيين وأخبارهم بمجالات جغرافية متنوعة ثبت تأثير تاريخها في صنع انتماءاتهم المختلفة. أما الزمن الثالث الذي وُسِم بـ "زمن الرزنامة"، فمثّل زمن الاستطلاع وحب المعرفة الجذلى، حيث عالج فيه المؤرخ تنامي فضول النخب ورغبتهم في اكتشاف المعارف والعلوم ومعانقة الفكر التنويري. أما الزمن الأخير، فكان زمن الذات والوجدان، حيث احتوى مراجعات حول شخصية التونسيين من خلال البتّ في مميزاتها وفي العناصر الناظمة لها. وسنتطرق إلى مضامين هذه الفصول الأربعة، محاولين عرض أهم الأفكار التي أوردها المؤرخ في مؤلفه.

جاء الفصل الأول بعنوان "ديوان الخرافات الشعبية التونسية"، وهو حفرٌ عميق في أركيولوجيا الخرافات والأمثال الشعبية التي لم تُعِرها الأبحاث التاريخية اهتمامًا جيدًا. ولئن انتمت هذه المدوّنة المصدرية إلى تراث غير مادي وشفوي، فإنّ أهميتها تكمن في أنها تنسج وشائجَ عميقةً بين الماضي والحاضر، باعتبارها "بصمات ثقافية احتفظت بها ذاكرة جماعية حيّة" (ص 33)، وثّقت للمشترك الجماعي ولمعيش السلف. واعتمد المؤرخ على كتاب سالم ونيس (1948) **الحكاية الخرافية والشعبية**[8]، وكتاب محمد رضوان العبادي **مجمع الأمثال الشعبية التونسية**[9]، محاولًا بذلك البحث عن مميزات شخصية التونسيين وعلاقة مدوّنة الحكايات والأمثال الشعبية بصنع أخبارهم وتشكيل ذائقتهم.

6 حياة عمامو ولطفي عيسى ومنصف التايب، **السلطة وهاجس الشرعية في الثقافة الإسلامية** (تونس: دار أمل للنشر، 2005).

7 المنتصر بن مرابط القفصي، **نور الأرماش في مناقب القشاش**، تحقيق لطفي عيسى (تونس: المكتبة العتيقة، 1998).

8 سالم ونيس، **الحكاية الخرافية والشعبية** (تونس: دار سحنون للنشر والتوزيع، 2016).

9 محمد رضوان العبادي، **مجمع الأمثال الشعبية التونسية** (تونس: دار سحنون للنشر والتوزيع، 2018).

في هذا الإطار، ومن أجل التعمّق أكثر في فهم شخصية التونسيين، يقترح المؤرخ التوقف عند لغة التونسيين أو لهجتهم وضرورة الإمساك بالمدلول الدقيق لها "فروح التونسي لهجته" (ص 35)، بحسب تعبيره. وأبانت الدراسات المختلفة التي لم يتوان المؤرخ في الاطّلاع عليها والاستفادة منها أنّ التونسيين يتعاملون في ما بينهم وفق شيفرة خطابية تنمّ عن حضور آداب الكياسة والسلوك وتحلّيهم أيضًا بخصلة الكرم التي نجدها خاصةً لدى سكان الحواضر الذين امتلكوا معجم المجاملة عبر التراكم التاريخي، وكذلك بفضل ما اكتسبوه من تجارب وتقنيات عبر الإضافات الحضارية الوافدة.

عرض المؤرخ عيسى الخرافات التي تضمّنها كتاب ونيس، وهي خرافات ضاربة في القِدَم، تنتمي إلى أزمنة أسطورية بعيدة، توزّعت بين حكايات الحيوان الخرافية والحكايات العجائبية التي يكون فيها للعجائبي والخوارقي مكانةٌ كبيرة، ثم الخرافة الدينية والشعبية والفكاهية، مؤكدًا أهميتها ودورها في الكشف عن المشترك الجمعي بين التونسيين، وأماطت حكايات الحيوان الخرافية اللثام عن تمثّلات التونسيين، سواء كانوا من سكان المدن أو من سكان البوادي والأرياف، لخصوصيات الوسط الذي عاشوا داخله وتعاملوا مع مختلف مكوّناته. في حين أحالت الخرافات الدينية على معتقدات التونسيين الدينية؛ مثل الإقبال على تحصيل الثواب، وعشق نبيّ الإسلام، والتبرّك بأهل البيت، وحب الصحابة. وعمومًا، كشف النسيج الخرافي، بكل أصنافه، عن مخصوص ما ترسّب ضمن ذهنيات التونسيين الجماعية، فضلًا عما اكتنزه المخيال الجمعي من قيم أرست، من دون شك، المعالم الجوهرية لشخصيتهم، ونحتت القيم المنغرسة في تجاويف شخصيتهم القاعدية.

يُنهي المؤرخ هذا الفصل بالإشارة إلى ملاحظة منهجية مهمة مفادها أن في إمكان الخرافة أنْ تتحوّل إلى شكل من أشكال التاريخ الذي يوثَّق عن طريق الذاكرة وفصاحة اللسان، كما أن اعتمادها على الترميز جعلها تنخرط في كل الأزمنة والأمكنة، لتصبح بذلك تراثًا جماعيًا ومعينًا لا ينضب، له وظائف أخلاقية وسلوكية يسهل تعقب مغازيها ودلالتها عبر ثنايا السرد (ص 69).

ينتقل المؤلف في ما بعد إلى **الزمن الثاني**، "الزمن المجالي" الذي اختار له عنوانًا: "سردية الانتماء في مفتاح التاريخ"، وهو بحث في كتاب البشير صفر (1865-1917) (أحد زعماء الحركة الوطنية التونسية في بداية القرن العشرين) **مفتاح التاريخ**[10] - الذي لا يبتعد كثيرًا في رأي المؤلف عن منجز المؤرخ الفرنسي جيل ميشله Jules Michlet (1798-1874) في خصوص تاريخ فرنسا - عن تعدد الانتماءات المجالية للتونسيين ومحاولة توسيعها لتُفتح على غيريات جغرافية أليفة وأخرى غريبة، ثبت تأثير تاريخها في صنع انتماءاتهم المختلفة.

تطرّق المؤرخ في البداية إلى مسار شخصية البشير صفر (1865-1917)، حيث لم يتهيّب من اعتباره أبا النهضة التونسية الثاني بعد خير الدين التونسي (1820-1890)، نظرًا إلى فرادة مساره الثقافي والعلمي ودوره في الدفع نحو التنوير والتحديث للخروج من وطأة الركود الذي كانت ترزح تحته البنى الفكرية والمادية. وكان لهذه الشخصية دور في مواصلة المشروع الإصلاحي والتحديثي الذي تجذّر منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر في البلاد التونسية. وتميّز نشاط البشير صفر الثقافي أيضًا بكثافته، حيث نشر مقالات عدة في جريدة **الحاضرة**[11]، اهتمّت أساسًا بالتعريف بالنظم السياسية والاجتماعية المحدثة، والإحاطة بالأوضاع التاريخية والجغرافية لبلدان أوروبا، كما كان له اتصال مع النخب المشرقية التنويرية الداعية آنذاك إلى تحديث الفكر الديني والأخذ بأسباب التقدم والرقي، من أمثال محمد عبده ومحمد فريد. ألّف البشير صفر أيضًا كتبًا عدة، نذكر منها **الجغرافيا عند العرب**[12]؛ **ومفتاح التاريخ**، وهو مجموع الدروس التي ألقاها على طلاب الجمعية الخلدونية في المدة 1897-1908، حيث عرض فيه تواريخ متعددة ومتنوعة؛ إذ تطرق إلى تاريخ المصريين

10 محمد البشير صفر، **مفتاح التاريخ: مفكرات ومقالات تاريخية**، تقديم وتحقيق حمادي الساحلي (بيروت: دار الغرب الإسلامي، 2009).

11 أول جريدة غير رسمية تصدر في البلاد التونسية بعد الاحتلال الفرنسي، صدر عددها الأول في 1888/8/12. واستمرت حتى عام 1911.

12 محمد البشير صفر، **الجغرافيا عند العرب**، ترجمة حمادي الساحلي (بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1987).

القدامى والرومان والإغريق والفينيقيين والقرطاجيين، مرورًا بالعصور الإسلامية، ووصولًا إلى التاريخ الحديث للإمبراطورية العثمانية وتاريخ الأمم الأوروبية. وأبان ذلك كله عن وعي لدى البشير صفر في خصوص ضرورة توسيع الانتماءات الجغرافية للتونسيين وتعريفهم بحضاراتهم القديمة التي كان لها مجد أثيل قبل الحضور العربي الإسلامي فيها.

لذلك، اعتبر المؤلف أن العروض التي استجلبها البشير صفر في **مفتاح التاريخ**، والتي تناولت في جزء منها أصول سكان الإيالة وتاريخ قرطاج والحروب البونية، ثم الحضور الروماني وحركة الرومنة، مروراً بانتشار اللسان اللاتيني، ووصولاً إلى السلم الرومانية، ثم الحضور الوندالي، ثم البيزنطي، عملت كلها على محاولة مصالحة التونسيين مع تاريخهم القديم وتعريفهم بالأدوار الحضارية المهمة التي قامت بها البلاد التونسية خلال الفترة القديمة، وهي أدوار مجيدة، خلّدتها حضارات كان لها إشعاع عالمي، مثل حضارة قرطاج البونية. ولا ريب في أن ذلك يمثل دعوة ضمنية إلى تجاوز المقاربات التي تركن إلى النوازع الإسلامية المركزية وتهمل الفترة القديمة السابقة على الحضور العربي الإسلامي، ولعل ذلك مثّل توجّهًا واعيًا من البشير صفر، يروم من خلاله فتح أعين التونسيين على تاريخهم القديم الذي شهد بزوغ حضارات ازدهرت فيها العلوم والفنون والآداب، لإحاطتهم بتفصيلات هذا التاريخ كلها، وبث روح جديدة تناضل من أجل استعادة هذا الوطن المسلوب، فما أتاه البشير صفر شكّل، من المنظور الخاص بالمؤلف "نقلة فارقة أعادت فتح باب التفكير حول إشكالية الانتماء" (ص 111).

لم يقتصر جهد البشير صفر على محاولة مصالحة التونسيين مع تاريخهم القديم فقط، بحسب رأي المؤلف، بل إنه عمل أيضًا على توسيع مجالات انتماءاتهم ومحاولته تأكيد حقيقة تنوّع هذه الانتماءات الجغرافية والثقافية، وكانت الغاية من ذلك إعادة صوغ تمثّلهم مسألة الانتساب. وفي هذا الإطار، تعلّقت همة البشير صفر في محاولته عرض تاريخ مجالات جغرافية، سمّاها المؤرخ "الغيريات الأليفة"، وهي المجالات التي أحالت إلى انتساب التونسيين إلى "إمبراطورية إسلامية عالمية"، عبر سرد ونقل تواريخ أمم ومجالات تقاطَع تاريخُها مع تاريخ البلاد التونسية؛ إذ عرض البشير صفر تاريخ الإمبراطورية العثمانية وتواريخ العرب البائدة والعاربة والمستعربة، وتاريخ الدولة الإسلامية منذ ظهور النبوّة حتى العصور الكلاسيكية، كما توسع في استجلاب أوضاع ثلاثة مجالات اعتبارية، شدّت كتلة أخبارها، دون غيرها، المؤلف، وتضمّنت هذه الأخبار بلاد الأندلس من الفتح الإسلامي حتى موعد طرد المسلمين من غرناطة، وأوضاع بلاد المغرب الأقصى من الفتح حتى توقيع سلاطينها معاهدتي الحماية الإسبانية شمالًا وجنوبًا، والفرنسية في ما بقي من التراب المغربي، ثم عرض أخيرًا تاريخ السلطنة العثمانية من التأسيس حتى السنوات الأخيرة التي سبقت إعلان الجمهورية التركية وإلغاء الخلافة (3 آذار/ مارس 1924). وأسهم المؤلف بذلك في تسهيل عملية إعادة تمثّل التونسيين إشكالية الانتساب بما يساعدهم، بحسب تعبير المؤرخ، في "تخفيف شعورهم القوي بالدونية الناتجة عن هامشيتهم المجالية التي جعلتهم يتأرجحون باستمرار بين صعوبة تجاهل البصمات الغربية الماثلة على أراضيهم والمتأصلة في ماضيهم البعيد وحاضرهم القريب من جانب وتغلغل الهوية الشرقية ذات المضمون العربي الإسلامي في جانب موازٍ" (ص 111-112).

لئن أحالت الغيريات الأليفة إلى انتساب التونسيين إلى إمبراطورية إسلامية عالمية، فإن الغيريات الغريبة تناولت مجالات جغرافية تنتمي إلى الفضاء الأوروبي الغربي، حيث استحضر البشير صفر التواريخ الفارقة التي عاينها بعض الممالك الأوروبية، مثل فرنسا وإيطاليا والأمة الإنكليزية، وما ارتبطت به هذه الأمم من علاقات عريقة، ضاربة في القِدَم، بالبلاد التونسية، ذلك من أجل تأكيد تعدّد الغيريات الغريبة المتصلة بتاريخ التونسيين وتنوّع انتماءاتهم الجغرافية وانفتاحها على مشترك حضاري وتاريخي كوني؛ إذ ما عاد الانتماء مرتبطًا بالفضاء العربي والإسلامي فحسب، بل أصبح يشمل أيضًا فضاءات غربية وغيريات ثقافية وحضارية، تؤكد انفتاح البلاد التونسية أمام عوامل المثاقفة والاختلاط.

ينتقل المؤلف بعد ذلك إلى **الزمن الثالث**، زمن الاستطلاع وحب المعرفة الجذلى، معتمدًا على **الرزنامة التونسية** لمحمد بن الخوجة (1869-1942)، وأثر زين العابدين السنوسي (1901-1965) **تاريخ الأدب التونسي خلال القرن الرابع عشر هجري**، ليُبرِز لنا تنامي فضول التونسيين من النخب عند بداية القرن العشرين تجاه المعارف والآداب والفنون الجميلة ورغبتهم في التجديد والتحديث وشحذ العزائم للخروج من التخلف والركود بعد أن ملأت أنفسهم الرغبة في الاستطلاع الشامل والبحث عن المعرفة الجذلى.

عرض المؤرخ في البداية مسارات بن الخوجة والسنوسي، حيث كان لكليهما مساهمة فعالة في النهضة الثقافية والحضارية في بدايات القرن العشرين، كما كان لهما دور في تطوير الحركة الأدبية والثقافية والدعوة إلى الإصلاح والتجديد والانشغال بجديد المعارف.

بالنسبة إلى بن الخوجة، توقف المؤلف عند إشكالية السياقات الخصوصية لمساره المهني والمعرفي، فهو من جهة مثقف ومؤرخ منشغل بالتاريخ التونسي ومولع به؛ ومن جهة أخرى موظف وإطار تونسي محسوب على الإدارة الاستعمارية، مؤكدًا في الوقت نفسه ضرورة تجاوز بعض التقييمات غير المُنصِفة لمساره الفردي، حيث نجح بن الخوجة في تطوير أساليب صوغ المعرفة التاريخية ومراكمتها من خلال تركيب سردية تاريخية جديدة، تمحورت حول توضيح الخصوصيات المحلية لتاريخ التونسيين. وقد ساهمت مختلف أبحاثه التاريخية، بلا جدال، في تبسيط المعرفة بالتاريخ الوطني التونسي، وفي تأثيث محتوى **الرزنامة التونسية** والإشراف على صدورها طوال الفترة الفاصلة بين عامي 1900 و1917.

أما في ما يتّصل بسيرة زين العابدين السنوسي، فأشار المؤرخ إلى تأثره بمسار والده الفكري والثقافي، حيث كان منصرفًا إلى الدعوة إلى الإصلاح وتطوير الحركة الأدبية والثقافية ومقاومة الاستعمار. وعلى الرغم من غياب المؤشرات الدالة على التزامه السياسي أو انضمامه إلى تيار أو حزب معين، فإن ما طبع مساره الفردي هو نشاطه الثقافي الدؤوب؛ إذ عمل في الصحافة ونشر مجلة **العالم الأدبي**، وصدرت له مقالات عدة في مجلة **البدر** و**الزهرة** و**النهضة** و**الحرية**، كما كانت له دراية واسعة باللغتين العربية والفرنسية، وتولّى بعد الاستقلال إدارة مؤسسة **الرائد الرسمي** فترة قصيرة. وعمومًا، فإن ما ميّز مسار بن الخوجة والسنوسي هو "الانشغال بجديد المعارف وتقصّي انسلاخ مضامينها المحدثة في أكناف المعارف القديمة التي مثّلتها بطون المؤلفات التونسية أو الأجنبية الموضوعة في اللغة العربية أو تلك المنقولة والمترجمة إليها" (ص 162)، على حد تعبير المؤرخ.

بعد التعرض للمسارات الفردية لكل من بن الخوجة والسنوسي، يتناول المؤرخ ضمن مبحث ثانٍ من هذا الفصل مغامرة **الرزنامة التونسية** التي يمكن اعتبارها دليلًا لضبط التواريخ والتعريف بالمؤسسات السياسية القديمة والمحدثة من الإدارة الاستعمارية، فضلًا عما تم تضمينه داخلها من عروض فلكية وفكرية وأدبية وحضارية وتاريخية ذات طبيعة تثقيفية وإعلانات تُعرّف بالمؤسسات الاقتصادية والاجتماعية وبالعروض الفنية والنشاطات الثقافية والصحف والمنشورات العمومية والخاصة، ويتنزل هذا المشروع ضمن سياق تاريخي اتّسم بوجود وعي جديد لفائدة ضبط الزمن وتحديده، في ظل تسارع التقلبات وتعدّد الابتكارات والاختراعات والاكتشافات؛ إذ صار التقويم من أوكد ضرورات الحياة العصرية، سواء بالنسبة إلى الأمم المتحضرة أم إلى تلك التي لم تزل تعيش في تبعية ولم تستعد سيادتها على أراضيها.

يشكل هذا المشروع، من منظور المؤلف، "أبرز إسهام معرفي تجميعي أنجزه ابن الخوجة" (ص 170)، حيث استفاد منجز **الرزنامة** من التكوين الموسوعي لصاحبه وثقافته المتينة المتّسمة بالتنوع، ومن معرفته الجيدة والدقيقة بالتاريخ التونسي. هذا فضلًا عن مساهماته الكثيرة في الصحف والمجلات العلمية، على غرار **الحاضرة**؛ و**شمس الإسلام**؛ و**المجلة الزيتونية**. وتمثّل مغامرة **الرزنامة** أيضًا "أداة توعوية غير مسبوقة تونسيًا" (ص 172)؛ إذ ساهم نشرها الدوري والسنوي في تطوير علاقة النخب المتعلمة والمهنيين من التونسيين بالفضول المعرفي والارتقاء بمستوى الحاجات الجديدة للمتعلم التونسي الطامح إلى ترسيخ الوعي بانتمائه إلى أمة منغرسة في التاريخ،

وتطمح إلى إثبات ذاتها والخروج من واقع الوصاية الذي تردّت فيه. وعمومًا، يهدف ما جاء به بن الخوجة في **الرزنامة**، إلى توسيع فضول النخب تجاه شتى تصانيف المعرفة، وشحذ فضولهم للاطلاع على تاريخهم الخاص وتاريخ باقي أمم المعمورة حتى يتسنّى لهم الالتحاق بركب الحضارة والانخراط في التاريخ مع الأمم المتقدمة.

يشير المؤرخ أيضًا إلى فكرة مهمة تتمثل في أن من بين أهداف من عكفوا على تحرير مواد **الرزنامة** "محاولة التجاوب والتفاعل مع ما كانت تعرفه الأمم المتحضرة من جذوة في الإقبال على المعرفة الجذلى والرغبة في الاكتشاف والاستطلاع ومراكمة المعارف وتوسيع دائرة الثقافة العامة" (ص 201)، والتعرّف إلى كل ما هو جديد، وبذلك تكون مغامرة **الرزنامة** التي خاضها بن الخوجة نافذة مفتوحة على العالم الجديد الرحب ودعوة للتونسيين حتى ينفتحوا على جديد المعارف ويُقبلوا عليها بكل شغف؛ إذ لم يعد لمدلول الرقيّ من معنى إذا ما تم اختزاله في ما حصّله السلف.

لا تختلف كذلك مضامين الموسوعة التي أنجزها زين العابدين السنوسي المتعلقة بالأدب التونسي خلال القرن الرابع عشر الهجري عن العروض التي احتوتها **الرزنامة**؛ إذ عبّرت هي الأخرى عن مشروع ثقافي يرنو إلى التغيير واستيعاب سُنن الزمان وتوسيع آفاق المعرفة والتعريف بالآداب التونسية، فقد كان لزين العابدين السنوسي نشاط ثقافي وفكري مكثف، تجلّى من خلال مبادرته بإنشاء الصحف وإصدار المجلات ودعوته إلى تجديد مناهج المعرفة التاريخية وتدبّر واقع الأدب التونسي وتاريخه. وهذا ما نجده في ثنايا الموسوعة التي أنجزها حول الأدب التونسي في القرن الرابع عشر الهجري، حيث حاول التطرّق إلى تاريخ الأدب التونسي والتعريف بأعمال الشعراء والأدباء التونسيين؛ مثل محمد الشاذلي خزندار (1881-1954)، وحسين الجزيري (1894-1974)، وأبي القاسم الشابي (1909-1934)، وغيرهم، كما جمع بين النقد الأدبي والإبداع القصصي، وهذا ما يدل بوضوح على شغفه بالمعارف وتاريخ الثقافة التونسية والآداب الجميلة. واستعان المؤلف بمقالة مخطوطة للكاتب والروائي التونسي شكري المبخوت (1962) حول "قصة الأدب العربي في عهد النهضة"، لبيان نضج فكرة البحث التاريخي عند السنوسي وطرافة إنتاجه الأدبي، حيث أكد فكرة مفادها أن الغرب تحوّل بحداثته العلمية والتكنولوجية والاقتصادية والإبداعية إلى مرجعية مطلوبة لقيام أدب عربي مناسب للوضعية الجديدة التي صار يعيشها العالم العربي في بداية القرن التاسع عشر، وهذا ما كان يسعى له السنوسي؛ إذ كشفت مختلف إنتاجاته الفكرية وإبداعاته الأدبية قدرات استثنائية "بوصفه مؤلِّفًا مُلهمًا ومؤرخًا وناشرًا آمن بالانتماء إلى وطن وفكر وأمة" (ص 209)، من جهة، واستيعابه مختلف تصورات وتوجهات نقّاد الأدب المشارقة والغربيين، من جهة أخرى. وقاد ذلك المؤرخ إلى الدعوة إلى ضرورة "تعديل الرؤية الحدية المنقوصة التي استندت عليها السردية التاريخية لمشروع الدولة الوطنية وذلك عبر توضيح أشكال اشتراك النخبة الزيتونية المنحازة إلى معاني الإصلاح والتحديث والعمل على تحرير الوطن واستعادة السيادة" (ص 233).

يمثل الفصل الرابع (الأخير) "زمن الذات أو الزمن الوجداني"، وهو فصل أراد من خلاله المؤرخ البحث في العناصر الناظمة الشخصية التونسية، من خلال التعويل على العروض التي وردت في مؤلف محمد بن عثمان الحشايشي (1853-1912) **العادات والتقاليد التونسية**[13]، وما خطّه الأب ديمرسمين (1901-1993) في مقالاته.

لئن عمل الحشايشي على البحث في مضمون الثقافة المادية ومختلف المعارف والقيم والمعايير التي طبعت تصرّفات التونسيين، محاولًا في ذلك توسيع اطّلاع الإدارة الحامية على ما شكّل الشخصية القاعدية للتونسيين، فإن ما خطّه الأب ديمرسمين، يعتبر محاولة لوضع أسس نظرية للشخصية التونسية والعناصر الناظمة لها من أجل فهم واقعهم المعيش أكثر فأكثر والتعمّق فيه.

---

13 محمد بن عثمان الحشايشي، **العادات والتقاليد التونسية: الهدية أو الفوائد العلمية في العادات التونسية**، تحقيق الجيلاني بن الحاج يحيى، تقديم محمد اليعلاوي (تونس: سراس للنشر، 1994).

انطلق المؤلف، في مبحث أول من هذا الفصل، من فكرة الشخصية التونسية بين المعارف الإنسانية والعروض المدرسية. وقد بيّن في البداية اهتمام علماء الاجتماع والمؤرخين ورجال الآداب والحضارة بالبحث في مسألة الشخصية التونسية، حيث ألّفوا في شأنها العديد من الدراسات التي يُمكن أن نذكر منها مؤلَّف المؤرخ هشام جعيط (1935-2021) **الشخصية العربية الإسلامية والمصير العربي**[14]. ومؤلَّف المفكر ووزير الثقافة الأسبق البشير بن سلامة (1931-) **الشخصية التونسية: مقوماتها وخصائصها**[15]. وكذلك مؤلَّف أستاذ علم الاجتماع المنصف ونّاس (1956-2020) **الشخصية التونسية: محاولة في فهم الشخصية العربية**[16]، وأخيرًا الدراسة الطريفة للمؤرخ الهادي التيمومي (1949-) **كيف صار التونسيون تونسيين؟**[17]. وعالج هؤلاء جميعهم مفهوم الشخصية التونسية وفق مناهج مختلفة، مثل المنهج الثقافي والمنهج التحليلي النفسي الثقافي والمنهج السوسيو-تاريخي. وعلى الرغم من ذلك، فإن مسألة الشخصية القاعدية التونسية تبقى مفهومًا غامضًا، يصعب تعريفه بدقة، أو الإلمام بمختلف جوانبه، كما أشار إلى ذلك المؤرخ.

في إطار إلقائه نظرة على تصوّرات العروض التاريخية المدرسية وعلاقتها بالهوية التونسية، من خلال الاستعانة ببعض الدراسات والبحوث الجامعية، يُبرز المؤلف العلاقة الوطيدة بين الشخصية الوطنية التونسية والكتب المدرسية للتاريخ، ويعود ذلك - في نظره - إلى الاختيارات السياسية من جهة، حيث تحاول السلطة دائمًا فرض قراءة معيّنة للتاريخ، توظّفها لمصلحتها وللتحديات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية من جهة ثانية. ويُقرّ كذلك بأن الذاكرة المدرسية ما زالت تقدم إلى الناشئة التونسية مقاربة أقرب إلى القراءة السياسية للتاريخ من المعالجة المعرفية المتوازنة، "تجسيدًا لاختيارات الفاعلين السياسيين الرامية إلى إضفاء مزيد من الشرعية على السلطة الحاكمة من دون أن يحصل تصالح بينها وبين الواقع التاريخي" (ص 273).

يتخيّر المؤرخ في ما بعد الوقوف عند جوانب من سياقات مسار الأب ديمرسمين وعثمان الحشايشي اللذين كانت لهما توجّهات تراثية غير خافية؛ إذ كان الأب ديمرسمين منفتحًا على التراث التونسي ومولعًا بالبحث الدقيق في واقع التونسيين ومميزات شخصيتهم، على الرغم من تمسّكه بالهوية الدينية وسيطرة الشاغل التبشيري الكاثوليكي عليه. أما الحشايشي، فعلى الرغم من انبهاره بمنجز الدولة الحامية وانحيازه إلى الوعود التي قدّمتها الحماية الفرنسية في خصوص نشر رسالتها الحضارية وانتشال التونسيين من الجهل، فإن مساره يؤكد انخراطه ضمن مشروع حرص على متابعة شخصية التونسيين وعاداتهم وصنائعهم وتقاليدهم وكل ما يمتّ بصلة لمعيشهم اليومي. لذلك، يستنتج المؤرخ أنه على الرغم من اختلاف مسار تكوين الشخصيتين، فإنهما تشتركان في كونهما قد عملتا على تعقّب نسق التونسيين اليومي ومحاولتهما التعمّق أكثر في سَمت شخصيتهم على صعيد التاريخ، وعلى صعيد الموروث المادي والثقافي أيضًا.

لا ريب في أن فهم شخصية التونسيين يتطلّب البحث في ما راكموه من موروث ثقافي، من أجل فهم خصوصيات المجال الذي استوطنوه، وكيفية تمثّلهم واقعهم المعيش، وللقيام بذلك، يستند المؤرخ إلى العروض التي اكتنزها كتاب الحشايشي، الذي لا يختلف كثيرًا عن أساليب البحوث الإثنولوجية التي قام بها المستكشفون والمولعون بالرحلة من الأوروبيين، حيث عرض فيه الحشايشي كل ما يميز التونسيين من تقاليد وعادات تخص التنشئة وأساليب التحصيل، وكل ما يتعلق بأعمالهم وأخلاقهم وطباعهم أيضًا "منذ بروزهم في الأرحام إلى أن يوضعوا في الرغام" على حد قوله، ما يحيلنا على المشترك الثقافي للتونسيين الذي يكشف، بلا شك، عن ثوابت الشخصية التونسية وتحوّلاتها.

---

14 هشام جعيط، **الشخصية العربية الإسلامية والمصير العربي** (بيروت: دار الطليعة بيروت، 2008)، أما النسخة الأصلية فصدرت عن الدار الفرنسية ساي في عام 1974.

15 البشير بن سلامة، **الشخصية التونسية: مقوماتها وخصائصها** (تونس: مؤسسات بن عبد الله، 1974).

16 المنصف ونّاس، **الشخصية التونسية: محاولة في فهم الشخصية العربية** (تونس: الدار المتوسطية للنشر، 2010).

17 الهادي التيمومي، **كيف صار التونسيون تونسيين؟** (تونس: دار محمد علي الحامي، 2014).



ينتقل المؤلف في ما بعد إلى الحديث عن ثوابت الشخصية التونسية وتحوّلاتها؛ إذ اعتمد على بعض المقالات التي نشرها الأب ديمرسمين في المدة 1958-1961، المتعلقة بمحددات الشخصية التونسية، حيث يُقرّ المؤرخ في البداية بضرورة تبنّي أشكال التداخل بين المعارف الإنسانية والاجتماعية لدراسة مكوّنات الشخصية التونسية التي تبقى مهمة عسيرة جدًّا، نظرًا إلى صعوبة تمييز العناصر الثابتة من العناصر المتحوّلة، مؤكدًا في الوقت نفسه على تفرّد شخصية التونسية:ين؛ إذ يظهر ذلك من خلال امتلاكهم لهجة تحيل على معانٍ مخصوصة، وتتّسم بمرونتها وتشعّبها وينتظم فيها الخطاب وفق شيفرة خاصة.

انتهى المؤرخ إلى بيان الأبعاد التي أسهمت بحظ وافر في بناء الشخصية القاعدية للتونسيين، وهي الوحدة والتنوع والتواصل. فالشخصية التونسية تتّسم في الوقت نفسه بالوحدة والتنوع؛ إذ نجد عند المجتمع التونسي قدرة على إنجاز تجانس مذهل، على الرغم من تنوّع العناصر الناظمة لانتمائه وتعددها، وهي متمثلة في الأصول العرقية واللغة والدين والحضارة. وفضلًا عن ذلك، تتّسم الشخصية التونسية بالامتداد والتواصل، وهذا ما يظهر من خلال توافر الموروث التاريخي في أبعاد ثلاثة ثابتة: ذاكرة الأساطير المؤسسة، والإسهام في الحضارات المتوسطية، والتعبير عن التمسك بالتقاليد. ويُستنتَج من خلال ذلك أن خاصية المرونة تشكل عنصرًا محوريًا ضمن الشخصية القاعدية للتونسيين مع قدرتهم الفائقة على التأقلم.

على الرغم من ذلك، فإن المؤرخ لا يتوانى في الإقرار بتشعّب الشخصية التونسية واشتمالها على تصورات سلوكية متناقضة ومتضاربة في بعض الأحيان؛ "إذ يحرص التونسيون على تحقيق توازن بين الأضداد، فهم يزاوجون بشكل لافت ومربك حقًّا بين الكياسة والخشونة والمرونة والتصلّب والرجولة والاتزان" (ص 320). وعمومًا، ختم المؤرخ هذا الفصل بالإشارة إلى أن ما خطّه الحشايشي من أفكار تعلّقت بتقاليد التونسيين وعاداتهم، يتوافق مع مشاغل الأب ديمرسمين، حيث انخرط الاثنان في البحث عن الجينوم الثقافي للتونسيين من خلال سبر مختلف تصرفاتهم وإدراك مكوّنات شخصيتهم وخصوصيات عوالمهم السطحية.

مثّلت خلاصة الكتاب مراجعات منهجية وإبستيمولوجية في خصوص راهن الكتابة التاريخية، حيث أكد ضرورة تسلّح مؤرخ اليوم بأدوات معرفية ونظرية جديدة لمقاربة إشكاليات مختلفة ما انفكّت تتزايد، وتكمن أهمية هذا المؤلف في أنه نجح في استقراء مصادر محسوبة على التاريخ الموازي، وذلك لإعادة قراءة ماضي التونسيين والغوص في أخبارهم لبناء مرويّة جماعية جديدة تستجيب لمتطلّبات المرحلة الراهنة، وتعيد صوغ السردية الوطنية بالبحث في الأزمنة المفقودة داخلها. وقد لا نبالغ إنْ قلنا إن الكتاب لا يعدو أن يكون تأكيدًا من المؤرخ على فكرة طريفة مفادها أن الهوية لا يمكن أن تكون إلّا أرضًا متحركةً متجددةً تأبى الثبات، وتنزع دائمًا إلى احتضان التنوّع والتعدد والاختلاف.



المراجع

References

- بن سلامة، البشير. **الشخصية التونسية: مقوماتها وخصائصها**. تونس: مؤسسات بن عبد الله، 1974.
- بن مرابط القفصي، المنتصر. **نور الأرماش في مناقب القشاش**. تحقيق لطفي عيسى. تونس: المكتبة العتيقة، 1998.
- التيمومي، الهادي. **كيف صار التونسيون تونسيين؟** تونس: دار محمد علي الحامي، 2014.
- جعيط، هشام. **الشخصية العربية الإسلامية والمصير العربي**. بيروت: دار الطليعة بيروت، 2008.
- الحشايشي، محمد بن عثمان. **العادات والتقاليد التونسية: الهداية أو الفوائد العلمية في العادات التونسية**. تحقيق الجيلاني بن الحاج يحيى. تقديم محمد اليعلاوي. تونس: سراس للنشر، 1994.
- رضوان العبادي، محمد. **مجمع الأمثال الشعبية التونسية**. تونس: دار سحنون للنشر والتوزيع، 2018.
- صفر، محمد البشير. **الجغرافيا عند العرب**. ترجمة حمادي الساحلي. بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1987.
- ________. **مفتاح التاريخ: مفكرات ومقالات تاريخية**. تقديم وتحقيق حمادي الساحلي. بيروت: دار الغرب الإسلامي، 2009.
- عمامو، حياة ولطفي عيسى ومنصف التايب. **السلطة وهاجس الشرعية في الثقافة الإسلامية**. تونس: دار أمل للنشر، 2005.
- عيسى، لطفي. **أخبار المناقب في المعجزة والكرامة والتاريخ**. تونس: سراس للنشر، 1993.
- ________. **مميزات الذهنية المغاربية في القرن السابع عشر**. تونس: سراس للنشر، 1994.
- ________. **مغرب المتصوّفة من القرن العاشر إلى القرن السابع عشر: الانعكاسات السياسية والحراك الاجتماعي**. تونس: مركز النشر الجامعي وكلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بتونس، 2005.
- ________. **كتاب السير: مقاربات لمدونات المناقب والتراجم والأخبار**. تونس: دار المعرفة للنشر، 2007.
- ________. **بين الذاكرة والتاريخ في التأصيل وتحوّلات الهوية**. الدار البيضاء: أفريقيا الشرق، 2016.
- ونّاس، المنصف. **الشخصية التونسية: محاولة في فهم الشخصية العربية**. تونس: الدار المتوسطية للنشر، 2010.
- ونيس، سالم. **الحكاية الخرافية والشعبية**. تونس: دار سحنون للنشر والتوزيع، 2016.

جون رولز

تحرير: صامويل فريمان

ترجمة: يزن الحاج

محاضرات في تاريخ الفلسفة السياسية

صدر عن سلسلة ترجمان في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات كتاب **محاضرات في تاريخ الفلسفة السياسية**، وهو ترجمة يزن الحاج العربية لكتاب *Lectures on the History of Political Philosophy* الذي حرره، باللغة الإنكليزية، صامويل فريمان. هذا الكتاب مجموعة من المحاضرات التي ألقاها جون رولز في أثناء تدريسه في جامعة هارفرد، طوال ثلاثة عقود، اهتمّ فيها بالفلسفة السياسية الحديثة، وسعى فيها إلى تحديد السمات الأساسية لليبرالية بصفتها تعبّر عن مفهوم سياسي للعدالة حين يُنظر إلى الليبرالية بمنظار تقاليد الدستورية الديمقراطية، متناولاً أصحاب نظرية العقد الاجتماعي هوبز ولوك وروسو، ومفكّري الفلسفة النفعية هيوم ومِل. أما ماركس فرأى فيه رولز ناقدًا لليبرالية.

يتألف هذا الكتاب (640 صفحة بالقطع الوسط، موثقًا ومفهرسًا) من ستة أقسام، تضم تسعة عشر فصلًا، إضافة إلى ملاحق تضم خمس محاضرات عن جوزف بتلر: "التكوين الخُلُقي للطبيعة البشرية"، و"طبيعة الضمير وسلطته"، و"اقتصاد العواطف"، و"حجّة بتلر ضد الأنَوية"، و"التضارب المفترض بين الضمير وحبّ الذات".





وثائق ونصوص
Primary Sources



محمود محارب | Mahmoud Muhareb*

الأرشيفات في إسرائيل والرواية التاريخية الإسرائيلية والنكبة

كشف النقاب عن التقرير الذي يدحض الرواية التاريخية الإسرائيلية

Archives in Israel, the Israeli Historical Narrative, and the Nakba

Unveiling the Report that Refutes the Israeli Historical Narrative

تسلّط هذه الدراسة الضوء على الأرشيفات في إسرائيل، وتعالج السياسة التي اتبعتها الحكومات الإسرائيلية في إحكام إغلاق الوثائق والملفات المتعلقة بحرب 1948 والنكبة والقضية الفلسطينية، التي تتناقض مع الرواية التاريخية الإسرائيلية أو تختلف عنها، ولا سيما الوثائق ذات الصلة بطرد الفلسطينيين من وطنهم وارتكاب جرائم حرب في حقهم. وتقف الدراسة على الخطوات التي اتخذتها المؤسسة الإسرائيلية في مواجهة كشف المؤرخين الجدد وغيرهم الوثائق الإسرائيلية من الأرشيفات الإسرائيلية التي تتناقض مع الرواية التاريخية الإسرائيلية، وتكليفها أحد أشدّ أجهزة الأمن سرية ورهبة، بإجراء فحص شامل للأرشيفات في إسرائيل، وإعادة إغلاق الوثائق والملفات المتعلقة بالنكبة والقضية الفلسطينية والصراع العربي - الإسرائيلي، التي تتناقض مع الرواية التاريخية الإسرائيلية. وتتناول الدراسة، بالعرض والتحليل، وثيقة بالغة الأهمية، دوّنتها في 30 حزيران/ يونيو 1948 المخابرات العسكرية الإسرائيلية، بعنوان "حركة هجرة عرب أرض إسرائيل في الفترة 1.12.47-1.6.48"، والتي كشف النقاب عنها معهد عكيفوت في سنة 2019. وتتناقض هذه الوثيقة تناقضًا شاملًا مع جميع مركبات الرواية التاريخية الإسرائيلية في خصوص قضية تهجير الفلسطينيين من فلسطين، وتُحمّل المنظمات العسكرية اليهودية والجيش الإسرائيلي مسؤولية تهجير الفلسطينيين في الفترة المذكورة.

كلمات مفتاحية: الأرشيف الإسرائيلي، النكبة، التطهير العرقي، الهاغاناه، المؤرخون الجدد.

This study explores Israeli archives, spotlighting the policy followed by Israeli governments regarding records of the 1948 war, the Nakba, and the Palestinian cause: to firmly seal access to documents and records which contradict with the Israeli historical narrative, and especially those related to the expulsion of Palestinians from their homeland and the commission and investigation of war crimes committed against them. It tracks the steps taken by Israeli government institutions whom "New Historians" (and others) confronted with discoveries of Israeli archival evidence gainsaying the established Israeli historical narrative, including the step of tasking one of the country's most secretive and feared security services to conduct a comprehensive examination of archives existing in Israel, and to seal off public access to all documents and files related to the Nakba, the Palestinian cause, and the Arab-Israeli conflict which in an important way contradicts the Israeli historical narrative. The study presents and analyzes an important Israeli military intelligence document, dated 30 June 1948: "The Emigration of Palestinian Arabs from 12/1/1947-1/6/1948," which was unearthed in 2019 by Akevot - The Institute for Israeli-Palestinian Conflict Research. This document completely contradicts all components of the Israeli historical narrative regarding displacement of Palestinians from Palestine and holds the Jewish military organizations and the Israeli army responsible for the forced migration of Palestinians in this period.

Keywords: Israeli Archives, Al-Nakba, Ethnic Cleansing, Hagenah, New Historians.

* أستاذ جامعي فلسطيني وباحث في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

Palestinian University Professor and Researcher at the Arab Center for Research and Policy Studies.

مقدمة

يبلغ عدد الأرشيفات في إسرائيل أكثر من 500 أرشيف[1]، وتقسم ثلاثة أنواع: أولًا، أرشيفات خاصة، وتشكل الأغلبية العظمى من الأرشيفات. ثانيًا، أرشيفات عامة، وهي الأرشيفات التي تمتلكها وتديرها مؤسسة غير ربحية، والتي تعترف بها الحكومة باعتبارها أرشيفات عامة، ويبلغ عددها 22 أرشيفًا، مثل الأرشيف الصهيوني المركزي وأرشيف وايزمان. ثالثًا، الأرشيفات التابعة للدولة، وهي جميعها تتبع رسميًا لأرشيف الدولة.

جرى نقاش في إسرائيل بعد الإعلان عن قيامها في سنة 1948 في ما إذا كان عليها أن تعتمد الأرشيف الصهيوني المركزي[2] أرشيفًا للدولة، أم تؤسس أرشيفًا جديدًا. وقد تقرر، لأسباب مختلفة، تأسيس أرشيف جديد أُطلق عليه أرشيف الدولة، وقد باشر عمله في سنة 1949[3]. وكانت عملية إقامته جزءًا من عملية بناء الأمة ومن التأسيس لمفاهيم وفرضيات تتجاوب مع هذه العملية التي تُعزّز الرواية التاريخية والذاكرة الجمعية لليهود وفق المنظور الصهيوني.

يوثّق أرشيف الدولة ويؤرشف كل ما يصدر عن مؤسسات الدولة المختلفة منذ تأسيسها حتى اليوم، ويشمل ذلك مختلف الوزارات والسلطات المحلية ومؤسسات كثيرة أخرى. ويؤرشف أيضًا ما صدر عن مؤسسات الحكم المختلفة في فلسطين إبان الانتداب البريطاني والحكم العثماني.

يتبع أرشيف الدولة ديوان رئيس الحكومة ويحصل على تمويله منه. ويرأسه أمين الأرشيف، وهو الذي يديره، ويرأس أيضًا "المجلس الأعلى للأرشيفات" الذي يتشكل من ممثلي أرشيفات مهمة، مثل أرشيف الجيش الإسرائيلي[4] والأرشيف الصهيوني المركزي وأرشيف المكتبة الوطنية والجامعية، وممثلين عن عدة وزارات.

نظّم "قانون الأرشيفات" الذي سنّه الكنيست في سنة 1955 الوضع القانوني للأرشيفات في إسرائيل ومجمل عمليات الأرشفة، بما في ذلك مسائل إغلاق الملفات للباحثين وللجمهور العام أو فتحها[5]. ومنح هذا القانونُ رئيسَ الحكومة صلاحيات واسعة جدًا في إغلاق وتمديد إغلاق الملفات والوثائق السرية المختلفة التي تنتهي مدة إغلاقها بعد مرور ثلاثين أو أربعين أو خمسين أو سبعين سنة، أو فترة زمنية غير محددة، إذا رأى ضرورة لذلك. فمثلًا وقّع رئيس الحكومة الإسرائيلية في سنة 2010 أوامر جديدة، مدّدت إغلاق الكثير من الملفات التي كانت فترة إغلاقها تنتهي في تلك السنة لمرور 50 سنة على إغلاقها، بعشرين سنة أخرى[6]. ومنح هذا القانون كل شخص حق استعمال الأرشيفات الإسرائيلية التابعة للدولة، وفق الأنظمة التي يضعها أرشيف الدولة.

أعطى هذا القانونُ أرشيفَ الدولة ملكيةَ جميع الوثائق التابعة لمؤسسات الدولة المختلفة، سواء جرى تسليم موادها ووثائقها إلى أرشيف الدولة أم لم يتم ذلك، وبقيت في المؤسسة نفسها. وعلى الرغم من أن جميع الأرشيفات التابعة لمؤسسات الدولة المختلفة تُعد من

1 للاطلاع على القائمة الكاملة للأرشيفات في إسرائيل، ينظر: "قائمة الأرشيفات في إسرائيل"، المكتبة الوطنية الإسرائيلية، شوهد في 2021/5/18، في: https://bit.ly/3bEaPUa

2 أسست المنظمة الصهيونية العالمية الأرشيف الصهيوني المركزي في سنة 1919 في برلين، ونُقل إلى القدس في سنة 1933 في إثر صعود الحزب النازي إلى الحكم في ألمانيا.

3 عن خلفية تأسيس أرشيف الدولة، ينظر: كوبي كوهين هطب، "إقامة أرشيف الدولة في الانتقال من الييشوف إلى الدولة"، **عيونيم**، العدد 32 (2019)، ص 296-342، شوهد في 2021/5/18، في: https://bit.ly/2RmU5Kj (بالعبرية)

4 اسم أرشيف الجيش الإسرائيلي الرسمي هو "أرشيف جيش الدفاع الإسرائيلي والمؤسسة الأمنية"، وسنكتفي بذكره في هذه الدراسة بأرشيف الجيش الإسرائيلي.

5 ينظر نص هذا القانون والتعديلات التي أضيفت إليه في موقع الكنيست، في: "قانون الأرشيفات، 1955"، شوهد في 2021/5/21، في: https://bit.ly/3d12bQr (بالعبرية)

6 يوسي بن أرتسي، "سكوت الأرشيفات: في قضية كشف وثائق المؤسسات الأمنية"، **أوراق زيتون وسيف**، العدد 11 (2011)، ص 11-29. (بالعبرية)



الناحية الرسمية جزءًا من أرشيف الدولة، فإن العديد من هذه الأرشيفات يعمل على نحو مستقل تمامًا عن أرشيف الدولة، مثل أرشيفات الجيش الإسرائيلي والمخابرات العامة (الشاباك) والموساد ولجنة الطاقة النووية ومعهد البحث البيولوجي والمصانع الأمنية.

يوجد في أرشيف الدولة، وفق ما يذكر موقعه، مليونان و741 ملفًا، تحتوي على نحو 400 مليون صفحة ورقية[7]، ولا يوفر هذا الأرشيف فهرسًا كاملًا لملفاته، إنما يعرض فهرسًا جزئيًا في موقعه، وجزءٌ فقط من ملفاته المفهرسة مفتوح للباحثين والجمهور العام. ولا يكشف أرشيف الدولة الملفات السرية التي في حوزته في الفترة الزمنية التي يحددها القانون؛ إذ كان يتوافر على نحو 300 ألف ملف سري، انتهت مرحلة إغلاقها وفق القانون في بداية سنة 2019، بيد أنه لم يكشفها للجمهور العام وفق ما يتطلبه القانون. ومن غير المتوقع أن يكشفها في المستقبل القريب، إذ إنه يكشف نحو عشرة آلاف ملف سري فقط في السنة الواحدة[8].

وعلى الرغم من أهمية أرشيف الدولة، فإنه ليس أكبر الأرشيفات في إسرائيل؛ فهو يأتي في المرتبة الثانية، من حيث عدد الملفات والوثائق الموجودة فيه، بعد أرشيف الجيش الإسرائيلي الذي يحتوي على أكثر من 11 مليون ملف، إلى جانب نحو مليونين و800 ألف مادة توثيقية أخرى، من تسجيلات صوتية وفيديوهات وصور من الجو وصور أخرى وخرائط ... إلخ[9]. ونحو 370 ألف ملف فقط من ملفات أرشيف الجيش الإسرائيلي مفتوح للباحثين والجمهور العام[10]. ويتأخر أرشيف الجيش الإسرائيلي كثيرًا في الكشف عن الوثائق السرية التي في حوزته عن الفترة الزمنية المحددة وفق القانون؛ إذ يوجد في أرشيفه 981 ألف ملف سري، انتهت مرحلة إغلاقها في بداية سنة 2019، لكنه لم يكشفها للجمهور العام. ومن غير المتوقع أن يكشفها في المستقبل القريب؛ لأن معدل ما يكشفه هذا الأرشيف في السنة الواحدة من الأرشيفات السرية التي حان وقت كشفها وفق القانون نحو سبعة آلاف ملف فقط[11].

أُسّس أرشيف الجيش الإسرائيلي في تموز/ يوليو 1948، بقرار من دافيد بن غوريون (رئيس الحكومة ووزير الأمن حينئذ)، وهو تابع لوزارة الأمن الإسرائيلية ويحصل على ميزانيته منها، ويوثّق جميع المواد المتعلقة بالجيش الإسرائيلي ومختلف المواد عن المنظمات والمؤسسات العسكرية والأمنية اليهودية في فلسطين التي سبقت تأسيس إسرائيل، علاوة على تاريخ النشاط العسكري اليهودي في العالم بما في ذلك مشاركتهم في الحروب في العالم ودورهم في تطوير الفنون العسكرية وتقنياتها. ويشمل هذا الأرشيف، بسبب مركزية الجيش في الحياة في إسرائيل، مواد كثيرة جدًا ذات علاقة بمجالات الحياة المختلفة فيها، مثل الاقتصاد والتعليم والهجرة والاستيطان ... إلخ[12].

لا تزال أرشيفات عديدة، تعتبرها الحكومة الإسرائيلية ذات حساسية أمنية عليا، مغلقة إغلاقًا تامًا أمام الجمهور العام منذ تأسيسها حتى اليوم، مثل أرشيفات جهاز المخابرات العامة (الشاباك) وجهاز الموساد ولجنة الطاقة النووية ومعهد البحث البيولوجي، وكذلك أرشيفات المصانع العسكرية. ويحتوي كل أرشيف منها على وثائق ومعلومات قيّمة في مجال نشاطه لها أهمية تاريخية كبيرة جدًا. فالمواد المحفوظة في أرشيف الشاباك مثلًا تشمل معلومات واسعة عن مواطني إسرائيل وعن الفلسطينيين في المناطق المحتلة منذ

---

7 ينظر موقع أرشيف الدولة في: https://bit.ly/3vqkl4c

8 للمزيد عن هذا الموضوع، ينظر: **تقرير مراقب الدولة السنوي 2020**، فصل "معلومات سرية - حمايتها في الأرشيفات ومنع نشرها"، ص 332-333، في: https://bit.ly/3gCkRXl (بالعبرية)

9 موقع أرشيف الجيش الإسرائيلي، في: https://bit.ly/3cEorPG

10 "وضع الدخول إلى الأرشيفات الحكومية"، **ورقة معلومات**، معهد عكيفوت (أيلول/ سبتمبر 2017)، شوهد في 2021/5/18، في: https://bit.ly/2Qxo7KT (بالعبرية)

11 **تقرير مراقب الدولة السنوي 2020**، ص 333. (بالعبرية)

12 موقع أرشيف الجيش الإسرائيلي، في: https://bit.ly/3xgYPQK

سنة 1967. وتشمل كذلك وثائق تتعلق بالدور المهم الذي أداه جهاز الشاباك في عملية صنع قرارات الحكومة تجاه الفلسطينيين في داخل الخط الأخضر، وفي المناطق المحتلة سنة 1967.

أولًا: الرواية التاريخية الإسرائيلية والأرشيفات

بلورت إسرائيل رواية تاريخية وأساطير تأسيسية عن حرب 1948، تناقضت تناقضًا صارخًا مع طبيعة هذه الحرب، ومع الأهداف الحقيقية التي سعت الحركة الصهيونية لتحقيقها، ومع ماهية الحركة الصهيونية نفسها. ورسمت هذه الرواية صورةً ورديةً عن إسرائيل، وعن الحرب التي خاضتها في سنة 1948، ادّعت فيها أن إسرائيل كانت ضحية صغيرة وبريئة ومحبّة للسلام، وأنها تعرّضت لعدوان سبع دول عربية سعت لإبادتها، وأنها خاضت حربًا للدفاع عن وجودها، وحافظت فيها على طهارة السلاح، وأنها لم ترتكب الجرائم في هذه الحرب التي كانت حرب القلة ضد الكثرة، وانتصرت فيها القلة على الكثرة، كانتصار داود على جالوت، بفضل نوعية المقاتل اليهودي وبطولته[13].

وتجاهلت هذه الرواية تجاهلًا تامًا طبيعة الحركة الصهيونية، وماهية مشروعها الكولونيالي الإجلائي والإحلالي الذي هدف إلى إقامة دولة يهودية في فلسطين، على حساب وجود الشعب العربي الفلسطيني. وقد تجاهلت أن فكرة "الترانسفير"، أي طرد الشعب العربي الفلسطيني من وطنه، قد انبثقت من صلب الصهيونية ورافقت المشروع الصهيوني في مراحله المختلفة؛ إذ لا نكاد نجد قائدًا صهيونيًا إلّا ربط بين إقامة الدولة اليهودية في فلسطين وطرد الفلسطينيين منها. وقد نادت جميع الأحزاب الصهيونية مبكرًا بطرد الفلسطينيين من فلسطين. وتشكّل في ثلاثينيات القرن الماضي إجماع صهيوني رسمي، يدعو إلى طرد الفلسطينيين، شمل جميع الأحزاب والمؤسسات الصهيونية المختلفة[14].

وقد أقامت الوكالة اليهودية ثلاث لجان ترحيل من أجل وضع استراتيجية وخطط عملياتية لترحيل الفلسطينيين عُنوة من فلسطين، الأولى في سنة 1937، والثانية في سنة 1942، والثالثة في سنة 1948[15]. إلى جانب ذلك، وضعت منظمة الهاغاناه خططًا استراتيجية عسكرية وعملياتية لطرد الفلسطينيين، كان أبرزها خطة "أ" التي وضعتها الهاغاناه في سنة 1941 وطوّرتها إلى خطة "ب" في سنة 1943 وإلى خطة "ج" في سنة 1946 وإلى خطة "د" (دالت) في آذار/ مارس 1948، التي نصّت على احتلال القرى والبلدات والمدن الفلسطينية وطرد سكانها منها، وباشرت الهاغاناه وقواتها الضاربة البلماح بتنفيذها في بداية نيسان/ أبريل 1948[16]. وانسجامًا مع مخططها لطرد الفلسطينيين، أنشأت الهاغاناه جهازًا خاصًا لتنفيذ "مشروع ملفات القرى" الذي جمع في السنوات 1943-1948 مختلف المعلومات عن القرى والبلدات الفلسطينية؛ عددها وعدد سكانها وتركيبتها الديموغرافية ونسبة الرجال القادرين فيها على حمل

13 Avi Shlaim, "Israel and the Arab Coalition in 1948," in: Eugene L. Rogan & Avi Shlaim (eds.), *The War for Palestine: Rewriting the History of 1948* (Cambridge: Cambridge University Press, 2001), pp. 79-80.

14 محمود محارب، "الصهيونية والهاجس الديمغرافي"، **شؤون فلسطينية**، العدد 194 (أيار/ مايو 1989)؛ ينظر أيضًا: نور الدين مصالحة، **طرد الفلسطينيين: في مفهوم الترانسفير في الفكر والتخطيط الصهيونيين، 1948-1982** (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1992).

15 المرجع نفسه.

16 للمزيد عن خطط الترحيل والتطهير العرقي في فلسطين، ينظر: إيلان پاپه، **التطهير العرقي في فلسطين**، ترجمة أحمد خليفة (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2007)؛ مصالحة.

السلاح وطبيعتها الطوبوغرافية والطرق المؤدية إليها، لاستعمالها عندما يحين الوقت لتنفيذ مخطط طرد الفلسطينيين بالقوة وإنشاء الدولة اليهودية[17].

وقد أعدّت الحركة الصهيونية القوة العسكرية من خلال تحالفها مع بريطانيا، ومن ثم مع الولايات المتحدة الأميركية، لتحقيق هدفيها الأساسيين: تأسيس دولة يهودية في فلسطين، وطرد الشعب الفلسطيني من الأرض العربية الفلسطينية التي تقام عليها هذه الدولة. وتمكّن الييشوف اليهودي في فلسطين، الذي لم يتجاوز عدد أفراده 650 ألف نسمة في منتصف سنة 1948، من أن يُجنّد مقاتلين فاق عددهم عدد جميع الجيوش والقوات العربية التي شاركت في حرب 1948 في جميع مراحل الحرب. فقد كان عدد ميليشيات الهاغاناه 65 ألفًا عشية حرب 1948، وتطوع للخدمة في الجيش البريطاني خلال الحرب العالمية الثانية، بتشجيع من قيادة الحركة الصهيونية، 30 ألفًا من الييشوف اليهودي في فلسطين، جاء عشرون ألفًا منهم من صفوف الهاغاناه، وعادوا وانخرطوا في صفوف الهاغاناه بعد انتهاء تلك الحرب[18]. وعند تأسيس الجيش الإسرائيلي في 26 أيار/ مايو 1948 من جوف منظمة الهاغاناه، كان عدد أفراده 36500. وبعد ذلك بشهر واحد فقط، ارتفع عدد أفراده إلى 54 ألفًا، وقد ظل تعداده يزداد أسبوعًا بعد آخر، في إثر استدعاء كامل قوات الاحتياط وخفض سن الخدمة في صيف 1948 إلى 17 عامًا، وفي إثر وصول 25 ألف مقاتل يهودي متطوع إلى إسرائيل[19] من أوروبا الغربية والشرقية والولايات المتحدة ودول أخرى، بلغ عدد أفراده 104 آلاف عنصر في كانون الأول/ ديسمبر 1948[20]، حتى وصل إلى 114500 في آذار/ مارس 1949[21]. أما عدد الجيوش والقوات العربية التي شاركت في حرب 1948، فقد بلغ 30 ألفًا في أيار/ مايو 1948، وارتفع هذا العدد في نهاية الحرب ليصل إلى 60 ألفًا كانت غالبيتهم من الجيش المصري[22].

إلى جانب ذلك، تجاهلت الرواية التاريخية الإسرائيلية الانقسام الذي كان سائدًا بين الدول العربية والصراعات التي كانت محتدمة بينها خلال الحرب، وغضّت الطرف عن العلاقات السرية التي أقامتها إسرائيل مع بعض هذه الدول عشية الحرب وخلالها، والتي كان لها تأثير في نتائجها.

لقد رفضت الرواية التاريخية الإسرائيلية الرسمية الاعتراف بقيام القوات العسكرية الإسرائيلية بطرد الشعب العربي الفلسطيني من وطنه، واقترافها جرائم حرب ضده وارتكابها المجازر في حقه على طول فلسطين وعرضها، التي بلغت وفق ما ذكره مدير أرشيف الجيش الإسرائيلي الأسبق أربيه يتسحاقي 110 مجازر[23]. وادّعت هذه الرواية أن الفلسطينيين هاجروا من ديارهم بدعوة من القيادة الفلسطينية ومن قادة الدول العربية، في سياق مؤامرة دبّرتها قيادة الشعب الفلسطيني وهؤلاء القادة ضد إسرائيل، بهدف إحراجها وتشويه سمعتها وتبرير دخول جيوش الدول العربية إلى فلسطين.

---

17 للمزيد عن مشروع ملفات القرى، ينظر: شمري سلمون، **بداية مشروع ملفات القرى في الهاغاناه: الفكرة والتنفيذ، 1943-1945** (القدس: الجامعة العبرية، 2014) (بالعبرية)؛ شمري سلمون، **مشروع ملفات القرى، 1945-1948** (تل أبيب: أرشيف تاريخ الهاغاناه، 2018). (بالعبرية)

18 دوف تماري، **الأمة المسلحة: صعود وأفول ظاهرة الاحتياط في إسرائيل** (تل أبيب: وزارة الدفاع، 2012) (بالعبرية). ينظر أيضًا: محمود محارب، "مراجعة كتاب: الأمة المسلحة: صعود وأفول ظاهرة الاحتياط في إسرائيل"، **سياسات عربية**، العدد 2 (أيار/ مايو 2013)، ص 167-171.

19 يعقوب ماركوفيتسكي، **الجمرة المقاتلة: التجنيد من خارج البلاد في حرب الاستقلال** (تل أبيب: وزارة الدفاع، 1995). (بالعبرية)

20 تماري.

21 المرجع نفسه.

22 بلغ عدد الجيوش العربية التي دخلت فلسطين في منتصف أيار/ مايو 1948 نحو 20 ألفًا. وبلغ عدد قوات "جيش الإنقاذ" الذي نظمته جامعة الدول العربية وقوات "الجهاد المقدس" التابعة للهيئة العربية العليا نحو 8-10 آلاف. وازداد عدد الجيوش العربية، ولا سيما عدد الجيش المصري خلال شهور الحرب الأخيرة، فوصل إلى نحو 60 ألفًا. ينظر: عارف العارف، **نكبة فلسطين والفردوس المفقود**، ج 2 (صيدا: المكتبة العصرية، 1956)، ص 342.

23 يئير أورون، **الكارثة والنهضة والنكبة** (تل أبيب: ريسلينغ، 2013)، ص 313. (بالعبرية)

وعلى الرغم من تفاهة هذا الادعاء الذي وضعته الحكومة الإسرائيلية في أثناء حرب 1948، فقد تبنّته جميع الأحزاب والمنظمات ومختلف القوى السياسية الإسرائيلية من أقصى اليمين المتطرف والفاشي إلى أقصى اليسار الشيوعي الإسرائيلي، التي انخرطت في حرب 1948، وشارك جميعها في طرد الشعب الفلسطيني. لقد رفضت الحكومة الإسرائيلية وكل الأحزاب السياسية الاعتراف بارتكابها جريمة طرد الشعب الفلسطيني، وفق خطط عسكرية عملياتية، وضعتها قيادة الهاغاناه قبل حرب 1948 وخلالها. ذلك أن لاعترافها بطرد الشعب الفلسطيني تبعات ونتائج سياسية، يأتي في أولها تحمّلها مسؤولية الطرد وإمكان إرغامها على قبول عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم.

في سياق محاولة إسرائيل تعزيز روايتها التاريخية الرسمية، اتّخذت منذ تأسيسها مجموعة من القرارات والإجراءات القانونية والإدارية، أبقت من خلالها على وثائق محاضر اجتماعات الحكومة[24] والجيش الإسرائيلي ووثائق المخابرات، ولا سيما المخابرات العسكرية، ووثائق جميع المؤسسات الإسرائيلية الأخرى ذات الصلة بطرد الفلسطينيين من وطنهم وبارتكاب المجازر في حقهم وبأعمال الاغتصاب والقتل بدم بارد والتمثيل بالجثث وبأعمال السلب والنهب وتدمير القرى، مغلقةً في الأرشيفات الإسرائيلية[25].

لم تكتفِ القيادة الإسرائيلية بذلك، بل إنها لتثبت روايتها التاريخية حاولت تعزيزها بتلفيق أبحاث ودراسات. فمثلًا، طلب بن غوريون - رئيس الحكومة ووزير الأمن والمسؤول الأول عن طرد الفلسطينيين وارتكاب المجازر في حقهم - من معهد شيلواح في سنة 1961، في إثر ضغط الرئيس الأميركي جون كنيدي (1960-1963) على إسرائيل لقبول عودة جزء من اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم، القيامَ بإعداد "دراسات" تثبت أن:

"أ- قيادات عربية في فلسطين وخارجها، وهيئات عربية وفلسطينية، شجعت العرب الفلسطينيين على الفرار من فلسطين في حرب 1948.

ب- ساعدت الجيوش العربية والمتطوعون العرب الفلسطينيين على الهرب، سواء أكان ذلك بإخلائها قرى عربية أم بعلاقاتها السيئة بالفلسطينيين.

ج- ساعد الجيش البريطاني الفلسطينيين على الهرب في عديد من الأماكن.

د- بذلت مؤسسات ومنظمات يهودية جهدها لمنع الهرب"[26].

استجاب معهد شيلواح[27] لطلب بن غوريون وكلّف عددًا من الباحثين الإسرائيليين فيه بتنفيذ ما أراده بن غوريون. وكان من بين الذين عملوا في هذا المشروع روني غباي[28]، وموشيه معوز[29]، وأوري شتندل[30]. وفي بداية عمله، توجّه معوز إلى دافيد كيمحي

24 لا يزال جزء كبير من محاضر جلسات الحكومة الإسرائيلية في الفترة أيار/ مايو 1948-آذار/ مارس 1949 مغلقًا، ولا سيما تلك المحاضر التي تناولت طرد الفلسطينيين وارتكاب المجازر والفظائع في حقهم وتدمير قراهم وكل ما يتعلق بالنكبة. للمزيد، ينظر: المرجع نفسه، ص 129-179.

25 المرجع نفسه.

26 شاي حزقني، "البحث الذي كان من المفروض أن يثبت أن العرب هربوا في 1948"، **هآرتس**، 2013/5/18، شوهد في 2021/5/18، في: https://bit.ly/3f2vzHo (بالعبرية)

27 كان معهد شيلواح ملائمًا للاستجابة لطلب بن غوريون، فقد أسسته وزارتا الأمن والخارجية الإسرائيليتان، بالتعاون مع الجامعة العبرية. وعمل به متخصصون إسرائيليون كانوا يخدمون حينئذ في المؤسسة الأمنية أو سبق لهم أن خدموا فيها. وكان على رأسه عند تأسيسه في سنة 1959 الرائد في الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية (أمان) يتسحاق أورون، وظل هذا المعهد تابعًا للجامعة العبرية إلى أن انتقل إلى جامعة تل أبيب في سنة 1966.

28 هاجر روني غباي من العراق إلى إسرائيل في بداية خمسينيات القرن الماضي ودرس في الجامعة العبرية في القدس ثم حصل على الدكتوراه في العلوم السياسية في سنة 1959 بسويسرا. عمل في بداية الستينيات في معهد شيلواح عدة سنوات.

29 مؤرخ وأستاذ جامعي إسرائيلي معروف، عمل في بداية الستينيات مساعدًا لمستشار رئيس الحكومة الإسرائيلية للشؤون العربية.

30 مؤرخ إسرائيلي عمل في الفترة 1963-1972 نائبًا لمستشار رئيس الحكومة الإسرائيلية للشؤون العربية.

(أحد كبار موظفي جهاز الموساد حينئذ)، وطلب منه المساعدة في جمع الوثائق. وشرح معوز في رسالته إلى كيمحي: "إن هدفنا هو إثبات أن الهرب تسبب بتشجيع من القيادات العربية المحلية والحكومات العربية وبمساعدة البريطانيين وضغط الجيوش العربية على السكان المحليين"[31].

إلى جانب تعمد المؤسسة الإسرائيلية تلفيق أبحاث ودراسات تثبت روايتها التاريخية، فإنها قطعت شوطًا كبيرًا في محاولة التمادي في قلب الحقائق، وفي التنكر لما كانت قيادة المؤسسة الإسرائيلية نفسها قد اعترفت بحدوثه في حينه. فعند ارتكاب منظمتي إتسل وليحي مجزرة دير ياسين في 9 نيسان/ أبريل 1948، بمساعدة فعالة من منظمة الهاغاناه، أقرت قيادة الييشوف المنظم بقيادة بن غوريون بوقوعها. وعلى الرغم من ذلك، فإن وزارة الخارجية الإسرائيلية نشرت في سنة 1969 كراسًا باللغة الإنكليزية كتبه يعقوب موريس، وزّعته على جميع سفاراتها في العالم، نفت فيه حدوث مجزرة دير ياسين. بل ادّعى هذا الكراس أن مجزرة دير ياسين لم تحدث إطلاقًا، ولم تكن سوى أكذوبة عربية من نسج الخيال العربي[32].

ثانيًا: تأثير المؤرخين الجدد

بعد مرور أكثر من ثلاثة عقود على النكبة، وفي ضوء فتح بعض الوثائق في الأرشيفات الإسرائيلية المتعلقة بحرب 1948، ظهرت في ثمانينيات القرن الماضي كتب ودراسات عديدة، لباحثين إسرائيليين باتوا يُعرفون لاحقًا بالمؤرخين الجدد، مثل: سمحا فلابان، وبيني موريس، وآفي شلايم، وإيلان پايه، وتوم سيغف. واختلفت هذه الدراسات مع الرواية التاريخية الإسرائيلية الرسمية بشأن حرب 1948، ولا سيما في ما يخص طرد الفلسطينيين وارتكاب مجازر في حقهم وخلق مشكلة اللاجئين الفلسطينيين. وعلى الرغم من النقد الموجه إلى المؤرخين الجدد، سواء في ما يخص منهجهم البحثي أم استخلاصاتهم، فإن المعلومات المهمة والتفصيلات الكثيرة التي ذكروها في مؤلفاتهم بشأن عمليات طرد الفلسطينيين والمجازر والاغتصاب والسلب والنهب، تعارضت مع الرواية التاريخية الإسرائيلية الرسمية وساهمت في إضعافها وتقويضها.

إلى جانب ذلك، أظهرت كتابات المؤرخين الجدد وغيرهم أن التدابير التي اتخذتها المؤسسة الإسرائيلية، لإحكام إغلاق الوثائق والمواد الإسرائيلية المتعلقة بالنكبة، لم تكن محكمة بما فيه الكفاية. ويعود ذلك إلى عدة أسباب، يأتي في مقدّمها أن الكثير من الوثائق المتعلقة بطرد الفلسطينيين وبمختلف جرائم الحرب التي ارتكبها الجيش الإسرائيلي ضد الفلسطينيين، ليس موجودًا في أرشيف الدولة وأرشيف الجيش الإسرائيلي فحسب، إنما أيضًا في العديد من الأرشيفات العامة والخاصة الإسرائيلية، ولا سيما أرشيفات الأحزاب الإسرائيلية التي ساهم قادتها العسكريون والسياسيون في هذه الجرائم، مثل أرشيف "بيت بيرل" (حزب مباي - العمل) في كفار سابا، وأرشيف "ياد يعري" (حزب هشومير هتسعير - مبام) في غفعات حبيبا، وأرشيف "ياد تبنكين" (حزب أحدوت هعفوداه) في رمات أفعال. وفي الكثير من الحالات، فإن بعض الملفات التي كانت مغلقة في أرشيف الدولة، وأرشيف الجيش الإسرائيلي، كانت مفتوحة أو كان فتحها أسهل في أرشيف أو أرشيفات الأحزاب، مثل أرشيف "ياد يعري" في غفعات حبيبا أو أرشيف حزب مباي - العمل في بيت بيرل.

31 حزقني.

32 كتب هذا الكراس يعقوب موريس، والد المؤرخ الإسرائيلي بيني موريس، الذي كان يعمل في حينه في قسم الإعلام في وزارة الخارجية الإسرائيلية. للمزيد ينظر: بيني موريس، "المسؤول عن إعادة كتابة التاريخ في وزارة الأمن"، **هآرتس**، 2019/7/11، شوهد في 2021/5/18، في: https://bit.ly/3bDjiH2 (بالعبرية)

أضف إلى ذلك حقيقة أن المؤرخين الجدد كانوا يهودًا إسرائيليين، لم يكن معروفًا عنهم خروجهم عن الرواية التاريخية الإسرائيلية للصراع العربي - الإسرائيلي والنكبة؛ وهو ما سهّل وصولهم إلى الوثائق والملفات في الأرشيفات من دون إثارة الشك في أنهم سيستعملونها بما لا ينسجم مع الرواية التاريخية الإسرائيلية.

أقلقت كتابات المؤرخين الجدد، عن حرب 1948 وعن النكبة، المؤسسة الإسرائيلية؛ لخروجها عن الرواية التاريخية الإسرائيلية ومساهمتها في دحضها أو في تقويضها. فانبرى العديد من مؤرخي المؤسسة الإسرائيلية لمهاجمتهم، والتشكيك في أبحاثهم، واتهامهم بعدم الموضوعية والانحياز إلى الطرف الفلسطيني[33]. بيد أن ذلك لم يحقق الهدف المرجوّ منه، بل ربما زاد من مكانة أبحاثهم وأهميتها؛ فقد باتت كتابات المؤرخين الجدد المستندة إلى وثائق في الأرشيفات الإسرائيلية مرجعًا مهمًا لكثير من الباحثين على الصعيدين المحلي والعالمي. ليس هذا فحسب، بل شرع كثير من الباحثين والدارسين في التوجّه إلى الأرشيفات الإسرائيلية للاطلاع على الوثائق التي أشار إليها الباحثون الجدد وغيرهم، في مراجعهم، والتي تطرقت إلى طرد الفلسطينيين وارتكاب المجازر في حقهم ... إلخ، بغرض قراءتها كلها والتعمّق في دراستها. وقد أثارت هذه الظاهرة سخط المؤسسة الإسرائيلية؛ فلجأت إلى تعزيز قبضتها على مختلف الأرشيفات الإسرائيلية، سواء أرشيف الدولة أم أرشيف الجيش الإسرائيلي أم الأرشيفات العامة والخاصة. فبدأت منذ نحو عقدين في إجراء جرد شامل للملفات في هذه الأرشيفات، وشرعت في إغلاق الملفات التي تتناقض مع الرواية الإسرائيلية لحرب 1948 وللصراع العربي - الإسرائيلي، ولا سيما تلك الملفات والوثائق التي أشار إليها المؤرخون الجدد في كتاباتهم، وكلّفت الجهاز "المسؤول عن الأمن في وزارة الأمن" (ملماب) القيام بهذه المهمة خفيةً ومن دون إثارة ضجة، كما سنرى لاحقًا.

بيد أنه لم يكن في الإمكان إخفاء عملية كبيرة بهذا الحجم؛ فقد تبيّن شيئًا فشيئًا للعديد من الباحثين أن الكثير من الملفات في الأرشيفات الإسرائيلية المتعلقة بحرب 1948 والنكبة الفلسطينية التي كانت مفتوحة للباحثين والجمهور العام قد أُعيد إغلاقها. فقد ذكر مثلًا الباحث الإسرائيلي شاي حزقني في سنة 2013 أن الأرشيفات الإسرائيلية أعادت إغلاق الملفات المتعلقة بالهجرة الفلسطينية في حرب 1948 التي كان المؤرخون الجدد قد استعملوها في أبحاثهم، والتي تتحدث عن طرد الفلسطينيين في الحرب، وعن مجازر ووقائع اغتصاب نفّذها جنود إسرائيليون، وعن أحداث أخرى حساسة اعتبرتها المؤسسة الإسرائيلية محرجة لها[34]. وفي سنة 2019، نشر معهد عكيفوت، بالتعاون مع صحيفة **هآرتس**، تقريرًا مفصلًا عن هذه الظاهرة[35].

ثالثًا: بداية إعادة إغلاق الوثائق

جرت في ثمانينيات القرن الماضي حالات عدة، أُعيد فيها إغلاق وثائق في الأرشيفات الإسرائيلية التي تناقضت مع الرواية التاريخية الإسرائيلية الرسمية للنكبة والصراع العربي - الإسرائيلي. فقد طلب مستشار رئيس الحكومة للشؤون العربية إغلاق جميع ملفات وزارة الأقليات[36]؛ بسبب احتوائها وثائق تتعلق، بحسب ما ذكر، "بطرد العرب الفلسطينيين ومصادرة ممتلكاتهم وأعمال العنف التي

33 ينظر مثلًا: أفرايم كارش، **فبركة التاريخ الإسرائيلي: المؤرخون الجدد** (تل أبيب: الكيبوتس الموحد، 1999) (بالعبرية)؛ Anita Shapira, "The Failure of the Israel 'New Historians' to Explain War and Peace. The Past is not Foreign Country," *The New Republic*, 29/11/1999, accessed on 20/5/2021, at: https://bit.ly/3v5cN7L

34 حزقني.

35 معهد عكيفوت، **إسكات: نشاط المسؤول عن الأمن في وزارة الأمن**، تقرير (تموز/ يوليو 2019)، شوهد في 2021/5/18، في: https://bit.ly/2SY9AIR (بالعبرية)

36 أُنشئت وزارة الأقليات في الحكومة الإسرائيلية المؤقتة في أيار/ مايو 1948، وتواصل وجودها في الحكومة الإسرائيلية الأولى إلى أن ألغيت في حزيران/ يونيو 1949. ولكون هذه الوزارة اختصت وتابعت شؤون العرب الفلسطينيين في تلك الفترة الحساسة، فإن فيها الكثير من الملفات السرية التي تكشف عن سياسات وممارساتها إسرائيل ضد العرب فيها، بما في ذلك عمليات الطرد الجماعي والجرائم التي ارتكبها الجيش الإسرائيلي في حقهم.

ارتكبها الجنود الإسرائيليون ضد العرب"[37]. وعارض أمين أرشيف الدولة هذا الطلب؛ لاعتقاده أن المعلومات الموجودة في الملفات التي تشمل "عمليات الطرد، والأعمال التي قام بها قادة عسكريون محليون، وفي بعض الأحيان قادة عسكريون مهمون جدًّا، يتمتعون بمكانة مهمة في القيادة السياسية الإسرائيلية"، لا تضر بأمن إسرائيل ولا بعلاقاتها الخارجية[38]. بيد أن لجنة الوزراء المختصة في الكشف عن الوثائق السرية، وفق قانون الأرشيفات، قررت إعادة إغلاق هذه الملفات بعد أن توجّه إليها مستشار الحكومة الإسرائيلية للشؤون العربية. وقد عاد أمين أرشيف الدولة، وطرح هذا الموضوع مجددًا بوصفه رئيس "المجلس الأعلى للأرشيفات"، فشُكِّلت، في إثر ذلك، لجنة في وزارة الأمن أوصت بفتح ثمانين ملفًا من مجمل ملفات وزارة الأقليات، ولكن معارضة وزارة الخارجية لهذه التوصية أدت إلى خفض الملفات التي فتحت إلى أربعين ملفًا فقط[39]، بعد التأكد من أنها خالية من الوثائق التي تتحدث عن طرد الفلسطينيين.

كانت القضية التي استحوذت على اهتمام أمين أرشيف الدولة في النصف الثاني من الثمانينيات هي قيام مسؤولين في أرشيفات عامة بكشف وثائق ومواد للباحثين، في وقت كانت هذه الوثائق نفسها مغلقة في أرشيف الدولة والأرشيفات الحكومية الأخرى التابعة رسميًا لأرشيف الدولة. وطرح أمين أرشيف الدولة في تلك الفترة هذا الموضوع على المجلس الأعلى للأرشيفات، وطلب أن تلتزم الأرشيفات العامة بالتعليمات المتبعة في أرشيف الدولة في الكشف عن الوثائق السرية، على الرغم من أن قانون الأرشيفات لا يُلزمها بذلك على نحو واضح. وقد أعرب عدد من مديري الأرشيفات العامة الذين شاركوا في الاجتماع عن استعدادهم لإعادة إغلاق الملفات طوعًا[40].

وظلت هذه القضية تشغل اهتمام المسؤولين عن أرشيف الدولة؛ ففي سنة 1991، طرح أمين آخر لأرشيف الدولة هذا الموضوع على المجلس الأعلى للأرشيفات، وحذّر من كشف وثائق في الأرشيفات العامة لا تزال مغلقة في أرشيف الدولة وفي أرشيفات المؤسسات الرسمية التابعة له. وشدد على خطورة هذا الوضع، وعلى ضرورة التفاهم بين جميع الأرشيفات بشأنه، كي لا تشكل الأرشيفات العامة ثغرة يدخل عبرها باحثون يجدون أبواب أرشيف الدولة والأرشيفات الرسمية التابعة للدولة موصدة أمامهم[41].

رابعًا: إعادة الإغلاق على نحو منهجي وشامل

مع ازدياد ظهور الكتابات التي تتناقض مع الرواية الإسرائيلية التاريخية الرسمية، اتخذت المؤسسة الإسرائيلية في سنة 2002 قرارًا استراتيجيًا في ما يخص الوثائق السرية الموجودة في الأرشيفات الإسرائيلية؛ إذ قررت الشروع في إجراء فحص منهجي وشامل للملفات في الأرشيفات الإسرائيلية المفتوحة للباحثين وللجمهور العام، ولا سيما العامة والخاصة، من أجل إحكام القبضة عليها وإعادة إغلاق الكثير من الوثائق والملفات فيها، خاصة تلك المتعلقة بالصراع العربي - الإسرائيلي والقضية الفلسطينية والنكبة. وفي هذا السياق، أبلغ أمين أرشيف الدولة رسميًا مديري الأرشيفات العامة في إسرائيل أنه قرر إجراء فحص شامل للوثائق والمواد الموجودة في الأرشيفات المفتوحة للجمهور العام، بالتعاون مع أرشيف الجيش الإسرائيلي، بغرض إيجاد الوثائق والمواد التي قد "تمس بأمن الدولة وسياستها الخارجية"،

37 نوعم هوفشتتر وليؤر يفنه، **قضية وصول: موانع لوصول الجمهور للأرشيفات الحكومية** (تل أبيب: معهد عكيفوت، 2016)، ص 71، شوهد في 2021/5/18، في: https://bit.ly/3f4bP4Q (بالعبرية)

38 المرجع نفسه.

39 المرجع نفسه.

40 المرجع نفسه.

41 المرجع نفسه.

وإعادة إغلاقها وفق تعليمات الأمن في الحفاظ على مواد سرية. وكُلّف الجهاز "المسؤول عن الأمن في وزارة الأمن" الإسرائيلية للقيام بهذه المهمة[42].

يشير تكليف هذا الجهاز للقيام بهذه المهمة إلى الأهمية الكبيرة التي أولتها المؤسسة الإسرائيلية وأرشيف الدولة لهذا الموضوع. فهو المسؤول عن حماية أمن المؤسسات الأمنية الأشدّ حساسية في إسرائيل، وعن منع تسرّب المعلومات منها، مثل وزارة الأمن ومختلف المؤسسات التي لها علاقة بصنع أسلحة الدمار الشامل الإسرائيلية، النووية منها والبيولوجية والكيماوية. وهو أشدّ الأجهزة الأمنية الإسرائيلية سرية، ويحصل على ميزانيته من وزارة الأمن، من دون تقديم أي تفاصيل عنها، وكان وجوده سرّيًا عند تأسيسه في سنة 1958، وكانت مهمته الأساسية في عقود تأسيسه الأولى الحفاظ على سرّية المشروع النووي الإسرائيلي[43].

بدأ الجهاز "المسؤول عن الأمن في وزارة الأمن" في سنة 2002 في إرسال مجموعات تتكوّن كل منها من شخصين على الأقل إلى الأرشيفات لفحص ملفاتها بدقة. ودرجت هذه المجموعات على القيام أولًا بفحص فهرس الأرشيف الذي تصل إليه، ومن ثم مباشرة قراءة المواد والوثائق المختلفة الموجودة فيه. وفي الكثير من الأحيان، وصلت هذه المجموعات إلى الأرشيفات ومعها مراجع كتب وأبحاث، للمؤرخين الجدد وغيرهم، استندت إلى مواد ووثائق في هذه الأرشيفات، وأعادت إغلاق هذه الملفات[44]. وتقسم المواد والوثائق التي جرى ويجري إعادة إغلاقها ثلاثة أقسام: أولًا، المواد والوثائق المتعلقة بحرب 1948 وبالنكبة والصراع العربي - الإسرائيلي التي تتناقض مع الرواية التاريخية الإسرائيلية الرسمية؛ ثانيًا، مواد ووثائق مرتبطة بأسلحة الدمار الشامل، ولا سيما المشروع النووي الإسرائيلي؛ ثالثًا، مواد ووثائق قد تمسّ علاقات إسرائيل الخارجية[45].

وقد أكد يحيئيل حوريب[46] الذي رَأس الجهاز المسؤول عن الأمن في وزارة الأمن، في مقابلة نادرة له مع صحيفة **هآرتس**، أنه هو الذي بدأ في عملية إعادة إغلاق الملفات في الأرشيفات الإسرائيلية التي كانت مكشوفة للباحثين والجمهور العام[47]. وأقرّ بأن هدفه كان إخفاء حقيقة ما حدث في حرب 1948، وأن المعيار الذي جرى وفقه اتخاذ القرارات في خصوص إعادة إغلاق الملفات هو ما إذا كان استمرار كشفها لا يزال يُلحق الأذى بعلاقات إسرائيل الخارجية وبالمؤسسة الأمنية. وأعرب عن قناعته بأن إبقاء الوثائق مكشوفة يلحق أذى بإسرائيل لأنه لم يتحقق السلام حتى الآن. وفي إجابته عن سؤال ما الفائدة من إغلاق الملفات المتعلقة باللاجئين الفلسطينيين في الوقت الذي جرى فيه نشر شهادات وأبحاث كثيرة عن هذه القضية، قال حوريب: "لم يتم نشر كل شيء في موضوع اللاجئين". وأضاف: "توجد روايات متعددة. فهناك من يقول إنه لم يحدث هروب إنما كان هناك طرد فقط. وثمة من يقول إنه كان هناك هروب. فهذا ليس أسود وأبيض. فثمة فرق بين من يقول حدث هروب ومن يقول جرى طردهم بالقوة"[48]. وبرر حوريب إعادة إغلاق الوثائق

42 معهد عكيفوت.

43 للمزيد عن هذه الجهاز ومدى سطوته، ولا سيما بقيادة يحيئيل حوريب، ينظر: ران أدليست، "الرجل الراكب على الأخطبوط"، **معاريف**، 2000/2/25، شوهد في 2021/5/18، في: https://bit.ly/3fewlzX (بالعبرية)

44 معهد عكيفوت، **إسكات: نشاط المسؤول عن الأمن في وزارة الأمن**.

45 المرجع نفسه.

46 رأس يحيئيل حوريب هذا الجهاز أكثر من عقدين، في الفترة 1986-2007، وعرف عنه تشدّده في تعزيز قوة هذا الجهاز وسطوته.

47 هجر شيزف، "المؤسسة الأمنية تخفي في خزّانات وثائق عن النكبة، هذا ما هم يقولونه"، **هآرتس**، 2019/7/4، شوهد في 2021/5/18، في: https://bit.ly/3wi7nGx (بالعبرية)

48 المرجع نفسه.



التي جرى الاقتباس منها بقوله: "إذا اقتبس أحد من الوثيقة، لكن الوثيقة نفسها لم تعد موجودة في الأرشيف، فإن إثباتاته لا تكون قوية، فربما يكون ذلك صحيحًا أو ليس صحيحًا. أما إذا كانت الوثيقة موجودة في الأرشيف، فعندها لا يستطيع أحد نفيها"[49].

خامسًا: نموذج من الوثائق التي جرى إعادة إغلاقها

في سنة 1986، نشر بيني موريس دراسة[50] عن أسباب هجرة الفلسطينيين في سنة 1948، استند فيها أساسًا إلى وثيقة كتبها جهاز المخابرات التابع للجيش الإسرائيلي، بعنوان "حركة هجرة عرب أرض إسرائيل في الفترة 48.6.1-47.12.1". وبعد نشرها، بعث أمين أرشيف الدولة رسالة رسمية شديدة اللهجة إلى مديرة أرشيف هشومير هتسعير في غفعات حبيبا، أشار فيها إلى "الضرر السياسي" الذي حدث، وإلى الضرر الذي أصاب "مجمل الأرشيفات"، من جراء الكشف عن الوثيقة السرية جدًا التي استند إليها بيني موريس. وطلب منها معالجة الأمر بكامل السرية كي لا يثار جدل في هذا الموضوع. وفي إثر هذه الرسالة، أغلقت هتسعير جميع ملفات أهرون كوهين، وليس فقط أحد ملفاته الذي يحتوي على الوثيقة، فترةً زمنية غير محددة، إلى أن يتم اتخاذ قرار نهائي في هذا الأمر[51]. وقام لاحقًا الجهاز المسؤول عن الأمن في وزارة الأمن الإسرائيلية بتجديد أمر الإغلاق فترةً طويلة. بيد أن معهد عكيفوت تمكّن من إيجاد نسخة أخرى من هذه الوثيقة ونشرها كاملة[52] في موقعه في تموز/ يوليو 2019.

ولأهمية هذه الوثيقة التي تنسف الرواية التاريخية الإسرائيلية في خصوص الهجرة الفلسطينية، من المفيد عرض ما ورد فيها، لإيضاح ما الذي تريد المؤسسة الإسرائيلية وأرشيف إسرائيل إخفاءه.

تعرض هذه الوثيقة المؤرخة في 30 حزيران/ يونيو 1948 واقع اللاجئين الفلسطينيين حينئذ وأسباب هجرتهم في الفترة 1 كانون الأول/ ديسمبر 1947-11 حزيران/ يونيو 1948. وقد كتبها جهاز المخابرات العسكرية في الجيش الإسرائيلي الذي ورث جهاز المخابرات العسكرية "شاي" الذي كان تابعًا لمنظمة الهاغاناه، وجاءت في 24 صفحة، على شكل تقرير مكون من جزأين، في مرحلة الهدنة الأولى في حرب 1948 التي امتدت من 11 حزيران/ يونيو 1948 إلى 9 تموز/ يوليو 1948. وقد كُتب هذا التقرير بمهنية لاستعمال داخلي فقط، بناءً على طلب مسؤول في قمة هرم القيادة الإسرائيلية.

يقدم هذا التقرير معلومات تفصيلية كثيرة جدًا عن واقع الفلسطينيين الديموغرافي في تلك الفترة، والأهم من ذلك أنه يعرض ويحلل بتفصيل ومهنية العوامل التي أثّرت في هجرة الفلسطينيين في تلك الفترة؛ ما يشير إلى أنه استند إلى المعلومات التي كانت في حوزة جهاز المخابرات العسكرية للجيش الإسرائيلي، ولا سيما إلى تقارير ضباط جهاز المخابرات العسكرية الذين كانوا يرافقون كتائب قوات

---

49 المرجع نفسه.

50 Benny Morris, "The Causes and Character of the Arab Exodus from Palestine: The Israel Defence Forces Intelligence Branch Analysis of June 1948," *Middle Eastern Studies*, vol. 22, no.1 (January 1986), pp. 5-19.

على الرغم من أهمية كشف بيني موريس عن هذه الوثيقة، وعن وثائق كثيرة أخرى تؤكد قيام الجيش الإسرائيلي والمنظمات العسكرية اليهودية بارتكاب المجازر والفظائع الأخرى، فإن بيني موريس بذل جهدًا كبيرًا في تحليله هذه الوثيقة لأجل ليِّ عنق الحقيقة في أمور عدة، أهمها، في تفسيره الخاطئ أن "إنذارات الإخلاء" كانت أوامر طرد رسمية، وفي تجاهله المقصود في الوقت نفسه لعمليات الطرد المنهجية التي قامت بها المنظمات العسكرية اليهودية والجيش الإسرائيلي، ليستخلص من ذلك أن أوامر الطرد التي أصدرها الجيش الإسرائيلي شكلت 5 في المئة من مجموع الهجرة الفلسطينية في تلك الفترة، وفي ادّعائه أن العمليات العسكرية لطرد الفلسطينيين كانت نتائج جانبية لمعارك حرب 1948، وفي مبالغته على نحو مكشوف في عدد الفلسطينيين الذين أخلوا قراهم بطلب من الهيئة العربية العليا والحكومة الأردنية.

51 معهد عكيفوت.

52 جاءت هذه الوثيقة المطبوعة باللغة العبرية، في 30 حزيران/ يونيو 1948، بعنوان: "حركة هجرة عرب أرض إسرائيل في الفترة 48.6.1-47.12.1". ونشرها معهد عكيفوت كاملة في موقعه: https://bit.ly/3tFmBDT

الهاغاناه والجيش الإسرائيلي في أثناء قيامها بعمليات طرد الفلسطينيين. ومن المرجح أنه استند أيضًا إلى المعلومات عن القرى والبلدات العربية التي كانت موجودة في "مشروع ملفات القرى" الذي أعدّته قوات البلماح التابعة للهاغاناه في الفترة 1943-1948. ويُلاحظ تأثر لغة هذا التقرير بالثقافة السياسية التي كانت سائدة حينئذ، في الييشوف المنظم في صفوف قيادتي الهاغاناه والجيش الإسرائيلي؛ فقد استعمل التقرير كلمة "قواتنا" للإشارة إلى قوات الهاغاناه والجيش الإسرائيلي، واستعمل كلمة "المنشقين" للإشارة إلى منظمتي "إتسل" و"ليحي" اللتين كانتا حينئذ خارج الجيش الإسرائيلي[53].

ويتكوّن هذا التقرير من قسمين، جاء القسم الأول في 9 صفحات، شملت 5 أبواب، عناوينها: 1. مقدمة عامة؛ 2. أرقام أساسية بشأن الهجرة العربية؛ 3. مراحل قطرية في الإخلاء والهجرة؛ 4. أسباب الهجرة العربية؛ 5. اتجاهات الهجرة العربية ومشاكلات الاستيعاب. أما القسم الثاني فيتكوّن من ملحق، وجاء في 15 صفحة، تتضمن قائمة القرى والبلدات والمدن العربية في أنحاء فلسطين المختلفة التي تم تهجيرها، والمناطق والدول التي توجَّه إليها المهجّرون الفلسطينيون، مع ذكر الأسباب المختلفة التي قادت إلى هجرة الفلسطينيين في كل قرية وبلدة ومدينة في تلك الفترة، وذكر التواريخ الدقيقة التي تمّت فيها عمليات التهجير.

وعلى الرغم من وقوع التقرير في العديد من الأخطاء، لا سيما في ما يخص عدد القرى العربية الفلسطينية التي احتلتها إسرائيل عند كتابة التقرير، وعدد العرب الفلسطينيين في المدن الفلسطينية في سنة 1947، وعدد الفلسطينيين في المنطقة المخصصة للدولة اليهودية، فإن التقرير يكتسي أهمية كبيرة للغاية؛ لأنه يحدد بوضوح مسؤولية القوات العسكرية الإسرائيلية في تهجير الفلسطينيين.

إن أهم جزأين في تقرير جهاز المخابرات، هما القسم الذي يعالج أسباب الهجرة الفلسطينية وفق المعلومات التي كانت في حوزة هذا الجهاز في تلك الفترة، والملحق الذي يحدّد فيه، بالتفصيل الدقيق، العوامل التي قادت كل قرية وبلدة ومدينة إلى الهجرة في الفترة المذكورة.

ينفي التقرير، في تحليله أسباب الهجرة الفلسطينية التي بلغ عددها في تلك الفترة وفق ما ذكره 390 ألف فلسطيني، أن تكون العوامل الاقتصادية سببًا لها؛ إذ إن الاقتصاد العربي الفلسطيني لم يتأثر على نحو كبير إلى تلك الدرجة التي تُهدّد استمرار معيشة العرب الفلسطينيين في مدنهم وقراهم، كما يؤكد التقرير. وينفي أيضًا أن تكون الهجرة العربية قد نجمت عمّا أُطلق عليه "أسباب سياسية خالصة"، حيث يذكر أنه لم يكن لـ "القرارات السياسية بالمفهوم الضيق للكلمة" تأثير في الهجرة. وينفي كذلك أي علاقة بين التطورات الأساسية التي حدثت في أيار/ مايو - مثل انسحاب الجيش البريطاني ودخول جيوش الدول العربية إلى فلسطين - والهجرة الكبيرة التي حدثت في الشهر نفسه.

ثم يعدد التقرير الأسباب التي كان لها دور حاسم في هجرة العرب، ويرتّبها وفق أهميتها، كالتالي:

"1 - عمليات عدائية يهودية[54] مباشرة ضد مدن وقرى عربية.

2 - تأثير عملياتنا[55] العدائية [ضد القرى والمدن العربية] في أماكن سكن المهاجرين المجاورة لها (وهنا في الأساس- سقوط مراكز مجاورة كبيرة).

53 بقيت منظمتا إتسل وليحي خارج الجيش الإسرائيلي حتى بداية حزيران/ يونيو 1948، حيث جرى استيعابهما فيه.

54 المقصود العمليات التي قامت بها منظمة الهاغاناه والجيش الإسرائيلي.

55 المقصود العمليات التي قامت بها منظمة الهاغاناه والجيش الإسرائيلي.

3 - عمليات المنشقين [إتسل وليحي][56].

4 - أوامر ومراسيم مؤسسات عربية وعصابات.

5 - عمليات الهمس اليهودية لدفع العرب إلى الهرب.

6 - أوامر/ إنذارات نهائية بالإخلاء [من القوات اليهودية].

7 - الخوف من ردة فعل يهودية على هجمات عربية كبيرة ضد يهود.

8 - ظهور عصابات [عربية] ومقاتلين غرباء [عرب] محاربين في محيط القرية.

9 - الخوف من غزو عربي ومن نتائجه (على مقربة من الحدود في الأساس).

10 - قرى عربية معزولة في مناطق يهودية خالصة.

11 - عوامل محلية مختلفة وخوف عام مما تخبئه الأيام القادمة".

ثم شرح التقرير هذه العوامل واحدًا تلو الآخر. وفي توضيحه العاملين الأول والثاني، ذكر: "لا شكّ أنّ أن العمليات العدائية" التي قامت بها الهاغاناه والجيش الإسرائيلي كانت السبب الرئيس لهجرة الفلسطينيين. وأضاف: "تمرُّ موجة الهجرة على كلّ واحد من الأقضية مع اشتداد عملياتنا في تلك المنطقة واتّساعها". وأكد أنه "إذا شكّلت بداية شهر أيّار بالنسبة إلينا انتقالًا لعمليات بحجم واسع، فلهذا السبب اقترن هذا الشهر بإخلاء الحدّ الأقصى من الأماكن". وأشار إلى أن انسحاب بريطانيا من فلسطين أثّر في الهجرة؛ لأنه "أرخى لنا العِنان للعمل أكثر" ضد الفلسطينيين، أكثر من تأثيره المباشر في الهجرة. وأوضح أن القوات اليهودية استعملت تكتيكات عديدة ضد الفلسطينيين، ما ساعد في عملية التهجير، ومنها: عنصر المفاجأة والقصف المتواصل ذو أصوات التفجير القوية، واستعمال القوات اليهودية على نحو مناسب مكبرات الصوت باللغة العربية. واستخلص في تحليله تأثير العاملين الأولين في الهجرة، أنّ "55 في المئة على الأقلّ من مُجْمَل حركة الهجرة كانت عمليّاتنا [الهاغاناه والجيش الإسرائيلي] من ورائها، وتأثّرت بها".

وفي توضيحه العامل الثالث، رأى التقرير أن العمليات العدائية التي قام بها "المنشقون"، منظمتا إتسل وليحي، ضد العرب الفلسطينيين، ساهمت على نحو مباشر في تهجير 15 في المئة من مجموع الهجرة الفلسطينية؛ حيث أدّت هاتان المنظمتان العسكريتان، كما ذكر، ولا سيما إتسل، دورًا مهمًا في تهجير العرب من يافا والعديد من قراها وفي منطقة القدس وفي منطقة الساحل. أما في بقية المناطق في فلسطين، فذكر أنه لم يكن لهما تأثير مباشر في التهجير. بيد أنه أشار إلى التأثير النفسي لـ "عملية دير ياسين" في الفلسطينيين، فقد ذكر أنها ساهمت في تسهيل عمليات التهجير التي كانت تقوم بها ليس فقط إتسل، إنما أيضًا الهاغاناه. واستخلص أن العمليات العسكرية التي قامت بها الهاغاناه وإتسل وليحي والجيش الإسرائيلي كان لها التأثير الحاسم في تهجير الفلسطينيين؛ إذ ذكر أن القوات العسكرية اليهودية مجتمعة تسببت في تهجير 70 في المئة من الفلسطينيين.

وفي ما يخص العامل الرابع، أشار التقرير إلى أن في الإمكان وصف الإخلاء الذي نجم عن أوامر وتعليمات من مؤسسات عربية بـأنه "إخلاء منظم"، وجاء "لأسباب استراتيجية" بناء على طلب من قادة محليين، أو من الهيئة العربية العليا، أو من الحكومة الأردنية. وكان الهدف من هذا الإخلاء، وفق ما ذكره، إما من أجل تحويل القرية إلى قاعدة هجومية ضد اليهود، وإما لعدم القدرة على الدفاع

56 المقصود منظمتا إتسل وليحي اللتان كان يطلق عليهما "الييشوف المنظم" بقيادة دافيد بن غوريون "المنشقين".

عن القرية، وإما بسبب الخشية من أن تتحوّل القرية إلى طابور خامس. وأوضح أن هذا الإخلاء بلغ 5 في المئة من مجمل الهجرة في تلك الفترة، وكان في مناطق محددة من فلسطين، في عدة قرى في شمال القدس، وقرى أخرى في الجليل الشرقي.

وفي تحليله العامل الخامس، أوضح التقرير أن "عمليات الهمس" اليهودية لإبعاد السكان العرب، تسببت في هجرة 2 في المئة من مجموع الهجرة العربية. وقد قام بها ضباط في جهاز المخابرات التابع للهاغاناه، ومن ثم للجيش الإسرائيلي، بالهمس في آذان جيرانهم في القرى العربية لتقديم "نصائح ودّية" إليهم بمغادرة قراهم، وذلك بعد التمهيد للهمس بعمليات عسكرية عدائية ضد القرى العربية، بغرض ترويعهم من خطر القوات العسكرية اليهودية عليهم، ولحثّهم على الهجرة من القرى العربية لإنقاذ أنفسهم من هذا الخطر.

وقد ذكر التقرير في تحليله العامل السادس، أن أوامر وإنذارات الإخلاء التي أصدرتها الهاغاناه والجيش الإسرائيلي لقرى عربية كانت في بعض المناطق في منطقة الساحل وفي النقب. وأوضح أن "تأثير هذه الإنذارات كان كتأثير النصائح الودّية، وقد جاءت بعد تمهيد معيّن لها بعمليات عدائية في جوار القرى. لذلك كانت هذه الأوامر عاملًا محفّزًا ودافعًا أخيرًا أكثر من كونها عاملًا حاسمًا. واستخلص أن هذه "الأوامر الإنذارية" تسببت في هجرة 2 في المئة من مجموع الهجرة في تلك الفترة.

وأشار التقرير في شرحه العامل السابع إلى أنه كانت هناك خشية في صفوف العرب من أن تقوم القوات العسكرية اليهودية بردّات فعل انتقامية ضد القرى العربية المجاورة للأماكن التي وقعت فيها خسائر يهودية، في أعقاب هجمات عربية على قوافل يهودية، أو في أعقاب معركة بين اليهود والعرب تكبّد اليهود فيها خسائر كبيرة. وقدّر أن هذه الخشية من الأعمال الانتقامية اليهودية ساهمت في هجرة 1 في المئة من مجموع الهجرة في تلك الفترة.

وفي شرحه العوامل الثامن والتاسع والعاشر، أشار التقرير إلى أن تأثير هذه العوامل في الهجرة كان محدودًا جدًا. فقد جاء فيه أن دخول القوات العربية غير النظامية والجيوش العربية إلى فلسطين، والخشية من أن تصبح القرى والمدن العربية ساحات مواجهة وقتال، ووجود قرى عربية معزولة في مناطق يهودية خالصة، كانت عوامل أثرت في مجمل الهجرة، غير أنها كانت أقل من 1 في المئة من مجموع الهجرة العربية في تلك الفترة.

في تحليله العامل الحادي عشر، ذكر التقرير سببين عامين كان لهما تأثير بالغ في الهجرة، وهما "الخوف العام" و"أسباب محلية"، مشيرًا إلى أنه وضعهما، على الرغم من أهميتهما في آخر القائمة، لأنهما كانا سببين عامين. وذكر أنه كان للخوف العام تأثير بالغ ودور مهم في الهجرة. وعزا الخوف العام الذي ساد، في صفوف شرائح في المجتمع العربي الفلسطيني، إلى "أزمة الثقة" التي انتشرت في صفوف الفلسطينيين بمدى قدرة القوة العربية على درء الخطر اليهودي. وقدّر أن الخوف العام تسبّب في هجرة 10 في المئة من مجموع الهجرة العربية، أي إنه كان السبب الثالث من حيث الأهمية بعد دور كل من الهاغاناه وإتسل وليحي. ونسب 8-9 في المئة من مجموع الهجرة العربية إلى "عوامل محلية"، مثل فشل مفاوضات بين قرى عربية والقوات اليهودية، أو عدم التوصل إلى اتفاق عدم اعتداء بين قرى عربية وجيرانها اليهود، أو تنصل المستوطنات والقوات اليهودية من اتفاقات عدم اعتداء بينها وبين القرى العربية المجاورة لها.

بعد شرحه الأسباب التي قادت إلى هجرة الفلسطينيين من ديارهم، قدم تقرير المخابرات العسكرية خمس ملاحظات عامة:

- **ذهان الهجرة**: أشار التقرير إلى أن وتيرة الهجرة ازدادت، أكثر من مرة، بسبب ظهور "ذهنية الهجرة" في بعض الأماكن العربية، مثلما حدث في عكا عند وصول المهاجرين العرب إليها قادمين من حيفا، حيث ظهرت فيها "ذهنية الهجرة". وأضاف أنه في إثر الهجمات العسكرية اليهودية على عكا، المترافقة مع عوامل يهودية أخرى دافعة للهجرة مثل عمليات "الهمس"، بدأت هجرة جماعية من عكا.

- **وباء التيفوس**: أشار التقرير إلى أن وباء التيفوس، وأساسًا الإشاعات عن انتشاره، مثّل سببًا منشطًا للهجرة في بعض الأماكن التي ظهرت فيها هذه الإشاعات.
- أشار التقرير إلى أن من المهم التشديد على **تأثير المتفجرات** ذات الصوت العالي في الهجرة. وأضاف أنه لم تتم أي محاولة لوضع مكبرات الصوت وصفارات الإنذار المزعجة على أجنحة الطائرات الإسرائيلية التي تقصف أهدافًا عربية، الأمر الذي كان في إمكانه زيادة الهجرة.
- أكد التقرير أن "المكان الذي كانت فيه قوة عربية جدّية مقاتلة، لم يهاجر العرب منه بسهولة، وفقط عملية عسكرية مباشرة وجدية أدت إلى كسر هذه القوة وحدث في أعقابها الإخلاء".
- أكد التقرير أن مؤسسات عربية حاولت مكافحة الهجرة، ولا سيما في مراحلها الأولى، حينما كانت قليلة. وأضاف أن الهيئة العربية العليا قررت في حينه اتخاذ الوسائل الكفيلة بإضعاف الهجرة بوساطة فرض قيود وعقوبات وتهديدات ودعاية في الصحافة والراديو ... إلخ. وحاولت الهيئة العربية العليا تجنيد الدول العربية المجاورة للمساعدة في التصدّي للهجرة العربية من فلسطين. لكن كل هذه الجهود لم تثمر.

يتناقض تقرير المخابرات العسكرية تناقضًا شاملًا وحادًّا مع الرواية التاريخية الإسرائيلية الرسمية في خصوص أسباب هجرة الفلسطينيين في كل مركّبات الرواية التاريخية الإسرائيلية في هذه القضية:

- أكد التقرير أن العمليات العدائية التي قامت بها القوات العسكرية اليهودية كانت السبب الأساس والحاسم في هجرة الفلسطينيين في الفترة المذكورة. واستخلص أنه كان للعمليات العسكرية العدائية، التي قامت بها الهاغاناه والجيش الإسرائيلي وإتسل وليحي، التأثير الحاسم في تهجير الفلسطينيين من ديارهم؛ فقد أكد أيضًا أن القوات العسكرية اليهودية تسببت في تهجير 70 في المئة من الفلسطينيين في الفترة 1 كانون الأول/ ديسمبر 1947-1 حزيران/ يونيو 1948.
- أكد التقرير أن الأعمال المختلفة الأخرى التي قامت بها أساسًا منظمة الهاغاناه، والجيش الإسرائيلي، ساهمت في تهجير نحو 24 في المئة من الفلسطينيين على نحو مباشر وغير مباشر. فعمليات "الهمس" في آذان الفلسطينيين والنصائح "الودّية" التي قدّمها ضباط المخابرات اليهود للفلسطينيين في قرى فلسطينية، والتي حذّروا فيها الفلسطينيين من خطر البقاء في قراهم وحثّوهم على الهجرة منها، المرافقة بضغط عسكري من الهاغاناه والجيش الإسرائيلي، ساهمت في هجرة 2 في المئة من مجموع الهجرة الفلسطينية. وساهمت إنذارات القوات العسكرية الإسرائيلية وتهديداتها وأوامرها أيضًا في هجرة 2 في المئة من مجموع الهجرة. وساهم الخوف العام من القوات العسكرية اليهودية الذي انتشر في صفوف الفلسطينيين من جراء عمليات القوات العسكرية اليهودية في حق الفلسطينيين، ولا سيما المجازر التي ارتكبتها في طول فلسطين وعرضها، بنسبة 10 في المئة. وساهمت عوامل محلية مرتبطة بموقف وإجراءات المستوطنات والقوات العسكرية اليهودية، مثل اختراق اتفاقات عدم الاعتداء بين القرى الفلسطينية والمستوطنات والقوات العسكرية اليهودية، بنسبة 8-9 في المئة من هجرة الفلسطينيين. أي إن التقرير ينسب نحو 94 في المئة من أسباب الهجرة الفلسطينية، في الفترة 1 كانون الأول/ ديسمبر 1947-1 حزيران/ يونيو 1948، إلى مجمل العمليات العسكرية العدائية التي قامت بها القوات العسكرية اليهودية ضد الفلسطينيين وإلى الوسائل الأخرى التي استعملتها هذه القوات ضد الفلسطينيين، المشار إليها سابقًا.
- أكد التقرير أن إخلاء القرى العربية الذي نجم عن أوامر وتعليمات من مؤسسات عربية لأسباب عسكرية آنية كان محدودًا، وحدث في منطقتين محدودتين ضيقتين، في سبع قرى تقع في شمال القدس و12 قرية أخرى تقع في الجليل الشرقي السفلي وقرية أخرى تقع في الجليل الأعلى. وقد ذكر أن سكان قرية العيساوية (780 نسمة) الواقعة شمال القدس، أخلوا قريتهم في 30 آذار/ مارس 1948 بناء

على أمر من الهيئة العربية العليا لأسباب عسكرية تتعلق بالمواجهات العسكرية التي كانت دائرة في تلك الفترة بين الطرفين الفلسطيني واليهودي. وذكر أيضًا أن سكان قرى الجديرة (200 نسمة) وبيت حنينا (1700 نسمة) وبيت نبالا (630 نسمة) والجيب (890 نسمة) ورافات (300 نسمة) وشعفاط (810 نسمة)، الواقعة جميعها شمال القدس، أخلوا قُراهم في 13 أيار/ مايو 1948 بأمر من الجيش العربي الأردني لأسباب عسكرية مرتبطة بالمواجهات العسكرية بينه وبين القوات اليهودية في تلك الفترة.

وجاء فيه أن سكان قرى الزعبية: سولم (500 نسمة) ودحي (120 نسمة) ونين (200 نسمة) وطمرة (70 نسمة) وكفر مصر (400 نسمة) وطيرة حرب (200 نسمة) والطيبة (450 نسمة) والناعورة (250 نسمة)، الواقعة في الجليل الشرقي السفلي في الجنوب الشرقي لمدينة الناصرة، أخلوا قُراهم وذهبوا إلى مدينة الناصرة، في أعقاب تهديدات من جماعات عربية مسلحة. وذكر أيضًا أن سكان قرى سيرين (940 نسمة) وعولم (720 نسمة) وحدتا (550 نسمة) ومعذر (510 نسمة)، غادروا قُراهم التي تقع في الجليل الشرقي السفلي بأمر من الهيئة العربية العليا لأسباب عسكرية تتعلق بالمواجهات العسكرية التي كانت في تلك الفترة بين الطرفين الفلسطيني واليهودي.

من المهم الإشارة إلى أن الأغلبية العظمى من سكان هذه القرى الذين غادروا قُراهم، بسبب طلب أو أمر مؤقت من المؤسسات العربية، عادت إلى قُراها بعد فترة وجيزة، في إثر انتفاء السبب الذي أدّى إلى مطالبتها بالمغادرة. وعاد سكان القرى السبع في شمال القدس المشار إليها سابقًا، التي لم تحتلها القوات اليهودية على أي حال، إلى قراهم بعد فترة وجيزة من مغادرتهم لها. وعاد سكان قرى الزعبية الثماني المشار إليها سابقًا بعد فترة قصيرة من خروجهم من قراهم. ولم يعد سكان أربع قرى فقط من القرى التي غادرها سكانها، بسبب أمر أو طلب من مؤسسة عربية، إلى قراهم، وهي قرى سيرين وعولم وحدتا ومعذر. وهذا يعني أن نسبة الهجرة التي نجمت عن طلب، أو أمر من مؤسسات عربية لأسباب تكتيكية، كانت أقل من 1 في المئة، وليست 5 في المئة التي ذكرها التقرير.

- من المهم ملاحظة أن تقرير المخابرات لم يُشر إطلاقًا إلى أي دعوة أو أمر من القيادة الفلسطينية أو من قيادات الدول العربية، التي تطلب من الفلسطينيين مغادرة ديارهم. ولو أن القيادة الفلسطينية وقيادات الدول العربية قامت بهذه الدعوة، سواء عبر الراديو أم الصحف العربية أم أي وسيلة أخرى، لأشار إليها تقرير المخابرات بالتأكيد؛ لأن جهاز مخابرات الهاغاناه والجيش الإسرائيلي كان يتابع ويراقب بدقة الإذاعات والصحف العربية حينئذ.
- أكد التقرير أن الهيئة العربية العليا في فلسطين ومؤسسات عربية أخرى كافحت ضد هجرة الفلسطينيين من ديارهم؛ فقد جاء فيه أن الهيئة العربية العليا قررت اتخاذ الوسائل الكفيلة بالتصدي للهجرة العربية بوساطة فرض القيود واتخاذ إجراءات عقابية ضد من يهاجر أو يسهّل الهجرة، ودعت الفلسطينيين من خلال الراديو والصحف العربية الصادرة حينئذ إلى البقاء في ديارهم وعدم الهجرة منها. ولم تكتف الهيئة العربية العليا بذلك، بل ناشدت أيضًا، كما ذكر التقرير، الدول العربية المجاورة التي كانت لها هي أيضًا مصلحة مشتركة مع الفلسطينيين لوقف الهجرة، لمساعدتها في التصدي لهجرة الفلسطينيين من ديارهم.
- أكد التقرير أن الفلسطينيين لم يهاجروا بسهولة من البلدات والقرى العربية التي كانت لديها قوة جدية مقاتلة، إلّا بعد أن تعرضت قراهم وبلداتهم لهجمات يهودية مسلحة مباشرة وجدّية، أدّت إلى كسر قوة الفلسطينيين فيها وإلى فتح المجال أمام القوات اليهودية المسلحة في أعقاب ذلك لإخلائها.
- لم يتحدّث التقرير عن المجازر التي ارتكبتها المنظمات العسكرية اليهودية والجيش الإسرائيلي ضد الفلسطينيين في تلك الفترة. واستعمل مصطلح "عملية"، ولم يستعمل كلمة "مجزرة" حتى عند تطرقه إلى المجازر التي كانت حينئذ معروفة محليًا ودوليًا، مثل مجزرة دير ياسين. ففي وصفه ما حدث في دير ياسين ومجازر في قرى فلسطينية أخرى، حينما احتلتها قوات المنظمات العسكرية اليهودية والجيش الإسرائيلي، استعمل كلمة "عملية"، وليس مجزرة.

- في عرضه أسباب هجرة الفلسطينيين من قراهم ومدنهم، استعمل التقرير كلمات "عملية" و"عمليات" و"احتلال" المنظمات العسكرية اليهودية والجيش الإسرائيلي القرى والمدن الفلسطينية، ولم يستعمل كلمة "طرد" أو "أوامرطرد"؛ إذ كان معروفًا ضمنيًا وفق المفاهيم السائدة في تلك الفترة في القيادتين السياسية والعسكرية الإسرائيلية، ومن مضمون التقرير نفسه، أن احتلال القرى والمدن الفلسطينية والقيام بعملية عسكرية فيها يشمل طرد سكانها الفلسطينيين. فقد طردت المنظمات العسكرية اليهودية والجيش الإسرائيلي جميع سكان القرى والمدن الفلسطينية التي احتلتها في تلك الفترة. ولم يبق من الفلسطينيين حينئذ سوى نحو 4000 فلسطيني في مدينة حيفا التي كان يبلغ عدد سكانها هي وبلد الشيخ المجاورة لها نحو 90 ألف نسمة، ومدينة يافا التي بقي فيها 3000 فلسطيني فقط، والتي كان يبلغ عدد سكانها هي وقراها المتاخمة لها نحو 120 ألف نسمة، ونحو 3000 فلسطيني في مدينة عكا، ونحو 20 ألفًا آخرين من الفلسطينيين في بعض القرى في المنطقة التي احتلتها القوات العسكرية الإسرائيلية حتى تلك الفترة.

- كان التقرير بالغ الوضوح في تطرقه إلى الإنذارات وأوامر الإخلاء التي صدرت عن الهاغاناه والجيش الإسرائيلي. ولم يتحدث هنا عن أوامر طرد. وثمة فرق كبير بين هذه الإنذارات والطرد الذي اقترفته المنظمات العسكرية اليهودية والجيش الإسرائيلي عند احتلالها القرى والبلدات والمدن الفلسطينية في تلك الفترة. لقد تحدث التقرير عن الإنذارات التي وجّهتها الهاغاناه والجيش الإسرائيلي إلى قرى عربية وهي في جوارها من دون أن تحتلها عند توجيه الإنذار إليها. وذكر بوضوح أن "تأثير هذه الإنذارات كان كتأثير النصائح الودّية، وجاءت بعد تمهيد معيّن لها في جوار القرى. وبناء عليه كانت هذه الأوامر عاملًا محفزًا ودافعًا أخيرًا [للهجرة] أكثر من كونها عاملًا حاسمًا".

- لا يدّعي التقرير أن هجرة الفلسطينيين كانت نتيجة جانبية لمعارك جرت خلال حرب 1948 في تلك الفترة. ولو أن الذين صاغوا هذا التقرير اعتقدوا أن هجرة الفلسطينيين كانت نتيجة جانبية للمعارك التي جرت في تلك الفترة، لأشاروا إلى ذلك في التقرير. على النقيض من ذلك، يتّضح من التقرير، سواء في جزئه الأول أم في الملحق، أن هجمات المنظمات العسكرية اليهودية والجيش الإسرائيلي ضد القرى والبلدات والمدن الفلسطينية كانت هي العمليات العسكرية الأساسية في الحرب في تلك الفترة، بهدف احتلالها وتهجير سكانها الفلسطينيين منها.

خاتمة

تعجّ الأرشيفات الإسرائيلية بوثائق كثيرة جدًا، تتناقض مع الرواية التاريخية الإسرائيلية الرسمية عن النكبة وعن حرب 1948 والصراع العربي - الإسرائيلي. وعلى الرغم من الإجراءات القانونية والإدارية التي اتخذتها إسرائيل منذ تأسيسها وحتى اليوم لإبقاء هذه الوثائق مغلقة تمامًا في الأرشيفات الإسرائيلية، فإنها لم تتمكن من التستر عليها كليًا. وكان من الصعب استمرار التستر على جريمة بهذا الحجم، حتى إن كان من ارتكب جريمة التطهير العرقي، المرافق بأكثر من 110 مجازر، مجتمعًا استيطانيًا محزبًا سياسيًا ومؤدلجًا عنصريًا إلى أبعد الحدود، وأسّس وجوده بنفي وجود الآخرين.

فبعد مرور أكثر من ثلاثة عقود على الجريمة، بدأت أبحاث ودراسات كثيرة للمؤرخين الجدد وغيرهم ترى النور، استندت إلى الوثائق في الأرشيفات الإسرائيلية، ولا سيما العامة والخاصة التي كشفت، شيئًا فشيئًا، عن خطط التهجير وعن عمليات الطرد المنظم للفلسطينيين، وعن المجازر التي اقترفها الجيش الإسرائيلي والمنظمات العسكرية اليهودية في حق الفلسطينيين سنة 1948. وعلى الرغم من الجهد الكبير والفحص الشامل الذي ما انفك يقوم به الجهاز المسؤول عن الأمن في وزارة الأمن، وهو أحد أجهزة الأمن الإسرائيلية الأشدّ سطوة ورهبة، للأرشيفات الإسرائيلية لإغلاق الوثائق التي تتناقض مع الرواية التاريخية الإسرائيلية الرسمية، منذ سنة 2002

حتى اليوم، ففي الكثير مما جرى الكشف عنه من وثائق الكثير من الدلائل الدامغة التي تؤكد صحة الرواية التاريخية الفلسطينية التي طرحت منذ البداية أن إسرائيل طردت الفلسطينيين من وطنهم سنة 1948 وفق خطط أعدّتها مسبقًا.

يتناقض تقرير المخابرات العسكرية الإسرائيلية عن "هجرة الفلسطينيين في الفترة الممتدة بين 1947/12/1 و1948/6/1" الذي عرضته وحلّلته هذه الدراسة مع الرواية التاريخية الإسرائيلية الرسمية بشأن تهجير الفلسطينيين، في جميع مركباتها، ويؤكد في الوقت نفسه صحة الرواية التاريخية الفلسطينية. وباتت الرواية التاريخية الفلسطينية في العقدين الأخيرين أكثر قبولًا في الأوساط الأكاديمية في العالم، وما عادت الرواية التاريخية الإسرائيلية مقبولة في هذه الدوائر، سوى لدى أنصار الصهيونية. ولعله قد حان الوقت كي يتم بذل الجهد فلسطينيًا وعربيًا ودوليًا لتجريم كل من ينفي جريمة التطهير العرقي التي ارتكبتها إسرائيل في حق الفلسطينيين سنة 1948.

الملاحق

ط. ن. ا (ع) 30. 6. 48

حركة هجرة عرب أرض - إسرائيل[1] في الفترة 48.6.1-47.12.1[2]

المضمون

- مقدمة عامة.
- أرقام أساسية بشأن الهجرة العربية.
- مراحل قُطرية في الإخلاء والهجرة.
- أسباب الهجرة العربية.
- اتجاهات الهجرة العربية ومشكلات الاستيعاب.

ملاحق

- مراجعات مناطقية لتحليل مشكلات الهجرة في كل منطقة ومنطقة.
- جدول بأسماء القرى التي جرى إخلاؤها بحسب مناطقها، وذكر الأسباب، واتجاهات الهجرة في كل واحدة منها.

مقدمة عامة

- تسعى هذه المراجعة لمحاولة قياس قوة الهجرة ومراحل تطوّرها المختلفة، وتوضيح الأسباب المختلفة التي أثرت تأثيرًا مباشرًا في تنقّلات السكان، والوقوف عند اتجاهات الهجرة الأساسية.
- بطبيعة الحال، طابع الأرقام الإحصائية في أرض إسرائيل عمومًا - وهي في حد ذاتها أرقام منقوصة - يجعل من الصعب تحديد الأرقام المطلقة المتعلقة بالهجرة تحديدًا مطلقًا، لكن يبدو أن الأرقام المطروحة هنا، وإن كانت غير مؤكدة، قريبة من الحقيقة، لذا يجب الافتراض أن عدم الدقة يراوح بين 10 و15 في المئة. والأرقام التي تتعلق بالسكان في مناطق البلاد التي تقع خارج دولة إسرائيل أقل دقة، ومن ثمّ فإن نسبة الخطأ أكبر. وتلخّص هذه المراجعة الوضع حتى اليوم الأول من حزيران/ يونيو 1948 (ومن باب المصادفة فحسب - إخلاء جنين - يشمل ظاهرة متأخرة أكثر).

كل الهوامش الواردة في هذه الوثيقة هي من إعداد المترجم والمحقق.

1 ترجمة: مهند مصطفى، مدير عام مركز مدى الكرمل - المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية، حيفا. مراجعة: محمود محارب.
استعمل التقرير مصطلحات صهيونية مشحونة أيديولوجيًا مثل "أرض إسرائيل" بدلًا من فلسطين، وعرب أرض إسرائيل بدلًا من عرب فلسطين أو العرب الفلسطينيين، وعند ترجمة التقرير إلى العربية أبقيت هذه المصطلحات المشحونة كما وردت في الأصل حفاظًا على وحدة النص.

2 من المهم الإشارة إلى أن هذا التقرير يتحدث عن عملية تهجير العرب الفلسطينيين في الجولة الأولى فحسب من الحرب، وبطبيعة الحال لا يشمل التقرير عمليات التهجير التي قام بها الجيش الإسرائيلي خلال المراحل اللاحقة لحرب عام 1948.

أولًا: أرقام أساسية لحركة السكان العرب في أرض إسرائيل

1. عشية إعلان الأمم المتحدة عن تقسيم أرض إسرائيل كان في الدولة العبرية[3]:

- 219 قرية عربية[4].
- 4 مدن مأهولة أيضًا بالعرب (حيفا، طبريا، صفد، بيسان).
- بلغ تعداد السكان العرب القرويين في دولة إسرائيل[5] 190000 نسمة.
- بلغ تعداد السكان العرب في المدن في دولة إسرائيل 92000 نسمة.
- بلغ تعداد السكان البدو في دولة إسرائيل في النقب 60000 نسمة[6] (افتراض).
- **المجموع**: 342000 نسمة.

2. قوة الهجرة من دولة إسرائيل حتى 1948/6/1 (بما في ذلك جنين[7] والجنوب حتى 1948/6/14).

- 180 قرية عربية تقريبًا، خالية من السكان.
- 3 مدن فارغة تمامًا، وفي حيفا ثمة 5000 نسمة فقط.
- هاجر من مُجمل السكان القرويين العرب في الدولة 152000 نسمة.

هاجر من مُجمل سكان المدن العرب في الدولة 87000 نسمة.

لم يهاجر البدو في النقب بتاتًا من الدولة[8].

مجموع الذين غادروا دولة إسرائيل يساوي 239000 نسمة.

بالنسب المئوية:

- 82 في المئة من مُجمل النقاط القروية العربية في الدولة هُجّـِرت.
- 80 في المئة من مُجمل السكان القرويين العرب في الدولة غادرت.
- 94 في المئة من مُجمل سكان المدن العرب في الدولة غادرت.
- رحل 0 في المئة من مُجمل البدو في النقب.

---

3 المقصود المنطقة المخصصة للدولة اليهودية وفق قرار التقسيم الصادر عن الأمم المتحدة في 1947/11/29.

4 هذا الرقم بعيد عن الدقة، حيث لا يشمل عشرات القرى العربية الصغيرة والخِرَب الكثيرة التي لم يذكرها التقرير.

5 المقصود المنطقة المخصصة للدولة اليهودية وفق قرار التقسيم.

6 عند كتابة هذا التقرير، لم تكن إسرائيل قد احتلت النقب بعد. وكان عدد العرب في النقب عند صدور قرار التقسيم 110 آلاف نسمة، وليس ستين ألفًا، كما افترض التقرير.

7 في الأيام الأُولى من حزيران/ يونيو 1948، احتلّ الجيش الإسرائيلي مدينة جنين وطرد الفلسطينيين منها، بيد أن الجيش العراقي حرّر المدينة في الرابع من حزيران/ يونيو 1948 ما أدى بطبيعة الحال إلى عودة الفلسطينيين المهجرين إليها.

8 عند كتابة هذا التقرير لم تكن إسرائيل قد احتلت النقب بعد.



3. قوة الهجرة في مناطق الدولة العربية[9] + القدس:

- أُخليت 70 قرية عربية على الأقل من السكان في الدولة العربية[10].
- ثلاث مدن عربية أُخليت من السكان - واحدة منها أُخلِيت تمامًا (جنين).
- مدينتان عربيتان إضافيتان أُخليتا جزئيًا (اللد والرملة).
- غادر 60000 قروي من الدولة العربية ورحلوا.
- غادر 72000 شخص من سكان المدن من الدولة العربية ورحلوا.
- مجموع العرب الذين هاجروا من دولة العرب يساوي 122000 نسمة.
- هاجر من القدس 30000 عربي.
- في المجموع: هاجر 152000 عربي أرض إسرائيل من أماكنهم في المنطقة التي تقع خارج دولة إسرائيل.

4. عدد العرب الذين بقوا في دولة إسرائيل:

- عدد سكان المدن الذين بقوا في دولة إسرائيل، يساوي 5000 شخص.
- عدد القرويين الذين بقوا في دولة إسرائيل، يساوي 38000 شخص.
- عدد البدو الذين بقوا في دولة إسرائيل، يساوي 60000 شخص.

المجموع: 103000 شخص.

5. قوة حركة الهجرة في أرض إسرائيل عمومًا:

عدد العرب المهجرين هو 391000 (كما ذُكِر في المقدمة، احتمالات عدم الدقة هي 10-15 في المئة).

ملاحظتان:

- لمزيد من التفصيل بشأن الأرقام المذكورة أعلاه وتوزيعها على المناطق، يراجع الجدول الملحق أدناه.
- للاطلاع على قائمة القرى والمدن وأسباب الإخلاء والاتجاهات، وما شابه، تراجع الـملاحق المرفقة.

ثانيًا: مراحل في حركة الهجرة العربية

- في حركة الهجرة طوال ستة شهور (كانون الأول/ ديسمبر 1947 - أيار/ مايو 1948)، يجب التمييز بين أربع مراحل:
- الأولى: تبدأ في كانون الأول/ ديسمبر وتتواصل حتى نهاية شباط/ فبراير.
- الثانية: آذار/ مارس.
- الثالثة: نيسان/ أبريل.
- الرابعة: أيار/ مايو.

---

9 المقصود هنا المنطقة المخصصة للدولة العربية الفلسطينية وفق قرار التقسيم.

10 المقصود المنطقة المخصصة للدولة العربية الفلسطينية وفق قرار التقسيم.

تفصيل المراحل

المرحلة الأولى: طابعها الأساسي هو أن حركة الهجرة في هذه الفترة، كانت مجرد البداية فحسب، وتُغطّي أماكن محدودة. في الجبهات كلها في البلاد، الحركة خفيفة جدًا. وفي الجليل الأوسط[11] فحسب، كانت حركة [الهجرة] في نهاية المرحلة الأولى - أي في نيسان/ أبريل في الأساس - تقف في الطليعة، وقوتها متوسطة.

المرحلة الثانية: في هذه المرحلة أيضًا رُصِدت حركة خفيفة في معظم الجبهات، وحصل عمليًا تراجُع معيّن عن المرحلة الأولى. يبدو أن حركة الهجرة بدأت تخبو في عدد من الجبهات، ولا سيما في الجليل الأوسط[12] الذي كانت الحركة ملموسة فيه في المرحلة الأولى. لكن في الوقت الذي كان الخط القُطري يحمل نزعة تراجع، شهدت جبهة يافا حركات ارتفاع، ومنطقة طبريا أيضًا، حيث فاقت نسبتها قوة الإخلاء في المرحلة الأولى.

المرحلة الثالثة: تتميز هذه المرحلة بارتفاع متوسط في معظم الجبهات تقريبًا، وارتفاع متوسط في منطقة طبريا مع إخلائها، وارتفاع متوسط في منطقة حيفا مع إخلائها، وارتفاع متوسط في قضاء "تل حاي" مع تصاعد عملياتنا. لم يكن أي تحرك في وضع الهجرة في منطقة النقب التي لم يبدأ إخلاؤها. وضع متوازن في منطقة إخلاء يافا، أي: ارتفاع طفيف من المرحلة السابقة وتتمة لها. تراجُع في حركة الهجرة في منطقة الجلبوع. لكنّ هناك ارتفاعًا أساسيًا في الجليل الأوسط[13] الذي يصل في هذا الشهر إلى الذروة على المستوى القُطري، وكذلك من ناحية الحركة في المنطقة ذاتها. وفي الإجمال، تُظهِر المرحلة الثالثة ارتفاعًا عامًا مع نقطة ذروة واحدة، واتجاه تراجع واحد.

المرحلة الرابعة: تمتد هذه المرحلة طوال أيار/ مايو، وهي المرحلة الأساسية والحاسمة في حركة الهجرة من أرض إسرائيل. بدأت تتشكل حالة ذُهان Psychosis للهجرة، وأزمة ثقة في القوات العربية، وتمخّض عن ذلك أن طابع الهجرة في هذا الشهر هو:

- ارتفاع كبير جدًا في قضاء تل حاي في خط الهجرة.
- ارتفاع كبير جدًا في قضاء الجلبوع في خط الهجرة.
- ارتفاع كبير جدًا في قضاء يافا في خطالهجرة.
- ارتفاع كبير جدًا في قضاء الجليل الغربي في خط الهجرة.

إخلاء في قرى النقب في هذا الشهر. من الناحية الثانية، دخلت المنطقة [الساحلية الوسطى] إلى هذه المرحلة بينما الذروة من ورائها، لأن معظم قُراها قد أُخلِي، لذا تشكل هذه المرحلة بالنسبة إلى [المنطقة الساحلية الوسطى] مرحلة الفصل الأخير، وبما أن عدد القرى التي بقيت فيها كان قليلًا، فالشعور هنا كأن هناك تراجعًا، لكن هذا لا يعني سوى انتهاء العمل. المكان الوحيد الذي لوحِظ فيه تراجُع حقيقي في هذا الشهر هو منطقة طبريا .

تلخيص: كانت حركة الهجرة الجماعية لعرب أرض إسرائيل، في نيسان/ أبريل وأيار/ مايو. وكان أيار/ مايو بمنزلة الذروة، وجرى تسجيله باعتباره الشهر الذي حصلت فيه الهجرة العربية الأساسية، أو الهروب العربي الأساسي إذا توخّينا الدقة.

---

11 التقرير استعمل "الجليل الأوسط"، والمقصود المنطقة الساحلية الوسطى من فلسطين، الواقعة في شمال يافا، وليس الجليل في شمال فلسطين.

12 المقصود المنطقة الساحلية الوسطى من فلسطين.

13 المقصود المنطقة الساحلية الوسطى من فلسطين.



ثالثًا: أسباب الهجرة العربية

1. عام

- يجب افتراض أن هذه الهجرة لم تكن لأسباب اقتصادية (بسبب نقص جدي في العمل أو في الغذاء، أو بسبب ضائقة اقتصادية أيًا كانت). فما دام السكان في أماكنهم، لم يتضرر الاقتصاد العربي على النحو الذي يكسر القدرة المعيشية للسكان. شكّل العامل الاقتصادي مُحرّكًا لهجرة السكان، في المراحل المُبكرة جدًا من حركة الهجرة، فحسب، حينما أراد أثرياء العرب الحفاظ على أملاكهم ومصانعهم من خلال الهجرة المبكرة. وكانت الزعزعة في استقرار الاقتصاد العربي ملحوظة في المدن، وعجّلت هجرة طبقات معينة، لكن هذه الزعزعة (مثل هجرة الأغنياء) لم تشكل عاملًا جديًا عند تناوُل الهجرة الجماعية لعرب أرض إسرائيل.
- إضافة إلى ذلك، يجب افتراض أن التنقل السكاني لم يأتِ نتيجة عوامل سياسية "صِرفة"، أي: ليس هناك أي تأثير للقرارات السياسية بالمفهوم الضيق للكلمة في حركة الهجرة. على الرغم من أن الهجرة العربية الكبرى قد حصلت في الأساس في أيار/ مايو، لا يمكن أن يُعزى الأمر إلى الدلالة السياسية لهذا الشهر. هنا تجب الملاحظة أنه إذا كانت هناك أماكن شغل فيها العامل السياسي محركًا لحركة الهجرة، فقد انحصر الأمر داخل حدود المدن، وهنا أيضًا في صفوف طبقات محدودة وأحجام صغيرة. عدد هؤلاء ضئيل جدًا، مقارنةً بالموجة العامة من الهجرة وقوّتها، وبناء عليه يمكن افتراض، على نحوٍ قاطع، أنه لم يكن هناك أي تأثير للعوامل السياسية في حركة السكان العرب.
- عند مراجعة العوامل والأسباب التي أثّرت في الهجرة، سنتناول الأسباب التي كان لها دور حاسم في هجرة السكان. ثمة أسباب أخرى محلية وصغيرة أكثر، جرى تناولها بالتفصيل في المراجعات الخاصة لحركة الهجرة في كل واحد من الألوية. الأسباب - وفق ترتيب الأهمية - هي:
- عمليات عدائية يهودية مباشرة ضد مدن وقرى عربية.
- تأثير عملياتنا العدائية [ضد القرى والمدن العربية] في أماكن سكن المهاجرين المجاورة لها (وهنا في الأساس سقوط مراكز مجاورة كبيرة).
- عمليات المنشقين[14].
- أوامر ومرسومات مؤسسات عربية وعصابات.
- عمليات الهمس اليهودية لدفع العرب إلى الهرب.
- أوامر - إنذارات نهائية بالإخلاء [من القوات اليهودية].
- الخوف من ردة فعل يهودية عند وقوع هجمات عربية واسعة ضد اليهود.
- ظهور عصابات [عربية] وغرباء [عرب] محاربين في محيط القرية.
- الخوف من غزو عربي ومن نتائجه (على مقربة من الحدود في الأساس).
- قرى عربية معزولة في مناطق يهودية خالصة.
- عوامل محلية مختلفة وخوف عام مما تُخبّئه الأيام المقبلة.

14 المقصود منظمتا إتسل وليحي.

2. تفصيل الأسباب

❁ لا شك في أن النشاطات العدائية كانت السبب الأساسي لحركة تنقّل السكان. تمر موجة الهجرة على كل واحد من الأقضية، مع اشتداد عملياتنا في تلك المنطقة واتّساعها. إذًا، شكلت بداية أيار/ مايو بالنسبة إلينا انتقالًا لعمليات بحجم واسع، فلهذا السبب اقترن هذا الشهر بإخلاء الحد الأقصى من الأماكن. بطبيعة الحال، ساعدت مغادرة الإنكليز - التي لم تكن سوى الوجه الثاني للعملة - في الإخلاء، لكن يبدو أن الإخلاء البريطاني أرخى لنا العنان للعمل أكثر من كونه قد أثّر تأثيرًا مباشرًا في الهجرة.

❁ يُشار إلى أن قوة الهجوم لم تُحدّد الأمر، مثلما برز، خصوصًا دور عوامل أخرى (سيكولوجية في الأساس). عنصر المفاجأة، والقصف المتواصل مع أصوات انفجارات هائلة، واستخدام سمّاعات باللغة العربية، هذه كلها أثبتت فاعليتها أكثر في الفرص التي جرى فيها استغلالها كما يجب (في حيفا في الأساس!).

❁ لكن، ثبت أن العمليات ضد مواقع سكن مجاورة أثّرت في إخلاء قرية معيّنة بدرجة لا تقل عن العمليات المباشرة ضد القرية. وجرّ إخلاء قرية معيّنة هاجمناها، وراءه [إخلاء] قرى كثيرة مجاورة.

❁ على نحوٍ خاص، ظهر تأثير لسقوط قرى كبيرة، أو مراكز، أو مدن، أو قلاع تجمّع حولها الكثير من القرى. فسقوط طبريا وصفد ويافا وحيفا وعكا جرّ وراءه موجات مهاجرين كبرى جدًا. المحرك السيكولوجي الذي كان له دور هنا عمل وفق المبدأ "إذا سقطت هذه المدينة الكبيرة، فكيف سنصمد نحن"؟! للتلخيص يمكن القول إن 55 في المئة على الأقل من مُجمل حركة الهجرة، كانت بسبب عملياتنا ومن، تأثيرها فيها.

❁ **عمليات الـمنشقين وتأثيرها في المحيط - كأسباب للهجرة:** برزت عمليات المنشقين كعوامل أثّرت في الهجرة في منطقة يافا - تل أبيب، وفي المنطقة الساحلية الوسطى، وفي الجنوب، وفي منطقة القدس. في سائر المناطق، لم يكن لها تأثير مباشر في الإخلاء. كان ثمة تأثير خاص لعمليات المنشقين في دير ياسين، وفي خطف خمسة وجهاء من الشيخ مؤنس، وعمليات أخرى في الجنوب. أثّرت عملية دير ياسين، على نحوٍ خاص، كثيرًا جدًا في تفكير العربي، وفي الكثير من عمليات الهرب المباشر عند هجومنا نحن، ولا سيما في المنطقة الساحلية الوسطى، ودفعت إلى فرار مذعور من خلال هذا السبب الذي يمكن تعريفه بأنه عامل مُسرّع وحاسم. وبطبيعة الحال، كان هناك فرار مذعور يرافق عمليات إتسل وليحي نفسيهما . بدأ الكثير [من أهالي] قرى المنطقة الساحلية الوسطى يهرب بعد خطف وجهاء شيخ مؤنس الخمسة. فهِم العربي أن عقد اتفاقية مع "الـهاغاناه" غير كافٍ، وأن هناك "يهودًا آخرين" يجب أخذ الحيطة منهم، وربما توخّي الحذر أكثر من "الـهاغاناه"، التي لا سيطرة لها عليهم.

❁ تأثير الـمنشقين في إخلاء يافا المدينة ومناطق قراها واضح وقاطع. هو تأثير حاسم وقاطع بين عوامل الإخلاء هنا. وإذا أردنا أن نُقيّم حصة الـمنشقين في التسبب في الإخلاء العربي في أرض إسرائيل، فسنجد أنهم أثّروا مباشرة في 15 في المئة تقريبًا من القوة العامة للهجرة.

❁ تلخيصًا للبنود السابقة، يمكن إذًا القول إن تأثير "العمليات العسكرية اليهودية" (الهاغاناه والمنشقين) في حركة الهجرة العربية في أرض إسرائيل، يشكل التأثير القاطع، لأن نحو 70 في المئة من السكان غادروا أماكنهم وهاجروا بسببها.

❁ **أوامر ومراسيم من مؤسسات عربية وعصابات:** حصل هذا الإخلاء الذي يمكن تسميته "الإخلاء المنظم"، لأسباب استراتيجية ووفق طلب العصابات واللجنة العربية العليا، أو حكومة الأردن، سواء أكان من خلال الرغبة في تحويل القرية إلى قاعدة للهجوم على اليهود، أم من خلال الاعتراف بعدم توافر إمكان الدفاع عن القرية، أم من خلال الخوف من أن تتحول القرية إلى طابور خامس، ولا سيما إذا عقدت اتفاقية مع اليهود. وبرز تأثير هذا العامل، على نحو خاص، في منطقة الجلبوع (تهديدات على الزعبية) وفي منطقة طبريا (قرى شركسية)، وفي منطقة تل حاي (قرى حدودية)، وفي المنطقة الساحلية الوسطى (حالات فردية)، وفي القدس



(أوامر الفيلق العربي بإخلاء مجموعة من القرى لأغراض أساسية شمال القدس، وأمر اللجنة العربية العليا للعيسوية)، لكن هذا العامل ليس حاسمًا، مقارنةً بالعوامل السابقة، ويصل تأثيره إلى نحو 5 في المئة من مُجمل القرى التي أُخلِيت لهذا السبب.

❁ **عملية "الهمس" اليهودية لتهريب السكان العرب.** عند النظر إلى هذه الظاهرة على المستوى القُطري، نرى أنها لم تكن عاملًا مؤثرًا على نطاق واسع، لكن 18 في المئة من مُجمل قرى منطقة تل حاي، و6 في المئة من قرى الجليل الأوسط، و4 في المئة من قرى الجلبوع، أُخلِيت لهذا السبب.

❁ في المنطقة الساحلية الوسطى والجلبوع، لم يجرِ التخطيط لهذه العملية، ونُفّذت على نطاق واسع، وبناء عليه كانت نتائجها أقل. في المقابل، نُفّذت هذه العملية في قضاء تل حاي على نحو متعمّد، وبحجم وتنظيم واسعين جدًا. وبناء عليه حصدت نتائج أكبر. ونُفّذت العملية في حد ذاتها على شكل "نصيحة ودّية" من اليهود إلى أصدقائهم العرب المجاورين. ولم تحرك هذه العملية إلّا 2 في المئة من مُجمل الهجرة القُطرية.

❁ **أوامر الإنذار التي وجّهناها إلى القرى العربية.** برز هذا العامل على نحو خاص في المنطقة الساحلية الوسطى، وبدرجة أقل في الجلبوع، وبدرجة معيّنة في النقب. جاء مفعول هذا الإنذار، كما هو شأن تأثير النصائح الودية، بعد عمليات تحضير، تمثّلت في أعمال عدائية في المنطقة، لذا فإن هذه الأوامر هي عامل دافع ومحرك أخير، أكثر من كونها عاملًا حاسمًا. في أعقاب هذه الأوامر الإنذارية، أُخلِيت 2 في المئة من النقاط القروية التي غادرها سكانها.

❁ **خوف من أعمال الثأر.** جاء هذا الإخلاء الذي يمكن اعتباره "إخلاءً منظمًا" أيضًا، في الغالب، نتيجة عملية ضد اليهود جرى تنفيذها من داخل القرية أو من محيطها.

❁ هجوم عربي على قافلة يهودية (على سبيل المثال: قافلة "إيهود" في الطريق إلى أحيعام)، أو معركة يهودية - عربية (جبهة مشمار هعِيمِق، جبهة ڃيشر، الهجوم على لهاڤوت وغيرها)، كان لها تأثير إخلاء فوري بالنسبة إلى قرى في المنطقة. 1 في المئة من البلدات العربية، من مُجمل البلدات التي هاجرت، أُخلي لهذا السبب.

❁ كل الأسباب، مجتمعة، التي جرى تعدادها، كظهور عصابات وغرباء محاربين في محيط القرية والخوف من نتائج اجتياح عربي قد يُحوّل القرية إلى ساحة معركة - ولا سيما في المناطق الحدودية، وقرى معينة معزولة داخل منطقة يهودية صِرفة - كانت عوامل دافعة أيضًا للإخلاء، وكان لها تأثير أكبر في مناطق معيّنة، وفي مناطق أخرى كان تأثيرها معدومًا. ولا تصل هذه العوامل مجتمعةً أيضًا إلّا إلى نسبة 1 في المئة.

❁ **الخوف العام.** كان لهذا العامل، على الرغم من ترتيبه متأخرًا، تأثير بالغ، وكانت حصته كبيرة في الإخلاء، لكنه عاملٌ عام، لذا ارتأينا التلخيص من خلاله. مع بداية الحرب، كانت هناك أسباب كثيرة خلقت الخوف العام داخل شرائح في الجمهور العربي التي اختارت الهجرة من دون سبب خاص ظاهر. لكن، في حقيقة الأمر، تتجسّد في هذا الخوف العام - أولًا وقبل كل شيء - "أزمة الثقة" بالقوة العربية.

❁ يجب افتراض أن نسبة 10 في المئة من مُجمل القرى قد أُخلِيت لهذا السبب، لذا عمليًا، كان تأثير "أزمة الثقة" الثالث من حيث الأهمية، بعد عملياتنا وعمليات المنشقين وتأثيرها. كان هناك أيضًا تأثير بالغ لعوامل محلية في حركة الهجرة: إخفاقات في المفاوضات؛ عدم تأقلمهم مع حالات واقعية معينة؛ فشل في المفاوضات التي سعت لتجميد وضع أو [التوصل] إلى اتفاق عدم الاعتداء. أثّرت كل هذه العوامل في مناطق معيّنة (في الجنوب - على سبيل المثال)، لكنها لا تظهر بتاتًا في مناطق أخرى. يمكن القول إن 8-9 في المئة من

مُجمل قرى البلاد التي أُخليت قد أُخلِيت لأسباب محلية مختلفة. يمكن العثور على تفصيل هذه العوامل بحسب الأماكن المختلفة في المراجعات المناطقية الملحقة.

3. ملاحظات عامة

- ذُهان الإخلاء: في حالات عديدة، تعاظمت وتيرة الإخلاء من خلال تولد ذُهان Psychosis الإخلاء الذي ظهر كمرضٍ مُعدٍ. هكذا على سبيل المثال، يمكن الافتراض أنه كان للظهور الجماهيري للاجئي حيفا في عكا تأثير حاسم، وخلق في صفوف سكان عكا ذُهان الإخلاء. شن هجمات خفيفة، ودفع عوامل معجلة مختلفة، أدّيا إلى حركة هجرة جماعية من عكا أيضًا بسبب هذا الذهان. عند فحص عوامل الإخلاء، يبدو أنه لا يمكن إغفال هذا العامل "غير المرئي".
- شكّل وباء التيفوس في الأماكن التي ظهر فيها عاملًا مُسرّعًا للإخلاء. وكان الهلع الذي تفشّى في صفوف الناس، في ضوء الإشاعات بشأن انتشار المرض في المنطقة، سببًا للإخلاء، أكثر من المرض نفسه.
- يجب التشديد على تأثير المواد المتفجرة التي تُصدِر دويًّا هائلًا، كعمليات تخويف سيكولوجية أثّرت في حركة الهجرة (للمناسبة، لم تجرِ محاولة تركيب صفارات إنذار تثير الهلع على أجنحة الطيارات التي تقصف نقاطًاللعدو؛ إذ يمكن أن يكون تأثيرها كبيرًا).
- في المراحل الأولى من الإخلاء، حينما كان بأحجام ضئيلة، حاولت مؤسسات عربية محاربة ظاهرة الهرب والإخلاء والحدّ من موجات الهجرة، فقد قررت الهيئة العربية العليا آنذاك اتخاذ إجراءات لإضعاف الهجرة من خلال فرض القيود والعقوبات والتهديدات، وإطلاق حملات دعائية في الصحف والراديو وما شابه ذلك. وحاولت الهيئة أيضًا تجنيد مساعدة دول مجاورة في هذا الأمر، حيث تماثلت المصالح في هذا الشأن في الكثير من الحالات، وحاولت كلها، في الأساس، منع هروب الشبان الذين في سن الجندية. لكن هذه الخطوات جميعها لم تنجح ولو قليلًا؛ إذ لم تُتّخذ أي خطوات إيجابية، في مقدورها ضبط العوامل التي دفعت إلى الهجرة وحرّكتها. لم تؤدِّ نشاطات جهاز المنع إلّا إلى نمو ظواهر فساد، وبدأت عملية إصدار للتصاريح في مقابل الرشوة. مع بداية الهروب الجماعي، انهار هذا الجهاز، وسُمِعت هنا وهناك في بعض الأحيان أصوات دعائية لم تتمخض عن أي نتائج ملموسة.

رابعًا: وجهات الهجرة العربية

1. عام

أحد الأسئلة المركزية في النقاش بشأن حركة الهجرة العربية في أرض إسرائيل هو: ما المراكز الجديدة التي يتجمّعون فيها؟ تجب مناقشة هذا الأمر على نحو معيّن عندما يجري الحديث عن القرويين، وعلى نحوٍ آخر مختلف عند الحديث عن المهاجرين من المدن. عمومًا، يجب القول إن منشأ الناس حدد بدرجة كبيرة جدًا أماكن هجرتهم. ولأن منشأ معظم سكان حيفا، من لبنان وسورية[15]، كان اتجاه هجرة أغلبية سكان حيفا نحو سورية ولبنان. كذلك هو شأن أبناء الفالوجة الذين في يافا؛ إذ عادوا إلى قريتهم تلك. لكن تجب الإشارة إلى أن أغلبية الأثرياء والمقتدرين من سكان المدن هاجرت إلى خارج البلاد.

في صفوف عرب المدن، برز الخط الأكثر حزمًا في اتجاه الهجرة. وكانت الطريق إلى "المحطة النهائية" لابن المدينة أقصر بكثير من طريق ابن القرية. ففي حين لم يتحمّل ابن المدينة مشاق التنقل في الكثير من المحطات المرحلية، وجد ابن القرية نفسه مُجبرًا على

15 هذا افتراض صهيوني مغلوط، ويُدرج ضمن الدعاية الصهيونية التي كانت تروّج هذا الادعاء.



مكابدة عناء التنقل من مكان إلى آخر. ونبعت هذه المسألة في حياة الترحال لدى ابن القرية من أسباب عدة، لكن، حدّد المنشأ العائلي لابن القرية الاتجاه الذي مضى فيه الفارّون. وكما في المرحلة الأولى من الإخلاء والهرب، نقف أمام ظاهرة صعود المهاجرين من السهل الساحلي إلى الجبل، على سبيل المثال، أو من الجنوب إلى منطقة السهل الساحلي.

ثمة عامل آخر أثّر في وجهات الهجرة في مراحلها الأولى في المنطقة القروية، هو فرار القرويين إلى المركز العربي الكبير الأقرب، حتى لو لم تكن تربطهم هناك أي علاقات عائلية أو علاقات عمل وتعارف. في هذه الحالة، كان للعامل الأمني دور حاسم. هذا العامل دُمج بدرجة كبرى مع العوامل السابقة، وفي حالات أخرى كان هو العامل الحاسم في غياب العوامل الأخرى. لهذه الأسباب وجد ابن القرية نفسه مُجبرًا على تقسيم مسار هجرته إلى مرحلة تلو مرحلة، وإلى محطة تلو محطة؛ إذ لم توجّههُ هذه العوامل على الدوام إلى منطقة آمنة.

تُظهِر مراجعة حركة هجرة أبناء القرية وجود العديد من المحطات المرحلية كما ذُكر، ولم تكن هذه الظاهرة شائعة بدرجة كبيرة في مسألة هجرة أبناء المدينة. وهكذا، على سبيل المثال، هاجر عدد من أبناء بيت سوسين إلى المغار، ومن هناك إلى يبنة، ومنها إلى أشدود، ومنها إلى غزة. لهذا السبب، حصل مرارًا أن تحوّلت قرى شكلت في المرحلة الأولى من الهجرة مراكز استيعاب إلى مراكز هروب في المرحلة الثانية، وهكذا دواليك. هاجر كثيرون إلى بيسان من القرى المجاورة، لكنهم اضطُروا إلى الهروب من هناك عند فرار أبناء بيسان أنفسهم.

تجب الإشارة أيضًا إلى أنه بناء على أن خطوط الترحال للقرويين كانت في المرحلة الأولى قصيرة جدًا (من حيث ابتعادهم عن قريتهم)، وبناء على حقيقة أن القرية قد أُخلِيت من دون أن يكون فيها جندي من جنودنا على نحو ثابت، حصلت حركة عودة إلى القرى التي أُخليت، ما استوجب منا الانشغال في بعض الأحيان، وأكثر من مرة واحدة، في طرد سكان قرية معيّنة.

لا نتحدث عن "مراكز قُطرية" لاستيعاب المهاجرين، لا لأنه لم يقم أحد بتنظيم حركة الهجرة، ولم يهتم بتوجيهها نحو مسالك معينة فحسب، بل كذلك بسبب الطابع ذي النزعة المعينة الذي اتّسمت به حركة الهجرة العربية. على الرغم من أننا نجد في نهاية الأمر مراكز يمكث فيها كثيرون من المهاجرين العرب، حيث قدِم كثيرون من مناطق مختلفة في البلاد. تولّدت هذه الظاهرة نتيجة الطريق الطويلة المليئة بمحطات مرحلية عشوائية، كان المعيار الوحيد الذي خلقها هو المعيار الأمني. من هذه الناحية، كانت المراكز الأساسية لاستيعاب الهجرة العربية من أرض إسرائيل هي سورية ولبنان ومصر والأردن والمثلث العربي ومنطقة رام الله وبير زيت ومنطقة الساحل الجنوبي من أرض إسرائيل. لكن لا ينسحب هذا الأمر على البلاد قاطبة.

أحد الأسئلة المهمة الذي لا نستطيع الإجابة عنه هو السؤال التالي: كم عدد السكان الذين هاجروا إلى خارج البلاد، وكم عدد الذين هاجروا إلى مراكز داخل البلاد؟ في هذا السؤال نستطيع طرح عدد من الفرضيات:

- هاجر الأثرياء من أبناء المدن إلى الدول العربية في الأساس.
- هاجر أبناء الكثير من القرى - ومن بينهم الفقراء الذين قدِموا في الأساس من المناطق الحدودية - إلى سورية ولبنان.
- كان معظم الذين هاجروا إلى مصر من أبناء يافا والجنوب وحيفا والقدس.
- كان معظم الذين هاجروا إلى الأردن من أهل طبريا وقضاء مرج بن عامر وقضاء جلبوع وعكا ويافا والقدس.
- يبدو أن معظم المهاجرين إلى خارج البلاد، كان من نصيب سورية ولبنان، ويأتي بعدهما الأردن، وتقع مصر في أسفل القائمة.

2. مراكز استيعاب هجرة السكان

- في ما يلي قائمة بالمراكز التي هاجر إليها الفارّون من أماكنهم. تُقدم هذه القائمة بحسب أجزاء البلاد المختلفة، وداخل كل قضاء أو منطقة، تظهر المراكز بحسب ترتيب أهميتها.

قضاء تل حاي

- سورية
- لبنان
- درباشية
- مستنقعات الحولة
- الجولان
- سعسع
- عديسة

طبريا

- الأردن
- سورية
- لبنان
- الناصرة ومحيطها
- لوبية
- المغار
- البطيحة
- حيفا.
- سمخ (حتى سقوطها)
- صفد (حتى سقوطها)

قضاء مرج بن عامر

- قرى "المثلث"[16]
- قرى الكرمل
- صفورية
- عيلوط
- طرعان
- أبو شوشا
- الناصرة
- الأردن

چلبوع

- الأردن
- الناصرة ومحيطها
- المثلث العربي[17]
- چلبوع-الجبل
- بيسان (حتى سقوطها)

حيفا المدينة

- سورية
- لبنان
- منطقة الحدود اللبنانية
- المثلث (إلى حين سقوطه)
- الناصرة وشفاعمرو
- مصر (قلة)
- قبرص (قلة)

---

16 المقصود مثلث نابلس جنين طولكرم.

17 المقصود مثلث نابلس جنين طولكرم.



عكا المدينة

- لبنان
- قرى الشمال
- الأردن
- قبرص (قلة)

لواء حيفا-الجليل الغربي

قرى الجليل الشمالي (يركا، ترشيحا)

- لبنان
- المثلث
- الغابسية
- سعسع
- إجزم
- دالية
- عين حوض
- أم الزينات

الجليل الأوسط[18]

- نابلس
- طولكرم
- رمانة
- أم الفحم
- برطعة
- باقة الغربية
- جت
- كفرين
- الطيبة
- قلنسوة
- قلقيلية
- كفر قاسم
- مجدل
- الطنطورة
- إجزم
- بيت ليد
- الرملة
- اللد
- سنديانة
- حيفا (إلى حين سقوطها)

يافا المدينة

- الرملة
- اللد
- غزة
- خان يونس
- الجنوب-السهل الساحلي
- مصر
- عمّان (قلة)
- سورية ولبنان (قلة)

قرى يافا

- إلى الجنوب
- إلى المثلث
- إلى الرملة
- إلى اللد

18 المقصود المنطقة الساحلية الوسطى.

الجنوب

- محيط غزة والسهل الساحلي
- الرملة
- اللد
- حمامة (قلة)
- مسمية
- بئر السبع (قلة قليلة)

النقب

- غزة
- خان يونس
- مجدل
- بيت لاهيا
- نزلة
- حريبة
- دمرة
- (كلها مناطق الشاطئ خارج الدولة)

القدس

- الخليل
- بيت لحم
- بيت جالا
- رام الله
- بير زيت
- الأردن
- إلى غزة ومصر
- سورية (أثرياء)
- لبنان (أثرياء)
- مصر (أثرياء)

3. مشكلات الاستيعاب

لم تكن مسألة استيعاب أصحاب الإمكانات العرب مشكلة بحد ذاتها، ذلك أنهم تمكّنوا من إعالة أنفسهم، وتحمّلوا - على هذا النحو أو ذاك - غلاء المعيشة الجديد. لكن بما أن الأغلبية العظمى من المهاجرين لم تكن من هذه الطبقة، بل خرج معظمهم من دون أي أملاك، بدأت بالظهور مشكلات استيعاب خطرة، مع ظهور موجات الهجرة، وكلما طال الوقت، تفاقمت المشكلات أكثر فأكثر، وانعكس هذا الأمر في درجة توالي بلاغات الحكومات العربية إلى اللاجئين بأن يعودوا إلى أماكنهم، وبضغط مفتعل على الشبان الذين في سن الجندية، لأن يعودوا إلى الجبهة. وتُظهِر البلاغات المتواترة من سورية ولبنان أن اللاجئين بدؤوا يُثقلون عليهم بجدّية، وأثّر هؤلاء - ويؤثرون - على نحو ملحوظ في الوضع الاقتصادي والاجتماعي في البلدان المجاورة، ولا سيما في سورية ولبنان. ولم يكن تصريح عزام باشا[19] أن عدد اللاجئين من أرض إسرائيل قد وصل إلى 250000 نسمة مجرد كلام (ربما كان ثمة بعض المبالغة في العدد، لكنه يقترب من الحقيقة). ولم يكن من باب المصادفة أن تبدأ الإذاعة في الأردن ("إذاعة القدس") ببث إعلانات وسلسلة محاضرات تثقيفية لأبناء أرض إسرائيل بالعودة إلى بلادهم والمساعدة في "المجهود الحربي" من خلال "الإثبات القاطع" أن حياة العائدين لا يتهدّدها الخطر، ولا سيما إذا أخذنا في الحسبان أن "نسبة المحاربين في كل العالم هي 10 في المئة، أما الباقون، فيساعدون في الجبهة الداخلية"، خصوصًا أيضًا أن العرب "على وشك تحقيق الانتصار المؤكد". وكذلك الشأن مع تصريحات الملك عبد الله التقليدية حول شؤون اللاجئين وما شابه. ولا تثبت هذه البيانات والتصريحات إلّا أنه بدءًا من الأسابيع الأولى، بعد وصول الهجرة إلى ذروتها - أي في نهاية أيار/ مايو وبداية حزيران/ يونيو - بدأت في الظهور على نحوٍ جدي مشكلة اللاجئين في الدول المجاورة، وبدأت تثقل كاهلها، بأشكال مختلفة، سنتناولها في ما يلي. وكانت هذه الظاهرة تقضّ المضاجع على نحو خاص، ذلك أن عدد فاقدي القدرة من بين المهاجرين كان كبيرًا جدًا.

19 عبد الرحمن عزام، أول أمين عام لجامعة الدول العربية.

أحد الأسئلة المهمة التي تقترن بمشكلة الهجرة العربية: هل سيتحوّل المهاجر العربي إلى مقاتل، أم لا؟ لم يتحول المهاجر العربي إلى مقاتل. هدفه كله الآن هو تجميع الهدايا - الأموال. لقد تقبّل درجة الحياة الأكثر تدنّيًا، واختارها بدلًا من أن يختار التجنّد للحرب. الأسباب عديدة، لكن اثنان من بينها هما الأهم: أولًا، تقدير القوة اليهودية وأزمة الثقة التي تولّدت تجاه القوة العربية؛ وثانيًا، تطورت الحرب في أرض إسرائيل على نحو لم يمنح حيّزًا لحرب "المتطوعين"، ولا سيما أن قوة المتطوعين الأساسية - "جيش التحرير"، كُسرت في تلك الفترة. تعتبر مشكلة اللاجئين التي أرهقت الدول العربية عاملًا ذا تأثير ملحوظ في المجتمع والاقتصاد، وتولّد مشكلات ستأخذ في التفاقم، ولا سيما بسبب عدم اتخاذ أي خطوة شاملة ومنظمة من الدول العربية لحل المشكلة.

الملحق 1

القرى العربية التي جرى إخلاؤها، وفق مناطقها.

أ. قضاء تل حاي

- المجموع الكلي للسكان 23790 نسمة.
- هاجر منهم 20620 نسمة.
- بقي منهم 3170 نسمة.

عدد السكان في القرى في الأزمنة العادية

مداخل عرب العزيزيات	410
الخصاص	530
الزوق التحتاني الزوق الفوقاني	1050
الشوكة	200
إبل القمح	330
هونين	1620
الخالصة	1840
الناعمة	1310
لزازة	230
قيطية	
منشية	تضم إلى الزوق التحتاني
المنصورة	360
العباسية	830
دوارة	700
حمرة	
المفتخرة	350
الصالحية	1520
الزاوية	760
جاحولا	420
بويزية	510

خيام الوليد	210
درباشة	310
غرابة	220
عرب الزبيد ملاحة	890
بيسمون	20
العلمانية	260
كراد الغنامة	350
كراد البقارة	360
ديشوم	590
المالكية	360
النبي يوشع	70
قدس	320
علما	950
صالحة	1130
ريحانية	290
الراس الأحمر	660
دلاتة	360
حديتا	240
عمقا التحتى عمقا الفوقى	140



عين زيتون	620
بيرية	240
ميرون	290
مغر الخيط	490
منصور الخيط	900
عرب الهيب	
الجاعونة	1150
الظاهرية	350

عكبرة	410
صفد	5770
السموعي	310
فرعم	740
قباعة	460
مروس	80
عرب الزنغرية	840

درجات الإخلاء

التاريخ	القرية	كامل/ جزئي	سبب الإخلاء	وجهة الإخلاء/ ملاحظات
1/18	مغر الخيط	كامل	عملية رد من قِبلنا	إلى سورية، بعد أن سرقوا قطيع ماشية يعود إلينا
1/18	منصورة الخيط	كامل	عملية رد من قِبلنا	إلى سورية
2/12	الشوكة	كامل	عملية رد من قِبلنا	إلى الشوكة الفوقى. عادوا بعد فترة قصيرة
3/26	الخصاص	جزئي		
3/29	خيام الوليد	كامل	شاركوا في عملية ضد لهاقوت	إلى سورية، بعضهم عاد مجددًا
4/7	مداخل			إلى الجولان
4/20	عرب الزبيد	كامل	مغادرة عامة من قِبل المغاربة	إلى الجولان إلى لبنان
4/20	العلمانية	كامل	عملية من قِبلنا	قُتِل كثيرون
4/21	الحسينية	كامل	تأثير العملية في العلمانية	
4/22	كراد البقارة	كامل	تأثير العملية في العلمانية	إلى سورية، التحق قسم منهم بالجيش السوري
4/22	كراد الغنامة	كامل	تأثير العملية، وخوف من الاجتياح	إلى سورية، التحق قسم منهم بالجيش السوري
4/30	مداخل	كامل	قبل الهجوم على كفار سالد	إلى الجولان، علِموا بالهجوم فهربوا قبل تنفيذه
5/1	عرب العزيزات	كامل	الهجوم على كفار سولد	إلى بانياس، التحقوا بالعصابات
5/1	خيام الوليد	كامل	الهجوم على كفار سالد	إلى صيادة-سورية. هربوا تمامًا بعد أن عادوا قبل ذلك
5/1	الحمرة	كامل	هجوم على لهاقوت، وإزعاج من قِبلنا	إلى سورية، وإلى دربشية، بعد أن شاركوا في الهجوم على لهاقوت
5/1	غرابة	كامل	هجوم على لهاقوت، ومضايقات من قِبلنا	إلى سورية، وإلى الدرباشة، بعد أن شاركوا في الهجوم على لهاقوت

التاريخ	القرية	كامل/ جزئي	سبب الإخلاء	وجهة الإخلاء/ ملاحظات
5/1	المفتخرة	جزئي	هجوم على لهاقوت	في الدرباشة، عادوا بعد ذلك
5/2	عين زيتون	كامل	إبادة القرية من قِبلنا	قُتِل منهم كثيرون
5/2	بيرية	كامل	إبادة القرية من قبلنا	قُتِل منهم كثيرون
5/2	قيطية	جزئي	إزعاج، تهديد بعملية، ومرور قافلة	الشونة. عادوا بعد ذلك
5/3	هونين	كامل	خوف من هجوم قد نشنه	إلى لبنان
5/4	عرب الزنغرية	كامل	عملية تفتيش من قِبلنا	سورية (؟)
5/4	عرب القديرية	كامل	عملية تفتيش من قِبلنا	سورية
5/4	عرب السمكية	كامل	عملية تفتيش من قِبلنا	سورية
5/9	الجاعونة	كامل	عندما كانت صفد توشك على السقوط	الراس الأحمر، عملياتنا في صفد كان لها تأثير
5/9	ديشوم	كامل	تركيز عصابات في محيط القرية وعملياتنا	إلى لبنان
5/10	صفد	كامل	احتلال	بيروت، دمشق، حوران، تأثير حاسم في المنطقة المحيطة
5/10	عكبرة	كامل	قُتل كثيرون	
5/10	الظاهرية	كامل	تأثير صفد	
5/10	إبل القمح	كامل	خوف من اجتياح وسقوط صفد	إلى لبنان، هرب قسم منهم في بداية الأحداث
5/11	حديتا	كامل	تأثير سقوط صفد	سعسع، خارج حدود دولة إسرائيل
5/11	زوق التحتاني	كامل	تأثير سقوط صفد	إلى لبنان
5/11	الخالصة	كامل	مع سقوط صفد طلبوا اتفاقية، ولم نوافق. هربوا.	إلى العديسة، لبنان. قبل ذلك، عُقِدت معهم اتفاقية وحوفِظ عليها جيدًا.
5/11	البويزية	كامل	بعد إخلاء الخالصة هربوا هم أيضًا.	إلى لبنان. خافوا لأنهم يقعون على أحد خطوط مواصلاتنا
5/12	السموعي	كامل	سقوط صفد	
5/14	الناعمة	كامل	سقوط صفد	إلى سورية، قبلها أجروا مفاوضات، لكن صفد حسمت الأمر
5/14	الشوكة التحتى	كامل	سقوط صفد وخوف من الاجتياح	إلى سورية
5/16	المفتخرة	كامل	خاف الشيخ وهرب مع الجميع	هذا الهرب نهائي بعد أن عادوا مرة واحدة
5/16	النبي يوشع	كامل	هجوم من قِبلنا على القرية	إلى لبنان



التاريخ	القرية	كامل/ جزئي	سبب الإخلاء	وجهة الإخلاء/ ملاحظات
5/19	قيطية	كامل	تهديد وعمليات "الهمس" من قِبلنا	خروج نهائي بعد أن عاد قسم منهم
5/21	زوق الفوقاني	كامل	"الهمس" وقذائف من قِبلنا	تأثير عظيم للقذائف
5/21	لزازة	كامل	"الهمس" وقذائف من قِبلنا	إلى سورية
5/24	منشية	كامل	وشوشة وقذائف من قِبلنا	إلى لبنان
5/24	الزاوية	كامل	عملية من قِبلنا	البعض إلى مستنقعات الحولة، والبعض الآخر إلى سورية
5/24	عمّوقا التحتى	كامل	عملية من قِبلنا	إلى لبنان
5/24	عمّوقا الفوقى	كامل	عملية من قِبلنا	إلى لبنان
5/25	الخصاص	كامل	عملية "الهمس"	إلى سورية
5/25	ملاحة	كامل	تحذيرات من قِبلنا و"الهمس"	قسم إلى المستنقعات وقسم إلى سورية
5/25	المنصورة	كامل	عمليات "الهمس" من قِبلنا	إلى سورية
5/25	بيسمون	كامل	عمليات "الهمس" من قِبلنا	إلى سورية
5/25	العباسية	كامل	فرار أهل المنصورة، تأثير	
5/25	الدوارة	كامل	عملية "الهمس"	إلى الدرباشية
5/25	الصالحية	كامل	أرادوا التفاوض. لم نأتِ. خافوا	قرية مسالمة. خوف لأننا لم نأتِ للتفاوض إلى لبنان
5/26	فرعم	كامل	نفذنا هجومًا ضدهم	إلى لبنان
5/26	قبّاعة	كامل	نفذنا هجومًا ضدهم	إلى لبنان
5/26	ماروس	كامل	نفذنا هجومًا في المنطقة	إلى لبنان
5/28	المالكية	كامل	احتلال من قِبلنا	إلى لبنان. أرادوا العودة، وحاولوا التفاوض
5/28	قدس	كامل	تأثير احتلال المالكية	إلى لبنان
5/28	غرابة	كامل	الإخلاء النهائي	

ب. قضاء طبريا

عدد السكان في القرى في الأزمنة العادية

المغار	2.140
ياقوق	210
السمكية	380
الطباجة	330

غوير أبو شوشة	1240
عيلبون	550
مجدل	240
عرب المواسي	1870

البعينة	540
نمرين	320
حطين	1190
لوبية	2350
السجرة	770
المنارة	490
عرب ناصر الدين	90
كفر سبت	480
السمرا والنقيب	290
كفر كما	660

العبيدية	920
عولم	720
الحمة	290
الحدثة	550
طبريا	5770
عدسية	
سيرين	
معذر	510
سمخ	3660

درجات الإخلاء

التاريخ	القرية	كامل/ جزئي	سبب الإخلاء	وجهة الإخلاء/ ملاحظات
12/22	طبريا	-	الخوف	من المنطقة الحدودية إلى مناطق داخلية
1948/2/1	سمخ	جزئي	توتر لأنها تقع على مفترق طرق	يجري إخلاء الأثرياء في الأساس، والنساء والأطفال. إلى حين الإخلاء التام، خرج 50 في المئة من السكان
3/5	العبيدية	كامل	الخوف، لكونهم محاطين باليهود	إلى منطقة الناصرة
3/15	العديسية	كامل	أمر من قبل حكومة الأردن	لكونهم من العجم فقد اتجه قسم كبير منهم إلى فارس (إيران)، الباقي إلى الأردن
4/6	سيرين	كامل	أوامر من اللجنة العربية العليا	منطقة الناصرة والأردن
4/6	عولم	كامل	أوامر من اللجنة العربية العليا	منطقة الناصرة والأردن
4/6	معذر	كامل	أوامر من اللجنة العربية العليا	منطقة الناصرة والأردن
4/15	سمخ	كامل	خوف عندما وصلت إلى مسامعهم أخبار العملية في طبريا	إلى القرى الحدودية في الأردن. بدو

التاريخ	القرية	كامل/ جزئي	سبب الإخلاء	وجهة الإخلاء/ ملاحظات
8/18	طبريا	كامل	عمليات قمنا بها. غابت القيادات في المكان. الأثرياء هربوا قبل ذلك.	الناصرة، لوبية، الحمة، سورية، الأردن، لبنان
4/19	عرب الصبيح	كامل	تأثير طبريا	إلى عين ماهل، ينزلون أحيانًا لحراثة الحقول وزراعتها
4/21	السمرا والنقيب	كامل	تأثير طبريا	إلى جبال سورية، القرية يسكنها حراثون من أصل سوري
4/19	خربة الكديش	كامل	تأثير طبريا	إلى لوبية وسمخ
4/21	غوير أبو شوشة	جزئي	تأثير طبريا	
4/21	السجرة العربية	جزئي	تأثير طبريا	الناصرة
4/21	سمخ	جزئي	هجوم شنّته قواتنا على سمخ	إلى الأردن. الغرباء لم يسمحوا للجميع بالمغادرة
4/22	المجدل	جزئي	هجوم من قِبلنا. تأثير طبريا وسمخ	إلى الأردن. نُقِلوا من قِبلنا بوساطة الحافلات
4/22	كفر سبت	كامل	تأثير طبريا وسمخ	
4/23	ناصر الدين	كامل	ظهور عصابة في المكان	إلى لوبية والمنطقة
4/28	سمخ	كامل	احتلال الشرطة	الحمة، الأردن
4/28	غوير	كامل	تأثير كبير لسقوط طبريا	
4/28	أبو شوشة	كامل	سقوط سمخ	إلى الجبال في المنطقة
5/1	الطابغة	كامل	تأثير سمخ	إلى سورية ولبنان
5/6	السجرة العربية	كامل	هجوم شنّته قواتنا	إلى منطقة الناصرة

ج. قضاء الجلبوع

عدد السكان في القرى في الأزمنة العادية

قُومية	450
سولم	500
الدحي	120
نين	200
إندور	600

طمرة	70
كفر مصر	400
طيرة حرب	200
الطيبة	450
الناعورة	250

كفرى	700
يبلى	150
المرصص	600
دنة	400
كوكب أبو الهوا	600
عرب البشاتوة	1000
عرب البواطي كفر بواطة	700
الحميدية	300
-عرب الزيناتي -عرب العريضة -عرب الصفا	600

عرب الخنيزير	400
فرونة	350
سامرية	500
جبول	250
زرعين	1300 خارج الدولة
نوريس	700
مزار	350
صندلة	350
تل الشوك	120
عرب الساخنة	200

درجات الإخلاء

التاريخ	القرية	كامل/ جزئي	سبب الإخلاء	وجهة الإخلاء، ملاحظات
3/30	قُومية	كامل	معزولة بين اليهود، عدم توفر مواصلات وعمل	إلى بيسان، والناصرة والأردن
3/30	البواطي	كامل	عملية سهلة، (انتقامية)	إلى الأردن. بدو
4/15	الطيرة	كامل	نصيحة يهودية ودية	
5/1	بيسان	جزئي	خوف، وتأثير حيفا	إلى المثلث والأردن
5/1	جبول	جزئي	خوف	
5/1	حمدية	جزئي	خوف، على مقربة من اليهود	
5/1	زرعين	جزئي	عمليات هجومية من قبلنا	
5/11	فرونة	كامل	عملية من قِبلنا	إلى المثلث
5/12	بيسان	كامل	احتلال. خوف. تأثير حيفا	استمر الإخلاء حتى 5/22
5/12	الحمدية	كامل	سقوط بيسان	إلى الأردن. إلى المثلث (عرابة)
5/12	سمرية	جزئي	تأثير فرونة	إلى المثلث
5/16	كوكب أبو الهوا	كامل	احتلال القرية من قِبل قواتنا	إلى الأردن
5/16	كفرى	كامل	تأثير عملية قواتنا في كوكب	إلى الأردن والمثلث
5/16	يبلى	كامل	تأثير عملية قواتنا في كوكب	إلى الأردن



التاريخ	القرية	كامل/ جزئي	سبب الإخلاء	وجهة الإخلاء، ملاحظات
5/16	المرصص	كامل	تأثير عملية قواتنا في كوكب	إلى الأردن
5/16	دنة	كامل	تأثير عملية قواتنا في كوكب	إلى الأردن
5/16	البيرة	كامل	تأثير عملية قواتنا في كوكب	إلى الأردن
5/16	عرب البشاتوة	كامل	تأثير عملية قواتنا في كوكب	إلى الأردن
5/16	عرب الساخنة	كامل	بسبب الهجوم على طيرات تسفي، خافوا من البقاء على مقربة من اليهود. عمليات المضايقة عجلت الأمر	صعدوا إلى الجلبوع
5/16	جبول		تأثير عملية قواتنا في كوكب	
5/20	سولم	كامل	أبناء الزعبية. عرب تحت رعايتنا	إلى الناصرة
5/20	الدحي نين طمرة كفر مصر طيرة حرب الطيبة الناعورة	كامل	أُخلوا بعد حصولهم على رسائل تهديد من العصابات، وعند قدوم غرباء إلى منطقتهم، خافوا أن يستولي الغرباء على بيوتهم	إلى الناصرة
5/20	عرب الخنيزير	كامل	بيسان وجبهة ڃيشر	إلى الجلبوع
5/20	عرب الصفا	كامل	بيسان وجبهة ڃيشر	إلى الأردن-أصلهم من الأردن
5/20	عرب العريضة	كامل	بيسان وجبهة ڃيشر	إلى الأردن-أصلهم من الأردن
5/20	عرب الزيناتي	كامل	بيسان وجبهة ڃيشر	إلى الأردن-أصلهم من الأردن
5/24	إندور	كامل	بيسان وجبهة ڃيشر	إلى منطقة الناصرة
5/27	سمرية	كامل	عملية شنتها قواتنا ضد القرية	إلى المثلث
5/28	دنة	كامل	أبلغناهم بأن عليهم المغادرة	
5/28	زرعين	كامل	احتلال	
5/30	مزار	كامل	احتلال	
5/31	صندلة	كامل	تأثير احتلال مزار	

د. قضاء مرج بن عامر يزراعيل

عدد السكان في القرى في الأزمنة العادية

الناصرة	14.00	كفر مندا	1260
صفورية	4330	رمانة	880

كفر كنا	1960
الرينة	1200
المشهد	660
عيلوط	1310
معلول	690
يافة الناصرة	1400
إكسال	1000
دبورية	1290
عين ماهل	1040
الشجرة (قضاء طبريا)	
لِد العوادين	710
عين المنسي	100
اللجون	600
جنين	3859
زبوبة	560
عرب الصفصافي	150
عرب حديدين	
كفرين	920
والدهايم (أم العمد-المترجم)	260
المجيدل	1600

الغبية الفوقى والغبية التحتى والنغنغية	1260
أبو شوشة	720
قيره	140
أم الزينات	1450
الريحانية	340
دالية الروحاء	310
البطيمات	110
خبيزة	290
أم الشوف	550
أم الفحم	4000
عرب الزبيدات	
عرب الحلف	
عرب السعدية	
عرب الكعبية	
عرب الحجيرات	200
عرب الجواميس	150
عرب المزاريب	100
عرب الغزالين	
عرب الزبيح [الصبيح]	1.500
عرب السعايدة	
بيت لحم	8800

درجات الإخلاء

التاريخ	القرية	كامل/ جزئي	سبب الإخلاء	وجهة الإخلاء/ ملاحظات
	الشجرة	كامل	هجوم نفذته قواتنا	الناصرة، طرعان، عين ماهل
	خربة لِد العوادين	كامل	تأثير مِشمار هعِيمِق	إلى المثلث، حاولوا العودة وجرى طردهم
	عين المنسي	كامل	هجوم نفّذته قواتنا	إلى المثلث
	اللجون	كامل	هجوم نفّذته قواتنا	إلى المثلث



التاريخ	القرية	كامل/ جزئي	سبب الإخلاء	وجهة الإخلاء/ ملاحظات
	جنين	كامل	هجوم نفّذته قواتنا	كانت مركز اجتياح جدّي
	رمانة	كامل	خوف من هجمات	إلى المثلث
	زبوبة	كامل	خوف من هجمات	إلى المثلث
	الغبية الفوقى	كامل	هجوم نفّذته قواتنا	إلى المثلث
	الغبية التحتى	كامل	هجوم نفّذته قواتنا	إلى المثلث
	أبو شوشة	كامل	هجوم نفّذته قواتنا	إلى المثلث
	قيرة	كامل	خوف وتأثير الهجمات في المنطقة	إلى الأردن
	أم الزينات	كامل	خوف	إلى الكرمل وأم الفحم
	الريحانية	كامل	خوف	إلى الكرمل وأم الفحم
	دالية الروحاء	كامل	خوف	إلى المثلث
	بطيمات	كامل	خوف	إلى أم الفحم
	خبيزة	كامل	خوف	إلى أم الفحم
4/16	عرب الزبيدات	كامل	أحداث رمات يوحنان	أراضي صفورية
	عرب الحلف	كامل	أحداث رمات يوحنان	أراضي صفورية
	عرب السعايدة	كامل	أحداث رمات يوحنان	أراضي صفورية
	عرب المزاريب	كامل	مخاوف	
	عرب زوبية	كامل	هجوم نفذته قواتنا	طرعان، الناصرة، الكرمل
	عرب السعدية	كامل	أحداث مشمار هعيمك	إلى الكرمل
	عرب الحجيرات	كامل	أحداث رمات يوحنان	إلى صفورية
	عرب الصفصافي	كامل		إلى أبو شوشة. إلى المنسي
2/9	عرب الحديدين	كامل		إلى أبو شوشة. إلى المنسي.
	النغنغية	كامل		
	كفرين	كامل		

هـ. قضاء حيفا والجليل الغربي

عدد السكان في القرى في الأزمنة العادية

شفاعمرو	3950
بلد الشيخ	4500
حيفا	71200
المزرعة	460
أرض السريس	
ياجور	610
الغابسية	740
الفريديس	870
عكا	15000
عين غزال	2140
إجزم	2970
إقرث	520
كسير	320
عبلين	1800
الكابري	1640

أم الزينات	1470
المنشية	1140
سميرية	820
الزيب	2050
البصة	3140
أم الفرج	860
النهر	3070
عمقا	1930
الكويكات	1130
الدامون	340
الشيخ داوود	590
كفر لام	380
عين حوض	380
جبع	1270

درجات الإخلاء

التاريخ	القرية	جزئي/ كامل	سبب الإخلاء	أماكن الإخلاء/ ملاحظات
1/7	بلد الشيخ	جزئي	الحدث في معامل التكرير	إلى المثلث وعكا
1/7	حواسة	جزئي	الحدث في معامل التكرير	إلى المثلث وعكا
2/3	حيفا	جزئي	خوف من القادم	سورية، لبنان، إخلاء الأثرياء في الأساس
2/6	المزرعة	كامل	محاطة باليهود	بقيت قلة من السكان برعاية الجنرال ماكميلان
2/12	أرض السريس	كامل	ظهور قوة أجنبية	إلى شفاعمرو
2/18	ياجور	جزئي		
2/18	حيفا	جزئي	خوف على الأطفال	إلى لبنان. عملية حكيم

التاريخ	القرية	جزئي/ كامل	سبب الإخلاء	أماكن الإخلاء/ ملاحظات
3/15	عرب الغنيمة	جزئي	تأثير حيفا	
4/4	حواسة	كثيرون		
4/4	الغابسية	جزئي		
4/18	الياجور	كثيرون	ظهور محمد محمود	إلى المثلث، إلى الكابري، إلى عكا
4/20	شفاعمرو	جزئي	هزيمة الدروز في رمات يوحنان	إلى الناصرة
4/22	الطيرة	جزئي	ظهور غرباء	
4/22	حيفا	معظمهم	عملية احتلال حيفا	إلى لبنان، وسورية، وعكا، والمثلث، والطنطورة
4/24	ريديس (أرى أن المقصودة: الفريديس -المترجم)	كثيرون	أوامر من الجيش العربي لإجلاء الأطفال والنساء	
4/25	عكا	الأثرياء	تأثير عملية حيفا	إلى القرى الحدودية، ولبنان
4/25	(بلد) الشيخ	جميعهم	تأثير عملية حيفا	إلى القرى الحدودية، ولبنان
4/25	حواسة	كامل	تأثير عملية حيفا	إلى القرى الحدودية، ولبنان
4/25	ياجور	كامل	تأثير عملية حيفا	إلى القرى الحدودية، ولبنان
4/25	عين غزال	جزئي	تأثير عملية حيفا	إلى المثلث
4/25	إجزم	جزئي	تأثير عملية حيفا	إلى المثلث
4/26	إقرث	جزئي	إشاعة عن قافلة تسير باتجاه أحيعام	شمالًا، نحو الحدود
4/27	كسير	جزئي	تأثير حيفا	شمالًا
5/1	عكا	كثيرون	تأثير حيفا	
5/2	عبلين	جميعهم		إلى سعسع وشعب
5/3	الطيرة	كثيرون	ظهور غرباء	مركز للغرباء
5/5	الكابري	جميعهم	الخوف من عملية انتقامية بعد الهجوم على إيهود	شمالًا، إلى لبنان
5/6	عكا	كثيرون	مضايقة ووباء التيفوس	إلى حيفا، والأردن، وسورية

و. الجليل الأوسط[20] وقضاء يافا

السكان في القضاء في الأزمنة العادية

طنطورة	1650	بردسيا	20
كفر قرع	1510	عرب النصيرات	
عرب طورفمان		الطيرة	3440
عرب البرا		قلنسوة	1660
الفريديس	870	عرب الرميلات	
صبارين	1880	سيدنا علي	
السنديانة	1390	جليل	1020
أم الشوف	480	كفر سابا	1370
بريكة	320	بيار عدس	300
عرب الغوارنة	690	شيخ مونس	2000
قنير	750	عرب أبو كشك	1900
قيسارية	1240	عرب سلمة	800
وادي عارة	260	مسكة	650
شركس		خربة عزون	994
ضمايرة	620	مير	190
عرب فقرا	340	فجة	1360
عرب النفيعات	910	عرب الغراملة	
عارة	890	اليهودية [العباسية]	6560
خربة زلفة	370	كفر عانا	2000
خربة منشية	280	ساقية	1240
عرب الحوارث	1440	خيرية	1600
أم خالد	1050	جماسين	2050
خربة بيت ليد	500		
سلمة	7610		

20 المقصود المنطقة الساحلية الوسطى.



درجات الإخلاء

التاريخ	القرية	جزئي/ كامل	سبب الإخلاء	أماكن الإخلاء/ ملاحظات
12/21	خربة عزون	جزئي		إلى قرية عزون، والشيخ مونس، القرية الأولى للمهجرين في هذه المنطقة.
12/25	صموئيل	كلي		جماسين
12/31	عرب البلاونة	كلي	خوف	
1/7	جماسين	الكثير		
1/12	قيسارية	بداية		
1/31	عرب أبو رزق	كلي		
2/3	عرب النصيرات	كلي	عملياتنا	للطيبة، قلنسوة، القرية فارغة
2/3	سيدنا علي	كلي	الخوف من العمليات	قلقيلية
2/3	كفر مير	كلي	محاصرون، خوف، عمليات	القرية تم احتلالها من قواتنا. إلى كفر قاسم والجبال
2/8	جراملة	جزئي	تحت قيادة العصابات	إلى كفر قاسم
2/9	قيسارية	جزئي	إيقاع الإخلاء، سلب	
2/11	عرب شودقي	كلي	عمليات من المنشقين	لعرب أبو كشك، القربة فارغة
2/11	خربة عزون	كلي	الخوف ومن العمليات	إلى قرية عزون
2/15	عرب توركمان	كلي	الخوف ومن عملياتنا	واد منسي
2/15	قيسارية	كلي	احتلتها قواتنا	الطنطورة، حيفا، القرية فارغة
2/15	كفر مير		عاد جزء منهم	
	عرب الرميلات	كلي	خوف عام وعمليات قواتنا	إلى الجبال والبرج
	عرب الرميلات	جزئي	خوف عام وعمليات قواتنا	إلى الجبال والبرج
	عرب الرميلات	كلي	خوف عام وعمليات قواتنا	إلى الجبال والبرج
	عرب الحويطات	كلي	خوف عام	إلى الجبال بين الطيبة وارتاح
	ثقابة	كلي	ظهور أجانب في المكان	
	فجة	جزئي	بعد عمليات الإتسل	
	عرب حجازي	كلي		
	وادي عاري	كلي	بعد الهجوم على [مستوطنة] معانيت	عرعرة، يعبد، ممسوكة من قواتنا
	بريكة	كلي		
	عرب مهدو	كلي	الخوف من رد الفعل بعد وضع لغم عربي في منطقتهم	إلى طولكرم، القرية خالية

التاريخ	القرية	جزئي/ كامل	سبب الإخلاء	أماكن الإخلاء/ ملاحظات
	عرب الحوارث	كلي	بعد ضربنا للمواصلات العربية جنب القرية	قاقون، باقة الغربية، القرية خالية
	جماسين	أكثرهم	خوف عام	لجاسم
	أم خالد	كلهم	موجود في مستوطنة يهودية خافوا منه إضافة إلى عملياتنا العدائية	إلى طولكرم، ممسوك من طرف قواتنا
	خربة بيت ليد	بداية	بعد ضربنا المواصلات العربية	لبيد ليد، القرية خالية
	عرب القوز	كلي		إلى اللد
	عرب أبو كشك	كلي	بعد عمليات المنشقين في الشيخ مونس	حريش
	الشيخ مونس	كلي	بعد عملية اختطاف قام بها المنشقون	قلقيلية، إلى الخارج، هربوا مع عرب أبو كشك
	عرب السوالمة	كلي	تأثير المنشقين في الشيخ مونس	حريش
	عرب النفيعات	كلي		إلى شركس
	جراملة	كلي	خوف عام	مجدل، كفر قاسم
	عرب العمرير	كلي	بعد عمليات نهب وقتل نفذها المنشقون	قرب قلقيلية وجلجولية، المكان خالٍ
	عرب الهوق	كلي	بعد عمليات نهب وقتل نفذها المنشقون	الطيبة والطيرة، قسم رجع إلى جذوره في النقب
	عرب الفلك	كلي	نهب أبقار من طرف إتسل، وصعوبة المواصلات	إلى الطيرة والمثلث، القرية خالية
	إجليل	كلي	تأثير المنشقين وعملياتهم في الشيخ مونس	قلقيلية والطيرة، ممسوكة من قواتنا
	خربة عزون	نهاية	نهاية الإخلاء بحسب أوامر الهاغاناه	إلى قرية عزون، ممسوكة من قواتنا
	قنير	جزئي	بداية الإخلاء، خوف من عملياتنا	قرب جنين
	خربة بيت لبيد	كلي	الخوف، المواصلات	إلى بيت ليد
	عرب فقرا	كلي	تسلموا أوامر بالإخلاء من الهاغاناه	باقة الغربية، جت، القرية خالية
	عرب النفيعات	كلي	تسلموا أوامر بالإخلاء من الهاغاناه	باقة الغربية، جت، القرية خالية
	بمارية	كلي	تسلموا أوامر بالإخلاء من الهاغاناه	باقة الغربية، جت، القرية خالية
	بيار عدس	كلي	عملياتنا في المنطقة	جلجولية وما حولها، ممسوكة من قواتنا
	شركس	كلي	تسلموا أوامر بالإخلاء من الهاغاناه	باقة الغربية وجت، القرية خالية
	خربة زلفة	كلي	تأثير ما جرى في المنطقة	عتيل، زيتا، بحسب اتفاق بيننا وبينهم
	خربة منشية	كلي	تأثير ما جرى في المنطقة	بحسب اتفاق بيننا وبينهم
	مسكة	كلي	بحسب أوامر الهاغاناه	الطيرة وقلقيلية ممسوكة من قواتنا
	أبو زريق	كلي		
	عرب البرة	كلي	خوف من عملياتنا العدائية	إلى شركس، وطنطورة، عين غزال، إجزم، القرية خالية

التاريخ	القرية	جزئي/ كامل	سبب الإخلاء	أماكن الإخلاء/ ملاحظات
	كفر عانة	جزئي		الرملة واللد
	سوالمة	كلي		
	ساقية	كلي	احتلت من طرف قواتنا	الرملة واللد والمنطقة، ممسوكة من قواتنا
	خيرية	كلي	احتلت من طرف قواتنا	الرملة واللد والمنطقة، ممسوكة من قواتنا
	سلمة	كلي	احتلت من طرف قواتنا	الرملة واللد والمنطقة، ممسوكة من قواتنا
	كفر عانة	كلي	احتلت من طرف قواتنا	الرملة واللد والمنطقة، ممسوكة من قواتنا
	قنير	النهاية	تأثير المنطقة، الخوف	جنين، القرية مدمرة
	بيت دجن	كلي	بعد احتلال خيرية	اللد والرملة
	بريكة	كلي	خوف	إلى السنديانة
	شركس	كلي	خوف من العمليات	اللد
	رنتية	كلي	بسبب تأثيرنا	اللد، جماسين، الشيخ مونس، المنار
	يازور	كلي	تنكيل اليهود وتأثير يافا	
	السنديانة	جزئي	الخوف من أن ينتقم منهم العرب لأنهم يميلون إلى اليهود	
	اليهودية [العباسية]	كلي	احتلها إتسل	اللد والرملة وحولها، يسيطر عليها الإتسل
	طيرة (قاقون)	جزئي		لا يزال الرجال في المكان
	بريكة	كلي	تأثير الهجوم على قنير	عنين، رمانة، جزء منهم بقي - استسلموا
	طنطورة	جزئي	إجلاء النساء والأطفال	
	كفر قرع	كلي	هجومنا عليهم	عرعرة، برطعة، يعبد، القرية خالية
	عانا	كلي	تأثير هجومنا على كفر قرع	عرعرة، عين صالحة، القرية خالية
	عرب الجراملة	كلي	احتله الإتسل	عرعرة يعبد، تحت سيطرة إتسل
	سنديانة	كلي	احتله الإتسل	عرعرة يعبد، تحت سيطرة إتسل
	أم الشوف	كلي	احتله الإتسل	رمانة، أم الفحم، تحت سيطرة إتسل
	قلقيلية	جزئي	النساء والأطفال	كان مركب استيعاب وتحول إلى مكان هروب
	عرب جلاد	كلي	تأثير إعلان الدولة اليهودية	طولكرم، دنابة، القرية خالية
	كفر سابا	كلي	احتلتها قواتنا	محيط قلقيلية، ممسوكة من قواتنا
	فجة	كلي (النهاية)	ضغطنا، عملياتنا	إلى الجبال، المتبقين - تركوا
	قلقيلية	كلي	بعد عمليات تنكيل من طرفنا	
	حبلة	كلي	عمليات تنكيل من طرفنا	
	الطنطورة	كلي	احتلتها قواتنا	كلهم في الأسر، قواتنا في القرية

المراجع

References

العربية

- پايه، إيلان. **التطهير العرقي في فلسطين**. ترجمة أحمد خليفة. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2007.
- العارف، عارف. **نكبة فلسطين والفردوس المفقود**. صيدا: المكتبة العصرية، 1956.
- محارب، محمود. "الصهيونية والهاجس الديمغرافي". **شؤون فلسطينية**. العدد 194 (أيار/ مايو 1989).
- ـــــــــــ. "مراجعة كتاب: الأمة المسلحة: صعود ظاهرة الاحتياط في إسرائيل وأفولها". **سياسات عربية**. العدد 2 (أيار/ مايو 2013).
- مصالحة، نور الدين. **طرد الفلسطينيين: في مفهوم الترانسفير في الفكر والتخطيط الصهيونيين، 1948-1982**. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1992.

العبرية

- أورون، يئير. **الكارثة والنهضة والنكبة**. تل أبيب: ريسلينغ، 2013.
- بن أرتسي، يوسي. "سكوت الأرشيفات: في قضية كشف وثائق المؤسسات الأمنية". **أوراق زيتون وسيف**. العدد 11 (2011).
- **تقرير مراقب الدولة السنوي 2020**. في: https://bit.ly/3gCkRXl
- تماري، دوف. **الأمة المسلحة: صعود وأفول ظاهرة الاحتياط في إسرائيل**. تل أبيب: وزارة الدفاع، 2012.
- سلمون، شمري. **بداية مشروع ملفات القرى في الهاغاناه: الفكرة والتنفيذ، 1943-1945**. القدس: الجامعة العبرية، 2014.
- ـــــــــــ. **مشروع ملفات القرى، 1945-1948**. تل أبيب: أرشيف تاريخ الهاغاناه، 2018.
- كارش، أفرايم. **فبركة التاريخ الإسرائيلي: المؤرخون الجدد**. تل أبيب: الكيبوتس الموحد، 1999.
- ماركوفيتسكي، يعقوب. **الجمرة المقاتلة: التجنيد من خارج البلاد في حرب الاستقلال**. تل أبيب: وزارة الدفاع، 1995.
- معهد عكيفوت. **إسكات: نشاط المسؤول عن الأمن في وزارة الأمن**. تقرير. تموز/ يوليو 2019. في: https://bit.ly/2SY9AIR
- هطب، كوبي كوهين. "إقامة أرشيف الدولة في الانتقال من الييشوف إلى الدولة". **عيونيم**. العدد 32 (2019). في: https://bit.ly/2RmU5Kj
- هوفشتتر، نوعم وليؤر يفنه. **قضية وصول: موانع لوصول الجمهور للأرشيفات الحكومية**. تل أبيب: معهد عكيفوت، 2016. في: https://bit.ly/3f4bP4Q
- وثيقة "حركة هجرة عرب أرض إسرائيل في الفترة 47.12.1-48.6.1".
- "وضع الدخول إلى الأرشيفات الحكومية". معهد عكيفوت. **ورقة معلومات** (أيلول/ سبتمبر 2017). في: https://bit.ly/2Qxo7KT



الأجنبية

- Morris, Benny. "The Causes and Character of the Arab Exodus from Palestine: The Israel Defence Forces Intelligence Branch Analysis of June 1948." *Middle Eastern Studies*. vol. 22, no. 1 (January 1986).
- Rogan, Eugene L. & Avi Shlaim. *The War for Palestine: Rewriting the History of 1948*. Cambridge: Cambridge University Press, 2001.
- Shapira, Anita. "The Failure of the Israel 'New Historians' to Explain War and Peace. The Past is not Foreign Country." *The New Republic*. 29/11/1999. at: https://bit.ly/3v5cN7L

مارفن هاريس

ترجمة: أحمد م. أحمد

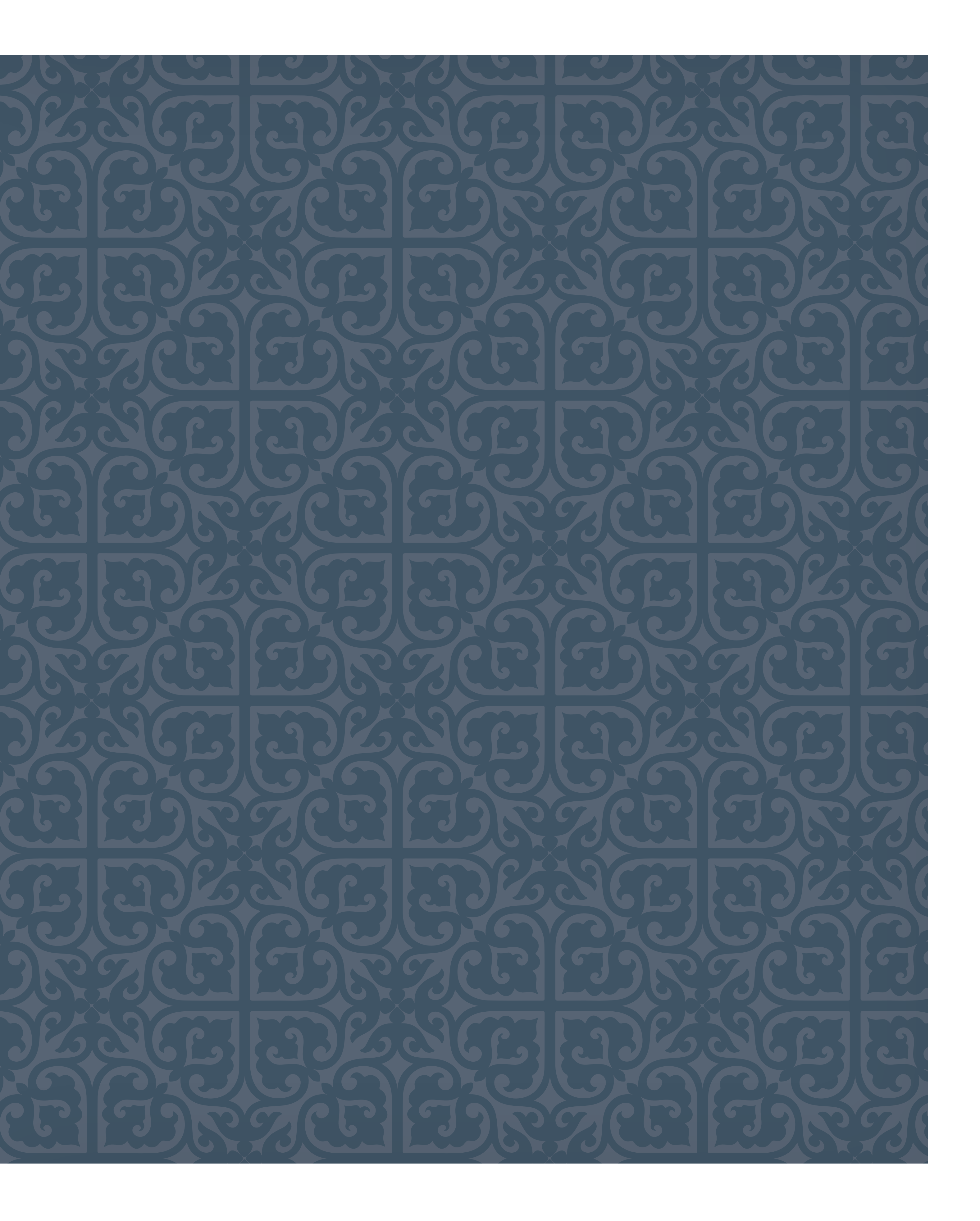
التحريم والتقديس

نشوء الثقافات والدول



صدر عن سلسلة "ترجمان" في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات كتاب **التحريم والتقديس: نشوء الثقافات والدول**، وهو ترجمة أحمد أحمد العربية لكتاب مارفن هاريس بالإنكليزية *Cannibals. and Kings: The Origins of Cultures* يمثل هذا الكتاب محاولة لتفسير الأنواع اللامتناهية من السلوك الثقافي التي تبدو محيرة أول وهلة، وكيفية تبنّي الثقافات أشكالها المميزة، على أنها تكيفات مع ظروف بيئية معينة وتغير أنماطها. ويقع هذا الكتاب (296 صفحة بالقطع الوسط، موثقًا ومفهرسًا) في 15 فصلًا.


ندوة أسطور
Ostour Seminar





الكتابة التاريخية في العراق

Historical Writing in Iraq

عقدت مجلة **أسطور** للدراسات التاريخية، في نيسان/ أبريل 2016، ندوة بعنوان "إشكاليات البحث في التاريخ العربي"، ساهم فيها باحثون من جامعات عربية مختلفة، وسلطوا الضوء على بعض جوانب تطور المعرفة التاريخية في العالم العربي. وعلى الرغم من غنى النصوص التي قُدّمت ونُوقشت، فإن سؤال الحصيلة يظل دائمًا سؤالًا متجددًا تفرضه ضرورات إبستيمولوجية وأكاديمية. تندرج في هذا الإطار الندوات القطاعية التي تعتزم **أسطور** تنظيمها عن الكتابة التاريخية في البلدان العربية في الفترة القادمة؛ كيف كتب المؤرخون تاريخ بلدانهم؟ وما الأسئلة التي أرّقتهم؟ وما السياقات السياسية والإبستيمية التي قادتهم إلى التركيز على مواضيع دون غيرها؟ وكيف حقّبوا وفتّتوا التاريخ؟ وما الصعوبات التي تواجههم في إثارة مواضيع جديدة؟ وهل استطاعوا التغلّب على فقر المادة التاريخية من خلال الانفتاح على مواد ونصوص جديدة؟ وما صورة انفتاحهم على المدارس الغربية؟ تعتزم **أسطور** مناقشة بعض هذه القضايا وغيرها من خلال رصد ما توصّل إليه البحث التاريخي في البلدان العربية. وتهدف من ذلك إلى تعميق النقاش بين المتخصصين في البلد الواحد. كما تهدف إلى مناقشة التقاطعات والاختلافات الموجودة في مقاربة القضايا التي طُرحت. ومن ثمّ، تكون بمنزلة أداة أساسية لإنجاز بحوث تركيبية عن تطور المعرفة التاريخية في العالم العربي، بعيدًا عن التعميمات والأفكار المسبقة والصور النمطية التي تشكّلت. أمّا الندوات التي تقترحها الدورية، فهي عبارة عن استبيان يتضمن العديد من الأسئلة المنمّطة والموجهة إلى المتخصصين في حقل الكتابة التاريخية ممن راكموا تجربة بحثية ذات أهمية.

وتستهل **أسطور** ندواتها هذه بندوة "الكتابة التاريخية في العراق اليوم"، التي عقدتها في 7 تشرين الثاني/ نوفمبر 2020، بمشاركة نخبة من المؤرخين والباحثين العراقيين. وقد دارت أعمال الندوة حول محورين، هما: قضايا منهجية في الكتابة التاريخية في العراق اليوم، وآفاق الكتابة التاريخية في العراق. وسننشر في هذا العدد أعمال هذه الندوة.

The seminar "Problems of Research in Arab History" was held in April 2016. Researchers from across the Arab World took part, highlighting various aspects of the development of historical knowledge there. Despite the richness of the texts presented and discussed, epistemological and academic concerns mean that the question of outcome must remain ever-present. Within this framework *Ostour* will soon be organising various focused seminars on historiography in Arab countries: How have historians written the history of their countries? What are the questions that have kept them awake at night? What are the political and epistemological questions that have led them to favour some topics over others? What periodisations have they adopted? What are the difficulties that they face in taking up new topics? Have they been able to overcome the poverty of historical material by considering new items and new texts? How open have they been to western schools of thought? *Ostour* will discuss all these issues and more, in the hope of deepening discussions between experts in each country and establishing points of similarity and difference in their approaches. This will serve as a foundation for complex studies of the development of historical knowledge in the Arab World, avoiding the generalisations, prejudices and stereotypes.

This series of seminars began with "Historiographical Trajectories in Iraq Today", held on 7 November 2020 with the participation of a highly skilled group of Iraqi researchers. This seminar considered two main questions: methodological issues in Iraqi historiography and the horizons of Iraqi historiography. The proceedings of the seminar will be published in this issue of *Ostour*.

مقدمة الندوة

كان يُفترض أن تنعقد ندوة "الكتابة التاريخية في العراق" على هامش مؤتمر "ثورة العشرين في العراق في عامها المئة: سرديات الدولة الوطنية والصراع على الذاكرة"، الذي كان من المخطَّط أن ينظّمه المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات في الدوحة في نيسان/ أبريل 2020، في إطار مؤتمره السنوي للدراسات التاريخية. وكان في الإمكان أن يجتمع المشاركون في الندوة في مقر المركز. لكن الجائحة أبت إلا أن تنعقد الندوةُ عن بعد. وسواء عُقدت الندوة افتراضيًا أو واقعيًا، فالمهم أنها تحقّقت؛ ذلك أنها تناقش وتبحث في موضوع على قدر كبير من الأهمية، وهو حال الكتابة التاريخية في العراق.

يسعدنا كثيرًا، في هيئة التحرير في دورية **أسطور**، أن تكون هذه الندوة هي اللقاء الافتتاحي الأول، في إطار سلسلة من اللقاءات التي تتناول الكتابة التاريخية في البلدان العربية المختلفة. فنحن عاقدون العزم على تنظيم حلقات بحثية تحاول رصد الإنتاج التاريخي في الوطن العربي بطريقة جزئية، بعدما خصص المركز العربي الدورةَ الثالثة من مؤتمر الدراسات التاريخية (2016) لموضوع "التأريخ العربي وتاريخ العرب: كيف كُتب؟ وكيف يكتب؟ الإجابات الممكنة".

ويعود فتح هذه الوِرَش إلى اعتبارين:

الأول، الرغبة في معرفة التطورات الحاصلة على مستوى الإنتاج التاريخي العربي، للوقوف عند التراكمات التي تحققت عبر السنين، وطبيعة الأسئلة التي يعالجها المؤرخون، والمقاربات المستجدة للظواهر التاريخية، انطلاقًا من المقولة الشهيرة لأحد المؤرخين الفرنسيين "إن كل تاريخ هو تاريخ راهن"، من جهة أنه يجيب عن أسئلة آنية، حتى إن كان الأمر يتعلق بمواضيع موغلة في القدم. لقد أضحى المؤرخون يتجاوبون مع أسئلة الحاضر، ويحاولون إيجاد الإجابة عنها في الماضي. فعلى سبيل المثال، ولّدت جائحةُ كورونا اهتمامًا بالأوبئة والطواعين. ومن ثم، أصبح العديد من المؤرخين يهتمون بهذا الموضوع: الوباء وتاريخه. وقد نُشرت خلال هاتين السنتين (2020-2021) العديد من الأبحاث المتعلقة بتاريخ الأوبئة وطريقة التعامل معها. وكذلك الحال مع مواضيع أخرى، كتلك التي تتعلق بتاريخ الشيعة، مثلًا، أو بتاريخ التصوف، فالاهتمام بها ناجم عن تطورات راهنة. إن هذه الأمثلة تكشف مدى تأثير الحاضر في أسئلة المؤرخ، ومن ثم، المواضيع التي يطرحها. وينبغي لنا أن نضع هذه الملاحظة في سياق التطورات التي تعرفها البلدان العربية، منذ بداية العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين.

الثاني، أن **أسطور** أضحت مجلةَ كل العرب، يتابع محتوياتها الباحثون في حقل التاريخ وغيره في جميع الأصقاع العربية. من هنا، وضعت الدوريةُ على عاتقها التعريفَ بحصيلة البحث التاريخي في الأوطان العربية. كما وضعت التجسير بين الباحثين العرب المهتمين بالقضايا نفسها في مجالات جغرافية مختلفة أفقًا لها.

اسمحوا لي بأن أتطفل، قليلاً، على زملائي العراقيين المشاركين في هذه الندوة، لأقتسم معهم بعض الانطباعات التي تكوّنت لديّ ونحن نفكر في عقد هذه الندوة. إن الكتابة التاريخية في العراق جديرة بالاهتمام لاعتبارات متعددة، يأتي على رأسها قِدم المدرسة التاريخية العراقية وتجذّرها.

في عشرينيات القرن الماضي، انبرى العديد من الباحثين الأجانب والمستشرقين لدراسة تاريخ العراق. وكان همُّ هؤلاء، كما كان في جميع البلاد العربية زمنَ الاستعمار، النيل من الهوية العراقية وإبراز الجوانب السلبية في التاريخ العراقي، التي تُظهِر أن العراق ليست له مقومات تكوين دولة، وليس فيه شعب متجانس، بل هو عبارة عن قبائل وجماعات متنافرة. وقد تصدى لهؤلاء، في هذه المرحلة تحديدًا، عدد من المثقفين العراقيين الذين عملوا على دحض أقوالهم، بيد أن العديد منهم كان يعوزه التكوين التاريخي والأدوات

الكفيلة بنفي التهم الملصقة وتجاوز الصور النمطية التي كوّنها الاستشراق عن العراق. وهو ما أدى، في النهاية، إلى إنتاج خطاب سجالي لم يساهم في تقدّم المعرفة التاريخية، وإن كان قام بواجبه من الناحية السياسية.

ومع ذلك، سرعان ما تمأسست المعرفة التاريخية وتمهننت. وقد تجلت هذه المأسسة في:

- تأسيس كلية الآداب والعلوم ببغداد عام 1949، التي كانت نواة المشروع الذي شرعت فيه الدولة العراقية، منذ النصف الأول من أربعينيات القرن العشرين، بتأسيس جامعة في بغداد. وبالفعل، تأسست الجامعة في عام 1957-1958، لتضم كلية الآداب والعلوم. وقد كان قسم التاريخ من أوائل الأقسام المحدثة في الكلية، ليضم الأساتذة والأكاديميين الذين ابتعثتهم الدولة العراقية لدراسة التاريخ، في عدد من الجامعات الأوروبية والأميركية، وذلك، في أواخر الثلاثينيات ومطلع الخمسينيات من القرن العشرين. وقد كان هؤلاء هم الرعيل الأول من المؤرخين المحترفين في العراق.
- فتح الأرشيف العراقي، أي تأسيس "المركز الوطني لحفظ الوثائق"، عام 1963. وهو من الأرشيفات العربية الأولى التي كانت محكمة التنظيم. ولعل من بين أهم الأرصدة الوثائقية التي كان يحتويها الأرشيف وثائق عثمانية وأخرى متعلقة باستخراج النفط في العراق منذ أن اكتشف النفط فيه في الربع الأول من القرن العشرين (أقول كان يحتويها لأنني أعرف أنه في عام 2003 تم نهب جزء كبير من هذا الأرشيف). وقد جاء الأرشيف ليعزز الأرصدة الوثائقية التي كانت تحتويها المكتبة الوطنية، التي تأسست في وقت مبكر عام 1920.

وظهور هاتين المؤسستين (الجامعة والأرشيف) هو ما أدى، كما حدث في كثير من بلدان العالم، إلى نشاط بحثي معتبر في العراق، في بداية السبعينيات من القرن الماضي. وقد تميز هذا النشاط البحثي بالخصائص المتلازمة التالية:

- تتمثل الخصيصة الأولى بالانفتاح المنهجي: فقد انفتح الباحثون العراقيون، مبكرًا، على المناهج الغربية. ومن هؤلاء من انفتح على مدرسة الحوليات الفرنسية، فراح يبحث في التاريخ الاجتماعي. وجرى نقاش بين الباحثين العراقيين فيما يتعلق بالتاريخ الشمولي الذي طمحت إلى كتابته مدرسة الحوليات ومفهوم الوثيقة في الكتابة التاريخية.
- تتمثل الخصيصة الثانية بالانفتاح على مجالات بحثية مختلفة، راوحت بين التاريخ الاقتصادي، والتاريخ الاجتماعي، والتاريخ الثقافي، ولم تبق الدراسات التاريخية محصورة في الجانب السياسي. وقد وضع الباحثون العراقيون سؤال تطور المعرفة التاريخية في البلاد الإسلامية. فتصدَّوا لما يسمى "تاريخ التاريخ".
- أما الخصيصة الثالثة، وهي نادرة في الوطن العربي، فتتمثل بأن المؤرخ العراقي لم يكن مؤرخًا متقوقعًا على تاريخ بلاده، بل نجد أنّ العديد من المؤرخين العراقيين قد اهتموا بالتاريخ المغاربي والأندلسي. وراح عدد منهم يبحث في تاريخ الخليج العربي، وتاريخ الدولة العثمانية، ليس في الجانب المتعلق بالعراق في العصر العثماني. وهنا، لا بد من الإشارة إلى الأعمال الرائدة التي ينجزها زميلنا فاضل بيات الذي أضحى متخصصًا في قراءة وثائق الأرشيف العثماني وترجمتها إلى اللغة العربية.

لا أريد أن أطيل في الحديث عن موضوع لست متخصصًا به. ولكن، لا أريد أن أترك الفرصة دون الحديث عن مؤرخين ثلاثة بصموا معرفتي التاريخية، وهم: جواد علي، وعبد العزيز الدوري، وعبد الرحمن الحجي، فقد تعلّمت من هؤلاء أشياء كثيرة، وأنا طالب في قسم التاريخ.

درست تاريخ صدر الإسلام عند سهيل زكار. ولا أعلم لماذا أحالنا زكار، آنذاك، على ضرورة قراءة كتاب جواد علي **تاريخ العرب قبل الإسلام**. كان العمل مضنيًا، فقد كان علينا أن نكرس جزءًا يسيرًا من وقتنا لقراءة هذا الكتاب الموسوعي. والظاهر أنّ الكتاب مع شموليته، كان مؤلِّفه جواد علي حريصًا على مراجعته وتجاوز نواقصه. وفي هذا الإطار، عمل على نشر كتاب يعدّ بمنزلة حاشية على

الأجزاء الثمانية، إلا أنه يفوقه في الحجم، إذ يبلغ عشرة أجزاء. وقد سمّاه **المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام**. وأحسب أن أعمال جواد علي فريدة من نوعها، وتضاهي ما كرّسه العاملون في التاريخ في الجامعات الفرنسية، من أمثال جيروم كاركوبينو وستيفان كزيل من حيث الحجم ورصانة العمل.

أما عبد العزيز الدوري فقد كان كتابه عن **نشأة علم التاريخ عند العرب** من بين الكتب التي بصمت مسارنا العلمي، نحن طلاب الجامعات المغربية. وكم كنا نعقد المقارنات بين ما كتبه الدوري وما كتبه في الموضوع نفسه المستشرقون، من أمثال فرانز روزنتال ومارجوليت! لنتبين أن الكتاب يعدّ حقًّا أداة ديداكتيكية تقدّم صورة واضحة وشاملة عن التأليف التاريخي عند العرب المسلمين. فقد كان سبيلنا لفهم نصوص ابن قتيبة الدينوري (ت. 276ه)، والبلاذري (ت. 279ه)، والمسعودي (ت. 346ه)، وسواهم، وإدراك سياقات تأليفها الثقافية والسياسية. وما كنّا نقوى على متابعة هذه النصوص من دون الاستناد إلى كتاب عبد العزيز الدوري.

وأما المؤرخ الثالث فهو عبد الرحمن الحجي، الذي تعرفنا على كتاباته في الدرس الأندلسي، وبصمَ أعمال الزملاء الذين تخصصوا فيما بعد في تاريخ الأندلس. فقد كان الحجي واحدًا من المؤرخين الكبار المتخصصين في هذا الموضوع، ولا تخلو بيبليوغرافية أندلسية من أعماله الكثيرة والمتنوعة. وكان قد اهتم بالنصوص التاريخية. وكان محققًا مدققًا بارعًا. من أبرز أعماله تحقيق جزء من كتاب ابن حيان القرطبي (ت. 469ه) **المقتبس من أنباء الأندلس**، والجزء المتعلق بالأندلس وأوروبا من كتاب **المسالك والممالك** لأبي عبيد الله البكري (ت. 487 ه). ولم يكتف الحجي بتحقيق النصوص ونشرها، بل عكف على دراسة العلاقات بين الأندلس وأوروبا وبين الأندلس وبيزنطة. كما خص هجرة علماء الأندلس بعد سقوط غرناطة بدراسة مستوفية ووافية. ولم يترك جانبًا من جوانب الحضارة الأندلسية إلا تناوله بالدرس. ولعل أبرز مثال على ذلك كتابه **تاريخ الموسيقى الأندلسية: أصولها، تطورها، أثرها على الموسيقى الأوروبية** (1969).

اسمحوا لي أن أنهي هذه الكلمة الافتتاحية بالحديث عن مؤرخ رابع، هو أسامة الدوري الذي أسميه، هنا، "المشارك الغائب"؛ لأنه كان يُفترض أن يكون معنا في هذه الندوة، ليحدّثنا عن "الأحوال السياسية وتكوين المدرسة التاريخية العراقية المعاصرة"، بيد أن القدر أبى إلا أن تكون له كلمة أخرى، فقد اختطفته يد المنون، وهو يحضر للمشاركة في هذا اللقاء العلمي، متأثرًا بوباء كورونا. فعلى روحه الطاهرة السلام والرحمة، ولذويه الصبر والسلوان.

ولروحه الطاهرة، نُهدي أعمال هذا اللقاء.

عبد الرحيم بنحادة

رئيس التحرير

حيدر سعيد | Haider Saeed [1]

المؤرخ والدولة

The Historian and the State

مقدمة

ربما تلخّص التحديات التي واجهت حقلَ الدراسات التاريخية في العراق الحديث، مجملَ التحديات التي واجهت العلوم الاجتماعية والإنسانية، في سائر الدول الوطنية الناشئة في حقبة ما بعد الاستعمار، غير أنها تظهر في حقل الدراسات التأريخية بشكل أوضح مما هي عليه في سائر هذه العلوم، بسبب أن هذا الحقل لم يكن - في سياق نشأته وتطوره في بلد كالعراق والأطر السوسيولوجيّة لهذه النشأة - مجرد حقل علمي أكاديمي، بل إنه ارتبط - على نحو ما وبهذا القدر أو ذاك - بعملية بناء الدولة الناشئة وإنتاج ذاكرتها والسرديات عنها، وتطورات نظمها السياسية، وأشكال هذه النظم، ولا سيما شكلها السلطوي المزمن. ومن ثم، لم يكن حقلُ الدراسات التاريخية محصنًا من كل هذا السياق.

وعلى نحو عام، تعاملت الدولةُ الناشئة مع العلوم الاجتماعية والأكاديميات التي أنشأتها لتختص بها تعاملًا أداتيًا؛ بمعنى أنها لم تنظر إليها بوصفها مراكزَ إنتاج علمي، بل أدوات تُنتِج لها احتياجاتها، وهي في طور التأسيس. وتقف عملية بناء كادر بيروقراطي لإدارة الدولة الناشئة وأجهزتها في صدارة هذه الاحتياجات[2]، غير أن الأمر تعدّى ذلك إلى الاحتياجات المعنوية والرمزية للدولة.

ظلت "الدولة" عاملًا أساسيًا في فهم تطور العلوم الاجتماعية والإنسانية في بلد كالعراق. الدولة، بأشكال مختلفة، سواء كانت بمعناها المجرّد عن أي إيحاء أيديولوجي أو هوياتي، أو كانت تشير إلى النخبة المسيطرة على إدارتها، أو الحزب والأيديولوجيا الحاكمة. وقد كانت علاقة العلوم الاجتماعية بالدولة تتحرك ضمن هذه المروحة من المعاني.

الدولة فضاءً للعلوم الاجتماعية والإنسانية وموضوعًا للتأريخ

تفتتح الدولةُ الحديثة العلومَ الاجتماعية والإنسانية الموصوفة بأنها "عراقية"، فلا معرفةَ اجتماعية عراقية قبل الدولة الحديثة (إلا على نحو محدود جدًّا وخاص، سأوضحه لاحقًا)؛ ليس فقط لأن "العراق" من حيث هو كيان حديث تشكّل مع تشكّل الدولة الحديثة فيه، ومن ثم، لا معنى لنعتٍ لهوية عراقية قبل هذا التاريخ[3]، بل لأن الدولة الحديثة غيّرت - بشكل جذري - من المعارف التي يمكن

1 باحث في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، رئيس قسم الأبحاث في المركز.
Researcher at the Arab Center for Research and Policy Studies, Head of Research Department.

2 فالح عبد الجبار [وآخرون]، **وضع العلوم الاجتماعية في الجامعات العراقية: مسح - تقييم - آفاق التطور** (بغداد: معهد الدراسات الاستراتيجية، 2007)، ص 37-38، 135-136.

3 يخضع هذا الأمر إلى سجال كبير. أدرك أن "العراق"، بوصفه تعبيرًا عن وحدة سياسية، يسبق الإعلان الرسمي عن قيام دولة حديثة فيه في الفترة 1920-1921. وبحسب متابعتي، تظهر فكرة "العراق" من حيث هو وحدة سياسية واحدة في نصوص أواخر القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين. وأود، هنا، أن أورد مثالًا هو نص الأب أنستاس الكرملي (1866-1947)، في مقدمة العدد الأول من مجلة **لغة العرب**، الصادر في عام 1911، وهو نص تظهر فيه - بوضوح لافت - فكرةُ العراق، من حيث هو وحدة

عدّها، على نحو من الأنحاء، "معارفَ اجتماعية". فالمعارفُ الناشئة التي استتبعتها الدولةُ الحديثة، وتبدو - ظاهريًا - استمرارًا للشكل القديم من المعارف (في النوع، في أقل التقديرات)، تغيّرت على نحو جذري؛ لا في مقارباتها ومناهجها فحسب، بل في موضوعاتها أيضًا، فصارت هذه المعارفُ تتناول الدولةَ نفسها، وما أحدثته من هوية حديثة، ونظام مركزي، وما إلى ذلك.

وبلا شك، أطلقت مجموعة من الدول الوطنية عمليةَ "تأصيل قومي" واسعة، فتبنّت سرديات عن عراقة الهوية الوطنية، طوال مئات أو آلاف السنين، حتى ما قبل تشكّل القومية بوصفها ظاهرة حديثة. ولم تترك عمليةُ التأصيل هذه، في حالات غير قليلة، حتى المعارف الناتجة قديمًا في الحيّز الجغرافي نفسه للدولة الوطنية الحديثة، لتؤمّم الدولةُ الحديثة من ثمّ المعارفَ القديمة، وتعدّها جزءًا من تاريخها (مثال ذلك أن يجري التعامل مع الخليل بن أحمد، ت. 175ه/ 791م، بوصفه عراقيًّا، أو مع عبد الرحمن بن خلدون، ت. 808ه/ 1406م، بوصفه تونسيًّا). غير أنه ينبغي القول إن عملية التأصيل هذه هي عملية لاتاريخية، ولا قيمة معرفية أو تاريخية لها، سوى قيمتها داخل السرديات القومية الناشئة. والهويةُ التي تجري نسبة هذه المعارف إليها، لا تعدو أن تكون محض هوية جغرافية، لا هوية قومية.

لقد قام مؤرخو المعرفة القوميون بعملية واسعة لتأميم المعارف والفنون التي نشأت في العراق ما قبل الدولة الحديثة (بوصفه حيزًا جغرافيًا سيتشكل عليه كيان سياسي حديث)، لتطلق عليها - بسلاسة - وصف "عراقي". فعلى سبيل المثال، ظهرت مجموعة من الأدبيات المهمة، في إطار التاريخ الأدبي، التي أَرّخت للشعر الذي كُتب في العراق في القرن التاسع عشر بوصفه "شعرًا عراقيًّا"، هذا مع أن أي تحليل نصّي أو مضموني لهذا الشعر سيكشف عن أن "العراق" بوصفه كيانًا سياسيًا حديثًا ووطنًا ليس من مدركات هذا الشعر، فقيمةُ الوطنية لا تحضر لدى شعراء القرن التاسع عشر كما تحضر لدى شعراء الدولة الوطنية لاحقًا (الجواهري، 1899-1997، والسيّاب، 1926-1964، وسواهما)[4]. ويصدق الأمر نفسه على المصنفات "التاريخية" التي ظهرت في العراق في القرن التاسع عشر وسائر الحقبة العثمانية[5]. وأضع كلمة "التاريخية" بين ظفرين؛ لأن "الخطاب التاريخي" في تلك المرحلة متناثر وموزّع بين مصنفات

سياسية، ووطن، وأمّة، يقول الكرملي: "عقدنا النية على إصدار هذه المجلة الشهرية خدمةً للوطن والعلم والأدب. والغاية من إنشائها: أن نعرّف العراق وأهله ومشاهيره، بمن جاورنا من سكّان الديار الشرقية وبمن نأى عنّا من العلماء والباحثين والمستشرقين من الأقطار الغربية، وننقل إلى وطنيينا العراقيين ما يكتبه عنهم الأفرنج وغيرهم من الكتّاب المشهورين، عن بلادهم وأقوامهم [...] فرأينا من المناسب أن ننشئ مجلة تفي بما في الأمنية، ليدخل العراق في مصاف الربوع المعروفة، بين الأمم المتمدنة المتحضرة". يُنظر: "المقدمة"، **لغة العرب**، ج 1 (تموز/ يوليو 1911)، ص 1-2؛ ويرى عصام الخفاجي (1950-)، في سياق محاججته الفكرةَ التي مفادها أنّ العراق كيان اختلقته القوى الاستعمارية، أن العراق الحديث تعبير عن ديناميكيات داخلية في الأساس، يمكن أن نرجعها إلى القرن الثامن عشر، مع إجراءات الدولة العثمانية بربط ولايات (أو إيالات) الموصل وشهرزور وبغداد والبصرة بوحدة بيروقراطية مركزية في بغداد، وأن الخطط الاستعمارية كانت استجابة لهذه الديناميكيات الداخلية. يُنظر: عصام الخفاجي، "تشكّل العراق الحديث: الوقائع والأساطير"، **كلمن: فصلية ثقافية**، العدد 7 (2012)، ص 14-16. للتوسع، يُنظر: نهار محمد نوري، "العراق ليس مصطنعًا: النزعات العراقوية ودحض فرضية الدولة المصطنعة"، **أسطور**، العدد 8 (تموز/ يوليو 2018)، ص 74-108.

4 يُنظر: محمد مهدي البصير، **نهضة العراق الأدبية في القرن التاسع عشر** (بغداد: مطبعة المعارف، 1946)؛ إبراهيم الوائلي، **الشعر السياسي العراقي في القرن التاسع عشر** (بغداد: مطبعة العاني، 1961)؛ يوسف عز الدين، **الشعر العراقي: أهدافه وخصائصه في القرن التاسع عشر** (القاهرة: الدار القومية للطباعة والنشر، 1965). ولم تتردد هذه الأدبيات في وصف هذا الشعر بأنه "عراقي"، وفي وصف شعرائه بأنهم "عراقيون"، بل إنها لم تفرد مساحة لمناقشة وجاهة هذا الوصف، وتعاملت معه على أنه أمر بديهي، على الرغم من أن أصحاب الأسماء البارزة من هؤلاء الشعراء جميعًا (عبد الباقي العمري، 1788-1861، وعبد الغفار الأخرس، 1803-1873، ومحمد سعيد الحبوبي، 1849-1915)، لم يدركوا الدولة الحديثة. فالبصير - مثلًا - يناقش، في كتابه المذكور آنفًا، قيمةَ هذا الشعر، ويرى أنه يسجّل الحياة السياسية والاجتماعية في عصره، يُنظر: البصير، ص 326-328، ولكنه لا يناقش البتّة إن كانت قيمة "الوطنية العراقية" تحضر في هذا الشعر أم إنها لا تحضر فيه.

5 يوفّر كتاب عماد عبد السلام رؤوف **التأريخ والمؤرخون العراقيون في العهد العثماني** (1983) مادة مهمة عن المصنّفات التأريخية التي ظهرت في العراق في تلك الحقبة، ولا سيما القرن التاسع عشر. أما في وصف المؤرخين بأنهم "عراقيون"، فيعتمد رؤوف تعريفًا إجرائيًا، إذ يقول: "في ظل عدم وجود قوانين الجنسية، وأنظمة الإقامة، وحدود مرسومة للبلاد، وقلة المعلومات أحيانًا عن أصول القاطنين في العراق آنذاك، لم يبق أمامنا إلا أن نعد العراقي هو كل من ولد في العراق، أو وفد إليه صغيرًا، فعاش في أرضه، وتلقى العلم على يد علمائه، وألّف بلغة أهله، ونُسب إلى بعض مدنه، فقيل له الحائري والغروي والبغدادي والإربلي والبصري مثلًا، وتوفي فيه". يُنظر: عماد عبد السلام رؤوف، **التأريخ والمؤرخون العراقيون في العهد العثماني**، ط 2 (لندن: دار الورّاق للنشر، 2009)، ص 8. وبالتأكيد، لا يتطابق هذا التحديد مع مفاهيم القومية والجنسية التي شاعت لاحقًا.

تنتمي إلى حقول ومجالات عدة، منها التراجم، والسير، والمناقب، والرحلات، والمعاجم الجغرافية، وما يدور في هذه الدائرة[6]. وكلها تنتمي، في نمط التأليف، إلى التقاليد الكلاسيكية للكتابة التأريخية العربية الإسلامية، وهو النموذج الذي كان سائدًا إلى مطلع القرن العشرين، مع لحظة قيام الدولة الحديثة. وحتى بعض المصنفات، التي يرى عماد عبد السلام رؤوف (1948-2021)، في دراسته للمصنفات التأريخية في العراق في العهد العثماني، أنها يمكن أن تعبّر عن اتجاهات جديدة (من قبيل المصنفات التي ظهرت بتأثير الدور الثقافي البارز الذي أدّته الكنيسة، ولا سيما دير الآباء الدومينيكان في الموصل، وتناولت التاريخ الكنسي وتاريخ الطوائف المسيحية، ومن ذلك تأريخ بعض المجموعات والأقليات الدينية في العراق، ومن قبيل المصنفات التي تناولت تاريخ العشائر المنتشرة في العراق، أو التي تناولت تاريخ العالم والتاريخ الأوروبي، أو التاريخ القديم، ومنه تاريخ العرب قبل الإسلام)، لا تعدو أن تكون جزءًا محدودًا ويسيرًا جدًّا، وهامشًا صغيرًا، بالنسبة إلى النموذج الكلاسيكي الذي ظل مسيطرًا على الكتابة التاريخية آنئذ. ويشمل هذا الحكمُ حتى المصنفات التي تناولت تاريخ المدن والبلدات، استمرارًا للتقاليد العربية القديمة في هذا المجال، ومنها المجموعة التي تتناول تاريخ بغداد، وظهرت في القرن التاسع عشر، ويشير رؤوف إلى أن مفهوم "بغداد" فيها توسّع ليشمل حواضر العراق الكبرى جميعًا[7].

ومن ثم، لم يكن "العراق"، بوصفه كيانًا سياسيًا، موضوعَ هذا الخطاب التاريخي، بخلاف ما سيحدث بُعيد تشكيل الدولة الحديثة[8]، وبالأحرى، بالتزامن مع قيامها؛ إذ ظهرت عدة مصنفات يمكن عدّها مصنفات تاريخية، حملت داخلها خطابًا تاريخيًا، مغايرًا تمامًا لما شاع في العراق خلال الحقبة العثمانية.

إذًا، نقصر حقل "الدراسات التاريخية"، هنا، سواء الذي نصفه بأنه "حديث"، أو "عراقي"، على الحقبة التي تشكلت معها الدولةُ الوطنية الحديثة، في الربع الأول من القرن العشرين، حتى إنْ كانت ثمة كتابات تاريخية ما قبل الدولة الحديثة تصفها دراساتٌ معاصرة بأنها "عراقية"؛ أي بإسقاط القومية الحديثة بأثر رجعي على الطبقات التاريخية المختلفة لحيّزها الجغرافي، أو حتى إنْ تناولت هذه الكتاباتُ التاريخية بعضَ الموضوعات التي يمكن أن تندرج في العصر الحديث.

لقد وضعت الدولةُ الوطنية حدودًا جديدة لـ "المجال" الذي تتحرك فيه وتتجه إليه الدراساتُ التاريخية، ستقع في صلب أي نقاش يخص هذا الحقل. ويمكن القول إن الوعي بالحدود الجديدة التي تفرضها الدولةُ الوطنية (وبالدولة نفسها بوصفها متغيرًا جوهريًا)، الذي يرافق تأسيس خطاب تاريخي، أو حقل للدراسات التاريخية، هو أولى من تحديد التحديات والإشكاليات ذات الطابع الإبستيمولوجي التي تواجه هذا الحقل. وبعضُ هذه الإشكاليات سيتمفصل مع ما يمكن تسميته "دولنة" الكتابة التاريخية، على نحو ما سنلاحظ. وهذا الأمر هو ما يهمني تشخيصه أولًا هنا.

وبقدر ما كان تأسيس الدولة الحديثة هو الحدث المفصلي الأكثر أهمية الذي شهده العراق منذ قرون، ربما كان من الطبيعي أن تقف هذه المصنفاتُ عند نشأة الدولة، والسياقات التاريخية والسياسية التي أوصلت إليها. ومن ثم، تعلَّقَ الخطابُ التاريخي المحايث

6 المرجع نفسه، ص 67-108، 238-489.

7 المرجع نفسه، ص 78-79.

8 تنبغي الإشارة، هنا، إلى ظهور بعض الرسائل، في القرن التاسع عشر، التي تؤرخ لبعض الأحداث المعاصرة ذات الطابع المحلي، وكذلك ظهور مصنّفات تؤرخ لحُكّام المماليك والحكومات المحلية في المدن، وهو نمط الحكم الذي ساد في العراق ما بين أواسط القرن الثامن عشر وأواسط القرن التاسع عشر، قبل أن يعود العراق إلى الحكم العثماني المركزي. وفي تقديري، لا يمكن عدّ هذه المصنفات جذرًا للتأريخ للدولة الحديثة، الذي ظهر غداة قيامها، فهو لا يؤرخ لمؤسسات، ولا يتبع كرونولوجيا لتأريخ سياسي، كما في التقاليد التأريخية العربية الإسلامية، بل إنه - بحسب رؤوف - نتاج التأثر بأنماط التواريخ الشرقية والفارسية (الساسانية)، التي تركز على تواريخ الملوك والسلاطين. وقد تفشى هذا النمط في الكتابة التاريخية في العراق ما بعد سقوط الدولة العباسية، في القرنين السابع والثامن للهجرة (الثالث عشر والرابع عشر للميلاد)، حين فقد العراقُ قدرةَ الحفاظ على تقاليد الكتابة التاريخية العربية الإسلامية والمبادرة إلى الإنتاج الثقافي والفكري، لتنتقل - منذ ذلك التاريخ - إلى مصر وبلاد الشام، يُنظر: المرجع نفسه، ص 19-22.

لنشأة الدولة بها، لصناعة سردية محددة عن الدولة الناشئة، وهي أنها نتاجُ وثمرة نضال عيني ملموس، ومشروع فكري، ورؤية، بما ينفي أي سردية أخرى. وبالتأكيد، كان أحد العوامل الأساسية لمبادرة المؤرخين العراقيين إلى بناء هذه "السردية الوطنية" عن نشأة الدولة، والتي تتطابق - في كثير من مفاصلها - مع ما تؤمن به النخبةُ السياسية والقومية القائمة، هو سعيهم إلى مواجهة "السردية الاستعمارية" التي دارت على ما يمكن تسميته (بلغة العلوم الاجتماعية اليوم) "ممانعة قوى ما قبل الدولة". وبعد عقود، تطورت هذه السرديةُ الأخيرة إلى "أطروحة"، جرى تداولها كثيرًا في الأوساط الأكاديمية الغربية، منذ مطلع التسعينيات من القرن العشرين (وكانت بمنزلة "لا مفكّر فيه" لدى المثقفين العراقيين، صنّاع السردية السالفة، التي كانوا منغمرين فيها، ولا يستطيعون - ربما - التفكير خارجها)، وهي أن العراق كيان مصطنع، لفّقه الاستعمارُ البريطاني، ومن ثم، لا نضالَ عينيًّا، ولا هوية، ولا مشروعَ فكريًّا، ولا رؤية، كما تدعي السردية الأولى، التي أرادت أن تكرّس أن العراق هو نتاج كفاح دامٍ لأبنائه ونخبه، يقوم على رؤية واضحة.

منذ مطلع العشرينيات من القرن العشرين، ظهر أكثر من مصنَّف بريطاني عن العراق، وكلها كانت معروفة ومتداولة بين المؤرخين والمثقفين العراقيين، على نحو عام، وقد عملوا على ترجمتها إلى العربية في وقت مبكّر. وهي مصنفات مهمة، أسهمت في إنتاجها أسماء بارزة من أقطاب الحملة البريطانية على العراق، سياسيًا وعسكريًا، فضلًا عما أنتجه باحثون ومؤرخون أكاديميون. ومن أبرز هذه الأعمال، الكتاب الذي أصدره الجنرال أيلمر هالدين (1862-1950)، القائد العام للقوات البريطانية التي غزت العراق، تحت عنوان **التمرد في بلاد ما بين النهرين 1920**[9]، وكتاب الحاكم المدني البريطاني على العراق آرنولد ت. ويلسون (1884-1940)، الذي صدر في جزأين، الأول حمل عنوان **ولاءات، بلاد ما بين النهرين 1914-1917: سجل شخصي وتاريخي، من نشوب الحرب إلى موت الجنرال مود**[10]، والآخر حمل عنوان **صِدام في الولاءات، بلاد ما بين النهرين 1917-1920: سجل شخصي وتاريخي**[11]. وفي أواسط الثلاثينيات، صدر كتاب أكاديمي للباحث البريطاني فيليب ويلارد أيرلاند (1902-1991)، حمل عنوان **العراق: دراسة في التطور السياسي**[12]، وكان قد صدر قبله كتاب للأكاديمي الأميركي هنري أ. فوستر (1873-1940)، يحمل عنوان **صنع العراق الحديث: منتج القوى العالمية**[13]. وإلى جانب هذه المصنفات، كانت هناك تقارير رسمية بريطانية، تغلب عليها لغة التحليل، ومنها التقرير الشهير الذي اشترك في كتابته ويلسون ومستشارة المندوب السامي البريطاني في العراق غيرترود بيل (1868-1926)، ونُشر في كتاب حمل عنوان **تقييم الإدارة المدنية لبلاد ما بين النهرين**[14].

إن ظهور هذه الأعمال سيفسّر لنا، جزئيًا، تسارع وتكثيف الأعمال التاريخية العراقية التي تركّز على نشأة الدولة. وأودّ، أولًا، التوقف عند الكتابين الأولين اللذين صدرا بُعيد تأسيس الدولة، ليباشرا بناءَ هذه السردية الوطنية، وهما كتابان مؤسّسان، يبدأ كلاهما عنوانه بكلمة "تاريخ": **تاريخ القضية العراقية** لمحمد مهدي البصير (1923)، و**تاريخ مقدرات العراق السياسية** لمحمد أمين العمري

---

9 Aylmer Haldane, *The Insurrection in Mesopotamia 1920* (London: W. Blackwood and sons, 1922).

وتنبغي الإشارة، هنا، إلى أن الأدبيات والوثائق البريطانية الرسمية، وإلى العشرينيات من القرن العشرين، لم تكن تستعمل تعبير "العراق"، بل "بلاد ما بين النهرين Mesopotamia". ولذلك، يسود هذا التعبير الأخير في هذه الكتب وعناوينها.

10 Arnold T. Wilson, *Loyalties, Mesopotamia 1914-1917: A Personal and Historical Record, from the Outbreak of War to the Death of General Maude* (London: Oxford University Press, 1930).

11 Arnold T. Wilson, *A Clash of Loyalties, Mesopotamia 1917-1920: A Personal and Historical Record* (London: Oxford University Press, 1931).

12 الكتاب في الأصل أطروحة دكتوراه من كلية لندن للاقتصاد والعلوم السياسية LSE (1935/ 1936)، وقد نُشرت في كتاب في العام التالي:
Philip Willard Ireland, *Iraq: A Study in Political Development* (London: Jonathan Cape, 1937).

13 Henry A. Foster, *A Making of Modern Iraq: Product of the World Forces* (Norman: University of Oklahoma Press, 1935).

14 Arnold T. Wilson & Gertrude Lowthian Bell, *Review of the Civil Administration of Mesopotamia* (London: H.M. Stationery Off., 1920).



(1925)[15]. وإلى حد ما، يتجاوز هذان الكتابان بناءَ الدولة، الذي كان جزءًا من العملية الواسعة التي كانا يكتبان تاريخها، وهي - على نحو أدق - تاريخ صيرورة العراق، من حيث هي نضال، ورؤية، وفكرة. من هنا، يستعمل البصير، والعمري كذلك، تعبيرَ "القضية العراقية"، وهو مصطلح مقتبس من المصطلحات التي راجت في تلك الحقبة، من قبيل "المسألة الشرقية" و"القضية العربية"، اللتين تعنيان المسألة السياسية التي وُضعت على طاولة القوى الدولية والمحلية لإيجاد ترتيبات سياسية لمنطقة المشرق العربي ما بعد الدولة العثمانية. ويعني "تاريخ القضية العراقية"، في هذا السياق، تاريخ تكوّن العراق؛ ليس بوصفه كيانًا سياسيًّا فحسب، يعمل أبناؤه في سبيل استقلاله، بل بوصفه أيضًا فكرة، ووجدانًا، وثقافة، ورابطة، وجذورًا عميقة.

كان البصير (1895-1974) والعمري (1889-1946) فاعلَين ومنخرطين في التاريخ الذي يكتبانه؛ فالبصيرُ ناشط سياسي، وأديب، إلى جانب كونه أكاديميًا، وقد كان أحد المثقفين الذين نشطوا في ثورة العشرين[16]، أمّا العمري فهو عسكري ومثقف من الموصل، كان ضابطًا في الجيش العثماني، وتبوّأ مناصب عسكرية رفيعة، ثم التحق بالثورة العربية الكبرى في عام 1916. وبعد قيام الدولة العراقية، أسهم في بناء الجيش العراقي الناشئ، وتبوّأ مناصب عسكرية رفيعة فيه كذلك، وهو يكتب في الشؤون العسكرية، فضلًا عن كتبه الأخرى، التي تنحو منحى تأريخيًا من ضمنها التأريخ العسكري[17]. وهذا يعني أنهما لم يكونا يصنعان السرديةَ التاريخية من موقع خارجي، بل من الداخل. ومن جديد، يشير هذا إلى أن الخطاب ليس أثرًا انعكاسيًا لاحقًا، بل هو ممتزج بالوقائع نفسها، ولا ينفصل عنها، إنه نوع من تأويلها الآني وتعريفها ومفهمتها وإعطائها هويتها. إنه الأداة التي تجعل الوقائعَ تنطق في اتجاه معيّن.

وعلى نحو عام، كانت المصنفات التي أنجزها البصير والعمري وسائرُ النخبة الفكرية والسياسية العراقية آنذاك، منخرطةً، من موقع ما، في عملية بناء الدولة وما رافقها من بلورة للهوية الوطنية وتحديد لمكوّناتها وحدودها؛ ما يعني أن هذه المصنفات كانت جزءًا من هذه العملية، في جانبها التصوري والخطابي، وهي - وإن تضمنت تأريخًا بالمعنى الدقيق - لم يكن مؤلفوها يضعونها بوصفها نتاجًا لاحترافهم الكتابة التأريخية، وأنها مدوّنات تاريخية مجرّدة. ولذلك، لم تَزِد كتب البصير والعمري، في هذا المجال، عن هذين الكتابين.

العراق الحديث وثنائية المدوّن التاريخي - المؤرخ الأكاديمي

بعد سنوات ليست كثيرة، انتقل الأمر من تدوين للوقائع التاريخية، يقوم به فاعلون في هذا التاريخ جزءًا من رسم هويتها وإعطائها معنى، إلى تدوين يقوم به مؤرخون واعون بحرفتهم في التدوين التأريخي، ويعتقدون أن ما يقومون به هو تأريخ محض، لا منتج مرتبط بفاعل تاريخي. ومع أن هذا المنتج قد يكون خاضعًا لتأثيرات شتى، فإن القصد الاحترافي لمنتجيه يقتضي منهم أن يصوغوا منتجَهم بوصفه يتمتع بالقدر الأدنى المقبول من الموضوعية، والحياد، وسلامة المصادر، وتطابق المدوَّن مع وقائع التاريخ الفعلية كما وقعت.

---

15 لم تُنشَر الطبعة الأولى من الكتاب باسم مؤلّفه، محمد أمين العمري، الذي اختار نشرَها باسم شقيقه محمد طاهر العمري (1928-)، بسبب وضعه بوصفه قائدًا عسكريًا. وقد كشف عن هذا ابنُه المؤرخ خيري العمري (1925-2003)، يُنظر: خيري أمين العمري، **شخصيات عراقية** (بغداد: دار المعرفة، 1955)، ص 87؛ ويُنظر: كوركيس عوّاد، **معجم المؤلفين العراقيين في القرنين التاسع عشر والعشرين: 1800-1969م** (بغداد: مطبعة الإرشاد، 1969)، مج 3، ص 105-106؛ ومع أن الكتاب أُعيدت طباعته في نشرة غير مرخّصة، فإنّ حفيد العمري أعاد نشره بالاسم الحقيقي للمؤلف، يُنظر: محمد أمين العمري، **تاريخ مقدرات العراق السياسية** (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2017).

16 في سيرة البصير، يُنظر: رفائيل بطي، **الأدب العصري في العراق العربي: قسم المنظوم**، ج 2 (القاهرة: المطبعة السلفية، 1923)، ص 93-95؛ علي الخاقاني، **شعراء الحلة أو البابليات**، ج 5 (النجف: دار البيان، 1952)، ص 474-476.

17 عن سيرة العمري، يُنظر: عمر محمد الطالب، **موسوعة أعلام الموصل في القرن العشرين** (الموصل: جامعة الموصل، 2008)؛ محمد أمين العمري، ص 6-7؛ عمر الطالب، **موسوعة أعلام الموصل في القرن العشرين**، (حرف الميم)، موقع الدكتور عمر الطالب، شوهد في 2121/9/12، في: https://bit.ly/3koho9E

هذه النقلة سينجزها، على نحو أساسي، مؤرخان (بالمعنى التقني)، وضع كل منهما عددًا كبيرًا ومهمًا من المصنفات بوصفها تأريخًا لنشأة الدولة، لا بوصفها الجانب والتصوري والخطابي لهذه العملية، وإن كانت لهذين المؤرِّخَيْن ارتباطاتهما السياسية والفكرية، على نحو من الأنحاء، بعملية بناء الدولة. هذان المؤرخان هما: عبد الرزاق الحسني (1903-1997) ومجيد خدّوري (1909-2007)، اللذان وضعا - في الثلاثينيات والأربعينيات والخمسينيات من القرن العشرين - عددًا كبيرًا من المصنفات التاريخية، التي تمثل نتاجَ "احتراف التأريخ".

وارتباطُ هذين الاسمين، هنا، ليس مجرد توصيف لواقع الكتابة التاريخية في العراق آنذاك، بل إنهما يمكن أن يشكلا ثنائية، تعكس تيارَي الكتابة التاريخية آنئذ؛ بمعنى أن ثنائية (الحسني/ خدّوري) لم تكن تعكس واقعَ حال الكتابة التاريخية فقط، بل إنها تعبّر - بشكل مكثف - عن المسارين اللذين مضت فيهما الكتابةُ التاريخية أيضًا.

باشر الحسني أعمالَه التاريخية من موقع النخبة القومية التي آمنت بالمشروع الشريفي[18] أساسًا لعملية بناء الدولة الناشئة. وقد كان أول كتاب نشره هو رواية، تحمل عنوان **تحت ظل المشانق** (1924)، تستلهم الثورة العربية الكبرى[19] التي تعدّها النخبةُ الشريفية - على نحو عام - مصدرَ العراق الحديث وأنه امتداد لها وثمرة من ثمراتها. ولاحقًا، بدأ الحسني يقترب من الخط القومي المعارض للتوجهات البريطانية، والذي يتقدّمه السياسيان البارزان ياسين الهاشمي (1884-1937) ورشيد عالي الكيلاني (1892-1955). ومع مطلع الثلاثينيات، وإثر ظهور المصنفات البريطانية عن العراق، ومع أن أعمال الحسني - آنذاك - كانت تركّز على موضوعين، هما: تأريخ المدن العراقية، وتأريخ المجموعات الدينية في العراق، عمل على غرار غيره من المؤرخين العراقيين، ومنهم خدّوري، كما سنلاحظ لاحقًا، على وضع عدة كتب تؤرخ لقيام الدولة العراقية الحديثة، متبنيةً سرديةَ أنها نتاجُ الحركة المناهضة للاستعمار وتعبير عنها. وبالتفصيل، أصدر الحسني، في الثلاثينيات، ثلاثة كتب ذات صلة بالتأريخ للدولة العراقية؛ فمن جهة، أطلق مشروعه **تأريخ الوزارات العراقية** (1933)؛ إذ أصدر الجزء الأول منه في هذه السنة[20]، وبعده، أصدر كتابين، هما: **تأريخ الثورة العراقية** (1935)، وهو أول كتاب يؤرّخ لما سيُعرَف لاحقًا في الأدبيات العراقية "ثورة العشرين"، **والعراق في دوري الاحتلال والانتداب** (الجزء الأول، 1935؛ والجزء الثاني، 1938)[21]. وبعد أن انتهى ارتباطُ الحسني بهذا الخط القومي نهايةً مأساوية، تمثّلت بسجنه ثلاث سنوات وفصله من وظيفته الحكومية، إثر تأييده ما عُرف بـ "حركة مايس 1941" وانخراطه فيها، وبعد أن خرج من السجن، بدأت الدولةُ (ما بعد عام 1946 تاريخ تأسيسها الثاني)، حين أطلقت مسعى لاحتواء النخب المعارضة، بالاقتراب من الحسني، فأعاد رئيس الوزراء آنذاك نوري السعيد (1888-1958) توظيفَه، ليعمل

18 أي المشروع العربي الذي قاده شريف مكة، الحسين بن علي (1853-1931) وأنجاله.

19 فليح حسن علي، **عبد الرزاق الحسني مؤرخًا** (بغداد: المركز العلمي العراقي، 2010)، ص 75.

20 هذا المشروع سيستمر عقودًا، بطبعات مختلفة، وأجزاء عدة ستصل إلى 10، تغطي سائر الوزارات العراقية إلى نهاية الحقبة الملكية في عام 1958.

21 من عادة الحسني أن ينشر مادةَ كتبه على شكل مقالات في عدد من الدوريات العراقية والعربية قبل أن ينشرها في الكتب. وكان قد نشر أجزاءً من هذه الكتب السالفة في مجلة **العرفان**، بدءًا من عام 1930، ونصّ في بعض هذه المقالات على أنها فصول من هذه الكتب (**تأريخ الوزارات العراقية** و**العراق في دوري الاحتلال والانتداب**، تحديدًا). ولذلك، يمكن القول إن مشروعه في التأريخ للدولة العراقية بدأ منذ ذلك العام، وإنه جزء مركزي في بناء السرديات الوطنية. نشر الحسني مقالًا من ثلاث حلقات بعنوان "تأريخ الوزارات العراقية"، يُنظَر: عبد الرزاق الحسني، "تاريخ الوزارات العراقية"، **العرفان**، مج 19، ج 1 (كانون الثاني/ يناير 1930)، ص 25-31؛ مج 19، ج 2 (شباط/ فبراير 1930)، ص 177-185؛ مج 19، ج 3 (آذار/ مارس 1930)، ص 328-333، ونشر مقالًا من حلقتين، بعنوان "دولة العراق"، يُنظَر: عبد الرزاق الحسني، "دولة العراق 1: كيف نشأت وكيف استقلت؟"، **العرفان**، مج 24، ج 1 (حزيران/ يونيو 1933)، ص 50-57؛ عبد الرزاق الحسني، "دولة العراق 2: قضية الموصل وامتياز النفط"، **العرفان**، مج 24، ج 2 (تموز/ يوليو 1933)، ص 166-175. ويُنظر أيضًا: عبد الرزاق الحسني، "الوزارة الهاشمية"، **العرفان**، ج 4-5، مج 21 (نيسان/ أبريل 1930)، ص 450-468؛ عبد الرزاق الحسني، "تأريخ القضية الكردية"، **العرفان**، مج 24، ج 3 (تشرين الأول/ أكتوبر 1933)، ص 247-252؛ وعبد الرزاق الحسني، "الوزارات العراقية"، **العرفان**، مج 25، ج 1 (نيسان/ أبريل 1934)، ص 29-41؛ عبد الرزاق الحسني، "دور المفاوضات والمظاهرات"، **العرفان**، مج 25، ج 8 (شباط/ فبراير 1935)، ص 839-844.

في مجلس الوزراء، وليسلّمه السعيد محاضرَ مجلس الوزراء، طالبًا منه استكمال مشروعه عن **تاريخ الوزارات العراقية**[22]. لقد كان هذا الارتباطُ نقطةَ تحوّل جديدة لدى الحسني، أسهمت في تشكيل واحدة من السمات الكبرى للكتابة التاريخية في العراق، فأعمالُ الحسني - منذ نهاية الأربعينيات - بدأت تتبنى السرديةَ الرسمية للطبقة السياسية الحاكمة (وليس الدولة، بمعناها العام المجرد). ولعل المثال الأهم الدالّ على ذلك كتابه **الثورة العراقية الكبرى** (1952) الذي تبنّى فيه سردية تختلف، في بعض توجهاتها، عن السردية التي تبناها في كتابه الأول عن الثورة **تاريخ الثورة العراقية**، لتقترب سرديتُه من سردية الطبقة الشريفية الحاكمة.

لقد كانت لحظةُ لقاء الحسني بالسعيد هي اللحظة التي أصبح فيها الحسني "مؤرخَ الدولة". و"مؤرخُ الدولة" ليس منصبًا رسميًا، كـ "مفتي الدولة"، و"القاضي"، و"المدعي العام"، ولكن الصلات (التي قد تكون منظّمة ومهيكلة) بين الدولة والمؤرخ الفرد (الذي قد يكون، في لحظة أخرى، مؤسسة) ستمنح الأولى ثقةً مطلقة بالمؤرخ، تفوّضه أنْ يكتب التاريخَ من منظورها هي، لا من منظور نقدي، ولا من منظور "الشعب" أو المجموعات السكانيّة خارجها.

لقد بات ارتباط الحسني بالدولة واضحًا للجميع. وقد جسّد، بكفاءة، فكرة "مؤرخ الدولة"[23].

أما مجيد خدّوري فقد بدأ بنشر مؤلفاته الأولى مع مطلع الثلاثينيات من القرن العشرين، إثر عودته حاملًا شهادة البكالوريوس في التاريخ من الجامعة الأميركية في بيروت. وقد كانت هذه المؤلفاتُ تدور حول تاريخ الدولة العراقية الحديثة، جزءًا من التيار العام آنئذ. وتحديدًا، ركّزت هذه المؤلفات على مرحلة الاحتلال والانتداب البريطاني، فنشر ثلاثةَ كتب في هذا المجال، هي: **نظام الانتداب** (1933)، **وأسباب الاحتلال البريطاني للعراق** (1933)، و**تحرر العراق من الانتداب** (1935). غير أن ما يختلف فيه خدّوري عن مجايله الحسني، الذي بدأ بالنشر في الوقت نفسه، هو أنه يقدم من خلفية أكاديمية، بل يمكن القول إنه أول مؤرخ عراقي أكاديمي. وإذا كان ما يميز جهود الحسني في تدوين تاريخ الدولة العراقية هو استعمال الوثائق والمقابلات مع الفاعلين الأساسيين، فإن ما يضيفه خدّوري (بسبب تكوينه الأكاديمي) هو وضع هذا التدوين في إطار المعرفة العالمية. ويظهر هذا الأمر في المؤلفات السالفة الذكر؛ إذ وضعها خدّوري في إطار القانون الدولي، ويظهر هذا الأمر أكثر في كتابه **نظام الحكم في العراق** (1946)[24] الذي ألّفه بعد أن أكمل دراسته للدكتوراه في أحد المراكز الأكاديمية البارزة في هذا الحقل المعرفي. وإذا كانت الدولة قد سيطرت على رواية الحسني، فإن هذا قد حصل بقدر ما مع رواية خدّوري؛ إذ عمل أستاذًا في الكليات الحكومية (1939-1947)، وتعاون لاحقًا مع وزارة الخارجية التي أرادت أن تفيد من تحصيله في القانون الدولي، فأصبح مستشارًا لها وعضوًا في فرق التفاوض التي بنتها (1940-1947). وفي هذا الإطار، كان خدّوري عضوًا في الوفد العراقي الذي شارك في مؤتمر سان فرانسيسكو (1945)، وقد أفضى هذا المؤتمر إلى تأسيس ميثاق الأمم المتحدة. وكتابُه المذكور آنفًا، **نظام الحكم في العراق**، صدر في أثناء تعاونه مع الخارجية. وهذا يعني، بكل تأكيد، مطابقته للرواية الرسمية.

---

22 في سيرة عبد الرزاق الحسني، يُنظر: عبد الرزاق الحسني، **السيد عبد الرزاق الحسني وآثاره الكتابية في بحر ستين سنة من حياته 1920-1980، بقلمه** (بغداد: [د. م.]، 1983)؛ حميد المطبعي، **المؤرخ عبد الرزاق الحسني** (بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة، 1989).

23 كنت رأيت أن رواية الحسني لثورة العشرين تغيّرت بحسب تغيّر موقعه، من الإيمان بالمشروع الشريفي، إلى الانخراط في النخبة القومية المعارضة للنفوذ البريطاني، إلى التحول إلى "مؤرخ الدولة". فالحسني كان - في كتابه **تاريخ الثورة العراقية** - صاحب أول شكوى من أن الثورة سُرقت من أهلها، وكان يقصد إنكار دور عشائر الفرات الأوسط، التي أشعلت الثورة، أو التقليل من شأنه. ومع أنه، في هذا الكتاب، تحدّث عن تأثير الثورة العربية الكبرى، فإنه عاد - في كتابه **الثورة العراقية الكبرى** (الذي صاغ عنوانه قياسًا على الثورة العربية الكبرى) - إلى التركيز على دور النخبة القومية في المدن، واستهجان تضخيم دور المكوّن العشائري للثورة (يُنظر: حيدر سعيد، "قبل أن تطوي المئوية صفحتها: ثورة العشرين وصراع الذاكرة في العراق"، محاضرة، سيمنار المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، موقع يوتيوب، 2020/12/30، شوهد في 2021/9/12، في: https://bit.ly/3k3L9or

24 مجيد خدوري، **نظام الحكم في العراق**، ترجمة فيصل نجم الدين الأطرقجي (بالتعاون مع المؤلف) (بغداد: مطبعة المعارف، 1946)، وفي سيرة مجيد خدوري، يُنظَر: James Piscatori, "The Life and Work of Majid Khadduri," in: James Piscatori & George S. Harris (eds.), *Law, Personalities and Politics of the Middle East: Essays in Honor of Majid Khadduri* (Washington: West View Press, 1987), pp. 3-16.

غير أن خدّوري سرعان ما غادر عملَه في الدولة العراقية؛ إذ هاجر إلى الولايات المتحدة الأميركية في عام 1947؛ ما قصّر فترة سيطرة الدولة على روايته. وبعد هجرته، لم يؤلّف خدّوري من المصنّفات التأريخية إلا القليل، فأصدر ثلاثيتَه عن تاريخ العراق: **العراق المستقل: دراسة في السياسة العراقية منذ عام 1932**[25]، و**العراق الجمهوري: دراسة في السياسة العراقية منذ ثورة 1958**[26]، و**العراق الاشتراكي: دراسة في السياسة العراقية منذ عام 1968**[27]. ولاحقًا أصدر كتابين، أحدهما تناول الحرب العراقية الإيرانية، وعنوانه **حرب الخليج: أصول النزاع بين العراق وإيران وآثاره**[28]، والآخر تناول غزو الكويت (1990-1991)، وعنوانه **الحرب في الخليج 1990-1991: النزاع بين العراق والكويت وآثاره**[29]. وإذا عددنا ما أصدره من كتب بالعربية في الثلاثينيات يغطي مرحلتي الاحتلال البريطاني للعراق (1914-1920)، ثم الانتداب (1920-1932)، فإنه - بما أصدره من كتب بالإنكليزية ما بعد هجرته العراق - يكون قد غطّى تاريخ البلاد، من بدء الاحتلال البريطاني (1914) إلى غزو الكويت؛ فـ **العراق المستقل** يغطّي حقبةَ ما بعد نهاية الانتداب، ونيل العراق استقلاله، ودخوله عصبة الأمم (1932)[30]. ويغطي كتاب **العراق الجمهوري** حقبة ما بعد ثورة 1958 حتى انقلاب البعث الثاني (1968). ويغطي كتابُ **العراق الاشتراكي** ما بعد انقلاب البعث الثاني وحقبة السبعينيات، ثم يغطي كتابُه عن الحرب العراقية الإيرانية حقبة الثمانينيّات. ويقف كتابه الأخير عند غزو الكويت.

كتاب **العراق المستقل**، الذي أنجزه خدّوري قبل هجرته من العراق على الأرجح[31]، والذي يركّز فيه على حقبة الثلاثينيات ومطلع الأربعينيات، التي شهدت لحظتَي اهتزاز في النظام السياسي (انقلاب 1936، وحركة مايس والحرب العراقية البريطانية 1940-1941)، يمثّل امتدادًا للسردية التي تبناها عن نشأة الدولة، فيما أصدره من كتب قبل أن يهاجر، ورأيتُ أنها تتطابق مع ما تتبناه الطبقةُ الشريفية الحاكمة: أن العراق هو نتاج المشروع الشريفي، بل إنه يركّز، في هذا الكتاب، على نحو لافت، على دور الملك فيصل الأول (1883-1933) في تأسيس العراق وبنائه، فلا يكاد يذكر الحوادثَ الأساسية التي قادت إلى بناء الدولة العراقية وتأسيس الحكم الوطني، ولا ترتبط بالشريفيين بشكل مباشر، وفي صدارتها ثورة العشرين[32]. وحتى تركيزُه على لحظتَي اهتزاز النظام السياسي هاتين إنما ينبع - في تقديري - من موقعه، الحريص على استقرار النظام، وليس المفسِّر لصراعات القوى داخله.

وما عدا ذلك، لم يعد خدّوري إلى الكتابة في تأريخ العراق، بل يكاد يكون انصرف عن الكتابة التاريخية، أو مزجها بالكتابة عن السياسة والدبلوماسية وتطورات النظم السياسية. وقد انهمك، على نحو كبير، في تطوير الخط، الذي بدأه في أطروحته للدكتوراه، عن إمكانية تطوير نموذج قانوني معاصر مستمد من الشريعة الإسلامية، ولا سيما في مجال القانون الدولي والعلاقات الدولية، وهو موضوعه الأثير، الذي أطلق عليه مصطلح "الشريعة الإسلامية للأمم" Islamic Law for Nations[33]، والذي يقيّم المختصون إسهامَه فيه بأنه

---

25 Majid Khadduri, *Independent Iraq: A Study in Iraqi Politics since 1932* (New York: Oxford University Press, 1951).

26 Majid Khadduri, *Republican Iraq: A Study in Iraqi Politics since the Revolution of 1958* (New York: Oxford University Press, 1969).

27 Majid Khadduri, *Socialist Iraq: A Study in Iraqi Politics since 1968* (Washington: The Middle East Institute, 1978).

28 Majid Khadduri, *The Gulf War: Origins and Implications of the Iraq-Iran Conflict* (New York: Oxford University Press, 1988).

29 ألّف خدّوري هذا الكتاب بالاشتراك مع إدمون غريب، يُنظَر:
Majid Khadduri & Edmund Ghareeb, *War in the Gulf 1990-1991: The Iraq-Kuwait Conflict and its Implications* (New York: Oxford University Press, 1997).

30 في عام 1960، أصدر خدّوري طبعة ثانية من هذا الكتاب، تمد الحقبةَ الزمنية التي يغطّيها حتى ثورة 1958، وسأحيل عليها لاحقًا.

31 يشير خدّوري، في كتابه **نظام الحكم في العراق**، إلى أن كتاب *Independent Iraq* يوشك أن يصدر، يُنظر: خدّوري، **نظام الحكم في العراق**، ص ج.

32 Khadduri, *Independent Iraq*, p. 9.

33 جعل خدّوري هذا التعبير (المصطلح) عنوانًا لتقديمه وترجمته إلى الإنكليزية بابَ "السيَر" من كتاب **الأصل**، الذي وضعه أحد مؤسسي الفقه الحنفي، محمد بن الحسن الشيباني (ت. 189هـ/ 805م)، ينظر: Majid Khadduri, *Islamic Law of Nations: Shaybani's Siyar* (Baltimore: Johns Hopkons Press, 1966).
وكان خدّوري قد بدأ الإشارة إلى الشيباني في:

إسهام أصيل[34]. وكان هذا جزءًا من مسعى خدّوري العام للتوفيق بين إرث الحضارة الإسلامية (من حيث هو إرث أخلاقي، وليس عقيدة دينية، على نحو ما يرى) والنظام العلماني الغربي[35]، وهو موقف ينتمي إلى تيار واسع في الثقافة العربية الحديثة، كان جوابه عن إشكالية العلاقة بالغرب بتبني موقف توفيقي، بين "الأنا" (الذات العربية الإسلامية) و"الآخر" (الغرب)[36].

كتب خدّوري أطروحة الدكتوراه، التي نشرها كتابًا بالإنكليزية في مطلع الأربعينيات تحت عنوان **قانون الحرب والسلام في الإسلام: دراسة في القانون الدولي الإسلامي**[37]، ثم أصبح هذا الموضوعُ مساره البحثي الأساسي؛ إذ أعاد نشر الكتاب السالف، بشيء من التوسعة، وبعنوان يختلف قليلًا، ليكون: **الحرب والسلم في الشريعة الإسلامية**[38]، وليصبح هذا الكتابُ أشهرَ كتبه، ثم أصدر عددًا من الكتب، التي تدور حول الموضوع نفسه.

وفي كل الأحوال، وبسبب هذا التداخل بين التخصصات، لم يُصنّف خدّوري في الولايات المتحدة في صنف المؤرخين، بل عُدّ جزءًا من الحقل الذي يُعرَف هناك باسم "دراسات الشرق الأوسط"[39] (وهو، بالفعل، مؤسّس برنامج دراسات الشرق الأوسط في جامعة جون هوبكنز). وثمة مَن عدّه قانونيًا، بسبب انهماكه في موضوع الشريعة والقانون الدولي، واطلاعه من أجل ذلك على العديد من المدونات

Majid Khadduri & Herbert J. Liebesny (eds.), *Law in the Middle East: vol. I: Origin and Development of Islamic Law* (Washington: The Middle East Institute, 1955).

وفي وقت لاحق، حقّق كتابَ الشيباني **السير الصغير**، وأصدره مع مقدمة تتحدث عن إسهامه في القانون الدولي، يُنظَر: مجيد خدّوري، **القانون الدولي الإسلامي: كتاب السير للشيباني** (بيروت: الدار المتحدة للنشر، 1975). و"السير" مصطلح تراثي يشير - بلغة الفقه الإسلامي - إلى "علم يبحث المسائل والأحكام التي تبيّن طرقَ تعامل الدولة الإسلامية (دار الإسلام)، مع غيرها من الدول والجماعات والأفراد - من أهل الملل الأخرى - في الداخل والخارج"، يُنظَر: سعد بن مطر العتيبي، **فقه المتغيرات في علائق الدولة الإسلامية بغير المسلمين: دراسة تأصيلية تطبيقية مع موازنة بقواعد القانون الدولي المعاصر**، ج 1 (الرياض: دار الفضيلة والمنصورة؛ مصر: دار الهدي النبوي، 2009)، ص 70.

وفي الحقيقة، يسبق الاهتمامُ العالمي بالشيباني، بوصفه أحد "آباء" حقل القانون الدولي، عملَ خدّوري، وكذلك محاولة تبيان ما يمكن أن تقدّمه الشريعةُ الإسلامية إلى حقلَي العلاقات الدولية والقانون الدولي، إذ ثمة سيل من الأعمال المبكّرة في هذا المجال، بدأها عدد من شيوخ الأزهر الكبار، كلّها تسبق عملَ خدّوري، منها - مثلًا - كتاب محمود شلتوت **الإسلام والعلاقات الدولية في السلم والحرب** (1951)، وكتاب علي قراعة **العلاقات الدولية في الحروب الإسلامية** (1955)، وكتاب محمد أبو زهرة **العلاقات الدولية في الإسلام** (1964). غير أن ما يميز عمل خدّوري، ليس فقط أنه انطلق من حقل القانون الدولي والعلاقات الدولية، لا الدراسات الإسلامية، على نحو ما يغلب على المحاولات العربية، وليس فقط أنه كتب بالإنكليزية وترجم نص الشيباني التأسيسي إليها، بل لأنّ هذين الأمرين (الانطلاق من حقل القانون الدولي، والكتابة بالإنكليزية) مكّناه من أن يحاول نمذجة عمل الشيباني بلغة القانون الدولي الحديث، ليدمجه - من ثم - في النقاش القانوني العالمي المعاصر. وهذا يتضمن أن خدّوري يعتقد أن أهمية الشريعة الإسلامية (من خلال نموذج الشيباني) ليست أهمية تاريخية تأسيسية، بل أهمية راهنة ومعاصرة، يُنظَر: Khadduri, *Islamic Law of Nations*, p. 57.

ولذلك، هناك من يحاجج - دائمًا - بأن خدّوري لم يثبت على "النزعة التوفيقية" (كما وصفتُها في المتن)، بشكل مطّرد، بل إنه ظل يفكر بثنائية (الإسلام/ الغرب)، وأنه - في أحيان غير قليلة - ذهب أبعد، وانجر إلى موقف "دفاعي" عن الحضارة الإسلامية، شبيه بموقف العلماء الذين انطلقوا في نقاش الأمر من دائرة الدراسات الإسلامية، يُنظَر: David A. Westbrook, "Islamic International Law and Public International Law: Separate Expressions of World Order", *Virginia Journal of International Law, vol.* 33, no. 819 (1993), pp. 832-834.

وأنا أتفق، جزئيًا، مع هذا الرأي، وأضيف إليه أن خدّوري - في هذا - هو الأساس الذي سيتطور عنه عمل لاحق، دفاعي هو الآخر عن الشريعة الإسلامية، وأعني أعمال وائل حلاق (1955-) في هذا المجال، ولا سيما كتابه **الشريعة: النظرية، والممارسة، والتحولات** (2009)، الذي أعاد تخلّف الشريعة الإسلامية عن النقاش القانوني العالمي إلى المركزية الغربية. ولا تفوتني الإشارة، أخيراً، إلى أن خدّوري - مع ذلك - فُهم عربيًا - في أحيان غير قليلة - بأنه يتبنى مقاربة استشراقية للشريعة الإسلامية (يُنظَر الهجوم عليه في: علي علي منصور، **الشريعة الإسلامية والقانون الدولي العام** (القاهرة: المجلس الأعلى للشئون [كذا] الإسلامية، 1971)، ص 238-239، وهي - بلا شك - قراءة نمطية منقوصة.

34 Piscatori, p. 9.

35 Ibid., pp. 14-15.

36 هشام شرابي، **المثقفون العرب والغرب** ، ط 2 (بيروت: دار النهار للنشر، 1978)، ص 21.

37 Majid Khadduri, *Law of War and Peace in Islam: A Study in Muslim International Law* (London: Luzac & Co., 1940).

38 Majid Khadduri, *War and Peace in the Law of Islam* (Baltimore: Johns Hopkons Press, 1955).

39 Piscatori, p. 3.

الفقهية الإسلامية، وعمله عليها تحقيقًا وترجمة[40]. ولعل هناك من يحاجّ بأنه هو نفسه ربما لم يكن يرى، فيما أنجزه من أعمال تأريخية في الثلاثينيات، أنها تنتمي إلى حقل التأريخ، قدر انتمائها إلى السياسة وتطور النظم السياسية والقانون الدولي. وفي تقديري، إنّ هذا السجال ليس فقط مؤشرًا من مؤشرات الانتقال من نمط "المدوّن التاريخي" إلى "المؤرخ الأكاديمي"، بل هو أيضًا مؤشر دالّ على الديناميكية (الحتمية) التي ستفضي بحقل الدراسات التأريخية إلى أن ينفتح على حقول معرفية مجاورة، من قبيل الأنثروبولوجيا، والقانون، والعلوم السياسية، وسواها، وهو ما سيقوم به - لاحقًا - مؤرخون آخرون (عبد العزيز الدوري، 1919-2010، وصالح أحمد العلي، 1918-2003، على نحو ما سنلاحظ) من خلال مرجعية نظرية أخرى[41].

في الخلاصة، إذا كان الحسني قد قدم من خلفية صحافية، وكان مثقفًا وكاتبًا، وخصّص جهدَه لإنتاج مدوّنات تأريخية عن العراق الحديث - بمعنى أنه لم يتلقَّ تدريبًا أكاديميًا في التاريخ - فإن خدّوري، الذي يشكّل الطرف الآخر من الثنائية، خضع لتكوين مختلف؛ إذ درس التاريخ في بغداد وبيروت، ودرّس التاريخ في المدارس الثانوية في الموصل وبغداد. ومع أن دراسته للدكتوراه كانت في تخصص العلوم السياسية والعلاقات الدولية والقانون الدولي، وقد يكون ثمة سجال على مساره البحثي ما بعد هجرته العراق متمثّل بالسؤال: أخَرَجَ من حقل الدراسات التأريخية، أم فتح الحقل على التفاعل مع حقول معرفية قريبة؟ فإنّ الأكيد أن عقدَي النشاط المعرفي اللذين عاشهما في العراق قبل هجرته (وحتى سنواته الأولى بعد الهجرة)، والسجال المعرفي الذي خاضه آنذاك، كان كلّه يموضع جهودَه البحثية الأساسية في حقل التأريخ (وتأريخ العراق ودولته الناشئة تحديدًا)، إلى الحد الذي يصفه بعض المؤرخين العراقيين بأنه مؤسس حقل الدراسات التأريخية في العراق[42].

وهكذا، يشكل كل من الحسني وخدّوري رأس تيار من تيارين حكمَا الكتابة التاريخية في العراق آنئذ، التي تمحورت حول الدولة الناشئة، بحسب ما قدّمنا: تيار يقوم بتدوين تاريخ هذه الدولة وما يرتبط بهذه الدائرة، من موقع المؤرخ/ المثقف، من دون تدريب أكاديمي[43]، وتيار مارس هذا التدوين من موقع الأكاديمي.

---

40 Ibid., pp. 4-5.

ويذكر الباحث أن خدّوري التقى القانوني المصري عبد الرزاق السنهوري (1895-1971)، وتأثر به، حين كان الأخير في بغداد مبعدًا مرتين: الأولى (1935-1937) كان فيها عميدًا لمدرسة الحقوق، والأخرى في عام 1943، حين عمل على القانون المدني العراقي، يُنظر: Ibid., pp. 5-6.

41 من اللافت للانتباه أن الربط بين التأريخ والعلاقات الدولية والقانون الدولي كان أشبه بتيار في حقل الدراسات التأريخية في العراق، ولا سيما لدى هذا الجيل من المؤرخين الأكاديميين، الذين أكملوا دراساتهم العليا في التأريخ في الولايات المتحدة تحديدًا. ويحضر، هنا، عملان لمؤرخَين من هذا الجيل، الأول هو كتاب فاضل حسين **مشكلة الموصل: دراسة في الدبلوماسية العراقية - الإنكليزية - التركية وفي الرأي العام** (1955)، وهو - في الأساس - أطروحة دكتوراه للمؤلف في التاريخ من جامعة لويزيانا في الولايات المتحدة في عام 1952، وكتاب زكي صالح **بريطانيا والعراق حتى عام 1914: دراسة في التاريخ الدولي والتوسع الاستعماري** (1968)، وهو - في الأساس - أطروحة دكتوراه للمؤلف في التاريخ من جامعة كولومبيا في الولايات المتحدة في عام 1941. ويصنّف صالح كتابه وأطروحته في حقل "التاريخ الدبلوماسي"، ويشرح - نظريًا - طبيعةَ العلاقة بين التأريخ والعلاقات الدولية، يُنظَر: زكي صالح، **بريطانيا والعراق حتى عام 1914: دراسة في التاريخ الدولي والتوسع الاستعماري** (بغداد: مطبعة العاني، 1968)، ص 26-28.

42 سيّار الجميل، "المؤرخ مجيد خدوري.. ابن الموصل يرحل عنّا"، **إيلاف**، 2007/2/9، شوهد في 2021/9/2، في: https://bit.ly/3zEpWqt

43 هذا التوصيف لا يعني أن هذا التيار كان يمارس الكتابةَ التاريخية من دون ضوابط في تحري "الوقائع" التاريخية، بل هناك - بالفعل - جملة من القواعد التي يمكن أن تناقش إبستيمولوجيًا، كاعتماد الوثائق الرسمية والمقابلات وما إلى ذلك. وشخصيًا، وعلى الرغم من ملاحظتي العامة المتعلقة بالحسني من جهة أنه أصبح "مؤرخ الدولة"، وهذا يفتح البابَ لإمكانية ما للتحيز وما إلى ذلك، وعلى الرغم من أنّ باحثين كثيرين يتعففون عن وصفه بـ "المؤرخ"، ذلك أنه إذا افترضنا أن الكتابة التاريخية، بالمعنى العام، تضم ثلاث دوائر كبرى، الأولى هي تدوين الوقائع التاريخية، والثانية هي تفسير هذه الوقائع، والثالثة هي دراسة طرق الكتابة التاريخية "الهيستوريوغرافيا"، فإن الحسني يقف عند الدائرة الأولى فقط، أقول: على الرغم من كل ذلك، قدّم الحسني جهودًا مهمة، وليس ذلك في "تدوين الوقائع التاريخية" فقط، التي تُفهم - في العادة - على أنها عملية آلية: الوقائع متوافرة، وفي انتظار من يدوّنها بشكل آلي، بل إنه أسهم إسهامًا كبيرًا أيضًا في "صنع المادة التاريخية". شخصيًا، حين عملت على تأريخ ثورة العشرين، لاحظت الأهمية القصوى للمادة التي وفّرها الحسني، حينما استجوب عددًا كبيرًا من الفاعلين التاريخيين، وهي مادة لا غنى عنها؛ ليس فقط لأنها تقترب مما بات يعرف الآن "التاريخ الشفوي"، بل لأنها أيضًا تأريخ للتصورات والتمثلات للوقائع التاريخية.



ولذلك، أقصد بتعبير "حقل الدراسات التاريخية"، في هذه الورقة، الدراسات التي نشأت في الإطار الأكاديمي، واعيةً بانتمائها الحقلي، ويتجه جزء من عملها إلى هذا الانتماء (في مناقشة النظريات، والمنهجيات، والجوانب الإبستيمولوجية)، وكذلك الدراسات التاريخية التي جرت خارج الحقل الأكاديمي، ولا سيما التي كان مؤلفوها واعين بأنهم ينجزون كتاباتهم بوصفهم "مؤرخين"، وأنها جزء من الكتابة التاريخية المعاصرة في العراق.

غير أن نموذج الحسني سينحسر، شيئًا فشيئًا، أي المثقف الذي يبادر إلى احتراف الكتابة التاريخية من دون تكوين أكاديمي، لمصلحة نموذج المؤرّخ الأكاديمي.

وإذا أردنا أن نضع الأمر في منظور أكثر عمومية، فينبغي لنا القول إن هذا الانحسار ليس خيارًا كان يمكن تجنبه، وهو ليس خيارًا خاصًا بالعراق، بل هو أشبه بالتحول الحتمي الذي يفرضه انخراط العراق في العالم الذي شكّله الاستعمارُ الغربي، والذي لم يكن من نتائجه فقط تبني الحداثة الغربية بوصفها مسارًا وحيدًا ينبغي أن يسير فيه تطور المجتمعات اللاغربية، بل كذلك تبني نمط المعرفة الذي أنتجته الحداثةُ الغربية (وهو نمط العلم الوضعي، آنئذ)، بوصفه نمط المعرفة الممكن، الذي سيجبُّ سائرَ التراث المعرفي اللاغربي، ليكون - منذ تلك اللحظة - تراثًا تقليديًا، ما قبل وضعي، في حاجة إلى المزيد من التنقية والفحص والنمذجة، حتى يكون مؤهلًا لدمجه بالمعرفة الغربية الحديثة. وينطبق هذا الأمرُ على كل ما يمكن تصنيفه في "العلوم الاجتماعية والإنسانية" (بلغة المعرفة الغربية) من التراث المعرفي اللاغربي، ومنه التاريخ.

وهكذا، يكون من الحتمي أن يتحول إرثُ المعرفة التاريخية، الذي خلّفته الحضارة العربية الإسلامية، إلى القواعد الوضعية الحديثة، وإن كانت هناك عناصر منهجية من هذا الإرث، يمكن نمذجتها، ليجري نقاشها بلغة ومنطق الإبستيمولوجيا الحديثة.

وإذا كنّا، فيما تقدّم، قد عزلنا الكتابةَ التاريخية في العراق في القرن التاسع عشر، من جهة أنها لم تَدُرْ على موضوع "الدولة"، كما جرى في الكتابة التاريخية التي زامنت الدولة الوطنية الحديثة، فإننا - هنا - ينبغي أن نمضي أبعد، لنقول إن التيار التقليدي، الذي وصفتُه بأنه يأتي من خارج الأكاديمية، ورافق تشكيل الدولة الحديثة، وجعل منها موضوعًا (بل موضوعه الأساسي) للتدوين التاريخي، وتعبّر عنه جهود الحسني، في الثنائية السالفة، كان بمنزلة تيار انتقالي، انتهى إلى الاندماج - بالضرورة - في التيار الأكاديمي الناشئ.

من هنا، يمكن القول، إن انحسار تيار الحسني ليس أمرًا حتميًا فحسب، بل إن الثنائية السالفة نفسها، (المدوّن التاريخي/ المؤرخ الأكاديمي)، ليست خيارًا من بين خيارات عدة، بل هي خيار وحيد فرضته مرحلة العبور الانتقالية إلى العصر الحديث، التي صمّمتها - بقصد أو بغير قصد - اللحظةُ الاستعمارية.

الدوري ومجايلوه: الانشداد بين التجديد الإبستيمولوجي وأدلجة التاريخ

اضطلعت الجامعةُ (الحكومية)، بل احتكرت، مهمةَ إعداد المؤرخين. وهنا، ستتحول الصلات المنظّمة بالمؤرخين التي أقامتها الدولةُ، إلى دولنة كاملة لحقل الكتابة التاريخية. وإذا كان خدّوري قد ترك البلاد مبكرًا، وبات خارج نطاق سيطرة الدولة، فإن الجيل اللاحق من المبتعثين للدراسة في الخارج في الدراسات التاريخية، ما بين أواخر الثلاثينيات من القرن العشرين ومطلع الخمسينيات (جواد علي، 1907-1987، وزكي صالح، 1908-1986، وعبد العزيز الدوري، وصالح أحمد العلي، وفاضل حسين، 1914-1989، وسواهم)، هو الذي شغل الجهاز الأكاديمي الرسمي. وبلا شك، قدّم هذا الجيلُ أعمالًا أكثر وعيًا بالقواعد الإبستيمولوجية للكتابة التاريخية (لاحظ، مثلًا، كتاب زكي صالح **مقدمة في دراسة العراق المعاصر**، الذي يخصص الجزء الأخير منه لمناقشة المصادر التي يُستقى منها

تاريخ العراق المعاصر وقيمتها)[44]، إلا أنها لا تخرج عن دائرة السرديات الرسمية للدولة، ولا سيما تلك التي اختصت بتاريخ الدولة العراقية المعاصرة[45].

ناقش بعض المؤرخين من هذا الجيل مجموعة من التحديات المنهجية والإبستيمولوجية التي تواجه الكتابة التاريخية العربية الحديثة وموروثها. وقد مكّنهم من ذلك تكوينُهم الأكاديمي في الأكاديميات الأوروبية والأميركية، فناقشوا الإشكاليات المنهجية المطروحة من خلال مفاهيم بعض مدارس التاريخ العالمية. غير أن هذا النقاش، الذي فتحته المعرفةُ الحديثة التي حصّلها هذا الجيل، لم توضَع في مواجهة ما كان يروج من كتابات تاريخية في العراق آنئذ، بل في مواجهة إرث الكتابة التاريخية الذي خلّفته الحضارة العربية الإسلامية بمجمله. ولذلك، عُدّ هذا النقاشُ تجديدًا ومنعطفًا في الكتابة التاريخية العربية، ولا سيما ما قام به الثنائي الدوري والعلي اللذان فتحَا إمكانيةً لنقل الكتابة التاريخية، من التاريخ السياسي، حيث لا ينبغي للكتابة التاريخية أن تقف عنده، إلى التاريخ الاجتماعي، أي أن يكون التأريخُ تأريخًا للبنى الاجتماعية والاقتصادية وتحولاتها، وهي النقلة التي نهلاها من أهم مدرسة تاريخية في أوروبا، آنئذ: مدرسة الحوليات[46]. تناول كل من الدوري والعلي، في أطروحته للدكتوراه، جانبًا من هذا التأريخ البديل: الدوري في كتابه **تاريخ العراق الاقتصادي في القرن الرابع الهجري** (1948)[47]، والعلي في كتابه **التنظيمات الاجتماعية والاقتصادية في البصرة في القرن الأول الهجري** (1953)[48]. من هنا، كانت أعمالُ هذا الجيل بمنزلة لحظة قطيعة مع إرث الكتابة التاريخية الذي خلّفته الحضارة العربية الإسلامية، وتأسيس شكل جديد[49].

وفي الحقيقة، لا ينفصل هذا التحدي عن الدولة الناشئة، التي قلنا إنها تقف خلف كل التحديات، فهذا الجيل ابتعثته الدولة، حين أرادت أن تبني جهازَها البيروقراطي. ومن ثم، لم تُفضِ هذه الديناميكية إلى استنبات العلوم الاجتماعية والإنسانية، غربية الأصل، فقط، وهي نتيجة ضرورية، بل أفضت كذلك إلى وضع هذه العلوم في مواجهة الإرث الثقافي الخاص للبلاد.

ودائمًا، كانت هذه الديناميكيةُ تضع التجديدَ المنهجي في سياق أسئلة وإشكاليات أكبر من طابعه الأكاديمي، بل إنها أبقته مفتوحًا على سياقات متعددة المستويات، فقد كان هذا التجديد يتنفس في بيئة أيديولوجية وسياسية نشطة. ولذلك، لم يكن هذا الجيلُ المجدِّد وكتاباتُه التاريخية بعيدًا عن التيارات الأيديولوجية الصاعدة في البلاد، والمتنافسة فيما بينها. وقد فُهمت أعمال العديد من هذا الجيل المؤسّس على أنها متحيّزة أيديولوجيًا، وأنها قومية الطابع بشكل يتخطى حدود الموضوعية، مع الأخذ في الاعتبار أن الأيديولوجيا القومية لم تكن نافذةً فقط، بل كانت أيضًا أيديولوجيا السلطة على امتداد حقبة طويلة (1963-2003)، وأن عددًا من هؤلاء المؤرخين انخرط في إدارة أجهزة الدولة الأيديولوجية.

---

44 زكي صالح، **مقدمة في دراسة العراق المعاصر** (بغداد: مطبعة الرابطة، 1953)، ص 185-235.

45 المرجع نفسه؛ فاضل حسين، **مشكلة الموصل: دراسة في الدبلوماسية العراقية - الإنكليزية - التركية وفي الرأي العام** (بغداد: مطبعة الرابطة، 1955).

46 المفارقة أنّ الإثنين لم يتحدثا قَطُّ، عن علاقتهما بمدرسة الحوليات، وهما درسا في بريطانيا، وليس في فرنسا. يلاحظ وجيه كوثراني أن أطروحة الدوري كانت تتزامن مع نضال مؤرخي الحوليات ضد المدرسة التاريخية الوضعية في فرنسا، التي حصرت الكتابةَ التأريخية في الأيديولوجيا القومية، فضلًا عن أن أساتذة الدوري (هاملتون جب، 1895-1971، وبرنارد لويس، 1916-2018، وسواهما)، تناولوا جوانب من التاريخ الاقتصادي في الحضارة الإسلامية. وفي كل الأحوال، يعيد كوثراني إسهام الدوري إلى السياق نفسه الذي ظهرت فيه مدرسة الحوليات، وهو سياق أزمة الكساد العالمي أواخر العشرينيات من القرن العشرين، وما خلّفته من إعادة فهم للاقتصاد وإعادة ربطه بالسياق التاريخي، يُنظَر: وجيه كوثراني، **تاريخ التأريخ: اتجاهات - مدارس - مناهج**، ط 2 (الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013)، ص 280-281.

47 الأطروحة كُتبت بالإنكليزية. وقد ناقشها الدوري في عام 1942، غير أنها لم تصدر مترجمة إلى العربية إلا في عام 1948.

48 الأطروحة كُتبت في الأصل بالإنكليزية، وناقشها العلي في عام 1949 في جامعة أكسفورد. وقد ترجمها بنفسه إلى العربية، وصدرت في كتاب عام 1953.

49 كوثراني، ص 278-280.



وإذا كنّا نتحدث عن الثنائي (الدوري/ العلي)، فينبغي أن نقول، هنا، إن هذا الأفق الإبستيمولوجي، الذي أتاحه التكوينُ الأكاديمي الغربي، لم يمنع كلا العَلمين من مسايرة سرديات الدولة وإعادة إنتاجها فقط، بل كذلك من أدلجة الكتابة التاريخية، إلى حد ما؛ فالنزعة القومية أو العروبية في كتابات الجيل السابق من المؤرخين، ستتحول إلى تصور أيديولوجي لدى بعض مؤرخي هذا الجيل، ولا سيما الدوري، وستتحول الهوية العربية من هوية للدولة الحديثة، إلى مفهوم جوهراني عابر للتاريخ.

وفي تقديري، إنّ النزعة القومية لدى الدوري تطورت مع تطور الأيديولوجيا القومية؛ بمعنى أنها لم تكن بهذا الشكل الأيديولوجي الواضح في أعماله الأولى، بل بدأت تتضح وتنضج منذ أواخر الخمسينيات، حين بات الدوري وما يكتب جزءًا من الصراع الأيديولوجي في العراق، آنئذ، بين التيار الماركسي والتيار القومي، ولا سيما كتبه **الجذور التاريخية للقومية العربية** (1960)، **والجذور التاريخية للشعوبية** (1962)، **والجذور التاريخية للاشتراكية العربية** (1965)، التي يظهر فيها الدوري الأيديولوجي، أكثر من المؤرخ المحترف؛ إذ يقع في نزعة لاتاريخية Anachronism، حين يعيد القوميةَ العربية، أو الهوية العربية من حيث هي هوية سياسية، إلى جذور في القرون الإسلامية المبكرة، وحين يعدّ الشعوبيةَ في القرون الإسلامية المبكرة؛ إذ ظهرت هذه النزعة، جذرًا لبعض مظاهر السجال السياسي الحديث، وللتيارات اليسارية المناهضة للقومية. وهذا هو الأكثر أيديولوجية، فهو لا يكتفي بوصف هذه التيارات بـ "الشعوبية"، جزءًا من هذه المناكفة السياسية، بل إنه يعد هذه "الشعوبيةَ المعاصرة" هي الظاهرة، والشعوبيةَ التي وصفتها المصادرُ العربية القديمة مجردَ "جذر تاريخي".

لقد قاد هذا الجوُّ الأيديولوجي الدوري، بعد أن انخرط فيه، وكانت هذه الكتبُ جزءًا مباشرًا منه، إلى أن يطوّر - لاحقًا - بعضَ أعماله التاريخية بتأثير من هذه النزعة، ولا سيما عملان أساسيان له، هما: **مقدمة في التاريخ الاقتصادي العربي** (1969)، **والتكوين التاريخي للأمة العربية** (1983)[50].

إن هذا التوجه، الذي طبع به الدوري الكتابةَ التاريخية العراقية، وشمل مجايلين له وعددًا ليس قليلًا من تلامذته، أخذ ذيوعًا عالميًا فيما كُتب عن الدراسات التاريخية في العراق، وبدا كأنه وصمة تلازم هذه الدراسات، تتمثّل بأنها ذات نزعة أيديولوجية قومية[51].

خاتمة: أي أفق لتحرّر التأريخ؟

يمكن إيراد العديد من الأمثلة، في حقبة ما بعد الدوري في حقل الدراسات التاريخية في العراق، ومن الأجيال اللاحقة له، عن دولنة هذا الحقل، بالتدرجات التي سبق وصفها، ووصلت إلى تحويل التاريخ فضاءً أيديولوجيًا، تتنفس فيه الأيديولوجيا وتعبّر عن نفسها.

---

50 في سيرة الدوري، يُنظَر: أسامة عبد الرحمن الدوري، "سيرة حياة المؤرخ عبد العزيز الدوري"، **مجلة الآداب**، كليّة الآداب، جامعة بغداد، ملحق العدد 125 (حزيران/ يونيو 2018)، ص 149-178.

51 ينظر مثلًا:

Peter Gran, *Beyond Eurocentrism: A New View of Modern World History* (Syracuse: Syracuse University Press, 1996), pp. 55-87;

كوثراني، ص 129-130.

وفي مقابلة (لم تُنشَر) أجراها الباحث مع المؤرخ صالح أحمد العلي (بغداد، 2001)، سألتُه - بشكل مباشر - عن "التهمة" التي تُتّهم بها الكتابة التاريخية العراقية بأنها ذات نزعة قومية أيديولوجية، وأنه هو والدوري مسؤولان عنها، فنفى أن يكون هو من هذا التوجه، وقال تحديدًا: "إن هذه النزعة مسؤول عنها الدوري وتلامذته من البعثيين". وينبغي أن أشير، هنا، إلى أن الدوري لم يكن على وفاق مع البعث وحكمه، وقد غادر العراق مباشرة بعد انقلاب البعث الثاني في عام 1968، في سياق الصراع بين البعث وحركة القوميين العرب والناصريين، وبعض نخب هذا التيار، ولا سيما تلك التي ارتبطت بالحكم العارفي (1963-1968). وكان الدوري قد شغل، في تلك الحقبة، منصبًا أكاديميًا رسميًا رفيعًا، هو رئيس جامعة بغداد.

وفي الحقيقة، تتجاوز علاقةُ الدولة بالتأريخ الأيديولوجيا، فالمنطق الداخلي للدولة (في ثقافة سياسية قريبة من الثقافة السياسية التي نمت فيها الدولةُ في العراق)، بغضّ النظر عن الأيديولوجيا التي تتبناها، يحفّزها إلى محاولة السيطرة على حقل الدراسات التاريخية وضبطه، وهو أمر يندرج - بلا شك - في مسعاها العام للسيطرة على المؤسسات الأكاديمية، والعلوم الاجتماعية والإنسانية، على نحو خاص، إلا أنّ حقل الدراسات التاريخية يبدو الأكثر إغراء لمنطق السلطة في السيطرة، من جهة أنه يرتبط بالصورة التي تريد أن تقدّمها الدولةُ عن نفسها. وقد شهد العراقُ الحديث، منذ تأسيس دولته في عام 1921، محاولات سيطرة مستمرة من الدولة على حقل التاريخ. وما هذه الورقة إلا محاولة لوصف تدرجات سيطرة الدولة على الحقل.

ولا تقف هذه التدرجات عند الحد الموصوف آنفًا: أن يعتنق مؤرخ ما أيديولوجيا الحزب الحاكم، ويُخضع عملَه في حقل الدراسات التاريخية لهذه الأيديولوجيا، أو يتبنى مؤرخ ما - حتى من دون إيمان - هذه الأيديولوجيا ليفعل الشيءَ نفسه، ولا تقف، أيضًا، عند صياغة مناهج مدرسية في التاريخ، فيها الكثير من المناطق المحرّمة، أو المعمّاة، أو المجتزأة، والجزءُ المسموح تعرضه الدولةُ من خلال سردياتها، بل إنها ذهبت أبعد من ذلك؛ بأنْ تدخلت - بشكل مباشر - في عملية كتابة التاريخ وتوجيهها.

وتتضمن الأوراق المقدّمة في هذه الندوة العديد من الأمثلة المهمة عن هذه الحالة. غير أن ما حدث هو أن هذه التجربة التاريخية في العلاقة بين الدولة والمؤرخين، والتي اتخذت (أو أسّست) نمطًا معيّنًا، يبدو أنها تحولت إلى تقليد، أو ثقافة تشكّل وعي كلا الطرفين (أو أحدهما) في تعامله مع الآخر، فباتت العلاقة بين الطرفين يحكمها "تلازم منطقي".

وحين تأسست دولة جديدة، في أعقاب الغزو الأميركي للبلاد في عام 2003، ختمت ثمانيةَ عقود من عمر دولة عاشت تموجات متنوعة، من الليبرالية النسبية، إلى السلطوية الشديدة، لم يستطع النظامُ الناشئ أنْ يغير طبيعة العلاقة (أو التقليد) بين الدولة والمؤرخ.

لقد شهد العقدان الماضيان (وقد جرى إعادة تعريف العراق من كونه دولة - أمّة، بالمعنى الكلاسيكي، إلى أن يكون دولة متعددة الهويات) صراعًا على رواية التاريخ بين النخب المعبّرة عن هذه الهويات. ويتعدى الأمر، في تقديري، التنافس في بناء الذاكرة الجمعية، إلى أن يكون جزءًا من الصراع على السلطة، يستصحب التاريخَ بالضرورة، الذي لم ينفك عن السلطة/ الدولة بعد.

وإذا كان المجال لا يتسع، في هذه الخاتمة، لإيراد أمثلة دالّة على ذلك، فسأكتفي بإيراد مثال واحد، قدّمت جزءًا منه ولا أزال أعمل عليه، عن تحول رواية ثورة العشرين (التي ما انفكت الأدبياتُ العراقية تتعامل معها بوصفها "مأثرة وطنية كبرى") من كونها الحادث المؤسّس للحكم الوطني، إلى أن تكون "منجزًا فئويًا"، لا يرتبط، بذات وطنية عامة ولم تنتجه هذه الذات.

ومن ثم، لا يزال الفضاءُ الحر عسيرًا أمام حقل الدراسات التاريخية في العراق لأنْ ينمو على نحو مستقل، ونقدي.

من المؤكَّد أنّ هذا لا ينفي وجود العديد من الأعمال الفردية التي تسعى في هذا المسار. ولكن المهم هنا، بالنسبة إلي، أن ندرك أن شرك العلاقة بالدولة، بتنوعاتها المختلفة، الذي وجد حقلُ الدراسات التاريخية نفسَه فيه، لا يزال يمثل التحدي الأساسي أمام هذا الحقل، لأنْ يضع منعطفًا نحو أفق آخر.



المراجع References

العربية

- البصير، محمد مهدي. **نهضة العراق الأدبية في القرن التاسع عشر**. بغداد: مطبعة المعارف، 1946.
- بطي، رفائيل. **الأدب العصري في العراق العربي: قسم المنظوم**. القاهرة: المطبعة السلفية، 1923.
- الحسني، عبد الرزاق. "تاريخ الوزارات العراقية (1)". **العرفان**. صيدا. مج 19، ج 1 (كانون الثاني/ يناير 1930).
- ______. "تاريخ الوزارات العراقية (2)". **العرفان**. مج 19، ج 2 (شباط/ فبراير 1930).
- ______. "تاريخ الوزارات العراقية (3)". **العرفان**. مج 19، ج 3 (آذار/ مارس 1930).
- ______. "دولة العراق (1): كيف نشأت وكيف استقلت؟". **العرفان**. مج 24، ج 1 (حزيران/ يونيو 1933).
- ______. "دولة العراق (2): قضية الموصل وامتياز النفط". **العرفان**. مج 24، ج 2 (تموز/ يوليو 1933).
- ______. "الوزارة الهاشمية". **العرفان**. مج 21، ج 4 و5 (نيسان/ أبريل 1930).
- ______. "تأريخ القضية الكردية". **العرفان**. مج 24، ج 3 (تشرين الأول/ أكتوبر 1933).
- ______. "الوزارات العراقية". **العرفان**. مج 25، ج 1 (نيسان/ أبريل 1934).
- ______. "دور المفاوضات والمظاهرات". **العرفان**. مج 25، ج 8 (شباط/ فبراير 1935).
- ______. **السيد عبد الرزاق الحسني وآثاره الكتابية في بحر ستين سنة من حياته 1920-1980، بقلمه**. بغداد، 1983.
- حسين، فاضل. **مشكلة الموصل: دراسة في الدبلوماسية العراقية - الإنكليزية - التركية وفي الرأي العام**. بغداد: مطبعة الرابطة، 1955.
- الخاقاني، علي. **شعراء الحلة أو البابليات. النجف:** دار البيان، 1952.
- خدّوري، مجيد. **نظام الحكم في العراق**. ترجمة فيصل نجم الدين الأطرقجي (بالتعاون مع المؤلف). بغداد: مطبعة المعارف، 1946.
- ______. **القانون الدولي الإسلامي: كتاب السير للشيباني**. بيروت: الدار المتحدة للنشر، 1975.
- الخفاجي، عصام. "تشكّل العراق الحديث: الوقائع والأساطير". مجلة **كلمن**. العدد 7 (2012).
- الدوري، أسامة عبد الرحمن. "سيرة حياة المؤرخ عبد العزيز الدوري". **مجلة الآداب**. كلية الآداب، جامعة بغداد. العدد 125 (حزيران/ يونيو 2018).
- رؤوف، عماد عبد السلام. **التأريخ والمؤرخون العراقيون في العهد العثماني**. ط 2. لندن: دار الورّاق للنشر، 2009 [1983].
- شرابي، هشام. **المثقفون العرب والغرب**. ط 2. بيروت: دار النهار للنشر، 1978 [1971].
- صالح، زكي. **بريطانيا والعراق حتى عام 1914: دراسة في التاريخ الدولي والتوسع الاستعماري**. بغداد: مطبعة العاني، 1968.
- ______. **مقدمة في دراسة العراق المعاصر**. بغداد: مطبعة الرابطة، 1953.

- ______. **بريطانيا والعراق حتى عام 1914: دراسة في التاريخ الدولي والتوسع الاستعماري**. بغداد: مطبعة العاني، 1968.
- الطالب، عمر محمد. **موسوعة أعلام الموصل في القرن العشرين**. الموصل: جامعة الموصل، 2008.
- ______. **موسوعة أعلام الموصل في القرن العشرين**، موقع الدكتور عمر الطالب، في: https://bit.ly/3k0h09E
- عبد الجبار، فالح [وآخرون]. **وضع العلوم الاجتماعية في الجامعات العراقية: مسح - تقييم - آفاق التطور**. بغداد: معهد الدراسات الاستراتيجية، 2007.
- العتيبي، سعد بن مطر. **فقه المتغيرات في علائق الدولة الإسلامية بغير المسلمين: دراسة تأصيلية تطبيقية مع موازنة بقواعد القانون الدولي المعاصر**. الرياض: دار الفضيلة والمنصورة؛ مصر: دار الهدي النبوي، 2009.
- عز الدين، يوسف. **الشعر العراقي: أهدافه وخصائصه في القرن التاسع عشر**. القاهرة: الدار القومية للطباعة والنشر، 1965.
- علي، فليح حسن. **عبد الرزاق الحسني مؤرخًا**. بغداد: المركز العلمي العراقي، 2010.
- العمري، خيري أمين. **شخصيات عراقية**. بغداد: دار المعرفة، 1955.
- العمري، محمد أمين. **تاريخ مقدرات العراق السياسية**. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2017 [1925].
- عوّاد، كوركيس. **معجم المؤلفين العراقيين في القرنين التاسع عشر والعشرين: 1800-1969**م. بغداد: مطبعة الإرشاد، 1969.
- المطبعي، حميد. **المؤرخ عبد الرزاق الحسني**. بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة، 1989.
- "المقدمة". مجلة **لغة العرب**. ج 1 (تموز/ يوليو 1911).
- منصور، علي علي. **الشريعة الإسلامية والقانون الدولي العام**. القاهرة: المجلس الأعلى للشئون [كذا] الإسلامية، 1971.
- نوري، نهار محمد. "العراق ليس مصطنعًا: النزعات العراقوية ودحض فرضية الدولة المصطنعة". دورية **أسطور**، العدد 8 (2018).
- الوائلي، إبراهيم. **الشعر السياسي العراقي في القرن التاسع عشر**. بغداد: مطبعة العاني، 1961.
- كوثراني، وجيه. **تاريخ التأريخ: اتجاهات - مدارس - مناهج**. ط 2. الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013 [2012].

الأجنبية

- Foster, Henry A. *A Making of Modern Iraq: Product of the World Forces*. Norman: University of Oklahoma Press, 1935.
- Gran, Peter. *Beyond Eurocentrism: A New View of Modern World History*. Syracuse: Syracuse University Press, 1996.
- Haldane, Aylmer. *The Insurrection in Mesopotamia 1920*. London: W. Blackwood and sons, 1922.
- Ireland, Philip Willard. *Iraq: A Study in Political Development*. London: Jonathan Cape, 1937.

- Khadduri, Majid & Herbert J. Liebesny (eds). *Law in the Middle East: Vol. I: Origin and Development of Islamic Law.* Washington: The Middle East Institute, 1955.
- Khadduri, Majid & Edmund Ghareeb. *War in the Gulf 1990-1991: The Iraq-Kuwait Conflict and its Implications.* New York: Oxford University Press, 1997.
- _______. *Independent Iraq: A Study in Iraqi Politics since 1932 to 1958.* New York: Oxford University Press, 1951.
- _______. *Islamic Law of Nations: Shaybani's Siyar.* Baltimore: Johns Hopkons Press, 1966.
- _______. *Law of War and Peace in Islam: A Study in Muslim International Law.* London: Luzac & Co., 1940.
- _______. *Republican Iraq: A Study in Iraqi Politics since the Revolution of 1958.* New York: Oxford University Press, 1969.
- _______. *Socialist Iraq: A Study in Iraqi Politics since 1968.* Washington: The Middle East Institute, 1978.
- _______. *The Gulf War: Origins and Implications of the Iraq-Iran Conflict.* New York: Oxford University Press, 1988.
- _______. *War and Peace in the Law of Islam.* Baltimore: Johns Hopkons Press, 1955.
- Piscatori, James & George S. Harris (eds.). *Law, Personalities and Politics of the Middle East: Essays in Honor of Majid Khadduri.* Washington: West View Press, 1987.
- Westbrook, David A. "Islamic International Law and Public International Law: Separate Expressions of World Order." *Virginia Journal of International Law. vol.* 33, no. 819 (1993).
- Wilson, Arnold T. & Gertrude Lowthian Bell. *Review of the Civil Administration of Mesopotamia.* London: H.M. Stationery Off., 1920.
- _______. *A Clash of Loyalties, Mesopotamia 1917-1920: A Personal and Historical Record.* London: Oxford University Press, 1931.
- _______. *Loyalties, Mesopotamia 1914-1917: A Personal and Historical Record, from the Outbreak of War to the Death of General Maude.* London: Oxford University Press, 1930.

جميل موسى النجار | Jameel Al-Najar[1]

الدراسات التاريخية الأكاديمية المعاصرة في العراق

مقاربات نقدية في دراسة التاريخ الحديث والمعاصر

Contemporary Academic History in Iraq

Critical Approaches to the Study of Modern and Contemporary History

---

مدخل: حول "الكتابة التاريخية"

تمثّل كتابة التاريخ ضربًا من ضروب تحصيل المعرفة التي تختص بالتحرّي عن حوادث الماضي بغية الوصول إلى ضبط تلك الحوادث وتدوينها. وتتخذ هذه العملية أدوات شتى للوصول إلى أهدافها، إلّا أنها لا تخرج عن كونها أدوات لا ينتظمها منهج ثابت، وربما يكون بعضها بعيدًا عن الموضوعية. وتعتمد، في درجة دقتها وضبطها، على مدى سعة الآفاق المعرفية لمن يمارسها، ويتوقف مقياس صدقيتها على رصيد موضوعيته وملكاته الفكرية.

تعتمد الكتابة التاريخية في معايير دقتها ومقاربتها "الحقيقة" التاريخية على نوع المصادر والأصول التاريخية التي تستند إليها، والتي قد تتضمن، مثلًا، روايات شفوية محرّفة، تعمّد تشويهها بعض الناقلين، أو غفل بعضهم الآخر عن أن يفقه ما فيها من ادّعاءات ومغالطات. وكذلك، قد يساعد غياب قواعد ممنهجة لنقد الأصول والروايات في كتابة تاريخ يثلب موضوعيتَه وتطابقه مع حقيقة حوادث الماضي، المخيالُ السياسي والاجتماعي الذي تصنعه الذاكرة الجمعية لدى الأفراد والجماعات على مدى حقب زمنية طويلة، أو تقدح فيه نوازع الذات، أو الأيديولوجيا، أو الانتماء إلى هوية محددة، إثنية أو دينية، أو سوى ذلك. وقد تثلب موضوعيةَ "الكتابة التاريخية" هذه، تارة أخرى، دوافعُ المدوّنين وأغراضُهم الخاصة، أو ممالأتهم السلطةَ الحاكمة ودورها في صنع تاريخ يتوافق مع توجّهاتها، حتى وإن كان متناقضًا مع "الحقيقة" التاريخية، أو لأسباب عدة لا يتّسع هذا المقام لتفصيل القول فيها.

عرف العراق، على مدى تاريخه الحديث الذي كان خلاله ولايات تابعة لحكم الدولة العثمانية، طوال ما يقرب من أربعة قرون، هذا النمط من الكتابة التاريخية، أو ما يمكن أن نطلق عليه مصطلحًا مرادفًا آخر هو "التدوين التاريخي"، وهو الذي خصّص له الفيلسوف الألماني إيمانويل كانت (1724-1804) كلمة Geschichte، التي تُرجمت إلى الإنكليزية Historiography، لتمييزها من كلمة تاريخ History التي تعني سيرورة حوادث الماضي، في حين تعني Historiography العملَ الذي يؤدّيه المؤرخ للوصول إلى تلك الحوادث[2]، ويتمثل في كتابة التاريخ أو تدوينه. ووفق هذه القاعدة، في ما يبدو، أصبحت كلمة "تأريخ" (بالهمزة) تعني في المعجم

---

1 أستاذ التاريخ في الجامعة المستنصرية في بغداد.
Professor of History at Al-Mustansiriya University in Baghdad.

2 ينظر: أمانول كنت، "نظرة في التاريخ العام بالمعنى العالمي"، في: عبد الرحمن بدوي، **النقد التاريخي** (القاهرة: دار النهضة العربية، 1970)، ص 296؛ ج. ف. ف. هيجل، **محاضرات في فلسفة التاريخ**، ترجمة إمام عبد الفتاح إمام (القاهرة: دار الثقافة للطباعة والنشر، 1980)، ص 172.

العربي كتابةَ التاريخ، وتماثل في المعنى كلمةَ Historiography، بينما انحصر معنى كلمة "تاريخ" (بلا همزة) التي تقابل كلمة History في الدلالة على مسيرة حوادث الماضي[3].

كتب "المؤرخون" العراقيون، في خلال عهود الحكم العثماني في العراق، وفق هذا الأسلوب في تدوين التاريخ (وهو ما يطلق عليه "الكتابة التاريخية" التي كانت سائدة في أوروبا أيضًا حتى النصف الثاني من القرن التاسع عشر)، مؤلفات كثيرة، ناهزت الألف كتاب، كانت موضوعاتها تقليدية غالبًا؛ إذ تناولت التراجم والسيَر والتاريخ السياسي وتاريخ المدن، وقليلٌ منها تطرق إلى التاريخ الاقتصادي والأوبئة والفيضانات والظواهر الفلكية. وكانت الأغلبية العظمى من هذه المؤلفات التاريخية مكتوبة بالعربية، إلى جانب عدد آخر كُتب بالتركية والفارسية، واحتلت آنذاك مساحة واسعة من حركة التأليف[4]، ربما وضعتها في المرتبة الثانية بعد كتب الفقه والعلوم الدينية الأخرى. ومارس الكتابة التاريخية في العراق خلال تلك العهود علماءُ الدين، أو من تصدّى لدراسة العلوم الدينية وتدريسها غالبًا، الأمر الذي يعكس واقع احتكار هؤلاء للمشهد الفكري والثقافي آنذاك، فضلًا عن قيام بعض الأدباء والشعراء، أو سواهم من المتعلّمين والمثقفين[5] بتأليف كتب في التاريخ.

على الرغم من أن الكتابة التاريخية في العراق خلال عهود الحكم العثماني كان ينقصها، في الكثير من الأحيان، التنظيم ووحدة الموضوع وعدم اتّباعها منهجًا معينًا، وما كان يداخل بعضها من خلل في موضوعيتها بسبب ممالأة الحكم العثماني ورجاله[6]، فإن الكثير منها أيضًا كان يتّصف بالرصانة والموضوعية، وأصبح أصولًا تاريخية لا غنى عنها لدارس عهود الحكم العثماني في العراق. إلّا أن وجود هذه المؤلفات الرصينة لا يحجب حقيقة أن الكتابة التاريخية في العراق استمرت، إلى ما بعد زوال الحكم العثماني، تسير وفق الأنماط التقليدية التي وُجدت عليها منذ قرون خلت، من حيث توجّهاتها وبُعدها عن التقعيد والمنهجة والاحتراف. وفي مقابل ذلك، كان المؤرخون المتخصصون في أوروبا، ولا سيما في ألمانيا وفرنسا وبريطانيا، يحثّون الخطى في النصف الثاني من القرن التاسع عشر للارتقاء بالتاريخ من مجرد "معرفة"، أو "فن"، أو نوع من أنواع "الأدب"، إلى "علم" قائم بذاته، له أصول ومنهج بحث خاص به، تخصص له الجامعات أساتذة وأقسامًا مستقلة لدراسته، الأمر الذي تحقق بإصدار المؤرخَين الفرنسيَين شارل فيكتور لانغلوا (1863-1929) وشارل سينوبوس Charles Seignobos (1854-1942)، في عام 1898، كتابهما **المدخل إلى الدراسات التاريخية**، "الذي أضحى خطابًا عالميًا في المنهج التاريخي"[7]، على نحو ما يصفه وجيه كوثراني.

شكلت الدراسات التاريخية التي تعتمد منهج البحث "العلمي" التاريخي الذي صيغ بشكله النهائي على يد لانغلوا وسينوبوس، مدرسة في الدراسة التاريخية، عُرفت بـ "المدرسة المنهجية"، أو "الوثائقية". واستمرت الدراسات التاريخية في أوروبا تعتمد الأصول والقواعد الأساسية التي جاءت بها هذه المدرسة، حتى مع ظهور توجّهات جديدة تختص بطبيعة تلك الدراسات وموضوعاتها أكثر مما تتناول منهجها وقواعدها - كالتي جاءت بها مدرسة الحوليات الفرنسية (1929)، وامتداداتها في ما عرف بـ "التاريخ الجديد" الذي كان المؤرخ الفرنسي جاك لوغوف Jacques Le Goff (1924-2014) من أبرز رواده[8]. ويبدو أن تأثير الاتجاه العلمي المنهجي في

---

3 ربما كان قسطنطين زريق أول من ابتكر هذا التفريق الدلالي بين معنيي "تاريخ" و"تأريخ". ينظر: قسطنطين زريق، **نحن والتاريخ**، ط 5 (بيروت: دار العلم للملايين، 1981)، ص 14. على أن هذا الاختلاف بين معنيي الكلمتين نجده في **المعجم الوسيط** لمجمع اللغة العربية في القاهرة في طبعته الثانية (1970)، لكننا لا نعلم إن كانت طبعته الأولى (1960)، التي لا توجد بين أيدينا نسخة منها، قد تضمنت ذلك أيضًا.

4 ينظر: عماد عبد السلام رؤوف، **التاريخ والمؤرخون العراقيون في العصر العثماني** (لندن: دار الوراق للنشر المحدودة، 2009)، ص 7، 15، 48، 76، 84، 86، 106.

5 المرجع نفسه، ص 27، 41.

6 المرجع نفسه، ص 41، 43.

7 وجيه كوثراني، **تاريخ التأريخ: اتجاهات - مدارس - مناهج** (الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012)، ص 167.

8 ينظر: جاك لوغوف، **التاريخ الجديد**، ترجمة محمد الطاهر المنصوري، مراجعة عبد الحميد هنية (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2007)، ص 84-112.

البحث التاريخي الذي تُبنى على أساسه "الدراسة التاريخية" الأكاديمية اليوم، والذي اكتمل التنظير له في عام 1898 على يد لانغلوا وسينوبوس، وحلّ محل الكتابة التاريخية، أو كان تطويرًا لها، قد وصل إلى العراق بعد منتصف ثلاثينيات القرن الماضي، على يد عدد من العراقيين الذين نالوا شهادات عليا في التاريخ من الجامعات الأوروبية، حيث أصدر هؤلاء دراسات تاريخية رصينة، وأسهموا إسهامًا فاعلًا في تطوير مؤسسات التعليم وتأسيس الجامعات في العراق. وانبثقت على أيدي هؤلاء الأكاديميين الروّاد الدراسات التاريخية الجامعية العليا منذ أوائل سبعينيات القرن الماضي.

ترتب على ذلك كله أن أخذت "الكتابة التاريخية" في العراق تسير نحو الانحسار باطراد لمصلحة "الدراسات التاريخية" منذ ذلك الحين، لا سيما بعد عقد السبعينيات، بعد أن شهدت قبل ذلك تطورًا ملموسًا على أيدي عبد الرزاق الحسني وعباس العزاوي وعبد الرزاق الهلالي وعدد آخر من كتّاب التاريخ الحديث والمعاصر، من الذين دوّنوا "أصولًا" تاريخية لا غنى للدراسات التاريخية عنها، إن لم نعدّ بعضها متماهيًا في كثير من جوانبه مع هذه الدراسات، بما يجعل الكتابة التاريخية تتداخل أحيانًا، في دلالاتها ووظيفتها، مع الدراسة التاريخية، أو مع طبيعة علم التاريخ. وأدى ذلك إلى أن يلتبس مفهوم كل منهما بالآخر لدى غير المتخصصين في علم التاريخ.

يمكننا أن نستنتج من ذلك كله أن الانحسار الذي أشرنا إلى أن "الكتابة التاريخية"، في مجال التاريخ الحديث والمعاصر، قد شهدته منذ سبعينيات القرن المنصرم لمصلحة "الدراسة التاريخية"، قد تفاقم باطراد بعد ذلك العقد، الأمر الذي يجعل من الحديث عن اتجاهات "الكتابة التاريخية" في العراق اليوم (بما تعنيه دلالة مصطلح "الكتابة التاريخية"، على نحو ما بيّناها) لا يؤدي إلى بلوغ الهدف المعرفي أو الاستشرافي الذي نبتغيه، بمعزل عن رصد اتجاهات الدراسات التاريخية الأكاديمية، ففضلًا عن قلة "الكتابة التاريخية" في عراق اليوم، نسبة إلى "الدراسات التاريخية" (في تقديري، ربما لا تتجاوز هذه النسبة نصف العشرة في المئة)، تتّسم "الكتابة التاريخية" بضعف مستواها بشكل عام، سواء أكان ذلك في تخصص التاريخ الحديث والمعاصر، أم في التخصصات التاريخية الأخرى.

أولًا: ما قبل التاريخ الأكاديمي

مثلت نهاية الحكم العثماني ومقاومة الاحتلال البريطاني والثورة على وجوده (1920)، ومن ثم قيام الحكم الوطني (1921)، انبعاثًا جديدًا للشخصية العراقية بعد انعتاقها من عقل قيّدها طويلًا، ولم يكن ذلك تأسيسًا لدولة عراقية وطنية فحسب، ذلك أن العراقيين انبروا، عقب ذلك مباشرة، إلى إظهار وجودهم وإثبات ملكاتهم وقدراتهم في مجالات شتى. وكان ميدان "الكتابة التاريخية" من تلك المجالات التي شهدت مثل هذا التطور على أيدي عدد من المثقفين والمتعلمين، فكان أن أنجز هؤلاء، قبل أن تجد "الدراسة التاريخية" طريقها إلى الجامعات، مؤلفات تاريخية رصينة، كنّا قد أشرنا من قبل إلى أنها شكلت ما يمكن عدّه أصولًا تاريخية مهمة، لا يمكن الدراسة التاريخية الأكاديمية الاستغناء عنها، لا سيما ما يتعلق منها بالجوانب السياسية والاجتماعية والاقتصادية لتاريخ العراق الحديث والمعاصر، من قبيل مؤلفات عبد الرزاق الحسني وعباس العزاوي وعبد الرزاق الهلالي. ويمكن القول إن بعض هذه المؤلفات التاريخية اقترب من مستوى التاريخ العلمي المنهجي الذي مارسه المؤرخون الأكاديميون العراقيون الروّاد بعدهم، تأليفًا وتدريسًا، ووضعوا له الأسس التي تكفل استمراره وتطويره، فضلًا عن أنها ماثلته في توجّهاتها وموضوعاتها، إلّا أنها لم تصل، بطبيعة الحال، إلى المستوى العلمي الذي بلغته مؤلفات المدرسة المنهجية للتاريخ التي وجدت طريقها إلى التطبيق في أوروبا منذ نهاية القرن التاسع عشر، ومن ثم في الجامعات العراقية بعد ذلك؛ إذ لم تختلف كثيراً "الكتابة التاريخية" التي أنجزها غير أولئك الأكاديميين، في موضوعاتها واتجاهاتها، عن "الدراسة التاريخية" التي مارسها الأكاديميون الروّاد. فقد كانت اتجاهات تلك "الكتابة" وهذه "الدراسة" تركز، غالبًا، على تاريخ الحوادث والوقائع، وعلى التاريخ السياسي وتاريخ الحروب والمعاهدات، من دون إيلاء أهمية تذكر لما

سواها من جوانب اقتصادية واجتماعية وثقافية. ومارس كثير من المتعلمين والمثقفين العراقيين كتابة تاريخ العراق الحديث والمعاصر، من قبيل محمد أمين العمري الموصلي (1889-1950)، وطه الهاشمي (1888-1961)، وصديق الدملوجي (1880-1958)، ورفائيل بطي (1901-1956)، وعلي البازركان (1887-1958)، وفريق المزهر آل فرعون (1890-1965)، وجعفر الخياط (1910-1973).

يبرز أيضًا من غيرالأكاديميين، من بين واضعي الأصول الرصينة لتاريخ العراق الحديث والمعاصر التي تكاد تتماهى مع المنجز العلمي للتاريخ المنهجي، اسمان لرائدين عراقيَين شهيرين معاصرين من كتّاب التاريخ، هما عبد الرزاق الحسني (1903-1997)، وعباس العزّاوي (1891-1971) الذي خصص خمسة أجزاء (4-8) من كتابه **تاريخ العراق بين احتلالين** (المغولي والبريطاني 1258-1917)، تناول فيها تاريخ العراق خلال عهود الحكم العثماني التي بدأت في أوائل القرن السادس عشر (1534)، القرن الذي تعدّ بداياته منطلقًا للتاريخ الحديث. وقد كانت المادة التاريخية التي جمعها العزّاوي في الأجزاء الخمسة، فضلًا عمّا يمكن الاستفادة منه من تعليقاته عليها أحيانًا وتحليلاته المقتضبة لها في أحيان أخرى، مادة أساسية ذات أهمية كبرى، لكونها تشكل مصدرًا مهمًا لتاريخ العراق الحديث. ويمكننا عدّها عملًا فريدًا في بابه وطريقته وثراء معلوماته وتنوّعها، لا يمكن دارس هذا التاريخ أن يستغني عنه. كذلك، يُعدّ **تاريخ العراق بين احتلالين** عملًا مميزًا أيضًا من بين المؤلفات العديدة التي وضعها العزّاوي في موضوعات مختلفة أخرى (وتختصّ كلها أيضًا بالعراق)، في التاريخ الاقتصادي والاجتماعي وتاريخ بعض المعتقدات والمدن، والأدب والتراجم والرحلات[9].

جمع العزّاوي مادة الأجزاء الخمسة من عدد كبير ومتنوّع في موضوعاته، من المصادر الأصلية في معظمها، مثل التواريخ الرسمية العثمانية التي كان يدوّنها كتّاب الوقائع (وقعه نويسلك). وكان الكثير من هذه المصادر مكتوبًا باللغتين العثمانية والفارسية[10]. لذلك، ضمّت تلك الأجزاء معلومات غزيرة عن تاريخ العراق الحديث. وفي ما عدا ما قد يؤاخذ به العزّاوي من اتّباعه المنهج الحولي الذي قد لا يفي الواقعة التاريخية حقها من المعالجة والإيضاح[11] وأسلوب الجمل القصيرة، المبهمة أحيانًا الذي اتبعه، فإنه جمع، بجهوده المميزة، مادة مصدرية مهمة عن تاريخ العراق الحديث، لا تقتصر على التاريخ السياسي والعسكري فحسب، بل شملت الأوضاع الاجتماعية للعشائر العراقية والمجتمع والمدن العراقية والحركة العلمية والثقافية والاقتصادية والقضاء والحركة الأدبية. وذلك على الرغم من أنه كان لا يتوقف، كما لمحنا، عند كل حادثة تاريخية تحتمل التحليل لتحليلها بغية الوقوف على درجة صحتها، فهو في بعض الأحيان يريد من قارئه أن يشاركه في التحليل للوصول إلى النتائج المبتغاة[12]. ويكتفي في أحيان أخرى بتحليل حوادث التاريخ بالتفسيرات الغيبية، من قبيل "الأمر بيد الله يصرفه كيف يشاء"[13].

من جانب آخر، يبدو أن العزّاوي كان يرغب في أن يتوسع في تناوله الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بالمنهج الذي يقترب من منهج الحوليات الفرنسية (وقد عاصر انبثاقها من دون الاطّلاع عليها)، الذي يدعو إلى الخروج من أطر التاريخ السياسي والعسكري، إلّا أنه لم يتمكن من تحقيق ذلك بسبب أن المصادر، وفق ما يقول، "لا تعيّن إلّا علاقة حروب أو صلة بالحكومة [...] فلا تبيّن أحوال القطر مفصّلًا"[14]، هذا فضلاً عما يشير إليه من شُحّ مصادر التاريخ غير السياسي، بسبب تلفها، مثل غيرها من المصادر،

---

9 ينظر: عباس العزاوي، **تاريخ العراق: بين احتلالين**، ج 8 (بغداد: شركة التجارة والطباعة المحدودة، 1956)، ص 357-358.

10 يذكر العزّاوي مصادر ويعّرف بها في بداية كل جزء من الأجزاء الخمسة هذه. ينظر: عباس العزاوي، **تاريخ العراق: بين احتلالين**، ج 5 (بغداد: شركة التجارة والطباعة المحدودة، 1953)، ص 4-11؛ العزاوي، ج 8، ص 6-10.

11 ينظر أيضًا: طارق نافع الحمداني، **التدوين التاريخي في العراق** (بغداد: بيت الوراق، 2010)، ص 225.

12 المرجع نفسه، ص 226.

13 العزاوي، ج 8، ص 6.

14 المرجع نفسه، ج 4، ص 4.

جراء عدم استقرار الأوضاع السياسية والأمنية. وجاءت محاولته الخروج عن ربقة التاريخ السياسي والعسكري في إطار فهمه، في ما يبدو، وظيفة الكتابة التاريخية، فهو يرى أن "التاريخ بيان حياة الأمم [و]سجل حوادثه الحربية والسياسية [...] وكذا دوّن [أي التاريخ] ثقافةَ العصور أو تاريخ الفكر"[15]. بيد أنه، خلافًا لرؤية التاريخ المنهجي الذي يَعدّ التاريخ علمًا يُدرَس لذاته من دون أي أغراض براغماتية، لا يغادر مفهوم العزّاوي وظيفة التاريخ، وهي تحقيق "المنافع" التي يراها كثيرة ومتعدّدة. وهو إذ أفرد جانبًا من جهوده لكتابة تاريخ العراق، كان يرى أن العراقيين في حاجة إلى "الاستفادة" من هذا التاريخ لإدراك "الأخطار التي انتابتنا لنتوقّى تكرارها، ولا شك أننا نستفيد منه أكثر من تلقين الناصحين"[16].

قابلت ريادة العزّاوي في مجال "كتابة التاريخ" منهجًا مماثلًا لعبد الرزاق الحسني في كتابة التاريخ المعاصر. فقد كان الحسني، في تدوينه تاريخ العراق المعاصر، صنوًا للعزّاوي في تدوينه تاريخ العراق الحديث، و"معادلًا موضوعيًا" له، ذلك أنه وضع في العقائد والأدب والتاريخ، خصوصًا تاريخ العراق المعاصر، مؤلفات عدة، بلغت بضعة وعشرين كتابًا مطبوعًا[17]. إلّا أن أبرز تلك المؤلفات كان في تاريخ العراق المعاصر: **تاريخ الوزارات العراقية**، في عشرة أجزاء، تناول فيه تشكيل هذه الوزارات وبرامجها وأعمالها منذ قيام الدولة العراقية في عام 1921 حتى نهاية الحكم الملكي في عام 1958. يرى الحسني أن كتابه هذا "كتاب عظيم الفائدة، كبير الأهمية يصف الأحداث [...] وصفًا دقيقًا مؤيدًا بالوثائق ومدعمًا بالمستندات، لا يفارق صغيرة وكبيرة إلّا ذكرها"[18]. وهو محقّ في ذلك، حيث يُعدّ كتابه هذا - بلا شك - مصدرًا مهمًا قد لا يضارعه في تاريخ العراق السياسي المعاصر مصدر آخر، على الرغم من أن الحسني ذكر في مقدمة الجزء الثاني منه وجود "نقص" في مباحثه، بسبب ما يراه "أن مؤسساتنا لم تبلغ بعد أوج الكمال [...] من حيث ضعف الإسعاف الذي يستلزمه نضوج التحقيق"[19]، وهو يشير بذلك إلى صعوبة الحصول على الوثائق. وفي الموضوع نفسه، يقرّر الحسني، ما يمكن أن يُفهَم، أنه يعدّ كتابه هذا عملًا هستوريوغرافيًا وأصلًا من الأصول التي تُبنى عليها أي "دراسة" تاريخية تتناول تاريخ العراق السياسي المعاصر، فأبحاثنا فيه، كما يقول، "غير مستكملة لشروط التحقيق العلمي الذي يرضاه العصر الحاضر"[20].

جمع الحسني مادة تاريخ الوزارات، وكتبه الأخرى أيضًا عن تاريخ العراق السياسي المعاصر، من مظان كثيرة ومتنوعة، تأتي في مقدمها الوثائق الرسمية العراقية والبريطانية، وأهمها مقررات المجلس التأسيسي ومجالس الوزراء والنواب والأعيان، وتقارير دار الاعتماد البريطاني المرفوعة إلى عصبة الأمم خلال سنوات الانتداب (1921-1931)، فضلًا عن الصحف والمجلات والكتب المرجعية العربية والأجنبية، ومعايشته التطورات السياسية شاهدَ عيان، والاحتكاك بصانعيها من السياسيين والعسكريين[21]، الأمر الذي يجعل اعتماده على مثل هذه الوثائق والأصول التاريخية متماهيًا مع "التاريخ المنهجي" الأكاديمي في تأكيده أهمية الوثائق. وكان الحسني يبذل الأموال والجهود الحقيقية في سبيل الحصول على هذه الوثائق، الأمر الذي انعكس، من خلال اعتماده عليها، رصانة في الأعمال التاريخية التي أنجزها، وفي مقدمها **تاريخ الوزارات العراقية**، وأناله ثقة الحكومة العراقية التي عيّنته مديرًا لدائرة استحدثتها من

---

15 المرجع نفسه، ج 8، ص 3.

16 المرجع نفسه.

17 ينظر: عبد الرزاق الحسني، **تاريخ العراق السياسي الحديث**، ج 3، ط 7 (بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة، 1989)، ص 17-18.

18 عبد الرزاق الحسني، **ثورة النجف بعد مقتل حاكمها الكابتن مارشال**، ط 2 (بيروت: مطبعة دار الكتب، 1978)، ص 159.

19 عبد الرزاق الحسني، **تاريخ الوزارات العراقية**، ج 2 (صيدا: مطبعة العرفان، 1934)، ص 3.

20 المرجع نفسه.

21 ينظر: الحسني، **تاريخ العراق السياسي الحديث**، ج 1، ص 2-5؛ الحسني، **تاريخ الوزارات العراقية**، ج 1 (صيدا: مطبعة العرفان، 1933)، ص 8؛ الحسني، **تاريخ الوزارات العراقية**، ج 2، ص 3-4.

أجله ملحقة برئاسة الوزراء، مهمتها "تنظيم سجلات خاصة بتاريخ الدولة"[22]، فمكّنه ذلك من الاطّلاع الواسع على الوثائق الرسمية، والاستفادة منها في تدوينه تاريخ العراق المعاصر، لا سيما الأجزاء الأخيرة من **تاريخ الوزارات العراقية**.

على الرغم من أن نقاط الالتقاء العديدة التي جمعت طريقته في كتابة التاريخ بالتاريخ المنهجي الأكاديمي، وأهمها اعتماده الرئيس على الوثائق التي تستلزمها عملية كتابة التاريخ المعاصر ودراسته بوجه خاص، فإن الحسني كان يدوّن الأحداث في نطاق النصوص التي جاءت بها مصادره ووثائقه، من دون إخضاعها للتحليل والنقد للوقوف على درجة صحّتها ودقّتها. فقد فضّل، بحسب ما يقول، "بسط الوقائع كما هي، وسرد الحوادث كما جمعتها دون أن يكون لي رأي خاص بها"[23]، وذلك بسبب ما يراه "أن الصكوك والوثائق التي سردتُها عن كل حادثة وقعت أو معاهدة أُبرمت أو اتفاقية عقدت كافية بنظري لأن تعطي القارئ فكرة إجمالية عن سرّ ما وقع وسبب ما حدث"[24]. إلّا أن الحسني تحرر من إطار النقل فحسب في مؤلفات أخرى تناول فيها تاريخ العراق السياسي المعاصر، لا سيما في كتابه **تاريخ العراق السياسي الحديث** (=المعاصر) الذي مارس فيه قدرًا من التعليل والتحليل لحوادث التاريخ[25]. ويبدو أن الحسني كان في منهجه الذي اهتم فيه بجمع وقائع التاريخ ورواياته من دون نقدها، مدركًا حدود أعماله وأهميتها، بوصفها مصدرًا أساسيًا في دراسة التاريخ دراسة علمية منهجية؛ ففي كتابه عن ثورة العشرين، يرى أنه قد فتح "الباب على مصراعيه لمن يريد أن يكتب في هذا الموضوع"[26]. وهو، في هذا، يكشف عن عمق موضوعيته، ليس في تدوينه تاريخ العراق المعاصر، بل في أعماله التاريخية كلها، وهي موضوعية عزّزها بُعدُه في تلك الأعمال عن الأغراض، سوى ما تعلّق منها بخدمة تاريخ وطنه، كما يقول[27].

ثانيًا: الدراسات الأكاديمية: روّاد وبدايات

أشرتُ في المدخل إلى أن رصد اتجاهات "الكتابة التاريخية" التي تتناول تاريخ العراق الحديث والمعاصر، قد لا يحقّق فائدةً يُعتدّ بها، تصبّ في مصلحة تطوير آليات الكتابة، فضلًا عن تطوير منهجية "الدراسة التاريخية" وتحديد اتجاهاتها، وذلك لتراجع ميدان الكتابة التاريخية وقلّة عدد من يمارسها من غير المتخصصين الأكاديميين في التاريخ، في مقابل اتّساع نطاق الدراسات التاريخية الأكاديمية وتعدّد اتجاهاتها. ومع اطّراد هذا الاتساع والتعدّد في الاتجاهات الذي مرّ عليه نصف قرن من عمر التاريخ الأكاديمي، والتراجع المطرد المقابل لـ "الكتابة التاريخية"، كمًّا ونوعًا، عمّا كانت عليه خلال الحقبة الزمنية نفسها والتي أفرزت "مؤرخين" مرموقين في تدوين تاريخ العراق الحديث والمعاصر، من قبيل العزّاوي والحسني، لا يبدو البحث عن اتجاهات الكتابة التاريخية في العراق اليوم مجديًا، بل يبدو أنه قليل الفائدة أيضًا، حتى في حال مقاربة اتجاهات التاريخ الأكاديمي باختصاصاته المختلفة: القديم والوسيط (الإسلامي) والحديث والمعاصر، على وجه الإجمال، من دون تناول كل تخصص منها وحده، بغية إدراك الأيديولوجيات التي ربما تتحكم في موضوعات كل تخصص منها، أو في منهجيته على سبيل المثال، الأمر الذي جعلنا نحصر رصد اتجاهات التاريخ، في هذه الدراسة، في المنجز التاريخي الأكاديمي الذي يختص بالدراسات التي تتناول التاريخ الحديث والمعاصر.

22 الحسني، **ثورة النجف**، ص 154.
23 الحسني، **تاريخ الوزارات**، ج 1، ص 8؛ الحسني، **تاريخ الوزارات**، ج 2، ص 4.
24 الحسني، **تاريخ الوزارات**، ج 1، ص 8.
25 الحسني، **تاريخ العراق السياسي**، ج 3، ص 3.
26 الحسني، **الثورة العراقية**، ص 4.
27 الحسني، **تاريخ العراق السياسي**، ج 1، ص 7-8.

اقترن انبثاق الدراسات التاريخية في الجامعات العراقية، التي تقوم على ما يعرف بـ "التاريخ المنهجي" وقواعده الغربية التي اكتمل التنظير لها، كما ذُكر، مع المؤرخَين الفرنسيَين لانغلوا وسينوبوس، بثلة من المؤرخين الرواد الحاصلين على درجة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر من الجامعات الغربية، وكان في طليعتهم مجيد خدوري (الولايات المتحدة، 1938)، وزكي صالح (الولايات المتحدة، 1941)، وفاضل حسين (الولايات المتحدة، 1952)، وعبد القادر أحمد اليوسف (الولايات المتحدة، 1954)، وعدد آخر ممن تلاهم من الحاصلين على الدرجة نفسها من بريطانيا وروسيا. وقبل تأسيس أول جامعة عراقية في بغداد في عام 1957، عمل هؤلاء الروّاد في مؤسسات علمية وتعليمية مختلفة، من قبيل دار المعلمين العالية، وأنجزوا منذ أواخر خمسينيات القرن العشرين دراسات تاريخية استندت غالبًا إلى معايير التاريخ العلمي التي اكتسبوها من الجامعات التي تخرّجوا فيها. ولم يكن لتلك الدراسات أيُّ اتجاهات تتقاطع مع موضوعية البحث التاريخي.

يلاحظ أن تلك الاتجاهات التاريخية العلمية كانت تدور حول دراسة تاريخ العراق الحديث والمعاصر، الأمر الذي يشير إلى اتجاه وطني لدراسات أولئك المؤرخين الروّاد، كان يتحرّى البحث في تاريخ البلاد خلال حقَب مهمة من تاريخها، شهدت خلالها تحوّلات كبرى، إلّا أنها اتّسمت في الوقت نفسه بتركيزها على الجوانب السياسية من تاريخ العراق، ولم تغادر توجهات المدرسة المنهجية الغربية التقليدية في دراسة التاريخ. ويمكننا أن نلاحظ أيضًا، أن إنجاز أولئك الروّاد دراساتٍ علميةً رصينةً في تاريخ العراق الحديث والمعاصر، لم يقترن بخطوة لاحقة تؤسّس، مثلًا، لقيام "مدرسة" تاريخية عراقية، سواء في تبنّي اتجاهات بحثية تجعل من أولى اهتماماتها دراسة تاريخ العراق دراسة موضوعية شاملة (تاريخ الأمد الطويل، وفق مفهوم مدرسة الحوليات الفرنسية)، أم في إدامة استيعاب قواعد الدراسة التاريخية التي اكتسبوها في الجامعات الغربية، ومن ثم تطويرها بما يتواءم مع الاتجاهات التي أشرنا إليها، فضلًا عن وضع منطلقات لمنهجية في العمل التاريخي العلمي، تكيّفها مع متغيرات الزمان والمكان وطبيعة الدراسات التاريخية في جامعاتنا. وقد لا نلمس لهذا التطوير المنهجي المروم للدراسة التاريخية وجودًا حتى لدى المؤرخين العرب الذين أعقبوا ظهور رائدَي المنهجية التاريخية العربية أسد رستم وحسن عثمان في ثلاثينيات القرن الماضي وأوائل أربعينياته اللذين أضافا إلى منهج البحث التاريخي الأوروبي إضافات تنظيرية وعملية مستمدّة من التراث النقدي العربي للروايات ومن ممارسة البحث التاريخي[28].

نخلص بذلك إلى أن تفاعل المؤرخين الأكاديميين العراقيين الروّاد مع قواعد المدرسة المنهجية الغربية للتاريخ كان محدودًا، عند انطلاق الدراسات التاريخية في الجامعات العراقية في مطلع سبعينيات القرن الماضي، وربما اقتصر على تدريس هذه القواعد فحسب. ولم يوسّع ذلك التفاعل آفاق الفكر التاريخي وممارساتنا البحثية في مجال التاريخ الحديث والمعاصر، الأمر الذي يتماهى إلى حدّ بعيد مع الحالة العامة للدراسات التاريخية الأكاديمية العربية التي كانت تعاني، على حدّ تشخيص عبد الرحمن بدوي في ستينيات القرن الماضي، "الافتقار إلى المنهج الدقيق والنقد العلمي النزيه المتمرس بطرق البحث العلمية التي استقرت مبادئها وتقعّدت قواعدها في أوروبا منذ النصف الثاني من القرن الماضي [التاسع عشر]"[29]، ما يحيل جانبًا من هذه "الدراسات" الأكاديمية إلى أعمال هستوريوغرافية فحسب.

يمكن القول إن الرواد من المؤرخين العراقيين الذين تخصصوا في التاريخ الحديث والمعاصر، كانوا أساتذة ماهرين في مجال تخصّصهم، وتخرّجت على أيديهم ثلة من الباحثين الجادّين الذين أنجزوا دراسات رصينة في هذا المجال خلال سبعينيات القرن الماضي وأوائل ثمانينياته؛ إذ خرجت هذه الدراسات من دائرة التاريخ السياسي الذي دارت حوله دراسات أساتذتهم، فتناولت موضوعات

28 يمكن أن نلاحظ أن هناك استثناءاتٍ قليلةً تتعلق بتطوير ملحوظ لمنهجية البحث التاريخي في تخصص التاريخ الإسلامي الوسيط، من قبيل: حسن علي إبراهيم، **استخدام المصادر وطرق البحث في التاريخ المصري الوسيط** (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، 1949)؛ عبد المنعم ماجد، **مقدمة لدراسة التاريخ الإسلامي** (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 1953)؛ سيدة إسماعيل كاشف، **مصادر التاريخ الإسلامي ومناهج البحث فيه** (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 1960).

29 لانجلوا وسينوبوس، "المدخل إلى الدراسات التاريخية"، في: بدوي [مترجم]، ص 15-16؛ ينظر أيضًا مقدمة المترجم في: لوغوف، ص 23.

اقتصادية واجتماعية وثقافية، كان معظمها عن تاريخ العراق الحديث والمعاصر[30]. ولم يكن لهؤلاء اطّلاعٌ، في ما يبدو، على توجّهات مدرسة الحوليات الفرنسية التي كان من أولوياتها الانفتاح على الجوانب الحضارية المتعددة للتاريخ، من دون التركيز على التاريخ السياسي وتاريخ الحروب والمعاهدات. وكان من أبرز تلك الجوانب ما تناول منها تاريخ التعليم والأراضي والنفط والصحافة، فدرستها بموضوعية غالبًا، من دون أن تنعكس عليها اتجاهات أيديولوجية (ماركسية أو قومية أو ليبرالية)، بدأت تدبّ آنذاك في الوسط التاريخي الأكاديمي. ولعل دراسة الجوانب الحضارية التي أشرنا إليها كانت بتأثير وجود بعض الأساتذة المصريين المتخصصين في التاريخ الحديث والمعاصر في الجامعات العراقية، مثل محمد أنيس وأستاذنا عبد العزيز نوار اللذين كانا يهتمان بدراسة الجوانب الاقتصادية والاجتماعية من التاريخ. ولم تقتصر توجّهات الجيل الذي أعقب الروّاد على ذلك، بل تجاوزتها إلى محاولات توسيع دائرة الاطّلاع على تخصصات أخرى، مثل الاجتماع والتربية والفلسفة وعلم النفس[31]، في محاولة، ربما لم تكن مقصودة، لتطوير منهج البحث التاريخي وآفاق الدراسة التاريخية، ذلك أن توجّهات بعض المؤرخين الغربيين ومدارس التاريخ الغربية، كانت ترى ضرورة تداخل المعرفة التاريخية مع مناهج العلوم الاجتماعية والإنسانية[32]، وأن التاريخ، كما يقرّر مارك بلوخ، ليس علم الماضي فحسب، بل هو "علم البشر في الزمن، والزمن ماضٍ وحاضر ومستقبل، والتاريخ هو حركة ذهاب وإياب دائمًا بين الماضي والحاضر، أو بين الحاضر والماضي"[33]. بيد أن غياب الأسس التي تكفل ديمومة رصانة البحث التاريخي وتطوير منهجه، فضلًا عن إعادة إنتاجه واستنباط أدوات جديدة له، وكذلك ضعف التواصل مع التقدم العالمي المطرد لعلم التاريخ ومناهج دراسته أو انعدامه، أدى إلى أن تتّجه دراسة التاريخ الحديث والمعاصر بعد ذلك نحو "الحَرْفية" التي يأخذ فيها اللاحق ممارسة العمل التاريخي عن السابق، من دون إحاطة بحدود العلم التاريخي وضوابط منهجيته، إلّا في بعض شكليات الضبط والإخراج، وسواها مما يُبقي مثل هذا العمل، في النهاية، في نطاق "الكتابة التاريخية".

ثالثًا: واقع التاريخ الأكاديمي: مقاربة في منهجه واتجاهاته

تراجعت دراسة التاريخ الحديث والمعاصر في الجامعات العراقية منذ أوائل ثمانينيات القرن الماضي، بعد أن كانت تبشّر بآفاق واعدة على يد الرعيل الذي تخرّج على أيدي الأساتذة الرواد. وكانت في مقدمة الأسباب التي دعت إلى ذلك، التطورات السياسية في البلاد، من الحرب العراقية - الإيرانية (1980-1988) إلى غزو الكويت (1990-1991) والعقوبات الدولية (1990-2003) التي انتهت باحتلال العراق، وتداعيات ذلك كله السلبية على الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وممارسات السلطة الحاكمة التي أقحمت نفسها بعنف في شؤون الجامعات، فضلًا عن انقطاع التواصل مع التطورات العالمية في مجال علم التاريخ والبحث التاريخي من خلال الدوريات المتخصصة والمؤتمرات العلمية. وكان تراجع المستوى العلمي لتلك الدراسات آنذاك، لا يختلف في طبيعته وأسبابه عما كانت تشهده الدراسات العلمية والإنسانية في مجملها، فكان من أولويات السلطة الحاكمة خلال عقدَي الثمانينيات والتسعينيات من القرن العشرين إعداد أكاديميين في مختلف التخصصات، وفق معايير خاصة، كانت الكفاءة العلمية في آخرها، وذلك لمواجهة انحسار عدد هؤلاء، لا سيما منذ مطلع التسعينيات، الأمر الذي أوجد جيلًا من الباحثين غير الأكفاء في التاريخ، من دون أن نستثني وجود بعض الباحثين الذين تميّزوا بالموضوعية والرصانة العلمية. وبقي هذا الجيل، حتى وقتنا الراهن،

30 ينظر: إبراهيم خليل العلاف، "الموجة الصاخبة في الدراسات التاريخية العراقية الحديثة"، **الحوار المتمدن**، 2016/5/7، شوهد في 2021/8/15، في: https://bit.ly/3yQLeki

31 المرجع نفسه.

32 كوثراني، ص 386.

33 المرجع نفسه، ص 371.

لا يعدو فيه "المؤرخ اللاحق يجتر خلاصات المؤرخ السابق دون نقد أو تمحيص"[34]، بتعبير المؤرخ المغربي الحسين بولقطيب عن المؤرخين العرب عمومًا. ومن بين هؤلاء، كانت ثمة فئة من المؤرخين تصدق في شأنهم مقولة جاك لوغوف إنهم "يقتاتون من التاريخ"[35]، فتحوّل لديها البحث العلمي في التاريخ إلى مهنة تسترزق منها فحسب، ما أضعف موضوعات البحث التاريخي وأوهن استثماره في توجّهات علمية وموضوعية نافعة، وأوجد كمًّا كبيرًا من الدراسات في التاريخ الحديث والمعاصر، يدور بعضها حول مضامين متشابهة أو متداخلة، وإن تعدّدت عناوينها، ويتناول بعضها الآخر موضوعات لا تملك مقدرة الخوض فيها إلّا بطريقة سطحية، لا تتعدّى الترجمة فحسب من المراجع أو بعض المصادر، أو لا تصلح أن تكون موضوعًا لدراسة تاريخية، لقلّة مصادرها وندرة وثائقها، أو لأسباب أخرى عدة. وغالبًا ما يختار الأساتذة هذه الموضوعات لطلاب الدراسات العليا، لأسباب عدة تتعلق بضعف المستويات العلمية للأغلبية العظمى من هؤلاء الطلاب، أو لأنها تتوافق مع أيديولوجية أولئك الأساتذة وانتماءاتهم الاجتماعية والثقافية، أو حتى مع ذاكرتهم الجمعية التي تقودهم أحيانًا إلى وضع حقب وحوادث وشخصيات تاريخية في إطارات زائفة لا تمتّ إلى البحث العلمي بصلة، أو لأسباب غير موضوعية أخرى. ومن ثم، يبدو "أننا ما زلنا لا ننظر إلى التاريخ على أساس العلم، وإنما على أساس العاطفة"[36]. ومع ذلك، يظن بعض هؤلاء أنه متخصص في هذا الموضوع وتلك الحقبة، من دون أن يكون له بحسب رأي نقولا زيادة: "اطّلاع أساسي - ليس من الضروري أن يكون تخصصيًا - على مجرى التاريخ العام كي يستطيع أن يضع فترته في مكانها الصحيح"[37]. ومما زاد الأمر سوءًا أن عددًا لا يستهان به من المشرفين يتسابق على كسب ودّ طلاب الدراسات العليا بغية الإشراف عليهم، تدفعهم في ذلك دوافع شتى بعيدة عن المعيار العلمي، تشوبها شوائب المصالح الخاصة، كما أن كثيرًا من الطلاب، يفضل في الإشراف على رسائلهم وأطاريحهم بعضًا من الأساتذة دون بعض، تهرّبًا من رصانة الإشراف وجدّيته.

من ثم، فإن اختيار موضوعات الدراسة التاريخية لا يقوم وفق الخطط التي يُفترض أن يقوم عليها، التي تراعي مثلًا سدّ النقص في بعض التخصصات من الأساتذة، سواء في مراحل الدراسة الجامعية الأولية أو في مرحلة الدراسات العليا، أو تغطّي حقبات تاريخية وموضوعات مهمة لم تأخذ ما تستحقه من اهتمام، مثل تاريخ العراق في العهد العثماني وفلسفة التاريخ ومنهج البحث التاريخي، وسوى ذلك. وجدير بالذكر أن اختيار أساتذة الدراسات العليا موضوعاتِ البحث، بالطرائق التي تقدَّم ذكرها، الذي أضحى عرفًا مُقرًّا بشكل رسمي، تُقرّه ابتداءً اللجنة العلمية للقسم (التي لا يراعى في اختيار رئيسها وأعضائها معيار الرصانة العلمية في الكثير من الأحيان)، وانتهاء بالدوائر الوزارية المتخصصة، ذلك كله عمل يتقاطع مع قواعد الدراسة التاريخية ومنهجيتها العلمية، حيث تضع هذه القواعد على عاتق الباحث مهمة اختيار موضوع جدير بالدراسة، تتوافر فيه شروط البحث العلمي التاريخي[38]، وتفترض هذه القواعد في الباحث المقدرة العلمية على ذلك، إلّا أن توسيع دائرة القبول في الدراسات العليا في أقسام التاريخ بوجه عام، من دون تخطيط، أو حتى وجود حاجة إلى خريجيها وتسهيل شروط القبول واختبارات الكفاءة العلمية التي عادة ما يترتب على نتائجها قبول أفضل "الراسبين"، نزولًا إلى الأسوأ، كان يفضي دومًا إلى تراجع مستوى المتقدمين إلى الدراسات العليا، ويفسّر عدم مقدرتهم على اختيار موضوعات تاريخية تضيف جديدًا إلى الدراسات الجامعية.

---

34 حماه الله ولد السالم، **دراسات في تاريخ العرب الحديث: مراجعات نقدية** (بيروت: دار الكتب العلمية، 2016)، ص 71-80.

35 ينظر: لوغوف، التقديم، ص 43.

36 المرجع نفسه، ص 24.

37 كوثراني، ص 249.

38 ينظر: حسن عثمان، **منهج البحث التاريخي**، ط 4 (القاهرة: دار المعارف، 1980)، ص 56.

يشير هذا كله إلى ارتباط وثيق بين اتجاهات الدراسة الأكاديمية للتاريخ بوجه عام (لا سيما ما اختص منها في التاريخ الحديث والمعاصر) ومستوياتها العلمية، وبين مؤثرات كثيرة تحكّمت في بوصلتها وقيمتها العلمية، فكانت هذه الدراسات في الجامعات العراقية تنوء تحت ثقل وطأة النظام السياسي منذ سنوات انطلاقتها الأولى، وتحكّمه فيها، بما يتوافق مع أيديولوجيته وسياساته ومنطلقاته الاجتماعية والاقتصادية والثقافية. هذا فضلًا عن عدم اهتمامه بتهيئة متطلّبات البحث التاريخي الرصين، من وثائق ومصادر وأرشيفات وعلاقات علمية مع العالم الخارجي، وكذلك تحكّمه في اختيار "الباحثين"، بعيدًا عن مبدأ تكافؤ الفرص، ليدفع بذلك نحو دراسة التاريخ الحديث والمعاصر تحت تأثير توجهات سياسية وأيديولوجية حزبية ونزعات قومية. ولم يكتف بذلك فحسب، بل فرض على المؤرخين الأكاديميين الانخراط في ما سمّاه "إعادة كتابة التاريخ"، لاستكمال تحقيق هذه الغايات.

بيد أن التحولات التي بدأ يشهدها العراق منذ عام 2003، لم تكن أخف وطأة في تأثيراتها في مجمل الدراسات التاريخية، ومنها دراسة التاريخ الحديث والمعاصر، فهي، من جهة، أتاحت هامشًا من الحرية لهذه الدراسات، إلّا أن مظاهر الانفلات فيها أضرّت بموضوعية هذه الدراسات ومستوى علميتها، ذلك أن القيود التي كانت قائمة قبل عام 2003، قابلتها بعد تغيير النظام السياسي في تلك السنة، أيديولوجيات أخرى حلّت محلها، ولو بقدر أقل ضررًا على علمية الدراسات التاريخية ورصانتها، فأصبحت هذه الدراسات تنوء في اتجاهاتها وأهدافها تحت وطأة الأيديولوجيات الجديدة، بل ووطأة الانفعالات وردات الأفعال، وانقطعت صلة بعضها بما يجب أن تكون عليه طبيعة الدراسة التاريخية وحدودها ومنهجيتها.

يبدو أيضًا أن ما فاقم تراجع المستويات العلمية للدراسات التاريخية، على نحو عام، ومنها تلك التي تناولت التاريخ الحديث والمعاصر، خلال العقود الثلاثة الماضية، هو غياب الرؤية التاريخية القادرة على تطوير العمل التاريخي، منهجًا، وعلمًا، وتوجّهًا لدى الأكاديميين المتخصصين في هذا الجانب، فضلًا عن عدم امتلاك "فكر تاريخي" تتحرك مثل هذه الرؤية في نطاقه وتحلّ مشكلاتها في رحابه. وفي غياب ذلك، تبقى الدراسة التاريخية تعاني مشكلاتٍ تعوّق موضوعيتها وبلوغها "الحقيقة" التاريخية، وتحول دون ترشيد اتجاهاتها. تخص هذه المشكلات، مثلًا، إبستيمولوجيا التاريخ وأدواته المعرفية التي يجب أن تخضع باستمرار للتجديد، وماهية علاقة التاريخ بالعلوم الإنسانية والاجتماعية الأخرى، ومدى انعكاسها على منهجه ومجالاته البحثية، وصولًا إلى التعامل مع رؤى المدارس التاريخية الغربية في هذا الشأن، مثل مدرسة "الحوليات" و"التاريخ الجديد"، وما أفرزته من مفاهيم جديدة، مثل "التاريخ الشمولي" و"تاريخ الأمد الطويل" و"تاريخ البنى" و"التاريخ المجهري" و"التحقيب"، على سبيل المثال، وكذلك ما يختص بإشكاليات بحثية أخرى تنعكس ضبابية مفاهيمها وعدم القدرة على تحديدها على موضوعية دراسة التاريخ الحديث والمعاصر و"الحقائق" التاريخية التي تتمخض عنها، مثل تحديد طبيعة الحكم العثماني للبلدان العربية (احتلال أو فتح أو سيطرة أو غير ذلك)، على سبيل المثال، وإضفاء لقب الخليفة على السلطان العثماني[39] واستعمال مفردات ومصطلحات ذات دلالات خاطئة تتعلق بالاسم الصحيح للدولة العثمانية (إمبراطورية، سلطنة، دولة ... إلخ)، أو إطلاق اسم "انقلاب" على ثورة الاتحاديين في عام 1908، أو العكس، وغير ذلك من أمثلة.

إن من بين أهم المشكلات الأساسية التي تواجه دراسة التاريخ الحديث والمعاصر، وتحول دون اكتمال موضوعيته وبلوغه المستوى العلمي المطلوب، هي منهجية البحث. وقد أشرنا إلى أن المؤرخين الروّاد من الأكاديميين العراقيين الذين أكملوا دراساتهم العليا في الجامعات الغربية، ساروا على خطى "المدرسة المنهجية" التي تسمى أيضًا "المدرسة الوثائقية" في منهج البحث التاريخي، سواء في مؤلفاتهم، أو في اعتماد هذا المنهج في الدراسات العليا، ووضعه في ما بعد مقرّرًا دراسيًا في مرحلة الدراسة الجامعية الأولى. وكانت هذه

39 عالج سيّار الجميل الكثير من إشكاليات دراسة التاريخ العثماني بنقد موضوعي، ومنها إشكالية الخلافة والسلطنة. ينظر: سيّار الجميل، **العثمانيون وتكوين العرب الحديث** (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، 1989)، ص 135-175.

المدرسة المنهجية قد استكملت مبادئها على يد المؤرخَين الفرنسيَين لانغلوا وسينوبوس في عام 1898، مضمَّنة في كتابهما **المدخل إلى الدراسات التاريخية**، الصادر في العام نفسه، تتويجًا لجهود مؤرخين أوروبيين آخرين، فرنسيين وألمان وإنكليز، بُذلت خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر[40]. وكانت الأطر المعرفية والنقدية والاستدلالات العقلية والمنطقية التي جاء بها هذا المنهج، فضلًا عما تضمّنه من تجارب عملية في دراسة التاريخ، قد نقلت الدراسة التاريخية إلى مصاف "العلم"، وميّزتها من الهستوريوغرافيا، ومنحت هذا المنهج قوةَ انتشار استمرت بضعة عقود، وما زال الكثير من قواعده وأسسه معتمَدًا إلى الآن، على الرغم من ظهور مدارس أخرى ركّزت على تناول "اتجاهات" الدراسة التاريخية و"بنيتها"، لا سيما مدرستي "الحوليات" و"التاريخ الجديد"، من دون مسعى لوضع نظرية متكاملة في المنهج، وعلى الرغم مما يوجّه إلى المدرسة المنهجية من نقد ينصبّ على اهتمامها بالتاريخ السياسي دون غيره من الجوانب[41] واعتمادها "البحث العلمي في التاريخ، متجنّبة أي تأمل فلسفي وهادفة الموضوعية المطلقة في مجال التاريخ"[42].

إن منهج البحث التاريخي الذي نعتمده في جامعاتنا اليوم، ولو بشكل نظري لا يتعدّى التعريف بمبادئه وأسسه، مستمد من كتابين لرائدين عربيين في هذا المجال: **مصطلح التاريخ** لأسد رستم (1939) الذي جمع فيه تجربته في تدريس المنهجية وتراث نقد الحديث لدى العرب المسلمين، وخلاصة المنهج الأوروبي الذي يمثّله روّاد المنهجية التاريخية الأوروبية المعاصرة، وفي طليعتهم الفرنسيان لانغلوا وسينوبوس، وكتاب **منهج البحث التاريخي** لحسن عثمان (1943) الذي نهل فيه أيضًا من التنظير الغربي والتراث العربي، مضيفًا إليه "بعض الأمثلة التي عرضت لي في أثناء البحوث التاريخية التي قمت بها"[43]. إلّا أن هذا المنهج الذي يتم حفظ قواعده واستعادتها في الاختبارات، ولا يطبق معظم قواعده الأساسية في دراساتنا الأكاديمية التي تتناول التاريخ الحديث والمعاصر، لا سيما ما يتعلق منها بالنقد التاريخي، وتستبدل بها معايير ذاتية مبتسرة، وأخرى عرفية مكتسبة بالتلقين، في الاعتماد على المصادر والمراجع وتحليل الروايات ونقدها وتنظيم الوقائع التاريخية وتركيبها.

يبدو أن التعويل على الترداد والمحاكاة والتلقين، من دون المبادرة إلى التفاعل مع منهج البحث التاريخي، فضلًا عن محاولة تطويره وتكييفه ليتلاءم مع طبيعة الدراسات التاريخية التي نقوم بها، أدى إلى ضعف إتقانه وتوظيف قواعده الأساسية بصورة عملية في الدراسة التاريخية، فالمنهج ممارسة واعية، تعتمد الاستدلالات العقلية والمنطقية والتجارب العملية في ممارسة البحث التاريخي، وتستضيء بتجارب الآخرين والقواعد التي وضعها المنظرون له، وهو ممارسة يتمكّن الباحثون النابهون من أن يتصدّوا لها بما يكفل تطوير منهج البحث التاريخي ويحسّن فرص تطبيقه بشكل عملي يرصن دراسات التاريخ الحديث والمعاصر.

إن القيام بهذه الممارسة ضروري في هذا الزمن الذي يتسارع فيه تجديد المنظومات المعرفية، ليوسع هذا التسارع من الهوة المعرفية التي تفصل بيننا وبين العالم المتقدم، وهي هوّة تبقى واسعة، حتى إذا قارنّا وضع الدراسات التاريخية ومنهجيتها عندنا اليوم بما كانت عليه هذه الدراسات في الغرب في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، فـ "المنهج هو موضوع دائم لقواعد وضوابط وتقنيات سُعي ويُسعى إليها على نحو دائم ومنذ زمن بعيد"[44]، وصيغت عبر مديات زمنية طويلة، بممارسات دؤوبة وتراكمية، فالدراسة التاريخية، بتعبير لوغوف هي: "صناعة لا بدّ لها من أن تستنبط أدواتها، أي عليها أن تنتج مناهجها وتطرحها للتفكير والمناقشة"[45].

40 ينظر: جميل موسى النجار، **دراسات في فلسفة التاريخ النقدية** (بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة، 2004)، ص 135-137.

41 كوثراني، ص 273.

42 المرجع نفسه، ص 166.

43 عثمان، ص 10.

44 كوثراني، ص 25.

45 لوغوف، التقديم، ص 42.

ما تجدر الإشارة إليه هو أن منهجية البحث التاريخي لا تعتمد على امتلاك وسائل الاستدلالات والتجارب التي أشرنا إليها، وما يتعلق بها من خطوات عملية جامدة تختص بجمع المادة التاريخية وتحليلها ونقدها بغية الوصول إلى وقائع الماضي وحوادثه فحسب، بل إن الوصول إليها يتطلّب باحثًا نابهًا، يملك أفقًا فكريًا رحبًا، يمنحه تفاعلًا مع تلك الوقائع والحوادث، و"حسًّا تاريخيًا يمكّنه من إدراكها[46].

تأسيسًا على ذلك، وفي نطاق يتجاوز التاريخ الحديث والمعاصر، دعونا المؤرخين العرب، منذ أكثر من ربع قرن، من خلال بحث قدّمتُه في مؤتمر الجمعية التاريخية الليبية الأول الذي عُقد في جامعة بنغازي في عام 1994، إلى بذل جهود دؤوبة لصوغ منهج بحث تاريخي "عربي"، تراعى فيه الأساسيات المنهجية والنقدية العامة التي تضمّنها تراثنا، والتي أفرزها الفكر التاريخي الغربي المعاصر، على حد سواء، ويستند إلى تجارب مؤرخينا الجادّين، سعيًا لبلوغ المنهجية العلمية والموضوعية لدراساتنا التاريخية.



46 كوثراني، ص 246-247.

مراجع

- بدوي، عبد الرحمن [مترجم]. **النقد التاريخي**. القاهرة: دار النهضة العربية، 1970.
- الجميل، سيّار. **العثمانيون وتكوين العرب الحديث**. بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، 1989.
- الحسني، عبد الرزاق. **تاريخ العراق السياسي الحديث**. ط 7. بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة، 1989.
- ______. **تاريخ الوزارات العراقية**. ج 1. صيدا: مطبعة العرفان، 1933.
- ______. **تاريخ الوزارات العراقية**. ج 2. صيدا: مطبعة العرفان، 1934.
- ______. **ثورة النجف بعد مقتل حاكمها الكابتن مارشال**. ط 2. بيروت: مطبعة دار الكتب، 1978.
- الحمداني، طارق نافع. **التدوين التاريخي في العراق**. بغداد: بيت الوراق، 2010.
- رؤوف، عماد عبد السلام. **التاريخ والمؤرخون العراقيون في العصر العثماني**. لندن: دار الوراق للنشر المحدودة، 2009.
- زريق، قسطنطين. **نحن والتاريخ**. ط 5. بيروت: دار العلم للملايين، 1981.
- عثمان، حسن. **منهج البحث التاريخي**. ط 4. القاهرة: دار المعارف، 1980.
- العزاوي، عباس. **تاريخ العراق: بين احتلالين**. ج 5. بغداد: شركة التجارة والطباعة المحدودة، 1953.
- ______. **تاريخ العراق: بين احتلالين**. ج 8. بغداد: شركة التجارة والطباعة المحدودة، 1956.
- العلاف، إبراهيم خليل. "الموجة الصاخبة في الدراسات التاريخية العراقية الحديثة". **الحوار المتمدن**. 2016/5/7. في: https://bit.ly/3yQLeki
- كوثراني، وجيه. **تاريخ التأريخ: اتجاهات - مدارس - مناهج**. الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012.
- لوغوف، جاك. **التاريخ الجديد**. ترجمة محمد الطاهر المنصوري. مراجعة عبد الحميد هنية. بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2007.
- النجار، جميل موسى. **دراسات في فلسفة التاريخ النقدية**. بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة، 2004.
- هيجل، ج. ف. ف. **محاضرات في فلسفة التاريخ**. ترجمة إمام عبد الفتاح إمام. القاهرة: دار الثقافة للطباعة والنشر، 1980.
- ولد السالم، حماه الله. **دراسات في تاريخ العرب الحديث: مراجعات نقدية**. بيروت: دار الكتب العلمية، 2016.



نصير الكعبي | Naseer Alkaabi[1]

الموسوعات التاريخية العراقية المعاصرة

تعقب في تحولاتها من الشمولية إلى المناطقية

Modern Iraqi History Encyclopedias

Tracing their Development from Totalitarianism to Regionalism

---

لا تهدف هذه الدراسة إلى تناول تاريخ الكتابة التاريخية في العراق في الإجمال، فتدرس الاتجاهات أو المدارس أو المؤرخين، وهي موضوعات بُحثت بصور مختلفة، بل تهدف إلى تجاوز هذا النوع من التناول الإجمالي، نحو اختيار ظاهرة أو عينة دقيقة لم يجرِ التركيز على دراستها أو بحثها، لتحاول فحصها أفقيًا وعموديًا، عبر معاينة زمنها التاريخي، والبحث في جذورها الأولى ومسيرتها ومآلاتها الحالية. من هنا، تتمحض هذه الدراسة للنظر في "الموسوعات التاريخية العراقية المعاصرة".

يبدو مفهوم "الموسوعة"، في بعض الأحيان، مفهومًا ملتبسًا، من جهة دلالته ومحتواه الدقيقين. تعرّف دائرة المعارف البريطانية "الموسوعة"، في ما يمكن عدّه التعريف الأكثر إيجازًا ومقبولية، بأنها "عمل مرجعي يحتوي على معلومات عن جميع فروع المعرفة أو يعالج فرعًا مُحددًا من المعرفة بصورة شاملة"[2]. ولذلك، تُعنى الموسوعة بأسئلة مرجعية وأساسية في ميدانها. وهي تتجه، في الإجمال، إلى القراء المختصين والجمهور العام، على حد سواء. وتعتمد الموسوعة، في بعض الأحايين، على مجموعة من الكتاب المحررين، كلّ في ميدان تخصصه. وفي الأعم الأغلب، تُنجَز الموسوعات تحت دعم الدولة وإشرافها المباشر، أو بوساطة أحد المراكز البحثية أو الجامعات الرسمية.

وتختلف الموسوعة عن دائرة المعارف، فنظام التأليف في الأخيرة - على غرار المعجم - يقوم على الترتيب الألفبائي. ومن ذلك، معاجم الرجال، ودوائر معارف العلوم والفنون والآداب، ومعاجم اللغة. أمّا الموسوعة فلا تلتزم بحوثها بأيّ نظام في طريقة التأليف غير نظام الموضوعات، فتقديم أي بحث أو تأخيره يرتبطان بمقتضيات بحثية خالصة. هذا فضلًا عن أن الموسوعات تكون واسعة الغرض، كثيرة الإحاطة.

ينسجم هذا التعريف العام مع مجموعة من الأعمال الموسوعية التاريخية العراقية، مع أنها قد لا ينطبق عليها كل عناصر التعريف.

تسعى هذه الدراسة للإجابة عن سؤال ماهية المؤثرات الفاعلة في تبلور نوع على هذا النحو من أنماط الكتابة التأريخية العراقية، عبر رصد أبرز النماذج فيها، ذات التأثير والحضور على مستوى زمني متواصل يتجاوز خمسة عقود، تمثل ذروة النتاج التاريخي في الكتابة. وتعاين الدراسة تحولات الموسوعة وانتقالها من الشمولية إلى المناطقية. وبهذا المعنى، اختارت ثلاثة نماذج، تعبّر تعبيرًا دقيقًا وأنموذجيًا عن واحد من مظاهر الكتابة التاريخية العراقية، ليس على مستوى التاريخ الحدثي فحسب، إنما على مستوى التحول الرؤيوي المحاط

---

1 أستاذ التاريخ في جامعة الكوفة، وعميد كلية الآداب في الجامعة نفسها.
Professor of History and Dean of the Faculty of Arts at the University of Kufa.

2 "Encyclopaedia," *Encyclopedia Britannica*, accessed on 11/7/2021, at: https://t.ly/r5XK

بظروف واقعية ساهمت في تحوله. وهذه النماذج هي: موسوعة **المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام**، المدونة في الفترة 1950-1973، وهي أولى الموسوعات التاريخية العراقية التي اختصت بموضوع شمولي عالجته بطريقة تكاد تنطبق عليها صفات الموسوعات العامة، وقد أُنجزت بجهد فردي من دون دعم مؤسساتي؛ وموسوعة **حضارة العراق** (1985) التي كُتبت تحت إشراف الدولة وأيديولوجيتها الحاكمة يومذاك؛ و**المفصل في تأريخ النجف الأشرف** (2003-)، وقد صدرت ما بعد عام 2003 وأنجزت بمجهود فردي.

وإذا وضعنا كتابة الموسوعات التاريخية في العراق في سياقها التاريخي، منذ مرحلة التحول من النظام الملكي إلى الجمهوري، بوصفها المرحلة الزمنية التي تبلورت فيها معالم الكتابة التأريخية العراقية، ولا سيما مع تأسيس القسم الأم للتاريخ في جامعة بغداد وعودة المبتعثين، فسنجد أن معالم الكتابة التأريخية في هذه المرحلة بدأت في الثبات والإعلان عن نفسها بقوة، وقد وقع العديد منها تحت وطأة المؤثرات والتيارات الفكرية والسياسية الرائجة يومذاك، سواء الإقليمية منها أو الدولية[3].

أولًا: موسوعة "المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام"

صدرت موسوعة **المفصّل في تاريخ العرب قبل الإسلام** (1950-1973) في سياق صعود المد القومي الذي شهده العالم العربي. وقد كان مؤلّف الموسوعة، جواد علي، قومي التوجه، وانخرط، إثر عودته من ألمانيا حاصلًا على شهادة الدكتوراه في عام 1939، في حركة مايس 1941، حاله حال العديد من النخبة العراقية القومية. وقد اعتُقل بعد فشل الحركة، متَّهمًا بمناصرة النازية ومحور ألمانيا[4].

هذه الملاحظة عن السياق مهمة جدًا لفهم الغرض الرئيس من تأليف الموسوعة؛ فتدوين تاريخ العرب قبل الإسلام هو "واجب قومي" لدى جواد علي؛ فهو يقول حين أتم المشروع: "أحمد الله الذي مكنني من تحقيق الفكرة التي تعشقتها والمشروع الذي وضعت أسسه وتفاصيله منذ أمد: مشروع تدوين تاريخ العرب قبل الإسلام. [...] وإني لأشعر والله بسعادة عظيمة لأني قد أديت بعض ما علي وساهمت في هذا الواجب القومي الذي هو في رأيي من أعظم الواجبات"[5].

وفي الخلاصة، تتواءم الموسوعة، في إجمالها ومغزاها الرئيس، وإلى حد بعيد، مع الأيديولوجيات السائدة في العراق والعالم العربي يومذاك. وقد انعكس هذا، على نحو مباشر، على حرص المؤلف على تقديم صورة متماسكة عن العرب وتاريخهم الغابر، بوصفهم كيانًا مترابط الجذور والعادات والقيم، وإن علاقاتهم وصلاتهم القومية عابرة للمناطقية. وقد دافعت الموسوعة، بشغف، عن تخوم العرب القومية والقرابية، في احتساب العرب من الساميّين أو من غيرهم، واشتراكهم في الموطن والجغرافيا والهجرة والأسرة اللغوية الواحدة، إلى أن حسمت "إن القبائل العربية المهاجرة هي قبائل عربية معروفة الأصل، وقد نصت الكتابات والموارد الأخرى على عروبتها"[6]. وبعبارة، جعلت الموسوعة من العامل القومي أهم العوامل في اختيار عيناتها للدراسة، ولا سيما المواقف من الساميّة. ويخلص جواد علي، في نهاية ذلك النقاش، إلى القول: "إن العروبة في نظري ليست بحاجة إلى ضم هذه الشعوب إليها، لإثبات أنها ذات أصل تؤول إليه،

3 عن طبيعة تلك الظروف المحيطة، ينظر: نصير الكعبي، "الكتابة التأريخية الحديثة في العراق: فحص في السياقات المتحولة والمقاربات المنهجية"، في: **التأريخ العربي وتاريخ العرب: كيف كُتب وكيف يكتب؟ الإجابات الممكنة**، إعداد وتنسيق وجيه كوثراني (الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2017)، ص 607-629.

4 جواد علي، **أبحاث في تاريخ العرب قبل الإسلام**، دراسة ومراجعة نصير الكعبي (بيروت: المركز الأكاديمي للأبحاث، 2011)، ص 20-32؛ وينظر: سيار الجميل، **المجايلة التاريخية: فلسفة التكوين التاريخي: نظرية رؤيوية في المعرفة العربية الإسلامية** (بيروت/ عمّان: الأهلية للنشر والتوزيع، 1999)، ص 442-444.

5 جواد علي، **تاريخ العرب قبل الإسلام**، ج 2 (بغداد: مطبعة التفيض، 1951-1952)، ص 6.

6 جواد علي، **المفصّل في تاريخ العرب قبل الإسلام**، ج 1، ط 2 (بغداد: جامعة بغداد، 1993)، ص 7.

فقد أعطى الله تلك الشعوب تاريخًا ثم محاه عنهم، وأعطى العرب تاريخًا في القديم واستمر حتى اليوم [...]، فليس في العرب مركب نقص حتى نضيف إليهم من لم يثبت أنه منهم"[7].

أُلفت هذه الموسوعة وصدرت في مرحلتين متعاقبتين وشكلين مختلفين، إذ صدرت أولًا في ثمانية أجزاء، في الفترة 1950-1959، وكانت بعنوان **تاريخ العرب قبل الإسلام**. ثم تبنى جواد علي فكرة "التفصيل" (من هنا، سُمّيت "المفصّل")، تأثرًا بالموسوعات التي تعتمد - في رؤيتها ومنهجها - على البحث الفيلولوجي الذي رسّخته المدرسة الألمانية، وصيغت على وفقه العديد من الدراسات الاستشراقية للتاريخ العربي والإسلامي؛ إذ كان همّها الرئيس تحشيد كل الموارد والأخبار المتنوعة عن مطلب من المطالب التاريخية، لتقديم تركيبة أو توليفة شبه متكاملة عن كل مطلب في صيغة تكاملية في تنظيم الروايات المختلفة مرجعيًا وزمنيًا، وفي النهاية، لبلورة صورة متكاملة عن العرب بوصفهم كتلة تاريخية متراصة لها جذورها القومية الضاربة في القدم. وفي هذا الإطار يقول المؤلف: "قلت في مقدمة الجزء الأول من كتابي السابق [**تاريخ العرب قبل الإسلام**]: "والكتاب بحث أردت جهد طاقتي أن يكون تفصيليًا. [...] وقد فعلت في هذا الكتاب ما فعلته في الأجزاء الثمانية من الكتاب السابق من تقصي كل ما يرد عن موضوع من الموضوعات في الكتابات وفي الموارد الأخرى، وتسجيله وتدوينه ليقدم للقارئ أشمل بحث وأجمع مادة في موضوع يطلبه، لأن غايتي من هذا الكتاب أن يكون موسوعة في الجاهلية والجاهليين، لا أدع شيئًا عنها أو عنهم إلا ذكرته في محله"[8].

ثانيًا: موسوعة "حضارة العراق"

تكاد موسوعة **حضارة العراق** تعدّ أكبر عمل موسوعي تاريخي أُنجز تحت إشراف الدولة العراقية ورعايتها، منذ تأسيسها في الربع الأول من القرن العشرين. وقد نُشرت دفعة واحدة في عام 1985. وإجمالًا، أُنجزت في الثمانينيات من القرن الماضي سلسلة من الموسوعات، فظهرت **موسوعة الموصل الحضارية**، و**موسوعة البصرة الحضارية**، و**موسوعة مدينة تكريت**، و**موسوعة الجيش والسلاح**، و**موسوعة العراق في مواجهة التحديات**.

لقد ساعد على إتمام هذه الموسوعة وصدورها تراكم أعداد المؤرخين في الجامعات العراقية، بعد عقود من تأسيس أقسام التاريخ فيها، وهيمنة فلسفة حزب البعث على المناهج الدراسية، ولا سيما في فروع العلوم الإنسانية، والتاريخ تحديدًا، التي خضع الكثير منها لتلك الرؤية. وقد زاد ذلك طبيعةُ الاقتصاد الريعي الاشتراكي، الذي أخضع مجمل مناحي الحياة العامة لرؤية الدولة الحصرية.

تعكس موسوعة **حضارة العراق** رؤية حقبة البعث، وأيديولوجيتها القائمة على التاريخ وثنائية (الغرب "الاستعمار"/ العرب)، وتحولات هذه الرؤية وانتقالها من القومية إلى القطرية؛ فالموسوعة تقتصر على كتابة تاريخ حضارة "القطر العراقي"، انسجامًا مع التحولات الكبيرة في أيديولوجية البعث القومية والعروبية. وقد بدأت مثل هذه الأعمال تعكس تلك الرؤية وتؤسس لها. وقد قدّمت الموسوعة، في ديباجتها، رؤيتها الدقيقة المستوحاة من أيديولوجية تلك المرحلة، وبيّنت التحول نحو القطرية في تقديم تلك الرؤية: "إنها المرة الأولى في تاريخ الثقافة في الوطن العربي، يصدر كتاب بهذا العنوان يتجه للرأي العام، بمثل هذا الشمول، وفي ذات الوقت يعبّر عن وجهة نظر تاريخية تعرضت للحجب المستمر للتاريخ الحديث والمعاصر من أجهزة ثقافية وأكاديمية كانت مدفوعة بموقف يختلط فيه الحماس إلى الحضارة الغربية بنظرة استعلائية استعمارية هدفها فرض نظرية السيادة الأوروبية على العالم. وإذا كانت الصحوة

7 المرجع نفسه، ص 8.

8 المرجع نفسه، ص 6-7.

السياسية لشعوب الحضارات القديمة قد كسرت جدار الأمن السياسي للهيمنةالأوروبية، فالوقت الآن ملائم لكسر جدار الطمأنينة الثقافية، وكتاب 'حضارة العراق' صاحب هذه الريادة في الثقافة يسجل الإبداع الحضاري العراقي عبر زمن الوعي الإنساني منذ بزوغ فجر الحضارة لأول مرة بتاريخ البشرية في بلاد وادي الرافدين، وقد حظيت هذه الموسوعة الحضارية بجهد مخلصين عراقيين تعيش في ذاكرتهم صورة التخريب الذي تعرض له تاريخ العراق ودوره الحضاري"[9].

لقد كان التاريخ أحد أهم العناصر التي استعملها البعث في بناء فكرته وأيديولوجيته؛ فهو يمثل بعدًا وجوديًا له، من جهة أن الوظيفة الأساسية التي يناضل الحزب لتحقيقها على أرض الواقع هي أن يعيد الماضي العربي الأنموذجي، المتخيل، من مجموعة عناصر متماسكة وصاعدة في كل تفاصيلها. ولذلك، بُنيت عقيدة البعث على ذلك الماضي. ومن ثم تنخرط الموسوعة، على نحوٍ رئيس، في مشروع إعادة كتابة التاريخ على وفق رؤية الدولة وحزب البعث الحاكم الذي كان يصف نفسه بأنه "الحزب الأوحد". فالكتابة التاريخية، بالنسبة إليه، أداة جوهرية في إعادة الأحداث ورسمها من جديد. وإعادة كتابة التاريخ تعطي تسويغًا تاريخيًا يشرعن لطريقة حزب البعث في إدارة الدولة، ويجعل من أهدافه الحالية ذات أبعاد متجذرة في الذاكرة الجمعية للمجتمع.

تتكون موسوعة **حضارة العراق،** التي نشرتها وزارة الثقافة والإعلام العراقية، من 13 جزءًا. وقد كُتب على غلافها أسفل العنوان أنها من تأليف "نخبة من الباحثين العراقيين". تختص الأجزاء (1-4) بالبحث في العصور القديمة، وتهتم الأجزاء (5-9) بمباحث العصور الإسلامية، أما الجزآن (10-11) فيبحثان في العصور الحديثة، والجزآن (12-13) في العراق المعاصر.

نلاحظ من توزيع النسب أعلاه أن الحيز الأكبر أعطي للمرحلة القديمة من حضارة العراق والتاريخ الإسلامي؛ فقد نالت من المجموع الكلي تسعة أجزاء. ويبدو أن هذا الانتقاء للموضوعات كان واعيًا ومحكومًا بطبيعة السياق الأيديولوجي الذي وظف التاريخ واستثمره وأعاد تشكيله بالطريقة التي توافق المرحلة. فقد تم الإكثار من استحضار الماضي العتيد وتمثيله، وإخراجه بالطريقة المشبعة بالروح البطولية والإنجازات العالمية الخارقة. وفي المقابل، استُبعدت وقُزّمت حقب أساسية من تاريخ العراق؛ فقد جرى تقويض الحقبة الملكية واختزالها في مجموعة من الأوصاف المطلقة، من قبيل ما جاء في الفقرة الآتية: "شهدت فترة الحكم الملكي صراعًا مستمرًا بين الإنكليز وأعوانهم من بعض رجال الطبقة الحاكمة العراقية وبين الشعب وقواه الوطنية الذي كان يرفض المساومة على حقه في الحياة الحرة المستقلة. وقد ظهر هذا الصراع واضحًا في ثورة مايس 1941 وفي الانتفاضات والحركات الوطنية في 1948، 1952، 1956، التي برهنت على رفض الشعب العراقي للنظام السياسي الخاضع لمشيئة الأجنبي، وعلى كونه شعبًا حيًا يطمح بتحقيق حياة سياسية حرة واقتصادية مرفهة واجتماعية متطورة، وكان دائمًا قوي العزيمة عظيم الثقة بالمستقبل المشرق"[10]. وقد وضعت الموسوعة كل النظام الملكي في مواجهة الشعب، وحاجّت بأن التحول الكبير والانتقال إلى النظام الجمهوري جرى بفعل تلك الحركة، وذلك لإعطاء كل النظام الجمهوري شرعية شعبية مطلقة، على نحو ما يظهر في هذا النص: "عمد النظام إلى استعمال البطش في مجابهة الشعب العراقي المطالب بحقوقه المشروعة. ورغم كل ذلك فقد أجبر النظام على إجراء العديد من التنازلات لمحاولات يائسة للتخفيف من نقمة الشعب وإصراره، وأدت في النهاية إلى أن يحقق الشعب ما كان يطمح إليه في تحطيم النظام الملكي وتأسيس النظام الجمهوري"[11].

9 **حضارة العراق،** ج 1 (بغداد: [د. ن.]، 1985)، ص 7.

10 المرجع نفسه، ج 12 ، ص 8.

11 المرجع نفسه.

ثالثًا: "المفصل في تأريخ النجف الأشرف"

أثّر التحول الكبير في العراق، إبان الاجتياح الأميركي للعراق في عام 2003، في طبيعة الكتابة التاريخية واتجاهها؛ فبعض الموضوعات (كالدراسات التاريخية الدينية، أو المذهبية، أو المناطقية)، التي ربما كان من الصعوبة الخوض فيها أو دراستها في السابق، لأنها تتقاطع مع رقيب السلامة الفكرية، قد فُتح لها المجال الآن، وأخذت طريقتها الذاتية في المعالجة والمخرجات برؤية تختلف عما جرت عليه العادة سابقًا. وقد يكون أنموذج موسوعة **المفصّل في تأريخ النجف الأشرف** مجسًّا جيدًا للتعبير عن هذا التحول، على الرغم من انتماء الموسوعة، من حيث السبك ونحت العنوان، إلى إرث عراقي موسوعي في مجال الكتابة التاريخية، أسّس له جواد علي، على نحو ما تقدّم. وقد بيّن المؤلِّف، وهو المؤرخ الأكاديمي حسن الحكيم، الطابع الموسوعي لمؤلَّفه، وذلك في ديباجة الجزء الأول، إذ يقول: "إنني باحث أكاديمي، لا أتناول الموضوعات من نهاياتها وإنما من بداياتها، وأحرص على التسلسل التاريخي لها وعلى المحاور الأساسية للمدينة. ولذلك، كان المجلد الأول عن النجف قبل الإسلام، حيث التفت إلى المعلومات المتداولة في الأبحاث والمؤلفات غير المعروفة، وقد بدأت هذا المشروع بعد سقوط النظام عام 2003 مستفيدًا مما توفر لي من وثائق تجميعية، كنت قد صنفتها وبوبتها حسب أهميتها وتسلسلها التاريخي"[12].

ومع كل ذلك التأثر، فثمة فارق واضح بين سياق **المفصّل في تاريخ العرب قبل الإسلام** وبين **المفصّل في تاريخ النجف.** وقد فرض الفارقَ طبيعةُ المتغيرات الكبيرة في طبيعة نظام الحكم؛ فالفاصل ما بين عامي 1955 و2004 (أي قرابة نصف قرن) صاغ صورة مختلفة لسياق السلطة وطبيعة تحولها واختلاف رؤيتها وطريقة الحكم. فعام 2004، عام صدور الموسوعة، يمثل سياقًا سياسيًا مختلفًا، ويمثل قطيعة مع المرحلة التي سبقته.

سعت موسوعة **المفصّل في تأريخ النجف الأشرف** إلى تقديم سردية مترامية الأطراف عن النجف، حشدت فيها كل الروايات والأخبار؛ لإظهار مناقب هذه المدينة وبيان مكانتها، ليس على مستوى المدن العراقية المناظرة فقط، بل على مستوى العالم الإسلامي برمته. ولذلك، أرخت الموسوعة للنجف منذ مرحلة ما قبل الإسلام حتى العصر الحديث، وكان حيزها الرئيس ونواتها المركزية المؤسسة الدينية (المرجعية)، برجالها ومواقفها من السلطة ومن ثم منجزها العلمي[13].

ركزت الموسوعة، عبر أجزائها التي تجاوزت 50 جزءًا وما تزال مستمرة في الصدور، على جملة نقاط أساسية هي مؤشر دالّ على مرحلة جديدة من مراحل الكتابة التاريخية في العراق؛ إذ أصبح للتواريخ المناطقية والمحلية متنفس واضح للتعبير عن ذاتها، وكأنها في النهاية ردة فعل على الشمولية والهيمنة الكبيرة للدولة على الكتابة التأريخية واتجاهاتها العامة. وقد صرح المؤلف عن موقفه والسياق العام الذي تناوب على كتابة موسوعته بالقول: "بدأ اهتمامي بالنجف وتاريخها منذ عام 1991، إذ أخذت أوثق في قصاصات من الورق ما أحصل عليه من معلومات ووثائق ممنوعة من قبل النظام السابق. ولذلك فقد اضطررت إلى جمعها في صندوق، وإخفائه في حديقة الدار، ولا سيما أن 1991 هو عام الانتفاضة الشعبانية، وأن اهتمامي بالنجف وتاريخها لم يتم بمعزل عن الانتفاضة، وإنما بدوافع وأسباب مستمدة منها، وكان النظام يمنع صدور كتب عن النجف، وازداد إصراره على المنع بعد وأثناء الانتفاضة الشعبانية"[14].

12 رزاق إبراهيم حسن، "باحث ينجز 43 مجلدًا عن مدينة واحدة"، **الزمان**، 2014/6/2، شوهد في 2021/8/18، في: https://t.ly/VX1t

13 ينظر: حسن عيسى الحكيم، **المفصل في تأريخ النجف الأشرف**، ج 1-10 (قم: المكتبة الحيدرية، 2007).

14 حسن.

وعلى الرغم من وجود بعض الموسوعات الحضارية التاريخية عن مدن عراقية صدرت داخل الجامعات الرسمية في حقبة حزب البعث، مثل **موسوعة البصرة الحضارية**[15]، و**موسوعة مدينة تكريت**، و**موسوعة الموصل الحضارية**[16]، كانت الرؤية العامة لهذه الموسوعات الأخيرة تعاكس الرؤية التي انطلقت منها موسوعة الحكيم عن النجف؛ فالغالب على الموسوعات المناطقية التي كُتبت في حقبة ما قبل عام 2003 أنها ذوّبت مفهوم المنطقة والمدينة وتاريخها العام ضمن المفهوم (القطري) للدولة، ولم تجعل هنالك تخومًا وحدودًا تاريخية فاصلة أو متنابزة مع تلك الرؤية القطرية. وقد تجاوزت أيضًا المراحل التاريخية التي كانت حرجة في خلال حقبة البعث؛ فمثلًا لم تتناول مرحلة عام 1958 وما تلاها، في حين تخالف موسوعة **المفصّل في تأريخ النجف الأشرف** هذا التوجه؛ إذ حاولت أن ترسم لتاريخ هذه المدينة صورة أشبه بـ "دولة المدينة" المؤثرة في كل مناحيها المختلفة والمتكاملة مع نفسها، والمؤثرة في صياغة حوادث تاريخ العراق والعالم الإسلامي. ولذلك، قدمت الموسوعة، بصورة مكثفة، وفي مواضع عديدة، طموح هذه المدينة في ريادة العراق وأخذ الدور الأول فيه؛ فلاحقت بعض الشعارات الدينية والسياسية التي كانت تكتب على الجدران في بعض الانتفاضات والثورات، وهي تعبر عن أحلام هذه المدينة "الكوزمبولتية". فمثلًا، في سرد الشعارات التي كتبت على جدرانها إبان انتفاضة 1991، رصدت الموسوعة شعارًا حاولت إبرازه بوصفه من الشعارات المركزية التي غطت جدران المدينة، وهو يعبر عن مشروع طموح بـ "الجمهورية الإسلامية العراقية"[17]، والنجف مركزها الروحي.

وكان من بين أبرز العوامل الأساسية المحركة للأحداث وتطوراتها داخل الموسوعة العامل السياسي وهمينة السلطة على طبيعة الفعاليات الحياتية المختلفة، على الرغم من أنه من المعروف أن المحرك الأساس والصبغة العامة لمدينة مثل النجف هي الصبغة الدينية؛ فاتضح من مجمل أجزاء الموسوعة أن أطوار الازدهار والصعود، ومن ثم الركود والتواري، خاضعة لمواقف السلطة حصرًا[18]، من دون عناية بأثر العوامل الأخرى.

وفي تقديري، وبسبب ما تقدّم، إن القسم الأكثر أهمية، الذي يكشف عن أهداف الموسوعة، ليس هو القسم التاريخي أو التراثي منها، بل القسم المعني بالتاريخ المعاصر لهذه المدينة؛ فمجمل مادة الموسوعة معتمد على مصادر أو وثائق سابقة. أما في ما يخص التاريخ المعاصر للمدينة، فقد اعتمد المؤلف على روايته الشفوية عن الأحداث التي عايشها، وحوّلها إلى مدونة تاريخية بطريقة غلب عليها الطابع الحكواتي الذي يتداخل فيه الشخصي مع الموضوعي. ويعبّر المؤلف عن تلك الفكرة، فيقول: "لعل الفترة الزمنية الواقعة بين 1970-2003 أسوأ فترة شهدتها مدينة النجف الأشرف من تاريخها الحديث والمعاصر، ومدرستها العلمية على وجه التحديد، إذ كشفت السلطة الظالمة عن وجهها الكالح وحقدها الأسود على النجف وحوزتها وأبنائها، وكانت فترة الحرب الظالمة (1980-1988) المفروضة على الشعبين العراقي والإيراني، قد أثقلت كاهل المجتمع برمته، وخسرت مدينة النجف الأشرف كثيرًا من الأبرياء، ومن بينهم رجال الأدب

15 صدرت **موسوعة البصرة الحضارية** في عام 1989، بجزأين، الأول اختص بالجغرافيا، والثاني صدر بعنوان **موسوعة البصرة الحضارية: الموسوعة التاريخية** (يقع في 511 صفحة)، وقد غطّى الكثير من الموضوعات التاريخية المختلفة، فهناك مباحث عن التاريخ السياسي، والتاريخ الثقافي، والتاريخ العمراني، وتاريخ الصحافة، والحياة الثقافية والصحفية، والنوادي والجمعيات والأحزاب، والانتفاضات، كما تناول تاريخ البصرة، منذ الفتح الإسلامي حتى عام 1988. وقد أسهم في تأليف هذه الموسوعة عدد كبير من أساتذة جامعة البصرة يومذاك.

16 صدرت **موسوعة الموصل الحضارية** في الفترة 1991-1992، عن جامعة الموصل. وقد شارك في كتابتها أساتذة من الجامعة. وهي تتوقف عند سنة 1958. وقد صدرت في خمسة أجزاء، يتناول الأول مباحث تتعلق بجغرافية الموصل وتاريخها القديم وحضارتها. أما الجزء الثاني، فيختص بتاريخ الموصل في العصر الإسلامي. ويتابع الجزء الثالث الحياةَ العلمية والأدبية والفنية في الموصل منذ الفتوحات الإسلامية حتى السيطرة العثمانية. ويعتني الجزء الرابع بتاريخ الموصل في الحقبة العثمانية (1516-1918). ويتابع الجزء الخامس والأخير التاريخ الحديث للموصل، منذ الاحتلال البريطاني عام 1918 حتى النصف الثاني من القرن العشرين.

17 الحكيم، **المفصل في تاريخ النجف**، ج 7 ، ص 121.

18 المرجع نفسه، ج 7، ص 130-160.



والفكر. وقد أضافت الانتفاضة الشعبانية عام 1991 خسائر أخرى وقادت مدينة النجف إلى كارثة كبرى [...]، وكنا قد عاصرنا حالة الإخفاق العلمي والأدبي في مدينة النجف الأشرف وتحجيم دورها القيادي للعالم الإسلامي"[19].

نتائج ختامية

لاحظنا، عند المعاينة الإجمالية للنماذج الموسوعية التاريخية المختارة، أن طبيعتها التنظيمية لم تنهج في عرض موادها ترتيبًا هجائيًا، وإنما رتبت على أساس موضوعي. وقد يكون السبب في ذلك النهج أن هذه الموسوعات تتطلب وقتًا طويلًا يتجاوز حدود الجيل الواحد إلى أجيال متضافرة، وعملًا مؤسساتيًا يتجاوز حدود الحكومات المتعاقبة ونظرتها المزمنة في إعادة كتابة التاريخ ومشاريعه. لذا، كانت الموسوعات الموضوعية وسيلة ممكنة لتحقيق تنفيذها على المستوى الشخصي، وكذلك وجدت فيها الدولة وسيلة سريعة ومباشرة لتنفيذ رؤيتها وأيديولوجيتها الحاكمة.

إن تحول الموسوعات التاريخية من الشمولية إلى المناطقية قد أثر فيه سياق تاريخي، يتمثل بطبيعة نظام الحكم وأيديولوجيته في إدارة الدولة والنظرة إلى العلوم الإنسانية.

إن الحديث عن موسوعة أو دائرة معارف يتم إنتاجها تحت إشراف الدولة في العراق في الأمد المنظور قد يكون غير وارد؛ فالأمر على ما يبدو يحتاج إلى دولة مستقرة غير هشة في خطابها ومتفقة على مجموعة ثوابت. ومن الممكن التحقق من هذه الفرضية عند مقارنة هذا الواقع بدول محيطة أو إقليمية أنتجت موسوعات تحت إشرافها ذات منحى تاريخي، وشكلت حضورًا بارزًا في مجالها كما في المشاريع الموسوعية التاريخية في سورية ومصر وإيران وتركيا.



19 المرجع نفسه، ج 7، ص 6. ومن الممكن ملاحظة هذه الرؤية في كثير من النصوص، من ذلك مثلًا: "أن حزب البعث العربي الاشتراكي، الذي تولى زمام السلطة في العراق في المدة الواقعة بين عامي 1968-2003، تقاطع في أهدافه ومبادئه وسياسته مع مدرسة النجف وحوزتها العلمية. ولعل ما جرى من أحداث في أثناء الحرب العراقية - الإيرانية (1980-1988) والانتفاضة الشعبانية عام 1991 يمثل انعطافة جديدة في العلاقة بين السلطة من جهة وبين الحوزة العلمية في النجف الأشرف من جهة أخرى". حسن عيسى الحكيم، **المفصل في تأريخ النجف الأشرف: مدرسة النجف الأشرف في التأريخ الحديث والمعاصر**، ج 8 (قم: المكتبة الحيدرية، 2008)، ص 3-4.

المراجع

References

- **التأريخ العربي وتاريخ العرب: كيف كُتب وكيف يكتب؟ الإجابات الممكنة**. إعداد وتنسيق وجيه كوثراني. الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2017.
- الجميل، سيار. **المجايلة التاريخية: فلسفة التكوين التاريخي: نظرية رؤيوية في المعرفة العربية الإسلامية.** بيروت/ عمّان: الأهلية للنشر والتوزيع، 1999.
- **حضارة العراق**. بغداد: [د. ن.]، 1985.
- الحكيم، حسن عيسى. **المفصل في تأريخ النجف الأشرف.** قم: المكتبة الحيدرية، 2007
- _______. **المفصل في تأريخ النجف الأشرف: مدرسة النجف الأشرف في عصر القمة.** قم: المكتبة الحيدرية، 2008 .
- علي، جواد. **تاريخ العرب قبل الإسلام.** بغداد: مطبعة التفيض، 1951-2519.
- _______. **المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام.** ط 2. بغداد: جامعة بغداد، 1993.
- _______. **أبحاث في تاريخ العرب قبل الإسلام**. دراسة ومراجعة نصير الكعبي. بيروت: المركز الأكاديمي للأبحاث، 2011.



نهار محمد نوري | Nahar Muhammed Nuri[1]

اتجاهات التأرخة العراقية ما قبل عام 2003 وما بعده
متغيّرات متعددة ومناهج متداخلة

Iraqi Historiography before and after 2003
Multiple Variables, Overlapping Methodologies

أولًا: استهلال تعريفي

بدءًا، لا بد من الإقرار بأن الدراسات التي تُعنى بمتابعة أنماط الكتابة التاريخية في العراق، ولا سيما في الزمن الراهن، تكاد تكون شحيحة، ومنها الدراسة الرائدة التي أطلقها المؤرخان الزوجان بيتر وماريون سلاغلت عن هيستوريوغرافية العراق الحديث في عام 1991[2]، ثم بحث الأكاديمي العراقي المغترب فلاح رحيم الذي صدر في عام 2012[3]، ليُعيد الكَرَّة مرة أخرى بيتر سلاغلت، ويُطلق منفردًا بحثه الجديد عن أنماط الكتابة التاريخية في العراق الحديث، ضمن عمل جماعي صدر في عام 2012[4].

تسعى هذه الدراسة لتوثيق أبرز اتجاهات التأرخة العراقية، عبر عقد مقارنة بين اتجاهات الكتابة التأريخية التي غطت حقبة ما قبل عام 2003 والاتجاهات والأنساق الجديدة التي ظهرت بُعيد التغيير السياسي الذي حصل في العراق في هذا العام. إنّ من شأن تتبع تلك الاتجاهات أن يحدد ماهيتها العلمية وأُطرها المنهجية، فضلًا عن جدواها المعرفية. وبناءً على ذلك، ستتولّى الدراسة أيضًا كشف نماذج معيارية عديدة ومتابعتها، وفق ما يمكن أن يطلق عليه المحددات العامة التي تؤطّرها، أو التي تجمعها معًا، لتجعل منها اتجاهًا في الكتابة التأريخية يمكن تلمُّسه وتشخصيه.

تروم الدراسة محاولة ردم الفجوة، أو سدّ النقص المعرفي في الدراسات التي تعنى بدراسات حقل الهيستوريوغرافيا Historiography Studies المتخصصة في الشأن العراقي. وفوق ذلك، تحاول أن تتقصّى أبرز التيارات الناظمة لحركة الكتابة التاريخية ومفاعيل مؤثراتها

---

1 أستاذ التاريخ الحديث في الجامعة المستنصرية في بغداد.
Professor of Modern History at Al-Mustansiriya University in Baghdad.

2 Marion Farouk-Sluglett & Peter Sluglett, "The Historiography of Modern Iraq," *The American Historical Review*, Oxford University Press, vol. 96, no. 5 (December 1991), pp. 1408-1421.

وقد تُرجم هذا البحث إلى اللغة العربية، ينظر: ماريون فاروق-سلاغلت وبيتر سلاغلت، "هستريوغرافية (تورخة) العراق الحديث"، ترجمة نهار محمد نوري، **دراسات تاريخية**، العدد 40 (2015)، ص 107-120.

3 فلاح رحيم، "الخطط السرديّة في كتابة تاريخ العراق الحديث"، **الكوفة**، العدد 1 (تشرين الأول/ أكتوبر 2012)، ص 95-122.

4 Peter Sluglett, "Dealing with the Past: Methodological Issues," in: Jordi Tejel et al., (eds.), *Writing the Modern History of Iraq: Historiographical and Political Challenges* (New Jersey/ London: World Scientific Publishing Co. Pte. Ltd., 2012), pp. 1-12.

ومرجعياتها الفكرية، وتفسير مدى شيوع بعضها نتيجةً لمحاكاة مسلّمات النظام السياسي الحاكم (ولا سيما قبل عام 2003) أو/ وتلك التي خالفت هذا النظام ومسلّماته (ولا سيما بعد عام 2003).

ثانيًا: اتجاهات التأرخة العراقية ومحدداتها العامة

تكاد عملية رصد اتجاهات التأرخة العراقية وتتبّع محدّداتها المتشعبة تكون متعذرة نوعًا ما، بسبب تنوّع الأنماط الكتابية وتغطيتها حقبةً طويلةً، تناهز القرن من الزمن. وعلى الرغم من ذلك، فإنه يمكن موضعة تلك الاتجاهات أو الأنماط الكتابية ضمن حقول أو أقسام عامة، يمكن توزيعها وفقًا لحقبتين. وتُعنى الحقبة الأولى باتجاهات التأرخة العراقية ما قبل عام 2003، وهي:

1. الاتجاه الحولي - الأقوامي (المحافظ)

شغل هذا الاتجاه حيّزًا مهمًا في القرن العشرين، ودشّن عملية الكتابة التاريخية وتوثيقها بما يتلاءم مع تغليب المنهجية الوصفية في معالجة الأحداث التاريخية، من دون الانغماس في تحليل جوانب وظواهر متعددة من تلك الأحداث. وأبرز مثال دالّ على ذلك كتابات البحّاثة عبد الرزاق الحسني (1903-1997) المتعددة ما بين التأرخة السياسية والأحوال العامة، وصولًا إلى الكتابة عن الطوائف والأقليات والمكوّنات الدينية[5]، والمحامي عباس العزاوي (1890-1971) ودوره في التوثيق الحولي - الكرونولوجي لتاريخ العراق وقومياته وطوائفه[6]. وتقريبًا، غطّى هذا الاتجاه وتسيّد المشهد الكتابي بين ثلاثينيات القرن العشرين وأواخر خمسينياته، حين نافسته كتابات الرعيل الأكاديمي العراقي الأول العائد من الأكاديميات الغربية، ومن ثمّ أضعفت مكانتَه في الاستشهادات الأكاديمية، ولا سيما مع بروز ملامح النقد الأكاديمي في أروقة الكليات الإنسانية العراقية الذي سرعان ما لقي صداه الأوسع مع الدفعات المتخرجة التي تأثرت بذلك الرعيل وأسست البداية الفعلية لكسر طوق النزعة المحافظة في الكتابات التاريخية[7].

2. الاتجاه القومي

يُقصد بهذا الاتجاه تغليب السردية الرسمية التي تتبنّاها الدولة، قوميًا ومذهبيًا في عملية التدوين التاريخي. وتستدعي هذه العمليةُ ردات فعل مماثلة قد تقوم بها القوميات والطوائف الأخرى التي لا تتبنّى السردية الرسمية للدولة في كتابة التاريخ، لتسهم في إنتاج ما يعارضها. ومن الأمثلة التي ترد في هذا المقام في متابعة سردية الدولة كتابات فاروق عمر فوزي (1938-)، ولا سيما في كتابه **التاريخ الإسلامي وفكر القرن العشرين** (1980) الذي حمل بين طياته التوجهات القومية التي تبنّتها آنذاك السلطة الحاكمة تحت شعار "إعادة كتابة التاريخ"، وعبد الله سلوم السامرائي (1935-1996)، ولا سيما في كتابه، على سبيل المثال لا الحصر، **الغلو والفرق**

5 لمراجعة مُثلى لنتاجات عبد الرزاق الحسني ومصنفاته، يُنظر: حميد المطبعي، **المؤرخ عبد الرزاق الحسني**، سلسلة موسوعة المفكرين والأدباء العراقيين، ج 12 (بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة، 1989)؛ فليح حسن علي، **عبد الرزاق الحسني مؤرخًا** (بغداد: المركز العلمي العراقي، 2010).

6 للعودة إلى المراجعة المختصرة المتعلقة بكتابات عباس العزاوي ومنهجيته، يُنظر: طارق نافع الحمداني، "عباس العزاوي: سيرته، آثاره، منهجه التاريخي (1891-1971)"، **المؤرخ العربي**، العدد 56 (1998)، ص 121-125؛ كذلك، يُنظر: طارق نافع الحمداني، **التدوين التاريخي في العراق** (بيروت/ بغداد: بيت الورّاق للنشر المحدودة، 2010)، ص 216-227.

7 لا شك في أن الأدوار المفصلية التي قادها بعض خريجي الجامعات الغربية، على غرار الآباء المؤسسين لعلم الاجتماع العراقي، علي الوردي (1913-1995)، وحاتم الكعبي (1917-1979)، وعبد الجليل الطاهر (1917-1971)، ألقت بصداها الواسع مع نهاية خمسينيات القرن العشرين فصاعدًا، ولا سيما حين تناول هذا الرعيل موضوعات تاريخية إشكالية مركبة، أسهمت، بطريق أو أخرى، بزعزعة الموروث المحافظ لدى أساتذة التاريخ في العراق وأقحمتهم إما في الرد عليها وإما في التفاعل معها، ولا سيما حين تزامن ذلك مع عودة كثيرين من أساتذة التاريخ من الجامعات الغربية وشروعهم في نشر أعمالهم وتحقيقاتهم، فلا ننسى - على سبيل المثال لا الحصر - ما أسهمت به بعض كتب الوردي، على غرار كتابيه المهمين **وعّاظ السلاطين** (1954)، **والأحلام بين العلم والعقيدة** (1959)، من ردات أفعال وتفاعلات؛ إذ مسَّ الأول المسلّمات الاعتقادية الاجتماعية بالدين الإسلامي وأشخاصه الفاعلين، بينما حاجّ الثاني في موضعة المكانات الطبقية للشخصية التاريخية في صدر الإسلام وجذور تحزّباتها.

الغالية في الحضارة الإسلامية (1972)، وأحمد سوسة (1900-1982). وقد كان هذا الاتجاه أطول زمنًا من الاتجاه الأول؛ إذ استمر منذ منتصف عقد ستينيات القرن العشرين حتى مطلع العقد الأول من القرن الحادي والعشرين. وتميّز بجهود حثيثة لما يمكن أن يُطلق عليه "الاستحضار القومي الراديكالي"، عبر تكريس توجّهات تعريب الموروث التاريخي والتشديد على إعلاء الوجه العروبي فيه. وليس أدلّ على ذلك من كتابات أحمد سوسة، على سبيل المثال لا الحصر، التي دعت، في ما دعت إليه، إلى عدّ الملك سرجون الأكدي ملكًا عربيًا[8].

3. الاتجاه الاقتصادي - الماركسي

مثّل هذا الاتجاه أحد أندر الحقول الواعدة التي ارتكزت عليها الكتابات التاريخية العراقية، وكان حقًّا من أبرز الاتجاهات ريادةً في المشرق العربي تحديدًا. وتجلّى ضمن هذا الاتجاه المركّب فرعان: تكرَّس في الأول تأكيد الجوانب الاقتصادية، على غرار كتابات عبد العزيز الدوري (1919-2010)، وخصوصًا في كتابه **تاريخ العراق الاقتصادي في القرن الرابع الهجري** (1948)، وصالح أحمد العلي (1918-2003) في كتابه **التنظيمات الاجتماعية والاقتصادية في البصرة في القرن الأول الهجري** (1953). ومن اللافت في تكوينات هذا الاتجاه ونتاجاته، ولا سيما في مرحلته الأوليَّة، هو عدم امتزاج كتابات هذا الرعيل مع التوجهات الماركسية؛ فما طُرِحَ من معالجات أكاديمية، أُدرج ضمن إطار تحليلات بنى التنظيمات الاجتماعية والاقتصادية، من دون التعمّق في روابط التنافسات أو النزاعات الطبقية في بنية المجتمع العربي الإسلامي. وفي المقابل، تكرّست لدى الفرع الثاني التوجّهات الماركسية ذات النزعة المادية في تفسير التاريخ، وانعكست تحديدًا في طروحات حسين قاسم العزيز (1922-1995) التي تجلَّت في كتابه **البابكية وانتفاضة الشعب الأذربيجاني ضد الخلافة العباسية** (1966). وعلى الرغم مما أثاره هذا الاتجاه المركب من تفاعلات عبر مساجلات فكرية بين عدد من الأكاديميين والباحثين في ردودهم المتقابلة، سواء في تأليف البحوث والدراسات أو في الصحف[9]، فإنه سرعان ما انكفأ على نفسه بسبب عدم انفتاح النظام الشمولي في العراق على التيار اليساري منذ منتصف عقد السبعينيات من القرن العشرين.

4. الاتجاه الاجتماعي (السوسيولوجي)

هذا الاتجاه هو من أكثر الاتجاهات حضورًا وفاعلية في التأرخة العراقية. وغنيٌّ عن القول إنّ المدرسة الاجتماعية التحليلية كانت قد لقيت صداها الكبير لدى نخبة من روّاد الكتابة في العراق. وتأتي في طليعة هذا الاتجاه إسهامات المؤرخ الاجتماعي علي الوردي ومصنّفاته البحثية عن المجتمع العراقي وتحليل تاريخية بنيته السياسية - الاجتماعية[10]. لقد حاول الوردي تطويع منهج علم الاجتماع لاستيعاب الموضوعات التاريخية الكثيفة التي وظّفها في أهم أعماله وأكبرها حجمًا وأطولها نشرًا، ألا وهو كتابه المتسلسل بأجزاء عدة،

8 يراجع جزء من هذه التوفيقات لدى أحمد سوسة، يُنظر: حميد المطبعي، **محاور في الفكر والتاريخ**، سلسلة دراسات 177 (بغداد: دار الحرية للطباعة، 1979)، ص 43-52، 64-68، 71-72. ولمتابعة وافية عن سيرته الحياتية والأكاديمية، يُنظر: أحمد سوسة، **حياتي في نصف قرن** (بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة، 1986). في الواقع، كانت موجة التعريب أو التلميح بالتعريب وإسقاطاته على المراحل التاريخية، قد امتدت حتى العصور القديمة. بشأن جزء من تلك التوفيقات، يراجع: تقي الدباغ، **الوطن العربي في العصور الحجرية** (بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة، 1988).

9 بشأن ترجمة سيرته وإثارة السجالات الفكرية مع المؤرخين العراقيين، يُنظر: إبراهيم خليل العلاف، **موسوعة المؤرخين العراقيين المعاصرين**، ج 1 (الموصل: دار ابن الأثير للطباعة والنشر، جامعة الموصل، 2011)، ص 83-88.

10 لدراسة حديثة عن علي الوردي وعلاقته بتاريخ العراق، يُنظر: دينا رزق خوري، "تاريخ العراق ومجتمعه بين حنا بطاطو وعلي الوردي"، **عمران**، العدد 24 (ربيع 2018)، ص 7-21. ولمتابعة مُفصّلة عن علي الوردي ونتاجاته المعرفية، يُنظر: إبراهيم الحيدري، **علي الوردي: شخصيته ومنهجه وأفكاره الاجتماعية** (كولونيا/ بغداد: منشورات الجمل، 2006).

لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث (1969-1979). لكن ما طغى على هذا الكتاب هو الطابع التاريخي على حساب المعالجات السوسيولوجية، وغدا في الحصيلة أقرب إلى التنظير التاريخي.

في الواقع، إن عدَّ الاتجاه الاجتماعي (السوسيولوجي) جزءًا مهمًّا في تركيبة التأرخة العراقية، ليس ادّعاءً وقفْزًا على التخصصات، بقدر ما هو إقرار بمنهجية متداخلة، وهو ما ترمي هذه الدراسة إلى تأكيده؛ حيث يُعدّ الوردي من أبرز الباحثين الذين ولجوا ميدان "علم الاجتماع التاريخي"، وهو الحقل الذي كثيرًا ما أهمله مخالفوه من بعض المؤرخين وعابوا عليه، بغير وجه حق، في طعنهم وادّعائهم بانتحاله ميدان التاريخ. ولا ننسى أنّ مجايله حاتم الكعبي (1917-1979)[11] كثيرًا ما وظّف التاريخ بُعدًا تفسيريًا، ولا سيما في أعماله الأكاديمية غير المنشورة، بل إنه ترجم حتى لعالم الاجتماع بيتيريم سوروكن (1889-1968) الذي ولجَ ميدان علم الاجتماع التاريخي في بعض كتاباته[12].

لا شك في أنّ هذه الاتجاهات لا تمثل سوى عيّنة منتخبة سائدة في غالب القرن العشرين، اختيرت للاستدلال على أنماط التأرخة العراقية واتجاهاتها. وتخلّل هذه الأنماط الكثير من المحاولات الدؤوبة في أعمال بعض المؤرخين العراقيين الأكاديميين. لكن من المهم القول إنّ امتدادات هذه الاتجاهات العامة في التأرخة العراقية وجدت لها أنساقًا ونتاجات مهمة جديدة أكملت ملامحها وأضافت إليها أبعادًا ورؤى جديدة، شقت طريقها مستغلةً فضاء الحرية النسبي الذي شهده العراق بعد عام 2003.

ثالثًا: اتجاهات التأرخة العراقية بعد عام 2003: تداخل وأنساق جديدة

إن تداخل الاتجاهات الكتابية في التأرخة العراقية، وتمازج الكثير منها مع اتجاهات الكتابة الدارجة في حقبة ما قبل عام 2003، يجعل من الصعوبة حصرها ضمن حقبة زمنية مُحدّدة بعينها، لها خصوصياتها وملامحها المتمايزة. ويمكن تفسير ذلك بتفاعل عاملين: أولهما ضرورة مراعاة خصوصيات التأليف في عملية فصل حقبة عن غيرها. فقد يقوم مؤلف ما بتغيير قناعاته الكتابية؛ ليس بناءً على مكتشفات بحثية جديدة، بل مسايرةً أو خضوعًا للنظام الحاكم الذي عاش فيه. ومن شأن هذه التحوّلات الكتابية أن تُعَقِّد مشهد رصد الفروق النوعية بين الحقب التاريخية المختلفة في ميدان الكتابة. ويتمثل العاملُ الثاني في أنّ التحوّلات السياسية الجذرية - في النموذج العراقي - قد تكشف أنماطًا واتجاهات كتابية، ربما كانت مُغيَّبة عمدًا، أو مستترة خلف الأضواء، نتيجة لمخاوف أيديولوجية أو مواقف فكرية مغايرة للتنميط الحكومي والأعراف الاجتماعية السائدة، وهو ما يجعل الصورة ضبابية ويُعقّد مشهد حساب انتماء نمط معيّن من الكتابة إلى أي حقبة من هذه الحقب، وبالأحرى يجعل منه عنصرًا متداخلًا.

على الرغم من ذلك، فإنه يمكن رصد محددات عامة للاتجاهات والأنساق الجديدة في التأرخة العراقية في ما بعد عام 2003، على النحو الآتي:

1. الاتجاه الأقوامي - الطوائفي (غير المحافظ)

برز هذا الاتجاه المركَّب، بقوة، بعد التغيير السياسي الذي شهده العراق في عام 2003، على حساب الاتجاه السابق الذي نحا منحى الحوليات والاكتفاء بالطابع الكرونولوجي في معالجة الموضوعات التاريخية، واستغرق في نزعته المحافظة. أما هذا الاتجاه الجديد، فنحا منحى تأكيد تاريخ القوميات والطوائف والجماعات الدينية والتعامل بمفردات خاصة بالأديان والمذاهب، كانت شبه مُغيّبة منذ

---

11 معن خليل عمر، **روّاد علم الاجتماع في العراق** (بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة، 1990)، ص 115-140.

12 ألكسندر سوروكن، **المدرستان الاقتصادية والميكانيكية في علم الاجتماع**، ترجمة حاتم الكعبي (بيروت: دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع، [د. ت.]).

تأسيس الدولة العراقية في عام 1921 حتى التغيير الذي شهدته الدولة في عام 2003. وأبرز تلك المفردات وأكثرها شيوعًا ثنائية "التشيُّع والتسنُّن"، وغيرها من المفردات على غرار "الأغلبية والأقلية والمكوّن"، وجذور "الفدرلة والأقلمة" ودور المؤسسات والمرجعيات الروحية والدينية تاريخيًا، وبروز دور الجماعاتية والحزبية صانعًا فاعلًا في التاريخ على حساب فردانية القائد الأوحد. وتبرز ضمن هذا الاتجاه كتابات الأكاديمي العراقي رشيد الخيون (1938-)، وآخرها كتابه المعنون **100 عام من تاريخ الإسلام السياسي بالعراق: الشيعة والسنّة** (2011)[13]. ويمكن أن تُضاف ضمن هذا السياق بعض الكتابات التي امتزج فيها الحقل التاريخي بالسياسي، مثل طروحات البحّاثة حسن العلوي (1934-) ومعالجاته، ولا سيما في كتابه **الشيعة والدولة القومية في العراق** (1989)[14].

2. الاتجاه الاجتماعي (السوسيولوجي) المحُدّث

مثّل هذا الاتجاه بعد عام 2003 امتدادًا حيويًا للاتجاه الاجتماعي السابق، لكنه أضاف أبعادًا جديدةً تتعلق بهويات المجتمع العراقي ومحدداته وبُناه. وخير من مثّل المدرسة التاريخية - الاجتماعية الحديثة فالح عبد الجبار (1946-2018)، ولا سيما في كتابه **العمامة والأفندي: سوسيولوجيا خطاب وحركات الاحتجاج الديني** (2010)[15] الذي أصّل فيه الجماعات الدينية الشيعية وفسّر حراكها التاريخي وتكييفات نشاطها وخطابها السياسي بوصفها جماعات ضغط وحراك شعبي. وأوضح عبد الجبّار أن الأدوار التي اضطلعت بها هذه الجماعات لم تكن بمعزل عن التحوّلات المفصلية الكبرى التي مرّ بها العراق تاريخيًا والعقل الشيعي على حدٍّ سواء، بالتجاذب مع الأنظمة الحاكمة المتعاقبة[16]. وإجمالًا، تمثّل رؤية عبد الجبار ومعالجاته البحثية تحوّلًا جذريًا في صوغ الكتابة وخروجًا واضحًا على الأطر التقليدية في الكتابة التاريخية التي تزامنت مع حقبة ما قبل عام 2003. وهذا الخروج مَدين، في جزء كبير منه، للمحاولات الدؤوبة لعبد الجبار وزملائه من السوسيولوجيين العراقيين الذين نما تكوينهم السوسيولوجي في خارج العراق، ووظّفوا معرفتهم في هضم الموروث التاريخي العراقي وإعادة استقرائه، سواء، قبل عام 2003 أو بعده. لكن، لم يجد هذا المزيج التفاعلي بين السوسيولوجيا والتاريخ صداه الأوسع لدى المؤرخين العراقيين المتأثرين بأضرابهم من السوسيولوجيين إلّا بعد عام 2003، بفضل التأثر والتأثير المتبادل بينهما. وتجلّى بعض ذلك النشاط الخاص بتفسير تاريخية بنى المجتمع العراقي طبقيًا وعشائريًا وأقلويًا ضمن الأعمال المشتركة مع هشام داوود، ولا سيما في كتاب **العشائر والسلطة: القومية والإثنية في الشرق الأوسط** (2003)[17] وكتاب **المجتمع العراقي: حفريات سوسيولوجية في الإثنيات والطوائف والطبقات** (2006). وعلى الرغم من أن المؤَلَّفين الأخيرَين هما بمنزلة أعمال جماعية كُتب بعض أجزائهما بأقلام غير عراقية، فإن توجهات الإشراف التي جمعت عبد الجبار بداوود فيهما عكست المجالات

---

13 بشأن سيرته المختصرة وبعض نتاجاته، يُنظر: رشيد الخيون، **الأديان والمذاهب بالعراق**، ط 2 (كولونيا/ بغداد: منشورات الجمل، 2007)، ص 4.

14 يُعد كتاب حسن العلوي، **الشيعة والدولة القومية في العراق** مثالًا ساطعًا على تداخل حقبتي التأرخة العراقية ما قبل عام 2003 وما بعدها، وكما نوّهنا مُسبقًا، على الرغم من أن كتاب العلوي قد نُشرَ في أواخر ثمانينيات القرن العشرين خارج تقييدات نظام حزب البعث وأيديولوجيته المتعارضة مع توجهات المؤلف، كونه معارضًا سياسيًا، وتعرّف بعض عراقيي المهجر إلى هذا الكتاب، وتسرّبت نسخٌ منه في الخفاء خلال عقد تسعينيات القرن العشرين إلى الجمهور العراقي، فإنه لم يحظَ بالرواج الكبير والاستشهاد الواسع في الأدبيات العراقية إلّا بعد عام 2003.

15 صدر في الأساس بالإنكليزية في عام 2003: Faleh A. Jabar, *The Shi'ite Movement in Iraq* (London: Saqi Books, 2003).
ثم ترجم إلى العربية في عام 2010. وهي حصيلة أكاديمية لأطروحة دكتوراه قدّمها فالح عبد الجبار في كلية بيركبيك، جامعة لندن في عام 1999، بعنوان: "الجذور الاجتماعية والأيديولوجية للحركات الإسلامية الشيعية في العراق 1958-1990".

16 ينظر في ذلك العرض الموجز المفيد لرشيد الخيون عن هذا الكتاب، يُنظر: رشيد الخيون، "العمامة والأفندي.. سوسيولوجيا الحراك الإسلامي الشيعي"، **العرب**، 2018/3/31، شوهد في 2021/8/10، في: https://bit.ly/3pXcKYV

17 Faleh A. Jabar & Hosham Dawod (eds.), *Tribes and Power: Nationalism and Ethnicity in the Middle East* (London: Saqi Books, 2003).

الحيوية الكتابية الجديدة التي حاولا أن يُبشّرا بها[18]. وفي الواقع، فرض هذا الاتجاه نفسه بقوة ليجدّد حركة الكتابة التاريخية ويثبت أنْ لا انفصام بين التدوين التاريخي الصرف والعلوم الاجتماعية والأنثروبولوجيا الاستقصائية.

3. الاتجاه الاقتصادي - الماركسي (المحدّث)

تكرّس هذا الاتجاه منذ ثمانينيات القرن العشرين، ولا يزال فاعلًا ومتناغمًا مع المدرسة الاجتماعية ومعالجاتها، عبر إبراز قدرة الطبقات الاجتماعية على صنع التاريخ ورسم أبعاد صراعها مع السلطات والحكومات المتعاقبة، فضلًا عن تأطير البنى الاقتصادية ورصد أثرها الفاعل في متغيرات مكانة الدولة والمجتمع العراقي على حدٍّ سواء. وتأتي في مقدمة هذه الجهود أعمال عصام الخفاجي (1950-)، ولا سيما كتاباه **الدولة والتطور الرأسمالي في العراق 1968-1978** (1983)، و**ولادات متعسِّرة: العبور إلى الحداثة في أوربا والمشرق** (2013)[19]؛ إذ لم يكتف الخفاجي في هذا الكتاب بإعادة تعريف التكوين الاجتماعي للرأسمالية الأوروبية بغية تفسير الحداثة فيها وفق المنهج السوسيو - اقتصادي، بل أعاد تعريف تاريخ المشرق، بما فيه العراق، في القرنين التاسع عشر والعشرين، لعقد مقارنة بين الحداثتين الغربية والمشرقية[20]. ورفض الخفاجي التفسيرات المستمدة من الاستشراق ونظرية التحديث، التي عادة ما تركن إلى العامل أو الوضع "الداخلي"، مشدّدًا على أن الديناميات الاجتماعية لا ترتبط بالمفاهيم التي تتمحور حول جمود العرب والمسلمين وتخلّفهم، بل بالاقتصاد السياسي الذي يُعيد إنتاج الوضع الاجتماعي[21]. وعرض الخفاجي في كتابيه المذكورَين خلاصات تطور أنماط الكتابة الاستقصائية عبر الاستشهاد بجداول عدة، تُوثّق التحوّلات البيانية في قطاعات الاقتصاد والجذور الطبقية للبيوتات التجارية العراقية ومكاناتها الاقتصادية، متقفيًا ومتأثرًا في الوقت نفسه بنمط كتابة المؤرخ الفلسطيني الأصل حنا بطاطو (1926-2000)، ليمثل بذلك الامتداد الطبيعي له[22].

من بين أكثر الشواهد الكتابية التي تعزّز فيها مقاربات رصد الاتجاه الماركسي في التأرخة العراقية، مؤلفات العراقي المغترب طارق يوسف إسماعيل الذي له عدة كتب، وثّقت النشاط اليساري العربي، ومنه العراق[23]، في كتابه المعنون **صعود الحزب الشيوعي العراقي وانحداره** (2007)[24].

---

18 وما انطبق على هذين الكتابين انطبق أيضًا على الكتاب الجماعي للمحررين نفسيهما في: فالح عبد الجبار وهشام داوود (محرران)، **الإثنية والدولة: الأكراد في العراق وإيران وتركيا**، ترجمة عبد الإله النعيمي (بيروت/ بغداد: معهد الدراسات الاستراتيجية، 2006).

19 الكتاب في الأساس أطروحة دكتوراه قدّمها الخفاجي في كلية العلوم الاجتماعية والسلوكية في جامعة أمستردام في عام 2002، وطبعت تحت العنوان نفسه باللغة الإنكليزية في عام 2004، يُنظر:
Isam Al-Khafaji, *Tormented Births: Passages to Modernity in Europe and the Middle East* (London/ New York: I. B. Tauris, 2004).
ثم تولّى ترجمتها بنفسه إلى اللغة العربية وصدرت في كتاب في عام 2013، ينظر: عصام الخفاجي، **ولادات متعسّرة: العبور إلى الحداثة في أوربا والمشرق** (القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2013).

20 Simon Jackson, "Tormented Births: Passages to Modernity in Europe and the Middle East," *Reviewed book, The Arab Studies Journal*, vol. 12-13, no. 2-1 (Fall 2004-Spring 2005), pp. 211-214.

21 John Chalcraft, "[Review]: Internalism of the Left," *Middle East Report*, no. 238 (Spring 2006), p. 47.

22 ربما يكون عصام الخفاجي أول باحث عراقي أشار إلى بطاطو وناقشه، وذلك في كتابه **الدولة والتطور الرأسمالي في العراق 1968-1978** (1983). ومن الجدير بالذكر أن الخفاجي أسهم بفاعلية في إعادة استقراء مشهد تشكل العراق الحديث في مقاربات تحليلية مهمة، نجد من المهم التذكير بها ضمن سياق التأرخة العراقية الجديدة. للاستزادة، ينظر: عصام الخفاجي، "تشكّل العراق الحديث: الوقائع والأساطير"، **كلمن: فصلية ثقافية**، العدد 7 (صيف 2012)، شوهد في 2021/8/10، في: https://bit.ly/3izswbh

23 طارق إسماعيل، "جماعة المنبر والحركة الشيوعية العراقية: قراءة تاريخية راهنة لبعض أجنحة الحركة الشيوعية"، **المستقبل العربي**، مج 38، العدد 439 (أيلول/ سبتمبر 2015)، ص 68-90.

24 ينظر: Tareq Y. Ismael, *The Rise and Fall of the Communist Party of Iraq* (Cambridge/ New York: Cambridge University Press, 2008).
نُقل الكتاب إلى العربية، يُنظر: طارق يوسف إسماعيل، **صعود الحزب الشيوعي وانحداره**، ترجمة عمار كاظم محمد (بغداد: دار سطور، 2020).

رابعًا: نماذج معيارية للتأرخة العراقية الجديدة

1. دراسة الجمّال: "الموروث الداخلي الحاكم" وتحجيم فرضية المؤثرات الخارجية

تمثّل مجموعة دراسات الباحث محمد جبار إبراهيم الجمّال، المعنيّة بتطورات البنى والتراكيب الاجتماعية والسلطوية العراقية، دراسات تاريخيةً مهمة وعلامة فارقة في حقبة ما بعد عام 2003؛ إذ غطّت تراكيب البناء الاجتماعي الطبقي، في العراق العثماني المتأخر والثلث الأول من القرن العشرين، وعلاقة تلك التراكيب بعملية تطور البنى الاقتصادية ومدى محاكاة النخب العليا والفئات الدنيا والمتوسطة والبيئات العراقية في موضعة مكاناتها الوظيفية أمام متغيرات السياسة وتحديات التحولات الاقتصادية - الاجتماعية الجذرية[25]. والواقع أن الدراسات التي تُعنى بالتفسيرات الطبقية في الأكاديمية التاريخية العراقية نادرةٌ جدًّا، إن لم نقل إنها مُغيّبة منذ عقود طويلة؛ بسبب ما تراكم من هواجس فئوية سلطوية، كانت ترى أن تلك الدراسات يمكن أن تهز جذورها الفكرية، أو تضعف مكانتها الاعتبارية، إذا ما أُتيح لها المجال لسبر غور جذور الأفكار والمكانات الاجتماعية خارج نطاق مسلّماتها. وخلّفَ هذا الوضع فجوة واسعة لدى كثير من الأساتذة والمؤرخين الذين ابتعدوا عن تلك الموضوعات الإشكالية؛ الأمر الذي حجّم من قدراتهم المعرفية نتيجة إهمال الاطلاع أو التخوف من البحث فيها عمومًا.

كانت رسالة محمّد الجمّال (أعدت لنيل شهادة الماجستير) التي نُشرت بعنوان **بنية العراق الحديثة: تأثيرها الفكري السياسي 1869-1914** في عام 2010[26] إحدى أهم الدراسات التاريخية العراقية التي فسّرت بتنظيراتها بُنى الدولة الاجتماعية وحللتها طبقيًا، ونجحت في تقصّي جماعات الحظوة والمنزلة الاجتماعية وفق المنهجية الفيبرية، وعلاقتهما بالمنظومة الحاكمة؛ ومن ثمّ علّلت بقاء امتيازات هذه الطبقات من عدمها، لمدد لاحقة من تاريخ الدولة العراقية الحديثة. وفي الحقيقة، تأتي أهمية دراسة الجمّال من خلال التشديد على أن الموروث الداخلي الحاكم أو الناظم هو عامل حاسم في صيرورة بقاء التراتبات الطبقية وأنماط علاقاتها ومتبنّياتها العُرفية؛ وهكذا رسمَ هذا الموروث الإجابة عن إخفاق حداثتها ومنح المفتاح، في الحصيلة، للإجابة عن سؤال جوهري هو: "لماذا تأخر التحديث في العراق، وهل كان للعيوب الطبقية المترسبة دورٌ في ذلك؟".

لم تقتصر تعميمات الجمّال ومقارباته في دراساته الأخرى على التفسيرات التقليدية التي دَرَجت عليها بعض الكتابات المعنية بتقصي الشأن التاريخي العراقي، ولا سيما في تغطيته أواخر العهد العثماني حتى الثلث الأول من القرن العشرين، بل فُسّرت الاختلالات البنيوية في المجتمع العراقي ومكامنها ودلالاتها الظرفية ومآلاتها. ومن بين تلك التفسيرات المهمة استحضاره البناء النفسي بوصفه أحد أهم الشروط في صيرورة التحديث وتفسير معوقاته؛ إذ ذكر "أن عملية التحديث هي عملية معقدة، وشاملة، ومتعددة الأبعاد، تتعدّى مجرى النمو الاقتصادي لتدمج جميع أبعاد الحياة وكل طاقات الجماعات، التي يجب على كل أفرادها أن يشاركوا في جهد التحول الاقتصادي والاجتماعي وما ينتج عنه من خيرات. إذًا، ترتكز عملية التحديث على إرادة كل المجتمع، والتعبير عن هويته العميقة.

---

25 مجموعة أعمال الجمّال التي جُمعت في كتاب واحد، يُنظر: محمد جبار إبراهيم الجمّال، **إشكالية الهوية والتحديث في تاريخ العراق المعاصر**، حيدر قاسم مطر التميمي (محرر) (بغداد: بيت الحكمة، 2018)، ص 23-191، 227-237. كان من المأمول أن تمتد دراسات الجمّال خارج نطاق الثلث الأول من القرن العشرين، إذ كان عنوان أطروحته لنيل درجة الدكتوراه: "تجربة التحديث في العراق خلال العهدين الملكي والجمهوري 1932-1963: دراسة مقارنة"، لكن لم يُقدّر له ذلك نتيجة وفاته بحادث قتل مؤسف في عام 2014.

26 بالنسبة إلى عنوان الرسالة الأصلي، يُنظر: محمد جبار إبراهيم الجمّال، "البنية الاجتماعية والاقتصادية وأثرها في الفكر السياسي الحديث 1869-1914"، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، 2007. وقد تم نشرها بعد ذلك، يُنظر: محمد جبار إبراهيم الجمّال، **بنية العراق الحديثة: تأثيرها الفكري السياسي 1869-1914** (بغداد: بيت الحكمة، 2010).

فالمكوّنات النفسية تُسهم، شأنها شأن العوامل الاقتصادية والتقنية والعلمية، في تحسين ظروف الحياة المادية والمعنوية للسكان"[27]. وكانت أبلغ استنتاجاته تلك المتعلقة بتدخلات المشروع البريطاني الحداثوي وانعكاساته على الاستجابة العراقية، وهو ما أفضى في الحصيلة إلى إلقاء ثقل التحديث، مصادفة أو عن قصدٍ، في أيدي البنى المحافظة في المجتمع، فقد قال: "في التحليل النهائي يمكننا القول إن الأسس التي أقامها البريطانيون في تحديث العراق المتمثلة في دعم البنية المحافظة الموالية لهم، فضلًا عن كونها مفارقة غريبة، منحت عملية التحديث القدرة في التعبير عن نفسها، كأداة أزمة واختلال طبقي (سلطوي)، أكثر من كونها أداة لُحمة وانصهارٍ بنيوي"[28]، ليوحي من ثمّ إلى القارئ مدى التخادم الذي تكرَّس بين الطرفين البريطاني والعراقي في ديمومة بعضهما للآخر.

2. دراسات أساتذة العلوم السياسية ومأسسة المجال التاريخي: تداخلات منهجية

ولج طيف واسع من أساتذة العلوم السياسية حقل التأرخة العراقية بأوسع أبوابه منذ أمد بعيد، وخلّف هؤلاء مؤلفات ومعالجات ارتقت بكتاباتهم إلى مصاف النماذج المعيارية التي تكرّست فيها عملية تداخل العلوم الاجتماعية، لكن ذلك قد كان ببصمة ورؤى تاريخية واضحة. ولم يكن هذا الامتزاج وليد دراسات ما بعد عام 2003 فحسب، بل ثمّة شواهد سبقت ذلك التاريخ بكثير، أسهمت في تغيير الصورة المنمّطة القائلة إن المعالجات البحثية التاريخية يُجيدها خريجو أقسام التاريخ فحسب، أو هي من مسؤولياتهم الحصرية. فخريجو العلوم السياسية، على غرار أضرابهم من السوسيولوجيين الذين عرّجنا عليهم سابقًا، منحوا ميدانَ التاريخ دفقةً جديدة. كان حقل التاريخ السياسي، عن حق، أكثر الحقول حظوةً، نظرًا إلى قربه المعرفي من اهتمامات العلوم السياسية من جهة، ولكون الموضوعات التي يعالجها تحتمل الوجه المزدوج، لأنها موضوعات ذات طبيعة مركبة تاريخية - سياسية من جهة أخرى.

تأتي في مقدمة تلك المعالجات أطروحة غسان العطية (1940-)، وهي بعنوان **العراق: نشأة الدولة (1908-1921)** (1973)[29]، وقد عالج فيها التحولات التاريخية في ولايات العراق العثماني في العقد الأول من القرن العشرين، والظروف الممهدة لنشأة الدولة العراقية الحديثة بُعيد انتهاء الحرب العالمية الأولى. ومن الأعمال المهمة، في هذا السياق، أطروحة وميض جمال عمر نظمي (1941-2016) الخاصة بتتبع إرهاصات قيام "ثورة العشرين" (1984) وتعليل أسبابها وظروفها تأريخيًا[30].

تمثّل هاتان الدراستان نموذجين مهمين للتيار الذي برز بجلاء في حقل التأرخة العراقية في حقبة ما قبل عام 2003. وجاء هذا البروز عبر قياس الاستدلال والاستشهاد المكثّف بهما في الدراسات العراقية التاريخية التي تلتهما. ولم تخفت وتيرة تلك الدراسات المتداخلة في حقبة ما بعد عام 2003، فثمّة دراسات ومعالجات نوعية أخرى، كتلك التي اضطلع بها الباحث العراقي المغترب فنر حداد، ولا سيما في بحثه المعنون "اليقظات السياسية في دولة مصطنعة: العراق 1914-1920" (2012)، والذي حلّل فيه جذور الخطاب المحلي

27 الجمّال، **إشكالية الهوية والتحديث**، ص 158.

28 المرجع نفسه، ص 181.

29 أصل دراسته أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية، قُدّمت في جامعة إدنبرة في عام 1968، ثم صدرت كتابًا بالإنكليزية، يُنظر: Ghassan Atiyyah, *Iraq: 1908-1921: A Socio-Political Study* (Beirut: The Arab Institute for Research and Publishing, 1973).
وقد ترجم إلى العربية، يُنظر: غسّان العطية، **العراق: نشأة الدولة (1908-1921)**، ترجمة عطا عبد الوهاب (لندن: دار اللام، 1988).

30 أصل الدراسة أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية، جامعة درم البريطانية في عام 1974. نُشرت بالعربية أول مرة في عام 1984، يُنظر: وميض جمال عمر نظمي، **الجذور السياسية والفكرية والاجتماعية للحركة القومية العربية (الاستقلالية) في العراق** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1984)، وأضيفت عبارة "ثورة العشرين" في الطبعة الثانية التي صدرت في بغداد (1985)، لتختفي هذه العبارة في الطبعة الثالثة التي صدرت في بيروت (1986)، ومن ثم لتعود في الطبعة الرابعة التي صدرت في بيروت في عام 2020.

وتجاذباته مع الوجود البريطاني، متقفّيًا الأبعاد الهوياتية لهذا الخطاب وتشكلاته بغية إعادة موضعته واستقرائه تاريخيًا[31]. وضمن السياق ذاته، تبرز مساهمات الأكاديمي العراقي المغترب عباس كاظم، ولا سيما في كتابه المعني بـ "ثورة العشرين" (2014) الذي عالجَ فيه الروايات التأسيسية لحدث الثورة برؤية تنقيحية، حاول فيها إعادة استقراء الوثائق والمظان والدراسات التاريخية السابقة[32]. ورافق هذه المحاولات الدؤوبة، للتوأمة بين علمي السياسة والتاريخ، معالجات مهمة لتأرخة المجال العراقي وفق رؤية الأكاديميين الكُرد، على غرار تلك التي نشطت في إقليم كردستان العراق؛ فعلى الرغم من استغراقها القومي، فإنها كشفت عن اتجاه استقرائي، حاولت من خلاله استعادةَ المشهد التاريخي برؤية نقدية شاملة للروايات التأسيسية للدولة العراقية، أو من خلال تجاذبات علاقة الأخيرة بالمجموعات الإثنية والقومية والدينية وحراكها النضالي. ويبرز في هذا المضمار، على سبيل المثال، بعض دراسات شيركو كرمانج، ولا سيما في كتابه **الهوية والأمة في العراق** (2015)[33].

خلاصة القول، إن جميع هذه الدراسات، وإن لم يكن روّادها من المتخصصين في الدراسات التاريخية ويحملون شهادة أكاديمية فيها، فإنها كانت حاضرة بعمق في التوظيف التاريخي الأكاديمي، ومن الصعب تجاوزها في هذا الميدان المتداخل.

خاتمة

أفرز رصد هذه الاتجاهات تأكيد نقطة جوهرية مهمة تتعلق بارتهان الكثير من هذه الاتجاهات ببقاء روّادها واستمرارية عملهم البحثي. وبمعنى آخر، لم تتعمّق هذه الأعمال الكتابية حتى يشار إلى أنها تمثل مدرسةً في التوثيق التاريخي قائمة بذاتها. فضلًا عن أن الاتجاهات الكتابية التاريخية العراقية (وهنا نقطة جوهرية أخرى) كانت متباينة، وفق محددات متباينة، منها تدخّل الدولة في عملية صوغ الخطاب التاريخي، أو قرب الكاتب أو المؤرخ منها، وانتماء الكاتب أو المؤرخ إلى مدرسة فكرية محددة، وانعكاس مرجعياتها عليه، ولا سيما المؤرخون الذين قضوا حياتهم في داخل البلاد، وأخيرًا أثر الأكاديميات الليبرالية أو اليسارية أو غيرها في مخيال المؤرخ، ولا سيما خريجو الخارج؛ ومن ثم، تفوّق أثرهم النوعي قياسًا على أقرانهم من مؤرخي الداخل. وزيادةً على ذلك، أشّرت حقبة ما بعد عام 2003 تحولًا جذريًا في أنماط التأرخة العراقية (في الأكاديمية المحلية بالذات)؛ فما كان محرّمًا سابقًا في النقد، أو التوظيف بتدخل مباشر من الأنظمة الشمولية السابقة، وجد له فضاءً أرحب بعد عام 2003، وإن كان هذا الفضاء قد حمل في طيّاته بعض موروثات التردد في الولوج إلى الموضوعات الحساسة، نتيجةً لموانع اجتماعية سائدة.

من خلال ما عرضنا آنفًا، نجد أن الاتجاه القومي في التأرخة العراقية خفت واختفى وجوده في المجموعة الثانية المعنية بتأصيل الاتجاهات الكتابية التاريخية بعد عام 2003؛ وهو الاتجاه الذي تمحور حول تغليب السردية الرسمية التي تتبنّاها الدولة، قوميًا ومذهبيًا.

---

31 Fanar Haddad, "Political Awakenings in an Artificial State: Iraq, 1914-1920," *International Journal of Contemporary Iraqi Studies*, vol. 6, no. 1 (2012).

32 Abbas Kadhim, *Reclaiming Iraq: The 1920 Revolution and the founding of the Modern State* (Austin: University of Texas Press, 2012).

وقد تُرجم الكتاب إلى العربية، يُنظر: عباس كاظم، **ثورة 1920: قراءة جديدة في ضوء الوثائق التاريخية**، ترجمة حسن ناظم، سلسلة دراسات فكرية تصدرها جامعة الكوفة (بيروت: دار التنوير للطباعة والنشر والتوزيع، 2014).

33 Sherko Kirmanj, *Identity and Nation in Iraq* (Colorado: Lynne Rienner Publishers, Inc., 2013).

تُرجم إلى العربية، يُنظر: شيركو كرمانج، **الهويّة والأمّة في العراق**، ترجمة عوف عبد الرحمن عبد الله (بيروت: دار الساقي؛ أربيل: دار آراس للطباعة والنشر، 2015). وثمّة دراسات تاريخية كردية كثيرة أخرى تعالج التاريخ الكردي ضمن التفاعل مع السياق العراقي التاريخي، وبعضها وثائقي مهم، من بينها على سبيل المثال لا الحصر، يُنظر: عثمان علي، **الحركة الكردية المعاصرة: دراسة تأريخية وثائقية 1833-1946** (أربيل: مكتب التفسير، 2003).

في الواقع، أسهم تشظي الهوية العراقية إلى هويات فرعية فئوية ومناطقية ومذهبية في ضمور هذا الاتجاه التقليدي، وعقّد، في الحصيلة، عملية التقصّي أو البحث عمّا يعتقد أنه اتجاه "وطني" في الكتابة العامة أو الأكاديمية، يفترض أن يكون حاضرًا وجليًّا بمعزل عن النزعة القومية/ المذهبية الرسمية السابقة.

علاوة على ما تقدم، يمكن رصد إشكاليات التدوين التاريخي ومحاذيرها داخل الوسط الأكاديمي العراقي في مرحلة ما قبل عام 2003 وما بعدها، وهي بالأحرى بعض من ملامح التأرخة العراقية وسلبياتها في الوسط الأكاديمي:

- محاذير نقد السلطة الحاكمة والتماهي مع بعض مسلّماتها.
- النمطية في اختيار المواضيع الكلاسيكية: على غرار تأكيد الجانب السياسي على حساب الجوانب الأخرى (عقدة الوجاهة السياسية الفوقية).
- تقديس التراث على حساب النقد العلمي (عقدة رفض المدرسة الاستشراقية)، وما يستتبع ذلك من الابتعاد عن نقد المؤسسة الدينية والتملّق الظاهري لها.
- تجنّب الخوض في الموضوعات ذات الطابع الطائفي.
- عدم الاهتمام بموضوعات الصراع وظواهر الاستعباد الطبقي والإثني والجنسي وسياسات التمييز الذكورية، للاعتقاد الكلاسيكي السائد بعدم ارتباطها المباشر بحقل التاريخ. وعلى الرغم من إنجاز مشاريع أكاديمية أصَّلت تأرخة للتحولات البنيوية وشملت موضوعات، من قبيل الحركات النسوية والنقابية والتعليمية في العراق، فإنها لم تستطع الوصول إلى جميع تلك المجالات الحيوية.

في الخلاصة، لا يزال هناك سقف واسع من المجالات الحيوية ينتظر المدرسة التاريخية العراقية؛ على غرار المجالات الاجتماعية والفكرية المعمقة ومؤثرات مدرسة الحوليات الفرنسية.





المراجع

References

العربية

- إسماعيل، طارق يوسف. **صعود الحزب الشيوعي وانحداره**. ترجمة عمار كاظم محمد. بغداد: دار سطور، 2020.
- ______. "جماعة المنبر والحركة الشيوعية العراقية: قراءة تاريخية راهنة لبعض أجنحة الحركة الشيوعية". **المستقبل العربي**. مج 38، العدد 439 (أيلول/ سبتمبر 2015).
- الجمّال، محمد جبار إبراهيم. **إشكالية الهوية والتحديث في تاريخ العراق المعاصر**. حيدر قاسم مطر التميمي (محرر). بغداد: بيت الحكمة، 2018.
- ______. **بنية العراق الحديثة: تأثيرها الفكري السياسي 1869-1914**. بغداد: بيت الحكمة، 2010.
- ______. "البنية الاجتماعية والاقتصادية وأثرها في الفكر السياسي الحديث 1869-1914". رسالة ماجستير، غير منشورة. كلية الآداب، جامعة بغداد. 2007.
- الحمداني، طارق نافع. **التدوين التاريخي في العراق**. بيروت/ بغداد: بيت الورّاق للنشر المحدودة، 2010.
- ______. "عباس العزاوي... سيرته، آثاره ومنهجه التاريخي (1891-1971)". **المؤرخ العربي** (بغداد). العدد 56 (1998).
- الحيدري، إبراهيم. **علي الوردي: شخصيته ومنهجه وأفكاره الاجتماعية**. كولونيا/ بغداد: منشورات الجمل، 2006.
- الخفاجي، عصام. "تشكّل العراق الحديث: الوقائع والأساطير". **كلمن: فصلية ثقافية**. العدد 7 (صيف 2012). في: https://bit.ly/3izswbh
- ______. **ولادات متعسّرة: العبور إلى الحداثة في أوربا والمشرق**. القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2013.
- خوري، دينا رزق. "تاريخ العراق ومجتمعه بين حنا بطاطو وعلي الوردي". **عمران**. العدد 24 (ربيع 2018).
- الخيون، رشيد. **الأديان والمذاهب بالعراق**. ط 2. كولونيا/ بغداد: منشورات الجمل، 2007.
- الدباغ، تقي. **الوطن العربي في العصور الحجرية**. بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة، 1988.
- رحيم، فلاح. "الخطط السرديّة في كتابة تاريخ العراق الحديث". **الكوفة**. العدد 1 (تشرين الأول/ أكتوبر 2012).
- سوروكن، ألكسندر. **المدرستان الاقتصادية والميكانيكية في علم الاجتماع**. ترجمة حاتم الكعبي. بيروت: دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع، [د. ت.].
- سوسة، أحمد. **حياتي في نصف قرن**. بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة، 1986.
- عبد الجبار، فالح وهشام داوود (محرران). **الإثنية والدولة: الأكراد في العراق وإيران وتركيا**. ترجمة عبد الإله النعيمي. بيروت/ بغداد: معهد الدراسات الاستراتيجية، 2006.
- العطية، غسّان. **العراق: نشأة الدولة (1908-1921)**. ترجمة عطا عبد الوهاب. لندن: دار اللام، 1988.

- العلاف، إبراهيم خليل. **موسوعة المؤرخين العراقيين المعاصرين**. الموصل: دار ابن الأثير للطباعة والنشر، جامعة الموصل، 2011.
- علي، عثمان. **الحركة الكردية المعاصرة: دراسة تأريخية وثائقية 1833-1946**. أربيل: مكتب التفسير، 2003.
- علي، فليح حسن. **عبد الرزاق الحسني مؤرخًا**. بغداد: المركز العلمي العراقي، 2010.
- عمر، معن خليل. **روّاد علم الاجتماع في العراق**. بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة، 1990.
- فاروق-سلاغلت، ماريون وبيتر سلاغلت. "هستريوغرافية (تورخة) العراق الحديث". ترجمة نهار محمد نوري. **دراسات تاريخية**. العدد 40 (2015).
- كاظم، عباس. **ثورة 1920: قراءة جديدة في ضوء الوثائق التاريخية**. ترجمة حسن ناظم. سلسلة دراسات فكرية تصدرها جامعة الكوفة. بيروت: دار التنوير للطباعة والنشر والتوزيع، 2014.
- كرمانج، شيركو. **الهويّة والأمّة في العراق**. ترجمة عوف عبد الرحمن عبد الله. بيروت: دار الساقي؛ أربيل: دار آراس للطباعة والنشر، 2015.
- المطبعي، حميد. **المؤرخ عبد الرزاق الحسني**. موسوعة المفكرين والأدباء العراقيين. بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة، 1989.
- ______. **محاور في الفكر والتاريخ**. سلسلة دراسات 177. بغداد: دار الحرية للطباعة، 1979.
- نظمي، وميض جمال عمر. **الجذور السياسية والفكرية والاجتماعية للحركة القومية العربية (الاستقلالية) في العراق**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1984.

الأجنبية

- Al-Khafaji, Isam. *Tormented Births: Passages to Modernity in Europe and the Middle East*. London/ New York: I. B. Tauris, 2004.
- Atiyyah, Ghassan. *Iraq: 1908-1921: A Socio-Political Study.* Beirut: The Arab Institute for Research and Publishing, 1973.
- Chalcraft, John. "[Review]: Internalism of the Left." *Middle East Report.* no. 238 (Spring 2006).
- Farouk-Sluglett, Marion & Peter Sluglett. "The Historiography of Modern Iraq." *The American Historical Review*. Oxford University Press. vol. 96, no. 5 (December 1991).
- Haddad, Fanar. "Political Awakenings in an Artificial State: Iraq, 1914-1920." *International Journal of Contemporary Iraqi Studies*. vol. 6, no. 1 (2012).
- Ismael, Tareq Y. *The Rise and Fall of the Communist Party of Iraq.* Cambridge/ New York: Cambridge University Press, 2008.
- Jabar, Faleh A. & Hosham Dawod (eds.). *Tribes and Power: Nationalism and Ethnicity in the Middle East*. London: Saqi Books, 2003.
- Jackson, Simon. "Tormented Births: Passages to Modernity in Europe and the Middle East." *Reviewed book. The Arab Studies Journal*. vol. 12-13, no. 1-2 (Fall 2004-Spring 2005).

- Kadhim, Abbas. *Reclaiming Iraq: The 1920 Revolution and the founding of the Modern State*. Austin: University of Texas Press, 2012.
- Kirmanj, Sherko. *Identity and Nation in Iraq.* Colorado: Lynne Rienner Publishers, Inc., 2013.
- Tejel, Jordi et al. (eds.). *Writing the Modern History of Iraq: Historiographical and Political Challenges.* New Jersey/ London: World Scientific Publishing Co. Pte. Ltd., 2012.

سعد بشير اسكندر | Saad B. Eskander[1]

تحديات الكتابة التاريخية في العراق وآفاقها في مرحلة ما بعد عام 2003

The Challenges of Historiography in Post-2003 Iraq

مقدمة

تتناول هذه الورقة موضوع الكتابة التاريخية عن العراق الحديث. وهي تستند إلى خبرة الباحث الشخصية في مجالين وثيقَي الصلة ببعضهما: الأول هو مجال الكتابة التاريخية، من جهة كون كاتب هذه السطور مؤرخًا أساسًا، والمجال الآخر هو الأرشفة والتوثيق؛ إذ كان الكاتب أمين الأرشيف الوطني في العراق (2003-2015)، أي المسؤول عن إدارة الوثائق الرسمية وتنظيمها وحمايتها في مؤسسات الدولة، وعن كل ما يتعلق بتلك المهمات من جوانب تشريعية وفنية. وقد أعدّ الباحثُ مشروع قانون جديد للحفاظ على الوثائق، أُقرّ وشُرّع وأصبح نافذًا منذ عام 2016. وهو، الآن، بصدد المشاركة في وضع تعليمات جديدة خاصة بكيفية استعمال الوثائق الحساسة لأغراض أكاديمية بحتة. وباختصار، ترتبط مهمات الباحث، السابقة والحالية، بتوفير الشروط العامة المناسبة للاستفادة من المعلومات الوثائقية التي تساعد في ظهور اتجاهات جديدة في الكتابة التاريخية وانتشارها.

تسعى الورقة إلى تشخيص أهم التحديات التي تواجه المؤرخين في العراق، والتي كانت - وما زالت - تؤثر في اتجاهات الكتابة التاريخية، من حيث اختيار موضوعات البحث عن العراق الحديث، سواء تلك التي تتعلق بأوضاعه الداخلية، أو التي ترتبط بعلاقاته الخارجية. وفي هذا الإطار، يمكن تقسيم تلك التحديات إلى تحديات تقليدية وأخرى غير تقليدية. ونقصد بـ "التحديات التقليدية" هنا، كيفية الحصول على (أو الاستفادة من) المصادر الرئيسة (الوثائق الرسمية، واليوميات، والرسائل الشخصية، والمذكرات، وما إلى ذلك)، والتشريعات التي تتيح المعلومات الوثائقية أو تحجبها عن المؤرخ. أما "التحديات غير التقليدية" فنقصد بها الرقابة المرتبطة بالبيئة الثقافية السائدة، والممارسات السلبية في الأوساط الأكاديمية في كل ما يخص أسلوب تدريس مادة التاريخ، ونظام الإشراف على الرسائل الجامعية، وتقييم اختيار الموضوع، والمعايير الأكاديمية المعتمدة والالتزام بها، لا سيما الحيادية. وهذه، بمجموعها، هي التي تحدد، إلى حد بعيد، توجهات مؤرخي المستقبل واهتماماتهم.

اتجاهات متقاطعة ومتماثلة في الكتابة عن تاريخ العراق الحديث

ارتبطت كتابة التاريخ في العراق الحديث ببناء الدولة. فقد رافقت عملية تطور مؤسساتها أفقيًا وعموديًا. كما تأثرت، في الوقت نفسه، بالأنظمة السياسية التي كانت ترسم هوية الدولة وتوجهها. تلك كانت البيئة التي ظهرت فيها كتابات المدوّن التاريخي المعروف،

1 المستشار الثقافي في وزارة الثقافة والسياحة والآثار في العراق.
Cultural Advisor at the Ministry of Culture, Tourism and Antiquities in Iraq.

عبد الرزاق الحسني (1903-1997)، التي جاءت بطلب مباشر من الطبقة السياسية الحاكمة في العهد الملكي. واعتمد الحسني على كل ما كان يوفره له النظام من وثائق، رسمية وشبه رسمية، تتفق مع توجهاته. وقد أرسى، بسبب ذلك، قواعدَ للاتجاه الرسمي في كتابة التاريخ، ويتمحور هذا الاتجاه حول السياسة، ويهدف إلى صياغة وعي مشترك بالتاريخ الحديث والمعاصر، يكون هو الإطار العام لكيفية وضع مناهج مادة التاريخ في التعليم الأوّلي والعالي. ويعبّر كل ذلك، في المقام الأول، عن وجهة نظر الدولة وهويتها في كل ما حصل، وشرعنة توجهاتها وما تتخذه من مواقف.

وفي الجهة المقابلة للاتجاه الرسمي، ظهر اتجاه مغاير، بعد قيام النظام الجمهوري في عام 1958. وهو الاتجاه الوطني الذي حاول أن يعيد النظر في الذاكرة التاريخية الرسمية الضيقة، عبر التركيز على التوجهات السياسية للجماعات الإثنية والدينية المكونة للمجتمع العراقي، وتأكيد دورها المؤثر في تطور العراق الحديث. وبهذا، أصبح الوضع، في ظل الاتجاه الجديد، كما لو أن الوطنية الحاضنة هي من أولويات المؤرخ العراقي، ومرشد موضوعي له في الكتابة عن قضايا التاريخ الحديث. ويمكن عدّ المؤرخ كمال مظهر أحمد(1937-2021) المؤسس الحقيقي لهذا الاتجاه؛ ليس من خلال ما أنتجه من أبحاث فحسب، بل عبر طريق تدريسه مادة التاريخ الحديث في جامعات الدولة أيضًا. لقد تزامن تطور ذلك الاتجاه مع قبول الأنظمة العروبية، وإن على نحو ضيّق، فكرة التعددية الإثنية والثقافية.

وفي الحقبة التي أعقبت عام 2003، ومع أن هذين الاتجاهين، الرسمي والوطني، ظلّا مهيمنَين على اهتمامات الكتابة التاريخية حول العراق، فقد بدأ يفقدان بريقهما باستمرار، ولكن ذلك كان ببطء شديد. وبدأت تظهر بوادر لاتجاهات جديدة متمايزة عنهما، في طريقة اختيار موضوعات جديدة للبحث، والتوسل بمقاربات مختلفة، وتبنّي طروحات، يعيد بعضها النظر في التفسيرات والمرويات الشائعة. وقد كانت هذه التطورات في حقل الكتابة التاريخية في العراق، في مجملها، تعبيرًا مباشرًا عن المتغيرات الكبيرة التي شهدها العراق، في مجالات السياسة والفكر والثقافة والانفتاح على العالم الخارجي، وإلى حد ما، في المجال الأكاديمي. ومع ذلك، بقي انتشار هذه المحاولات وتأثيرها في تأسيس اتجاهات جديدة في الكتابة التاريخية لا يتناسبان مع حجم تلك المتغيرات وأبعادها. من هنا، تركز هذه الورقة على التحديات والمعوقات التي تواجه تطور الاتجاهات الجديدة في الكتابة التاريخية عن العراق وانتشارها في حقبة ما بعد عام 2003.

على غرار العراق العربي، تأثرت الكتابة التاريخية في إقليم كردستان بالظروف السياسية المتغيرة بعد عام 1991، التي شهدت واقعَ حال، عاش فيه الإقليم في وضع أشبه بالانفصال عن سائر مناطق العراق، إداريًا وسياسيًا واقتصاديًا وأمنيًا وثقافيًا، نتيجةً للقرار رقم 688 (1991) الذي اتخذه مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في إنشاء ملاذٍ آمنٍ في المناطق ذات الأغلبية السكانية الكردية الواضحة، من جانب، وقرار النظام القائم في بغداد بفرض حصارٍ شاملٍ عليه، من جانب آخر. وقد قاد هذا الوضع الاستثنائي الجديد إلى تعزيز الاتجاه القومي في الكتابة التاريخية، مع تغييرات ملموسة. فكثير منها يعبّر عن توجهات سياسية وحزبية ومناطقية محدّدة.

وعلى نحو عام، لم تخرج الكتابة التاريخية في كردستان، من حيث المقاربة والموضوع والطروحات، عن الأطر القديمة. فقد ظلّت تحت تأثير الاتجاهين الرسمي والوطني، في العراق، فضلًا عن الاتجاه التقليدي في الكتابة التاريخية الكردية الذي أرسى قواعده المؤرخ محمد أمين زكي(1880-1948). ويتميز بالسرديات التي تؤكد وجود ذاكرة تاريخية كردية مشتركة، قديمًا وحديثًا[2]. ويمكن استثناء الدراسات التاريخية عن كردستان التي أجريت في بلدان المهجر من هذا التعميم. وقد تميز كثيرٌ منها بالرصانة.

---

2 ينظر: محمد أمين زكي، **تاريخ الدول والإمارات الكردية في العهد الإسلامي**، ترجمة محمد علي عوني (القاهرة: مطبعة السعادة، 1945 [1937])؛ محمد أمين زكي، **خلاصة تاريخ الكرد وكردستان من أقدم العصور حتى الآن**، ترجمة محمد علي عوني، ط 2 (بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة، 2005 [1931]).

هنا، ينبغي القول إن كتابة التاريخ الحديث في إقليم كردستان اليوم تُقدَّم ضمنيًا كما لو أنها أرخنة Historization لمنطقتين، تتميز الواحدة منهما من الأخرى بأحداث وتجارب شهدتها، وقيادات تقليدية وحديثة ظهرت فيها، وصراعات فيما بينها على طبيعة قيادات الحركة القومية الكردستانية وماهية خطاباتها السياسية. فالمنطقة التي يهيمن عليها الحزب الديمقراطي الكردستاني تتناغم اتجاهات الكتابة فيها عن تاريخ كردستان السياسي الحديث، غالبًا، مع توجهات قيادة ذلك الحزب السياسية والاجتماعية والفكرية وقاعدته الشعبية، لا سيما أن الجامعات ومراكز الدراسات القائمة في تلك المنطقة تخضع لسيطرته. ويسري الأمر نفسه، ولكن على نحو أقل نسبيًا، على المنطقة التي يسيطر عليها الاتحاد الوطني الكردستاني.

وفي هذا الإطار، يمكن فهم سبب تركيز الدراسات التاريخية في منطقة نفوذ الحزب الديمقراطي على تاريخ ذلك الحزب وقيادته التقليدية، والأُسر الأميرية التي نشأت في منطقة بادينان. أما في منطقة نفوذ الاتحاد الوطني، فالتركيز وقع على تاريخ ذلك الحزب وقيادته وشخصيات غير تقليدية ومثقفة، إضافة إلى الأسر الأميرية التي حكمت المنطقة. إن الدراسات التاريخية عن هذه الإمارة أو تلك، أو عن هذه الشخصية أو تلك، تظهر لتمنح شرعنة تاريخية للسلطة السياسية القائمة في المنطقتين، ولكنها في الوقت نفسه تُبرز، عن قصد أو عن غير قصد، خصوصية كل منها تاريخيًا[3].

ساعدت السيطرة على الوثائق الحساسة العائدة للأجهزة الأمنية القمعية للنظام السابق، في أثناء الانتفاضة الشعبية عام 1991 وبعده، على بروز محاولات جديدة في الكتابة، من حيث تناول موضوعات لم يتمّ التطرق إليها، بما في ذلك الإبادة الجسدية، لا من زاوية سياسية فحسب، بل من زوايا اجتماعية واقتصادية وثقافية أيضًا. وفي الوقت نفسه، توافرت للأقليات الدينية والإثنية فرصة غير مسبوقة للكتابة عن تاريخها الديني والسياسي بطريقة لا تخضع لقيود الرقابة، كما كانت الحال في السابق. ومع ذلك، لا تزال الكتابة التاريخية في إقليم كردستان تتماشى، عمومًا، في اتجاهاتها مع التوجهات السياسية لأصحاب السلطة، فضلًا عن خضوعها المستمر لتأثيرات مناطقية ذات خصوصيات اجتماعية وثقافية ودينية ملموسة.

النظام السياسي واتجاهات الكتابة التاريخية

يمكن عدّ عدم إمكانية الوصول إلى المعلومات التي تتضمنها الوثائق الوطنية الرسمية أحدَ أهم الأسباب التي تعرقل ظهور اتجاهات جديدة في الكتابة التاريخية في العراق بعد عام 2003، أو تحدّ من تأثيرها وانتشارها في الأوساط الأكاديمية والثقافية والفكرية العامة. وعلى نحو عام، تتأثر اتجاهات الكتابة التاريخية في البلدان النامية، من حيث النوعية والكمية، بعدد الوثائق التاريخية التي يزيل النظام السياسي عنها طابع السرّية، وفق تشريعات خاصة نافذة، أو أنظمة رقابية، أو ممارسات شائعة غير مقننة. لذلك، تميزت أبحاث المؤرخين العراقيين الذين درسوا في الغرب بالرصانة الأكاديمية والمقاربات المتميزة وثراء المضمون؛ لأنها استندت أساسًا إلى مصادر رئيسة عن تاريخ العراق، وفّرتها مراكزُ أرشيف وتوثيق بمختلف أنواعها، الوطنية والأكاديمية والخاصة.

ويمكن عدّ تجربة الباحث الأميركي الفلسطيني الأصل حنا بطاطو (1926-2000)، المختص في التاريخ الاجتماعي للعراق، المثالَ الأبرز لكيفية ظهور مقاربة جديدة في الكتابة التاريخية عن العراق الحديث، من خلال كتابه **الطبقات الاجتماعية القديمة والحركات**

3 على سبيل المثال، ينظر: كاوه فريق شاولي، **إمارة بادينان، 1700-1842: دراسة سياسية، اجتماعية، ثقافية** (أربيل: مؤسسة موكرياني للطباعة والنشر، 2000). كُتبت هذه الدراسة عن إمارة تقع في منطقة خاضعة لنفوذ الحزب الديمقراطي، فقام المؤرخ بتصوير تاريخ إمارة سوران، التي كانت قائمة في منطقة مجاورة لها، على نحو سلبي.

الثورية في العراق، الصادر في أصله الإنكليزي في عام 1978[4]. وقد ارتبطت هذه المقاربة، على نحو وثيق، بحصول الباحث، من خلال علاقاته الشخصية التي أقامها خلال زياراته المتكررة للعراق مع بعض أهم رجال السلطة، سواء في العهد الملكي أو الجمهوري، على فرصة غير مسبوقة للوصول إلى وثائق رسمية سرّية تعود إلى عدّة عهود سياسية سابقة، لا سيما تلك المحفوظة في أرشيف وزارة الداخلية، ليستغلها أفضل استغلال، ويدرسها من دون قيود، أو رقابة، أو شروط. وقد نشر منها عدّة دراسات مهمة عن تاريخ العراق الحديث، منها كتابه السالف الذكر. ومن ثم، لم يكن ممكنًا لمقاربة بطاطو، عن أهمية العوامل الاجتماعية في تفسير تاريخ العراق الحديث وتطوره السياسي بين منتصف القرن التاسع عشر ومنتصف السبعينيات من القرن العشرين، أن تتبلور وتمهد الدرب أمام ظهور اتجاه جديد في الكتابة التاريخية عن العراق من غير الاستفادة المباشرة من الأرشيفات السرّية للدولة[5].

إن الوعي التام بأهمية الوثائق، الرسمية وشبه الرسمية في أرشيف وزارة الداخلية، في إعادة دراسة تاريخ العراق الحديث، وبما يتفق مع متطلبات المرحلة الانتقالية من نظام البعث الدكتاتوري إلى نظام ديمقراطي اتحادي تعددي، هو الذي دفع الإدارة الجديدة لدار الكتب والوثائق العراقية (2003-2015) إلى العمل الجدّي والمتواصل على تهيئة الظروف الفنية لإزالة السرّية عن ذلك الأرشيف المهم، فضلًا عن الحصول على الملايين من الوثائق الرسمية التي لم تكن في حوزة الدار، وإضافتها إلى الأرشيف. وتضمن ذلك القيام بأعمال التصنيف، والفهرسة، والتوثيق، والحفظ، والتصوير المايكروفيلمي، والرقمنة.

إن إزالة السرّية عملية طويلة ودقيقة، تستلزم إعادة النظر في التشريعات والتعليمات والأنظمة النافذة والحصول على موافقات رسمية صريحة من رأس السلطة التنفيذية[6]. غير أن من شأن إزالة السرّية عن مئات الآلاف من الملفات الرسمية وشبه الرسمية العائدة للأنظمة السياسية السابقة أن تساعد على بروز، أو تعزيز، اتجاهات جديدة في الكتابة التاريخية عن العراق الحديث، بما في ذلك تناول ثيمات جديدة تساعد في الكتابة عن التاريخ من الأسفل، وإعادة النظر فيما هو سائد من تفسيرات تتناول التاريخ من الأعلى، من وجهات نظر رسمية أو تقليدية.

ويدلّ المثال الذي سيق عن بطاطو على أن الأنظمة غير الديمقراطية في "العراق القديم" هي العامل الرئيس في تحديد اتجاهات الدراسات التاريخية والثيمات التي تتناولها. وهو ما يفضي إليه اعتماد هذه الأنظمة رقابةً متشددةً في حجب المعلومات الأرشيفية عن المواطنين، وفي مقدمتهم الباحثون؛ لبواعث أيديولوجية، أو طائفية، أو إثنية، أو فكرية. وهناك أمثلة بارزة يمكن الإشارة إليها، توضح كيف أن السلطات الحاكمة، في العهود الملكية والجمهورية على حد سواء، سعت إلى فرض اتجاه جديد في كتابة التاريخ، يتناسب مع مصالحها، عن طريق إساءة استخدام الوثائق الرسمية وغير الرسمية في أرشيف الدوائر التابعة لوزارة الداخلية. وأبرز مثال على ذلك هو إعداد السلطات ونشرها دراسات عن الحزب الشيوعي العراقي تفتقر إلى المعايير الأكاديمية. وكانت تهدف من وراء ذلك إلى تشويه منطلقاته الفكرية وبرنامجه السياسي. ففي نهاية الأربعينيات من القرن العشرين، حينما وصل المدّ الشيوعي إلى ذروته فكرًا ونشاطًا، أقدمت مديرية التحقيقات الجنائية التابعة لوزارة الداخلية على نشر أعداد كبيرة من الوثائق السرّية الرسمية عن نشاطات الحزب

---

4 Hanna Batatu, *The Old Social Classes and the Revolutionary Movements of Iraq: A Study of Iraq's Old Landed Commercial Classes and of its Communists, Ba'thists, and Free Officers* (London: Saqi Book, 2004).

5 يتحدث بطاطو نفسه عن أهمية الأرشيفات في منهجيته، ينظر:
Hanna Batatu, "The Old Social Classes Revisited," in: Robert A. Fernea & William Roger Louis (eds.), *The Iraqi Revolution of 1958: The Old Social Classes Revisited* (London/ New York: 1991), pp. 212-213;
ينظر أيضًا: دينا رزق خوري، "تاريخ العراق ومجتمعه بين حنًّا بطاطو وعلي الوردي"، **عمران**، مج 7، العدد 24 (خريف 2020)، ص 18.

6 في عام 2016، استطاعت إدارة دار الكتب والوثائق تمرير قانون جديد عن الحفاظ على الوثائق الرسمية، يختلف جذريًا عن القانون القديم، رقم 70 لسنة 1970، من حيث شمول بنوده الوثائق الحساسة العائدة للأجهزة الأمنية والسرية العائدة للنظام السابق وحزب البعث الحاكم. يُنظر: جمهورية العراق، الوقائع العراقية، **قانون الحفاظ على الوثائق رقم 37 لسنة 2016**، العدد 4428، 2016/12/19.

الشيوعي العراقي في ستة أجزاء، حاولت من خلالها السلطات المركزية تشويه صورة الحزب بهدف احتواء نفوذه المتزايد في المجتمع، بوصفه قوة معارضة للحكم الملكي والنفوذ الغربي في البلد[7]. وبالطريقة نفسها، وللأسباب نفسها أيضًا، أقدم جهاز الأمن العام في عهد نظام حزب البعث على إعداد ونشر دراسة دعائية موجّهة، تتكوّن من خمسة أجزاء عن تاريخ الحزب الشيوعي العراقي، مستفيدًا من الوثائق السرّية المحفوظة في أرشيف وزارة الداخلية[8]. وبعد ذلك بأعوام، أقدم مدير الأمن العام، فاضل البراك، مستفيدًا من أرشيف وزارة الداخلية، على نشر كتاب تحريضي عن المدارس اليهودية والإيرانية، يمكن أن يبرّر سياسة نظام حزب البعث الحاكم الشوفينية العدائية تجاه مكونَين عراقيين - هما المكون اليهودي والمكون الفيلي[9] - اللذين تعرضا لحملة إبادة، جسدية وقانونية واقتصادية، منظمة ورسمية من طرف السلطات المركزية. في أماكن عدّة من كتابه **المدارس اليهودية والإيرانية في العراق**، يؤكد البراك على استمرارية التحالف التاريخي غير المقدس بين الإيرانيين المنحدرين من جبال زاغروس واليهود منذ عصر الملك البابلي نبوخذ نصر. وهذا يفسّر، في رأيه، قيام التجار ورجال الأعمال اليهود، وقبل هجرتهم القسرية من بغداد، ببيع أعمالهم وجميع مصالحهم إلى التجار الإيرانيين (أي الفيليين)، بهدف تخريب اقتصاد العراق الاشتراكي، ما يؤكد موقفَ هؤلاء الثابت، الذي يعادي العرب والعروبة، ويدعم الأحزاب اليسارية والإسلامية والكردية، الخائنة بمنطق حزب البعث. وعلى المدى الطويل، كانت غاية نظام حزب البعث الحاكم من وراء إعداد مثل تلك الدراسات غير الرصينة التي أساءت استعمال وثائق رسمية وغير رسمية، هي التأثير في اتجاهات الكتابات الأكاديمية عمومًا، والكتابة التاريخية خصوصًا، بطريقة تنسجم مع مفاهيمه الأيديولوجية. ومن ثمّ، لا غرابة في أن تظهر لاحقًا رسائل جامعية في العراق تستند إلى ما جاء في مطبوعات السلطة الحاكمة من طروحات ومفاهيم.

من جهة أخرى، وفّر احتلال قوات التحالف الغربي للعراق في آذار/ مارس - نيسان/ أبريل 2003 شروطًا استثنائية، ومن دون قصد منها، لتطوير اتجاهات جديدة في الكتابة التاريخية. فقد سيطرت الأجهزة الأمنية والاستخباراتية الأميركية على كميات هائلة من وثائق الدولة الحساسة. لكنها أخرجتها إلى الولايات المتحدة، ووضعت كثيرًا منها في متناول الباحثين الغربيين، سواء في جامعة الدفاع الوطني في العاصمة الأميركية واشنطن (الوثائق الأمنية خصوصًا)، أو معهد هارفارد التابع لجامعة ستانفورد في كاليفورنيا (وثائق حزب البعث). ومن شأن هذا أن يساعد في تناول ثيمات جديدة ويلقي الضوء على جوانب حسّاسة من تاريخ العراق الحديث، ولا سيما بعد إعادة جزء منه (أو ما يُعرف بـ "أرشيف حزب البعث") إلى العراق. لكن مسألة الإفادة من ذلك الأرشيف المُهم، عن طريق وضعه في متناول المؤرخين العراقيين بطريقة مسؤولة أخلاقيًا وأكاديميًا وعلى وفق تعليمات واضحة وصريحة، لم تتحقق، لأن الحكومة العراقية الحالية قامت بخزن ذلك الأرشيف في مكان سرّي، خوفًا من أن تؤدي إساءة استخدام هذا الطرف أو ذاك لملفات هذا الأرشيف إلى تهديد السلم المدني وتمزيق النسيج الاجتماعي.

---

7 الشرطة العامة شعبة مديرية التحقيقات الجنائية، بغداد، **موسوعة سرية خاصة بالحزب الشيوعي العراقي السري**، ج 1-6 (بغداد: مطبعة الحكومة، 1949). وقد أعادت مكتبة النهضة العربية (بغداد) نشر هذه الموسوعة بعد عام 2003.

8 سمير عبد الكريم، **أضواء على الحركة الشيوعية في العراق**، ج 1-4 (بيروت: دار المرصاد، 1978). يعتمد هذا الكتاب على الملفات السرية وتقارير الأجهزة الأمنية وأدبيات الحزب الشيوعي العراقي. ومن نافلة القول أنْ نذكر أنّ اسم المؤلف اسمٌ وهمي.

9 فاضل البراك، **المدارس اليهودية والإيرانية في العراق: دراسة مقارنة** (بغداد: دار الرشيد، 1984)، ص 143-148.



تحديات الاتجاهات الجديدة في الكتابة التاريخية: أسلوب التدريس والمهارة اللغوية وفهم الوثيقة

إن الحضور القوي لـ "الحرس القديم" في الأوساط الأكاديمية الذي يتمثل بطغيان أسلوب التحليل التقليدي الذي يستند إلى القولبة الفكرية ومفاهيم جامدة، هو أحد التحديات الرئيسة التي تعرقل عملية تحول مساعي الخروج عن المألوف إلى اتجاهات جديدة في الكتابة التاريخية، لها تأثير ملموس؛ فالحرس القديم الذي يستند إلى قيم أبوية قديمة لم تقتصر مقاومته على الخروج عن التقنيات التقليدية في أسلوب الكتابة والأرخنة من الأسفل، لثيمات اجتماعية وثقافية وتعليمية، ولم يواجه المساعي التي تُبذل لإعادة النظر في طروحات الأساتذة "المراجع" فقط، بل كان يفعل كل ما في وسعه لعزل الجيل الجديد من المؤرخين وطلبة الدراسات العليا عن الاتجاهات العالمية الجديدة في الكتابة التاريخية. ويرفض المقاربات غير المألوفة التي تقلب الفهم السائد للتاريخ رأسًا على عقب[10]. إن ظاهرة الأبوية الشائعة في الأوساط الأكاديمية، لا سيما في حقل التاريخ، تكبح الفضول الأكاديمي في البحث مجددًا في موضوعاتٍ كانت قد أُرخنت بمقاربات تقليدية.

ويمتد الأمر إلى أسلوب تدريس مادة التاريخ الذي لا يزال كما كان متبعًا في الماضي. فلا تزال النزعة الأبوية تتمسك بأسلوب التدريس التلقيني والكمي، وترفض التفكير النقدي، وهو أمرٌ لا يشجع على ظهور، أو تطور، اتجاهات جديدة تختلف عما هو موجود. ويصعب على مؤرخ "طريّ العود" التخلص من مفاهيم وتفسيرات ومقاربات واهتمامات "السلف الصالح". ولا تزال وسائل الإيضاح، المادية وغير المادية (الأفلام، والصور، والخرائط، والبيانات، والرسوم، والأدب)، غير مستعملة في قاعة المحاضرات، إلا ما ندر. ونادرًا ما يُخصَّص وقتٌ كافٍ لإدارة مناقشاتٍ حرّة بين طلبة الدراسات العليا في الموضوعات التاريخية المثيرة للجدل، من أجل فهمها من زوايا مختلفة. ولا يُناقَش الأدب التاريخي، عن هذا الموضوع أو ذلك الحدث، كثيرًا في الدوريات الأكاديمية والمتخصصة، سواء بين الأكاديميين أو المؤرخين في العراق.

لا مبالغة في القول إن كثيرًا من الدراسات التاريخية ما زالت أسيرة الماضي؛ فالمناخ السائد عمومًا لا يساعد كثيرًا في التفكير في تبنّي اتجاهات غير مألوفة في الكتابة التاريخية، أو في إعادة النظر في التفسيرات والمقاربات التقليدية. ولعلَّ هذا يفسر أيضًا أنّ قلّة من طلبة الماجستير والدكتوراه يفيدون فعليًا من الوثائق المحفوظة في أرشيف دار الكتب والوثائق الوطنية عند إجراء أبحاثهم التاريخية.

وفيما يتعلق بالوثائق، حصلت فجوة معلوماتية عن تاريخ العراق بعد عام 2003، أثّرت في اتجاهات الكتابة، رغم اختفاء كثير من القيود الرقابية الرسمية التي كانت قائمة في الماضي. ففي ليلتَي 10 و12 نيسان/ أبريل 2003، تعرضت الوثائق الرسمية وشبه الرسمية الخاصة بمختلف العهود السياسية، لا سيما العهد الجمهوري، إلى تدمير تصل نسبته إلى نحو 60 في المئة تقريبًا، نتيجة لإشعال النيران في أرشيفات دار الكتب والوثائق الوطنية. كما خسرت تلك الدار نسبةً غير قليلة من أرشيفها المايكروفيلمي والفوتوغرافي.

10 في عامَي 2010 و2011، قامت دائرة الكتب والوثائق الوطنية بإيصال مئات الكتب الأكاديمية الحديثة، في مختلف ميادين العلوم الاجتماعية والإنسانية، ومنها التاريخ، إلى المكتبة المركزية في جامعتي بغداد والمستنصرية. وقد أهدى هذه الكتب النوعية، في مقارباتها وثيماتها، عددٌ من أعرق الجامعات ودور النشر المعروفة في الولايات المتحدة، لتكون في متناول طلبة الدراسات العليا عند إجراء أبحاثهم. وللأسف، وبعد مرور عدّة أعوام، بقيت تلك الكتب المهداة مركونة في المخازن. وعند الاستفسار عن السبب في عدم استعمالها وهي مصنفة ومفهرسة، قيل إن الأساتذة لا يرفضون قراءتها فحسب، وإنما يحجبونها عن طلبتهم، بدعوى أنها شكل من أشكال الهيمنة الفكرية للإمبريالية والاستعمار، وأن أساليب تدريسهم للتاريخ وسائر العلوم الاجتماعية والإنسانية هي الأسلم والأصح في فهم حقيقة كل ما يتعلق بالعراق الحديث والمعاصر من ظواهر وأحداث.

ومن أجل ردم الفجوة في المعلومات الأرشيفية، من الضروري الاستفادة، على نحو أكبر وأوسع، من الوثائق الأجنبية، لا سيما البريطانية والتركية، وذلك نتيجة لخضوع العراق لاحتلال الإمبراطوريتين العثمانية والبريطانية ونفوذهما خلال مراحل مختلفة من تاريخه الحديث[11]. ويمكن الاستفادة من تلك الوثائق في الأبحاث التاريخية بطريقتين: إحداهما زيارة أرشيفات ومكتبات المملكة المتحدة وتركيا، والأخرى جلب نسخ منها إلى العراق. تُعدّ الطريقة الأولى هي الأفضل من حيث الرصانة المعرفية، مقارنة بالأخرى، التي قد تُخرج الوثائق عن السياق العام للموضوع تحت الدراسة، أو تغفل جوانب من دورتها الحياتية.

ومع أن دراسة الوثائق الأجنبية والاستفادة المثلى ممّا تحتويه من معلومات تاريخية تشير إلى جانب مهم؛ هو إتقان المؤرخ العراقي وطلبة الدراسات العليا اللغةَ الأصلية التي كُتبت بها الوثائق، فإن واقع الحال يبدو على غير ذلك، في أغلب الأحيان. فكثير من الدراسات التاريخية، الأكاديمية منها وغير الأكاديمية، يجري إعدادها من دون الاستفادة المباشرة من الوثائق الإنكليزية أو التركية، بل بالاعتماد على مقتطفات مقتبسة من مصادر ثانوية، أو على ما ترجم ونشر بالعربية من هذه الوثائق، أو بالاستعانة بمترجمٍ خاصّ يترجم وثائق منتخبة.

وبلا شك، إن من الملامح السلبية التي تَسِم الكتابة التاريخية في العراق هو عدم عناية المشرفين على الرسائل الجامعية بالمعرفة باللغة الأجنبية معيارًا أساسيًا عند تقييمهم هذه الرسائل، وعدم عناية أصحاب دور النشر بهذا الأمر عند مراجعة هذه الرسائل لقبولها والموافقة على نشرها. فعدم الإلمام باللغات الأجنبية الرئيسة، لا سيما الإنكليزية والفرنسية، أو تلك التي لها صلة بتاريخ العراق، مثل التركية والفارسية، يقلص كثيرًا من مساحة استفادة المؤرخين العراقيين في الداخل من الاتجاهات الدولية الجديدة في الكتابة التاريخية[12].

ملاحظات ختامية عن آفاق الكتابة التاريخية واتجاهاتها في عراق ما بعد عام 2003

إن من شأن إزالة نظام الرقابة الفكرية الرسمية على المطبوعات والوثائق والمعلومات عمومًا، وما يرافق ذلك من رفع القيود على دخول المطبوعات الأجنبية، وارتفاع وتيرة الترجمة في موضوعات أو مجالات كانت ممنوعة، فضلًا عن الاحتكاك بالعالم أكاديميًا، وإن كان محدودًا، وعودة بعض المؤرخين والباحثين العراقيين إلى داخل البلاد، أن تساعد على ظهور جيل جديد من المؤرخين، لا يتردد في وضع علامة الاستفهام أمام حركة الأرخنة السابقة للأحداث، وفي تقديم تفسيرات مغايرة، أو طروحات غير مألوفة، باستعمال مقاربات غير كلاسيكية.

يتوافر أمران في إمكانهما التعجيل بتطور الاتجاهات الجديدة في الكتابة التاريخية في العراق، هما:

- قيام نخب من مختلف المجموعات الإثنية والدينية التي لاقت في السابق تهميشًا هوياتيًا، بالاهتمام بموضوعات جديدة ذات صلة وثيقة بالوضع التاريخي لتلك المجموعات.

---

11 للوثائق الفارسية والفرنسية عن العراق الحديث أهمية أيضًا، ولكن بنسبة أقل بكثير من الوثائق البريطانية والتركية.

12 مثال ذلك أن كثيرًا من الدراسات التاريخية التي تتناول العلاقة بين بريطانيا والعراق، لا سيما في الحقبة التاريخية الممتدة من أول احتلال القوات البريطانية البصرةَ عام 1915 إلى سقوط النظام الملكي عام 1958، لا تستفيد كثيرًا من الوثائق البريطانية الأصلية، بل تعتمد على ما تم ترجمته إلى العربية، أو على ما جُلب من وثائق إلى بعض مراكز الأبحاث العراقية، مثل بيت الحكمة. لهذا يجد القارئُ المتخصص تلك الدراسات ركيكةً من حيث الطرح، وأحادية الجانب من حيث المقاربة.



۞ تعدد المنطلقات الفكرية في الكتابة التاريخية: التوجهات اليسارية ونقيضتها التوجهات اليمينية، والتوجهات الليبرالية ونقيضتها التوجهات المحافظة، والتوجهات المركزية ونقيضتها التوجهات اللامركزية، والتوجهات العلمانية ونقيضتها التوجهات الدينية. هذه الحال وحدها هي التي ستفضي إلى تراجع الأسلوب الأحادي لتاريخ العراق والابتعاد تدريجيًا عن الاتجاهين "الرسمي" و"الوطني" في الكتابة التاريخية، وتناول موضوعات غير تقليدية مرتبطة بالحركة النسوية والجندر، على سبيل المثال، وبأقليات أخرى جرى تدميرها، كاليهود والفيليين والآثوريين، وبمدن كانت هامشية، وشخصيات تاريخية كانت مغيبة عن عمد لأسباب مختلفة.

إن الكتابة التاريخية في مناخ ديمقراطي تعددي هي نشاط مستمر، يقدّم الجديد ويعيد تفسير القديم. ولهذا، يمكن القول إن الكتابة التاريخية في العراق اليوم في طور التحول، وتعكس على نحو بعيد المرحلة الانتقالية من الدكتاتورية السياسية والأحادية الفكرية إلى الديمقراطية السياسية والتعددية الفكرية.

لقد أخذ الصراع المستمر بين القوى القديمة والقوى الجديدة في المجالين السياسي والاجتماعي طريقَه إلى ميادين العلوم الاجتماعية، التي بدأت تتأثر به وتعكسه. ومع ذلك، ينبغي التمييز بين تلك التوجهات في الكتابة التاريخية، التي ترتبط بمصالح سياسية وأيديولوجية، وتلك التي تلبي حاجات أكاديمية.

مبدئيًا ونظريًا، كان نحو عقدين على سقوط نظام حزب البعث أمرًا كافيًا لظهور اتجاهات جديدة لها حضور متميز ومؤثر في الكتابة التاريخية عن العراق الحديث. ولكن، حتى الوقت الراهن، لم تظهر مشاريع نوعية جديدة تسهم في تطوير الكتابة التاريخية، لا تتماشى أو تتزامن مع عملية بناء دولة جديدة فحسب، بل تتسبب أيضًا في إحداث القطيعة بين حقبتين تاريخيتين، ما قبل عام 2003 وما بعده.

ومن ثم، وعلى النقيض من الطابع الملموس والواضح للاتجاهات الجديدة في الدول المتقدمة من حيث التخصص والتركيز، لا تزال الاتجاهات الجديدة في الكتابة التاريخية في العراق تفتقد ملامح واضحة، فلم تخرج بعد من أطوارها الأولية. وإذا أردنا أن نضرب مثلًا بالدراسات عن تاريخ الحركة النسوية في العراق، فإننا نجد أن حقبة ما بعد عام 2003 لم تشهد إلا دراستين لا يمكن أن تمثّلا بأي حال اتجاهًا متميزًا في الكتابة التاريخية[13].

إن التأسيس لاتجاهات جديدة في الكتابة التاريخية يكتسي بُعدًا مؤسساتيًا مترابطًا، تربويًا وتعليميًا وثقافيًا. فهو يتطلب إصلاحًا شاملًا لنظام تدريس مادة التاريخ، يبدأ من التعليم الأوّلي، مرورًا بالتعليم العالي. ويشمل ذلك أسلوب الإشراف على الرسائل الجامعية. وينتهي بتحديث عمل مراكز الأرشيف، إداريًا وفنيًا وتشريعيًا؛ لكي توفر أجواء مناسبة للاستفادة من المعلومات الوثائقية بأقل وقت وجهد ممكنَين. ومن الضروري إعادة النظر في طريقة إعداد مجموعات الكتب والدوريات على نحو يغني المكتبات الأكاديمية والمتخصصة بمطبوعات نوعية تعبّر عن توجهات حديثة وتلبّي، في الوقت ذاته، حاجات معرفية حقيقية.

---

13 ما قبل عام 2003، لم يكن ثمة دراسات أكاديمية رصينة عن الحركة النسوية في العراق، وذلك بسبب الرقابة الفكرية للأنظمة السياسية القائمة التي لم تكن تسمح، لدواعٍ سياسية، بدراسة موضوعات تكشف الدور الرئيس لليسار في الحراك السياسي والاجتماعي، ومنه الحركات النسوية التي ارتبطت بقيادات نسوية ذات مرجعيات يساريةٍ. وبعد عام 2003، كُتبت رسالة ماجستير واحدة عن "رابطة المرأة العراقية"، التي شكلتها وقادتها قيادات بارزة من التيار اليساري. ينظر: ذكرى عادل عبد القادر، "رابطة المرأة العراقية ودورها في الحركة النسوية في العراق 1952-1975: دراسة تاريخية"، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة بغداد، بغداد، 2014. وفي المقابل، سعت إحدى الباحثات إلى إيجاد دور تاريخي لبعض النساء المنتميات إلى التيار الإسلامي في الحركة الوطنية العراقية. ينظر: بشرى الزويني، **100 عام والمرأة: عشرينية الثورة وجهادية الفتوى** (بغداد: المكتبة القانونية، 2020).

References

المراجع

العربية

- البراك، فاضل. **المدارس اليهودية والإيرانية في العراق: دراسة مقارنة**. بغداد: دار الرشيد، 1984.
- جمهورية العراق. الوقائع العراقية. **قانون الحفاظ على الوثائق رقم 37 لسنة 2016**. العدد 4428. 2016/12/19.
- خوري، دينا رزق. "تاريخ العراق ومجتمعه بين حنَّا بطاطو وعلي الوردي". **عمران**. مج 7، العدد 24 (خريف 2020).
- زكي، محمد أمين. **تاريخ الدول والإمارات الكردية في العهد الإسلامي**. ترجمة محمد علي عوني. القاهرة: مطبعة السعادة، 1945 [1937].
- ______. **خلاصة تاريخ الكرد وكردستان من أقدم العصور حتى الآن**. ترجمة محمد علي عوني. ط 2. بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة، 2005 [1931].
- الزويني، بشرى. **100 عام والمرأة: عشرينية الثورة وجهادية الفتوى**. بغداد: المكتبة القانونية، 2020.
- شاولي، كاوه فريق. **إمارة بادينان، 1700-1842: دراسة سياسية، اجتماعية، ثقافية**. أربيل: مؤسسة موكرياني للطباعة والنشر، 2000.
- الشرطة العامة شعبة مديرية التحقيقات الجنائية، بغداد. **موسوعة سرية خاصة بالحزب الشيوعي العراقي السري**. بغداد: مطبعة الحكومة، 1949.
- عبد القادر، ذكرى عادل. "رابطة المرأة العراقية ودورها في الحركة النسوية في العراق 1952-1975: دراسة تاريخية". رسالة ماجستير. كلية الآداب، جامعة بغداد، بغداد. 2014.
- عبد الكريم، سمير. **أضواء على الحركة الشيوعية في العراق**. بيروت: دار المرصاد، 1978.

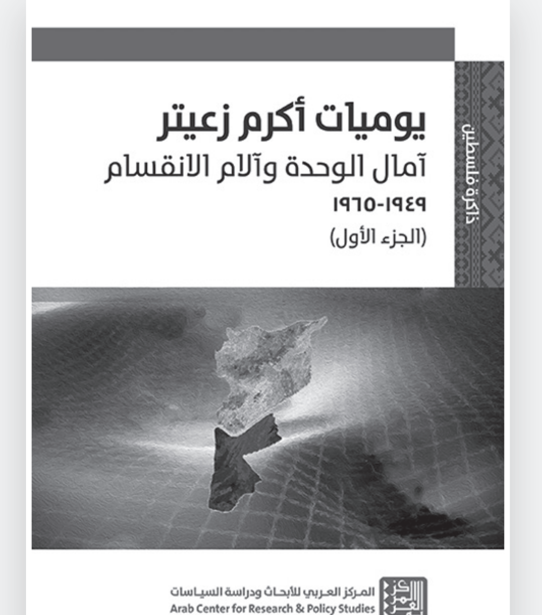
الأجنبية

- Batatu, Hanna. *The Old Social Classes and the Revolutionary Movements of Iraq: A Study of Iraq's Old Landed Commercial Classes and of its Communists, Ba'thists, and Free Officers.* London: Saqi Book, 2004.
- Fernea, Robert A. & William Roger Louis (eds.). *The Iraqi Revolution of 1958: The Old Social Classes Revisited.* London/ New York: I. B. Tauris, 1991.

أكرم زعيتر

يوميات أكرم زعيتر

آمال الوحدة وآلام الانقسام (1949-1965)
(الجزء الأول)



صدر عن المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات كتاب **يوميات أكرم زعيتر: آمال الوحدة وآلام الانقسام (1949-1965)**، في جزأين، يدوّن زعيتر في الجزء الأول منه يومياته ما بين عامي 1949 و1961، من وقائع ما بعد نكبة فلسطين عام 1948، وسعيه الدؤوب إلى تحقيق الوحدة السورية - العراقية، ومن ثم محاولاته لتحقيق الوحدة العراقية - الأردنية، مستعرضًا أبرز الأحداث التي وقعت خلالها انقلابات عسكرية، وثورات، ومقاومة الأحلاف العسكرية الاستعمارية، والوحدة المصرية - السورية، وصولاً إلى تخلّيه عن الجنسية السورية، والتحاقه بالعمل العام في الأردن ضمن الوفد الأردني في الأمم المتحدة عام 1961.

في حين يغطي الجزء الثاني من هذا الكتاب الفترة 1962-1965. وقد سبق للمركز العربي أن أصدر مذكرات أكرم زعيتر للفترة 1967-1970 في كتاب آخر بعنوان **يوميات أكرم زعيتر: سنوات الأزمة 1967-1970**.

يتألف الجزء الأول من هذا الكتاب (576 صفحة بالقطع الوسط، موثقًا ومفهرسًا) من تسعة فصول.

مجلة "أسطور" للدراسات التاريخية

مجلّة **أسطور** للدراسات التاريخية دورية محكّمة تصدر عن المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. تحمل الرقم الدولي المعياري (ISSN: 2305-2473). وقد صدر عددها الأول في كانون الثاني/ يناير 2015، وهي دورية نصف سنوية محكّمة تصدر مرّةً واحدةً كلّ ستة أشهر، ولها هيئة تحرير علمية أكاديمية متخصصة وهيئة استشارية دولية فاعلة تُشرف على عملها، وتستند إلى ميثاق أخلاقي لقواعد النشر وللعلاقة بينها وبين الباحثين. كما تستند إلى لائحة داخلية تنظّم عمل التحكيم، وإلى لائحة معتمدة بالمحكمين في مختلف أنواع الاختصاصات.

يَستوحي اسم المجلة المشتق من لغة العرب ومصطلحاتهم إيحاءات العلاقة بين الدلالة اللغوية العربية والقرآنية للجذر "س. ط. ر" وكلمتي Historia وIstoreing من أصول يونانية اللتين انبثق منهما علم التاريخ بصيغة History وHistoire. وتعتمد المجلة اسم "أسطور" بالمعنى الاصطلاحي الحديث لتأسيس "تاريخ عربي جديد" يتواصل مع الإنجازات العربية الأولى ولا يقطع معها، بل يجدّدها ويطوّرها ويؤسّس إبداعات جديدة.

تعتمد مجلة **أسطور** في انتقاء محتويات أعدادها المواصفات الشكلية والموضوعية للمجلات الدولية المحكّمة وفق ما يلي:

- **أولًا**، أن يكون البحث أصيلًا مُعدًّا للمجلة حصرًا، وألّا يكون قد نُشر جزئيًا أو كليًا، أو نُشر ما يشبهه في أيّ وسيلة نشر إلكترونية أو ورقية، أو قُدّم في أحد المؤتمرات العلمية من غير المؤتمرات التي يعقدها المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، أو إلى أيّ جهة أخرى.
- **ثانيًا**، أن تُرفق مع البحث السيرة العلمية للباحث باللغتين العربية والإنكليزية.
- **ثالثًا**، يجب أن يشتمل البحث على العناصر التالية:

1. عنوان البحث باللغتين العربية والإنكليزية، وتعريف موجز للباحث والمؤسسة العلمية التي ينتمي إليها وآخر إصداراته باللغتين العربية والإنكليزية.

2. الملخّص التنفيذي باللغتين العربية والإنكليزية في نحو 250-300 كلمة، والكلمات المفتاحيّة (Key Words) بعد الملخص، ويُقدّم الملخص في جمل قصيرة ودقيقة وواضحة إشكالية البحث الرئيسة، والطرائق المستخدمة في بحثها، والنتائج التي توصل إليها البحث.

3. تحديد مشكلة البحث، وأهداف الدراسة، وأهمّيتها، والمراجعة النقديّة لما سبق أن كُتب في الموضوع، بما في ذلك أحدث ما صدر في مجال البحث، وتحديد مواصفات فرضيّة البحث أو أطروحته، ووضع التصوّر المفاهيميّ وتحديد مؤشّراته الرئيسة، ووصف منهجيّة البحث، والتحليل والنتائج، والاستنتاجات. على أن يكون البحث مذيلًا بقائمة بيبليوغرافية في آخره تتضمن أهمّ المراجع التي استند إليها الباحث، إضافةً إلى المراجع الأساسية التي استفاد منها ولم يُشر إليها في الهوامش. وتُذكر في القائمة بيانات الأبحاث بلغتها الأصلية؛ أي باللغة الأجنبية في حال العودة إلى مصادر بلغة أجنبية.

4. أن يتقيد البحث بمواصفات التوثيق وفق نظام الإحالات المرجعية الذي يعتمده المركز (انظر: أسلوب كتابة الهوامش وعرض المراجع).

5. لا تنشر المجلة مستلات أو فصولًا من رسائل جامعية أُقرّت إلا على نحوٍ استثنائي، وبعد إعدادها من جديد للنشر في المجلة من جهة الباحث، وفي هذه الحالة يجب على الباحث أن يشير إلى ذلك، ويقدّم بيانات وافيةً عن عنوان الأطروحة وتاريخ مناقشتها والمؤسسة التي جرت فيها المناقشة.

6. أن يكون البحث في مجال أهداف المجلة واهتماماتها البحثية.

7. تهتم المجلة بنشر مراجعات نقدية للكتب المهمة التي صدرت حديثًا في مجالات اختصاصها بأيّ لغة من اللغات، على ألّا يكون قد مضى على صدورها أكثر من ثلاث سنوات، وألّا يتجاوز عدد كلماتها 2800-3000 كلمة. ويجب أن يكون هذا الكتاب في مجال اختصاص الباحث أو في مجال اهتماماته البحثية الأساسية، وتخضع المراجعات إلى ما تخضع له البحوث من قواعد التحكيم.

8. تهتم المجلة بنشر وثائق أصيلة من أرشيفات مختلفة أو نصوص مخطوطات. ويشترط في نشر الوثيقة أو النص المخطوط الالتزام بالمعايير المعمول بها في تحقيق ونشر النصوص، ويصحب النص المنشور بصورة الوثيقة أو صورة من الصفحة الأولى من النص، إضافة إلى معلومات تعريفية بالنص ومكان حفظه.

9. تُفرد المجلة بابًا خاصًا لمناقشات متعلّقة بفكرة أو نظرية أو قضية مُثارة في مجال علم التاريخ، من دون أن يتجاوز عدد الكلمات المناقشة فيها 2800-3000 كلمة، وتخضع المناقشات إلى ما تخضع له البحوث من قواعد التحكيم.

10. يراوح عدد كلمات البحث بما في ذلك المراجع في الإحالات المرجعية والهوامش الإيضاحية، والقائمة البيبليوغرافية وكلمات الجداول في حال وجودها، والملحقات في حال وجودها أيضًا، بين 6000-8000 كلمة. وللمجلة أن تنشر بحسب تقديراتها وعلى نحوٍ استثنائيّ بعض البحوث والدراسات التي تتجاوز هذا العدد من الكلمات.

11. في حال وجود مخططات أو أشكال أو معادلات أو رسوم بيانية أو جداول، ينبغي إرسالها بالطريقة التي استُغلت بها في الأصل بحسب برنامجي إكسل (Excel) أو وورد (Word)، ولا تقبل الأشكال والرسوم والجداول التي تُرسل في شكل صور.

❁ **رابعًا،** يخضع كلّ بحث لتحكيم سرّي تامّ، يقوم به محكّمان متخصّصان تخصّصًا دقيقًا بموضوع البحث، ومن ذوي الخبرة العلمية بما أُنجز في مجاله، ومن المعتمدين في قائمة المحكّمين- القراء في المركز. وفي حال تباين تقارير المحكّمين، يُحال البحث على محكّم مرجّح ثالث. وتلتزم المجلة بموافاة الباحث بقرارها الأخير النشر/ النشر بعد إجراء تعديلات محدّدة/ الاعتذار عن عدم النشر، وذلك في غضون ستة أشهر من استلام البحث.

❁ **خامسًا،** تلتزم المجلة بميثاق أخلاقي يشتمل على احترام الخصوصية والسرية وعدم إفصاح المحرّرين والمراجعين وأعضاء هيئة التحرير عن أيّ معلوماتٍ بخصوص البحث المُحال عليهم إلى أيّ شخصٍ آخر غير المؤلّف والمحكّمين وفريق التحرير (الملحق 2).

1. يخضع ترتيب نشر الأبحاث لمقتضيات فنية لا علاقة لها بمكانة الباحث.

2. لا تُدفع مكافآت ماليّة عن الموادّ من البحوث والدراسات والمقالات التي يتمّ نشرها؛ مثلما هو متَّبَعٌ في الدوريات العلميّة في العالم، كما لا تتقاضى المجلة أيّ رسوم على النشر فيها.



the submitting author must include an image of that manuscript (or of its first page), as well as some explanatory details about the nature of the manuscript and the location in which it is archived.

9. *Ostour* carries a special section devoted to essays that address a point of contemporary, theoretical debate within the historical sciences. Such essays are between 2,800 and 3,000 words in length, and are subject to all of the same guidelines as regular research papers which apply.

10. Research papers submitted to *Ostour* must be between 6,000 and 8,000 words in length, not inclusive of bibliographies, footnotes and appendixes. The editorial board of *Ostour* reserves the right to publish articles of greater length, in exceptional circumstances where it deems this is merited.

11. All charts and tables must be submitted in a format compatible with Microsoft Office (specifically Word or Excel), making it possible for the data to be accessed. Submissions will not be accepted if any accompany graphs or charts are included purely as image files (such as JPEGs, GIFs, etc.).

❂ The peer review process for *Ostour* and for all journals published by the Arab Center for Research and Policy Studies is treated with the strictest confidence. Two preliminary readers are selected from a short list of approved reader-reviewers. In cases where there is a major discrepancy between the first two readers in terms of a submitted paper's value, it is referred to a third reviewer. The editors undertake to notify all authors of a decision either to publish, to publish after modifications, or to decline to publish, within two months of the receipt of the first draft.

❂ *Ostour* adheres to a strict code of ethical conduct, which has the clearest respect for the privacy and the confidentiality of authors. For a complete description of the ethical guidelines which adopted by *Ostour*, please see Appendix II.

1. The order of publication of submitted articles follows a set of purely technical determinants, and has no relation to the academic standing of the submitting author.

2. In keeping with global norms in the academic publishing industry, *Ostour* neither accepts payment in return for publishing an article nor does it offer payment to authors whose papers are published in the journal.



2. An abstract, ranging between 250 and 300 words in length, in both Arabic and English versions as well as a list of keywords. The abstract must explicitly detail the problematic that the research tackles, the methodologies used to cover it and the main conclusions which the author presents.

3. A clear exposition of the research problematic, the main aims of the paper and the importance of the results must be included. In addition, papers published in *Ostour* must include a critical review of the literature previously published on the topic. The hypothesis as well as the conceptual framework of the author and an analysis of the answers must all be presented. In addition, any research papers submitted for consideration must include a complete bibliography inclusive of all references, regardless of whether or not these appear in the footnotes. References must be maintained in the original language in which the source was written.

4. Authors must follow the referencing guidelines adopted by the Arab Center for Research and Policy. See Appendix I for a complete guide to the reference style used across all of our journals.

5. Doctoral theses and other student projects are only published as part of the journal in exceptional circumstances. In such exceptional circumstances, the editorial board will require exhaustive information about the way in which the thesis in question was examined, and institutional correspondence information of those responsible for it.

6. All works must fall within the broad scope of *Ostour*.

7. Book reviews will be considered for submission to the journal provided that the book covers a topic which falls within the scope of the journal and within the reviewer's academic discipline and/or main areas of research. Reviews are accepted for books written in any language. Book reviews are subject to the same standards of rigorous scrutiny which apply to research papers. Book reviews must be between 2,800 and 3,000 words in length. Book reviews/critiques are only accepted for titles published within the three years leading up to the submission.

8. *Ostour* carries a special section devoted to the examination of original documents, primary sources and manuscripts which are relevant to the journal's scope of interest. To the extent possible, publication of manuscripts/original documents follows the same standards and guidelines as research articles submitted to the paper. Before the publication of a text related to a manuscript can be considered,

Ostour: the Arab Journal for Historical Studies

Ostour is a peer-reviewed academic journal focused on the academic study of history (ISSN: 2305-2473). The first edition of this bi-annual journal was published by the Arab Center for Research and Policy Studies in January, 2015. *Ostour* is overseen by a specialist academic editorial board and an active international advisory board. Publication in *Ostour* and relations between authors and the editorial staff are all governed by a strict code of ethics. Review of submitted journal articles is overseen by a carefully selected list of approved reviewers who cover a broad range of academic specialisms and is governed by an internal set of by-laws.

The name of the journal draws on the archaic Arabic root *s-t-r* and also echoes, if only phonetically, the Greek and Latin *historia* and *Istorein* which have their contemporary cognates in today's *history*. In a similar fashion, *Ostour* seeks to establish a "new Arabic history", one which is rooted in an older tradition of Arabic historical writing and also builds to renew it.

In line with academic titles from across the globe, and in keeping with the standards set by the Arab Center for Research and Policy Studies across all of its journals, publication in *Ostour* follows a set of clear guidelines and procedures. Specifically, these include:

- Only original work which is drafted exclusively for publication within the journal will be accepted. No work which has been previously published fully or in part will be considered for publication in *Ostour*, except as part of an approved translation. Similarly, work which was previously presented at academic conferences will not be accepted for publication in the journal, with the exception of conferences hosted by the ACRPS.
- Submissions must be accompanied by the author's curriculum vitae (CV), in both Arabic and English versions.
- All submissions must include the following elements:

1. A title in both Arabic and English, as well as the author's correspondence information and institutional affiliation.

أسلوب كتابة الهوامش وعرض المراجع

الكتب

اسم المؤلّف، **عنوان الكتاب**، اسم المترجم أو المحرّر، الطّبعة (مكان النّشر: النّاشر، تاريخ النّشر)، رقم الصّفحة؛ كما يلي:

نبيل علي، **الثقافة العربية وعصر المعلومات**، سلسلة عالم المعرفة 265 (الكويت: المجلس الوطنيّ للثّقافة والفنون والآداب، 2001)، ص 227.

كيت ناش، **السوسيولوجيا السياسية المعاصرة: العولمة والسياسة والسلطة**، حيدر حاج إسماعيل (مترجم) (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2013)، ص 116.

ويُستشهد بالكتاب في الهامش اللاحق غير الموالي مباشرةً على النّحو التالي مثلًا: ناش، ص 116. (ما لم يكن يوجد أكثر من مرجع واحد للمؤلّف نفسه، ففي هذه الحالة يتمّ استخدام العنوان مختصرًا: ناش، **السوسيولوجيا**، ص 116).

أمّا في قائمة المراجع فيرد الكتاب على النّحو التالي: ناش، كيت. **السوسيولوجيا السياسية المعاصرة: العولمة والسياسة والسلطة**، حيدر حاج إسماعيل (مترجم)، بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2013.

وبالنسبة إلى الكتاب الذي اشترك في تأليفه أكثر من ثلاثة مؤلفين، فيُكتب اسم المؤلف الرئيس أو المحرر أو المشرف على تجميع المادة مع عبارة "وآخرون". مثال: السيد ياسين وآخرون، **تحليل مضمون الفكر القوميّ العربيّ**، ط 4 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1991)، ص 109. ويُستشهد به في الهامش اللاحق كما يلي: ياسين وآخرون، ص 109.

أمّا في قائمة المراجع فيكون كالآتي: ياسين، السّيد وآخرون. **تحليل مضمون الفكر القوميّ العربيّ**، ط 4، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1991.

الدوريات

اسم المؤلّف، "عنوان الدّراسة أو المقالة"، **اسم المجلّة**، المجلّد و/أو رقم العدد (سنة النّشر)، رقم الصّفحة. مثال: محمد حسن، "الأمن القوميّ العربيّ"، **إستراتيجيات**، المجلد 15، العدد 1 (2009)، ص 129.

أمّا في قائمة المراجع، فنكتب: حسن، محمد. "الأمن القوميّ العربي"، **إستراتيجيات**، المجلد 15، العدد 1 (2009)، ص 120-135.

مقالات الجرائد

لا تُذكر إلّا في الهوامش (في قائمة المراجع لا تُذكر).

مثال: إيان بلاك، "الأسد يحثّ الولايات المتحدة لإعادة فتح الطّرق الدبلوماسية مع دمشق"، **الغارديان**، 2009/2/17.

المنشورات الإلكترونية

اسم الكاتب (إن وجد)، "عنوان المقال أو التقرير"، اسم الموقع الإلكتروني، تاريخ النشر (إن وجد)، شوهد في: 2016/8/9، في: http://www، مثال:

كريستوفر هِل، "السياسة الخارجية الأميركية على طريقة ترامب"، الجزيرة نت، 2016/8/7، شوهد في 2016/8/9، في: http://bit.ly/2aOCz9M

في حال وجود سلسلة تنشر على الموقع الإلكتروني، تُكتب بخط سميك (مثال: **تقدير موقف** أو **تقييم حالة** أو **تحليل سياسات** أو **دراسات**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ... إلخ).

إذا جرى الاقتباس عن كتاب أو تقرير أكاديمي أو دولي أو عن مجلة دورية تنشر على الإنترنت، تُذكر بيانات النشر حسب نوع الإصدار (كتاب، مجلة، تقرير)، ولكن يُضاف الرابط الإلكتروني بعد البيانات المعتادة لنشر تلك الإصدارات مع ضرورة ذكر رقم الصفحة التي جرى الاقتباس منها.

يتعين ذكر الرابط كاملًا بحيث يوصل القارئ إلى الصفحة الإلكترونية التي جرى الاقتباس منها مباشرة وليس إلى العنوان العام للموقع.

يتعيّن اختصار الرابط الإلكتروني من خلال "مُختصِر الروابط الإلكترونية" (e.g. Bitly or Goo.gl Shortener).

ملاحظة: في الهوامش وقائمة المراجع العربيّة، ينبغي أن يكون عنوان الكتاب أو المجلّة بالخطّ العريض. أمّا إن كان بلغة أجنبية، فينبغي أن يُكتب بخطّ مائلٍ.



Corresponding Bibliographical Entry: Springborg, Robert. "State-Society Relations in Egypt: The Debate Over Owner-Tenant Relations," *Middle East Journal*, vol. 45, no. 2 (Spring 1991), pp. 232-249.

Newspaper articles

Newspaper articles should be cited only in the footnotes (not in the Bibliography). As an example:

Ellen Barry, "Insisting on Assad's Exit Will Cost More Lives, Russian Says," *The New York Times*, 29/12/2012.

Electronic Resources

Author's name (if available), "The electronic resource's title," The website name, Date of publication (if available), accessed on d/m/y, at: shortened URL. As an example:

"Sovereign Wealth Fund Rankings 2015," Sovereign Wealth Fund Institute, accessed on 9/8/2016, at: http://bit.ly/1sQqBfr



Footnotes and Bibliography

Books

Author's name, *Title of the book in italics* (Place of Publication: Publisher, Year of Publication), page number. As an example:

Michael Pollan, *The Omnivore's Dilemma: A Natural History of Four Meals* (New York: Penguin, 2006), pp. 99-100.

Successive footnotes would be in the form: Pollan, p. 3.

If there is more than one reference by the same author, we use a short title: Pollan, *Omnivore's Dilemma*, p. 3.

The corresponding bibliographical entry: Pollan, Michael. *The Omnivore's Dilemma: A Natural History of Four Meals*. New York: Penguin, 2006.

Books written by four or more authors should follow the same rules as above, but only the first author is named, followed by "et al.". As an example: Dana Barnes et al., *Plastics: Essays on American Corporate Ascendance in the 1960s* (Chicago: University of Chicago Press, 1982), p. 142.

In successive footnotes: Barnes et al., p. 142.

The corresponding bibliographical entry: Barnes, Dana et al. *Plastics: Essays on American Corporate Ascendance in the 1960s*, Chicago: University of Chicago Press, 1982.

Periodicals

Author's name, "Title of the article," *Name of Journal in italics*, volume number, issue number, page number. As an example:

Robert Springborg, "State-Society Relations in Egypt: The Debate Over Owner-Tenant Relations," *Middle East Journal*, vol. 45, no. 2 (Spring 1991), p. 247.

أخلاقيات النشر في مجلات المركز العربي

- تعتمد مجلات المركز قواعد السرية والموضوعية في عملية التحكيم، بالنسبة إلى الباحث والمحكّمين على حدّ سواء، وتُحيل كل بحث قابل للتحكيم على محكّمَين معتمديْن لديها من ذوي الخبرة والاختصاص الدقيق بموضوع البحث، لتقييمه وفق نقاط محددة. وفي حال تعارض التقييم بين المحكّمين، تُحيل المجلة البحث على قارئ مرجّح آخر.
- تعتمد مجلات المركز محّكمِين موثوقِين ومجرّبِين ومن ذوي الخبرة بالجديد في اختصاصهم.
- تعتمد مجلات المركز تنظيمًا داخليًا دقيقًا واضح الواجبات والمسؤوليات في عمل جهاز التحرير ومراتبه الوظيفية.
- لا يجوز للمحرّرين والمحكّمين، باستثناء المسؤول المباشر عن عملية التحرير (رئيس التحرير أو من ينوب عنه) أن يبحث الورقة مع أيّ شخصٍ آخر، بما في ذلك المؤلّف. وينبغي الإبقاء على أيّ معلومةٍ متميّزة أو رأيٍ جرى الحصول عليه من خلال التحكيم قيد السرّية، ولا يجوز استعمال أيٍّ منهما لاستفادةٍ شخصية.
- تقدّم المجلة في ضوء تقارير المحكمين خدمة دعم فنّي ومنهجي ومعلوماتي للباحثين بحسب ما يستدعي الأمر ذلك ويخدم تجويد البحث.
- تلتزم المجلة بإعلام الباحث بالموافقة على نشر البحث من دون تعديل أو وفق تعديلات معينة، بناءً على ما يرد في تقارير التحكيم، أو الاعتذار عن عدم النشر، مع بيان أسباب الاعتذار.
- تلتزم مجلات المركز بجودة الخدمات التدقيقية والتحريرية والطباعية والإلكترونية التي تقدمها للبحث.
- احترام قاعدة عدم التمييز: يقيّم المحرّرون والمراجعون المادّة البحثية بحسب محتواها الفكري، مع مراعاة مبدأ عدم التمييز على أساس العرق أو الجنس الاجتماعي أو المعتقد الديني أو الفلسفة السياسية للكاتب.
- احترام قاعدة عدم تضارب المصالح بين المحررين والباحث، سواء كان ذلك نتيجة علاقة تنافسية أو تعاونية أو علاقات أخرى أو روابط مع أيّ مؤلّف من المؤلّفين، أو الشركات، أو المؤسّسات ذات الصّلة بالبحث.
- تتقيد المجلات بعدم جواز استخدام أيّ من أعضاء هيئتها أو المحررين المواد غير المنشورة التي يتضمنها البحث المُحال على المجلة في أبحاثهم الخاصة.

- النسخة النهائية للبحث والتعديلات: تعرض المجلة النسخة المحررة شبه النهائية من البحث بصيغة PDF على الباحث قبل النشر. وفي هذه المرحلة، لا تُقبل أيّ تعديلات مهمّة أو إضافات على البحث، إلّا ما كان من تصحيحاتٍ أو تصويبات أو تعديلات طفيفة؛ وذلك ضمن أمدٍ زمني وجيز جدًا تُحدّده رسالة المجلة إلى الباحث.

- **حقوق الملكية الفكرية**: يملك المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات حقوق الملكية الفكرية بالنسبة إلى المقالات المنشورة في مجلاته العلمية المحكّمة، ولا يجوز إعادة نشرها جزئيًا أو كلّيًا، سواءً باللغة العربية أو مترجمة إلى لغات أجنبية، من دون إذنٍ خطي صريح من المركز العربي.

- تتقيد مجلات المركز في نشرها لمقالات مترجمة تقيّدًا كاملًا بالحصول على إذن الدورية الأجنبية الناشرة، وباحترام حقوق الملكية الفكرية.

- **المجانية**: تلتزم مجلّات المركز العربي بمجّانية النشر، وتُعفي الباحثين والمؤلّفين من جميع رسوم النشر.



10. Confidentiality: Unpublished data obtained through peer review must be kept confidential and cannot be used for personal research.

11. Intellectual property and copyright: The ACRPS retains copyright to all articles published in its peer reviewed journals. The articles may not be published elsewhere fully or partially, in Arabic or in another language, without an explicit written authorization from the ACRPS.

12. *Ostour*'s editorial board fully respects intellectual property when translating and publishing an article published in a foreign journal, and will not proceed before obtaining the authorization from the journal in question.

13. *Ostour* does not make payments for manuscripts published in the journal, and all authors and researchers are exempt from publication fees.

Ethical Guidelines for ACRPS Periodicals

1. The *Ostour* editorial board maintains confidentiality and adheres to objectivity in the peer reviewing process. It adopts an anonymized peer review process, where the editorial board selects the appropriate reviewer to assess paper's suitability for publication, according to specific criteria. In case of a conflict between the reviewers regarding the publication assessment, a third reviewer will be selected.
2. *Ostour* relies on a pool of experienced peer reviewers who are up to date with the latest developments in their field.
3. *Ostour* adopts a rigorous internal organization with clear duties and obligations to be fulfilled by the editorial board.
4. Disclosure: With the exception of the editor in charge (Editor-in-Chief or those standing in for the editor), neither the editors, nor the peer reviewers, are allowed to discuss the manuscript with third parties, including the author. Information or ideas obtained in the course of the reviewing and editing processes must be kept confidential and cannot be used for personal gain.
5. When needed, based on the reviewer report, the editorial board may offer researchers methodological, technical and other assistance in order to improve the quality of their submissions.
6. *Ostour*'s editors commit to informing authors of the acceptance or otherwise of their manuscripts, based on the reviewers' report, or to notify authors in case of rejection, specifying the reasons for rejection.
7. The journal is committed to providing quality professional copy editing, proof reading and online publishing service.
8. Fairness: The editors and the reviewers evaluate manuscripts for their intellectual and scientific merit, without regard to race, ethnicity, gender, religious beliefs or political views of the authors.
9. Conflict of interests: Editors and peer reviewers should not consider manuscripts in which they have conflicts of interests resulting from competitive, collaborative or other relationships or connections with any of the authors, companies, or institutions connected to the papers.

دعوة للكتابة

تدعو دورية أُسطور الأكاديميين والباحثين وسائر الكتّاب المهتمين بالبحث التاريخي -المنفتح عن منهجيات العلوم الأخرى ومقارباتها بما فيها مقاربات العلوم الدقيقة- إلى الكتابة في صفحاتها. تقبل الدورية الأبحاث النظرية والتطبيقية المكتوبة باللغة العربية، وتفتح صفحاتها أيضًا لمراجعات الكتب ونشر النصوص والوثائق الدفينة. تخضع كل المواد التي تصل إلى أُسطور لتحكيم أكاديميين متخصّصين. ولذلك تتوخّى الدورية التزام المعايير الدوليّة المتعارف عليها. ويضمن هذا الالتزام تراكمًا علميًا جادًا وجودة المادة التي تصل إلى القراء. تهدف هذه الدورية إلى أن تكون طيّعة الفهم لدى المتخصّصين وغير المتخصّصين من القراء من دون التضحيةِ برصانة المضمون.

ترسل كل الأوراق الموجهة إلى النشر باسم رئيس التحرير على العنوان الإلكتروني الخاص بالمجلة

ostour@dohainstitute.org

قسيمة الاشتراك

OSTOUR أُسطور

الاسم ....

العنوان البريدي ....

البريد الإلكتروني ....

عدد النسخ المطلوبة ....

طريقة الدفع ☐ تحويل بنكي ☐ شيك لأمر المركز

Invitation to Submit Papers

The editors of *Ostour* invite scholars from across all the disciplines and specializations of history to submit papers for consideration in future editions of the journal. *Ostour* publishes in Arabic across all fields of history. The journal also carries critical, incisive essays and book reviews as well as primary source materials. All submitted manuscripts will be subject to the same rigorous peer review process. The journal aims to advance historical knowledge and understanding for diverse audiences of professional historians and non-specialists alike while continuing to uphold its high academic standards.

All manuscripts submitted for publication should be addressed to the Editor-in-Chief by email to:

ostour@dohainstitute.org

الاشتراكات السنوية

(عددان في السنة بما في ذلك أجور البريد المسجل)

للأفراد:

20 دولارًا في لبنان.
30 دولارًا في الدول العربية والأفريقيّة.
50 دولارًا في أوروبا.
60 دولارًا في القارة الأميركية.

للمؤسسات:

30 دولارًا في لبنان.
40 دولارًا في الدول العربية والأفريقيّة.
60 دولارًا في أوروبا.
80 دولارًا في القارة الأميركية.

عنوان الاشتراكات:

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
ARAB CENTER FOR RESEARCH & POLICY STUDIES
جادة الجنرال فؤاد شهاب - بناية الصيفي 174 - مار مارون
ص.ب: 11-4965 رياض الصلح 2180 1107 بيروت - لبنان
هاتف: 9/8/991837 1 961+
فاكس: 991839 1 961+
بريد إلكتروني: distribution@dohainstitute.org

عنوان التحويل البنكي:

Beneficiary: ARAB CENTER FOR RESEARCH AND POLICY STUDIES
Bank: SOCIETE GENERALE DE BANQUE AU LIBAN SAL
Branch: MAZRAA - AL MAMA STREET - SGBL BLDG.
BEIRUT - LEBANON
Swift: SGLILBBX
IBAN: LB63 0019 0001 1004 3696 6650 4023
Account No.: 011 004 369 666504 023